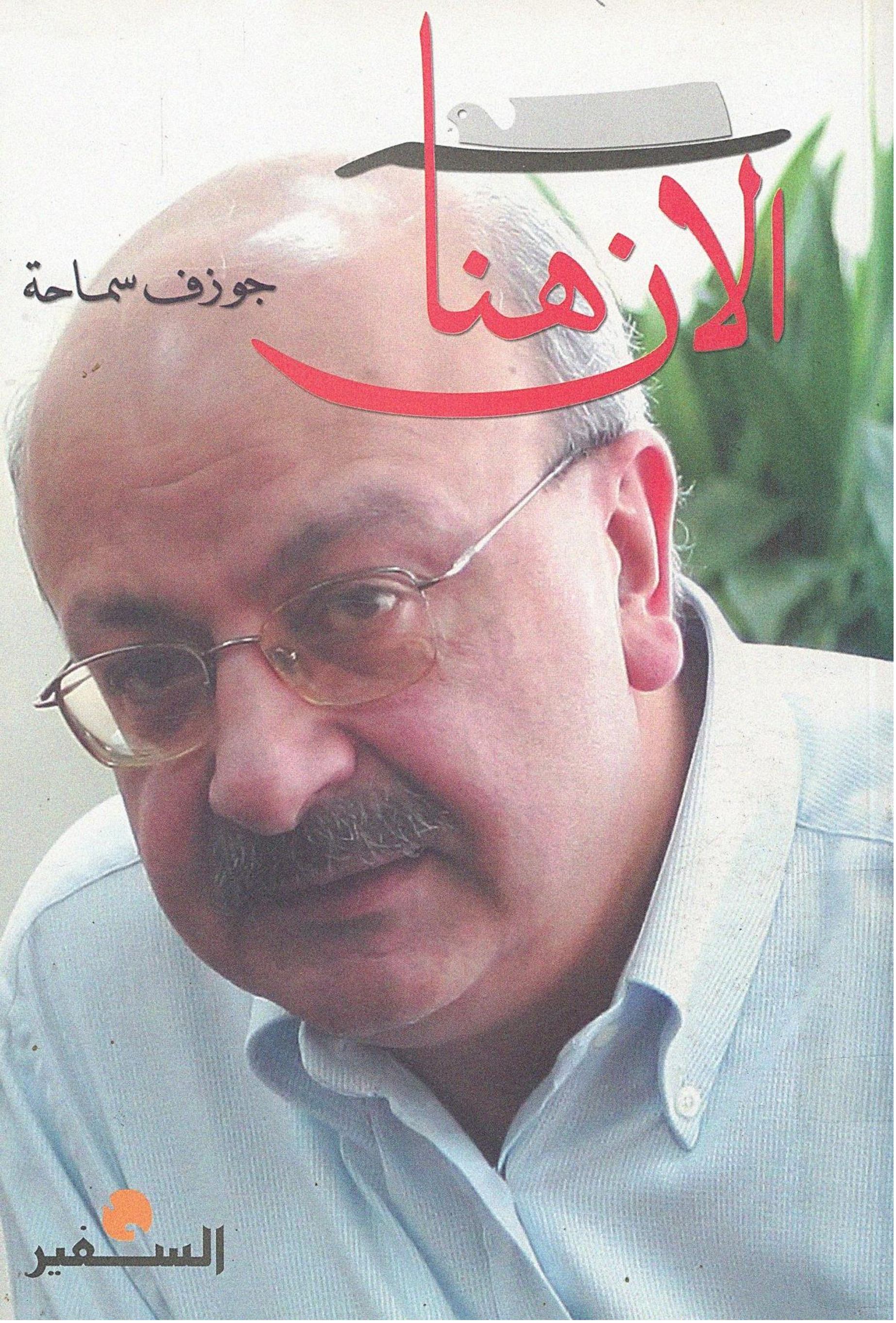

الآن هنا
جوزف سماحة
السفير

# الآن... هنا

جوزف سماحة

# الآن... هنا

تحية

طلال سلمان

تقديم

حسام عيتاني

(مختارات من افتتاحياته في "السفير")

توزيع



الدار العربية للعلوم ـ ناشرون ش.م.ل

Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

الطبعة الأولى

1428 هـ - 2007 م

ردمك 978-9953-87-145-5

توزيع



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961)
ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

# المحتويات

# تحية لا مقدمة

كـــتب "القلـــم الأخضر" كثيراً، وكان كلما زاد من عطائه ازدادت كلماته تـــوهجاً بقـــراءاته واجتهاداته في محاولة فهم الواقع ومن ثم التحريض على تغييره بمواكبة دؤوبة لحركة الفكر والتغيير في العالم.

كـــتب جـــوزف سماحة في الشؤون المحلية والعربية والدولية، ورصد – بشكل خاص – التحولات التي هزت الكون في العقدين الماضيين مع سقوط الاتحاد السوفياتي بتجربة هائلة الغنى، والتي رأى فيها خصوم الفكر التقدمي والحلم الإنساني بغد أفضل فرصة للقضاء على أمل الشعوب بالتحرر والديمقراطية والخبز مع الكرامة.

وكـــتب جوزف سماحة، وهو العربي الانتماء التقدمي التفكير، محللاً أسباب الهزائم العربية ومسبباتها، وأخطرها فلسطين، محرضاً على المقاومة والصمود في وجه محاولات الهيمنة الأميركية – الإسرائيلية على الإرادة العربية.

كـــذلك فـــإن هذا المجتهد الذي قرأ أكثر مما كتب كان بين أوائل من نبـــه إلى خطـــورة المغامـــرات الـــسياسية والعسكرية التي قد يدفع إليها المحافظون الجدد الإدارة الأميركية في واشنطن، والتي ستشهد منطقتنا المتهالكة أوضاعها بعض أعنف عملياتها التي تهدف إلى تغيير مسار التاريخ ولو بإعادة تقسيم الجغرافيا وشطب الهوية الأصلية لأهلها.

هذا الكتاب الذي أعد على عجل ليس أكثر من تحية من "السفير" في عيدها الـــرابع والثلاثين، إلى جوزف سماحة الذي أعطاها وأعطته على امتداد ما يزيد عن عقدين من عمره وعمرها.

ولأنـــه تحـــية، وقـــد أعد على عجل، فلم يتضمن إلا مختارات مما كتبه في السنوات الخمس الأخيرة من موقعه في رئاسة تحريرها.

إنها تحية للقلم الأخضر ولقرائه الكثر في العيد الذي كان عيده والذي سيظل اسمـــه مرتبطاً به ارتباطه بالمؤسسة التي أطل منها على العالم فأعطى أكثر مما أخذ ثم غادرنا بلا وداع.

***طلال سلمان***

# إلى جوزف وقرائه

اردنا بهذا الكتاب، في المقام الاول، توجيه التحية الى جوزف سماحة، الصديق والزميل والاستاذ، بعد غيابه المفاجئ.

لكننا أردنا ايضا ان ننشر عدواه. عدوى ذلك الشغف الهائل بالصحافة، قراءة وكتابة ومتابعة يومية حتى أدق التفاصيل. عدوى تلك القدرة المذهلة على استنباط الاقناع حتى عندما يبدو ان اصحاب الموقف أنفسهم قد خانتهم القدرة وخذلهم التوفيق في إظهار حججهم وبيناتهم.

هذه ميزات معروفة في جوزف سماحة بل مسلم بها، ولعلها تظهر بجلاء في افتتاحياته التي كتبها في "السفير" بين العامين 2001 و2006 بعنوان "الآن... هنا". وقد اخترنا بعض ما رأينا فيه تعبيرا صريحا عن رجاحة عقل ورهافة قلم كاتبنا، وإن كنا لا ندعي اننا في هذه الأوراق قد احطنا بسعة اهتماماته التي كانت ترهق كل من حاول حصرها.

عليه، قسمنا مضمون الكتاب هذا الى بعض ما اعتبرناه محاور رئيسة في معالجاته الصحافية بين العامين المذكورين فجاء متضمنا لأراء وتحليلات ومواقف من المستجدات في لبنان الذي دخل في العامين الأخيرين من عمل جوزف سماحة في "السفير"، أزمة خطيرة، وفلسطين التي التهبت ارضها بغضب الانتفاضة الثانية والعراق عندما كان يتعرض للحصار ومن ثم للغزو الاميركي.

واحتلت آلية صنع القرار في الولايات المتحدة وخصوصا صعود المحافظين الجدد الى مواقع السلطة مع وصول الرئيس جورج بوش الى البيت الابيض، موقعا متقدما في متابعات سماحة الذي قد يكون كتب بعض افضل التقييمات للخلفيات الفكرية والسياسية التي تحدر منها بناة السياسة الاميركية في الحقبة الحالية، وخصوصا لناحية تأثيرها على أوضاع منطقتنا والصراع العربي الاسرائيلي. غير ان الاهتمام هذا لم يحل دون استمراره في رصد الظواهر المستجدة او المتجددة على الساحة الدولية.

بهـــذا المعـــنى، يكون سماحة هو الصحافي الاقرب الى شمول المعرفة وحصافة الـــرأي بـــين نظرائه العرب. وهو جزء من ضمير كان تقدم لبنان وعروبته وحرية فلسطين والعرب، محركه ومصدر أرقه وابداعه.

وهـــذا جزء قليل مما نعتقد ان جوزف يستحق عليه هذه التحية المتواضعة في ذكـــرى تأســـيس جريدة "السفير" التي قدم، ولأعوام طويلة صورة مشرقة عنها، وكان احد اركانها.

*حسام عيتاني*

# لبنان

# تعويذة 11 أيلول «الملبننة»

لا شـــيء مثل أحداث دولية كبرى، بحجم ما بعد 11 أيلول، يكشف هزال الحـــياة السياسية اللبنانية. فعندما «نلبنن» ما جرى نجمع ما بين ادعاء المعرفة وبين التصرف انطلاقاً مّما كنا عليه عشية الحدث.

ادعـــاء المعـــرفة يظهـــر جلياً في أن عندنا، في لبنان، ودون سائر الكرة الأرضـــية، من يزعم امتلاك تقديرات دقيقة لما ستكون عليه أحوال العالم. وفي حين ينصرف الكثيرون، في الخارج، إلى طرح الأسئلة وتلمس الأجوبة الأولية، يتصرف الكثيرون، في لبنان، مسترشدين بالجواب الوحيد، المسبق، عن أسئلة لا يطرحونها.

مـــن كان يريد، أصلاً، أن يعدل في سياسته يقل لك إنه يتجاوب مع الزلزال العالمي. ومن كان يعتبر أن وجوده في المعارضة وصمة يصرخ أن الرسالة التعايشية اللبنانـــية لن تصل إلى العالم إلا إذا أدخل، وخطابه، جنة السلطة. ومن كان يملك مـــيلاً إلى التشدد الأمني يؤشر على ما حصل في أميركا والغرب فيحول الولايات المـــتحدة، المكـــروهة، إلى القـــدوة الـــتي يتوجب تقليدها. ومن كان يود زيادة «الانفتاح» الاقتصادي أصبح يوده أكثر بعد 11 أيلول. ويصعب أن نجد في لبنان طـــرفاً سياســـياً واحداً لا يفاخر، باسم ضرورة تعديل السياسات، بأن التطورات أثبتت صحة تحليلاته. إن لبنان السياسي في 12 أيلول هو نفسه ما قبل 11 أيلول. والفـــارق الوحيد، ربما، هو أن كل طرف يطالب الآخرين بتغيير سياساتهم تدليلاً علـــى استيعابهم ما جرى. وتشاء «الصدفة» وحدها أن يكون عنوان هذه المطالبة هـــو: تبـــنوا مواقفـــي المعروفة منذ ما قبل 11 أيلول لتبرهنوا أنكم أدركتم حجم التحول!

بـــرزت لـــتفجيرات نـــيويورك وواشنطن وللحرب على أفغانستان نتيجتان لبنانيتان: التشدد في طلب الرقابة المصرفية على ودائع مشبوهة، وإيراد اسم حزب الله في اللائحة الأميركية الثالثة.

ويمكـــن القول، من دون مبالغة، إن ثمة توافقات لبنانية جدية حول المواقف المطلوب اتخاذها في هاتين القضيتين. إن أنصار رفع السرية المصرفية خفت صوتهم، ومالـــوا إلى التـــيار العـــام الموافق على تدابير محدودة وملموسة تجنّب لبنان ضغطاً مركـــزاً. ولم ترتفع أصوات تتكئ على المواقف الأميركية الأخيرة من أجل عرض الخـــدمات على واشنطن. لا «تحالف شمال» أفغانياً في لبنان، ولا نسخة رديئة عنه مثل «المؤتمر الوطني العراقي».

لا يعـــني ذلك أن التمايزات اختفت. ولا يعني أن المعارضة زالت للخيارات الاســـتراتيجية التي أعاد الرئيس إميل لحود التذكير بها في خطابه الاستقلالي. ولكن لا بد من الاعتراف بأن التوافقات قابلة لأن يبنى فوقها، وقابلة بالتالي، لأن تقود إلى انفـــراجات لا ضرورة معها لأي تشدد أمني يتجاوز التنبه إلى أننا نعيش في منطقة مضطربة في عالم يشهد اضطراباً.

مـــن المبكر الحديث عن آثار لبنانية لما بعد 11 أيلول غير ما سبقت الإشارة إلـــيه. وربمـــا كان الأجدى التوقف عند آثار جانبية هي تلك التي ستثيرها عودة الاهتمام الأميركي بشؤون التسوية. ولعل بعض التشدد الأميركي مع لبنان مرده أن نوعاً معيناً من التداخل مع ما يجري في فلسطين لا يعجب واشنطن. وسيكون هذا الموضوع مطروحاً بإلحاح في الأسابيع المقبلة، لا بل في الأيام المقبلة.

غـــير أن هـــذا الأمر، في شقه اللبناني السوري، كما في شقه اللبناني الفلسطيني، كان مُثاراً في السابق. والجديد فيه أنه مُثار، هذه الأيام، بطريقة جدية أكثر. وسيتضح ذلك مع وصول «العائدَين من أفغانستان» وليام بيرنـــز وأنطوني زيني إلى المنطقة.

يكـــاد يكون معروفاً ما سيقوله الرجلان. ويكاد يكون معروفاً ما سيسمعانه مـــن المـــسؤولين اللبنانيين والسوريين. ويكاد يكون معروفاً ما سيقوله معارضون تعليقاً على الأجوبة الرسمية. لن نسمع جديداً ذا صلة بمواقف تبلورت في ما بعد 11 أيلول. ربما كان رد فعل وليد جنبلاط لافتاً. ولكن، هنا أيضاً، يكفي أن نراجع ما قاله الرجل في 10 أيلول حتى نكتشف أن لا جديد فعلاً.

إن ما بعد 11 أيلول تعويذة لبنانية بامتياز: حاضرة بقوة ولكنها لا تقول شيئاً ولا تفعل شيئاً.

**2001|11|23**

# الان هنا

# «الخلوي» يستحق خلافاً

يمكـــن، بـــسهولة، الوقوع في فخ «شعبوية» تريد التشهير بالطبقة السياسية اللبنانـــية في ضـــوء مـــا يجري في فلسطين. يقال، في هذه الحال، ان حكام لبنان يخوضون في صراعات «خلوية» بينما اسرائيل تهدد استقرار المنطقة، وبينما تستعد الـــولايات المتحدة لاعادة رسم التوازنات فيها عبر ضرب العراق. وفي حين يبدو المصير الوطني اللبناني مرتبطاً بقوة بما يجري في فلسطين وسيجري في العراق، يتلهّى المسؤولون في بيروت، حسب وجهة النظر هذه، بهوامش لا قيمة لها.

يُستحـــسن عدم الوقوع في هذا الفخ. فموضوع الخلوي، في لبنان، واليوم، موضوع شديد الاهمية.

لـــه علاقة، اولاً، بفكرة ما عن ممارسة السلطة. فنحن أمام حالة نموذجية من حالات نـــزاع المصالح. في مثلها يستقيل القاضي أو تُعتبر العدالة مطعونة فيها. لا يعقـــل، في بلد يحترم نفسه، تقبُّل نـــزاع مصالح من هذا النوع، فكيف بالقفز اليه قفزاً. وحتى لو اعتبرنا ان المسؤولين لدينا ملائكة من نوع خاص، وحتى لو اعتبرنا انهـــم يكـــنّون احـــتقاراً استثنائياً لحصصهم في كل ما له علاقة بالدولة، وحتى لو اســـتنتجنا مـــن تجربة ماضية معهم انهم فوق كل الشبهات، فإن ما جرى ويجري استفزاز لألف باء المسؤولية في إدارة الشأن العام. ليس في الأمر تهمة لأحد، لا لمن هو موجود في القطاع ولا لمن يسعى، كما يقال، الى التواجد فيه. وليس في الأمر تشهيراً. الموضوع، ببساطة، هو انه ممنوع بالمطلق الوصول الى وضع من هذا النوع. ومـــن يـــرتضِ هذا الوضع فليس جديرا بأن يتحكم بمصائر مواطنين يُفترض، من حيث المبدأ، انهم يدفعون راتبه.

ثم إن لموضـــوع الخلوي علاقة بممارسة الرقابة. فلقد ابدى وزير سابق اسفه لان القضية انتقلت الى وسائل الاعلام. وإذا كان من اسف فهو على هذا الاسف أولا. ثانـــياً، كان يجب على الوزير المشار اليه ان يوجه انتقادات عنيفة الى وسائل

الاعلام جميعاً التي لا زالت تمارس قدراً من الرقابة الذاتية يجعلها تعفّ عن نشر كل مـــا تعرفه. هذا في ما يخص الاعلام. ولكن الرقابة تتجاوز ذلك الى هيئات المجتمع كلها. فليس هناك من يمارس ضغطاً من اجل شفافية اكبر، وقلائل هم من يحاسبون شـــركات الخلـــوي على اسعارها وخدماتها وتقديماتها للخزينة، ولا تبدو الحشرية كبيرة في متابعة الاتصالات مع رساميل اجنبية قد تكون متحمسة للمشاركة، ولا يـــوجد تطلُّب كبير لنشر تقارير وضعتها هيئات تتناول تقديم التعويضات وعناصر دفتر الشروط.

ثم ان للموضـــوع علاقة مهمة جداً بالعجوزات التي تعاني منها المالية العامة والـــسبل المعـــتمدة من اجل معالجتها. يقال لنا ان الاموال الناجمة عن نقل ملكية الشركتين، أو نقل ادارتهما، او استخدام العائدات في حساب خاص، ان كل ذلك محكـــوم بهـــمّ واحد هو إطفاء جزء من الدين من اجل خفض الفوائد فالعجز في الميزانية، علّ ذلك يؤدي الى تراجع الفوائد وتشجيع العملية الاقتصادية. ان الازمة الـــتي نعيشها جعلت البعض يوافق على شر لا بد منه هو كناية عن بيع موجودات عامة لاستخدام الموارد في معالجة المديونية لا في اطلاق عجلة التنمية. ولذلك، فإن ما تجبيه الدولة، وما قد تحصل عليه، والتأكد مما اذا كان المردود عادلا، ان هذا كله في غاية الاهمية ويستحق ان يختلف المسؤولون في شأنه، كما يستحق اللبنانيون ان يعـــرفوا الاكثر عنه وان يحظوا بنقاش على مستوى الأزمة التي يعيشونها والتي تكاد تطحنهم.

لـــيس في امكان موظف في القطاع العام، حتى لو كان كسولا، ان يعيش يومـــياً في موقع المتهم بانه سبب الكوارث المالية كلها، وانه رمز الفساد كله، وان راتـــبه مصدر العجز، وان مصيره هو التعاقد بدل طمأنينة العمل. ليس في امكانـــه ذلـــك وهـــو يتابع هذا التراشق الذي تساوي كل عبارة فيه ملايين الدولارات.

واخـــيراً، ان للموضـــوع علاقـــة بقضية الخصخصة كلها. ان هذه التعويذة المكتـــشَفة في العقـــدين الاخيرين في العالم، وفي لبنان قبل سنوات، استثارت أدباً كـــثيراً. هـــناك من حوّلها الى ايديولوجيا جديدة. وهناك من يعارضها من موقع

ايديولوجـــي. ويجب الاعتراف بأنه، في لبنان، ثمة مجال للحديث عن مزاج عام لا يعارضـــها او بات ميالا الى عدم معارضتها. ان السبب المباشر في ذلك ليس طلب المؤسسات الخارجية ولا الحاح صندوق النقد. ان السبب هو تشكيك المواطنين في القطاع العام، وفي كفاءته، وتحوله الى مزرعة يتقاسمها النافذون.

إلا ان مـــا يجري في لبنان وما جرى في بلدان كثيرة تعرّضت لهذه الظاهرة هـــو احتـــياج لقطـــاع خاص فاسد للملكية العامة وذلك عبر الصلة بمواقع في السلطة فاسدة هي الاخرى. لا نكون والحالة هذه امام خصخصة يمكنها ان تحل مشكلة. نكون امام مشكلة جديدة تعرّي الدولة وتضعفها. ويمكن ان نضيف، في ظل الخصوصية اللبنانية، ان إضعاف الدولة ضرب لحيز عام لا تستفيد منه الا القـــوى الـــنافذة التي تمدد الاقتصاد طبعاً وتمدد، فوق ذلك واهم منه، النسيج الوطني كله.

يقـــال ان وساطات تجري لطي الخلافات في حين ان المطلوب ضغوطات من اجل بلورة هذه الخلافات في سياقات واضحة ومفهومة تطالب المواطنين بالانحياز الى واحـــد منها، وتستقوي بالرأي العام، وتوضح له ان التباينات ليست مجرد عدم تناغم في الامزجة.

2002|5|10

# التأزّم اللبناني في إطاره الإقليمي

لبنان مرشح إلى قدر من التأزم السياسي. نستطيع رؤية النذائر بسهولة. ليس هـو الـتأزم الخـاص بعلاقات الرؤساء. ولا ذلك المرتبط بالسياسات الاقتصادية والاجتماعـية. ولا بقضايا التعيينات. هذه كلها ستراجع ليتقدم ما له علاقة بـ «انفتاح» البلد على التحاذبات الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط.

تكمـن، في خلفية هذا التأزم، قراءتان تبسيطيتان للعلاقة السورية الأميركية. فمـن قائل إنها في حالة سيئة جدا ولذلك لا بد من رصّ الصفوف. ومن قائل إنها في حالـة جيدة جداً ولذلك لا بأس من المضي في المطالبة بتوازن لبناني سوري لا يمكن تفسيرها بأنها استقواء بواشنطن على دمشق. ثمة تلاوين أخرى وقراءات أكثر تعقيدا ولكنها تندرج، بشكل عام، في هاتين المدرستين.

إن الـرئيس الأميركـي جـورج بوش (شخصيا!) هو أفضل مساجل مع التـصورين المشار اليهما. «إن إدارة علاقاتنا المعقدة مع سوريا»، يقول، «تتطلب اسـتخداما دقيقا ومدروسا لجميع الخيارات المتوافرة لنا لخدمة المصالح الأميركية». جـاء هذا التوصيف للعلاقات بأنها «معقدة» في رسالة من بوش إلى أحد النواب الأميركـيين، روبرت ويكسلر، العاملين على تمرير «قانون محاسبة سوريا». يقول الـرئيس الاميركـي إن خلافات بلاده مع سوريا «جدية» وإنها «قد تكبّدها أي سوريا أكلافا حقيقية». ويعبّر عن القلق من الصلات الاقتصادية المتنامية بين سوريا والعـراق، ويعلن مواصلة «العمل على عدد من الخيارات لوقف هذا السلوك غير المقـبول». غـير أنـه يعترض على فرض مزيد من العقوبات، حسب ما يطالب مشروع القانون، لأن ذلك «سوف يقلص من خياراتنا ويقيّد قدرتنا على التعامل مع الوضع الصعب والخطير في المنطقة في هذه المرحلة الحرجة».

لم يـنجح بـوش في تأجيل البحث بقانون محاسبة سوريا. ولكن لما انعقدت الجلـسة، 12 ايلول، تغيّب عنها مندوب الادارة ديفيد ساترفيلد بداعي المرض. لم يلاحـظ لبنانيون سوى ان الجلسة التأمت، وأن تصويتا حصل، وأن هجوما عنيفا

شـــنّه دعاة المشروع على سوريا. لقد فاتهم أمران. الأول هو أن مهاجمي دمشق لم يكونـــوا شديدي الاهتمام بـــ «السيادة اللبنانية» وإنما بالأمن الإسرائيلي حصرا. ومن لا يصدق عليه مراجعة الخطابات. الثاني هو ان المداخلة الأهم، بالمطلق، هي تلك التي ألقيت باسم ساترفيلد، وهي أهم لأنها التعبير الأدق عن السياسة الأميركية الفعلية في الأمد المنظور.

لقد طوّر ساترفيلد ما جاء في رسالة رئيسه إلى ويكسلر. أعلن الموافقة الكاملة للادارة على الأهداف الموجودة في القانون. وقال إن بوش شديد الاهتمام بالتجارة الـــسورية غـــير المـــشروعة مع العراق، وبانتشار أسلحة الدمار الشامل، وبدعم الإرهـــاب، وبلبنان خال من القوات السورية. وأوضح أن ثمة عقوبات مفروضة، الآن، على دمشق.

غير انه تساءل عما يخدم، في هذه اللحظة، المصالح الواسعة لاميركا في المنطقة وأمـــن الصديق الإسرائيلي. واعتبر ان افضل نهج هو ذلك الذي يدمج الحوافز مع غيرها خاصة «إذا نظرنا إلى خياراتنا حيال العراق». ومرّ على التعاون في مطاردة «القاعـــدة» ليصل الى خلاصة تقول: «ليس هذا الوقت المناسب لمبادرات تشريعية قد تعقد أو تنسف جهودنا».

ما يمكن استنتاجه من كلام الرئيس والموظف هو ان العلاقات بين البلدين من وجهة نظر واشنطن، مأزومة الى حد ما، ومعقدة بالتأكيد، ولكنها ضرورية في هـــذا الـــوقت، وقابلة للانتكاس في المستقبل. ويمكن، لمن يحسن القراءة، ان يـــستنتج ان الموضـــوع السوري، واللبناني استطرادا، لن يرفع الى رأس جدول الاولـــويات قبل حسم ما يسبقه في هذا المجال: العراق بشكل أساسي. ويمكن، وأيضا لمن يحسن القراءة، ان يستنتج من خطاب فاروق الشرع في الأمم المتحدة أن الميزان يميل نحو المواجهة. فهذا الخطاب قيل بعد خطاب بوش، وخاصة بعد أن تبينت آثار الخطاب الاميركي على مواقف دولية وعربية تحولت في حين بقي موقف دمشق على حاله.

يصح القول، والحالة هذه، ان التوتر سيتصاعد في علاقات الطرفين وأن لبنان يمكنه ان يكون عنوانا اساسيا من عناوين المرحلة ما بعد العراقية.

إذا كـان مـا تقدم صحيحا وهو، على الارجح صحيح، يصبح ممكنا فهم التـشدد الذي تظهره السلطة اللبنانية تجاه معارضة تضع نفسها في موقع واضح الى جانب الأميركيين او في موقع ملتبس. أي ان الحكم اللبناني، يطبق، سياسيا نظرية بـوش في «الضربة الاستباقية». فهذا الحكم يلاحظ، عن حق الى حد بعيد، ان ثمة قـوى لبنانـية تراهن علنا على الخراب الاقليمي الذي ستقوده الولايات المتحدة (وإسـرائيل في فلـسطين) من أجل الاعلاء من شأن مشروعه (ميشال عون هو الـنموذج). وثمة قوى أخرى تضع نفسها في موقع من يقدر على الاستفادة لاحقا مـن هـذا الخراب من دون ان تمضي بعيدا في التورط العلني الراهن لأنها ملدوغة سابقا. ويتقصّد بعض من في الحكم غضّ النظر عن التباينات في هذه الجبهة وإلقاء الشبهة على سلوكيات تحاول العقلنة وشق الطريق نحو «خط آخر» (نسيب لحود) وذلك تصفية لحسابات قد لا تكون موصولة بهموم المواجهات الكبرى.

واللافـت في هـذه «الضربة السياسية الاستباقيّة» انها تقوم على تقدير دقيق لمـوازين القوى الراهنة، وفي المقابل يعيش الذين يتلقون الضربة أوهاما تكاد تكون مـضحكة. يعبر عن هذه الاوهام ان نائبا يهدد بالاستقالة في حين انه، في العمق، مهـدد بالمـثول أمام محكمة بتهمة الخيانة العظمى! والمنطق الضمني لهذه «الضربة الاسـتباقية» هو ان التحالف السوري اللبناني قد يكون ضعيفا في المرحلة ما بعد العـراقية لذا فإنه يريد استخدام الوقت الضائع من أجل ايصال خصومه إلى تلك اللحظة وهم اشد ضعفا.

لذا فإن الوسائل كلها تستخدم: من «أم.تي.في»، الى عدم التصريح عن ثروة، الى إعـادة تـركيب المـشهد السياسي، الى تحريك استنابات، الى التلويح بقانون انتخاب كارثي...

ومـن المقـدّر لهذه الوجهة ان تستمر وتعنف فارضة على اللبنانيين جميعا ان يكونـوا في واحـد من المعسكرين وعلى الطريقة التي باتت سائدة في «المانوية» المشتركة بين بوش وبن لادن: من ليس معنا فهو ضدنا.

أي «فـسطاط» يختـار مـن يدعو إلى صد الهجمة الأميركية وتداعياتها الاقليمـية واللبنانـية ولكنه يعتبر ان ثمة وسائل أخرى غير تلك المستخدمة؟ لا

مجـــال لكثير من الترف في لحظة الحقيقة هذه. وإذا كان هناك من هو واثق من درجة الدمار التي ستحدثها السياسة الأميركية في المنطقة ولبنان فما عليه إلا ان يكـــون في صف الخيار الاقليمي الاجمالي للحكم. وهو يستطيع، من أجل حماية نفسه أخلاقيا وسياسيا، ان يبدي بعض الاشمئزاز من سياسات يقال له إنها تخدم أهدافا يوافق عليها.

2002|9|26

# نصر الله... الفرنكوفوني

استقبل الأمين العام لحزب الله القمة الفرنكوفونية بترحيب. حسن نصر الله فرنكوفوني؟ لقد استغرب البعض ذلك. والترحيب، إذا كان مفاجئاً، فهو مفاجئ بالمعنى الإيجابي للكلمة. لا يفعل سوى تأكيد أن هناك أصوليين أكثر تعقيداً بكثير مما يريد لهم خصومهم أن يكونوا، ومن الصورة التي يقدمها أصوليون آخرون عن أنفسهم.

أشاد نصر الله بالفرنكوفونية كرابطة ثقافية. كان في وسعه، حسب التبسيطات السائدة، اعتبارها غزواً ثقافياً يهدد الروابط الوحيدة التي يرفض الغلاة أن تشوبها شائبة. لم يصل إلى حد المجازفة بالحديث عن أن كل هوية هي، تعريفاً، مركبة. غير أنه تجاوز عتبة الحديث عن حوار الثقافات، عنوان المؤتمر، من أجل أن يمارسه فعلاً. واما أنه استسهل الأمر الصعب فلم يعد وارداً أن يتردد أمام الدعوة إلى تدعيم الفرنكوفونية لتحويلها الى رابطة سياسية. وفي الحالين كانت التعددية هدفاً يحاول الدفاع عنه. وهذا الهدف، عدا مصالحته مع واقع الحال، يمثل منحى سجالياً مع أحادية ثقافية وسياسية (واستراتيجية) تسعى لأن تفرض نفسها ولأن ترغم كل متباين عنها على أن يعيش وكأنه على حافة الانقراض.

وإذا كانت فرنسا هي القلب النابض للفرنكوفونية فإنها، في ممارستها السياسية، تبدو كمن يحاول الدفاع عن قدر من التعددية. لا داعي لبناء الأوهام في هذا المجال. ولكن لا بد من التسجيل أن باريس عندما تتصلب بعض الشيء، كما في مجلس الأمن هذه الأيام، فإنها تشجع أصواتاً على الارتفاع وترغم «انفراديي» الولايات المتحدة على إجراء حسابات تبدو لهم مهينة: استئذان الشرعية الدولية.

إن دول عدم الانحياز هي التي فرضت النقاش العراقي في نيويورك. والمزاج العام في القمة الفرنكوفونية معارض للجموح الأميركي. وفرنسا، في الموقعين،

عنصر فعال. وهو يصبح أكثر فعالية إذا وجد صدى لتمايزه. ولقد أراد نصر الله، بحدود ما ومن يمثل، الإيحاء بأن الصمم عن «الاستثناء» الفرنسي خطأ. وتصرف في ذلك كمن يدرك أن الثنائية، في أسوأ الأحوال، هي شرط للتعددية وأنه ضروري التشبث بكل موقف مغاير من أجل توسيع ثغرة الخروج من الحصار.

حضور نصر الله إلى بيال كرر، بمعنى ما، صورة الوزاني. لا بل يمكن القول إن النجاح (المؤقت؟) في الوزاني لم يكن ممكناً لولا إدارة جيدة للعبة: الاحتماء بالقوانين الدولية، استنفار الوحدة الوطنية الداخلية، توزيع العمل بين الدولة والمقاومة، انتهاز الظرف السياسي. ففي هذه اللعبة يتداخل السياسي بموازين القوى العسكرية بالشروط الدولية والإقليمية، وهي أمور يصعب التقاطها على من يعجز عن فهم المغزى من الجلوس في الصف الأمامي يستمع إلى جاك شيراك يلقي كلمته. ولقد كان لافتاً أن الرئيس الفرنسي أسقط المطلب الصريح بإرسال الجيش اللبناني الى الحدود. وهو مطلب لو كان تحقق لما كانت قضية الوزاني عرفت المسلك الذي سلكته.

ثم إن حضور نصر الله موصول بتطورات تفاعلت منذ عدوان 96 وكان لفرنسا إسهام مباشر فيها. ففي ذلك الوقت كسر شيراك، عبر هيرفيه دو شاريت، الانفراد الأميركي. ونجح في الدفع نحو «لجنة التفاهم» التي حيّدت المدنيين وأمكن القول، آنذاك، إن العد العكسي للاحتلال بدأ. لم يكن متبقياً سوى أن تكون المقاومة فعالة، وقد كانت، خاصة ألها تمتعت، بعد فترة، بتواصل من نوع جديد مع السلطة الرسمية.

كان صعباً لمن شاهد نصر الله حيث كان أمس ألا يتنبّه إلى أن الأصولية متعددة.

فقبل أيام ارتأى البعض أن ضرب ناقلة نفط فرنسية في ميناء عدن هو عمل محبذ. و لم يدر في خلده ان الخطوة مجانية، وعدمية. و لم يهتم بانعدام الصلة بين العملية وبين أي ترتيب للأولويات سواء في فلسطين أو العراق. وقبل أيام، أيضاً، قال أحدهم إن المطلوب استهداف المصالح الألمانية علماً أن غيرهارد شرودر،

حالياً، يتحمل الكثير جراء اعتراضه على السياسة الأميركية. وتنتمي هذه الآراء الى التبسيط المشكو منه عند الأميركيين. لا بل تفوقه بؤساً لأنها، ببساطة، لا تملك أدوات أفكارها ومشروعها ولا تفعل سوى زيادة العقبات في وجه الساعين، بما أمكنهم، إلى تعديل موازين القوى.

إن حضور نصر الله إشارة تبرؤ من حادثة عدن ومن تبريراتها. لا بل إنها رسالة تساجل ضد خلط الإرهاب بالمقاومة. فالحضور دليل قدرة على التمييز بين ما يستوجب رفع الصوت تهديداً، كما عشية تدشين الوزاني، وما يفرض مد اليد حواراً.

إن حضور نصر الله الجلسة الافتتاحية لقمة الفرنكوفونية هو عمل ديالكتيكي بامتياز. وليس مهماً إذا رفض اعتبار التوصيف مدحاً... علماً أن هذا هو القصد منه.

**2002|10|19**

# معجم لـــ ... «عبادة الشيطان»

إذا صدقنا الأقاويل فإن لبنان يشهد نمواً منهلاً ل... «حزب الشيطان». إنه تنظـــيم ســـري، ينتشر كالنار في الهشيم، يخترق المناطق والطوائف، يقيم طقوساً غرائبية، ويترك بصماته على جثث يتكاثر اكتشافها.

وفي حـــين يكتـــشف الحقوقيون ثغرات قانونية في التعاطي مع الظاهرة، ويتولى التلفزيون تضخيمها بلا مسؤولية، يغيب المسؤولون الأمنيون ومعهم المعنيون، سياسياً، بمخاطبة المواطنين. ويكاد المرء يعتقد أن هناك من هو مرتاح للذعر الجماعي الذي قد يبرّر مبالغات في تدابير الأمن، ويوفر ذرائع لممارسة الهيبة في غير محلها.

إن الوقائع التي تسند الأقاويل هزيلة إلى أبعد حد. ولذلك فإن السؤال الأول هو عن سر تلقف اللبنانيين للشائعة قبل أن يكون عن سر انصراف شبان قلائل إلى ممارسات خارجة عن المألوف.

قـــبل العودة إلى هذا «السر» لا بد من القول إن الشبان المعنيين يعيشون مع أهلهم، ومنذ فترة، في عالم ملوء صراعات الآلهة والشياطين. ويكفي لهم أن يمارسوا قليلاً من الاهتمام بالأخبار حتى يقادوا، رغماً عنهم، إلى «مانوية» يصعب الفكاك منها.

تكاثـــرت في التظاهرات والكاريكاتورات صورة الشيطان. مرة على شكل أســـامة بن لادن. ومرة على شكل جورج بوش. ومرة على شكل صدام حسين. وتعـــددت عناوين الكتب عن «صدام الحضارات» (البُعد الديني مؤكد)، و«نهاية الـــتاريخ»، و«نهاية الإنسان»، و«نهاية الإيديولوجيا» وذلك في ما لا نهاية له من كتابات ومساجلات عن أننا لا نعيش بل نستمر في البقاء.

إن في الإمكـــان وضع معجم مصغر بالمصطلحات والتعابير التي تشكل الزاد اليومي الذي ننهل منه. هذه بعضها:

- «الأحاديـــة القطبية». يحيل هذا التوصيف للعالم إلى واقع استراتيجي. ولكن لـــيس صـــعباً أن نرى فيه أيضاً الإحالة الدينية إلى التوحيد. وتتصرف الدولة

المعنـــية بهذا التعريف وكأنها قدر إلهي. فهي تملك أن تكافئ أو تعاقب. وهي تـــرتد علـــى «مخلوقاتها» فتدمرها. وتحدد مواعيد الأجل لخصومها. وتهزأ من القـــدرة البشرية على مقاومتها ولو تجسّدت في عشرات ملايين المتظاهرين. ثم أنهـــا موجودة في كل مكان وفي كل لحظة. تراقب الكون وتفاصيله، وتستمع إلى الهمـــسات، وتـــتدخل حيث تريد. وتتحدث عن مهمة تنتدب نفسها لها ليست أقل من إعادة صياغة حياة البشر جميعاً وذلك في وقت يعيش الناس، في مجال آخر، مخاوف الاستنساخ البشري.

- «العدوان الثلاثي». المصطلح تطبيق على العراق لما حصل ضد مصر عام 56. ولكن رائحة دينية تفوح منه بفعل وجود أب جبار وابن مدلل وناطق فصيح. وتتأكد هذه الرائحة من البُعد التوراتي الموجود وراء هذا العدوان عند الداعين إلـــيه. فالهدف منه، حسب رأيهم، تمكين اليهود وحدهم من أرض الميعاد بما يسمح بالتعجيل بعودة (أو بمجيء، لا فرق) المسيح.
- «دمار شامل». إنها الأسلحة التي يُقال عنها موضوعاً للحرب. ولكن هل قدّر أحد مفعول تكرار «دمار شامل» على العقول عشرات المرات في اليوم. ليس غريباً، والحالة هذه، أن يقفز البعض إلى الاستنتاج بأن يوم الحشر قريب وأننا نعـــيش عـــشية «أرماجـــدون». يمكن للانتحار، بهذا المعنى، أن يصبح، طالما المفهـــوم دارج، «فعـــلاً استباقياً»، أو، لنقل، «فعلاً اختيارياً» يحدد فيه المرء مصيره بدل أن ينتظره وهو لا يملك رداً له.
- «محور الشر». عشنا جميعاً منذ سنة ونيف نعلك الكلمتين. اكتشفنا، أخيراً، أن الذي صك المصطلح كان اقترح «محور الكراهية». غير أن جورج بوش فـــضّل «محور الشر» ليس تيمناً بـــ «أمبراطورية الشر» الريغانية فحسب بـــل لأنـــه وجد العبارة «أكثر لاهوتية». ويعلّق الكاتب البريطاني مارتين امـــيس علـــى ذلك بقوله: «رفع بوش الصراع إلى المستوى اللاهوتي لأن ذلـــك يـــسمح لـــه أن يكون غبياً». ففي عالم اللاهوت لا يعود الذكاء مطلـــوباً لفهم ما يجري. الإيمان وحده يكفي. على أن الإيمان هنا يصطدم، تعريفاً، بإيمان آخر.

- «صــراع الخــير والشر». بوش، إياه، هو صاحب النظرية. وهي تشبه، شبه الــنقطة للنقطة، نظرية بن لادن بانقسام العالم إلى «فسطاطين». لعبة مرايا من الطــراز الأول. وهي لعبة لسنا مدعوين إلى فهمها. إن الرئيس الأميركي غير مهــتم بمــن يفهم عليه لأن ما يقوم به يتضمن حكمة إلهية ستنكشف لاحقاً للجهلــة. يؤكد مقربون منه أنه يتصرف «بإلهام رباني كما لو أن الله حدّد له الأجــندة» (جــيم كــودي، أصولي مسيحي. في واشنطن بوست). إن الله، حسب كودي، «يختار القادة». ويشرح أصولي آخر، ستيف كلارك، «إن الله يخــتار، في أوقات محددة شخصاً لإيداعه وصيته». وبوش يصدق، كما سنرى لاحقاً، إنه «رجل الله المختار». أسامة بن لادن يصدق، أيضاً، أن الله (نفسه؟) اختاره لمحاربة... بوش. والله أعلم.
- «لا نهائــية الصراع». هذا مفهوم ديني بامتياز. والقصد منه التذكير أن القيامة وحدها تضع حداً للنــزاع. وظيفة الأنبياء، والحالة هذه، هي شحذ همم الخير في محطات تاريخية. يكاد بوش يعتبر نفسه واحداً منهم ففي رأيه: «إن الحرب مــع القاعــدة بدأت ولكنها لن تنتهي إلا بعد أن نكون وجدنا كل مجموعة إرهابية ذات بُعد عالمي وأوقفناها وهزمناها». إنها حرب إلى الأبد إذاً. وينقل بــوب وودوارد أن هــناك مــن سأل بوش: «ماذا لو بقينا وحدنا أحياء؟». أجــاب: «لا بأس بالنسبة لي. نحن أميركا». قال ذلك دون أن يشعر بالرعب الــذي انتاب نورمان ميلر (العدد الأخير من نيويورك ريفيو أوف بوكس) من وراء فكــرة الــصراع اللامتناهي. كتب: «كل الحروب التي عرفناها سابقاً، ومهمــا كانــت مريعة، تقدم، على الأقل، وعداً أنها ستنتهي». إلا حروب بــوش.؟ «العــدو الهلامي». أسامة بن لادن شخص شبه ميتافيزيقي. حاضر غائــب. يدير شبكة غير منظورة. الصورة الأبقى عنه هي صورة الدمار القادم مــن السماء. غير أن الولايات المتحدة «كائن» حقيقي، مادي، ملموس. إنها تحــتاج، في معاركهــا، إلى دمــج مستمر بين التجسيد الهلامي للخطر وبين «كائن» آخر. ولذا يمرّغ مسؤولو أميركا أخلاقهم بالوحل وهم يؤكدون صلة الوصــل بين بن لادن والعراق. بين بن لادن وإيران. ولَم لا... بين بن لادن

وكوريا؟

- «تنفيذ الإرادة الإلهية». يتبارى كلٌ من بن لادن وجورج بوش في تقديم نفسه، كأنه مجرد «عميل» ينفذ، كالماشي في نومه، رغبات تتجاوزه كثيراً. إنه نوع من مندوب سام لعناية إلهية. خاطب بوش، قبل أشهر، وفداً من «المولودين ثانية». قال لهم: «لقد كان حرياً بي أن أكون، الآن، في بار تكساسي لا في المكتب البيضاوي. ثمة سبب واحد لوجودي في المكتب البيضاوي وليس في بار: لقد صادفت الإيمان. لقد صادفت الله. أنا هنا بقوة الصلاة» (من كتاب «الرجل المناسب»، سيرة حياة جورج بوش بقلم ديفيد فروم، الكاتب السابق لخطابات الرئيس). طبعاً إنه موجود في البيت الأبيض لأنه ابن سلالة حاكمة ولأن التزوير ساعد العناية الإلهية ولأن أرباب عمل أرادوا ذلك، غير أنه مقتنع أن هذه «الصدف» خدمت وضع «الرجل المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب». وبما أن الله، حسب بوش، هو «وراء الحرية الممنوحة للعالم» فإنه، كرئيس، لن يقدم كشف حساب في هذه الدنيا لا لمواطنيه ولا، من باب أولى، لغيرهم. إنه لا يقرّر بل ينفذ، مثل النبي موسى، تعليمات هبطت عليه من علياء. ليس غريباً، والحالة هذه، القول إن «معجزة» فقط تستطيع رده عمّا يعتزمه. إن الله، في اعتقاده، هو من «كتب لي حياتي». وهكذا فإن على من يريد مساءلته أن يتوجه إلى عنوان آخر غير البيت الأبيض.

- «من ليس معنا فهو ضدنا». تكتسب هذه الجملة معنى بحسب أن قائلها بوش أو بن لادن. لكنها، في الحالين، تعدم التمايز وتحيله إلى شبهة وتهمة. من يختلف مع الأول يصبح «لا وطنياً»، ومع الثاني «كافراً» (مثل الحكم الاشتراكي في بغداد و... عدن!). المعارض مكانه في الغولاغ أو في غوانتامو. والمحتج مريض نفسي. ويصل الأمر في أميركا حد اضطهاد شخص لأنه تجرأ على لبس قميص تحمل عبارات رافضة للحرب.

• • •

لنتخيّل جيلاً يدخل الحياة سابحاً في هذه المفاهيم. لنتخيّل رغبة عند فتى أو

فتاة في قدر من غير المألوف. لنتخيّل شرطة أخلاقية تبحث عن دور. لنتخيّل رجال دين في أدوار «نازعي الأرواح الشريرة». لنتخيّل مجتمعاً مأزوماً لا يجد لغة التعبير عن مآزقه ولا سبل حلها. لنتخيّل مشهد الموت اليومي في فلسطين. لنتخيّل التوزع بين اشتهاء الحياة الأميركية وبين التشفي بالصدمة العدمية للبرجين... لنضف إلى ذلك أزمات شخصية، ونزعات تمرد مقموعة، وميلا إلى تطلّب التماثل والانضواء...

إذا فعلنا ذلك ربما فهمنا وجود أفراد غير أسوياء. ولكننا بالتأكيد سنفهم سر الصدى الذي يحدثونه في مجتمع يتلقف كل شائعة ويحولها إلى تجسيد لخطر داهم يحدق به هو في الواقع «ظل» للخطر الفعلي.

2003|3|11

# بناء ملف

خبر من هنا. معلومة من هناك. عنوان في صحيفة. دراسة في مجلة. ندوة في مركز أبحاث. تحقيق على قناة تلفزيونية. يكفي المرء أن يفتح عينيه بعض الشيء حتى ينتبه إلى أن الولايات المتحدة ماضية في بناء ملف خاص بـ «حزب الله». ليس الحديث، هنا، عن المواقف الأميركية المعروفة من الحزب ولا عن القوانين التي تعامله كعدو على قاعدة أنه «تنظيم إرهابي ذو بُعد عالمي». نحن أمام شيء آخر. أمام استعداد تدريجي لصدور «أمر عمليات».

إن إعلام الحزب موضع رصد. لا لجهة ما يبث بل لجهة الهيئات والشركات والمصارف التي تتعامل معه. ما كُتب في هذا المجال «دسم» وهو سيتعرّض إلى توسيع. المكاتب التي أعلن عنها في واشنطن والموكل إليها تنظيم الحرب النفسية، وتعميم المعطيات بغض النظر عن دقتها «شغالة». والواضح، هذه الأيام، أنها تركز على «الصلات المتعاظمة» بين الحزب وتنظيم «القاعدة» باعتبار ذلك يحدث نقلة في التعاطي الأميركي معه. ويتم، في هذا الإطار، التركيز على وجود عناصر قيادية من جماعة ابن لادن في إيران من أجل تمرير الفكرة القائلة بأن «فريق الدرجة الأولى في الإرهاب العالمي» (على حد وصف ريتشارد أرميتاج للحزب) آخذ في وراثة «القاعدة»، ولملمة شتاتها، وتسخيرها للعمل في خدمته.

ويحتل مقال جيسيكا سترن في «فورين أفيرز» مكاناً مميّزاً في هذا الجهد الأميركي لناحية المطبوعة التي نشرته، ووزنها، ولناحية أن صحيفة مثل «نيويورك تايمز» اعتبرت من واجبها المشاركة في نشره.

يكاد المقال يصف امتداداً أخطبوطياً للحزب بشكل يتماهى وجوده مع «الانتشار اللبناني» ويتجاوزه. وحيث لا يتم التصريح يجري الاكتفاء بالإيحاء على أساس أن كل امتداد لـ «القاعدة» هو، عملياً، بيئة لعمل جنود السيد حسن نصر الله.

«إن المفاجئ تقول سترن والمقلق هو تنامي الدليل على أن التنظيم السنّي، «القاعدة»، بات يتعاون مع التنظيم الشيعي، «حزب الله»، المعتبر الأكثر تعقيداً بين المنظمات الإرهابية في العالم». وتستعيد الكاتبة تحذير جورج تينيت، مدير الاستخبارات المركزية، من أن الحزب «صعّد مراقبته لأهداف أميركية» في شتى أرجاء المعمورة.

تزعم الكاتبة أن العلاقة بين التنظيمين تطوّرت بعد إبعاد «القاعدة» من أفغانستان وأن «اجتماعات عُقدت أخيراً بين الطرفين في لبنان وباراغواي وبلد أفريقي». وتستعيد «معلومة» قيام عماد مغنية بالتنسيق مع «حماس» و«الجهاد» تاركة لوسيلة إعلام أخرى أن تتولى دور الرجل في العلاقة المباشرة مع «القاعدة» في إيران.

«الجنة الإرهابية»، حسب سترن، أو «ليبيا الجديدة»، كما تسميها، هي منطقة المثلث بين الباراغواي والبرازيل والأرجنتين. فهناك يلتقي للتنسيق، والتدريب، والتحضير لشن عمليات ماركسيون كولومبيون، و«حماس»، و«حزب الله»، وفاشيون من أقصى اليمين الأميركي. والإشارة إلى الأخيرين ذات دلالات لأنها توحي بأن الحزب أوجد سنداً داخلياً لنفسه فوق الأرض الأميركية وأصبح بالتالي خطراً داخلياً لا يتورّع عن ازدراء الحواجز الإيديولوجية كلها في حربه المقدسة على الولايات المتحدة.

وإذا كان اللبنانيون لم يسمعوا بجزيرة مارغاريتا فإن المقال يعلمهم أنها جزيرة وضعها الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز في تصرف هذه «الأممية الإرهابية» إضافة إلى فتحه بلاده أمام الأنشطة التخريبية.

لا يقل حضور الحزب في إسرائيل نفسها وفي إيران وأميركا الجنوبية والولايات المتحدة نفسها، لا يقل حضوره عن حضوره في آسيا. فهو على صلة بحركات الجهاد الباكستانية والبنغالية والأوزبكية والهندية والفيليبينية حيث توصل معها إلى توحيد التدريب، ودمج العمليات، واستخدام تسهيلات مشتركة.

ويبدو أن للحزب «قاعدة تجنيد» في العراق طالما أن صحافياً حميد مير كاتب سيرة ابن لادن أسرّ إلى جيسيكا أنه التقى عناصر من الحزب هناك فأخذوه إلى المركز العسكري!

ليست الحال في أفريقيا مختلفة. فالصاروخان اللذان أطلقتهما «القاعدة» على طائرة إسرائيلية في تشرين الثاني 2002 صاروخان أدخلهما «حزب الله» شخصياً من الصومال إلى كينيا.

وتأتي الخاتمة كما هو متوقع: للحزب دور في تجنيد علماء ذوي خبرة بالأسلحة البيولوجية و... النووية.

هذا نموذج عمّا يُكتَب في إعلام أميركي رصين. عند الانتقال إلى غيره يصبح مستحيلاً وضع حد لخيالات جامحة. والمشكلة في الموضوع أن الجناح النافذ في الإدارة الأميركية طوّر «عقيدة بوش»، الكارثية أصلاً، ليعطي نفسه الحق في الضرب حتى بناء على «معلومات غامضة»... أو لمجرد «اعتبارات بيروقراطية» ناجمة عن توفر إجماع، ولو معدوم الأساس، في واشنطن.

العمل الأميركي على «بناء ملف» لـ «حزب الله» سيتكثف. وتقضي الأمانة القول إنه يحقق نجاحات إعلامية وحتى سياسية. ومن الواجب إدراك ذلك وأخذه في الحساب خاصة إذا بدا بوش متجهاً نحو ولاية جديدة. غير أن هناك إدراكاً وإدراكاً. فالبعض، مثلاً، يعتبر أن خير وسيلة لتجنّب الغضب الأميركي هو إزالة أسباب هذا الغضب وهكذا يصبح اختفاء المقاومة ضربة ناجحة موجهة إلى مَن يعلن رغبته في اختفائها!.

2003|8|14

# إصلاح ضد إصلاح

عندما يتحدث الرئيس اميل لحود عن «الاصلاح»، ويتحدث الرئيس رفيق الحريري عن «الاصلاح» فإنهما لا يكونان يتحدثان عن «الاصلاح» نفسه. «اصلاح» الأول مختلف عن «اصلاح» الثاني، لا بل مناقض. يكفي ان تشن «أوساط» الرئيس لحود حملة دعوة الى «الاصلاح» حتى تعتبر أوساط الرئيس الحريري أنها مستهدفة وأن هناك من يريد بها شراً. ويكفي ان تعبر «اوساط» الرئيس الحريري عن نيته المضي في مشروعه «الاصلاحي» حتى تستنفر «أوساط» الرئيس لحود معتبرة ان المواجهة في قمة السلطة مستمرة.

لا يمكن ان نفهم فذلكة موازنة 2004 وردود الأفعال عليها الا على قاعدة «إصلاح ضد إصلاح». فعندما يقال فيها إنها موازنة تتخلى عن الطموحات الاصلاحية يجب ألا يفهم من ذلك انها تتخلى عن تلك الطموحات التي يصر عليها لحود. كلا. ان كل تخل للحريري عن طموح اصلاحي هو خطوة الى الأمام يحققها اصلاح لحود.

ويمكن، بهذا المعنى، اعتبار ان وزير المالية أعلن استسلامه عندما اقترح مشروع موازنة عادياً جداً. فهو اذ يعتبره «دون الطموحات» فإنه يكون يحدد السقف الأعلى الذي كان يريده، والسقف الأدنى الذي اضطر الى احترامه بصفته سقفاً حدده آخرون.

الا ان هذا الاستسلام الشكلي يدل على ان السنيورة يتصرف مثل لاعب جيدو ماهر. يريد ان يحوّل قوة «خصمه» الى قوة لنفسه. فهو بتظاهره بالاستسلام، يرغب في اظهار ان اندفاعة الفريق الآخر ستصل، ومعها البلاد، الى هاوية. وبدل ان تكون الموازنة الاصلاحية عقبة تحول دون هذه النهاية فإنها، لعاديتها، إزاحة لهذه العقبة، أي ازالة للمكابح التي قد تمنع الانهيار.

ان مشروع موازنة 2004 هو تعبير عن سأم. لقد ضجر السنيورة من دور الكاهن الأول للتقشف الاصلاحي. وهو، في ذلك، يغيّر قواعد اللعبة آخذاً في

الاعتبار الموازين الفعلية للقوى كما ارتسمت منذ تشكيل الحكومة الحالية. ان موازين القوى هذه ميّالة بشكل واضح الى الرئيس الأول. والتكتيك الجديد هو استباق تعديلات محتملة على الموازنة وتضمينها، منذ البداية، في المشروع من أجل تحقيق هدفين. الأول هو حرمان قوى سياسية من متعة تشذيب الموازنة باسم القضايا الاجتماعية. الثاني هو التأشير للقوى الاقتصادية النافذة بأن موازين القوى السياسية الراهنة لن تفعل سوى مفاقمة الأزمة وزيادة التردي.

ولمة «قطبة مخفية» في المشروع. مؤداها ان مجلس الوزراء هو الذي وافق على البنود الاصلاحية السابقة، وأن مجلس النواب هو الذي أقرّها. غير ان الحكومة تغيرت فاقتضى أخذ العلم طالما ان التغيير يريد تغليب «الاصلاح اللحودي» على «الاصلاح الحريري». يبقى على مجلس النواب، في هذه الحالة، ان يتحمل مسؤولية المحاسبة حتى لا يبدو، قبل حوالى سنة، موافقاً على وجهة وبعدها موافقاً على «الاتجاه المعاكس».

تقضي الصراحة القول ان المواطنين لا يملكون فكرة واضحة عن المشروعين «الاصلاحيين» للرئيسين. نضع جانباً آراءهما في السياسة والاجتماع والثقافة وعلاقات الطوائف. نكتفي بآرائهما ذات الصلة بالموازنة. وهنا يبدو، بشكل ضبابي جداً، انهما يتوافقان على الاعتراف بوجود أزمة لكنهما يتباينان في ما عدا ذلك. فالرئيس لحود ميّال الى الاحتفاظ بدور أكبر للقطاع العام وإلى الاهتمام بالضائقة الاجتماعية وزيادة التقديمات. والرئيس الحريري ميّال الى الخصخصة وزيادة القدرة التنافسية. الرئاسة الأولى صاحبة مواقف سياسية تريد إلحاق الاقتصاد بها. الرئاسة الثالثة صاحبة مواقف اقتصادية تريد للسياسة ان تأخذها بالاعتبار.

هذه الضبابية في تحديد المواقف لا تتبدد بالتصريحات اليومية المتبادلة والتي تشكل، غالباً، رسائل شخصية يصعب على اللبناني العادي فهمها. ولكنها، أي الضبابية، لا تمنع من طرح سؤال على كل من الرئيسين.

السؤال الموجه الى الرئيس لحود: هل يمكن، فخامة الرئيس، ان تقدم لنا أرقاماً دقيقة عن كلفة الوعود التي تطلقها في ما يخص التقديمات الاجتماعية للفئات الأكثر

تضرراً من الأزمة؟ وإذا كان الجواب إيجاباً فمن أين تأتي الأموال في الشرط اللبناني والإقليمي الراهن؟السؤال الموجه الى الرئيس الحريري: هل يمكن، دولة الرئيس، ان تقدم لنا معطيات واضحة عن فكرتك المتعلقة بكيفية الخروج من الأزمة؟ وإذا كان الجواب ايجاباً فهل سيستمر هذا التوزيع غير العادل لأعباء الخلاص من المأزق بحيث يزداد التفارق الاجتماعي؟

ان السبب في اختيار هذين السؤالين، ولكل منهما استطراد، هو ان الرئيس لحود يبدو أكثر تعاطفاً مع نقابات العمال في حين يبدو الرئيس الحريري أكثر تعاطفاً مع نقابات أصحاب العمل. نقول «يبدو». ولكن المشكلة هي ان النقابات الأولى تطلب بما لا تستطيع الموازنة احتماله، والنقابات الثانية تتهرب من ان تقوم بالحد الأدنى من واجباتها المواطنية.

ان مبدأين يتوجب بهما التحكم بأي موازنة للبنان. الأول هو ان لا خروج سريعاً من الأزمة. الثاني ان لا خروج من دون «شد الأحزمة» بشكل عادل وبالتساوي (أي بعدم المساواة بين الفقراء والأغنياء). لقد غاب هذان المبدآن عن مشروع 2004. وبما اننا قد لا نجدها لحظة تحول المشروع الى قانون فليس أقل من انتظار موازنة كارثية في 2005.

**2003|10|1**

# من هنا إلى أين؟

هـــناك من يريد لهذين اليومين أن يمضيا على خير، وبسرعة. فاللياقة تقتضي الابتـــسام لـــ «حزب الله»، وتقدير نضاله، وشكره. غير أن لهذه اللياقة دورها في شحذ السكاكين. وربما بدأ الطعن يوم الاثنين. إذ يستحسن بالعيد، أيضاً، أن يمر. لقد نجح الحزب إلى حد يفرض عليه دفع بدل نجاحه. فما تبقى من «إنجازات» لا تلـــيق به. لا بل إن إنجازه الوحيد قد يكون إنجازه الأخير: الاختفاء في سبيل لبنان واللبنانيين. إنه حزب من أحزاب قليلة في العالم تجد من يقول لها الشيء نفسه سواء أنجزت أو أخفقت!

لنستعد، إذاً، للاستماع إلى هذه المعزوفة: كلنا مع الحزب والمقاومة، كلنا كنا مع تحريـــر الجـــنوب وإطلاق الأسرى، لكننا لا نريد لأحد أن يحل محل الدولة، أما شبعا فعلينا إثبات لبنانيتها، وأما سمير القنطار فالدبلوماسية تتكفل به. إن شجاعة الأمس هي حماقة اليوم. ألا ترون الغضب الأميركي؟ ألا تفهمون معنى احتلال العراق؟ ألا يكفينا الاهتراء الاقتصادي؟ هل في وسعنا أن نجاري أرييل شارون في جنونه؟ ألم يحن الوقت لمـــساواة المقاومة بباقي الميليشيات؟ هل نريد أن نقدم ذرائع للعدو؟ فلنرسل الجيش إلى الجنوب، ولنقفل الجبهة، ولنساعد الحزب على التحول إلى العمل السياسي.

كلام مكرّر. لو تمّ الاستماع إليه قبل عام 2000 لكان الجنوب محتلاً بالكامل. ولـــو تمّ الاســـتماع إليه غداة التحرير لكان الأسرى في السجون. أما الدبلوماسية وإطلاق سمير القنطار فيسأل عن الأمر... مروان المعشر.

كلام مكرّر، إلا أن فيه بعض الحقيقة. لا يمكن إنكار أن إطلاق الأسرى، بعد تحريـــر الجنوب، يوهن صلة لبنان المباشرة بالصراع المسلح مع إسرائيل. ثمة قضايا عالقـــة بالتأكيد (شبعا، القنطار، مصير الأخوة الفلسطينيين...) ولكنها، في عرف البعض، أقل إلحاحاً من أوضاع سابقة لجهة «استدعاء» السلاح.

يجـــب أن يكون المرء عنيداً حتى لا يعترف بأن «حزب الله» أقدم على تأقلم معـــيّن بعد أيار 2000. ولقد حصل التأقلم في اتجاهين: الأول هو حصر المواجهة

العسكرية مع الاحتلال حيث هو، في مزارع شبعا، والثاني هو تطوير البُعد الإقليمي القائم على نصرة الانتفاضة الفلسطينية.

لقد بقي هذا التأقلم فائضاً عن محصلة التوافقات اللبنانية. أي أنه، بكلام آخر، استمر عنواناً من عناوين التباين. هناك من رعاه ودافع عنه. وهناك من اعترض وطالب بالمزيد. لقد شهدنا، بعد أيار 2000، تبلور تيار صاغ توجهه بشعار مركب: الجيش اللبناني إلى الجنوب والجيش السوري إلى سوريا. وبدا، لفترة، أن هذه الأطروحة صاعدة نحو موقع الهيمنة على السجال الداخلي. إلا أنها تراجعت تحت ضغوط داخلية (لم تكن كلها موفقة و«ديموقراطية»)، واتضح أنها، باسم حوار يفترض فيه إنتاج توافق، إنما تثير انقسامات أشد خطورة. ومع أن تفجيرات 11 أيلول وما تلاها صبّت الماء في طاحونة هذا الرأي فإن أصحابه تراجعوا عنه بعض الشيء (باستثناء ميشال عون) وإن كان بعضهم لم يتخلّ جدياً عنه.

قد نشهد، في الفترة المقبلة، تبلور صيغة منقحة عن هذا التوجه. وسيحصل ذلك، بالضبط، نتيجة تراجع الدور اللبناني المقاوم لـ «حزب الله» قياساً بالتضخم المرتقب في دوره الإقليمي، أي، عملياً، بتعزز المنحى الذي برز بعد 2000 ورد عليه الحزب بقدر من التأقلم المفهوم.

سيقال إن الوضع الناشئ يوفر ذرائع لفنسنت باتل للادعاء بأن الحزب إن لم يكن «منظمة أجنبية» فإنه يخدم «مصالح أجنبية». وسيصبح ممكناً التركيز على «الإرهاب ذي البُعد الدولي» مع تضاؤل دور التنظيم المحلي المقاتل من أجل الأرض والأسرى. وليس ما يمنع أن يتهم أي دعم للفلسطينيين بأنه تدخل في شؤون داخلية من أجل إثارة الانقسام. غير أن التشديد سيكون على شبكة العلاقات الإقليمية للحزب بحيث يجري تقديم تصلبه وكأنه يخدم سياسات إقليمية تريد التحاوب مع ضغوط تتلقاها عبر تسويات لا تستقيم إلا عبر دفع الحزب إلى تشدد يحسّن لها شروطها التفاوضية.

هذه عناوين لنقاشات مقبلة.

يتجاهل أصحاب وجهة النظر السالفة الذكر حقائق أساسية.

إن الـــصراعات الإقليمية مستمرة وضارية من فلسطين إلى العراق. وليس في وسع لبنان عزل نفسه عنها إلا بمعنى الانضمام إلى محور آخر. ولبنان معني فعلاً بمنع إســـرائيل من إلحاق هزيمة بالشعب الفلسطيني. ونضع جانباً، هنا، واجبات الأخوّة والتـــضامن مـــن أجل التأكيد على المصلحة الوطنية في تمكين الفلسطينيين من منع تنفيذ الحل الإسرائيلي بطبعته الشارونية. أن يكون لبنان معنياً يساوي أن يكون له دور. وبهـــذا المعنى فإن ما يسمى «المرحلة الثانية» من أي تبادل للأسرى هو بعض هذا الدور.

إن الـــسؤال الذي يتوجب على اللبنانيين طرحه على أنفسهم هو التالي: أي لبـــنان في ظـــل تـــوطد الهيمنة الأميركية على المنطقة في لحظة رعايتها للتوسعية الإسرائيلية في الأرض العربية والتصميم على الإبادة السياسية للشعب الفلسطيني؟

إن التـــرجمة المحلـــية لهـــذا المـــشروع ليست أقل من تدمير الحد الراهن من الاســـتقرار، والانـــتكاس عـــن السلم الأهلي الهش، والعودة للدوران في الفلك الإسرائيلي... فالمصلحة اللبنانية هي البقاء في المعسكر المستهدف لأن ثمن ذلك هو، بالتأكـــيد، أقـــل من ثمن الانتقال القسري إلى الضفة الأخرى. ولعل الموقف من «حزب الله» هو عنوان الخيار الإقليمي بانعكاساته الداخلية.

إذا سلمنا بأن الدور الإقليمي لـــ «حزب الله» سيزداد بروزاً يصبح التساؤل مشروعاً عن الحماية اللبنانية الداخلية لهذا الدور.

تقـــول التجربة السابقة إن الحزب اختار تضاؤل دوره الداخلي من أجل عدم إثـــارة الحساسيات. أمّن الحماية لنفسه بالفعالية، والتغطية الرسمية، وبالتفاف قاعدة شعبية ضيقة في نهاية المطاف، وبدعم سوري وإيراني.

لن يكون ذلك كافياً بعد اليوم. إن ضراوة ما يجري لا تقاوم بذراع عسكرية وتغطية من قمة السلطة. لا بد من توفير مناعة احتماعية أشد رسوخاً. ويعني ذلك، في ما يعني، السعي إلى تغيير إدارة الشؤون اللبنانية ببعديها الداخلي والإقليمي.

قـــد لا يـــستطيع الحزب لعب الدور الذي تدفعه الظروف والإرادة نحوه إلا بشروط من نوع آخر تدخل تعديلات على الصعد اللبنانية كلها.

2004|1|30

# عن التبادل

حتى لا تحجب شجرة الانتصار غابة الهزيمة.

أولاً قـيل في انتقاد «اتفاق أوسلو» إن عيبه الرئيسي هو تقسيط التفاوض لا تقـسيط التنفيذ. ويعني ذلك أنه لم يكن اتفاقاً شاملاً يتم تطبيقه على مراحل وإنما هـو اتفاق مرحلي يتم بعده البحث في مضمون الحل النهائي على قاعدة عناوين جرى إيرادها.

لقد جرى الإيحاء في ما يخص عملية التبادل أن صفقة شاملة أبرمت وهي على مـرحلتين. يتبيّن، اليوم، في ضوء المعطيات الراهنة، أننا أمام تقسيط للتفاوض. فما جـرى جرى. وسيبدأ البحث في قضية سمير القنطار (والأسرين اللبنانيين) المرتبطة بمعلـومات عـن رون أراد (ومفقودين إسرائيليين). وبعد حلقة الربط هذه، وإذا أمكـن الحصول على أوراق مساومة، يمكن إبرام صفقة جديدة وفق مبادئ أمكن فرضها سابقاً.

لـيس في الأمر ما يعيب غير أن التوضيح لازم. ولقد كان ضرورياً الاستماع إلى السيد حسن نصر الله يقول إنه إذا لم يوفر أراد ورقة تفاوضية فإن الباب مفتوح أمـام خـيارات أخرى. لا بد من الاطمئنان إلى هذا التأكيد بالرغم من أن أرييل شارون حاول قطع الطريق عليه أول من أمس مهدداً من يحاول استدراج إسرائيل إلى «لعبة» خطف وتبادل. إن ما يريده هو عدم توسيع الرصيد التفاوضي غير أن إرادته قابلة للكسر.

ثانياً إن من يراقب، بدقة، حرارة الاستقبال اللبناني للحدث يلحظ تطوراً عمّـا حصل بعد أيار 2000. فالتحرير لم يكن ممكناً من دون هزيمة ميليشيات عميلة. ولقد كان واضحاً أن بعض اللبنانيين تماهى معها في حين أن بعضاً آخر وضع نفسه، طوعاً، في خانة المهزومين. إن شيئاً ما جعل هزيمة الاحتلال فصلاً أخيراً (؟) في الحرب الأهلية. لم يكن الأمر مماثلاً هذه المرة. قد لا تكون القضية تعـني كـل اللبنانـيين بالتساوي ولكن التفاوت عاجز عن التحول إلى تمايز

ملحـــوظ. لقـــد جاءت عملية التبادل في لحظة سياسية تسمح لقوى بأن تظهر تميـــزاً تقـــيمه بين استعادة مواطنين من الأسر وبين صيغة مقترحة للتعاطي مع صراعات المنطقة.

ثالـــثاً ما ربحه لبنان في مجال الاقتراب الشعبي والسياسي من توافق خسره في سلوك الحكم. فكائناً من يكون صاحب القرار في استبعاد الحزب الشيوعي اللبناني عـــن اســـتقبال المحـــررين يتوجب عليه أن يعلم أن قراره يثير الغثيان. ليست هذه المقاربـــة أخلاقية علماً أن في وسعها أن تكون كذلك إذ إن لليسار اللبناني في هذا الموضـــوع حصة أكبر بما لا يقاس من حصص أكثر الذين اصطفاهم البروتوكول الرئاسي. إن انتقاد الخطوة سياسي. فعندما يعلن أن المقاومة خيار مستمر يجب أن يكون واضحاً أن البيئة اليسارية هي الأقدر والأكثر استعداداً على رفد هذا الخيار وهي الممنوعة من المشاركة فيه. ففي امتحانات لاحقة تشكل هذه البيئة، والحزب الشيوعي عمودها الفقري بغض النظر عن وضعه، حماية عابرة للمناطق والطوائف. إن هذه الحماية، على محدوديتها، أبقى من تلك التي يمكن تأمينها عن طريق حديثي العهـــد والنعمة بالوطنية ومقاومة إسرائيل. لا لوم على «حزب الله» في ما جرى. ولكنه كان مطلوباً، ولا يزال، البحث الجدي في عدم الاكتفاء بالاحتضان الرسمي لخـــيار المقاومـــة. إن استبعاد الحزب الشيوعي دليل ممارسة سياسية قصيرة النظر، وحمقـــاء. إن الـــذين أقدموا عليها يملكون فضيلة التماسك: الإصرار على وصم الوطنية بقصر النظر!

بعـــد ســـاعات من هذا الإجراء المستهجن كان يمدد لأصحاب الوكالات الحـــصرية (لأســـباب طائفية وطبقية)، وكانت تجري محاولة جديدة لتقديم هدايا ضـــريبية إلى المتهربين! ربما يدل هذا على سبب الحماسة الفائقة لإضعاف وتهميش اليـــسار اللبناني من جانب مصادري الوكالة الحصرية للعمل الوطني في ربع الساعة الأخير.

رابعاً تجيب عملية التبادل عن سؤال مركزي يتعلق بكيفية فرض التراجع على إســـرائيل: الـــدمج بين بناء موازين قوى وبين التفاوض الواقعي ولو غير المباشر. ويصح الدرس هذا على قضايا تتجاوز قضية فرعية. غير أن العملية نفسها تشير إلى

كمّ هائل من أسئلة المستقبل الغامضة. يمكن إجمال هذه الأسئلة بعنوان إجمالي: ما هـي صـيغة إدراج هذا الإنجاز اللبناني في إطار إقليمي يتسم بالتراجع والانهيار؟ التسـاؤل شرعي نظراً إلى عدم مركزية لبنان في الحياة العربية العامة. وهو شرعي أمام «برودة» ردود الفعل على المقاومة الفلسطينية المستمرة وعلى احتلال العراق. وهـو ضروري بعدما أثبتت تجربة التحرير في عام 2000 أن «البحصة» اللبنانية قد لا تسند «الخابية» العربية. إن أي تقييم عادل وبارد لما جرى في السنوات الأخيرة الماضـية يوضـح أن الكفـة تميل لصالح توطيد الهيمنة الأميركية وحماية التوسع الإسـرائيلي ومحاولـة الانطـلاق نحو اندفاعة جديدة إذا بقي جورج بوش رئيساً للولايات المتحدة.

**2004|1|31**

# أسئلة ألين مينارغ
# عشية الانتخابات الرئاسية

كان يفترض بالمبنى الحالي لجريدة «السفير» أن يكون أنقاضاً. كما كان يفترض بعدد من العاملين فيها ان يكونوا أمواتاً. كان يفترض ذلك لو أن جيش الغزو الاسرائيلي نفذ بنود مذكرة موجهة إلى «الموساد» في آذار 1982. المذكرة هي واحدة من اثنتين. تفصّل الاولى ما يمكن ان تكون عليه خطة الغزو الشاملة للبنان والدور المكمّل لـ «القوات اللبنانية» و«الجيش اللبناني» (او عناصر منه) فيها. وتستعرض الثانية كيفية الاستفادة من فترة احتلال تمتد لستة اسابيع من اجل الاستيلاء على السلطة والتوجه نحو اتفاقية سلام مع اسرائيل من دون ان يظهر، الى العلن، وجود توافق بين الطرفين. تدمير «السفير»، وغيرها، جزء من مقترحات المذكرة الثانية التي تطالب بذلك في غضون الثماني والاربعين ساعة الاولى على بدء العمليات العسكرية.

هذا «سر» واحد من آلاف مثله يضمها كتاب الصحافي الفرنسي ألين مينارغ وعنوانه «أسرار الحرب اللبنانية».

الكتاب، منذ صدوره، يثير صمتاً مدهشاً. قال احدهم إنه عندما كان يطالعه كان يتمنى لو يكون القارئ الوحيد له. لماذا؟ لأنه يعتقد ان اللبنانيين غير جاهزين إطلاقاً لمواجهة صريحة مع هذا الماضي القريب.

غير ان المفاجأة جاءت من مجلة «النجوى المسيرة» القريبة من تيار «القوات اللبنانية». أقدمت، مشكورة، على نشر عرض تقييمي للكتاب. وهو عرض كتبه الزميل انطوان سعد وأراد له، كما يبدو، ان يكون استفزازياً بالمعنى الايجابي، اي ان يكون فاتحة نقاش. ولقد عبر عن هذه الرغبة بأن لاحظ انه من «اللافت ان احداً من الأبواق المتعهدة الدفاع عن شرف الأمة ضد المتصهينين لم ينبس ببنت شفة حتى الآن. فهل السبب ان الاقتناع قد ساد أخيراً بأن لا وجود لراجح المتصهين الذي يتربص للانقضاض على المصالح العربية تنفيذاً لمخططات مشبوهة؟ أم ان الكتاب لم يترجم بعد و لم تقرأه هذه الأبواق؟».

وتشاء الصدف ان يحمل العدد نفسه حلقة من سلسلة يكتبها انطوان نجم بعنوان «مذكرات. من مواسم الأمس». والصدفة مهمة هنا لان انطوان نجم هو واحد من الثلاثة الذين وضعوا المذكرة المشار إليها والتي لا يحتاج المرء لان يكون «بوقا» حتى ينتابه مزيج من الرعب والحزن لدى قراءتها.

من دون تحميل الامور فوق ما تحتمل يمكن القول ان نشر المقال في المجلة لا يعني تبنيه ولكنه يعني، على الاقل، وجود تقاطع ما معه يمكن ان يفيد في معرفة الذهنية الراهنة حيال ذلك المشروع الذي يطلق عليه مينارغ اسم «من انقلاب بشير الجميل الى مجازر صبرا وشاتيلا» (يقول الكاتب إن جزأين اضافيين سيصدران لاحقاً).

يروي الكتاب، بالتفصيل وانطلاقاً من وقائع لم يكذبها احد حتى الآن (اي ان الصمت ليس سمة «الأبواق» التي لا تعرف الفرنسية فقط)، قصة التحالف بين قائد القوات اللبنانية آنذاك بشير الجميل وإسرائيل. وهو تحالف كان القصد منه تسخير الشرعية اللبنانية للاستيلاء عليها وبناء نظام لبناني جديد يعقد صلحا مع إسرائيل. ان الدخول في كل ما يكشف عنه مينارغ من مناورات، ومن محاولات، ومن تحريض، ومن مناقشات داخلية، ومن تواطؤات إقليمية ودولية، ومن أدوار لحكام ومسؤولين وشخصيات سياسية، ان ما يكشف عنه يفيض عن عجالة من هذا النوع. إلا ان الحقيقة تقتضي القول بأن كل ما كان ينسبه خصوم «القوات» إليها من إيغال في العلاقة مع اسرائيل هو جزء بسيط جداً من المدى الذي وصل إليه التحالف.

صحيح أننا امام رواية جزئية عن الحرب لجهة الزمن ولجهة الأطراف، وصحيح أننا نحتاج الى كتابات كثيرة من هذا النوع لكي تكتمل لدينا صورة عما جرى. ولكن الاصح من ذلك كله ان نطرح على أنفسنا سؤال الذاكرة والمصالحة وما اذا كانت الاولى تلعب ضد الثانية.

ان مقال «النجوى المسيرة» اقرب الى النوستالجيا منه الى الاستعادة النقدية لهذه المغامرة التي ادت، كما هو واضح، الى اخراج فريق لبناني من اللعبة السياسية وإلى إدخال سمير جعجع الى السجن وإلى جعل المجلة، نفسها، تسأل، مرة بعد اخرى، وعلى غلافها: «حكيم كيف صحتك؟».

لا ضرورة لاي مبالغة في الاستدلال عما يعنيه نشر مقال. فالتعاطي مع الكتاب اهم، وهو تعاط من شقين. الاول له صلة بالماضي القريب وما حصل فيه. والثاني له صلة بالماضي الذي يرفض ان يمضي، اي بالحاضر.

لقد كان غزو اسرائيل للبنان، وما أطلقه من تفاعلات، حدثا استثنائيا في تاريخ البلد. ولا شك ان موضوعات كثيرة طرحتها تلك المرحلة لا زالت مطروحة بشكل او بآخر في اللحظة الراهنة: أي موقع اقليمي للبنان، نحن والصراع العربي الاسرائيلي، نحن والمدنيون الفلسطينيون، التوازنات الداخلية، تنظيم التعايش بين الطوائف، ميثاق العيش المشترك، لبنان والخطط الغربية، الاميركية خاصة، للاشراف على المنطقة، الخ...

لقد تبلورت، في السنوات الماضية، اجوبة كثيرة ومتعارضة على هذه الاسئلة. وبدا لفترة ان «اتفاق الطائف» قدم جوابا. ثم تبيّن انه جواب قد لا يرضي البعض او قد يسبب اعتراضاً على طريقة التنفيذ. وجرت في هذه المرحلة تحولات داخلية ولدت موازين قوى جديدة، كما ان العلاقة مع اسرائيل عرفت محطة مهمة بإرغامها على الانسحاب، وولد نظام يحسم أركانه في موقع لبنان الاقليمي. وكذلك شهدنا ممارسات سياسية استبعادية وممارسات انكفائية. ثم عصفت بالمنطقة رياح، وستعصف بشدة اكبر، تذكر بما حصل مطلع الثمانينيات لحظة التقاء التطرفين الاسرائيلي والاميركي. ولاح ان هناك من لا يتورع عن تجديد مراهنات في حين ان هناك من يستقوي بالأخطاء في مراهنات مواطنيه.

المهم ان الكتاب، بالوقائع التي يكشفها، يرمي في وجه اللبنانيين تحديات كثيرة يطول تعدادها خاصة ان الظن وارد (ولو ان بعض الظن إثم) في ان من يفترض فيه القطع مع وعي وممارسة سابقين لم يقدم على ذلك ولا زال يعيد إنتاج الخطاب نفسه إنما في ظروف ما بعد الخسارة. ولا يعفي هذا الظن من مساءلة «المتصرين» عما فعلوه بانتصارهم وعما إذا كانوا يتجرأون على الزعم بأنهم فعلوا ما عليهم من اجل ادارة افضل للبلد ومن اجل قطع الطريق على ان تبقى المرارات، لدى بعض اللبنانيين، الملهم الاول للسياسات.

إنـــنا نعيش اليوم عشية انتخابات رئاسية. واللافت ان قضايا مثارة منذ عقود تحضر فيها مباشرة او مواربة. ربما يخطر في بال مواطن، ذات مرة، أن يحاول تأصيل مواقـــف لـــيفهم اذا كانت تمت بصلة نسب الى ما سلفها. إذا فعل مواطن ذلك سيتمكن من امتلاك قراءة جديدة للمشهد السياسي اللبناني.

2004|8|6

# لبنان: عودة التجاذب

ها هي نذر «العاصفة الغربية» تصل إلى لبنان. تلك النذر التي قيل إنها لا بد واصلة بعد تفجيرات 11 أيلول وحرب أفغانستان وغزو العراق. ومن المؤسف، حقاً، ألا نكون في أحسن الشروط لملاقاتها.

إنها، حتى الآن، مجرد نذر. وهي لا تقول، حالياً، أكثر من أن لبنان مؤهل لأن يعود موضع تجاذب، وأن هناك من هو مستعد لرعاية، ولو سياسية، لكل محاولة تريد إدخال تعديل على الموقع الإقليمي للبلد منذ مطلع التسعينيات.

إن هذا هو المعنى الوحيد الذي يمكن إعطاؤه للمشاورات الدائرة في مجلس الأمن والتي لا نعرف بالضبط إن كانت سترسو على قرار أو بيان رئاسي، كما لا نعرف الصياغات التي سيتم اعتمادها سواء حيال الدستور واحترامه، وحيال الوجود والنفوذ السوريين في لبنان، وحيال سلاح «حزب الله».

ربما نكون نشهد نهاية عقد ونصف من الزمن، وهي فترة شبه الانفراد السوري بـ «إعادة بناء الدولة» اللبنانية من دون اعتراض جدي أميركي أو غربي. صحيح أن الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي استمر خلال تلك الفترة، ولكن الأصح أنه استمر تحت هذا السقف وانتهى بإخراج جيش العدو. ولعل آخر مسعى أميركي جدي نتذكّره هو الاضطرار إلى التدخل في أثناء عدوان نيسان 96، وهو التدخل الذي أثمر اتفاقاً ساهم في توفير عناصر الانتصار اللاحق.

لم تكن هذه الفترة الماضية نموذجية. حتى انها لم تكن مرضية تماماً. لقد مرّت على حساب فئة لبنانية لم ترض بالأرجحية السورية ولا بالخيارات التي شجعت عليها ولا بالتركيبة الداخلية التي حمتها. وليس سراً أن الفئة المشار إليها، والمسماة «المعارضة المسيحية»، عاشت مرارات كثيرة من جراء التخلي الأميركي عنها، وهي مرارات لا زالت موجودة وتولد حذراً حيال واشنطن. وليس سراً أن التحالف اللبناني الحاكم استمرأ السلطة و لم يقم بالحد الأدنى المتوجب عليه من أجل إحداث انفراجات داخلية كانت تلوح إمكاناتها.

لم يكن ما حصل في لبنان ليحصل لولا أن السياسة الأميركية في العالم كانت كما كانت عليه في عهود جورج بوش الأب وبيل كلينتون، ولولا أن عنواني هذه السياسة في الشرق الأوسط كانا «الاستقرار» و«التسوية» مدخلاً إلى توطيد الهيمنة. أما «الاستقرار» فتمثل بـ «الاحتواء المزدوج» للعراق وإيران وتثبيت التحالف مع أصدقاء من السعودية إلى مصر. وأما «التسوية» فشكلت مدخلاً لعلاقة مع آخرين مثل منظمة التحرير وسوريا (ولبنان استطراداً). وحاصل الجمع بين هذين العنوانين يقضي، لبنانياً، بارتضاء الأرجحية السورية، بما في ذلك بعدها الذي لا يخرج دعم المقاومة الإسلامية عن الأفق البعيد للتسوية.لا يكل المرء من ترداد أن هذه السياسة الأميركية التي كان يمكن لها أن تستمر في عهد جورج بوش الابن ولو بتعديلات غير جوهرية، أصبحت أنقاضاً بعدما قرّرت واشنطن ما قرّرته رداً على تفجيرات 11 أيلول.

يؤكد الأميركيون، يومياً، أن سياسة «الاحتواء» سقطت لصالح عقيدة «الحرب الاستباقية». جرى تطبيق ذلك في العراق ليكتشف العالم، لاحقاً، أن استباقاً لم يحصل وإنما الحرب كانت اختيارية من أجل إعادة هيكلة الشرق الأوسط الكبير. ولا شك بأن التهديدات ضد إيران، البلد الثاني في «محور الشر»، تأتي في هذا السياق.

ومع سقوط «الاحتواء» سقط همّ التسوية كهمّ ناظم للعلاقة مع دول في المنطقة (ومع السلطة الوطنية الفلسطينية بادئ ذي بدء) وبشكل خاص مع سوريا (ولبنان استطراداً). وبدل همّ التسوية حلّ همّ مطاردة الإرهاب، وأسلحة الدمار، وسياسات المروق... ومن الطبيعي، والحالة هذه، أن الاستقرار لم يعد هدفاً أو عنصراً من عناصر توطيد الهيمنة. إن واشنطن، اليوم، وكما يعلن استراتيجيون كثيرون، عنصر عدم استقرار. وهي لا تمانع في إدارة فوضى وأزمات. إن هذا هو المعنى الفعلي، ولا معنى سواه، لتحويل شعار الديموقراطية إلى سيف يستخدم حيث تدعو «إعادة الهيكلة» إلى استخدامه. وبناء على ما تقدم ليس لسوريا الحالية، ولا للبنان، أي مكان مريح في هذه الوجهة. لا علاقة مع البلدين إلا تلك التي تتراوح بين التجاهل، كحد أدنى، والضغط السياسي، كحد أقصى (موقت؟). ولا تهتم واشنطن كثيراً لأن تكون الفوضى الحصيلة العملية المؤكدة لهذه الوجهة.

إذا كان من استدراك هنا فهو القائل بأن انعدام الضغط العسكري لا يلغي الـــوجهة العامة. ليست المواجهة، بالمعنى الحربي، في أمر اليوم (إلا إذا انفردت إســـرائيل بـــذلك). لقد دخلت الولايات المتحدة في مرحلة زمنية مديدة ذات هدف نهائي. وهي تملك أدوات كثيرة للعمل، وتحسب حسابات كثيرة، وتضع أولويات، وتصعّد حيناً، ويمكنها أن تهادن حيناً آخر، لكن الهدف البعيد واضح لديها. وحتى التعثر الذي تعيشه أميركا في العراق ليس بالضرورة أن تستنتج منه جعـــل الانـــسحاب خـــياراً أول. على العكس. قد يكون الخيار الأول توسيع الحرب وأقلمتها وتجذيرها.

إذا كـــان هذا التعريف السريع للسياسة الأميركية في المنطقة صحيحاً، وهو صحيح، فأي موقع للبنان فيها؟

لا تخفـــي واشـــنطن نـــواياها. تعلن أنها تريد من لبنان التهدئة مع إسرائيل، والتوتير مع سوريا، والمواجهة مع «حزب الله». وهذه العناوين، عند التدقيق فيها، تعـــني دوراناً في الفلك الأميركي الذي يريد تحويل العراق قاعدة عسكرية ومنصة انطـــلاق نحو دول مجاورة، وإخضاع الشعب الفلسطيني لصالح التوسعية الإسرائيلية المتجددة مع ما يعنيه ذلك من حرمان الفلسطينيين حق العودة، وإرغام سوريا على التخلي عن أرضها المحتلة، إلخ...

إن نقل لبنان من موقعه الحالي إلى الموقع المرتجى له أميركياً يعني عملية جراحية دامـــية لا يمكن لها إلا إدخاله في الفوضى. أما «احترام الدستور»، و«تلبية رغبات الأكثـــرية الـــشعبية»، و«استعادة السيادة»، و«منع التدخل السوري»، أما هذه العـــناوين مـــع غيرها من نوع «الازدهار»، و«تدفق الاستثمار»، و«الخلاص من الإرهـــاب»، فهـــي المخدر الكاذب الذي يفترض فيه إحداث الإغماءة المؤقتة من أجل ولوج الباب العريض للفوضى.

ومـــن اللافـــت، والحالة هذه، أن المصطلحات والمطالب التي يجري التداول بـــشأنها في نيويورك، وإذ ثبت تضمينها في موقف دولي، تفيض بوضوح عمّا هو معلـــن في لبنان من جانب معارضين كثيرين. فواشنطن تبدو، إذا صدقت الأنباء، أكثـــر جذريـــة من البطريرك صفير ومن «قرنة شهوان». فهذا التيار، مع مؤيديه،

يضع الاعتراضات على سياسة سوريا وبعض حلفائها في لبنان في سياق الرغبة في تصحيح العلاقات وإنقاذ مستقبلها، مع ملامسة أحياناً للفكرة القائلة بأن هذا التصحيح يوفر شروطاً أفضل للتصدي للمخططات الأميركية. ويمكن القول، في هذا المجال، إن السياسة الأميركية تعاني من «عارض عوني» لا يملك قوى لبنانية راجحة تحمله وإن كان يملك من يريد الاستفادة من بعض وجوهه.

إن العواصف الغربية القادمة إلى لبنان تلبس قناعاً مغرياً: دعوة اللبنانيين إلى الانتقال إلى صف «المنتصرين» وترك سوريا والفلسطينيين والعراقيين يواجهون مصائرهم منفردين. هذا القناع المغري قناع كاذب لأن الدعوة في حقيقة الأمر هي تخيير اللبنانيين بين الوضع المستقر الراهن والمحشو حشواً بالعيوب والنواقص والثغرات وبين... الفوضى. ولذا فإن رفض هذا الإغواء مصلحة وطنية لبنانية أولاً تستفيد منها سوريا عرضاً (ما المانع؟) وربما أيضاً الفلسطينيون والعراقيون.

* * *

ثمة مهازل يجب أن تتوقف في لبنان. وخير البر عاجله.

في أول موقف للرئيس إميل لحود، بعد قرار التمديد، وذي طابع تنفيذي قال إنه يجب التوقف عن «تسييس أموال المهجرين»، وذلك بعد أن تمّ التعاطي في السابق (أي في عهده أيضاً) مع موضوع المهجرين من منظار سياسي. أي ان الرئيس لحود إنما يقترح «تسييساً مضاداً» لقضية المهجرين الوطنية نكاية بالموقف السياسي لوليد جنبلاط. هذه مهزلة يجب أن تنتهي.

رسالة وزارة الخارجية اللبنانية إلى مجلس الأمن للاعتراض على مداولات جارية فيه مكتوبة بلغة متخشبة، وقديمة، وغير مقنعة، ولا فعالة. ونحن لا نعرف لا من كتبها ولا من وزعها ولا من عمّمها. هذه خفة يجب أن تنتهي.

ما هكذا يعامل وليد جنبلاط ولا هكذا يعامل مجلس الأمن. ومن كان يعتقد أن في إمكانه العبث عليه أن يدرك أن الزمن الجديد، زمن عودة التجاذب الدولي حول لبنان، لا يسمح بانتهاج سياسات كيدية، وشخصية، و«كيفما اتفق».

ربما كان الكلام عن عودة التجاذب الدولي غير دقيق. فالولايات المتحدة هي، فـــوق موقعها الدولي، قوة إقليمية كبرى متورطة مباشرة في المنطقة. عندما كانت قوة دولية فحسب ذات مصالح حيوية واستراتيجية في الشرق الأوسط (بينها تفوّق إسرائيل)، كان يمكن لقوى إقليمية أن تخوض صراعات منخفضة التوتر معها. لقد تغيّـــر الوضع الآن ومن غير الجائز خوض معارك الحاضر بأسلحة الماضي، علماً أن تلك الأسلحة لم تكن شديدة الفعالية أصلاً.

**2004|9|1**

# الفوضى اللبنانية
# مصلحة أميركية

يبدو أن الولايات المتحدة الأميركية حسمت أمرها في ما تفضله للبنان: الفوضى العارمة. ويبدو أنها تخيِّر اللبنانيين بين هذه الفوضى وبين الاستمرار على النهج الحالي حيال الموقع الإقليمي للبلد.

هذا هو الاستنتاج الوحيد الذي يمكن أن يخرج به أي قارئ لمشروع القرار الأميركي المتعلق بلبنان والمقدم إلى مجلس الأمن. إن أي عاقل يملك معلومات أولية عن أوضاع لبنان وتوازناته وقواه يدرك الاستحالة المطلقة لتنفيذ الطلبات الأميركية: إخراج القوات السورية من دون تأخير من لبنان، وحل ونزع سلاح جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وذلك في خلال شهر واحد من تاريخ تبني القرار.

أي أن المطلوب دفعة واحدة إغضاب سوريا وتهديدها، وتجريد حملة عسكرية على المخيمات الفلسطينية، والاشتباك الشامل مع «حزب الله»، وقمع كل من تسوّل له نفسه الاعتراض على هذه الخطة. ومن يفعل ذلك؟ الجيش اللبناني الذي ساعدت دمشق في إعادة بنائه والذي يحتفظ بعلاقات جيدة مع المقاومة. ومن يأمر بذلك؟ حكومة لبنانية لا توافق على حرف واحد ممّا ورد في المشروع الأميركي.

يمكن لمعتوه فقط، أن يعتبر هذه المطالب واقعية وقابلة للتنفيذ. ولكن ذلك لا يغيّر شيئاً في أن واشنطن تنوي إقناع مجلس الأمن بتبني قرار يمكن وصفه ببساطة بأنه قرار يطالب اللبنانيين بالانتحار الجماعي.

لا وجود لقوة سياسية محلية جدية ترفع هذه المطالب. ولا شك في أن لبنانيين من أذناب المحافظين الجدد في الولايات المتحدة يروّجون لخطاب من هذا النوع. ولكن أن تتبنى الإدارة سياسة كهذه، ولو أنها في مرحلة حملة انتخابية حرجة، فهذه مشكلة. فكيف إذا اقتنع أعضاء مجلس الأمن بأن في إمكانهم إصدار قرار كهذا؟

تـــريد الولايات المتحدة وضع لبنان وسوريا خارج الشرعية الدولية. ويمكن الجزم بأنها مدركة لعبثية ما تأمر بتنفيذه ولانعدام الأدوات القادرة على ذلك. وبناء علـــيه يمكـــن الاستنتاج أن واشنطن إنما تمهّد الطريق لجعل أي عدوان منها أو من إســـرائيل على لبنان بمثابة عملية شرطة تحصل لتأديب مجموعة من الخارجين على القانون.

لا يمكـــن لأحـــد الزعم بأن مشروع القرار الأميركي يتضمن بنود مشروع سياســـي جديـــر بهذا الاسم يرمي إلى إنشاء ائتلاف لبناني ينقل البلد من ضفة إلى ضـــفة. إن مـــشروع القـــرار ليس أكثر من إعلان أميركي بأن الولايات المتحدة صاحبة مصلحة في جعل الفوضى البديل عن الوضع اللبناني الراهن.

ويمكـــن السجال بقوة ضد الادعاء القائل بأن هذه «الاندفاعة» الأميركية إنما هـــي رد فعل على تعديل الدستور اللبناني. إن هذه الاندفاعة «مكتوبة» في توجه الإدارة بعد تفجيرات 11 أيلول.

**2004|9|2**

# هل من ربّان في الطائرة؟

هل من ربّان في هذه الطائرة؟ هل هناك في لبنان من يفكّر ويقرّر؟ هل هناك دولة بالحد الأدنى للمعنى؟ هل هناك حكومة؟ فريق حكم؟ حاكم؟ هل هناك مَن ينسّق سياسات؟ مَن يعطي توجيهات؟ مَن يراقب التنفيذ؟ هل نعيش نهاية عهد؟ بداية عهد؟ مرحلة فاصلة بين عهد ونصف عهد؟ هل يعقل أن يكون حصل التمديد لثلاث سنوات في حين أن إدارة الأزمة تتم «مياومة»؟ هل نصدق أن «المؤامرة» بهذا الحجم والتصميم وأن «المواجهة» بهذه الخفة والعشوائية؟

لا نعلم شيئاً عمّن سيتولى السلطة في لبنان، ولا عن البرنامج، ولا حتى عن التوجهات العريضة. والأنكى من ذلك أننا نعلم أن مَن هو معني بأن يعلم لا يعلم، هو الآخر، شيئاً. نستفيق يومياً على مشهد سياسي جديد. على وعود جديدة تناقض وعوداً قيلت بالأمس.

لنأخذ، مثلاً، قرار مجلس الأمن رقم 1559. المقيمون على ضفة السلطة أطلقوا عليه كل الصفات الممكنة. إنه في الوقت نفسه «انتصار» و«خطر» و«غير مهم». وتفتّق الذهن عن إعلان القبول بتنفيذه شرط احترام التسلسل الزمني للقرارات الدولية في حين أفتى مسؤول أن المشكلة هي في التوقيت لا المبدأ. إن التعددية مرغوبة باستمرار ولكن ليس جائزاً أن يحتضن طرف سياسي هذه التلاوين المتناقضة خاصة إذا كان مدعواً إلى وضع خطة تعاط مع القرار المشار إليه.

لنأخذ مثلاً آخر، إعادة انتشار القوات السورية. لنتناس، هنا، ما قيل قبل يومين من أن الخطوة مستبعدة ولنكتفِ بما قيل بعد مباشرة التنفيذ. وجد أحدهم أن الإجراء دليل احترام لبناني وسوري لمجلس الأمن علماً أن «أحدهم» هذا كان هاجم إقحام مجلس الأمن نفسه في شؤون سيادية. وقال آخر إن إعادة الانتشار تجاوب مع طلبات أميركية وبدا فخوراً بتسجيل هذه النقطة على أنه

مـــن دعاة الاستنفار ضد الولايات المتحدة وإملاءاهّا. وشرح ثالث أن ما يجري جـــزء مـــن «اتفاق الطائف» و«المعاهدة اللبنانية السورية» في حين أنه لم يكن معروفاً عنه الإلحاح في تنفيذ أي من الاتفاق والمعاهدة. وذهب رابع إلى تبهيت الخطوة موجلاً الانسحاب الفعلي إلى ما بعد حل أزمة الشرق الأوسط. واعتبر مـــسؤول كـــبير أن «إعادة الانتشار» إنما لـــ «تعزيز الأمن» بما يوحي أن هذا الأمـــن يتعـــزز مـــع استكمال الانسحاب في حين أنه يقصد عكس ذلك على الأرجـــح. وخالفـــه أحـــد أنصاره عندما اعتبر الإجراء دليلاً على «الاطمئنان والاستقرار» ولم يلاحظ هذا «الغير» أنه أيّد تعديل الدستور والتمديد للرئيس إمـــيل لحود خوفاً على «اطمئنان واستقرار» غير متوفرين. وتبرع مسؤول بحل وســـط فـــرأى أن الخطوة ليست لأن الأمن استتب وليست من أجل استتباب الأمن بل في إطار الاتجاه إلى الإنجاز الأمني والاستقرار. ولم يخل الأمر من نائب أكبر ما حصل لأنه «دليل احترام».

هذه «كلمات متقاطعة» يستحيل حلها، وهي صادرة كلها من موقع سياسي واحـــد لتقول أشياء متعارضة! لقد كانت التعليقات على «إعادة الانتشار» كناية عن مبادرات فردية لا حصر لها لم تتدخل «اليد الخفية» للسوق من أجل تنظيمها. ولا ضرورة، ربما، للإشارة إلى أن أصحاب هذه التصريحات لا يخاطبون مواطنين، إنمـــا يتبارون في إيجاد أكثر الصياغات مناسبة لإرضاء قارئ واحد قد يكون هو، بالضبط، الربان الذي تفتقده الطائرة.

لقد كان وليد جنبلاط جزءاً من الائتلاف الحاكم. كان كذلك على طريقته. عارض التعديل والتمديد وتموضع في موقع الاعتراض الراديكالي. وبات صعباً عدم تقـــديم تفـــسير «كيدي» لما يجري حياله: تشكيلات أمنية، تحرّش بلدي يضخم مخالفة، تسريبات إعلامية، مداهمات في الشوف، استقبالات في بعبدا، إيحاءات إلى «تسييس» قضية المهجرين، حملة تصريحات سلبية منظمة...

يحـــصل ذلـــك كله في ظل غسل اليدين من أي مسؤولية سياسية عنه: هل المـــصدر محلـــي وغير سياسي، أم هو محلي وسياسي، أم هو غير محلي؟ ثمة امتهان لمؤسسات ومرجعيات كثيرة من دون أن يكشف باعث الرسائل عن نفسه. لا بل

تتـــناقض مضامين الرسالة نفسها: تباين مع حليف؟ خلاف من خصم؟ افتراق عن معارض مستجد؟ استدراك لماض يزعم أنه مشبوه؟ هل جنبلاط مشمول بـــ «طي صـــفحة الماضي»؟ هل تنطبق عليه سياسة «اليد الممدودة»؟ هل تحديد الموقف منه قـــرار فردي؟ هل يمكن فعلاً توسيع قاعدة المشاركة في السلطة في ظل تصرف من هذا النوع؟ هل ثمة عقوبات على فعل الاعتراض؟

وبمناســبة الحـــديث عن توسيع قاعدة المشاركة يمكن الإعلان عن جائزة كـــبرى لمن يستطيع التكهّن بتركيبة الحكومة المقبلة: حكومة مصالحة؟ حكومة لـــون واحد متجانسة؟ سياسية؟ تكنوقراطية؟ مع رفيق الحريري؟ من دون رفيق الحريـــري؟ بالتشاور مع جاك شيراك عبر السفارة في واشنطن؟ إن الحكومة هي الـــتي ســـتقدم المؤشـــر الأول لما سيكون عليه التمديد. ولقد أوحي، مرة، أنها ســـتكون إصـــلاحية ضـــد بعض أقطاب الائتلاف. ثم أوحي أنها ستعيد ترميم الائـــتلاف الحاكم الذي انفجر في معركة التمديد. وكذلك أوحي أنها ستشمل معارضين من أجل مواجهة التحديات التي فرضها صدور قرار مجلس الأمن. ثمة شـــكل لهـــا سابق للتعديل والتمديد، وشكل لاحق، وشكل سابق لزيارة وليام بيرنـــز، وشكل لاحق... ومن كانت له هذه الأشكال المتعددة كان، بلا شكل على الإطلاق. يجب أن يكون معلوماً أن الفرق شاسع بين وجهة أو أخرى في تـــشكيل الحكـــومة لأن دون ذلـــك قضايا ليست أقل من مواجهة المعضلات السابقة الماثلة والتي أضيف إليها المضاعفات المحلية والإقليمية والدولية للتمديد. وقـــد لا تكون المشكلة في أن المواطنين يعيشون في ظلام كامل. المشكلة، هنا أيـــضاً، أن المعنيين بالأمر لا يملكون جواباً أو لا يملكون تفضيلاً حتى لو عجزوا عن تحقيقه. هذه كارثة فعلية لأنها تنبئ أن أحداً لا يمتلك تقديراً واقعياً للوضع الـــراهن ولا يملك، بالتالي، خياراً تفضيلياً للتعاطي معه يسمح بوجود ميل نحو حكـــومة معينة هي، في حد ذاتها، إحدى أدوات الرد السياسي على التحديات المتفاقمة.

لقـــد حققت الأجهزة الأمنية «إنجازاً» بكشف شبكات تفجير وتجنيد. لكن المفاخرة قد ترتد على أصحابها في هذا الظرف السياسي المحدد. لو أن هناك رهاناً في

الطائــرة لكــان مضطراً إلى الإجابة على سؤال جدي: هل الحالة الراهنة في عين الحلــوة هــي أفــضل الحالات الممكنة؟ هل حصل استكشاف جدي مع الأخوة الفلسطينيين لرؤية ما إذا كان ممكناً التوصل إلى حل ليس هو الوضع القائم ولا هو الاقــتحام والعنف؟ هل من الجائز، في ضوء ما جرى الكشف عنه، الاستمرار في مغامــرة الإبقاء على بؤر يعاني منها الفلسطينيون واللبنانيون معاً؟ هل تنطلي هذه الــسياسة على أحد؟ هل نحن، في الحقيقة، أمام إنجاز عابر أم أمام فشل مستديم في معالجة المشكلة؟

إن أســوأ مــن انــتهاج سياسة خاطئة هو عدم امتلاك أي سياسة على الإطلاق. ولكن السؤال الأكبر هو أن نستفيق على سياسة وننام على نقيضها. يمــر لبنان، حالياً في «مطب هوائي». يتساءل المواطنون بهلع: هل من ربان في الطائرة؟

**2004|9|23**

# نماذج «بناء الدولة»:
# فلسطين، العراق، لبنان

يضج المشرق العربي بمشاريع البناء. مشاريع بناء الدول (الأمم). إن أي مقاربة للأزمة اللبنانية، في طورها الراهن، يجب أن تنطلق من هذا المنظور. لقد شهدنا في التسعينيات «مشروع بناء الدولة الفلسطينية» و«مشروع إعادة بناء الدولة اللبنانية». ونشهد منذ سنة ونصف سنة «مشروع بناء الدولة العراقية». للولايات المتحدة دور أساسي وحاسم في فلسطين والعراق، لسوريا دور رئيسي في لبنان هو الدور الذي يتعرض، هذه الأيام، إلى مساءلة أميركية (وفرنسية).

لنحاول تقويماً، ولو سريعاً، لهذه التجارب.

في فلسطين كانت الدولة هي الأفق الضمني لـ «اتفاق أوسلو». كنا أمام نشوء كيان يتمتع بحكم ذاتي يفترض فيه التدرج نحو الاستقلال والسيادة. كانت الولايات المتحدة هي قائدة الأوركسترا. توزع المهمات. للمؤسسات الدولية دور. للاتحاد الأوروبي دور. للدول المانحة، وبينها العربية، دور. للمخابرات المركزية دور. ما من شك في أن واشنطن كانت تقدم نفسها بصفتها «القابلة الشرعية» للدولة الفلسطينية العتيدة وذلك في واحد من انقلابات الأدوار يطول شرحه وإن كانت أسبابه مفهومة.

لا مجال لأي شك في أن هذه الدولة، بالمنطق الأميركي، كانت مصلحة إسرائيلية فضلاً عن كونها جزءاً من منظومة بسط السيطرة الغربية على المنطقة. ولا يقلل ما تقدم من أهمية الضغط الذي تعرّض إليه الفلسطينيون، في ظل التخلي العربي، من أجل القبول بما هو ممكن ولو بدا ذلك في تعارض مع تراث قومي طالما اعتبر أن الحقوق الوطنية الفلسطينية تنتزع من الولايات المتحدة ولا تكون منحة غير بريئة منها.

المهم أنه، في لحظة معينة، حصل افتراق بين ما اعتبره الفلسطينيون حقهم، (دولة قابلة للحياة فعلا) وما اعتبره الأميركيون تطلباً زائداً. في تلك اللحظة

بالضبط تأسّس الخط ونشأ الجو اللذان دفعا واشنطن إلى رمي المشروع الوطني الفلسطيني في أشداق الوحش الإسرائيلي. وفي ظل اندفاع شارون إلى تنفيذ مشروع حياته، التبديد السياسي للفلسطينيين، أخرج جورج بوش رؤيته الشهيرة. ولكن منذ ذلك الوقت ونحن نلاحظ أن إسرائيل تشطب، بموافقة ودعم أميركيين، الأسس المادية لقيام دولة فلسطينية بحيث باتت حقوق هذا «الشعب الفائض» هي ما يفيض عن التسوية بين اليمين وأقصى اليمين الاستيطاني.

لقد أجهضت أميركا مع إسرائيل، ولصالح الأخيرة وصالحها، مشروع بناء الدولة الفلسطينية.

حصل ذلك في ظل الوعد الأميركي بإعادة بناء الدولة العراقية. قيل لنا إن الغزو، بعد إفلاس الذرائع التي قدمها، سيبني في العراق دولة ديموقراطية، فدرالية، تعددية تشكل منارة للشرق الأوسط الكبير. لا بل قيل أكثر من ذلك. قيل إن العراق (كما كان يفترض أن تكون عليه فلسطين) هو «طفل أنابيب» النيو ليبرالية الأميركية وأنها ستمارس عليه وفيه الهندسة الجينية التي تجعل منه نموذجاً. وتعبّر الكاتبة نعومي كلاين ببراعة فائقة عن هذا «الوعد». تقول: «إن الحكومات حتى حكومات المحافظين الجدد نادراً ما تجد الفرصة للبرهنة على صحة نظريتها المقدسة. فعلى الرغم من إنجازاتهم الإيديولوجية الهائلة فإن جمهوريي بوش، في داخل أذهانهم، قد ضربهم تدخل الديموقراطيين والنقابات العنيدة وأنصار البيئة الفزعون. كان يفترض أن يغيّر العراق هذا كله. في مكان ما على الأرض، كانت هذه النظرية ستوضع في النهاية موضع الممارسة العملية في أكثر أشكالها اكتمالاً ورفضاً للحلول الوسط. كان بلد مؤلف من 25 مليوناً سيعاد بناؤه كما كان قبل الحرب، وكان يتعيّن أن يزال وأن يختفي. في مكانه كانت ستبرز صالة عرض براقة للاقتصاد الحر، يوتوبيا لم ير العالم مثيلاً لها أبداً...» (راجع ترجمة للمقال في العدد الأخير من «المستقبل العربي»).

وتمضي الأيام. وتنكشف أكثر فأكثر صعوبات بناء الدولة الملتحقة طوعاً بالمركز الإمبراطوري. وتتراجع الأوهام حول نجاح هذا الاختراق المذهل لأحد مواقع العالمين العربي والإسلامي.

مـــاذا نـــرى الآن؟ الفوضـــى. الاقتتال. السرقات. عمليات الخطف وقطع الرؤوس. شبح الحرب الأهلية. المرتزقة. أبو غريب. وضع العملاء في السلطة. نقص الخدمات. القتل العشوائي. اجتذاب الإرهاب. تنامي الاعتراض الأميركي والدولي. ارفضاض عن المشاركة. مساع غير مكتملة لتقارب غربي.

لا مـــصادرة على المستقبل. غير أننا لا نرى في الأفق نجاحاً أميركياً لبناء دولة عراقية. لقد أجهضت الولايات المتحدة الدولة الفلسطينية لصالح إسرائيل، وها هو جـــورج بـــوش يقول في مناظرته الأخيرة مع جون كيري إن المصلحة الإسرائيلية تتحكّم برؤيته لمستقبل العراق.

لا أحد يتهم الولايات المتحدة بأنها كانت تريد خراب العراق أصلاً، ولا أحد يبرّئ نفسه من أي مسؤولية، لكن المشهد أمامنا غني بالدلالات: في عقد واحد من الزمن ساهمت أميركا في منع قيام دولة كانت مسؤولة عن قيامها، وفي تحطيم دولة بات مستقبلها مفتوحاً على المجهول.

هاتان تجربتان قريبتان منا نحن اللبنانيين. لصيقتان بنا. فلنحاول، تأسيساً على ذلك، النظر في أحوالنا. ولنفعل ذلك واضعين جانباً الشعارات القومية، والعواطف، ومشاعر الأخوة حيال الفلسطينيين والسوريين والعراقيين. لنفعل ذلك بوطنية لبنانية منغلقة لا بل انتهازية.

لقـــد لعـــبت سوريا دوراً رئيسياً في مشروع إعادة بناء الدولة اللبنانية منذ التـــسعينيات وحـــتى اليوم. وليكن مسموحاً لنا أن نقول إننا، بالقياس إلى الحالتين الفلسطينية والعراقية، أمام «قصة نجاح».

إن ما قامت به سوريا في لبنان له ما له وعليه ما عليه. وفي الإمكان تقديم مطالعة اتهامـــية في حق دمشق اللبنانية. أكثر من ذلك، في الإمكان القول إننا أمام فرصة قد تكون ضاعت لبناء علاقة محترمة بين بلدين عربيين. أكثر من هذا الكثير أننا يومياً أمام سبب إضافي للخجل مما نقوم به أو مما يحصل باسم العلاقات المميزة. ولكن مهلاً.

إن مـــا فعلته سوريا في لبنان مشروط بتلبية قواسم ومصالح مشتركة. نعم إن للبـــنان وظـــيفة إقليمية بالمنظور السوري. ونعم إن له وظيفة اقتصادية. ونعم ثمة «اقتـــصاد سياســـي» أسود للعلاقات السياسية. ونعم إن دور الدولة الراعية كان

مناطاً بالدولة الأقل تقدماً. ولقد كان من الطبيعي، في ظل سوريا الواقعية لا سوريا المتخيّلة، وفي ظل لبنان الواقعي لا لبنان المتخيّل، أن نصل إلى ما وصلنا إليه: إدارة هجينة للحياة العامة في لبنان.

ولكن هذا جزء من الصورة فقط. أما الجزء الآخر فلا يسعنا أن ندرك أهميته إلا بالنظر إلى ما يدور حولنا.

يقال لنا اليوم إن الوقت حان لتغيير جذري يقطع نهائياً مع المرحلة السابقة وينقلنا إلى وجهة أخرى. يضيف القائلون إن ثمة جهوزية داخلية وإقليمية ودولية لهذه القفزة.

هــذا وهــم. لا جهوزية داخلية، ولا جهوزية إقليمية، ولا جهوزية دولية. تــستحق هذه القضية نقاشاً تفصيلياً. لكن من شروط النقاش منع «الزجّالين» من المــشاركة فــيه، ورفع سيف الابتزاز القائل بأن كل من يعترض على توافر هذه الجهوزية (الداخلية) يكون يهدد بـــ «حرب أهلية».

لــيس لبنان مستعداً، ولا الظروف مؤاتية، من أجل تغيير بهذه الجذرية، سواء تلــك الــتي يدعــو إليها قرار مجلس الأمن جهاراً، أم تلك التي يهمس بها بعض أصــحاب الــرؤوس الحامية. ومرة أخرى لا بد من الترحيب بنقاش يضع البهورة وإيهــام النفس جانباً ويحلل العناصر الواقعية التي تشكل ميزان القوى وتوضح ما الذي يمكن الإقدام عليه اليوم.

ويــتوجب القــول، بصراحة، إن تيارات مغامرة تهدد بأن تطيح الإيجابيات اللبنانية المكتسبة من الدور السوري في إعادة بناء الدولة.

إن المهمة النضالية في لبنان هي الضغط من أجل الإصلاح التدريجي للعلاقات اللبنانــية السورية. إنه إصلاح لا يعني القطع مع ما حصل في السنوات الماضية ولا تغريه دعوات القفز إلى الضفة المقابلة.

أما ما يتشدق به البعض، وما يلوح في أفق الخطة الأميركية، فلا يقود إلى أبعد مــن أن يجمــع لبــنان إجهاض الدولة، في حدها الأدنى، (كما في فلسطين)، مع الفوضى العارمة (كما في العراق).

لا يجدر بأحد أن يكون فخوراً بما هو قائم، لكن البديل المقترح يثير الهلع.

2004|10|6

# روح التمديد

التمديد للرئيس إميل لحود ليس نصاً. إنه روح. وخروج الرئيس رفيق الحريري جزء من هذه «الروح».

بدا، لفترة، أن «الروح» دَاخَلها أمران: الولادة القيصرية وقرار مجلس الأمن الرقم 1559. أمران يشوّشان عليها. ولكن المرجح، اليوم، غلبة الاستنتاج القائل إن الفترة التي افتتحها القرار الدولي اختتمها البيان الرئاسي. فالقراءة المتفائلة للبيان تعتبر أنه وفّر «فترة سماح» من ستة أشهر ستليها فترة سماح من ستة أشهر... وبما أن الأمر كذلك يمكن العود على البدء وتطهير «روح» التمديد ممّا كان يمكنه أن يشوبها. لم تعد التسويات مرغوبة لأن الطقس الدولي مائل إلى الانفراج، ولأن الأجواء الداخلية قابلة للسيطرة: خروج الحريري محطة أولى، الحكومة محطة ثانية، وربما تكون الصلاحيات الاستثنائية محطة ثالثة.

لا بد من ملاحظة أننا أمام معطى سياسي جديد: ازدادت المخاطر وضاقت قاعدة الحكم. ضاقت لأن رافضي المشاركة رفضوا ولأن الإحراج أدى إلى إخراج من اعتبر أن له حقاً في مكافأة. وفي انتظار معرفة تركيبة الحكومة الجديدة يمكن القول إن السلطة ستكون في أيدي ائتلاف يمثل الأقلية في طوائف رئيسية في البلد. وإذا صحّ ذلك، وهو صحيح على الأرجح، ففيه مدعاة إلى نوع من القلق. فعلى عاتق هذه الأقليات «المؤتلفة» (؟) مواجهة عبء تحديات داخلية جسيمة أضيف إليها استمرار آلية المراقبة الدولية.

ولهذا المعطى السياسي الجديد وجه آخر. فنحن نشهد، في لبنان، ولادة صنف جديد من العمل السياسي، صنف الامتناع (أو المنع) عن المعارضة. هذه هي، الآن، حالة الحريري ووليد جنبلاط وربما غيرهما. وسواء كان الأمر امتناعاً أو منعاً فهو يعني خروج فئات واسعة من دائرة المشاركة وانتقالها إلى بقعة رمادية تجعلها في حالة كمون تنتظر ما يستجد.

وُلد هذا الصنف الغريب من تلاقح عاملين: قرار الانضباط تحت سقف

الخيارات الإقليمية للبنان، والاحتجاج على الأداء الداخلي للقوى التي أعطيت لها وكالة حصرية للنطق بهذه الخيارات وتمثيلها. الممثلون السياسيون لهذا الصنف مضطرون إلى التأرجح بين حدي الانضباط والاحتجاج بما يقودهم إلى تعطيل فعاليتهم السياسية، إلى قرار بالتحميد الذاتي، إلى التحوّل إلى شهود.

لبنان، حالياً، بلد أقليات سياسية بامتياز: حاكمة، ومعارضة، وممتنعة عن المعارضة إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس.

لا نعرف أي ميزانية قد تخرج من كُمّ الحكومة الجديدة. ما نعرفه أن المشروع الذي نُشر هو «إصلاحي» في وجهة متعارضة تماماً مع «الإصلاح» الذي يدعو إليه لحود في تصريحاته اليومية.

هذا في ما يخص الامتحان الداهم الذي يواجه الفريق الحاكم الجديد. أما الامتحان الأدهى فهو قانون الانتخاب.

إن المشهد الذي يرتسم أمامنا لا يوحي أن وعود العدل والمساواة سوف تحترم. لا بل يمكن القول إن أي فشل في تعديل موازين القوى عبر الأداء الحكومي سيتحوّل، فوراً، إلى ترجيح الميل نحو قانون انتخابي لا يكرّر مساوئ ما سبق وإنما يفاقمها.

لكن الفرق، هذه المرة، تداخُل الروزنامات. فموعد التقرير التالي لكوفي أنان يصادف احتدام الحرارة الانتخابية. وما يبدو، اليوم، نافذة للتدخل الأجنبي قد يتحوّل إلى أبواب مشرّعة قد لا ينفع في سدها استنفار الحمية الوطنية والقومية.

**2004|10|21**

# قانون انتخاب سيئ
# بدل قانون أسوأ

يعتـبر البيان الوزاري لحكومة الرئيس عمر كرامي أن أولوية يجب أن تعطى لقانون الانتخاب. ورد في البيان ما حرفيته:

«وضع مشروع قانون انتخاب جديد يشكل المدخل الحقيقي للوفاق الوطني والمصالحة الوطنية الشاملة، يعتمد معياراً انتخابياً واحداً يساوي بين جميع اللبنانيين، ويراعـي القـواعد التي وضعتها وثيقة الوفاق الوطني وهي ضمان العيش المشترك وضمان صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب على أن تجري الانتخابات على أساس القانون الجديد وتكون السلطة فيها حاضرة ومحايدة».

هذا نص يحتاج إلى تحليل.

ينبغي الاعتراف، أولا، بأن البيان يريد إظهار نية حسنة. ويندرج ذلك في ما صاحب التعديل والتمديد والتكليف والتشكيل من وعود. إلا أن هذه النية الحسنة لم تختبر جديا بعد. وإذا كان الاختبار هو السلوك المعتمد حيال وليد جنبلاط فإن التساؤل يصبح مشروعاً عما يمكن للنوايا السيئة أن تكون!

بعد الاعتراف بهذه النية ثمة كلام كثير يقال.

«وضـع مشروع قانون انتخاب جديد...» كلمة «جديد» تذكر بالكارثة التي نعيشها منذ 92. لكل دورة قانونها. ولكل قانون تقسيماته ويكاد قانون العام 2000، في حمـى الدعوة الإصلاحية، يبزّ سابقيه في المساوئ. إن قانون انتخاب سيئا ودائما أفضل مما عشناه في السنوات الماضية حين كان الساحر يخرج من كمّه حمامة فلا نتعود عليـها إلا ويكون أخرج أرنبا. لا نعرف ما ينتظرنا ولكن نلاحظ أن لا التزام بموعد محـدد للقانون العتيد، ولا بآلية إنتاجه. وبما أن المسافة قصيرة جدا بين صدوره وبين إجراء الانتخاب فمن الممكن، للمرة الثانية في «العهد الإصلاحي» الممدد له، توقع ألا يتمكن الشعب اللبناني من إدخال قدر من الانتظام على حياته السياسية. كل الأمل أن يتناسى المشرّع التعبير الممجوج «استثنائيا ولمرة واحدة».

يفتـرض بالقانون الجديد حسب البيان الوزاري أن «يشكل المدخل الحقيقي للـوفاق الوطني والمصالحة الوطنية الشاملة». ماذا يعني ذلك؟ هل أننا، بعد سنوات علـى «الطائـف» لم نـصل إلى «المدخل»، أم أن المدخل الذي دخلناه لم يكن «الحقيقـي». هذا نكران للخطاب الرسمي المعمول به حتى الآن، وهو، في أحسن الأحـوال، بمـثابة نقد ذاتي لما جرى سابقا. غير أن الأهم من ذلك هو أن وظيفة قانـون الانـتخاب تنظـيم الفرز، وإظهار الأحجام، وإبراز الخلافات فمن أين استجدت وظيفتا «الوفاق والمصالحة». وهل إذا تحقق كل من «الوفاق والمصالحة» بطلت الاكثرية حاكمة والأقلية معارضة؟

هذا تزوير لوظيفة قانون الانتخاب سوى أنه «تزوير إيجابي» لا نفهم إيجابيته إلا بعطـف العـبارة الـسابقة علـى ما يتلوها «يعتمد معياراً واحدا يساوي بين جميع اللبنانـيين». هكـذا إذاً. إن معـيار المساواة بين اللبنانيين هو المقصود به مدخلا الى «الوفاق والمصالحة»، وبما أن هذا المعيار كان منتفيا في الماضي بقي «الوفاق والمصالحة» في علة. الصياغة، كما هو واضح، مرتبكة. المقصود القول إن القانون الجديد لن يفتعل خللاً يميز بين اللبنانيين الأمر الذي في وسعه أن يخفف الاحتقان ويعيد إنتاج توازنات نيابـية غـير مزورة بحيث يمكن للاكثرية أن تحكم من غير الطعن بأهليتها وللأقلية أن تعارض من دون شكوى من الظلم الأصلي الذي يلحقه القانون بها. هذا أفضل، غير أنه مما لا يقال في بيان وزاري. ولكن... ولكن ما المقصود بـ «جميع اللبنانيين» في ما تقدم. هل المقصود «المساواة» بين الأفراد المواطنين الناخبين أم المقصود «المساواة» بين الطوائـف. الجـواب الـثاني هو الأصح وهو الأكثر قربا من روحية النظام السياسي اللبناني. القانون الجديد، إذاً، سيعتمد «معياراً واحداً» يساوي بين الطوائف والمذاهب.

الواضـح أن كاتب النص ما إن وصل إلى هذه الجملة، وعد المساواة، حتى أحس أنه تورّط. فكان لا بد من الاستدراك.

جـاء الاستدراك على الشكل التالي «... ويراعي القواعد التي وضعتها وثيقة الـوفاق الـوطني وهي ضمان العيش المشترك وضمان صحة التمثيل لشتى فئات الـشعب اللبناني». يعني ذلك أن ثمة ما هو أهم من «معيار المساواة بين اللبنانيين» وهذا الأهم هو العيش المشترك وضمان صحة التمثيل.

ندخل هنا لب المشكلة. ففي «الأدب السياسي» اللبناني الحديث ثمة إشارات إلى التـــناقض الموجود بين «العيش المشترك» و«ضمان صحة التمثيل». وما قوانين الانـــتخاب الـــسابقة إلا محـــاولات متكررة لحل هذا التناقض لحساب ما يسمى «العيش المشترك» وعلى حساب ما يسمى «صحة التمثيل».

الـــسعي إلى حل هذا التناقض قاد إلى اعتماد الدوائر الموسعة، وإلى تقسيمات إدارية خرافية، وإلى استثناءات كثيرة، إلخ... وحصل ذلك بحثا عن اختلاط طائفي يغلّب، كما يقال، «لغة الاعتدال» فيتم إنقاذ العيش المشترك. وقيل، في المقابل، إن ضـــمان «صـــحة التمثيل»، وما يعنيه ذلك من أنظمة انتخابية، يفتح باب الغلوّ ويهدد، بالتالي، «العيش المشترك».

إن «العيش المشترك» قضية أكثر تعقيداً بكثير من أن يحلها قانون انتخابي يريد «صهر اللبنانيين». ونحن نشهد، اليوم، كم أن هذا «الصهر» فاشل وإلا لما كانت الـــصيغة المعـــتمدة في البيان الوزاري على ما هي عليه. إنها صيغة اعتراف بوجود مشكلة.

وظيفـــتنا القانون الانتخابي «حسن التمثيل» و«إنتاج أكثرية مستقرة» (لكل بلـــد ديموقراطـــي عـــريق صيغته في ذلك المستمدة من تقاليده، وتجربته، وتاريخه، واحتـــياجاته). أما عندنا، في لبنان، فلقد جرت التضحية بـــ «حسن التمثيل» من أجل إنتاج أكثرية مستقرة ومطواعة. وحصل ذلك، تحديداً، في مواجهة مع القوى السياسية «المسيحية» التي قد يختلف المرء معها سياسياً ولكنه لا يمكنه، أخلاقياً، إلا أن يوافقها الاعتراض على التزوير اللاحق بوزنها الشعبي، وتجلياته الأخيرة انتخابات المتن الفرعية.

لقد ألحقت القوانين الانتخابية «أقضية مسيحية» بمناطق تغرقها. وقادت هذه القوانين إلى مفارقتين.

الأولى، ينقـــسم الجسم الانتخابي الواقعي 70 الى 30 في المئة او 65 الى 35 في المـــئة بين المسلمين والمسيحيين، في حين ينقسم عدد النواب مناصفة. ولا مجال، في هذه الحالة، إلا لأن تكون المناصفة شكلية إلى حد ما. ولكن إلى أي «حد ما»؟ لا يمكـــن للتخلـــل الديموغرافي إلا أن يترك أثراً (ما لم نعتمد نظام الطوائف التي تختار

ممثليها). لا بد من دفع ضريبة. ولكن الضريبة كانت مرتفعة بحيث بتنا أمام «طائفية مقلوبة» أو أمام إلغاء خبيث للطائفية السياسية لا يفعل سوى استبدال هيمنة بهيمنة.

الثانية، لم يكن الوصول إلى هذه النتيجة ممكنا من دون التضحية بأقليات سياسية هي تحديداً قوى اليسار اللبناني. ونملك، هنا، أحد المفاتيح لفهم سر التقارب بين تيارات يسارية وتيارات طائفية مسيحية تشاركها الشعور بالغبن.

لا يحدد نص البيان الوزاري التزامات واضحة. لذا لا بديل من أحد احتمالين: قانون انتخابي في منتهى السوء يضع هدفا لنفسه تأمين دوام أكثرية معينة حتى 2009 وانتخاب رئيس جديد في 2007 يبقى حتى 2013. قانون انتخابي سيئ جداً يساوي بين اللبنانيين لجهة اعتماد معيار واحد للتقسيم الإداري ولكنه يبقي على النظام الاكثري.

لا أمل، إذاً، بقانون ديموقراطي فعلا. ولا أمل بالرهان على استيلاد قوى تقوم بدورها المجتمعي، وتقبل المحاسبة، وترفض أن تهبط على الناخبين بمظلات. لا ضرورة لتطوير الأداء وأدوات السجال لأن العلامات موزعة قبل إجراء الامتحان.

عندما يحصل ما سوف يحصل سيقال: لم يكن في الإمكان...

2004|11|3

## التفاؤل

# مرض المعارضة الطفولي

على طريقة «اليسارويّة، المرض الطفولي للشيوعية»، يمكن القول «التفاؤل، المرض الطفولي للمعارضة اللبنانية». إن التفاؤل، في الواقع، هو أصل اليساروية وما يشابهها. إن التفاؤل، بهذا المعنى، هو المشكلة الأصلية لأسامة بن لادن أكثر من «الأصولية» بكثير. من دونه ما كانت لتمارس نفسها. والتفاؤل هو العلّة التي جعلت باطن الأرض حافلاً بالقضايا العادلة المدفونة.

لن نناقش مضمون ما قيل في لقاء البريستول وفي «برنامج العمل المشترك لقوى المعارضة». ولن نناقش التباينات الواضحة في الكلمات التي ألقيت وفي الوثيقة التي أقرّت. سنكتفي بتمرين يثبت أن «عارضاً تفاؤلياً» خيّم على «البريستوليين»، وأن هذا العارض جزء من المشكلة وليس هو الحل.

هذه عيّنات من التصوّر الوردي عن النفس:

«الرهان الكبير على وحدتنا من كل الطوائف والمناطق». «البرنامج دليل قدرة اللبنانيين على الالتقاء». «بدأنا في تحقيق المشروع الوطني الكبير». «وضعنا يدنا على المحراث فلم يعد جائزاً النظر إلى الوراء». «لحظات تاريخية... وثيقة نجحت في جمع شمل اللبنانيين». «إنها البيان الوزاري الوفاقي الحقيقي والمعارضة حكومة الوفاق الوطني الحقيقي ذات التأييد والتمثيل الشعبي الأوسع». «وجه لبنان الحقيقي». «يوم مشهود». «لقاء ينتمي إلى حلقات اللحظات التأسيسية في تاريخ لبنان 1920، 1943، 1989». «إننا هنا، مسيحيين ومسلمين، متحدون متضامنون إلى أقصى درجات الاتحاد في الوطن». «نقطة تحوّل مهمة في تاريخ السياسة اللبنانية». «لم يعد مطلب السيادة الوطنية حكراً على فئة من اللبنانيين». «التغيير أقوى من الجرافات والمحادل». «لقاء مفصلي في تاريخ لبنان».

يجب التسليم بأن ما حصل في بريستول مهم. لكن التفاؤل المبالغ فيه عند تقدير النفس، وإن كان ضرورة نضالية، ليس مرشداً لسياسة مجدية إلا إذا أرفق

بقدر من التشاؤم الفعلي، أو، بتقدير حقيقي لموازين القوى. إن لم يحصل الجمع بين الأمرين يصبح القفز في المجهول وارداً، وتكون النتيجة قيادة فئات شعبية إلى مأزق. إن تجربة العقود الأخيرة في لبنان حافلة بالعِبر شرط أن يكون هناك من يود الاعتبار.

«البريستوليون»، إذاً، قوم مصابون بحمى تفاؤلية. يتأكد ذلك من نظرتهم إلى خصومهم. هذه عيّنة أخرى:

«إن الدولة في مواجهة مع المجتمع الدولي ومجلس الأمن». المدافعون عن الرأي الآخر هم ثلاثة أنواع «منتفعون، أو مخدوعون، أو خائفون». «المجتمع الدولي جاهز لمساعدتنا». «حكومة الذل والإذلال». «سلطة الأمر الواقع أنجبت سلطة قاصرة». ممارساتهم غبية، سخيفة، وهم «غارقون في وحول الغياب عن الوعي»، حمقى، «لم يعد التحذير مفيداً». «هذا الرأي العام التف حول المطلب الشعبي الديموقراطي منذ أسبوعين في المختارة، ورأيناهم كيف حاولوا أن يسيِّروا ما سُمي بتظاهرة المليون وانتهت ببضعة آلاف مشاراً إليهم بالسهم في ساحة البرج».

نحن على أحسن ما يرام. هم من أسوأ وضع. العالم معنا. إن هذه هي، بمعنى ما، معالم «الأزمة الثورية»: طبقة حاكمة عاجزة عن الاستمرار في الحكم، ومحكومون عاجزون عن أن يكونوا محكومين بهذه الطريقة. والمجتمع الدولي يحيّد الأدوات القمعية. والحصيلة أن لبنان ناضج لتغيير جذري و لم يعد مطلوباً سوى توفير الأداة الذاتية لذلك. إن المعادلة القائمة قابلة للانكسار، الستاتيكو لم يعد مقبولاً، ولقاء البريستول يؤدي الدور التاريخي: إنه قابلة لبنان الجديد.

حسناً، لنستمر في هذه الترسيمة. لقد كان بديهياً في ضوء ما تقدم الذهاب نحو شعارات راديكالية. هذه عيّنة:

«كل تسوية، ولو جزئية، على حساب السيادة الوطنية خيانة». «العيش في الخوف والعبودية ليس حياة». «لا بد من التغيير». «سنخوض الانتخابات صفاً واحداً». «نرجو ألا يجعلوا التحوّل الديموقراطي مكلفاً». «الانتخابات استفتاء على إدارة البلد، ومفهوم السيادة والاستقلال، وعلاقة التبعية، وعلى الحرية وإسقاط النظام الأمني».

أي أن الأخــوة في بريستول لم يغادروا الإيمان بالطريق البرلماني إلى تداول الــسلطة. غير أن المشكلة معهم تكمن هنا. فلقد كان من حقهم، ومن واجب كــل ديموقراطـــي لبناني، الدعوة إلى اعتماد قانون انتخابي عادل وديموقراطي ويــضمن التمثيل الشعبي. لم يفعلوا ذلك. أي لم يقترحوا مشروعاً متلائماً مع التقديـــر الواقعـــي لموازين القوى، وقادراً على إحداث فرز جديد. ربما كانوا مخـــتلفين حـــول ذلك. لقد اختاروا، عوض ذلك، اختيار عنوان آخر للمعركة المباشرة التي ينوون خوضها: تبديل الحكومة والإتيان بحكومة محايدة تضع قانون الانتخابات وتشرف عليها.

هذا الشعار ببساطة غير واقعي. ونحن، حياله، أمام احتمالين لا ثالث لهما: إمـــا أنـــه مرفوع لتسجيل موقف فقط. وهذا مدخل لإحباط لاحق. وإما أنه مـــرفوع للتنفـــيذ، أي لإســـقاط الحكومة بالوسائل الديموقراطية. ولا وسيلة ديموقـــراطية لإسقاط الحكومة، عدا الاقتراع على الثقة في البرلمان، إلا الإضراب العـــام المفتوح. وثمة همس كثير عن إمكانية اللجوء إلى تحركات ميدانية إنفاذاً لهذا الشعار. إذا حصل ذلك سنكون أمام ترجمة دقيقة للتأثير الذي تتركه «حمّى التفاؤل» على بعض الأدمغة.

أعطـــى «البريـــستوليون» انطـــباعاً بأن «قصر الشتاء» سيسقط في القريب العاجل، وأن لبنان يعيش عشية ثورة ديموقراطية لأن الأكثرية الساحقة من أبنائه في ضفة والأقلية المعزولة، المشار إليها بسهم في ساحة البرج، في ضفة أخرى.

كـــان يمكن القول إن هذا الانطباع خاطئ. ولكن ما يجب قوله هو أن هذا الانطباع خطير.

* * *

أشرنا آنفاً إلى أن النقاش الراهن سيتجنّب الدخول في المضامين. غير أنه ليس ممكـــناً تجاوز عبارة قيلت في لقاء البريستول. لم يقلها «نجم» اللقاء. قالها غيره ممّن هو محسوب على «خط الاعتدال». وفي الاعتقاد أنها تعبّر بدقة عن الوعي الجماعي لكثير من الحاضرين.

أما العبارة فهي: «لم يعد مطلب السيادة الوطنية حكراً على فئة من اللبنانيين بل أصبح مطلب فئات شعبنا بمشاربهم وطوائفهم المختلفة».

أما التعليق عليها فهو:

أولاً ما زال وعي جماعي لبناني يعتقد أن السيادة الوطنية لا تمارس إلا ضد سوريا، وإلا لما قيل كلام من هذا النوع بعد استعادة السيادة اللبنانية من إسرائيل.

ثانياً إن هناك من يعتقد أن المعارضة إنما تقوم على أساس الأرجحية الإيديولوجية لفئة انتقلت من احتكار الوطنية إلى مشاركتها مع فئات أخرى.

ثالثاً إن اختصار «فئات شعبنا» بلقاء يضم ولو أكثرية جبلية ليس من الوطنية اللبنانية في شيء.

رابعاً إن الأزمة، للأسف، أكبر ممّا كان يعتقد المتشائمون. وهي، فوق ذلك، إلى تصعيد.

**2004|12|15**

# الربيع اللبناني الحار

ما يبدو أنه حرارة سياسية في هذا الشتاء الصقيعي اللبناني سيبدو بارداً حيال ما سنشهده في الربيع المقبل.

المنطقة حافلة بتطورات تصب كلها، ومن مواقع مختلفة، في مجرى تشديد الضغوط الأميركية على لبنان.

هناك، أولاً، الملف النووي الإيراني. واشنطن ليست راضية عن الاتفاق بين «الترويكا» الأوروبية وطهران. ويتحدث أميركيون وإسرائيليون عن «خديعة» وقع فيها الفرنسيون والألمان والبريطانيون. ولوحظ، في الأيام الأخيرة، تركيز الاتهامات على الدور الإيراني «التخريبي» في العراق وفلسطين ولبنان. ومن المقدر أن تعاود إدارة بوش وضع إيران على جدول أعمالها. ولهذا القرار المرجح بُعد لبناني أكيد.

سواء تطور الوضع العراقي بعد الانتخابات (إذا حصلت) نحو استقرار وإدارة الأزمة أو نحو تدهور خطير فإن الولايات المتحدة ستواصل الضغط على سوريا. ستفعل ذلك إذا كانت مرتاحة وقادرة على استخدام المنصة العراقية، وستفعل ذلك إذا تفاقم تورطها واضطرت إلى حمايته. ولبنان ساحة من ساحات توجيه الرسائل إلى دمشق.

دعا أريل شارون في مؤتمر «هرتسليا» إلى جعل 2005 «عام السلام». والسلام بالمعنى الشاروني يعني التمهيد، في غزة وغيرها، لإلغاء حق العودة، وضم الكتل الاستيطانية، وإخراج القدس من التفاوض. في هذا الوقت يستفيد محمود عباس من خلو الساحة من أي منافس ليحوّل الانتخابات الرئاسية إلى استفتاء حول «عسكرة الانتفاضة». أي إنه في الوقت الذي تضعف فيه احتمالات السلام العادل سيحاول رئيس منظمة التحرير تجريد قوى فلسطينية ممّا تعتبره قدرة تأثير مهمة. وبما أن شارون يقدم أفكاره، وعن حق، بصفتها «تفاهمات» مع بوش، وبما أن الإدارة معنية بتسهيل الأمور أمامه، وبما أنها تستدرج إلى هذا السلوك دولاً عربية نافذة، فإن سوريا، ومعها لبنان، سيكونان في خط المرأى.

لقد كرّر مسؤولون إسرائيليون في مؤتمر هرتسليا مواقف معروفة. غير أن الكلام في هذا المنتدى ذو وزن أكبر. قال سيلفان شالوم إن إسرائيل بادرت، من سنة، إلى شن حملة لإخراج سوريا من لبنان، وعرض لما تقوم به بلاده ضد «حزب الله» داعياً إلى جعل العام المقبل عام نجاحات. اقترح على دمشق تناسي الجولان والتركيز على إجراءات بناء الثقة مع تل أبيب عبر الانتقال من «معسكر الإرهاب إلى معسكر السلام» وإقفال مكاتب المنظمات الفلسطينية. اعتبر أن إيران «تهديد وجودي». ما لم يقله شالوم بوضوح قاله بنيامين نتنياهو، ففي رأي الأخير أن سوريا ضعيفة وأن في الإمكان انتزاع الجولان نهائياً منها بموافقتها!

ليست هذه مجرد آراء. إنها عناوين لسياسات فعلية. وفي اعتقاد المسؤولين الإسرائيليين أن المرحلة المقبلة «خصبة» بإمكانية تصعيد الضغوط من أجل فرض إرادتهم على محيطهم.

لا تخفي واشنطن وتل أبيب أهدافهما. إن قصدهما المعلن هو توفير الشروط من أجل دفع الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين والعراقيين والإيرانيين للتنازل عن مطالب وطنية تخص كل شعب من هذه الشعوب.

إن الصراع الداخلي في لبنان جزء من هذا المشهد الإقليمي. يمكن، لمن يريد، إسناده إلى معطيات داخلية وجيهة ولكن ليس في الإمكان رفض الحقيقة البديهية القائلة بأن هذا الصراع هو أسير معادلات تتجاوزه ولا فكاك له منها، ولا قدرة على قراءة عقلانية له خارجها.

ومتى وضعنا التفاصيل جانباً أمكن لنا أن نميّز تيارين لبنانيين مركزيين:

1. يتشكّل الأول من القوى الداعية (والعاملة) لأن يكون بلدها وزناً في كفة التسويات العادلة لأزمات المنطقة. وحتى لو كان الخطاب السياسي لبعض هذه القوى يفيض عن الدعوة إلى التسوية فإن الحصيلة الواقعية خاضعة لسقف محدد: تمكين الشعوب المعنية من تحصيل الحد الأدنى المعقول من حقوقها. ينقسم هذا التيار، طبعاً، إلى فروع. منها من يتبنى هذه الوجهة لأن سوريا تريد ذلك. ومنها من ينظر إلى العلاقة مع سوريا انطلاقاً من موقفه الأصلي من المنطقة وقضاياها. ويمكن القول إن «فرعاً» قد يسيء إلى الآخر، ولكن مصيرية الوضع تقدم مبررات

(ولو غير مقنعة) للتغاضي عمّا لا يمكن التغاضي عنه في ظروف أخرى.

2. يتشكّل التيار الثاني من قوى تقترح سياسة حيال «حزب الله»، وسوريا، وفلسطين، وتقـدمها بصفتها «مصلحة وطنية لبنانية»، وتصر على نكران حقيقة أنها تصب في مجرى التعديل المرغوب أميركياً وإسرائيلياً. لا تفعل هذه السياسة سوى المسّ بموازين القـوى المختلة أصلاً لجعلها أكثر اختلالاً ولجعل أي حل عادل أبعد منالاً. ويعني ذلك، في النهاية، الإبقاء على كثير من عناصر التوتر والانفجار في المنطقة.

هذان التياران على موعد مع مواجهة تنطلق شرارتها الأولى مطلع السنة المقبلة مـع وضع قانون الانتخاب على النار. والانتخابات، في الأحوال الطبيعية، مناسبة فرز وتصعيد فكيف في ظل تجدد التجاذب حول لبنان. ويجب أن نضيف إلى ذلك أن الـربيع هو، أيضاً، موعد صدور التقرير الثاني للأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنـان عن لبنان. ولا مبالغة في القول إن هناك، بيننا، من يعتبر أن من واجبه تأمين «مادة» جدية لهذا التقرير بحيث يكون في الحد الأدنى كما الأول وفي الحد الأقصى ملامساً لطرح موضوع العقوبات.

إن القوى الدولية (أميركا وإسرائيل تحديداً) التي تصوغ سياستها آخذة المدى الاسـتراتيجي في الاعتبار، لا ترى إلى المشهد السياسي اللبناني إلا بعلاقته العضوية مـع هـذا المحيط. ومهما كابرت الأطراف اللبنانية، ومهما كان وعيها لأدوارها، فهي، في نهاية المطاف (وربما في بدايته)، جزء من استراتيجيات تتعاطى مع «الشرق الأوسط الكبير» لا مع «لبنان الكبير» ولا مع «متصرفية لبنان الصغير».

لا يـصادر هـذا الاسـتقطاب الحياة السياسية اللبنانية كلها. ثمة مجال، نظرياً، لـ «خـط ثالث» لا تضيع عنه موجبات الخيار الإقليمي الراهن، ولا يصمت عن الانتهاكات المرتكبة باسم هذه الموجبات. غير أن هذا «الخط الثالث» لا يملك، اليوم، قوى وازنة وقادرة على أن تدمج في مشروع وطني ما هو «شرعي» في برامج الكتلتين المتـصارعتين. قـد يكـون هذا واحداً من وجوه المعضلة اللبنانية، وسبباً من أسباب الإحـباط الـذي يعيشه بعض من يملك وجهة نظر أخرى في إدارة العلاقات اللبنانية اللبنانية، واللبنانية السورية يرى أنها الأكثر قدرة على توفير أسباب الصمود.

**2004|12|18**

# لحظة الانقطاع

هناك من فعل كل شيء، كل شيء حرفيا، حتى يكون متهماً باغتيال الرئيس رفيق الحريري. لم يعد باقياً إلا ضبط الجاني الملطخة يده بالدماء. وحتى لو سلمنا بـ «نظرية المؤامرة» الرائجة (الحقيقة الحقيقية هي غير ما يبدو الأمر عليه)، فإن ذلك لا يغيّر شيئاً في النتيجة الواقعية: ان السلطة متهمة إلى أن تثبت براءتها. هذا إذا ثبتت. إن هذه القناعة راسخة لدى قطاع واسع جداً إلى حد انه لو تبنى أسامة بن لادن شخصياً العملية لقيل انه «عميل» عند خصوم الحريري.

لا أحد يملك قياساً لمعرفة اتجاه الرأي العام. غير ان الانطباع السائد يقول إن المعارضة باتت تمثل أكثرية شعبية. لم يحصل مرة أن كانت السلطة معزولة إلى هذا الحد، وصدقيتها موضع شك، وقاعدة ارتكازها بمثل هذا الضيق. لو كان هذا هو المعيار لوجب على هذه السلطة ان ترحل. فمن المفزع جداً ان يعيش المواطنون في ظل قناعة مؤداها أن «الدولة» تقتل مواطنيها، وتسخّر مؤسساتها للطغيان على من لا يقول قولها.

يتأسس على هذا الانطباع استنتاج سياسي شديد الدلالة: ثنائية الشرعية. ثمة شرعية أولى معزولة ومدانة ومتهمة وتعاني من خلل تكويني. وثمة شرعية ثانية شعبية، صاعدة، دينامية، تنتظر التداول. لقد استهدف «المجتمع الدولي» الأولى لأسباب خاصة لمصالح الدول النافذة فيه. ويأتي اغتيال رفيق الحريري ليعزل الشرعية نفسها عن المحيط العربي. فالرجل يمثل، في العمق، حضوراً عربياً في لبنان وجسراً من جسور علاقة البلد بمحيطه.

سيكون اليوم مناسبة لترجمة هذه العزلة الداخلية والخارجية ولتأكيد الخلل ضمن الثنائية. ففي يوم الجريمة عقد اجتماع في بعبدا قابله اجتماع في قريطم، وأعلن حداد من بعبدا وإضراب من قريطم، ودعي إلى مأتم وطني من بعبدا، وإلى مأتم شعبي من قريطم يستبعد مشاركة السلطة رسمياً فيه. خطان متوازيان يتنازعان النطق باسم بلد واحد. إن اليوم يوم اختبار. من سيأتي من الخارج؟ من يستقبله؟

من يرافقه؟ إلى أين يتوجه؟ هل تحصل مقاطعة لرموز الحكم؟ هل يزور المعزّون أهل السلطة المتهمة من جانب أهل الفقيد؟ هل يزكّي الزوّار المعارضين وحدهم؟ وفي السياق نفسه يتجه «المجتمع الدولي» إلى التصرف وكأنه وصي تصدر مواقفه عن انقسام تمثل المعارضة فيه أكثرية مهددة من قبل حكومتها.

لا شك في الاستهدافات الخاصة لقوى خارجية. ولكن لم يعد ممكنا السكوت عن الجهات التي لم تترك وسيلة إلا واعتمدتها من أجل إسناد أي تدخل خارجي إلى مرتكز محلي تزداد، يوماً بعد يوم، قوته وحجته!

يدخل لبنان في لحظة انقطاع حاد. نحن، اليوم، على عتبة الوصول الى المرحلة التي لن يعود ممكناً فيها انقاذ أي شكل إيجابي من العلاقات اللبنانية السورية. إن المحاولة المستميتة، والمميتة، والمستحيلة لتثبيت الوضع القائم ولدت اعتراضاً يدعو، عن صدق أو خبث، إلى صيغة أخرى للعلاقات الثنائية، مختلفة لكن أخوية. إن هذا النوع من الاعتراض هو قيد الانهيار. من كان يؤمن به بات، اليوم، أقل إيمانا. ومن كان يضمر غير ما يعلن بات في موقع القدرة على الجهر.

إن المسؤولية عن هذا التحول الزاحف تقع، بدرجة حاسمة، على الحكمين اللبناني والسوري. لقد أتيحت لهما فرصة مديدة من اجل بناء روابط عميقة، شعبية، اقتصادية، سياسية، استراتيجية. غير انهما أسقطا هذه الفرصة وغلبت السلبيات الايجابيات بما لم يعد مسموحاً اعتباره مجرد أخطاء متكررة.

يبدو أن العطب بنيوي، ولا علاج له، إذا كان ثمة علاج، الا بتحولات جذرية... جذرية في الاتجاه المعاكس تماماً للعلاجات الجذرية المتبعة.

الأزمة اللبنانية إلى تفاقم. ثمة أكثرية شعبية تريد التحول إلى أكثرية سياسية، وثمة أقلية متحكمة بالمؤسسات وتعاند أي تغيير. كل ما يحصل في العالم والمنطقة يدفع نحو مزيد من الاحتدام ويعزز موقع فريق على حساب فريق. ولا شيء يضاهي عنف الضغط الخارجي على سوريا ولبنان للتنازل عما هو شرعي في مواقفهما إلا بؤس الأداء في الرد والممانعة والتصدي.

يقال إن الواجب الأول لرجل واقع في حفرة هو أن يكف عن الحفر. هذه البديهية لا تبدو بديهية. هناك، من يحفر، في لبنان، قبراً للوطنية والعروبة مستغرباً

أشـــد الاستغراب سلوك من يتردد في القفز إليه لدفن نفسه فيه. ويطال الاستغراب تجـــرّؤ البعض على التأكيد بأنه يسير إلى الهاوية بعيون مفتوحة ومن يعلن أنه أسير مواقـــف ومواقع ما يمنع «وعي الخسارة المحتومة» من إرغامه على زيادة منسوب الانتهازية في خياراته.

إن لبـــنان الذي سيولد من الأزمة المتفاقمة هو لبنان المعارضة. هذا هو الافق. وتتـــشكل معالم هذا البلد الجديد أمام أعين الجميع من غير أن يسمح غباء الحكام بقياس جدي لكفاءة خصومهم. لا نعرف موازين القوى في هذا «اللبنان» المستولد علماً ان غياب رفيق الحريري يدخل عليها تعديلاً دراماتيكياً لحساب الجناح الأكثر تـــشدداً في المعارضة، والاكثر ابتعاداً عن أي وص5فة للعروبة، والاكثر جذرية في السلبية حيال المحيط. لا نعرف، كذلك، برامج القوى الصاعدة، ولا حلولها.

إلا أن هذا المسار يطرح سؤالاً ويثير قلقاً.

أما السؤال فيتعلق بكلفة المخاض. ستكون عالية على الارجح. أما القلق فهو علـــى مصير المقاومة وما تعنيه من تجسيد لخيار إقليمي يعاند إعادة هيكلة المنطقة وفق المشروع المعبر عن اندماج العدوانية الأميركية بالتوسعية الإسرائيلية.

ومـــن اللافـــت أن المقاومة هي التي تدفع أثماناً فادحة بدلاً لأخطاء يرتكبها غيرهـــا باســـم حمايتها. لقد باتت، بعد 14 شباط، في موقع أكثر هشاشة نتيجة المعطيات الناتجة عن جريمة اغتيال الحريري.

2005|2|16

# تقرير عن سير الأعمال

مشروع نقل لبنان من موقع إلى موقع يتقدم. لم يخض، بعد، أياً من معاركه الفاصلة لكنه يستعد لذلك. الجهات التي ترعاه أكثر نجاحاً، بما لا يقاس، في تهيئة المسرح لصالحها من الجهات المدافعة عن الأمر الواقع.

المشروع جزء من إعادة هيكلة المنطقة تحت ضغط العدوانية الأميركية لحظة التقائها بالتوسعية الإسرائيلية. أهداف المشروع شبه معلنة: إنهاء «حزب الله» كمقاومة ضاغطة على إسرائيل وداعمة للفلسطينيين، حرمان سوريا من الحد الأدنى من القدرة التفاوضية، تنفيذ خطوات استباقية تحسباً لتطورات الملف النووي الإيراني.

لقد كان مقدراً لهذا المشروع أن يسعى إلى تحقيق اختراقات غداة الانتخابات العراقية، وبعد «النجاح» النسبي في إنعاش مؤسسة التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية. ولكن ما لم يكن في الحسبان تماماً أن ينضاف شرط لبناني إلى الشروط الإقليمية الملائمة، وأن يكون ذلك على مستوى جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

إن مشروع نقل لبنان من ضفة إلى ضفة كانت تنقصه، إلى حد ما، «الحلقة اللبنانية». ما القصد من ذلك؟

ينبني «قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان»، والقرار 1559، على فرضية تقول إن أكثرية اللبنانيين هي مع مطالب الانسحاب السوري الكامل، وإرسال الجيش إلى الجنوب، وتجريد حزب الله والمخيمات الفلسطينية من السلاح... غير أن هذه الفرضية لم تنجح في الامتحان الداخلي. لقد بدا، حتى قبل أسابيع، أن أكثرية اللبنانيين قد تكون صاحبة رأي آخر. ولم يكن صدفة أن يتركز النقاش اللبناني، ولشهور، حول عناوين مثل «الاستفتاء»، «الديموقراطية العددية والديموقراطية التوافقية»، «العدد والنوع»، «المعارضة التي تمثل إجماع اللبنانيين»، إلخ... إن هذا النقاش، السخيف للوهلة الأولى، متصل بصحة أو خطأ الفرضية التي نهض عليها القانون الأميركي أو القرار الدولي.

ولقــد انعكــس ما تقدم في صياغة قانون للانتخاب محكوم بهمّين. الأول الحصول للموالاة على أكثرية نيابية. ثانياً، عدم إثارة فضيحة تستدرجْ المزيد من الــتدخل الخارجي وذلك عبر إرضاء الجناح المسيحي من المعارضة. غير أن ثمن الإرضاء كان الدعوة إلى احترام خط أحمر هو عدم جواز التحالف مع الحريري. أي أن الــسلطة فــضلت أن ترضي القوى الأكثر جذرية في المعارضة من أجل إغــرائها بالابــتعاد، ولــو انتخابياً، عن من صنفته السلطة القائد الفعلي لهذه المعارضة.

وجــد الحريــري نفسه، وبما يمثل محلياً ودولياً وعربياً، في موقع القدرة على الترجيح. إذا رفض الانحياز إلى المعارضة وشعاراتها بقي المشروع الدولي حيال لبنان فاقــداً للــسند المحلــي المقنع القادر على التحول إلى أكثرية نيابية. وإذا مال إلى المعارضــة أمكن القول إن «الحلقة اللبنانية» باتت جاهزة وإن في الإمكان افتتاح ورشة التنفيذ الجدي لإعادة صياغة موقع لبنان الإقليمي.

اغتيل رفيق الحريري عند هذه اللحظة.

يقتضي العرف القول أن لا داعي لاستباق نتائج التحقيق. هذا صحيح. لكن روزنامــة التحقــيق يصعب ضبطها على الروزنامة السياسية. ثمة جرائم مزمنة لم تُعرف أسرارها ولن تُعرف. ومن المرعب التفكير في أننا قد لا نعرف، بالضبط، من قرّر وخطط وأشرف ونفذ. ولكن ما نعرفه تماماً هو أننا أمام معطى سياسي جديد في لبــنان. وهذا المعطى ناجم عن ميل جمهور الحريري عفوياً إلى تحميل السلطتين اللبنانــية والسورية المسؤولية، والانتقال السريع لهذا الجمهور إلى صفوف المعارضة وشعاراتها، هذه الشعارات التي شهدت تجذيراً كبيراً اعتباراً من 14 شباط.

إن الحجة الوحيدة المستخدمة لتبرئة الجهات المتهمة سياسياً (طالما أن لا دليل حسياً على الإطلاق) هي أن الاغتيال أدى إلى توسيع القاعدة الشعبية للمعارضة بما يضر الجهات المتهمة... لذا يتوجب التفتيش في مكان آخر. كان يمكن لهذه الحجة أن تكــون وازنــة أكثر لولا أنه في الإمكان إعطاء عشرات الأمثلة عن خطوات ارتــدت علــى الذين أقدموا عليها. فالعقلية الحاكمة ليست عقلية تراقب المزاج الــشعبي، وتخــشى تحــوّل كتل بشرية، وتعرف كيف تتراجع وتبادر، وتناور،

وتغري... كلا. إنما عقلية تذهب إلى ما تريد غير سائلة عن درجة المواكبة الشعبية فإذا واجهتها مشكلة تحلها بتدبير إداري يبدأ باستخدام القضاء ويتدرّج صعوداً.

المعطى السياسي الناجم عن الجريمة وفّر «الحلقة اللبنانية» المطلوبة: لقد بات في الإمكان القول إن نقل لبنان من ضفة إلى ضفة هو مشروع يحظى بتأييد أكثرية اللبنانيين. بات في وسعه أن يندرج تحت عنوان جذاب: نشر الديموقراطية في الشرق الأوسط الكبير.

انعكس هذا التحوّل في عدد من المجالات:

أولاً تحولت بروكسل، لأيام، إلى عاصمة التقرير في شأن المصير اللبناني: إنه بلد ذو تقاليد ديموقراطية ولكنه خاضع لجار مستبد، وواجب المجتمع الدولي مد اليد إليه لإنقاذه. لا شعار أفضل من هذا الشعار لتجديد الروابط الأطلسية واستذكار أن الحلف قام أصلاً للدفاع عن «الحرية».

ثانياً لم يعد مطلوباً البحث عن أسباب دعوة سوريا إلى الخروج، وتجريد «حزب الله» من السلاح. هذه قضايا إشكالية (تطبيق الطائف أم 1559؟ إدراج الحزب على قائمة الإرهاب أم لا؟...). بات يكفي رفع لواء «حرية الشعب اللبناني» وإدراج ذلك في سياق حروب الحرية المتنقلة من أفغانستان، إلى فلسطين، إلى العراق. تحت هذا الشعار يمكن تمرير كل الباقي: لجنة تحقيق دولية، بدء التطبيق الفوري لـ1559 شرطاً لضمان نزاهة الانتخابات، حضور المراقبين الدوليين للعملية الانتخابية... باتت الانتخابات نقطة توسط مفصلية بين ما يتوجب تنفيذه قبلها تحضيراً لها وما سيتأسس على نتائجها. وكل انزياح عن هذا الخط المستقيم يعني أن تزويراً حصل وأن الحرية مهددة وأن المثال الأوكراني جاهز.

كانت الانتخابات سلاحاً في يد السلطة. إنها، اليوم، سلاح ذو حدين.

ثالثاً استدعت الجريمة التدخل العربي. فالحريري رحل النظام العربي في لبنان. ولكن التدخل حصل، أيضاً، لأن منسوب المخاطر ارتفع. والرسالة العربية إلى لبنان وسوريا هي دعوة للتأقلم مع الوضع الدولي وتجنب أي مواجهة. كانت مصر واضحة في هذا المجال. غير أن الأنظار تتجه فعلاً إلى المملكة العربية السعودية بحكم علاقتها الخاصة بالراحل وأسرته. المملكة معنية طبعاً بإرث الحريري، وبسنّة لبنان.

ولكن السؤال هو عن النصيحة التي ستوجهها إلى الورثة السياسيين للحريري؟ إن حصيلة أي تدخل عربي هي السعي إلى تأمين مخرج. ولكن لا مخرج من دون قرارات سياسية كبرى تتخذها سوريا.

رابعاً ازدادت صدقية الطعن بمشروعية السلطة. إن تحول «الحوار» إلى شعار سلطوي إقرار بنقص المشروعية. إن الرد السياسي على العمل الأمني يضع المعارضة في موقع الأرجحية الأخلاقية بالنسبة إلى مواطنين عاديين (ونحن منهم). تبدو المعارضة محقة عندما ترفض الحوار وكأن شيئاً لم يحصل. وتبدو محقة أيضاً عند المطالبة بلجنة تحقيق دولية. وتبدو محقة أيضاً عند المطالبة بحكومة حيادية...

قيل إن اغتيال الرئيس الحريري عملية تسريع للتاريخ... إلا أنه تسريع في الاتجاه الذي كان يسير فيه: انكشاف سوري لبناني حيال الخارج، انكشاف سوري في لبنان، انكشاف السلطة اللبنانية حيال المجتمع.

المؤدى الراهن هو أن مشروع نقل لبنان من ضفة إلى أخرى، حسب آخر تقرير عن سير الأعمال، هو في حالة جيدة. صحيح أنه لم يواجه بعد العقبات الجدية إلا أنه يمهّد لذلك بنجاح.

من حق معارضي هذا المشروع أن يشعروا بنوع من اليتم. فالأداء الرسمي السوري اللبناني يبدو أنه عنصر مساعد في هذا الانتقال لأنه يملك طريقة خاصة في مقاومته تسدي إليه، كل مرة، أفضل الخدمات.

2005|2|25

# هل عثرنا فعلاً
# على «أسطورة مؤسِّسة»؟

هل نعيش، في لبنان، لحظات تأسيسية؟

نعـــم يجيب متفائلون. لقد توحّد اللبنانيون في تشييع الرئيس رفيق الحريري. تناغمت التيارات السياسية المعارضة والمعبّرة عن الطوائف والمذاهب كلها. كانت الشعارات متشابهة ولو أن هناك من يمارس عليها وكالة حصرية. كان الحزن عميقاً جداً، وحقيقياً، الأهم من ذلك أنه كان عاماً وعابراً للمناطق والأجيال والطبقات والطوائـــف. لم يـــسبق للبـــنان أن انخرط في عملية شبيهة تذوب فيها العصبيات والفروقات.

نعـــم بات لبنان يملك «أسطورة مؤسسة». كل بلد يحتاج إلى ذلك. ولبنان شديد الاحتياج إلى ما يساعده في ابتناء هوية وطنية جامعة تتعرّف فيها إلى نفسها مكـــوّناته وفـــئاته الراغبة في عقد سلام فيما بينها يتجاوز مجرد الهدنة والاتفاقات المؤقتة.

استشهاد رفيق الحريري هو حجر الأساس في هذه الأسطورة المؤسسة. لبنانية الرجل الغنية عن البرهان معطوفة على عروبة وديعة وحميمة وصادقة معطوفة على نـــبل في الـــسلوك الاجتماعي حيال الفقراء معطوفة على تطوير للدور الاقتصادي الليـــبرالي المرسوم للبنان معطوفة على الصلات التي تذكّر المواطن بعالمية الانتشار، إلخ... إن هـــذه العناصـــر، وغيرها، تشكّل الضالة التي بحث عنها المواطنون جميعاً ولكـــن لم يكـــن في وسعهم الاهتداء إليها لولا أن دلهم دوي الانفجار المدبّر من ســـلطتي العمالـــة والوصاية. إذا كنت مسيحياً فلك في الحريري حصة، الحريري الـــشهيد خاصة، وإذا كنت مسلماً فالأمر كذلك. وأيضاً إذا كنت غنياً أو فقيراً، مدينياً أو ريفياً، فرنكوفونياً أو أنغلوفونياً، عروبياً أو لبنانياً...

كـــان لبـــنان، في تشييع الحريري، شبيهاً بمسرح الرحابنة عن لبنان. تبخرت التباينات والخلافات والتمايزات والتعددية وعاد الكل، في قلب المدينة الحديثة، إلى

هناءة ريفية، إلى سكون، إلى دعة، إلى تحابب لا يعكّره سوى غريب أو طارئ أو طابـــور خامس أو مندس. بدا، لمرة، أن مستحضرات الفولكلور يمكنها أن تكون جدية: المآذن والأجراس، الجوامع والكنائس، الإنجيل والقرآن، الأشرفية والبسطة، مـــن دون أن ننسى، طبعاً، أن لبنان طائر يحتاج إلى جناحين! ولقد كان ملفتاً أن كـــتّاباً ومعلقين وسياسيين ومثقفين استغرقتهم هذه الحالة وأخذتهم فكتبوا أن شعباً جديـــداً يـــولد، وأن الفينـــيق ينبعث، وأن نظرية صدام الحضارات سقطت، وأن الـــوحدة الوطنية انتصرت على المتشكّكين، وأن الجوهر اللبناني خرج من مكنونه. لقـــد قيل، في أيام، عشرات المرات أكثر مما قيل خلال سنوات تمجيداً لهذه المعجزة اللبنانية، لهذا الاجتراح العجائبي، لهذا الاختراق الخارج عن المألوف، لهذه الظاهرة العـــصية علـــى التفكير، أي، باختصار، لهذه الخرافة التي ذهبنا منها، غير مرة، نحو الحروب الأهلية، والاقتتال، والتصفيات الهمجية، والتطهير الطائفي، وحسم الخلل الديموغـــرافي بالإبـــادة، والاســـتعانة بكـــل قـــوة أجنبية، وارتكاب الجرائم ضد الإنسانية...

لقد اندلق المخزون الإيديولوجي اللبنانوي مرة واحدة بحيث كان مستحيلاً، خـــلال أيام، وربما في المستقبل، الخلاص من عبق التآخي والمحبة والانصهار وكل المترادفات المماثلة الواردة في قاموس الابتذال المعروف.

لقد انتبه البعض إلى «الطائفة الغائبة». وارتفعت أصوات تدعو إلى إشراكها وتناشـــدها الانـــضمام وعدم كسر الإجماع. ولكن تميّز بإبداء قلق كبير من هذا الغياب من يعد العدة ويشحذ السكاكين استعداداً لاستكمال الاستدارة من موقع إلى موقع متخففاً، لحظة بعد لحظة، من أي رقابة أخلاقية.

يـــستحق الـــرئيس الحريري التشييع الذي رافقه إلى مثواه الأخير. وأكثر. والحريـــري سياســـي لم تحـــده طائفته. ولقد مثل، في مرحلة من تاريخ لبنان، إمكانـــية جديـــة لإعادة تركيب البلد على معادلات جديدة. واغتيال الحريري اســـتفزازي إلى أبعد حد. ولا شك أن الحزن عليه حقيقي وعميق. ولا شك في المعاني الكبيرة للاتهامات الشعبية التي حددت الجهات المسؤولة. ولم يكن ممكناً التقلـــيل من قيمة المشاعر الغاضبة التي لفّت اللبنانيين وغيرهم وأزالت حواجز

كـــثيرة مـــن أمامهـــا. ليس هذا كله موضع شك. ما هو مطروح للبحث هو الـــسؤال: هل نحن، فعلاً، أمام لحظة تأسيسية بالمعنى الذي يسمح بنهوض بناء وطني متين فوقها؟

السؤال أكثر من ضروري. ففي وجه ما يبدو تضخماً تفاؤلياً طقوسياً ثمة قلق بـــيّن يـــساور اللبنانـــيين ويتجاور مع الشعور بأن الوحدة السلبية في الحزن قد لا تكـــون، وحـــدها، عاصماً دون الأزمات القادمة. هناك من قال إن الانقسامات اللبنانـــية تعمّقـــت في الـــسنوات الأخيرة فهل يتوجب تصديق الإيحاء القائل بأن المصالحات ألغت الخلافات وبأن مناخاً جديداً يسود؟

هـــل حـــضور الأعلام كلها والصور كلها في مكان واحد، وضد «عدو» واحـــد، يدل بشكل كاف على أن دينامية التنابذ التي تفاقمت في لبنان قد توقفت وحلت محلها دينامية تقارب تستطيع إنتاج صيغة توحيدية؟

تجـــدر الملاحظة أن الأكثرية الساحقة من حملة الأعلام والسائرين وراءهم لا تملك كلمة انتقادية واحدة تقال في حق ممارسات سابقة.

نـــريد أن نعرف، علام يندم الاشتراكيون المتفاخرون حتى الأمس بحروب الجـــبل ضـــد «القـــوات» في حين أن القواتيين لا يندمون على السلوك الذي أوصلهم إلى الجبل إياه؟ هل قدم الشماعنة نقداً ذاتياً عن «المرحلة الإسرائيلية» وأحد قادتهم يجاهر بأنها فترة ذهبية سمحت بإحباط المشروع الإسرائيلي لتوطين الفلسطينيين (!) بواسطة السلاح الإسرائيلي؟ هل خطا العونيون فعلاً خطوات لملاقاة الآخرين بقدر ما فعل هؤلاء المنحازون تباعاً إلى شعارات حاربوها؟ هل يستطيع أحد أن يشرح لنا «الصيغة الجديدة» بغير التعريف السلبي ضد الوجود السوري؟ نحو أي توازنات نحن متجهون؟ نحو أي تقاسم للسلطة؟ نحو أي ملء للفـــراغ الـــذي تـــركه غياب رفيق الحريري؟ نحو أي سيادة؟ نحو أي منظور للإصـــلاح الداخلي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإدارياً؟ كيف سيوظف أمراء الطوائف والمذاهب انتصارهم على «الدولة الأمنية»؟ ما الصلة بين رفع منسوب الكـــلام عـــن الانصهار حتى الذوبان في بوتقة «الشعب الجديد» وبين الإصرار على الطبيعة الطائفية للنظام السياسي؟

والســؤال الأهــم هو: ألا تبدو لحظة التوافق هذه أقرب ما تكون إلى لحظة توصّل دونات المافيات الطائفية إلى الطريقة المثلى للتقاسم وتوزيع الحصص وتنظيم تحصيل الخوات؟ هل تلوح دولة مركزية ما وراء هذا الانقلاب الزاحف؟ أما عادت الفدرالية، وربما التقسيم، شبحاً يلوح خلف التوازنات الناشئة؟ هل يعقل أن يكون اغتــيال الحريري قد أزاح العقبة التي كانت تعترض وحدة اللبنانيين وذلك حتى لو كان ذلك بمعنى ارتداد الاغتيال على مرتكبيه؟

إنهــا أسئلة لا اتهامات. وهي أسئلة المتشكّك الملدوغ غير مرة، والعاجز عن الاعــتقاد بــأن جديــداً رائعــاً ستصنعه هذه النخبة المنخورة بالفساد والطائفية والانتهازية، والداخلة في صراع ضار على السلطة مع الجناح الحاكم الذي يوازيها فــساداً وطائفية وانتهازية. على هذه الضفة من المواجهة كما على الضفة الأخرى ثمــة عناصــر «كــشفية» بريئة، ولكن على هذه الضفة كما على الأخرى تبقى السيطرة لقطاع الطرق.

2005|2|26

# «انتفاضة الاستقلال»:

# ضد التبسيط

يعاني ما يكتب عن «انتفاضة الاستقلال» من تبسيطية مذهلة.

تقضي الحقيقة القول إن أحداً لم يدن هذا التحرك ويعتبره مجرد ترجمة ميدانية لمؤامرة يجري تنفيذها ضد العلاقات اللبنانية السورية، وضد عروبة البلد. ربما هناك من يرى إلى الأمر بهذه العقلية إلا أنه خفيض الصوت.

الغلبة الكاسحة هي لتمجيد التحرك وإسباغ كل النعوت الإيجابية عليه. لقد بتنا أمام معادلة تزعم: «أنت شاب منتفض، إذن أنت على حق». إنه ربيع بيروت، إنه الحلم المستعاد، إنها السياسة وقد عادت إلى احتلال الساحة، إنه اندراج في المزاج الكوني الديموقراطي «الحقوق إنساني»، إنه رفض للعسف ورفض المساءلة وانعدام الحرية... ويتميّز بعض من يكتب بأنه يسقط على الشباب وعيه فإذا بالانتفاضة رسالة إلى شعوب الجوار، وانبعاث العروبة الجديدة، ودرس لبناني إلى مقموعي المنطقة من أجل كسر الأغلال وتدشين نهضة حديثة.

وفي حين يتم الاستغراق في هذا الوصف الأخلاقي يتم ذلك باسم «عودة السياسة» علماً أن الغائب الأكبر عن التقييم هو، بالضبط، «السياسة». ربما كان ما يجري في لبنان أهم مما يسمى «السياسة السياسوية» لكن لا أحد يجرؤ على مغادرة التبسيط من أجل تحمّل المسؤولية الكاملة عن وضع ما يجري في سياقه الحقيقي.

هناك من يعتقد أن التبني الأبوي للهبّة الشبابية هو أقصى النقد الراديكالي للسلطة القائمة ولسلطة الوصاية. إلا أن الحقيقة هي أن المعيار الجدي للراديكالية، اليوم، في لبنان هو في التعاطي النقدي مع هذه الهبّة، أي التعاطي غير المضطر إلى قمع ابتهاجه ولكن المهتم بأن يضفي قدراً أكبر من العقلانية على الأحداث المتدافعة التي نشهدها.

ربما كان المدخل إلى هذا التعاطي الراديكالي فعلاً هو التسليم، بادئ ذي بدء، بأن الصورة أكثر تركيباً وتعقيداً. تعبّر الانتفاضة الشبابية عن احتجاج يملك مشروعية لا تناقش، ولكنها، أي هذه الانتفاضة الشبابية نفسها، هي جزء من كل، إنما تفصيل مهم جداً في صراعات مندلعة في المنطقة كلها، وهي، برغم كل شيء، عنصر من عناصر الانكسار في موازين القوى لصالح الغزوة الكولونيالية المنعقدة على التوسعية الإسرائيلية.

ليغادر التبسيطيون ادعاءاتهم وليتعاطوا بشكل ملموس مع الواقع الملموس. لن يكون في وسعهم، وبعضهم ذو وعي كوني مؤكد، إنكار أن هذه الهبّة بند في برنامج يملك قوى جبارة دافعة في اتجاهه هي، بالضبط، قوى متحكّمة في العالم وترغب في قيادته نحو أهداف معلنة هي، في جوهرها، أهداف «تتمتع» بدرجة عالية من المحافظة والرجعية.

إلا أننا نشهد، هنا، ومرة أخرى، انفصاماً بين خطاب المستعمر وخطاب الترويج للاستعمار. الخطاب الأول يكون أقرب إلى الدقة، وإلى تعيين الأهداف، وإلى حديث المصالح والخطط والأهداف. الخطاب الثاني يكون أقرب إلى الضبابية، والعمومية، والتبشير، ونسبة النوايا الحسنة إلى الآخر، والاهتمام بتقديم الهيمنة بصفتها تحرراً. لقد اخترق هذا الانفصام التاريخ الكولونيالي كله وشهدنا، في الوطن العربي، نماذج فاقعة عنه في العقود الأخيرة حين كانت الولايات المتحدة تبرّر سياستها بالنفط، وأمن إسرائيل وتوسعها، ومحاربة التحرر، والدفاع عن المصالح الوطنية الاستراتيجية والاقتصادية فتردد أبواقها، عندنا، أن هذه السياسة إنما هي مدفوعة بنشر الحرية، وتلبية مصالح العرب، وتحرير الشعوب من...ومرة أخرى يجد المرء نفسه، إذا كان معادياً للغزوة الكولونيالية، يقول كلاماً في توصيف ما يجري أقرب إلى ما يقوله الاستعماريون قياساً بالقدر الكبير من التخريف الذي يعممه الدعاة المحليون لهذا الاستعمار.

لذا نستميح ممجدي الانتفاضة الشبابية عذراً. نسلم معهم بالمشروعية العالية للاحتجاج. لكننا لا نستطيع أن نعمي أبصارنا عما يقال ويكتب في شأن هذه الانتفاضة وموقعها في الولايات المتحدة وإسرائيل. أكثر من ذلك يجد المرء نفسه

أقرب إلى هذه التقديرات المركبة من تلك التقديرات الفاغرة فاها، المقفلة أدمغتها، الجامعة بشكل خلاق بين إحباطاتها السياسية ودروس هذه الإحباطات وبين الاندفاعة الشبابية.

نزعم أن الوضع معقد، ونضرب مثلين.

لنفترض، جدلاً، أن نتائج التحقيق في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري أبعدت الشبهة بشكل قاطع عن سوريا. إن ذلك لا يغيّر شيئاً في النتائج السياسية لما حصل. وربما يفترض أن يضع الرئيس بشار الأسد هذا الأمر في حسابه عندما يلقي كلمته اليوم. إن انفجار الغضب الذي حصل، والوجهة التي اتخذها، والعواقب الناجمة عنه، إن هذه الأمور كلها لا تختصر بالحقيقة في ما يخص مرتكب الجريمة. إنما نتيجة احتقانات سابقة، ومديدة. وهي ثمرة أخطاء متراكمة. وقد تكون ناجمة عن عطب بنيوي أصاب العلاقات بين البلدين وجعل أي علاقة بينهما مستحيلة إلا إذا كانت غير سوية. لن نفهم إطلاقاً مشروعية «الانتفاضة» إلا إذا أجرينا مراجعة نقدية للعلاقات اللبنانية السورية، وإلا إذا أدركنا مسؤوليات التردي، وإلا إذا فهمنا معنى ألا تكون هذه العلاقات مفتوحة إلا على المزيد من السوء. نضع جانباً النقص في الربحية اللبنانية والسورية، فالكارثة الفعلية هي في الخسائر التي سيصعب تداركها في المستقبل القريب والتي لن تنفع أهازيج النفاق الحالية، في لبنان وسوريا، في التغطية عليها. إن الانتفاضة الشبابية، بهذا المعنى، مزيج من مشاعر ومواقف متعددة بعضها نبيل، وديموقراطي، ووطني بكل ما لهذه الكلمات من معنى.

لكن هذا وجه من وجوه الواقع.

الوجه الثاني لذلك هو أن الأوضاع تتجه نحو تعزيز موقع إسرائيل حيال خصومها وقضاياهم العادلة، وموقع الغزوة الكولونيالية حيال الأمة العربية. هذه حقيقة لا مراء فيها ولا جدوى من إنكارها. هذا ما يقوله المسؤولون الإسرائيليون والأميركيون عشرات المرات في اليوم الواحد. وهم محقون.

نزيد على ذلك أن الدعوات المرفوعة اليوم لتصفية المقاومة «وإعادة تدوير» حزب الله ستزداد إلحاحاً. وثمة توجهات عديدة في هذا المجال قد يكون «أفضلها»،

حسب «إيكونوميست» البريطانية، دمج المقاومة بالجيش. لكن يلوح في الأفق لكل من يعرف القليل عن السياسات الأميركية الراهنة وعن السياسة الإسرائيلية أن «الحلم» الذي يراود جورج بوش وأرييل شارون هو رؤية السيد حسن نصر الله في... غوانتانامو.

هناك من كان يريد أصلاً محاسبة الحزب والثأر منه. وهناك من وضع سياسته على قاعدة منع الحزب من تعميم تجربة المقاومة ومن مد يد المساعدة للانتفاضة الفلسطينية. ويطيب لهذه الجهات أن تجد سنداً لها في لبنان والمنطقة فكيف إذا تجسّد هذا السند في هبّة سياسية شبابية ديموقراطية تداعب المخيلة الليبرالية في العالم كله.

ثمة «إرهاب فكري» في لبنان تمارسه المعارضة. إنه إرهاب يبقى، بلا شك، أقل هولاً بما لا يقاس من الإرهاب الدموي الذي يمارس ضد هذه المعارضة. غير أن ذلك لا يمنع أن هناك محاولة لفرض وجهة نظر واحدة، ولتقديم تفسير تبسيطي حتى السذاجة لما يجري. ويتعرض كل من يحاول الاحتفاظ بعقله إلى مطاردة شبيهة بمطاردة الساحرات أيام محاكم التفتيش، علماً بأن هذه المطاردة تبقى أقل ضرراً عليه من الهمجية التي يقترحها البعض أسلوباً وحيداً للسجال مع كل مخالف.

نضيف إلى ذلك أن المعارضة أكثر جاذبية اليوم. وأنها تمارس تأثيراً مغناطيسياً على قوى في الموالاة أو على قوى تحاول أن تشتق «خطاً ثالثاً». أكثر من ذلك أن من المعيب، اليوم، أن يكون أي مواطن نزيه في صف الموالاة. ولكن، برغم ذلك كله، هناك من لا يزال يصر على رؤية الصورة الشاملة والمركبة، وهناك من لا يزال يعاند معطياً الأولوية للدفاع عن المنطقة وللدفاع عن المدافعين عنها. إن هذا التيار هو، بالتأكيد، أقلية في لبنان غير أنها أقلية راديكالية فعلاً لا تتوقف في معارضتها للسلطة البائسة في لبنان ولسلطة الوصاية وإنما تذهب إلى الأساس والجوهر، أي إلى معارضة السلطة الفعلية المحافظة والرجعية التي تسعى إلى فرض هيمنة شديدة التخلف على الكون كله.

**2005|3|5**

# لبنان يفاجئ نفسه

كـــان يوم أمس نوعاً من الأيام الذي تتأسس فيه الأوطان أو تخرب. لحظات مفـــصلية هـــي تلـــك التي يمر بها لبنان. نذهب نحو ابتداع التسوية أو نذهب نحو الانـــتحار. لم يكن يوازي الحشد الهائل في ساحة رياض الصلح وحولها إلا نضج الكلمات التي قالها حسن نصر الله: واضحة، قاطعة، حوارية، مبدئية، مسؤولة. إنها الـــسياسة بـــالمعنى النبيل للكلمة، المعنى الذي يخشى المرء ألا تلتقطه قوى سياسية واهمـــة، خفيفة، تراءى لها أن أخذ لبنان إلى حيث تريد كناية عن نـــزهة في أرض خلاء، أي عن قرار يتخذ بعد حوار يتم إجراؤه مع النفس.

إن اجـــتماع مئات الآلاف، وهذا اعتراف، هو محط استغراب فعلي. من أين أتى هؤلاء كلهم بعد ركام الأخطاء التي ارتكبت ضدهم؟ لقد أدت سياسات معينة إلى تجويـــف الـــبلد، وإضعاف مناعته، وقذف الآلاف من أبناء شعبه إلى اليأس، والإحباط، والاعتراض، والهجرة. لكن الحس الشعبي أحسن التمييز بين ما يتوجب الوقـــوف ضده وما يتوجب الدفاع عنه. كان شعب لبنان، أمس، مفاجأة لنفسه. أدرك أن مـــا يستهدفه يتلطى وراء الغلط ولكنه ينوي محاسبته على أفضل ما دافع عـــنه: على الحسم في هوية الوطن، وعلى السلم الأهلي، وعلى الاختيار الإقليمي الاستراتيجي، وعلى العداء لإسرائيل، وعلى رفض الغزوة الكولونيالية المتقدمة وراء شعارات برّاقة كررها جورج بوش أمس.

وإذا كـــان مـــن استدراك واجب فهو ذلك الذي يعترف بأن شعب لبنان لم يكـــن كلـــه علـــى المـــوعد أمس. هذا واقع. ولكن هذه هي التعددية الحقيقية والديموقـــراطية الحقيقـــية. ويمكن حتى المغامرة بالقول إنه لا أحد يعرف أين تقف الأكثـــرية، وإن وظيفة الانتخابات حسم الأمر. غير أنه ما من شك في أن الوضع اللبـــناني يمـــر في ســـيولة ملحوظة. ثمة تبادل محتمل للأكثرية والأقلية. ان ما بعد ساعات وأيام من اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ليس هو، بالضرورة، ما هو بعـــد ســـاعات مـــن إطلاق الوعد بإعادة إيقاف العلاقات السورية اللبنانية على

رجليها، والرهان على إمكان تنقيتها من الشوائب وقيادتها نحو أن تكون مميزة فعلاً. ويفترض أن يكون وضع ما بعد أمس غير ما كان قبل أيام.

المهم أن الوحدة الوطنية هي، في هذه اللحظة، وحدة العلم والنشيد، لا وحدة المشاعر والوجدان والأهداف، ولا وحدة الانخراط في مشروع واحد يضع الثوابت جانباً ويتناقش في الباقي. ولقد كان مطلوباً جمع هذا الحشد الاستثنائي من أجل امتلاك شجاعة القول إن إصرار بعض المعارضة على أن الوحدة تحققت فوق أرض إيديولوجية سياسية، إن هذا الإصرار هو في أحسن الأحوال تزوير للحقيقة وفي أسوأ الأحوال تعبير عن رغبة دفينة في إلغاء الآخر.

خطاب حسن نصر الله ينطلق من فرضية أن التباين موجود. لذا فهو مشبع بالدعوة إلى الحوار، وبالتعامل مع الظرف الراهن وكأنه ظرف تأسيسي، وباقتراح مبادئ عامة من أجل تجديد التعاقد الوطني وحمايته. وتكاد الرغبة في السجال تأخذ إلى الزعم بأن عدداً من زعماء المعارضة كان سيقول كلاماً أعلى نبرة بعشرات المرات لو كان أمام جمهور أقل من جمهور أمس بمئات المرات. إلا أن هذه الرغبة السجالية حول حالة افتراضية تحققت أمس إذ أن بعض الخطباء كانوا، عملياً، في صف من ينتقص من أهمية التظاهرة لا في صف من يضيف إليها.

على أن الملاحظة الأخيرة لا يفترض أن تقود إلى الاستنتاج الذي توصلت إليه المعارضة والقائم على «مناورة» الاعتراف بتمثيلية «حزب الله» من أجل «تحقير» كل من يدافع عن «فكرة ما» عن لبنان وموقعه الإقليمي. وإذا كان هناك من استبق الاحتشاد بتبهيت قيمته، وبتعداد غير اللبنانيين فيه، وبالادعاء أن الحدود اللبنانية السورية فتحت من أجل استيراد المتظاهرين، إذا كان هناك من ارتضى هذا الابتذال حجة فإن ذلك حصل في سياق محدد يقول إن النصاب اللبناني تؤمنه المعارضة فما على «الأحزاب الشيعية» سوى الالتحاق والتخلي عن صفة «الطائفة المارقة».

«حزب الله» حزب تمثيلي بالطبع. وكذلك حركة «أمل». غير أن خطاب نصر الله يخاطب، إلى حد بعيد، تياراً عريضاً في لبنان، وجمهوراً يفيض عن حاصل الجمع العددي للقوى الداعية إلى التظاهرة. يمكن لأي وطني لبناني أن يتماهى معه،

وكــذلك لأي عروبي، أو يساري، أو ديموقراطي، أو علماني، أو حتى لكثيرين ممن قيل لهم إن «الأحمر والأبيض» هما لونا الوطنية الجديدة.

إن مــضمون الوطنية اللبنانية، الذي عبّر عنه نصر الله أمس، يتقاطع ويختلف مــع مــضمون الوطنــية الذي عبّر عنه كثيرون من متظاهري ومعتصمي ساحة الــشهداء. لــذا يمكن الرهان على أن التلاقي ممكن كما يمكن التحذير من إضاعة فرصة قد لا تتكرر.

لقــد مــرّ الــتاريخ في ساحة رياض الصلح أمس. والقيادات الحقيقية تقاس بقدرتها على التقاط اللحظة، وعلى عدم تفويت الفرصة، وعلى استكشاف المشترك والبناء عليه، وعلى الحكمة في تقدير الظروف، إلخ...

وعندما نقول «مرّ التاريخ» فهذا يعني أن خيارات مصيرية فعلاً مطروحة على اللبنانــيين. لقد سقط خيار «النفيين» عندما ثبت أنهما لا يصنعان وطناً، ولم تكن مقــنعة محاولة الأسابيع الأخيرة لابتناء أسطورة مؤسسة على قاعدة «نفي» واحد. إن العقــد الــوطني الجديــد لا بد أن يستلهم «اتفاق الطائف» من أجل تطبيقه، وتحكيمه، مع ترك الحرية لمن يريد تجاوزه أن يفعل شرط أن يكون مدركاً أن كل تجاوز ارتدادي يهدد النسيج الوطني اللبناني.

شــهدت سياسة «اليد الممدودة» ترجمة أمينة أمس. حصل ذلك أمام مئات آلاف اللبنانــيين. وحصل بعد قرار الانسحاب السوري. والأهم أنه حصل مرفقاً بصدقية من يمد اليد ومن هو قادر، إذا أراد، على لجم المحاولات الإدارية أو الأمنية لتحويل هذا الشعار إلى مجرد مناورة.

إلا أن التقديــر الواقعــي يفــرض ملاحظة أن ما جرى أمس لم يكن دعوة فحــسب إلى حــوار وطني واستعراض لجدول الأعمال. إن أي معارض نــزيه، وتوحيدي، ووطني، لا بد له من الخلوص إلى أن ثمة بنوداً يصعب أن تجد مكاناً لها في جــدول الأعمال. إنها تلك البنود المتضمنة في القرار 1559 والتي ثبت، بالدليل الملموس، أنها عنصر تفجير لأي توافق.

إذا ســلمنا أن وظيفة التظاهرات التعبير عن نبض. وأنه لا وجود لتظاهرات تــضم جمــيع المــوافقين على شعاراتها. إذا سلمنا بذلك جاز القول إن حجم ما

شهدته بيروت أمس هو أكثر بكثير من مجرد إعادة التوازن، وأكثر من مجرد تثبيت التعددية. إنه، سياسياً، صياغة لمواضيع الحوار إدراجاً وحذفاً.

* * *

يمكـــن الافتراض أن ملايين العرب كانوا شهوداً أمس على الحدث اللبناني. كما أن الملايين، أيضاً، كانوا شهوداً على التظاهرة التي أسقطت الحكومة. قيل في الثانية إنها رسالة بيروت الديموقراطية إلى العرب. حسناً. هناك قدر كبير من الصحة في هذه الملاحظة. ماذا يقال عن رسالة أمس؟ إنها رسالة لبنانية إلى العرب بأن البلد بـــاق في خط الممانعة، وفي خط مقاومة الغزوة الكولونيالية المعطوفة على التوسعية الإسرائيلية، وإن هذا البقاء قابل لحماية ديموقراطية ولانحياز طوعي... وذلك برغم كـــل مـــا حصل. ربما كان من الواجب شكر الشعب اللبناني والاعتذار منه. لقد ذهب كثيرون منه إلى حيث الصواب، وهذه مفاجأة طيبة.

2005|3|9

# لحظة الذروة:
# التسوية أو الهاوية؟

كـــان الحشد هائلاً. يصعب تقدير حجمه. لكن المؤكد أنه يمثل أكثريات في طوائف لبنانية أساسية. وبما أن لبنان «يتحاور»، هذه الأيام، بالتظاهر يمكن القول، من دون خوف المجازفة، إن كفة المعارضة هي الراجحة.

روافد عديدة صبّت في بيروت أمس.

رافـــد الاحتقان ضد ممارسات وسياسات مستمرة برغم الإعلان الحاسم عن الانسحاب الشامل والكامل. ورافد الإصرار على تطلّب «الحقيقة» والإقدام على الخطـــوات اللازمـــة لذلك. ورافد الرد، ولو غير المباشر وغير المعلن، على تظاهرة الثلاثاء الماضي. ورافد الرغبة في رسم التوازنات الناشئة والحسم في موقع النصاب السياسي.

هـــذه الروافد، وغيرها، تلاقت في ساحات العاصمة لتؤكد أن لبنان دخل، وبقوة، في مرحلة ما بعد الانسحاب السوري.

الإعلان الأول عن هذه المرحلة كان تظاهرة الثلاثاء الماضي. حصلت لتقول رأياً وتحدد وجهة. اقترحت برنامجاً يخص العلاقات الثنائية، وأوحت بوجهة نظر في الـــتوازن الداخلـــي، ودعت إلى حوار مشروط، ووضعت سلاح المقاومة خارج جدول الأعمال. بدا فيها أن لبنان قادر، بعد المعطى المستجد، على خوض المواجهة ضد السياسة الأميركية، وضد من يطيب له الرهان عليها. باختصار أعطت تظاهرة «حزب الله» إشارة إلى إمكانية وقف السياق الذي كان هناك من يدفع في اتجاهه، لا بل إلى إمكانية عكس هذا السياق.

الإعـــلان الـــثاني عن المرحلة الجديدة جاء، بالأمس. وهو يقول إن قوى لبنانية نافذة، وذات شعبية مؤكدة، وممتلكة لقنوات مفتوحة مع الوضعين العربي والـــدولي، إن هـــذه القـــوى راغبة في الإطاحة بكل الترسيمة المفترضة لما بعد الانسحاب.

من معالم هذه الترسيمة إعادة تكليف الرئيس عمر كرامي لتشكيل الحكومة، والدعوة إلى «اتحاد وطني» على قاعدة تؤدي عملياً إلى إضعاف المعارضة، وتجنب التحقيق الدولي، وحماية أجهزة الدولة ومؤسساتها، والاستناد إلى شرعية يؤمّنها متظاهرون، واقتراح جدول أعمال داخلي ينهض على فرضية أن الجريمة، بعد التمديد، وراءنا.

تظاهرة الأمس، وهي توليفة ناجحة بين بساطة الشعار «الحقيقة»، و«الولاء والوفاء» وبين ضخامة الحشود، لا وظيفة لها في الواقع السياسي إلا توجيه ضربة تريد أن تكون قاضية لهذه الترسيمة.

لقد بات صعباً أن نتخيّل إمكانية التهرّب من التحقيق الدولي. وإذا كان التهرّب السابق منه فضيحة أخلاقية فهو، اليوم، أخطر من ذلك. إنه خطأ سياسي فادح، وهو فوق ذلك، خطأ عاجز عن الاستمرار. وثمة معطيات تشير إلى أن هذا العنوان سيشهد تطوراً لافتاً في القريب بحيث يتحوّل التحقيق الدولي إلى مطلب دولي محتضن عربياً ومستند إلى رغبة عارمة لدى قاعدة لبنانية واسعة طالبت به أمس بملء حناجرها.

وكذلك فإن فكرة مشاورات نيابية تبدو هزيلة اليوم. فالمشاورات المفترضة لا يمكنها الانطلاق من أن تكليفاً حصل. والحكومة المفترضة باتت أمام أحد حلين: إما رمي مسؤولية الأزمة على السلطة، وإما تضمين البرنامج شعارات تقول بها المعارضة. وينسحب ذلك نفسه على أمور كثيرة تبدأ بقضية التحقيق ولا تنتهي بالرقابة الدولية على الانتخابات.

لقد اكتمل مشهد الاصطفاف اللبناني. اكتمل الاحتشاد. نقاط التباين واضحة جداً. ولكن نقاط الالتقاء غير معدومة خاصة إذا شكّل خطاب بهية الحريري العمود الفقري لبرنامج المعارضة. لم يكن مطلوباً منها أن توافق حسن نصر الله على كل ما قاله أو لم يقله. وليس مطلوباً منه أن يوافقها على كل ما ذكرت. إلا أنه في الإمكان، عند التدقيق، اكتشاف مساحة مشتركة، أو، لنقل، اكتشاف جسر عبور نحو تسوية مؤقتة يفترض فيها أن تنتظر تبلوراً أوضح لما سوف تستقر عليه المعارضة وللفرز الواجب الحصول في صف الموالاة.

إن البـــناء علـــى هـــذا المشترك هو المخرج الوحيد. غير أنه بناء لا يمكن الـــرهان، بسهولة، على تحويله إلى مبادرات جدية، ملموسة. لا زالت الخيوط الـــتي تشد كل معسكر مانعة إياه من الاصطدام بالآخر خيوطاً واهية، ولا يزال القرار الدولي حول لبنان غامضاً ومتراوحاً بين ارتضاء الفوضى والتشجيع على حلول مؤقتة.

«إن نفـــين لا يساويان أمة»، وإن «تظاهرتين لا تصنعان وطناً»... فكيف بتظاهـــرة واحدة. إن تظاهرة الثلاثاء الماضي اقترحت وجهة تتضمن تبنياً لبعض ما هو مشروع في برنامج المعارضة. وفعل متكلمون في تظاهرة الأمس الشيء نفسه: اقترحوا وجهة وأظهروا انفتاحاً على بعض ما هو مشروع لدى الآخرين. وإذا كان صـــحيحاً أن بهية الحريري ألقت الكلمة التمثيلية المتناسبة مع ثقل الحضور المديني، وإذا كانت أظهرت شجاعة قيادية بمعنى أنها شذبت الانفعالات بقدر من العقلانية، فـــإن انعقاد تسوية (ولو مؤقتة) يلوح كإمكانية قابلة للتحقق. ويتعزز ذلك، على الأرجـــح، مـــن هول البديل القابل للتحوّل إلى احتمال وحيد في حال لم ينجح المعنـــيون (رعاة مشروع الإعمار، ورعاة مشروع المقاومة) في إيجاد نقطة التوازن الدقيقة بين الخطين.

لـــو كـــنا في بلد طبيعي لكنا قلنا إن خطاباً رئاسياً توسط خطابي نصر الله والحريـــري. لكنـــنا لسنا في هذه الحالة. وليس من باب المبالغة القول إن الخطاب الرئاسي ربما يكون ألحق ضرراً بمن كان يريد نصرهم ونصر من كان يريد الإضرار هـــم. وإذا عطفنا ذلك على أن تظاهرة الثلاثاء الماضي ذهبت إلى جوهر المطلوب الـــدفاع عـــنه، وأن تظاهرة الأمس ركزت على ما هو مطلوب الخلاص منه، إذا عطفنا ذلك على الأزمة الوطنية العامة، وعلى «ابتلاع» الحلول الجزئية، بات ممكناً القول إنه ربما آن أوان اقتراح معالجة غير تقليدية لمعضلة غير تقليدية.

نحـــن، بـــصراحة، أمام سلطة عاجزة عن استيعاب التناقضات المعتملة في المجـــتمع اللبناني وعن اقتراح حلول سلمية لها. أكثر من ذلك. نحن أمام سلطة باتـــت، بالتأكيد، وموضوعياً، وبغض النظر عن أشخاصها والرأي فيهم، جزءاً من المشكلة لا طرفاً في الحل. ويتوجب على المرء أن يكون أمياً في السياسة حتى

لا يـــدرك أن المـــسار الراهن، إذا سار كل شيء على أفضل وجه، سيقود إلى إنـــتاج توازن جديد يعزز الشرط الدولي أحد طرفيه، وأن هذا التوازن لا بد أن يفرض نفسه فرضاً على قمة السلطة. وربما كان ضرورياً استباق هذه التطورات وفـــتح الباب أمام مبادرات تستوعب المشروع في مطالب اللبنانيين، من حماية المقاومة إلى التحقيق الدولي، وتصوغها في اقتراح حل سياسي لا يعترف بقدسية أي موقع.

قـــيل في تظاهرة الثلاثاء الماضي إنها تضع لبنان أمام مفترق. ويقال في تظاهرة الأمـــس إنهـــا تقترح طريقاً ليس هو، بالضبط، ذلك الذي اقترح قبل أسبوع. إنه طـــريق آخر ولكنه ليس، بالضرورة، طريقاً معاكساً تماماً، وإن كان في التظاهرتين من يتمنى وقوع الواقعة مدركاً أنه يحارب بسيوف غيره.

إن اللحظـــة هـــي لحظة ذروة. يمكنها أن تكون لحظة الاندفاع نحو الانفجار الكـــبير. يكفي لذلك أن تقدم كل تظاهرة نفسها بصفتها نفياً للأخرى، أي رفضاً للاعتراف بحصولها وتمثيليتها. ثم أنه من الخطير جداً التكاذب وإغماض العينين عن وجـــود قـــوى نابذة، أو قوى صاحبة مصلحة في رفض أي تسوية. كما أن لحظة الـــذروة نفـــسها يمكنها أن تستدعي القدر المطلوب من العقلانية من أجل تجنب الهاوية التي نقف على شفيرها.

2005|3|15

# الانتخابات واجبة
# النسبية ضرورة

إذا اســتمرت الوجهة التي يسلكها الوضع اللبناني فإن المعارضة قد تصبح، في خلال أسابيع، أكثرية نيابية! لن يتحقق هذا الافتراض طبعاً ولكنه يشير إلى حقيقة التوازنات الناشئة والتي تحسم أن غالبية اللبنانيين هي في صف المعارضة وأنها تنتظر الانتخابات للتعبير عن ذلك.

لا شــك أن هذا التقدير يشجع البعض، في الموالاة، على السعي إلى «إبعاد كأس الانتخابات المرة». فمن الواضح أن حوالى نصف نواب الموالاة، وربما أكثر، سيــضطرون إلى البقاء في منازلهم اعتباراً من مطلع حزيران. ولأن اللبنانيين ميّالون إلى تــصديق هذا التوقع فإنهم ميّالون إلى تصديق اتهام المعارضة للسلطة بالسعي إلى المماطلة من أجل انتزاع تمديد مديد لمجلس النواب الحالي.

لقــد طالت مدة التكليف ومع ذلك فإن الرئيس عمر كرامي يبدو صبوراً. وهو يتصرف وكأن المعارضين سيغيّرون رأيهم بين لحظة وأخرى في حين أن هؤلاء باتوا حاسمين في عدم الاشتراك برغم أن مطالب وشروطاً لهم تتحقق أو هي باتت في عهدة مجلس الأمن.

إن السلطة، اليوم، هي في قفص الاتهام. والتهمة الموجهة إليها ليست أقل من محاولــة نــسف الانتخابات بحجج تبدو، شكلاً، ذات صدقية وإن كانت فاشلة، عملياً، في إقناع غير المقتنعين أصلاً.

مــن دون الاســتغراق في محاكمة النوايا لا بد من القول إن الجهة التي تغامر بتأجــيل الانتخابات ترتكب مغامرة كبيرة. إنها مغامرة لأن الخطوة غير دستورية، وهــي فــوق ذلك، أقل شعبية من التمديد للرئيس إميل لحود الذي ضرب رقماً قياســياً في انعدام الشعبية. وسوف يصطدم أي قرار من هذا النوع بتعبئة لا يمكن نكــرانها وهي غير قابلة للاستثارة وإلا تتحول نحو أساليب عمل تصعيدية من أجل فرض انتزاع الحقوق.

ولكـــن الأهم مما تقدم أن توجهاً «تأجيلياً» سيبدو، في نظر المجتمع الدولي، محاولة انقلابية مستميتة لتحميد الزمن. ربما يجب أن يكون معروفاً أنه، في الأسابيع والأشهر القادمة، تحتل الانتخابات اللبنانية موقعاً شديد التميّز في السياسة الخارجية الأميركـــية. إنهـــا «درة تاج» جورج بوش وكونداليسا رايس. وهي، إلى ذلك، موضوع توافق أميركي أوروبي أكثر من مواضيع أخرى كثيرة في الشرق الأوسط والعالم. ولن يكون مستبعداً أن تلجأ هذه القوى إلى ممارسة ضغوط استثنائية على سوريا ولبنان من أجل ردعهما عن قطع طريق المسار الدبلوماسي.

يمكـــن لمن يريد اتخاذ أي قرار أن يفعل. ولكن عليه أن يكون مدركاً لنتائجه ولما سوف يستدرجه من ردود. ولعل تجربة الأشهر الماضية تضعنا أمام سلسلة من القـــرارات غير المحسوبة بما يفرض التحذير من مغامرة جديدة. هذه المرة لن يفيد القـــول، وهو صحيح، إننا أمام خطة أميركية أصلية لتغيير الموقع اللبناني. لن يفيد لأن مـــا نحن مسؤولون عنه هو ما نقوم به من أجل توفير أفضل الشروط لمقاومة هـــذه الخطـــة وإحباطها. من غير الجائز، كما يقول أحدهم، أن ننسب إلى خصم أسوأ الخطط وأن نقدم على أكثر مشاريع التصدي بؤساً.

إن الانـــتخابات النيابـــية واجبة الحصول وإلا فسيتم تفريغ الممانعة من آخر عناصـــرها الديموقـــراطية وســـيلحق أذى شديد بقواها الأكثر جذرية ورسوخاً واستهدافاً.

لا بد من استدراك على الملاحظة القائلة بأن الانتخابات واجبة الحصول: من المستحسن أن تجري وفق قانون انتخابي غير المرسل إلى مجلس النواب حتى لو أدى ذلـــك إلى إرجاء تقني للموعد. ثمة ضرورات وطنية عليا لإجراء الانتخابات على قاعدة النسبية. لماذا؟

أولاً إن طبـــيعة الانقسام السياسي في لبنان تجعل منه، عملياً، دائرة انتخابية واحدة. والفرز المطلوب بين تيارين عريضين لا يمكنه تجاهل هذه الحقيقة.

ثانياً يعيش لبنان حالة عالية جداً من التسييس. والقضايا الخلافية المطروحة لا علاقـــة لها بما يروّج له البعض من ضرورة أن يعرف الناخب المرشحين. فالاقتراع سيتم هذه المرة، وأكثر من مرات سابقة، على قاعدة خيارات كبرى.

ثالثاً إن الانقسام السياسي الراهن شامل للطوائف والمناطق. صحيح أن هناك أكثـــريات هنا وأكثرية هناك. ولكن الأصح، أيضاً، أن «المعسكرين» مختلطان إلى حد بعيد وأن من وظيفة الانتخابات نقل هذا الانقسام المختلط إلى الندوة البرلمانية بدل إبقائه في الشارع.

رابعاً ثمة ما يشير إلى أن المجلس الجديد هو نوع من «الجمعية التأسيسية». إن بنـــية ما بعد الطائف، من العلاقات الإقليمية إلى التوازنات الداخلية، لم تعد قائمـــة. ولا يمكن استشراف بنية جديدة عبر اعتماد النظام الأكثري في الدوائر الصغرى.

خامـــساً إن القانـــون المطـــروح أمام المجلس، إذا أقر كما هو، سيؤدي إلى انتخابات تبقي مئات آلاف اللبنانيين من دون أي تمثيل سياسي برلماني. وهذه دعوة علنية إلى التوتر.

سادساً إن اعتماد النسبية على قاعدة الدائرة الأوسع الممكنة يشجع على مزيد من الوضوح السياسي والبرنامجي، ويرغم على اصطفافات وفق معايير وطنية عامة بحيث تتشكل خطوط متمايزة يدعى المواطنون إلى تغليب أحدها.

ســـابعاً إن النـــسبية وحدها هي التي تقود الكتل السياسية الكبرى إلى بلورة مـــشاريعها المستقبلية. لنكن واضحين. هناك قوى سياسية رئيسية «تعاني» من أن بـــرامجها التعبوية قد تحققت وهي لا تملك مشروعاً واضحاً ومعلناً للمستقبل. فـــ «التـــيار الـــوطني الحر»، مثلاً، مطالب بأن يبلور أو ينحاز إلى وجهة نظر في عدد كـــبير مـــن العـــناوين التي تتعدى «استعادة السيادة» طالما أن السيادة استعيدت. و«طـــلاب الحقيقة» ماذا يريدون فعلاً بعد إقرار لجنة التحقيق الدولية؟ ومعتصمو ساحة الشهداء هل هم متلاقون فعلاً على غير الشعارات الآنية، على أهميتها، التي رفعـــوها؟ أليس مفضلاً التقاط هذه اللحظة السياسية من أجل اختبار عمق وحدية ما جرى وامتحانه أمام أطروحات وطنية عامة تتناول قضايا جرى تغييبها إلى حد ما في احتشادات الأسابيع الماضية؟

ثامناً ثمة قوى تملك مواقف ملتبسة، أو لا تملك موقفاً، أو تضمر غير ما تعلن من أمور ليست أقل من موقع لبنان الإقليمي، وسلاح المقاومة، والأزمة الاقتصادية

الاجتماعية، والحلول المقترحة لها، وطبيعة التوازنات السياسية اللاحقة، ووحدة الشعب المتنوعة أو غلبة التنوع على الوحدة، إلخ... هذه الأمور تحتاج إلى جلاء السياسات حولها ولن يكون الأمر متاحاً في ظل الدوائر الصغرى وعبر النظام الأكثري.

تاسعاً إلى ذلك يمكن القول إن الهمّ بإشراك أكبر قدر ممكن من المواطنين يجب أن يقود إلى بحث جدي في خفض سن الاقتراع، وفي السماح للناخب أن يقترع حيث يقيم، إلخ...

لهذه الأسباب، وربما لغيرها أيضاً، يبدو التهرّب من النسبية الآن بمثابة انسحاب من تحمّل المسؤولية.

إن رغبة البعض، في الموالاة، بالتهرّب من الانتخابات في موعدها رغبة مدانة وتعبّر عن سعي إلى تزوير فاضح لواقع الانقسام السياسي، ولحقيقة التبدل الذي حصل في موقعي الأكثرية والأقلية.

وكذلك، فإن رغبة البعض، في المعارضة، بالتهرّب من اعتماد النسبية رغبة مدانة وتعبّر عن سعي إلى تزوير فاضح، ولكن مضاد، لواقع الانقسام السياسي ولحقيقة الأحجام بين الأكثرية الناشئة والأقلية.

يجب أن يكون واضحاً أن المعارضة الحالية مرشحة للفوز موحدة في حال اعتماد النسبية على أساس لبنان دائرة واحدة. ولكنه فوز لا يضخّم الأرجحية الراهنة، ولا يقود إلى انكسار وهمي في موازين القوى، ولا يشجع على مغامرات سياسية قد يغري بها الانتصار الكاسح الذي يضمنه النظام الأكثري. فهذا الأخير سيضع اللبنانيين أمام مرآة مقعّرة لا تعكس بدقة حقيقة البلد، ومن يتمسّك به، الآن، يَخُضْ مجازفة لا تقل خطراً عن مجازفة الرهان على التأجيل.

نعم للانتخابات، إذاً. ونعم للنسبية. هذه قاعدة «التسوية». ولكن الحسّ التسووي متراجع لدى الجميع. ولذا يمكن القول إنه إذا تأكد سوء الظن بالسياسيين اللبنانيين فإن الأزمة، الراهنة أو المقبلة، إلى تصاعد.

2005|4|1

# الأفق الغامض
# لما بعد الانسحاب

مع اكتمال الانسحاب السوري من لبنان ينفتح أمام البلدين أفق جديد. التوقعات صعبة بالنسبة إلى ما سوف يحصل في دمشق. فماذا عن بيروت؟

يلتقي حلفاء سوريا وخصومها اللبنانيون على نسبة دور عظيم الأهمية لها في لبنان خلال العقود الثلاثة المنصرمة. وسواء كان ذلك من نوع حماية السلم الأهلي، ومنع التفكك، وإعادة بناء المؤسسات، وحماية المقاومة، أم من نوع تشجيع الاختلافات، واستتباع الدولة، وتنظيم الفساد، واستخدام البلد ساحة لمواجهة غير مكلفة، سواء كانت السردية الأولى صحيحة أم الثانية، وحتى لو أمكن اقتراح سردية ثالثة، فمما لا شك فيه ان الدور كان أساسياً وان تضاؤله، وصولاً إلى اختفائه، مؤثر جداً.

ليس صحيحاً ان أحداً لا يعمل لملء الفراغ. نشهد منذ فترة، وسنشهد أكثر، تزايداً في استخدام مصطلح «دولي» أو «دولية». بعثة دولية للتحقق من الانسحاب، بعثة تحضير لوصول فريق التحقيق الدولي، القرار الدولي 1559، القرار الدولي 1595، المراقبون الدوليون للانتخابات، التقرير الدولي عن 1559، التقرير الدولي عن قوات الطوارئ، التقرير الدولي عن 1595 بعد التقرير الدولي لبعثة تقصي الحقائق، مؤتمر دولي لدعم الاقتصاد... ويستمرئ اللبنانيون ذلك إلى حد ان نقيب المهندسين قال، فور انتخابه قبل أيام، انه سيطالب بتحقيق دولي في قضية لم يعد أحد يتذكرها. وفي الامكان سرد عدد من العناوين العالقة التي ستجد من يطالب برفعها إلى المجتمع الدولي. ولا يعني هذا التدويل، عبر الأمم المتحدة، عن نفوذ متزايد للسفراء والقناصل. ومع حفظ النسبة بين عنجر وغيرها، ليس اسهل من إيراد عشرات بل مئات الامثلة التي تضج بها الاروقة السياسية عن «نصائح» أو «مساهمات» أو «اقتراحات» لهذا السفير أو ذاك، وذلك عندما لا يبدو واضحاً ان مصائر تتقرر في «عواصم القرار»، ولان أحداً لم ينكر ان الحكومة الأولى في عصر

مــا بعد بداية أفول النفوذ السوري هي ابنة توافق سعودي فرنسي يرضي واشنطن ودمشق لأسباب متباينة.

الانــسحاب المفــتوح على أسئلة يحصل، وملء الفراغ المفتوح على مجهول يحــصل. وعند هذه المنعطفات السياسية المصرية نشهد لبنان مندفعاً بأقصى سرعة نحو «حرق المراحل». فباسم احترام المهل القانونية والدستورية للانتخابات النيابية يتم إبعاد عمر كرامي، ووصول نجيب ميقاتي، وتشكيل حكومة، وبدء التعاطي مع ملف قادة الأجهزة، ووضع البيان الوزاري، وتحديد مواعيد جلسة الثقة، وتعيين ما قبل نهاية أيار موعداً للاقتراع سواء بقانون جديد أو بالقانون المتوفر وهو العائد إلى زمن مضى، والمعني بهموم يفترض ان لبنان يتجاوزها.

ان حــصيلة التقاء هذه العناصر الثلاثة هي «تأمين» خروج مشوه للبنان من الحقــبة الــسورية والعنوان الأبرز لهذا التشوه هو القانون الانتخابي الذي سيكون مــسؤولاً عــن تــشكيل الأكثرية البرلمانية الجديدة ومدى ملاءمتها للانقسامات السياسية اللبنانية.

ولقــد لاحظــنا، في الأسابيع الأخيرة، ان الدول الأجنبية المقتحمة الساحة اللبنانــية تصوغ خطابها التدخلي بشكل حذر جداً: لا علاقة لنا بشكل القانون، فكــل ما نريده هو اجراء الانتخابات في موعدها. وتحول هذا الموعد، تدريجياً، إلى صنم للعبادة قبل ان يشرع البعض في القول ان تأخير يوم واحد يعني إنــزال ضربة قاصــمة بمــستقبل لبنان. ومع ان معارضين مكرسين كانوا «تورطوا» في اعلان المــوافقة علــى «تأجيل تقني» فانهم ابتلعوا مواقفهم ليصبح 29 أيار يوم الدينونة. والواضح ان الاصرار على هذا الموعد هو الصيغة المثلى للدفاع عن الرأي القائل بأن البلد أمام احتمالين لا ثالث لهما: اما القانون المحال إلى اللجان، واما قانون ال2000 ولو مع تعديلات طفيفة. أي ان التدخل الذي يقصد تمرير قانون معين اتخذ شعاراً أقــل فظاظــة هو التمسك بالمواعيد. ومع ان اقتراح النسبية حقق انتصاراً أخلاقياً فلقد سقط بحجج واهية من نوع انه ليس مفهوماً، أو ان الوقت لم يعد يسمح... غير ان التواطؤ على الاسقاط لا يخفي ان الطبقة السياسية اللبنانية تفضل الصفقات الفوقية على اعطاء اللبنانيين حق الاختيار.

ليس اصعب من الدعوة إلى تأجيل الانتخابات. ولكن يجدر التأكيد بأن لبنان، غير الجاهز تماماً لما بعد الانسحاب والانتخاب، كان يستحق قانوناً انتخابياً يرتقي إلى مستوى المرحلة التأسيسية وقضاياها الشائكة.

ليس في لبنان من يملك منظوراً للخروج من الأزمة. لقد اغتيل الرئيس رفيق الحريري أولاً، وثانياً هناك من اسمى الجريمة «ربيع بيروت». والأمر صحيح في ما يخص الاقتصاد طبعاً، ولكن يمكن ان نضيف ان أحداً لا يملك مشروعاً وازناً لصياغة التوازنات السياسية في بلد يمر في مرحلة «سيولة فائقة». كذلك لا توافق على سلاح المقاومة، ولا على العلاقات مع سوريا، ولا حيال الموضوع الفلسطيني الداخلي، ولا على كيفية مواجهة الضغوط الخارجية المتصاعدة حتماً... وفي ظل هذا الغموض غير البناء اطلاقاً هناك من يصر على الاتيان ببرلمان سيبقي أكثرية عددية من اللبنانيين خارجه محرومة من أي تمثيل سياسي.

ليست هذه مرحلة انتقالية إلى بر الأمان. فيها الكثير من الارتجال، والكثير من التقرير يوماً بعد يوم. وإذا كانت قوى دولية تحتمل مثل هذا الاضطراب فإن القوى المحلية كان عليها ان تكون أكثر تروياً وحكمة.

2005|4|26

# الطائفية الوديعة
# الطائفية المأزومة

مـــن لـــه أذنان للسمع يستطيع، إن أراد استخدامهما، أن يلتقط الإشارات الطائفية الضمنية التي يحملها، أحياناً، الخطاب الوطني التوحيدي. التعبير الطائفي لا يتقدم، باستمرار، عارياً. وليست تعريته سهلة في بعض الأحيان.

يمكن لعبارة واحدة أن تحمل مضامين مختلفة حسب قائلها وزمن قولها. «إن اللبنانيين يريدون كذا» قد تعني «أن بعض أو أكثر المسيحيين»، كما قد تعني «أن بعـــض أو أكثـــرية المسلمين»... وذلك حسب «هوية» صاحب العبارة. كما أن عـــبارة «إن اللبنانـــيين يريدون خروج الجيش السوري» تعني في 1997 مثلاً «ان بعـــض المسيحيين يريدون...»، ولكنها تعني بعد التمديد للرئيس لحود «ان غالبية المـــسيحيين والدروز...». ويصبح معناها بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري «إن غالبية الدروز والمسيحيين والسنة...».

ولقد قدمت لنا الأحداث المهمة في الأشهر الأخيرة غير مناسبة لمراقبة الخطاب الفـــئوي وهو يطرح نفسه بجلباب ينكر الفئوية. غير أن الأمانة تقضي القول بأن الخطـــاب الطائفي المسيحي يملك «ميزة» الوضوح والصراحة في حين أن الخطاب الطائفي الإسلامي يلجأ إلى المداورة ويختبئ، أحياناً كثيرة، وراء ادعاءات غير أمينة. ولعـــل في ذلك ما يشي بالمواقع المتفاوتة ضمن السلطة بحيث يمكن للمسلمين، بعد الطائف، ممارسة الزعم الإيديولوجي الذي كان خاصية مسيحية في زمن آخر.

لنأخذ، مثلاً، ما كررته نخب «إسلامية»، تداري انتماءها الطائفي، في امتداح النائـــبين غطاس خوري وجورج ديب نعمة لحظة استبدالهما على لائحتي بيروت والـــشوف بكـــل من صولانج الجميل وجورج عدوان. ورد في وصف النائبين: الاعتدال، التعايش، الهمّ الوطني الجامع، الأيادي البيضاء، مقاومة التطرف، الالتزام بمواقـــف المعارضة، إلخ... هذه كلها صفات قد تكون صحيحة. ولكنها، في هذا المجال، في غير محلها تماماً. فوظيفة الانتخابات هي أن يختار المواطنون من يمثلهم أو

مـــن يعتقدون أنه الأقدر على الدفاع عن مصالحهم كما يعرّفونها في لحظة معينة. ولعلــه يــصعب الــنقاش في أن الجميل هي أكثر تمثيلية لموارنة دائرتها الانتخابية المخصــصة لمقعد ماروني من خوري. وينطبق الأمر نفسه عند المقارنة بين عدوان ونعمـــة. ربمـــا يملك كل من خوري ونعمة مزايا أفضل من الحالّين محلهما ولكن «ميـــزة» رئيسية تنقصهما هي، بالمناسبة، الميزة الوحيدة المطلوبة إذا كان الموضوع المطروح هو الموضوع الانتخابي.

إن المـــيل المعلن لخوري ونعمة، من جانب نخب «إسلامية» هو، في العمق، إنكـــار لحق الناخبين المسيحيين في التفضيل. أكثر من ذلك، إنه إدانة لمزاج هؤلاء الـــذين لـــو تـــركوا وحدهم لاختاروا «التطرف». أي أننا لسنا أمام واقع يمكن تـــسميته «وحدة وطنية» يتم بناؤها بين شريكين لأن الشريك المسيحي يشكو من عـــارض الاقتراع لمن كان يمكنه أن يعقّد على الشريك المسلم بناء وحدته الوطنية، أي الوحدة الوطنية كما يراها.

لا يتجلـــى السلوك الطائفي الضمني للنخب الإسلامية في أنها تعطي لنفسها الحـــق في تحديد مواصفات من تريده رفيق دربها الانتخابي. هذا حق من حقوقها. يتجلـــى هـــذا الـــسلوك في أنه يقترح رفيق الدرب هذا، لا بل يفرضه، ممثلاً عن المـــسيحيين. فالتوازنات العيانية في الدوائر الانتخابية تجعل من المستحيل، مثلاً، أن تقـــرّر الأقلـــية المسيحية الناخبة من هو المعتدل أو غير المعتدل الذي يناسبها لدى الأكثـــرية الإسلامية الناخبة. وهكذا نصل إلى نتيجة مريعة (بالنسبة إلى أي علماني أصـــيل) مؤداها أن الأكثر عدداً يتصرف تلقائياً وكأنه الأكثر اعتدالاً حارماً الأقل عدداً من القدرة على ترجمة رأيه في الاعتدال أو التطرف!

ولكن اللعبة تبقى ناقصة ومفضوحة بعض الشيء. لمداراة هذا النقص ولأجل اســـتقامة اللعـــبة يتم استحضار مسلمين ضعيفي التأثير، إنما «متطرفين» من أجل استخدامهم كفزاعة تقيم توازناً افتراضياً مع من جرى تصنيفهم متطرفين مسيحيين (هـــذه وظـــيفة أصـــوليي مجدل عنجر والضنية). وبناء على هذه الحيلة يتم طلب اســـتبعاد «المتطـــرف» المـــسيحي الـــذي يمثل قومه مقابل الموافقة على استبعاد «المتطـــرف» المسلم الذي لا يمثل الكثير، وتصبح التسوية الوحيدة المقبولة هي بين

«معتدل» مسلم ذي قاعدة تمثيلية ومعتدل مسيحي معدوم، أو ضعيف، القاعدة التمثيلية، إن هذا، ببساطة، نوع من التزوير. ومن يعجز عن فهمه بصفته كذلك، أو من يبرّره، يكن يمارس نوعاً من الطائفية الضمنية في صياغة جديدة.

«الطائفي المسلم الوديع»، كما سلف، قد لا يكون واعياً. وهو غالباً ما يعتبر، صادقاً، إنه إنما يصدر عن موقف «وطني» يقدّم «التعايش» على ما عداه. إنها طائفية الأكثرية المرتاحة إلى عددها وإلى قدرتها على التحكّم في اللعبة الانتخابية (يقدم النموذج الدرزي اللبناني حالة معقدة من التأرجح بين «طائفية وديعة»، لحظة التحالف الوثيق مع مسلمين، وبين «طائفية مأزومة» في حالة الثنائية الخالصة مع المسيحيين).

بيان المطارنة الموارنة الشهير هو رد على هذه الطائفية الضمنية. فعندما قال ما معناه: «لينتخب المسلمون المسلمين والمسيحيون المسيحيين» قامت القيامة. يتوجب الاعتراف بأن الرد خطير ومؤسف. إنه رد طائفي فجّ. ولكن المراقب العادل (والعلماني) للعبة السياسية الطائفية يمكنه أن يرى في هذه الفجاجة السلاح الأخير الذي تملكه «طائفية مأزومة» أقلاوية في مقاومة الطائفية الوديعة والضمنية للأكثرية. البيان صرخة احتجاج طائفي ضد سلوك طائفي هو الآخر.

والملاحظ، هنا، أن معظم السجالات اختصرت المشكلة في «البيان الطائفي»، وهو نتيجة، وليس في السلوك الطائفي، وهو، في هذه الحالة، السبب. لم تكن هذه السجالات تغرف من تراث لا طائفي. اكتفت بالتعاطي مع من يقول الأمور كما يرغبها أن تكون وليس مع من يصنع الأمور كما يرغبها أن تكون. أدانت من اكتشف وهم «وحدة المعارضة» وليس من يريد أن يكتم للآخر أنفاسه باسم وهم «وحدة المعارضة».

ثمة ما هو محق في بيان المطارنة. فعندما يتحدث «اتفاق الطائف» عن المناصفة في عدد النواب حرصاً على العيش المشترك فإنه لا يكون يتحدث عن عدد كبير من النواب المسيحيين يتم اختيارهم وفق مقاييس «إسلامية» للعيش المشترك. لقد أدت انتخابات 92، في ظل المقاطعة الكثيفة، إلى احترام المناصفة فهل هذه هي الروح الميثاقية المطلوب احترامها؟ هل هذه روح الطائف؟

والأنكى من ذلك أن بعض المنـــزعجين من البيان عملوا، بعده، وبناء على نـــصائح أجنبية، إلى إجراء تعديلات على لوائحهم الانتخابية ثم وافقوا على المزيد من هذه التعديلات. أي أنهم اعترفوا، متأخرين، ببعض ما في البيان من وجاهة. إلا أنهـــم قدموا فعلتهم الأولى، كما فعلتهم الثانية، بأنها حرص على المصالحة والعيش المـــشترك. لقد تصرفوا، في الواقع، كطائفيين نموذجيين يمكنهم المساومة على الغلبة الواضحة بالأرجحية المضمونة، كما يمكنهم الاستناد في كل لحظة، وعن حق، إلى ضرورة أخذ موازين القوى الديموغرافية ببعض الاعتبار.

المـــزعج في بيان «الطائفية المأزومة» رداً على «الطائفية الضمنية»، المزعج في البيان وما سبّبه وما نتج عنه أنه يبقي اللعبة السياسية والتوازنات الوطنية في إطـــار إحصائي ضيّق. أكثر من ذلك، إنه بيان يلعق المبرد إذ يدل بالإصبع على مكمـــن أزمـــة فعلـــية: ثمة هوة متزايدة الاتساع بين توزع عدد النواب على الطوائف وبين توزع الهيئة الناخبة على الطوائف. وبدل ردم الهوة بالصعود نحو فكرة المواطنة يتم الرد عليها بالهبوط نحو منطق رجعي ومحافظ لا يدري أن أسر الحياة السياسية في قيود الديموغرافيا الطائفية يرتد، ومنذ عقود، على «مخترعي» الطائفـــية الـــسياسية ومن يعتبرون أنفسهم، اليوم، أبرز حماتها والخائفين من أن يؤدي زوالها إلى ذوبانهم.

**2005|5|25**

# من الانتصار إلى الحصار

ليس الدليل على أن حياتنا الوطنية تشكو من عيوب أن تمر الذكرى الخامسة لتحرير معظم الأرض الوطنية في الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي من غير أن تعامل بما يليق بها في البلد كله. كلا ليس هذا هو الدليل. الدليل هو أن نستفيق غداة الخطاب الذي ألقاه الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله وكأن شيئاً لم يحصل.

لو قامت الضجة ضد الخطاب لكان الأمر أفضل. ولكن أن تتجنب القوى السياسية الرئيسية التعليق والنقاش والمساجلة والتأييد والرفض فهذا يوحي أن «مؤامرة صمت» تُحاك هي الوجه الآخر لما نلاحظه جيداً من أن الكثيرين يعتبرون أن مسألة بخطورة سلاح «حزب الله» يمكن لها أن تحل ب... التدليس.

في العام ألفين، وبعد التحرير، ألقى نصر الله خطاباً في بنت جبيل. تحدث فيه عن الانتصار الشامل لكل اللبنانيين، وعن التواضع، وأورد تلك العبارة المفتاح: «إنه نصر تاريخي يؤسس لحقبة جديدة ويشطب خلفه حقبة تاريخية ماضية». إنه خطاب الانتصار والوعد.

بعد خمسة أعوام، وإثر «انتفاضة الاستقلال»، وقبل أيام من بدء الدورة الأولى للانتخابات النيابية، ألقى نصر الله، وفي بنت جبيل أيضاً، خطاباً حذر فيه من «أن المقاومة مستهدفة... وعلينا أن نستعد لمواجهة هذا الاستهداف» ودعا إلى «تحصين سياسي للمقاومة وسلاحها». إنه خطاب الحصار والوعيد.

خمسة أعوام هزّت العالم والمنطقة ولبنان. تغيّرت المعطيات تماماً وفي وجهة مخالفة، إلى حد بعيد، لما توقعه نصر الله، ودعا إليه، وتمنّاه، وعمل من أجله. وبكلام أدق تغيّر العالم والمنطقة والتقى ذلك برافد لبناني داخلي نقل المقاومة من حال إلى حال.

لقد تعمّد نصر الله عام 2005 تكرار ما ذكره عام 2000 من شكر لسوريا على دعمها المقاومة ودفعها ثمن ذلك. غير أن لبنان المتشكل هذه الأيام هو،

بالضبط، لبنان المتحرّر من سوريا والمتجه، على الأرجح، نحو علاقات صعبة معها. لا يختصر هذا العنوان المشهد كله بالطبع ولكنه مؤشر مهم إلى مضامين التباين بين «التحرير» و«الاستقلال».

ليس الحزب مسؤولاً عن الوضع الذي يرسو عليه البلد. لقد أوجدت الانقلابات العاصفة في العالم والمنطقة المناخ العام. إلا أن «الأخطاء» الفادحة التي ارتكبها حلفاء الحزب، أو بعضهم، في سوريا ولبنان، ارتدت عليهم وعليه وفرضت، بالتالي، على خطاب 2005 أن يكون متشائماً بقدر ما كان خطاب 2000 متفائلاً.

يتوجب، ربما، أن نعود بعض الشيء إلى الوراء. كلا، لم يعش لبنان قبل التحرير إجماعاً حول المقاومة وما تعنيه من خيار إقليمي، وكذلك فإن الإنجاز نفسه استقبل بتفاوت ملحوظ وصل في حده الأقصى إلى اعتباره غلبة في حرب أهلية تدور بالواسطة. ولم يكن التحرير حاضراً بقوة في انتخابات عام 2000 في حين يحذر نصر الله أنه سيكون كذلك في انتخابات 2005 لكن بمنطق ثأري. والتطورات الداخلية التي حصلت منذ ذلك الوقت مهّدت لما هو جار الآن علماً أن ذلك لم يكن ليحصل لولا التحولات الدراماتيكية في السياستين الأميركية والإسرائيلية ولولا الخيارات الكارثية التي اتخذت في معرض الرد عليهما.

يبقى أننا، اليوم، أمام ما نحن عليه. إنه من باب تحصيل الحاصل القول إن المقاومة مستهدفة. لا يكف المسؤولون الأميركيون والإسرائيليون والغربيون عن تكرار ذلك ويترجّع صدى تصريحاتهم في لبنان. ووسائل الاستهداف عديدة. تبدأ بالاستفادة القصوى من ارتكابات حلفاء الحزب. وتمر في السعي المحموم إلى «تجويف» الوضع اللبناني عبر الانتخابات. غير أنها تسلك دروباً أخرى. منها، مثلاً، أننا نشهد مراجعة تحريفية للثلاثين سنة الماضية. لقد تحدث بعضهم عن «حروب الآخرين» وكان يقصد حروب الإسرائيليين والفلسطينيين والسوريين (وغيرهم) «فوق أرضنا». ولكن الترجمة الأولى لذلك قصرت «الآخرين» على الإسرائيليين والفلسطينيين. كان ذلك زمن النفوذ السوري. أما اليوم فيراد لنا

أن نقتنع بأن الثلاثين سنة الماضية كانت كناية عن عدوان سوري مستمر على لبنان!

إن العبث بالذاكرة هو تغطية لسياسات معينة ومشبوهة. والقصد الواضح هو استئناف الصراع على مضمون الوطنية اللبنانية. فإذا كان التحرير يضعها في مواجهة إسرائيل فإن «الاستقلال» يحاول وضعها، حصراً، في مواجهة العروبة وفي تناقض مع سوريا. والواضح أن القصد من ترسيخ هذه «اللبنانوية» فتح ملف المقاومة بسرعة، ملف المقاومة لا ملف السلاح فقط، لأنها واحدة من قوى التأثير في الاتجاه المعاكس.

ويترافق مع هذا العبث تقديم وعود ومغريات ترافق دخول لبنان مرحلة الخضوع للوصاية الأجنبية. ويمتد ذلك من إعادة بناء الجيش وصولاً إلى العون الاقتصادي والوعد الديموقراطي. إن هذه الوعود ستوضع، على الأرجح، في سلة واحدة مع القرارات الدولية وأبرزها 1559 بحيث يكون على لبنان الجديد أن يختار بين طريقين: المروق على الشرعية الدولية ومعه الفقر والتوتر والحروب والصراعات، أو احترام الشرعية الدولية ومعه الازدهار، والاستقرار، والسلام، والحياد.

يمكن الاستطراد في استعراض عناصر الضغط المصاحبة لدخول لبنان العهد الجديد. والواضح أنها أسفرت، حتى الآن، عن استقرار الخطاب السياسي الخاص بمستقبل المقاومة عند موقف من حدين: لا بد من حوار حول سلاح «حزب الله»، أو لا بد من حوار لنزع سلاح «حزب الله». وقد أضاف وليد جنبلاط في كلمته في بنت جبيل «إذا لزم الأمر» إلى فكرة الحوار. وهذه الإضافة، على أهميتها، لا تلغي أن دول الوصاية، وإسرائيل طبعاً، ستجعل الأمر لازماً بالضرورة.

إن ما فعله نصر الله هو رمي كرة النار في وجه الجميع. فالحوار، في رأيه، هو حول سبيل حماية لبنان من إسرائيل والتمسك بقوة الردع. ويعني ذلك أن الحزب باق على سلاحه مهما كانت الصيغة الجديدة لثنائية الدولة المقاومة. ويفترض، بناء على ذلك، التقدم خطوات إلى الأمام على صعيد بلورة المواقف من هذه النقطة الحساسة.

الواضـــح أن «الـــتقدم» لم يحصل. ربما كان ذلك لأسباب انتخابية. ولكن متابعة دقيقة للأطروحات كلها تفيد أن الداعين إلى الحوار لا ينطقون بكلمة حول المخــــرج إذا تعثر الحوار، كما أن الداعين إلى نـــزع السلاح لا يكلفون أنفسهم عناء توضيح كيفية ذلك.

إن في لبنان كثيرين يعتقدون أن سلاح الحزب سيسقط مثل ثمرة ناضجة وأن حسن نصر الله إنما كان يمازحهم عندما قال ما قاله.

2005|5|27

# سمير قصير

## الواقعي، الراديكالي، الديموقراطي

يــوم من دون سمير قصير هو يوم لبناني أكثر فقراً. ترى ماذا كان يعد لنا في الافتتاحية التي لم نقرأها أمس؟ يمكن، ربما، التقدير. ولكن، أيضاً، يمكن الجزم بأننا كنا سنكون أمام موقف معلل، غاضب، تحليلي ومتفوّق على ما يقوله آخرون من الموقع نفسه.

هذا ما خسرناه وقد لا يعوّض. خسرنا أيضاً الصوت الخاص، الصوت المعقد والمــركّب والــذي يتشكّل من روافد عديدة. هذا الصوت، أيضاً، قد لا يعوّض خاصة أمام دفق التبسيط الممل والذي يصر على ضبط اللبنانيين في لحظة انفعال من أجل معاملتهم كقاصرين دائمين.

أمــا وأن سمير قصير غاب فحق له علينا جميعاً أن نتوقف برهة عند الفرد ذي التجــربة الفكرية والسياسية المميزة. حقه علينا، إذ ننظر إلى المليون متظاهر في 14 آذار، وإلى منصة القيادة، أن نسأل: كيف نتعرّف إلى هذا الوجه؟

لا داعــي لاستعادة نقاش مبتذل جرى ذات مرة حول «لبنانية» سمير قصير. فالرجل ابن بار لبيروت. لبيروت الديموقراطية والعربية والمختلطة. لبيروت في بعض ما أضافه الفكر التقدمي إليها.

غير أن مرحلة النضوج السياسي لسمير، كانت، كما حصل مع بعض جيله، عــبر الاتصال بالوطنية الفلسطينية. ويجب أن نعود إلى هناك من أجل البحث عن أصول اصطدامه بالخطاب الرسمي السوري: من تل الزعتر، إلى حرب المخيمات في الثمانينيات، إلى صراعات ما بعد «اتفاق أوسلو».

إن للوطنــية الفلــسطينية، حتى في لحظتها الكيانية، وجهين: الأول ضد المــشروع الــصهيوني وإسرائيل، والثاني ضد الوصاية العربية خاصة بعدما أدى غــياب جمــال عبد الناصر إلى إثبات عجزها عن إنتاج خط نضالي يستوعب الفلسطينيين.

تأسيساً على تجربته مع هذه الوطنية الفلسطينية اعتبر أنه في الإمكان استنباط وطنية لبنانية موازية تكون ضد إسرائيل ولكن، أيضاً، ضد الوصاية العربية. من هنا تشديده الدائم على البقاء في موقع العداء لإسرائيل، وعلى الاستقلال اللبناني والقرار الحر، وعلى ضرورة شيوع الديموقراطية العالم العربي. الوصاية لا تنتهي بتحرّر البلد الملحق وإنما بتحرّر الوصي عبر الديموقراطية.

لذلك لم تكن وطنية سمير اللبنانية «لبنانوية» ضيقة تهمل عداوة إسرائيل وتهمل أهمية المصير المشترك للشعبين اللبناني والسوري. ولأنها كانت كذلك فهي تؤشر إلى وجود خطوط تمايز ضمن «انتفاضة الاستقلال» المتشكلة من قوى متقاطعة قد لا يطول التقاؤها. إن في هذه «الانتفاضة» مَن لم يقطع نهائياً ووجدانياً وفكرياً وسياسياً مع مرحلة سابقة تميّزت بـ «التحالف مع الشيطان لخير لبنان». وفي هذه الانتفاضة مَن لا يزال يعتبر أن خراب لبنان مسؤولية الفلسطينيين بالدرجة الأولى لأنهم أرادوا احتلاله واستخدامه وطناً بديلاً. وفيها مَن يعتقد جاداً أن دمشق كانت تسعى إلى مشروع توحيدي خطير!

ولكن في هذه «الانتفاضة» أيضاً مَن يملك فهماً آخر للخطر الإسرائيلي على لبنان، وللسياسة الإسرائيلية في المنطقة، ومَن يملك تحليلاً آخر للحروب الأهلية التي اندلعت في لبنان ولمراحلها وقواها والاستراتيجيات المتضاربة فيها. وفي «الانتفاضة»، أيضاً، مَن لا يمانع بأقصى العلاقات الاندماجية مع سوريا شرط أن تكون طوعية وديموقراطية. كان سمير قصير من النوع الثاني ولقد وجد نفسه مرات عديدة إلى جانب «أبطال سلبيين» سبق له تقديمهم، أو تقديم أسلافهم السياسيين والإيديولوجيين، في كتاباته التاريخية عن المنطقة ولبنان وبيروت. ولأنه كان كذلك فهو كان يقترب ثم يبتعد بعض الشيء عن «الخطاب الجنبلاطي» كما عن نهج الرئيس الشهيد رفيق الحريري. والثاني، تحديداً، يمثل بحكم ماضيه وانتمائه وثقافته ووعيه، نوعاً من «العروبة الوديعة»، عروبة تحصيل الحاصل، العروبة البديهية المتجرعة، بعد سلسلة الخيبات، قدراً من «الواقعية» المصرية السعودية.

إن التقاء الوطنيتين الفلسطينية واللبنانية عند سمير، وهو التقاء لا يقود بالضرورة إلى وعي قومي عربي ديموقراطي (وهذا محل نقاش)، وضعه على

خط التماس مع السياسة السورية حيال المسألتين معاً. وفي حين أن هناك في البيئتين اللبنانية والفلسطينية، وبتفاوت، مَن اكتفى بالموقف السلبي من دمشق الطامحة إلى أن تكون العاصمة الإقليمية المرجع، فإن سمير كان متميزاً بالذهاب نحو الدعوة إلى تجديد حيوية المجتمع السوري بالديموقراطية تقديراً منه بأن تهميش الشعوب العربية مسؤول عن التردي العام وعن تأزم العلاقات البين عربية.

لا ينتمي الشهيد إلى الوطنية اللبنانية كما صاغتها قوى وتيارات فكرية يمينية، سواء مسيحية أو إسلامية. ولا ينتمي طبعاً إلى الفكر القومي التقليدي. لقد حالت فلسطينيته دون أن يكون «لبنانياً» بالمعنى الإيديولوجي كما أنها قرّبته من عروبة تعلي من شأن المسألة الديموقراطية وتربطها، وهذا طبيعي، بالكيانية التي ترسم الحدود السياسية الواجبة الوجود من أجل ممارسة السيادة الشعبية.

ينتمي سمير إلى مدرسة قرّرت عدم الخضوع الدائم للضغط باسم القضية القومية من أجل دفعها إلى إسقاط التطلب الديموقراطي. لقد نشأت هذه المدرسة ضمن بيئات اليسار العربي واعتبرت أنها معنية بإسقاط التحريم المضروب على أي محاولة شعبية لمنعها من الاستفادة من ضغوط خارجية على الأنظمة. تقترح هذه المدرسة سياسة على حافة السكين: إذا كان الخارج يضغط للحصول من الأنظمة على الطاعة فلا بأس من اقتناص الفرصة لتوسيع هامش الحريات. إنها نظرية قد لا يوافق المرء على المحاولات التطبيقية التي جرت لها (الفرق كبير، مثلاً، بين العراق ومصر). ربما كانت نظرية تتضمن بعض الوهم غير أنه وهم أقل من ذلك الموجود في الرأي الزاعم أن ثمة خيراً يرتجى من أنظمة القمع لإيصال القضية الوطنية والقومية إلى نهاية سعيدة... للشعوب.

لهذه المدرسة علاقة مركّبة بـ «الغرب». لا هي علاقة التبعية كما تمارسها أنظمة وتدعو إليها تيارات ليبرالية مستحدثة، ولا هي علاقة صدام تناحري تريده أصوليات قومية ودينية. ولكنها، أيضاً، شديدة الاختلاف عن علاقة الافتتان التي يمارسها اليمين اللبناني بعد أن يكون أفرغها من كامل مضمونها التحديثي وحوّلها إلى قوقعة فارغة تماماً.

سمــير الــذي غــاب هو، على الأرجح، من هذه المدرسة التي، وإن كانت تــستدعي نقاشاً واختلافاً، فإنها تشكّل مساهمة غنية في المشهد الوطني. لقد غاب تاركاً للتبسيط أن يملأ الفراغ. وهو يملؤه.

كان سمير قصير الفلسطيني واقعياً، وسمير قصير اللبناني راديكالياً، وسمير قصير السوري ديموقراطياً. الخيط اللاصق بين هذه المواقف قابل للدفاع عنه ولكنه، أيضاً، قابــل للنقاش. ومن المحزن جداً أن يغيب عن هذا النقاش صاحب النبرة المميزة التي في وسعها إغناؤه.

* * *

قال صديق إنه قد لا يكون المطلوب باستشهاد سمير قصير أن تنطفئ زاوية في القلب، بل أن تضاء زاوية في العقل. قال ذلك لائماً وعاتباً وملمحاً إلى أن ثمة تهمة جاهزة لكل مَن يعرف الكثير الكثير الجامع ولا يتنازل عن القليل القليل مما يفرّق. والـتهمة الجاهــزة هــي أن التماهي مع الشهيد ممنوع من جانب مَن قد يتعرّض لاعتداء من القاتل يتخذ شكل التشارك الشكلي في بعض المفردات.

2005|6|3

# جورج حاوي:
# الحيوية الفائضة

لنـــنس أوضـــاع اليسار اللبناني اليوم. لننس ما كشفته لنا الانتخابات من أن التخـــندق الطوائفي يكاد يلغي المساحات المشتركة بين اللبنانيين. لننس ما يطيب للـــبعض تكراره من أن احتياطي اليسار في المجتمع اللبناني يفوق حجم التنظيمات. لنتذكر، فقط، أن هذا «الوطن المعلق»، الفاقد لأي عمود فقري، العاجز عن إنتاج مركز توحيدي جدي، لنتذكّر أن هذا الوطن يحتاج، كضرورة لا بد منها، إلى تيار وطني ديموقراطي يساري عروبي.

إذا نـــسينا ما نسيناه وتذكرنا ما تذكرناه، أمكن لنا القول إنه لا مجال لكتابة تـــاريخ اليـــسار في لبنان، ولا مجال، أحياناً، لكتابة تاريخ لبنان في العقود الأربعة الماضية من دون حفظ مكان للشهيد جورج حاوي. لولاه لكان الحزب الشيوعي اللبناني دخل في مرحلة تكلّس ولكان صعباً أن يكون دوره الدور الذي كان عليه منذ مطالع السبعينيات.

كان أبو أنيس من الشيوعيين الذين اعتبروا أن وصمة يجب أن تمحى في تاريخ هذا التيار، وصمة الاعتراف بالتقسيم في 48. لذا، وبعد عقدين، قاد، مع رفاق له، الـــتحوّل الذي شهده المؤتمر الثاني في وقت كان فيه العرب يبحثون عن سبل الرد علـــى هـــزيمة 67، والعالم يعيش ربيع الشباب، والأفكار الماركسية تتعرض لعملية تجديد حاول البعض أن يصد رياحها عن اليسار العربي.

ولقـــد مهّد هذا التحوّل، المتلاقي مع الانقلابات التي تعيشها أحزاب الحركة القومـــية، مـــع الجذريـــة المندفع نحوها كمال جنبلاط، لنشوء المعسكر الذي قاد النـــضالات المطلبية العمالية والفلاحية والطالبية في لبنان. ولقد حصل ما حصل في لبـــنان، وكان يمكنه أن يكون لبنانياً فحسب، في ظل انعقاد طلب الإصلاح على شعار حماية المقاومة الفلسطينية التي تصاعد استهدافها وصولاً إلى اندلاع الحروب الأهلية ودخولها في منعطفات متعددة شديدة التأثر بما كان يدور في المنطقة.

كان حاوي من الرعيل اليساري اللبناني الذي حاول أن يقود بلاده في عكس المجرى العام للتراجع العربي، هذا التراجع الذي تبدّى، مرة، بمحاولة تأديب الوطنيين اللبنانيين، ومرة أخرى، وأخطر، بخروج مصر من دائرة الصراع. ظهرت في هذه المرحلة مواهبه القيادية، وحس المبادرة له، وقدرته الفائقة على التفلت من أسر المعادلات العقائدية الضيقة.

تحوّل حاوي، اعتباراً من 75، إلى وجه عربي ودولي. إلى وجه عربي بصفته أحد المسؤولين (بعد رياض الترك) عن مصالحة اليسار الماركسي مع القضية القومية، وإعادة وضع فلسطين في موقعها، وتقديم قراءة يسارية للوحدة والتحرر والتقدم. وإلى وجه دولي بصفته واحداً من قلائل يخوضون نضالاً مسلحاً ضد القوى المرتبطة بالمشاريع الاستعمارية. وإذا كان حاوي غالى في الذهاب إلى التحالف مع الثورة الفلسطينية إلى أقصى مدى فإنه فعل ذلك كعمل تطهري يسمح له بأن يطرح في الآن معاً أزمة حركة التحرر الوطني العربية وأزمة البديل الثوري عن قيادتها.

لم يكن صدفة، والحال هذه، أن يكون من المبادرين إلى إطلاق «جبهة المقاومة الوطنية» ضد الغزو الإسرائيلي وأن يخوض معركة إسقاط الاتفاقات التي فُرضت على لبنان.

كان الرجل يتمتع بفائض حيوية. كان يعشق التكتيك. كان شديد الميل إلى مواءمة الشعار اليومي مع اللحظة الراهنة. باختصار، كان شديد المبالغة في التفاعل مع المستجدات. لم يكن ليرضى بتراجع دور الحركة الوطنية واليسار. و لم يكن ليطيق أن حزبه يمكن أن يكون معزولاً وأن أحداثاً كان منخرطاً فيها يمكنها أن تستمر من دونه دافعة إياه إلى موقع المتفرج.

يمكن القول إن جورج حاوي هو الرجل اللاهث وراء الفعالية حتى لو قاده الأمر إلى استبدال نفسه بالحزب، وإلى أخذه على الرفاق التردد والرغبة في تلمّس موطئ القدم.

عندما يستشعر ضرورة المصالحة مع خصوم كان يبادر إلى المصالحة. وعندما يحس أن الريح تهب في جهة كان يحاول ركوبها. وعندما يشتم التطورات كان

يسبقها ليلافيها. وكان قادراً على أن يغرف من ريفيته التي لم يغادرها، ومن أمميته التي اختبرها، ومن ثقافته المطلة على بعض ما يجري في العالم، ومن ثقته الهائلة بالنفس، ومن رصيده النضالي، كان قادراً على ذلك كله من أجل تقديم الموقف، مهما كان جديداً، وكأنه استمرار حرفي لما سبق.

إلا أنه، في ذلك كله، لم يضع البوصلة التي تهديه إلى الأفق البعيد: التحرّر الوطني والقومي والاجتماعي. اختط لنفسه طريقاً للوصول إلى هذا الهدف، ودخل في منعرجات كثيرة، وبقي في ذهنه أن الانغراس في التربة المحلية، كما هي، وبكل إيجابياتها وسلبياتها، شرط من شروط الانوجاد، أي شرط من شروط الاحتفاظ بالنبرة اليسارية في برج بابل اللبناني هذا.

إن شعوره بأنه واحد من أبناء الجبل لم يفارقه. ولعل ذلك هو ما وفّر له الشرعية الداخلية المطلوبة للدخول في مغامرات لا تحصى، في مغامرات فكرية، وسياسية، ونضالية، وعسكرية، وللعب دور المهماز الذي يرغم أياً كان على لوم نفسه لأنه بطيء الاستجابة.

كان جورج حاوي في المشهد السياسي اللبناني، خلال الشهور الماضية، حاضراً بقوة، ولو أنه حضور إعلامي أكثر منه تنظيمياً. كان في منطقة ما بين الحزب الشيوعي اللبناني، وهو عضو فيه، وبين الحساسية التي مثلتها «حركة اليسار الديموقراطي». إلا أن الأمانة تقضي القول إنه كان مزعجاً لقوى وجهات أكثر مما يسمح به موقع «القوة الثالثة». ولعله لعب دوراً في الدفع نحو الانخراط النشيط في «انتفاضة الاستقلال»، ومارس هوايته المفضلة في اقتراح المخارج السياسية، والحلول الافتراضية، والسعي إلى توحيد ما يعتبره مشروعاً لدى الأطراف اللبنانية المتقابلة. كان يصعب عليه أن يبدأ حديثاً عن الأزمة من دون الانتقال إلى اقتراح التسوية، أي التسوية التي تعلم من تجاربه أن الوصول إليها حتمي... بعد خسارات لا تحصى.

إن الرد الوحيد على استشهاد أبو أنيس هو امتناع اليسار اللبناني عن الغرق في انتصارية زائفة أو في سوداوية مستسلمة. إن بعضاً من نشاطيته الفائقة ضروري... مهما كان مكلفاً.

2005|6|22

# التحفظ أولاً

رب ضارة نافعة. رب جريمة تعيد تذكير الجميع بضرورة الاتزان والتحفظ. فما نشكو منه، منذ أشهر، هو العيش في تناقض حاد بين طلب الحقيقة وادعاء معرفتها. ولقد تميّزت الردود على مسلسل الاعتداءات والتفجيرات التي شهدها لبنان بتلاقي بعض السياسة وبعض الإعلام وبعض الشارع على إصدار الأحكام القاطعة، وتوجيه الاتهامات الحاسمة، وبناء المواقف بمعزل عن التحقيقات، والإقدام على عمليات «سحل رمزي» لبعض من طالتهم الظنون.

لقد حلّ الاستدلال السياسي محل القرائن الجرمية. وربما كان ذلك مبرراً في ما يخص محاولة اغتيال مروان حمادة، ثم جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وباسل فليحان ورفاقهما، ثم جريمة اغتيال الزميل سمير قصير. إلا أن الصورة تشوّشت بعض الشيء مع اغتيال جورج حاوي. ومن النتائج السلبية لما هو مبرّر أن حرمة الدم منعت أي نقاش لا بل وفرت زاداً لمن أراد التشكيك بما يقوله المحقق الدولي ديتليف ميليس.

ثم جاءت محاولة أمس لاغتيال وزير الدفاع الياس المر لتضفي على المشهد العام تعقيداً لا مكان له، من حيث المبدأ، في التفسير التبسيطي السائد.

ما هي النتيجة التي نصل إليها لو اعتمدنا لفهم ما جرى أمس الآلية التي جرى اعتمادها لفهم ما سبق. نحدد خصوم الياس المر السياسيين، نحصي كل كلمة قيلت ضده، نقوم بجردة للاتهامات التي وُجهت إليه، ندقق في نسبه العائلي والسياسي، نستذكر موقعه وموقع والده في النظام «السابق»، نستحضر الحملة العنيفة التي شهدتها انتخابات المتن الشمالي ضد تحالف «التيار الوطني الحر» مع «رمز الحقبة السورية»، وقريب «رأس النظام الأمني»، وأحد أقطاب الفساد والإفساد وتسخير الدولة وقمع الخصوم، ونعيد قراءة ما كُتب عن محاولة بعث النظام الإجرامي، إلخ... وبناء على كل ما تقدم نخلص إلى النتيجة القائلة

بأن كل من سبق له أن أشار إلى عيب في الياس المر هو شريك، أو متواطئ، أو محرّض، في محاولة اغتياله.

إن هـذا، بالـضبط، هو ما يفترض تجنبه. ولقد شهدنا تجربة على ذلك بعد التفجير. وكان لافتاً أن بعض أصحاب الاتهامات الجاهزة كانوا مرتبكين وفضّلوا اللجوء إلى تقديرات عمومية عن «أعداء لبنان» وعن «الذين لا يريدون خيراً لنا» وعـن «الـراغبين في دفع البلاد نحو الفوضى»، وعن «المستفيدين من الخلافات الداخلية»... صحيح أن أصواتاً ارتفعت لتقول إن العملية الأخيرة تأتي في سياق ما سـبقها لكـنها أصـوات كانت فاقدة لقدرتها الإقناعية خاصة وأنها صادرة عن معارضـين عنيدين لاحتمال أن يكون المر في الوزارة الجديدة بصفته محسوباً على رئيس الجمهورية.

يُقـال، في العادة، إن سلطتي القضاء والإعلام متحالفتان. ولقد برزت فعالية هـذا التحالف، قبل سنوات، في الموجة التي اجتاحت دول أوروبا الغربية وكانت «الأيـدي النظـيفة»، في إيطاليا، رمزها الأبرز. إلا أنه هناك، حيث الديموقراطية ناضـجة فعـلاً، احتج كثيرون على مبالغات هذا التحالف لأنه يضع سلطتين غير منتخبـتين في مـواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية المنبثقتين من الإرادة الشعبية الحـرة. ووصل الأمر إلى حد التحذير، في فرنسا مثلاً، كما في غيرها، من أن تحل «جمهورية القضاة» محل المؤسسات التمثيلية إذا لم تعرف كيف تضبط صلاحياتها، وإذا اسـتمرت، حـتى الحـد الأقصى، مستفيدة من القنوات المفتوحة بينها وبين الإعلام.

أمـا مـا شهدناه في لبنان، خلال الشهور الأخيرة، فهو أدهى. نبحث عن القـضاء فـلا نجـده أو نجده وقد وضع نفسه ووضعوه في موقع الشبهة. نطالب بتحقيق دولي ونروح نطارده. نترك للسياسيين حق إصدار الأحكام و... تنفيذها. ونحوّل الإعلام من أداة لطلب العدالة إلى أداة للثأر.

لقد آن لهذا الوضع أن ينتهي. لا لصالح التعتيم، ولا لصالح التمويه، ولا لصالح الـصمت. أن ينتهـي لصالح قدر من الحصافة، ومن وزن الكلام، ومن إخضاع السلطات غير المنتخبة لمراقبة الرأي العام.

إنـــه زمـــن التواضع. زمن المسؤولية. زمن التأمل في شبكة التعقيدات المحيطة بالوضع اللبناني والمرحلة الانتقالية الاستثنائية التي يعيشها. زمن الفرضيات لا النتائج القاطعة. زمن القول، مثلاً، إن الجهات المستفيدة من إزاحة الياس المر متعددة، وأن البلد المفتوح قابل لأنواع شتى من الاختراقات.

ربما يساعد في ذلك أن تتولى جهة رسمية ما إطلاع المواطنين إن لم يكن على «الحقـــيقة» فعلى الأقل على البعض منها الذي بات محسوماً في أمره والذي هو في عهـــدة لجـــنة التحقيق. الشفافية، هنا، أكثر من ضرورية. إنها، في الواقع، حاجة وطنـــية. كمـــا هـــو حاجة وطنية اتضاح المسؤولية السياسية العامة عبر تشكيل الحكومة، واتخاذ الخطوات الضرورية لبلورة المرجعية الأمنية.

**2005|7|13**

# لعنة لبنانية

يغالب المرء نفسه وهو يقرأ تصريحات عدد من رجال الأعمال اللبنانيين. يغالب نفسه حتى لا يقول فيهم، في أثناء محنتهم والمحنة العامة، كل الهجاء الذي يكنه لهم.

إذا راجعنا المحطات الرئيسية السابقة، في الأشهر الأخيرة على الأقل، والتي لعبت الأدوار الحاسمة في تقرير المصير الوطني، فإننا لا نجد أثراً لهؤلاء. ويأتي ذلك في امتداد تاريخ لهم يقوم على التعفف من ممارسة السياسة ومن التدخل في توجيه الأمور نحو هذا المنحى أو ذاك.

لقد استفاقوا، فجأة، مع اندلاع أزمة الحدود بعد المبادرة السورية إلى توجيه رسالة سياسية بقالب أمني، أو بذريعة أمنية، إلى النظام الناشئ في لبنان. استفاقوا ليقولوا كلاماً يتميّز بقدر عال من السطحية. صرّح أحدهم: «إن ما يحصل وصمة عار على جبين المسؤولين اللبنانيين كافة دون استثناء. لم يتحرك لهم جفن حتى الآن. يجب ألا يظنوا أن مثل هذه المشكلات تُحل بواسطة الهاتف». وهدد الصناعي المشار إليه بـ «موقف حازم للفاعليات الاقتصادية التي تمسّها في الصميم مأساة الناس الاقتصادية من جراء الطريقة التي يعالج بها بعض أركان الطبقة السياسية شؤون الوطن». صح النوم!

لقد كان مطلوباً إغلاق الحدود، وزيادة أرتال الشاحنات، ووقف التصدير، وتضخم الخسائر، وتهديد المصانع بالتوقف، وارتباك التجارة، وتلف الزراعة، لقد كان مطلوباً ذلك كله، وأكثر، من أجل أن تشعر بورجوازيتنا اللبنانية التافهة بأن الطبقة السياسية ليست على ما يرام.

لقد كانت هذه النتيجة مكتوبة، كاحتمال على الأقل، في سلسلة التطورات الآخذة بعناق لبنان منذ فترة. ولقد كان واضحاً أن السياسيين اللبنانيين، بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري خاصة، لا يدخلون الاقتصاد في حسابهم عند اتخاذ القرارات. ومع ذلك فإن الهيئات الاقتصادية، أو التي تسمي نفسها كذلك، صمتت

صمت القبور ثم ارتفع عويلها وهي تشهد لامبالاة «الطبقة السياسية» حيال ما هو، بحق، كارثة وطنية.

لقد افتقدنا هذه الهيئات عند البحث في قانون الانتخاب مثلاً. ثم افتقدناها عند الانتخابات التي أوصلت الغرائز الطائفية إلى الذروة. ويأتي هذا الافتقاد في سياق تقسيم للعمل ارتضته هذه البورجوازية لنفسها ويقضي بفصل الدائرة الاقتصادية عن الدائرة السياسية والتسليم بأن الثانية هي اختصاص حصري لأبناء العائلات أو لزعماء الميليشيات.

وحتى الصناعي المذكور فإن إطلالاته التلفزيونية، في خلال الأزمة المستمرة، تميّزت بمعاملة السياسة مثل الجرب الذي يفترض تجنّبه والتهرّب من كل سؤال حول الموضوع والاستغراق في استعراض حلول تقنية لمشكلة سياسية وطنية من الدرجة الأولى هي مشكلة العلاقات اللبنانية السورية.

إن ما نحن عليه الآن في لبنان، أي ان الأزمة العامة التي نعيشها، هي، بمعنى ما، نتيجة من نتائج امتناع هذه الفئة عن السياسة وعن العمل العام. ليس هذا هو السبب الوحيد ولكنه، بالتأكيد، سبب أساسي.

والمقصود بالعمل العام، هنا، ما يتجاوز السياسة المباشرة. إن له علاقة بكل ما يعني المجتمع. فنحن لا نعرف، مثلاً، أن رأسماليتنا مهتمة جدياً بالتعليم وأنها صاحبة كلمة فيه. ولا هي مهتمة بالبيئة. ولا بالثقافة. ولا بالإعلام. ولا هي تربط مصالحها بالتقدم الإجمالي للبلد. وبعيد كل البُعد عنها، مثلاً، أن تطالب للمواطن بحق الاقتراع النيابي أو البلدي حيث يسكن. ولم نسمع عنها اهتماماً ملحوظاً بتحديث القوانين. إنها تتصرف تصرف نقابة صغرى معنية بالشؤون المباشرة التي تهمها. وهي تراقب وتقترح وتحتج وتؤيّد عندما يكون الأمر المطروح لصيقاً بمصالحها المباشرة والضيقة. وتعتقد، واهمة، أن في وسعها أن تزدهر في اقتصاد ليبرالي ينمو وسط مجتمع مشدود إلى روابط تقليدية ومتخلفة. ولا تمانع في أن تبدو كمن ينهب البلد نهباً أو كمن انفصل عنه تماماً بحيث إذا أتت المنازعات والحروب الأهلية عليه أمكن لها النفاذ بجلدها وتهريب ثرواتها والانتقال إلى حيث يمكنها أن توالي الربح السريع.

لقد شهد لبنان رجال أعمال تقدموا لخوض المعترك السياسي. إلا أنهم فعلوا ذلك بصفتهم أفراداً كما أنهم، في المجال السياسي، خضعوا لقوانين اللعبة الطائفية والمذهبية و لم يبد أي أثر عليهم لصدورهم عن موقع اقتصادي واجتماعي محدد. ويكفي أن نلاحظ كيف يختار أحد هؤلاء مديراً لشركته وكيف يختار نائباً أو حليفاً حتى ندرك أنه يفعل الشيء الأول وفق معايير الكفاءة والفعالية ويفعل الشيء الثاني وفق معايير الزبائنية والولاء.

إن الفرق شاسع بين أن يقتحم رجال أعمال عالم السياسة وبين أن تقتحم طبقة رجال الأعمال السياسة فارضة قيمها ومقاييسها وساعية إلى المساهمة في صناعة المستقبل. وكذلك الفرق شاسع بين الاستعانة ببيروقراطيين وزعماء أحزاب وقوى سياسية لتنفيذ سياسة معينة وبين إيلاء السلطة إلى شخصيات وزعماء طوائف وعشائر وتقاسمها معهم على قاعدة التسليم لهم بالنفوذ الكامل على المجتمع والإبقاء على واحة «المبادرة الحرة».

إن البورجوازية اللبنانية هي لعنة لبنان الأولى (مثيلاتها في البلدان العربية الأخرى أسوأ منها). وإذا كان هناك من استثناء فإنه، بالضبط، إثبات للقاعدة القائلة بأن هناك من تخلى، بالكامل، عن مسؤولياته الوطنية.

إن هذا الغياب المدوي هو الذي يساعد اللعبة السياسية في أن تدور، حصراً، في النطاق الطائفي وأن تنحرف إلى ما تنحرف إليه من توتر يهدد الوطن، كل مرة، بالتصدّع. وهذا الغياب هو الذي يسمح للسياسيين، المعنيين بتعبئة قواعدهم الطائفية، بالاندفاع نحو مغامرات يغيب عنها الهمّ الاقتصادي فتقود نحو أزمات من النوع الذي نعيشه اليوم.

إن إصلاح الإدارة العامة جزء من الاقتصاد. وقانون الانتخاب جزء من الاقتصاد. ومستوى التعليم الرسمي والخاص جزء من الاقتصاد. وعلاقات الطوائف في البلد الموحّد أو السوق الموحّدة جزء من الاقتصاد. والإنتاج الثقافي جزء من الاقتصاد. والحرية الحقيقية للإعلام جزء من الاقتصاد. والعلاقة اللبنانية السورية جزء من الاقتصاد. ومصير المدنيين الفلسطينيين جزء من الاقتصاد. واستقلال القضاء جزء من الاقتصاد. ومرونة التشريع جزء من الاقتصاد. وسلامة الطرقات

جـــزء مـــن الاقتـــصاد. والمناخ جزء من الاقتصاد. والمهرجانات الفنية جزء من الاقتصاد، ويمكن الاستطراد...

إن «الاقتـــصاديين» اللبنانـــيين يوكلون معظم هذه القضايا المشار إليها إلى سياســـيين يستمدون نفوذهم من أواليات لا علاقة لها البتة بهذه العناوين. وعندما يقودنا هؤلاء إلى مآزق يعلو الصراخ. حتى عندما يعلو الصراخ فإنه يكون مصحوباً بهذه المقولة الفارغة: حاشى أن نتعاطى السياسة!

2005|7|20

# لبنان مرجع قضيته الوطنية
# لأول مرة في تاريخه

يدخل لبنان، منذ فترة، مرحلة تاريخية غير مسبوقة. وربما كان لازماً إزاحة الكثير من التفاصيل من أجل تبيّن الملامح العامة لهذه المرحلة. يمكن وضع غير عنوان لها إلا أن العنوان الأبرز يبقى تحديد مضمون الوطنية اللبنانية وصياغة موقف لبناني محكوم بالعوامل الداخلية فحسب حيال النزاعات المندلعة في المنطقة وأهمها النزاع المستمر، بأشكال ودرجات، متنوعة مع إسرائيل ومع رعاتها العائدين إلى «الاستعمار المباشر».

الملمح الأول لهذه المرحلة هو أنه، لأول مرة في تاريخ الكيان، يبدو مركز الثقل في تقرير المصير الوطني موجوداً لدى المسلمين اللبنانيين بصورة عامة، ولدى المسلمين السنة ونخبهم بصورة خاصة.

الملمح الثاني، وهو مرتبط بالأول، هو أن مركز الثقل هذا، البارز منذ «اتفاق الطائف»، متحرّر من أي علاقة مباشرة ودونية بأي دولة عربية. وإذا كان «التحرّر» من هذه العلاقة، مع سوريا، حصل في سياق معيّن ونتيجة أخطاء منهجية، فإنه أدى إلى نوع من العودة المسيحية المتنامية إلى دور «الشراكة».

الملمح الثالث، وثمة مفارقة محتملة هنا، هو أن هذه العملية التاريخية، البادئة منذ سنوات، استقرت في ظرف يشهد الوضع العربي العام انهياراً ملحوظاً ويتعزز نفوذ القوى الغربية، وتستعد إسرائيل لوثبة توسعية جديدة تحاول قضم المزيد من الأرض الفلسطينية.

الملمح الرابع هو أن اختيار الموقع الإقليمي الإجمالي للبنان بات فعلاً حراً لأبنائه ومواطنيه ومحكوماً بالتوازنات في ما بينهم طالما أنه من الواضح أن الإجماع المطلوب غير متوافر.

لا بد من عودة سريعة إلى الوراء من أجل اكتشاف كم أن هذا الجديد هو جديد فعلاً.

فمن عام 48 إلى عام 67، وفي ظل الأرجحية الطائفية المعروفة، كان «الحياد» حيال الصراع العربي الإسرائيلي هو الشعار السائد. إلا أن «الحياد»، في تلك المرحلة، كان أقصى ما تطمح إليه إسرائيل وحلفاؤها لأن الصراع كان محتدماً فعلاً وكل حياد لدولة عربية فيه قوة تحسم من معسكر المواجهة. لقد تخللت أحداث 58 هذه الفترة. إلا أنها أحداث نجمت جوهرياً عن محاولات الارتباط بالأحلاف الاستعمارية المعادية وليس عن أي محاولة جدية للانضمام إلى دولة الوحدة المصرية السورية. وعندما استقر الوضع الداخلي بعد 58 على توازنات محددة بدا أنه يعكس التوازن العربي الغربي.

إن منطق «الحياد» هو الذي قاد بعض القوى إلى اعتبار نجاة لبنان من عدوان 67 إنجازاً. لقد عمّمت هذه القوى أطروحة الشماتة من المهزومين وسعت إلى استثمار الانقلاب الحاصل بالانقضاض على التجربة الإصلاحية الجدية الوحيدة التي عرفها لبنان. لقد كان «الحلف الثلاثي» معادياً للشهابية لأسباب عديدة بينها أنها محاولة تحديثية لم تكن ممكنة لولا عقلانية الناصرية وواقعيتها.

يمكن القول، بلا مبالغة، إنه، على امتداد تلك السنوات، كان التيار الوطني القومي في لبنان جزءاً من حركة واسعة تقودها القاهرة وتضبط إيقاعها.

تصاحب الدخول الفلسطيني المسلح إلى لبنان مع اندفاع النظام فيه نحو الانغلاق. ومع غياب جمال عبد الناصر بات برنامج الحركة الوطنية اللبنانية العروبية حماية الثورة الفلسطينية ودعمها تعويضاً عما فات لبنان من مشاركة في نضالات سابقة وسعياً إلى فتح باب الإصلاحات الداخلية.

استمر هذا العنوان حاضراً بين 75 و82. إنه عنوان لبناني قطعاً ولكنه يسلم بأولوية الدفاع عن المقاومة الفلسطينية. تعقّد الوضع نتيجة الانشقاقات التي رافقت التوتر الفلسطيني السوري إلا أن ما يمكن قوله هو أن النواة الصلبة للحركة الوطنية بقيت أقرب إلى منظمة التحرير حتى بعد استعادة العلاقة مع دمشق غداة زيارة الرئيس أنور السادات إلى القدس.

دخلنا في مرحلة جديدة بعد الخروج الفلسطيني صيف 82. وجرى إحباط «اتفاق 17 أيار» بعون سوري. وحصلت تباينات حول الموقف من العودة

الفلسطينية المسلحة. ولكن ما كان يحصل، عملياً، هو التأسيس للمرجعية السورية التي تكرّست بعد الطائف وإنهاء الحرب والمشاركة في مؤتمر مدريد.

وفي خلال التسعينيات تصاعدت المقاومة اللبنانية لإسرائيل مرعية من النظام الذي لعبت سوريا الدور الأبرز فيه. كان التقاطع واضحاً بين هذه الوطنية اللبنانية وبين المصالح السورية. ويمكن القول، بصورة إجمالية، إن هذا الوضع استمر حتى العام 2005 مع محطة بارزة في العام 2000: «تغيير» في سوريا يعقب «تغييراً» في لبنان، الانسحاب الإسرائيلي، تجدد الانتفاضة الفلسطينية، وصول أرييل شارون إلى السلطة، إلخ...

إن 2005 هو عام الأزمة اللبنانية السورية وذلك في سياق تطورات دولية وإقليمية ومحلية متداخلة، لا ضرورة، هنا، لفك تشابكاتها. المهم أن الأزمة حصلت، والعلاقات توترت، والقوات السورية انسحبت، والنفوذ السياسي السوري انحسر حتى بات هامشياً جداً.

وهكذا بات على لبنان أن يواجه الأسئلة المطروحة عليه في ظل ملامح المستجدات المشار إليها آنفاً.

من نافل القول إن ثمة تأثيرات أجنبية ملموسة، وإن الحديث عن «دول الوصاية الجديدة» لا مبالغة فيه. ومن نافل القول إن دولاً عربية ازداد نفوذها في لبنان بموازاة تقلص النفوذ السوري. ولا بأس، أيضاً، من القول إن إيران حاضرة بشكل أو بآخر. إلا أن هذه الملاحظات لا تلغي القدر من الصحة في الأطروحة القائلة بأن هامش قدرة اللبنانيين على الاختيار الحر لما يريدونه لبلدهم من هوية ومن موقع ومن دور، إن هذا الهامش اتسع. ومن هنا التأكيد أن المسؤولية كبرت بقدر اتساع الهامش.

إن لبنان يقف اليوم وحده في مواجهة إسرائيل والحركة الصهيونية. ووحده تعني، بالضبط، أن لا مرجعية عربية تملي عليه موقفه أو تشاركه في تحديده. إن على لبنان، وحده، أن يملك رأياً في الصراع المندلع في فلسطين (وهو كذلك برغم «خطة غزة»)، وفي مصير الاحتلال الأميركي للعراق، وفي طبيعة العلاقات المنشودة بين المنطقة وأهلها والآخرين، وفي ملفات عديدة ذات أهمية استثنائية من نوع الملف النووي الإيراني وغيره...

يمكن رسم خريطة المواقف اللبنانية المعقدة حيال هذه القضايا. إلا أن ما يجب قوله هو إن الضغط متصاعد من أجل استثمار أحداث السنة الفائتة للقول بأن لبنان ما ان يستعيد حريته وسيادته واستقلاله حتى يصبح بالإمكان جذبه إلى «وهم الحياد» الذي لا ترجمة واقعية له إلا إعادة ربطه بأزمات المنطقة من غير البوابة التي استقر عليها منذ سنوات. إن شعار هذا الضغط هو تحويل «نزع الهيمنة السورية على لبنان» إلى «نزع للعروبة فيه». ويراهن هذا الضغط على تشكيل ائتلاف عريض يحمل هذه المطالب ويجعل المرارات من سياسات سورية في لبنان هادياً وحيداً لتحديد مضمون الوطنية اللبنانية وصلتها بالهوية القومية.

من رسائل هذا الضغط، مثلاً، تقديم قراءة تحريفية للثلاثين سنة الأخيرة يغيب عنها بالكامل البُعد الإسرائيلي والرعاية الأميركية له.

ولكن الوسائل غير «الثقافية» لهذا الضغط أكثر حضوراً. إن ما نشهده هو محاولة فتح القرارات الدولية على بعضها. بحيث يصبح 1595 في خدمة 1559، وبحيث يتحول 1614 إلى صيغة ملطفة من 1559. ومكمن الخطورة في هذه المحاولة هو تجنب الاصطدام المباشر بالقوى الرافضة لـ1559، وتكبيلها عبر قرارات وسياسات أخرى، من أجل استدراجها إلى بناء موازين القوى الداخلية التي تحسّن شروط وضع 1559 موضع التطبيق.

إن القول بأن لبنان يقف وحده حيال إسرائيل والحركة الصهيونية والقوى التي ترعاها، وأن على توازناته الداخلية أن تلعب الدور الحاسم في إنتاج موقفه من هذه العناوين، إن هذا القول يمكن صياغته بأسلوب آخر. إن لبنان يقف وحده أمام امتحان 1559 الذي يشكّل في هذا الشرط الموضوعي تكثيفاً بالغ الدلالة عما يمكن أن تعنيه الوطنية اللبنانية وصيغة علاقتها بمحيطها.

يقود ذلك إلى استنتاج يقول بأنه على النخب الأكثر وزناً في لبنان، اليوم، أي على النخب السنية، أن تقول رأياً حاسماً لأن الأمانة التي بين أيديها لا تقل عن ترجيح الحسم في عروبة البلد وعن إدراك أن الحياد «سراب» لم يقد في السابق، ولن يقود، إلا إلى تصديع لبنان.

2005|9|8

# مئة في المئة جهد
# مئة في المئة نتائج

يتكرّر المشهد منذ فترة: عمل إرهابي، تكاثر الوافدين إلى المسرح أو المستشفى، سيل من التصريحات. أدخلت تعديلات طفيفة تمثلت في أن ضعف الجاذبية الإعلامية للحدث يمكن له أن يقلّل عدد الوافدين، ويخفّف من إعلان المواقف. إلا أن التعديل الأبرز كان، بلا شك، نشوء أكثرية نيابية جديدة، وتشكيل الحكومة، وانتقال بعض السلطة الأمنية من يد إلى يد، والتوزيع الجديد للأدوار بين المؤسسات المتعاطية في الموضوع.

يمكن القول، بهذا المعنى، إن المحاولة الآثمة التي تعرضت إليها الزميلة مي شدياق، أنهت فترة السماح الممنوحة للحكومة. لقد كان في وسعها أن تجادل بحداثة عهدها. بات ذلك صعباً الآن. إلا أن الحادثة، كما سابقاتها، أدت إلى ارتسام خريطة مواقف باتت واضحة:

أولاً هناك مَن يبادر إلى نعي الدولة، والتشهير بغياب الحكومة، والشكوى من تفكيك الأجهزة الأمنية، ولوم وزارة الداخلية على التقصير... وقد انضم إلى هذا الفريق بعض مَن كان في المعارضة السابقة و لم يصبح جزءاً من الأكثرية الجديدة.

ثانياً هناك مَن يندفع فوراً إلى اعتبار الجريمة والعجز حيالها نتاجاً لازدواجية مستمرة في السلطة ولشراكة مستمرة بين النظامين الأمنيين اللبناني والسوري. أي أن شقاً من السلطة هو المجرم هو القادر على تعطيل أي محاولة للشق الآخر من أجل وضع حد لما يجري. والاستنتاج السياسي من ذلك أنه لا بد من حسم هذه الثنائية.

ثالثاً تتولى الحكومة (بعضها) وعدد من مؤيديها التأكيد على أن ما يمكن القيام به يحصل. ويصل الأمر أحياناً إلى استخدامات غير موفقة إطلاقاً مثل تلك التي لجأ إليها وزير الداخلية حسن السبع الذي أقحم في الشبكة الأمنية الإجرامية مَن لا علاقة لهم بها، وانتهى إلى ما يشبه إعلان «العجز الأبدي».

يمكن القول إن الطارئ على هذا المشهد العام هو صدور انتقادات من مراجع

علـــيا في الأكثـــرية الجديدة تعبّر عن فقدان الصبر. غير أنها، في الواقع، انتقادات تنتـــسب إلى الرغبة في حسم الازدواجية ولو أنها مضطرة إلى تأجيل رغبتها انتظاراً لتقرير لجنة التحقيق الدولية.

إن الوضـــع الأمـــني الضاغط، وهو كذلك فعلاً، يستوجب، ربما، قدراً من التصويب للنقاش. إن المطلوب بداية هو البدء بالتمييز بين ما يمكن تسميته «المئة في المئة جهد» وبين «المئة في المئة نتائج». ويفضي هذا التمييز إلى حصر المطالبة بالشق الأول لأن الوصول إلى إنجاز الشق الثاني هو، في الواقع، مستحيل.

يعـــني مـــا تقدم أن البحث يجب أن يطال الجهود المبذولة، واستكشاف أوجه التقـــصير فـــيها، والبحث عمّا يمكن فعله، والاطمئنان إلى أن الإمكانات متوافرة أو الـــسعي إلى توفيرها (ليس مستحباً هذا اللجوء السريع إلى السفارات والأجهزة الأمنية الأجنبية)... وفي استطراد ذلك يجب الكف عن التصرف وكأن الحكومة أي حكومة فاشـــلة تمامـــاً لمجرد وقوع عمل إرهابي أو أكثر. إن أخذ الأمور من خواتيمها يضيّع توجيه الأنظار وتركيزها على العنوان الجدي وهو خاص، أساساً، بالجهد.

إن استعراضاً لما يحصل في العالم حولنا، اليوم وبالأمس، يظهر لنا أن حكومات لا تـــشكو من الغياب ولا من الازدواجية يمكن لها أن تواجه حالات شبيهة بما نواجهه، وأن دور الهيـــئات الرقابية، من برلمانية أو إعلامية أو أهلية، أن تبحث عن القصور في الاستعداد وتمتنع، إلا حيث يجب، عن «تسييس» أي ثغرة قد تبرز.

غير أننا، في لبنان، ننتمي إلى ثقافة سياسية معينة تجعل من هو في المعارضة قادراً علـــى قول أي كلام وأن يطرح، في الأمن والسياسة والاقتصاد، مشاريع وأفكاراً لا علاقة لها بالقدرات الفعلية. وربما تعاني الحكومة الحالية من أنها كانت، قبل أسابيع، في المعارضـــة وكـــان بعـــض أطرافها يمارس الخفة في توجيه الاتهامات وفي الوصول إلى اســـتنتاجات متسرعة. لقد انقلب السحر على الساحر بمعنى ما. ويتعزز ذلك من أن أنـــصاراً للحكـــومة الحالية يرسلون الكلام على عواهنه وبلا مسؤولية عندما يكون الموضوع في مصلحتهم ويشاركون، بذلك، في تدعيم الثقافة السياسية المشار إليها.

**2005|9|28**

# نوعان من الطمأنينة
# يستدعيان قلقاً

تقريـــر ديتليف ميليس افتتح مرحلة جديدة في تاريخ لبنان وسوريا والمنطقة. دخلنا في وضع جديد لا نعرف كم سيدوم. لا نعرف له نهاية واضحة، ولا يمكن استبعاد مفاجآت تحوّل مساره. ثمة قلق عام ناجم من أن المرء، بشكل عام، عدو ما يجهـــل. فالوضـــع الإقليمـــي مأزوم من فلسطين إلى العراق إلى ما يتعداهما. وقد أضيفت بؤرة (بؤرتا؟) توتر جديدة.

لا يلغي القلق أن في لبنان نوعين من الطمأنينة. لنقل إن التناقض الموجود بين هذين النوعين من الطمأنينة هو ما يستدعي القلق.

يقـــوم النوع الاول من الطمأنينة على تقديم رواية متماسكة للتطورات: إن الجهـــاز الأمني المشترك السوري اللبناني هو من دبّر اغتيال الشهيد رفيق الحريري. النتائج الاولية للتحقيق الدولي تشير، عن حق، إلى ذلك. إن اهتمام العالم بلبنان هو في ذروتـــه، والاســـتعداد للمـــساعدة قـــائم، و«الدول» لن تسكت عن الجريمة وستـــضغط لمعـــرفة «الحقـــيقة»، وهي، أي الدول، لا ترمي إلا الى تقديم العون القضائي والمالي والسياسي، وحتى إذا حاولت تجاوز حدها فإن القدرة على لجمها متوفـــرة. وهكـــذا فإن لبنان يعيش على عتبة مرحلة زاهرة وما عليه سوى اجتياز بعض الصعوبات من أجل ولوجها بملء قدميه.

الـــنوع الثاني من الطمأنينة يملك، هو الآخر، روايته: إن المسؤولين السياسيين والأمنـــيين في ســـوريا ولبنان بريئون من الاتهامات الموجهة إليهم. لا بل إن هذه الاتهامـــات هي جزء من مؤامرة تستهدف البلدين والنظامين لأسباب سياسية ذات بُعـــد إقليمي متصل بموقعهما المانع. تقرير ميليس لا يعتد به كثيراً إلا بصفته بيانا سياسيا. إن المحقق الالماني هو رأس حربة المؤامرة المعدة منذ سنوات، والتي تذرعت بـــتفجيرات 11 ايلول لتدخل حيّز التنفيذ، ولقد كان واضحا أنه، بعد انتقالها إلى العـــراق، ســـتطل على إيران، وسوريا، ولبنان، وفلسطين الخ... لا مجال، والحالة

هذه، إلا الاستعداد للمقاومة، وتحيّن الفرصة لإعلان ذلك جهاراً.

رواية واضحة تطمئن أصحابها مقابل رواية أخرى واضحة تطمئن أصحابها، إن الغلــبة هي، طبعا، للأولى في المشهد السياسي اللبناني والعربي والدولي، ولكن هــذه الغلبة لا تهز قناعة الطرف الآخر وإن كانت تدفعه إلى ملاءمة تكتيكاته مع ميزان القوى.

يمكـــن، طبعا، اكتشاف تمايزات طفيفة في معسكر كل من الروايتين. إلا أن الخط الفاصل بينهما يقلل من أهمية هذه التمايزات.

في مقابـــل هذه الطمأنينة الموزعة على معسكرين متناقضين ثمة رواية لا تفعل سوى التسبب في إقلاق أصحابها.

تـــنطلق هذه الرواية من تقويم نقدي للتجربة السورية في لبنان وتنظر إليها في كليـــتها. يقود ذلك الى عدم استبعاد اي احتمال، وإلى التدقيق في ما يقدمه ميليس وفي الـــردود السورية عليه. وبهذا المعنى فإن في الإمكان توجيه انتقادات إلى التقرير ولكـــن، في المقابل، ثمة وضوح في أن التفنيد الذي تعرّض إليه غير كاف أولا، ولا هو مقنع.

لا يلغـــي ما تقدم ان اصحاب هذه الرواية حاسمون في ان المنطقة تتعرض إلى مشروع عدواني اصلي تقوده الحملة الكولونيالية الاميركية المعطوفة على الاندفاعة التوســعية الاســرائيلية. انـــه مشروع اصلي بمعنى انه سابق للتمديد لإميل لحود ولاغتـــيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري. وهو معلن وموثق وكفيل باختراع كل الأكاذيب الممكنة لتبرير نفسه، كما في العراق، فكيف إذا تسنّت له تبريرات مقنعة تلقى هوى شعبيا.

يـــتجاوز هذا المشروع العدواني لبنان ليطال المنطقة كلها، وليعيد إخضاعها وهيكلـــتها بما لا يتلاءم مع مصالح شعوبها. لا يستهدف هذا المشروع قوى تعاديه وتحاول التصدي له وإحباطه فحـــسب، بل، ايضا، قوى وسطية تطرح عليه تسويات مشروطة، وقوى «حليفة» لا تذهـب في الالتحاق إلى المدى الذي بات مطلوباً.

إن إقـــدام الادارة الاميركية على وضع اليد على قضية بحجم اغتيال الرئيس الحريري هو نموذج صارخ عن ادعاء الحق في حين أن الباطل هو المطلوب. ويؤدي

هذا السلوك الاميركي إلى حشر لبنانيين في زاوية ضيقة تجعل الخيارات صعبة: لا بد مـــن استكمال التحقيق وصولا إلى الحقيقة وتعيين المسؤولين عن الجريمة كائنا من كانـــوا، ولكـــن لا بـــد، ايضا، من تحديد المشروع الاميركي الاسرائيلي الاجمالي والسعي، بكل الوسائل، إلى منعه من تحقيق أهدافه.

يمكن للمطلب اللبناني الخاص بالتحقيق ان يأخذ البلد في وجهة سلبية. الا ان ذلك لا ينتقص ابداً من مشروعية هذا المطلب. كما يمكن لموازين القوى الفعلية بين لبـــنان والدول الغربية ان تُخرج موضوع التحقيق ووظيفته عن السياق الذي يود لبنانيون ضبطه فيه. ولكن، هنا ايضا، لا يفترض ان يقود هذا التخوف إلى التخلي عن السعي وراء الحقيقة.

ليس سهلا إيجاد نقطة التوازن الدقيقة بين أمرين. من هنا مصدر القلق الذي تحاول طمأنينة زائفة إزاحته سواء لصالح هذا التبسيط او ذاك. لا يمكن البحث عن راحـــة ساذجة تقوم على إسقاط امانيها على تعيين الجهة الإجرامية او على اسقاط امانيها على حقيقة الاستهدافات الاميركية الاسرائيلية الاجمالية.

يجـــدر القول ان التجاذبات بين الروايتين، والتجاذبات الداخلية التي يعيشها من يريد امتلاك وعي مطابق لحقيقة المشهد العام، ان هذه التجاذبات لا زالت في بدايتها. والمفارقـــة هي ان التطورات المرتقبة لن تفعل سوى مفاقمة الاتجاهات الحالية. سيزداد المطمئنون، على تناقضهم، اطمئنانا، وسيزداد القلقون قلقاً.

2005|10|27

# لبنان وسوريا:
# خمس ملاحظات

تتردى العلاقات اللبنانية السورية. هناك من شرع يتحدث عنها مستخدماً لغة «حربية». بات منع التدهور يقتضي وساطات. الحوار المباشر مقطوع. ليس ممكناً، في الأفق المنظور، إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

هـــذه ملاحظات حول الوضع الراهن، والمحتمل، لهذه العلاقات. تحاول هذه الملاحظـــات أن تكون باردة في ظل إدراك صعوبة ذلك، وفي ظل الدم المسفوح، وفي ظـــل تعاظم الانطباعات المتبادلة عن انعدام الصلة بين الشرور المضمرة والنوايا المعلنة.

أولاً لا يـــنعكس التوتـــر اللبـــناني السوري بالطريقة نفسها على كل من البلدين. ففي لبنان يتحول هذا التوتر إلى تصدع داخلي أو إلى ما يشبهه مما لا تـــسمح بإخفائـــه أهازيج الوحدة الوطنية. ليست هذه دعوة إلى التصدع وإنما تقريـــر في شأن وجوده. أما في سوريا، وبقدر ما نملك من معطيات، فإن التوتر نفـــسه يـــستثير قدراً من التماسك الداخلي يبقى مشوباً بعيوب كثيرة ولكنه، بالتأكـــيد، أقوى من السابق. إن ما نشهده، موضوعياً، هو أن الوطنية اللبنانية تتأزم لدى اصطدامها بسوريا في حين أن الوطنية السورية تشتد عند اصطدامها بلبـــنان. يطـــيب للبعض تفسير هذا التباين بأنه نتيجة للطبيعة «الديموقراطية» للنظام اللبناني وهي «طبيعة» يصعب إسباغها على النظام السوري. إلا أن هذا التفسير، على وجاهته، لا يحل مشكلة. وهو فوق ذلك، قاصر. لقد سبق للنظام الـــسوري أن دخـــل في مـــنازعات مع جيران وأشقاء من غير أن نشهد هذه الظاهـــرة. لا بـــل لقد حصل العكس. ففي النـــزاع السوري الفلسطيني ازداد الفلـــسطينيون وحدة في حين أمكن تسجيل تباعد بين السياسة السورية الرسمية وبين المزاج الشعبي. ويمكن قول الشيء نفسه في حالة سوريا والعراق إبان أزمة مطلع التسعينيات.

يتوجب علينا، في لبنان، أن نطرح هذا السؤال على أنفسنا لأنه سؤال تترتب نتائج سياسية على أي جواب عنه. وربما كان الجواب هو أن طبيعة الأزمة اللبنانية السورية توفر فرصة للقول إن التوتر الفعلي ليس، بالضبط، بين سوريا ولبنان وإنما بين سوريا وقوى خارجية تحرّك الخيوط في لبنان. القول بأنها توفر فرصة لا يعني الجزم أن هذه الفرصة قائمة فعلاً. ولكن التنبيه إلى ذلك ضروري حتى لا نستغرق الوقت في بحث طويل عن صحة ما تعرّض إليه عمال سوريون في لبنان. فالقضية ليست هنا.

ثانياً إن للقوى اللبنانية الداخلة في اشتباك مع النظام السوري رواية عن تقدير الوضع القائم. فهي تقول إن لبنان يتعرض إلى هجمة سورية تأخذ طابعاً أمنياً تفجيرياً، وتستفيد من علاقات لدمشق مع قوى في «الداخل». ومن أسباب هذه الهجمة أن النظام السوري لم يستوعب تماماً أن لبنان بات بلداً مستقلاً، أو أنه يريد تدفيعه ثمن هذه الرغبة في الاستقلال.

وهناك من يضيف أن الهجمة تعبير عن نية سورية في استعادة الفردوس المفقود وبما أن هذه النية مقموعة، بعد سنوات من التحكّم المطلق، فإنها تترجم نفسها إرهاباً وتخريباً وثأراً.

صحيح أن في لبنان من يعيد أزمة العلاقات إلى 2004 أو إلى 2000 أو إلى 1990 أو إلى 1975... ولكن الصحيح أيضاً أن القوى الداخلة في اشتباك تعتبر نفسها، ولبنان، في موقع دفاعي خالص بدليل أنها تطالب بأفضل العلاقات بين الشعبين!

ثالثاً تقول الرواية السورية الرسمية إن لبنان تحوّل إلى مقر وممر للتآمر والهجوم على سوريا الوطن والنظام. فلبنان إذ يتوجه إلى المجتمع الدولي ليطالبه بأقصى العدالة، وبالاقتصاص من القتلة والمرتكبين والمتورطين، فإنه يحوّل نفسه إلى مطية يستخدمها أعداء سوريا من أجل الضغط على النظام وتهديده بالسقوط. يمكن لهذه الرواية أن تبرّئ أفراداً وقادة ومسؤولين لبنانيين، وأن تنسب إليهم النوايا الطيبة، ولكن ذلك لا يغيّر شيئاً في التقدير السوري القائل بأن دولاً تريد تصفية الحساب معها تتلطى وراء «التحقيق» و«الحقيقة» من أجل تمرير مشاريعها.

وتراقب دمشق كيف أن لبنانيين يصابون بهلع عندما تشيع أنباء «صفقة» ما، ويتذرعون بخوفهم من أن تطال الوضع اللبناني، في حين أن مصدر خوفهم الفعلي هو احتمال نجاة النظام السوري من الحصار. تقول الرواية السورية، باختصار، إن هناك في لبنان من يدفع نحو سياسة تنهض على أساس أن الخلاص اللبناني هو في دمار سوريا أو إسقاط نظامها. ما لا تقوله الرواية نفسها هو أن لا عجب، والحالة هذه، أن يكون الرد عنيفاً.

رابعاً ربما كانت الحقيقة مركبة. ربما كانت في مرتبة وسطى بين الروايتين. وربما كان على اللبنانيين أن يصارحوا أنفسهم أكثر أو أن يحتملوا، على الأقل، مصارحة.

نعم إن لبنان، بمعنى ما، هو في حالة هجومية حيال سوريا. ونعم إن لبنان هو، بمعنى آخر، في حالة دفاعية حيال سوريا. إذا كان ما تقدم صحيحاً، وهو، على الأرجح صحيح، يفترض الاستنتاج أن الوضع لن يستقيم لأنه لا يولّد نهجاً قابلاً لاستيلاد نتائج. علينا، في لبنان، أن نقرّر.

إذا كنا في حالة هجومية فهذه لها مترتبات تبدأ بتنظيم آخر للوضع الداخلي ولا تنتهي بنقل المعركة إلى الداخل السوري. نحن في حالة عجز فعلي عن الوفاء بهذه المترتبات مهما بالغ البعض في البهورة. إن غيرنا هو الموجود في حالة هجومية حيال سوريا. وهذا «الغير» يستند في سياسته إلى مطالب نرفعها نحن، وهي مطالب يمكنها أن تكون عادلة.

إذا كنا في حالة دفاعية فواجبنا هو التواضع من أجل تظهير هذه الحالة. والمعنى السياسي للتواضع هو أن نضبط كل مطالبنا حيال دمشق بحيث لا تتجاوز كثيراً مطلب تحصين الوضع الداخلي اللبناني بعد الحدث التاريخي المتمثل بانسحاب القوات السورية من لبنان. إن المطلوب هو ترجمة هذا التواضع، مع ما قد يعنيه من خفض مستوى مطالب يعتبرها البعض عادلة، إن المطلوب زيادة منسوب تعريب العلاقة على منسوب تدويلها. لذلك يجب التفكير ملياً في معاني التدويل وقطع الطريق، بسرعة، على تبلور أي موقف يمكنه الاندفاع نحو المطالبة بقوات حماية أجنبية.

ما هو المغزى السياسي لطلب حماية دولية؟

إن لبنان مسوق، رغماً عنه ربما، نحو التحول إلى منصة تطويق لسوريا. لكن لبنان مكشوف ويعاني من تصدع داخلي ويجد نفسه عرضة لردود سورية. إن طلب الحماية يعني تحميل «المجتمع الدولي» مسؤوليته بحيث يصبح شريكاً في تلقي الردود بدل أن يكون مستفيداً فحسب من الخلاف اللبناني مع سوريا، ولكن توفير الحماية يحرر لبنان، إذا بقي موحداً، من أي وازع، ويجعله قادراً على مواكبة الحملة الدولية على دمشق. إن «الحماية» هنا دفاعية شكلاً لكنها، في العمق، إشارة الحسم في انتقال لبنان إلى الهجوم.

خامساً إن الإقدام على إعادة تحديد ما يسعى لبنان إليه من سوريا عبر «المجتمع الدولي» قد لا يكون كافياً من أجل أن يتوقف التدهور في العلاقات، ومن أجل قمع أي رغبة ثأرية قد تراود أحداً في دمشق. هذا صحيح. لكن هذه الخطوة ضرورية، مع أنها قد لا تكون كافية، من أجل إبطاء هذا الاتجاه الذي يبدو محتوماً نحو الهاوية.

2005|12|16

# الحوار ينقطع
# الحوار يندلع

منذ سنوات وكلمة سحرية تظلل لبنان: الحوار. حتى إن هناك من أنشأ «المؤتمر الدائم للحوار الوطني» فأصر لبنانيون كثيرون، عن قناعة، على تسميته «المؤتمر الوطني للحوار الدائم»!

الدعوة إلى الحوار يمكن لها أن تكون حيلة سياسية. فالداعي، بمجرد الدعوة، يحتل موقعاً إيجابياً في المخيلة العامة إذ يظهر عاقلاً ومسؤولاً ومستفيداً من التجربة السابقة حيث السلاح يحسم (أو لا يحسم) الاختلاف. والداعي يستطيع أن يرجئ إيضاح موقفه خالطاً بين الشكل الذي هو الحوار والمضمون الذي هو الموقف ومقدماً الأول على الثاني. والداعي يستطيع الرهان على أن المواطنين سيتناسون كم أن نبرته الحوارية تتراجع بمقدار تقدمه نحو موقع الغلبة.

كان «الحوار»، إذاً، هو الحل السحري، وهو الغاية في ذاته. وعبثاً كانت ترتفع المطالبات تستجدي موقفاً واضحاً عن اليوم التالي للحوار... إذا لم يكن مثمراً.

استمرت «إيديولوجيا الحوار» حاضرة بقوة عشية وخلال مرحلة الاضطراب التي دخلها لبنان ولم (لن) يخرج منها. إلا أن المفارقة التي نعيشها هذه الأيام هي أن اندلاع الحوار، تضخم الحوار، حصل، بالضبط، في لحظة انقطاع الحوار والأزمة الوزارية التي افتتحها.

تزوغ عينا قارئ الصحف وهي تطالع العناوين التي يوحي الكثير منها أن الدعوة الحوارية باتت شكلاً من أشكال الصراع وأداة من أدواته. هذه عيّنة عن مبادرات أو اقتراحات أو حوارات جارية فعلاً.

رئيس المجلس النيابي نبيه بري أطلق مبادرة مثلثة الأضلاع وجال وفد يمثله على قيادات من أجل تنظيم حوار يستضيفه البرلمان.

نواب «14 آذار» (ناقص نواب «التيار الوطني») بادروا إلى عقد اجتماع قرروا، في ختامه، الدعوة إلى حوار مع قوى أخرى بينها حركة «أمل» التي كان

رئيسها دعا إلى الحوار كما ذكرنا. حاول أن تفهم.

الحـوار قـائم بـين وفد يمثل «الثنائية الشيعية» وبين رئيس الحكومة فؤاد السنيورة. وهو حوار يمكن له أن ينتقل إلى الرياض ليشمل رئيس كتلة «المستقبل» سـعد الحريري ويخلص إلى نتيجة يتم تعليقها عبر الحوار الذي يجريه السنيورة مع وزراء آخرين في الحكومة.

يسمع اللبنانيون عن الحوار الدائر بين «حزب الله» و«التيار العوني». يقال إنه يتقدم، وإنه جدي، وإنه يستند إلى أوراق عمل وإلى صياغات. لا نعرف الكثير عن المضمون ولكن يمكن الترجيح أن الطرفين جديان.

في هذه الأثناء يحصل حوار عبر الأثير بين الأمين العام لـ «حزب الله» حسن نـصر الله وقائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع. جاء الحوار متأخراً عن التحالف الانـتخابي في بعبدا عاليه لا بل في ظل المخاطر التي تحيط به ولكن لا بأس. ويبادر جعجـع إلى طلـب تعميق الحوار عبر مناظرة تلفزيونية. يتمهّل نصر الله في الرد مـدركاً، ربمـا، أن الشاشات تفيض حوارات، وأن محترفين سياسيين وصحافيين يمكـن لهـم أن يكونوا في مكانين في وقت واحد، وأنهم يكررون، في كل مرة، «مونولوغات» تصبح حواراً بمجرد أن تقابلها «مونولوغات» أخرى.

وفـد من نواب «المستقبل» يجول. يخرج من لقاءاته كلها معلنا الاتفاق، وفي كـل مرة تنتقل الأزمة من جمود إلى تفاقم. حاول عمرو موسى في دمشق وغيرهـا أن يجـري حـوارات فتعرّض إلى قمع شارف قلة التهذيب. ويكاد الـسفيران المصري والسعودي يصابان بيأس. حاول كل بمفرده. ثم شكلا ثنائياً يمـثل نصاباً عربياً لا يمكنه أن يتعارض مع مصالح الأغلبية ولا أن يستفز غيرها ومع ذلك...

ولـيد جنـبلاط يمـارس هوايته المفضلة: الحوار بواسطة البرقيات السريعة والمقتـضبة والمكـررة. يتوجه إلى أشخاص بعينهم ولكن يبدو واضحاً أنه يخاطب الـشبح الـذي يـتهدده. فاروق الشرع يحاور سيرج برامرتز قبل تعيينه. وزراء الخارجـية العرب يتحاورون حول لبنان في ظل غياب وزير الخارجية اللبناني الذي ينفي أن يكون حواره مع رئيس حكومته تعطل.

خليل مكاوي يعلن أنه ينتظر تشكيل الوفد الفلسطيني الموحد لكي يبدأ حواراً معه. ولا ندري حتى الآن من الذي حاور إسرائيل بالكاتيوشا وما إذا كانت هي، فعلاً، الجهة المقصودة.

حـــتى أحمد فتفت تحاور هاتفياً مع الياس عطا الله ووجدت الصحف نفسها وهي تنقل الخبر من غير أن توضح متى التقى الرجلان آخر مرة وما الذي دفعهما، فعلاً، إلى هذه المكالمة.

حوار. حوار. حوار في بكركي، أو حارة حريك، أو عين التينة، أو الأرز، أو المختارة، أو قريطم، أو الرابية، أو السراي، أو ساحة النجمة...

القـــضايا المطـــروحة عديدة وشاملة تقريباً: العلاقات اللبنانية السورية (مميزة لكـــنها حـــربية)، التعـــريب، التدويل، قرارات مجلس الأمن، المسؤوليات الأمنية، التحقيق والترسيع والمحكمة، الطائف، التوافق، التصويت، الأكثرية والأقلية، سلاح المقاومة، السلاح الفلسطيني (داخل المخيمات وخارجها)، ترسيم الحدود، الوصاية الجديدة، شروط الدعم الدولي أو انعدام الشروط، المخاطر الإسرائيلية والأطماع، مصير الرئاسة الأولى، الصلاحيات، تنبوات ميشال حايك...

ثمة مواقف توضحت أو هي في طريقها إلى ذلك. مواقف تغيرت من دون أن نعـــرف تمامـــاً وجهة استقرارها. مواقف تأكدت. مواقف مبدئية أو أقل مبدئية. تحالفـــات لم يحالفها حظ الحوار ففقدت الكثير من مضمونها السياسي والبرنامجي. تحالفـــات تحتضر. تحالفات تنتظر من ينعاها. تحالفات يتم استبدالها بعد نوع خاص من الحوار هو ذلك الذي يجريه المرء مع نفسه.

نعـــم ثمـــة إيجابية في هذه الأزمة. لقد اقترب المشهد السياسي من الوضوح. وضوح لا يبعث على التفاؤل لكنه يطمئن إلى ملامسة المواطن للواقع.

لم يعد ينقصنا إلا المزيد من الحوار. وتدل التجربة التي نعيش على أن انقطاع الحوار مدخل إلى الاستفاضة فيه.

**2005|12|30**

# محطات لبنانية سورية

## فعالية «الأواني المستطرقة»

ثمة نقاش مكتوم إلى حد ما في سوريا: من تسبب بخسارة لبنان؟

قـدم عـبد الحلـيم خدام جواباً باسم جناح من أجنحة السلطة هو الجناح «المهـزوم» حالياً. الجواب تبسيطي ولا تغيّر من صفته بعض الأهازيج اللبنانية في اسـتقباله. ما قاله خدام هو أنه كنا في الأبيض فأصبحنا في الأسود. كان الوضع رائعـاً (في لبنان وفي سوريا وفي ما يخص علاقاتهما) فأصبح الوضع كارثيا وانتهى الى ما انتهى إليه. أما لحظة القطع بين المرحلتين فتقع في منطقة ما بين 1998، تاريخ خروجه من «الملف اللبناني» وبين 2000 تاريخ استلام الرئيس بشار الأسد الحكم في دمشق.

الجـناح الحـاكم حالياً في سوريا يملك جواباً آخر إلا أنه جواب يعجز عن التعبير عن نفسه تماماً لأن ذلك سيقوده الى جردة حساب للماضي الذي هو، حتى الآن، مصدر شرعية الوضع الراهن. وخلاصة الجواب أن الانهيار الحاصل الآن هو النتـيجة الطبيعية للأساسات المغلوطة التي نهض البناء فوقها. إن الذين أداروا لبنان مـن دمشق استولدوا فيه نظاماً عصياً على أي اصلاح او تقدم او تغيير، لذا تقع المسؤولية عليهم لأن ما أوجدوه لم يصمد أمام تواتر الضغوط الخارجية واللبنانية.

خرج هذا النقاش المكتوم إلى العلن مع شهادة خدام. وكان أطل برأسه جزئيا في «الرسـالة الوداعية» لغازي كنعان. نقول خرج إلى العلن لأنه كان محتدما في سوريا ولو وراء الكواليس. فوق ذلك أنه كان، منذ منتصف التسعينيات، يعبر عن نـزاع حقيقـي ضمن السلطة، وهو نـزاع كان الرئيس الراحل حافظ الأسد يضبطه، ويوازن بين قواه، ويغلّب تدريجياً وجهة على وجهة.

كـان لبنان من 95 إلى 2000 «الساحة» التي تدار فيها «صراعات» سورية سـورية. كان يمكن قراءة التمايزات السورية انطلاقا من رؤية التضاريس اللبنانية الـتي لعـبت دور المرآة المكبرة لما يجري في دمشق. ومن دون أي رغبة في اختزال

الحـــياة السياسية اللبنانية فإنها كانت في وجه بارز من وجوهها انعكاسا لتباينات موجودة في سوريا. ومن هنا، ربما، الطابع الهجين لـــ «الديموقراطية» اللبنانية لأنها كانت «ديموقراطية سورية بالواسطة» و«اللعبة» التي تدار عبرها نـــزاعات ممنوع عليها الخروج إلى العلن. لم يكن ممكناً، والحالة هذه، أن يحتكم التنافس اللبناني الى تقالـــيد الحـــياة السياسية اللبنانية وحدها لأنه كان مطالبا بأن يستبطن ويعبر عن النـــزاع الممنوع في سوريا وأن يتطعم ببعض أدوات خوض ذلك النـــزاع.

لا يمكـــن فهـــم محطات بارزة في لبنان من دون فهم هذا التداخل بينه وبين سوريا. وسيكون لافتا اننا سنجد، في كل محطة من هذه المحطات، كيف أن الأواني المستطرقة فعلت فعلها وكيف أن محوراً سورياً لبنانياً كان، على الدوام، في مواجهة محـــور ســـوري لبناني، وكيف كانت الانتخابات تحصل بـــ «الأصالة» عن لبنان وبـــ «النيابة» عن سوريا.

الـــتمديد للرئيس الياس الهراوي محطة أولى. القوى السورية الداعمة للتمديد (مـــرموزا إلـــيها بعبد الحليم خدام وحكمت الشهابي وغازي كنعان) تحالفت مع قـــوى لبنانـــية (مرموزا إليها بشكل خاص بالرئيس الشهيد رفيق الحريري ووليد جنبلاط).

القـــوى الـــتي رفضت التمديد كان يرمز إليها، سورياً، بشار الأسد الحديث العهـــد في وراثـــة أخيه باسل والمتجه إلى وراثة والده، كما يرمز إليها لبنانيا بـــ «أصدقاء باسل» (سليمان فرنجية، طلال أرسلان...) وبقيادة الجيش مع خصوصية لحركة «أمل» و«حزب الله». لا ضرورة للاشارة الى القوى السياسية «المسيحية» لأنها كانت خارج اللعبة تماماً ومعترضة عليها.

انـــتخاب العمـــاد اميل لحود محطة ثانية. نشهد الاصطفاف نفسه مع بعض الفوارق (غازي كنعان يتخذ مسافة عن خدام والشهابي) الحريري يوافق من دون حماسة. يدل هذا الانتخاب على تعديل في موازين القوى (كان موقع بشار ضمن النظام السوري قد أصبح أقوى) ويودي الى مزيد من التعديل في الموازين نفسها في الـــبلدين. فالجناح المعترض على إميل لحود يضعف ويحصل انتقال في إدارة «الملف اللبـــناني» في دمشق. الدرس من ذلك أنه يخطئ كل من لا يرى التأثير المتبادل بين

البلدين ولو أنه متفاوت. بمعنى أن ما يجري في بيروت عنصر فاعل، نسبيا، في دمشق.

المحطة الثالثة بعد انتخاب لحود في 98 هي انتخابات 2000 النيابية في لبنان. لقد شهدت الموجة الارتدادية الأولى على الفوز الذي حققه جناح سوري لبناني على جناح سوري لبناني آخر. وليس صدفة والحالة هذه أن يكون دور غازي كنعان (وقانونه) في هذه الانتخابات محاطا بالغموض حتى الآن. إلا أن العام 2000 شديد المفصلية ويتجاوز مجرد الانتخابات.

إنه، لبنانيا وإقليميا ودوليا، عام التأسيس للأزمة الراهنة. فيه وصل بشار الأسد إلى رئاسة الجمهورية في سوريا في حين كان حليفه اللبناني، إميل لحود، يتعثر. وفيه أنجزت المقاومة تحرير معظم الأرض اللبنانية ما فتح الباب أمام مطالبتها بنزع سلاحها وإقفال الجبهة. وفيها الملمح الأول لدبيب الحيوية في البيئة المسيحية. ولكن هناك، أيضا، اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية ووصول أريل شارون إلى السلطة في إسرائيل، وفشل المحادثات السورية الإسرائيلية، ووصول جورج بوش إلى البيت الأبيض.. لقد كانت هذه العوامل، وغيرها، هي العوامل التي تفجرت لاحقا بعد تدافع الأحداث الذي يمكن التأريخ له بتفجيرات 11 أيلول.

المحطة الثالثة إذاً هي محطة فرض التعايش في لبنان وبدء اختبار الأسد الابن في سوريا. الاصطفافات هنا وهناك على حالها.

يمكن المرور مروراً عابرا بإزاحة غازي كنعان وحلول رستم غزالي مكانه، كما يجدر التوقف بالمحاولة التي قام بها لحود لتعديل التوازن لصالحه حيال الحريري. إلا أن ذلك يقود إلى المحطة الرابعة.

التمديد للحود هو المحطة الرابعة. ونلاحظ، هنا، أن التحالفات في لبنان، والامتدادات في سوريا بقيت على حالها. عارض الحريري التمديد ومعه جنبلاط وحصلا على دعم من الحيوية المسيحية المتجددة، وعارض خدام التمديد، كما قال في المقابلة مشيراً إلى أنه كان أصبح خارج دائرة القرار، وعارضه، أيضا، غازي كنعان.

إلا أن المهـــم، في تلــك اللحظـــة، ليس التمديد حصرا بل التمديد الذي «يفــرض» في أثـــناء هبوب العواصف. نحن أمام خطوة تتم في معاكسة المجرى العـــام للتطورات اللبنانية والإقليمية والدولية. لقد تم تناول هذه التطورات غير مـــرة ولكـــن مـــن المهم القول، تكراراً، إن الإعصار كان يضرب، ومن المهم القول، تحديداً، إن ارتفاع التحديات كان يصادف لحظة حرجة لبنانياً وسورياً وهـــذه اللحظة الحرجة هي توفر قناعة راسخة لدى قطاعات شعبية واسعة في الـــبلدين بـــأن لا مجال لتعليق الآمال على مشروع إصلاحي لا في لبنان ولا في سوريا. والخلاصة السياسية من ذلك أن ما جرى تقديمه بأنه إصلاح انتهى إلى تـــشديد القبضة أولا، وثانيا، وهذا الأهم، إلى تضييق القاعدة الشعبية للسلطتين في بيروت ودمشق.

لقـــد دخـــل البلدان في مواجهة شرسة مفروضة عليهما من دون تأمين الحد الأدنى الواجب من عدة المقاومة الناجحة. ثم كان ما كان..

نحن، اليوم، في المحطة الخامسة. لقد استقر الوضع اللبناني على توازن هش إنما تملـــك الأرجحية فيه قوى سياسية تمثل الحريرية عصبها والجنبلاطية صوتها الأعلى. إن مـــا أعلنه خدام من «منفاه» الباريسي هو محاولة إيجاد ترجمة سورية للانتصار الـــذي حققـــه حلفاؤه اللبنانيون على خصومه السوريين (واللبنانيين). وربما كان انتحار غازي كنعان التعبير عن العجز عن المجاهرة بذلك في دمشق. والواضح الآن أن الخط الذي يرسم التباينات السورية واللبنانية هو نفسه الذي حدد المعسكرين في ســـوريا ولبنان سابقا. إن هناك من يريد أن يقطف في سوريا ثمن انتصاره اللبناني وهـــناك مـــن يريد حرمانه هذا الانتصار في لبنان أولا. إن الصراع مفتوح وخطير ومتصاعد والحياد هو الخيار الأصعب.

2006|1|4

## ديالكتيك!

«الفرس قادمون». وراء هذا الشعار الصرخة يُراد استنفار العصبية «العربية».

الفــرس قادمــون، ها هم باتوا في العراق، وينظرون، من هناك، بشوق إلى شواطئ المتوسط اللبنانية حيث يمهّد لهم «طابور خامس» اعتقده اللبنانيون مقاومة فكشف عن نفسه بصفته «جالية عجمية».

لم يكــن لــ «الفرس» أن يتقدموا نحو إنجاز التمدّد لولا الاحتلال الأميركي للعراق. هناك شبهة تواطؤ إذاً. والغزو مسؤول عن انبعاث هذا الخطر الجديد الذي يهــدد هوية المنطقة وعروبتها. لكن الأميركيين هم، في الوقت نفسه، «أصدقاء». لقــد حرروا الشعب العراقي بحيث يمكن القول إنه، برغم المصاعب، ثمة ديموقراطية تنغــرس في بــلاد الــرافدين. وهي مدعاة لإعادة النظر بالكثير من الأطروحات والمفاهــيم «الخــشبية» إلى حد أنه بات مسموحاً لنا، في لبنان، أن نتمتع ببعض فــضائلها ونعمها علينا، وأن نطالبها بأن تشمل برعايتها «الشقيقة سوريا» التي لن تتحرر إلا إذا جرى احتلالها.

لكن «الفرس قادمون» شعار صرخة يذكّرنا بصدام حسين الذي نسب إلى المهمــة التمدينــية الأميركية إنقاذنا من طغيانه. فهل يعني ذلك أننا في وارد تمجيد الرســالة الديموقراطية الغربية بعد دمجها بمفهوم عنصري معاد للإيرانيين شرط إدانة هــذا المفهــوم في شق منه، هو الشق الخاص بمعاملة الأكراد المتحدرين جميعاً من سلالة صلاح الدين الأيوبي!

نحــن عنصريون مثل صدام وديموقراطيون مثل جورج بوش، وننظر بإعجاب إلى نجاح الأكراد بدمج مطلبهم العادل في حق تقرير المصير بالمشروع الأجنبي الذي نقفــز بين اعتباره احتلالاً واعتباره تحريراً فنحل مشكلتنا باشتقاق مصطلح جديد: إنه تحلال!

لأنــنا عنصريون مثل صدام فإننا نكره الفرس بصفتهم كذلك ونكره بالتالي امتدادهم نحونا. لكن هذا الامتداد يحصل بواسطة عرب أقحاح. لا بد لنا، إذاً، من

أن نكـــون أسوأ من صدام فنـــزيد المذهبية على العنصرية ونروح نؤسس الموقف على هذا الدمج بين الأعراق والطوائف.

ولأننا ديموقراطيون مثل بوش فإننا نكره المقاومين العراقيين ونحذر، بالتالي، مـــن أن يـــرغب أحـــد في تقليدهم فيخطر بباله أن يعادي الاحتلال الأميركي الفعلي للعراق، والنفوذ الأميركي الفعلي في لبنان. تقودنا العنصرية ضد الفرس، والمذهبية ضد أبناء ملتهم العراقيين، إلى التخندق في موقع مذهبي، نسميه زوراً العـــروبة، ولكـــن هـــذا التخندق إياه يضطرب لأنه يضعنا في موقع واحد مع رافضي الاحتلال.

يتدخل الديالكتيك هنا. سنكره شيعة العراق لأنهم فرس، وسنكره سنة العراق لأنهـــم «مقاومة»، وسنقول، فوق ذلك، إننا نملك وجهة نظر متماسكة في الشأن العراقـــي! نفعل ما نفعله ثم نغرق في تناقضات يجرنا إليها الوضع اللبناني وتعقيداته. لـــن يعود معروفاً إذا كنا نريد للمزاج الشيعي العراقي أن يكون مثل المزاج الشيعي اللبـــناني في الموقف من الاحتلال، أم بالعكس. ولن يعود مفهوماً أيضاً سر صمتنا عن مخاطبة المزاج السني اللبناني لمطالبته بالتشبّه بالمزاج السني العراقي من الاحتلال.

لقـــد حاول البعض ملء وعاء العروبة بمفاهيم عنصرية ضد الفرس والأكراد مـــثلاً. وهـــا نحن نشهد محاولة لملء الوعاء إياه بمفاهيم عنصرية ضد الفرس (مع تعاطف واضح حيال الأكراد) مخلوطة بمفاهيم مذهبية ضد الشيعة، وذلك مرة لأنهم مع الاحتلال في العراق، وثانية لأنهم ضده في لبنان.

غـــير أننا، في الأحوال كلها، نعجز، أو يعجز بعضنا، عن أي كلام جدي في الـــسياسة وعـــن أي إمساك بالقضية القومية في شروطها الحالية، أي شروط غلبة خطـــاب دبـــني على مشروع مقاومة الغزوة الأميركية الراعية للاندفاعة التوسعية الصهيونية.

بعد زمن عروبة عنصرية جاء زمن عروبة عنصرية مذهبية. وهي عروبة تقوم علـــى عملية استبدال واضحة: نتغاضى عن المشروع التوسعي الإسرائيلي الواقعي والمدعـــوم من الولايات المتحدة لنركز على المشروع الفارسي الافتراضي المنسوب إليه الاحتيال على الاحتلال الأميركي للعراق.

وفي الحـــالين تغيب عن البال أسئلة بديهية: نحن العرب، ماذا نريد؟ مَن هي القـــوى التي تعرقل نهوضنا؟ ما هي المسؤوليات الداخلية عن البؤس الحالي؟ ما هي سياساتنا ليعاملنا العالم باحترام؟ كيف ننجح في وقف التفتت الذي نعيش؟ إلخ... عـــندما نطرح الأسئلة الصحيحة نكون تقدمنا نصف الطريق نحو الأجوبة الملائمة، ونكـــون أقـــدر علـــى إدراج سياســـات معينة في سياق لا يخلط بين الانتقائية والديالكتيك.

**2006|1|26**

# من الوحدة الوهمية
# إلى التعدد الواقعي

مئات الآلاف من اللبنانيين يحتشدون اليوم. سيكونون كثراً. سيعبّرون، على طريقتهم، عن الوفاء للرئيس الشهيد رفيق الحريري الذي اغتيل قبل عام تماماً.

لا يمكن، ولا يجوز، حصر الوفاء بالمتظاهرين. إن كثيرين من غير المشاركين يستشعرون فعلاً الآثار السلبية البالغة لغياب الرجل. ومع ذلك يعتبر هؤلاء أن لا مكان لهم في ساحة الاعتصام لأنهم لا يوافقون على عدد من الشعارات المركزية التي يحصل اللقاء في ظلها.

إن تحرك 14 شباط 2006 يحصل في نطاق أضيق من المدى الأوسع الذي يفترضه «الوفاء» للحريري، واستنكار الجريمة التي أودت به، وطلب العدالة، والبحث في تدبّر الشأن الوطني الذي أصيب بفعل الغياب. إن اعتصام اليوم هو ترجمة لقراءة سياسية لحدث يُراد له أن يغادر موقعه الوطني والأخلاقي. أكثر من ذلك. إننا قد نكون، في ساحة الشهداء، أمام ترجمة بلهجات مختلفة لحدث شكّل معلماً بارزاً في حياتنا، وهو حدث لا تقف الكتل المشاركة في إحياء ذكراه على مسافة واحدة منه.

إن 14 شباط 2005 اختبار لإيديولوجيا 14 آذار 2005. اختبار ستخرج منه هذه الإيديولوجيا خاسرة.

ربما وجب علينا أن نميّز بين حركة 14 آذار وإيديولوجيا 14 آذار. ففي الحركة التقت روافد حزبية وتنظيمية وطوائفية في تظاهرة كانت الأضخم من نوعها في تاريخ لبنان. وبغض النظر عن أي اتفاق أو اختلاف مع شعارات تلك التظاهرة، تقتضي الأمانة القول إنها حسمت في أمر محدد وأوضحت وجود أكثرية راجحة تلتقي عند عناوين معينة. هذه حركة 14 آذار. أما إيديولوجيا 14 آذار فشيء مختلف. ويمكن لتبيان معالمها الرئيسية الاستعانة بعبارات أطلقها خطباء ذلك الحشد الاستثنائي: «نحن مئة في المئة لبنانيون»، «أنتم لبنان، كل لبنان»، «الوحدة

الوطنــية الفظيعة» (كذا)، «فجر الحرية يبزغ من جديد»، «يا كل لبنان»، «أنتم لبــنان، أنتم كل شيء»، «التاريخ يبدأ اليوم»، «ملحمة توحيد لبنان»، «اللحظة التاريخية لبناء لبنان الجديد»، «نلتقي لنؤكد الوحدة الوطنية»، «أول مدماك في بناء وطن واحد»، «لن يكون في إمكان أحد بعد اليوم أن يقلبنا ضد بعضنا البعض»، «نطــوي صــفحة نفــتح صفحة»، «اتحدتم اليوم، في كل يوم، تحت راية العلم اللبناني»، «انبعث لبنان من جديد موحداً»... إلخ.

هــذا غــيض من فيض ما قيل في تلك الأيام. ويمكن لنا أن نميّز ثلاثة محاور تنتظم الخطاب الإيديولوجي لتلك الفترة:

أولاً نسبة الوحدة الصافية البلورية إلى النفس. ذابت التمايزات كلها وانصهر الجميع في «بوتقة واحدة». كانت الجموع ترسم حدود بقعة الزيت المنتشرة بحيث تــضيع الحقــيقة القائلة إنها لحظة تقاطع يمكن لها أن تكون عابرة أو دائمة حسب سياسات وتوجهات واستراتيجيات لاحقة. جرى نفي السياسة التي لا يحتاج اليها هذا الجوهر المتعالي.

ثانــياً وحدة المجتمعين في ذلك اليوم هي هي وحدة اللبنانيين جميعاً. الخصوم أنــواع من «العملاء» و«الخفافيش» و«أمراء الليل». مَن لم يكن حاضراً أُسقطت بطاقة هويته وطُرد من الفردوس.

ثالثاً إن 14 آذار تجبّ 8 آذار. هناك حدث في مواجهة لاحدث.

لم يحصل ما حصل قبل أسبوع باستثناء تسجيل حركة عبور كثيفة لحافلات قادمــة مــن سوريا، ولتحركات في المخيمات الفلسطينية (كان صعباً استحضار «الفرس»)... ثم جاء «لبنان» ليطرد «اللالبنان».

هــذه المحاور هي وجوه لقول واحد مترابط الحلقات: لا يستقيم الحديث عن الوحدة الكاملة المتحلية تماماً إلا بنفي ما قد يشوّش عليها.

... ثم دارت الأيام. وجرت مياه كثيرة. وبعد أن كانت المنصة غلبت بعض الجمهــور انقــسمت على نفسها واختلطت التحالفات في الانتخابات النيابية. ثم كانــت حكــومة. ثم تــصدعت حكومة. ثم حصلت انقلابات في الاصطفافات مرشــحة، ربما، لأن تترجم نفسها في انتخابات فرعية مقبلة. وبات في الإمكان،

اليوم، التعرض لمخاطر أقل عند التأكيد أن 14 آذار 2005 لم تختزل لبنان وإن كان جدل الأكثرية والأقلية لا يزال مفتوحاً.

لقد كان ممكناً، قبل 11 شهراً، تنظيم اعتصام يسمح باستيلاد وهمي للشعب الموحّد. لم يعد ذلك وارداً الآن. إن الطموح الفعلي، والواقعي، هو الاعتراف بأن الوحدة المفترضة حول برنامج معيّن لم تتحقق ولكن ذلك لا يلغي أن الأكثرية مستمرة بصفتها أكثرية. وبهذا المعنى فإن اعتصام اليوم يتم تحت شعار «الشارع لنا وليس لهم»، ويقدَّم بصفته رداً على «محاولة انقلابية». إن اعتصام اليوم، مقارنة بالذي سبقه قبل 11 شهراً، هو اعتصام «الانقسام المعلن» بعد اعتصام «الوحدة الوهمية». ليس في ذلك أي عيب. هذه ألف باء السياسة والديموقراطية.

إن أحداً لا ينسب زوراً إلى حدث اليوم هذا البُعد الانقسامي. إن هذا التفسير مستقى من البيان الأخير لـ «قوى 14 آذار» (أو ما بقي منها). فالبيان يعترف بأن وعوداً سابقة لم تتحقق، وأن المعركة لم تنجز، وأن هناك مَن يريد ربط مصير الشعب اللبناني «بالحلف السوري الإيراني وبحسابات الدفاع عن المنشآت النووية الإيرانية». وفي معرض إبداء الاستعداد لحوار وطني (يستبعد قوى ذات حيثية تمثيلية مؤكدة) يذكر البيان أن القصد هو «التوافق على النقاط العالقة أو تلك التي باتت اليوم موضع اختلاف بين اللبنانيين» (العلاقة مع سوريا، سلاح «حزب الله»).

يُراد لتظاهرة اليوم، إذاً، دعم وجهة نظر على حساب وجهة نظر أخرى. لذا سيكون سمجاً جداً تكرار «الرديات» عن الوحدة الصافية. ولكن يبقى أن نجد الصلة بين ما يجري و«الوفاء» للرئيس الحريري الذي يشكّل نقطة توافق أرقى من العناوين التي طرحها بيان «14 آذار» الأخير.

يجب أن نضيف إلى ذلك أن قوى «14 آذار» لا تنطق كلها بلسان واحد في ما يخص هذه العناوين، ثمة تلاوين يفترض أخذها بالحساب. وكذلك فإن القوى غير المشاركة اليوم ليست قوى متماهية تماماً ولا هي تدعي ذلك.

• • •

قلـــنا إن خطاب 14 آذار 2005 كان خطاباً إيديولوجياً. يجب أن نضيف أن هـــناك مَن كان يدرك ذلك تماماً لكنه استخدمه من أجل خوض معارك ذات صلة بالـــسيطرة على الـــسلطة واستكمالها. لذا يتوجب أن نراقب، بدقة، الخطاب الذي سيرافق 14 شباط 2006.

**2006|2|14**

# الموقع اللبناني
# بين خيارين إقليميين

تميّز يوم الثلاثاء 14 شباط بكلام كثير عن المحاور الإقليمية.

اعتـــبر شاوول موفاز أن «سيطرة حماس على السلطة الفلسطينية يجعلها جزءاً من محور الشر الذي يبدأ في إيران ويمر بحزب الله في لبنان». و لم تفته مطالبة سوريا بـــ «تطبيق القرار 1559» والإشارة إلى أنها «تستخدم حزب الله منصة لنشاطات إرهابـــية ضد إسرائيل». كان موفاز يتحدث في القاهرة في ما بدا محاولة إسرائيلية لتحييد مَن يمكن تحييده عن المحور المشار إليه.

إلى ذلـــك، نـــشرت الصحف شهادة رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الجديد عاموس يولين أمام لجنة الخارجية والأمن. أراد الرجل أن يكون مـــبدعاً في أول ظهـــور له. إلا أن حدود إبداعه بدت قاصرة ومكتفية باستخدام «قوس الشر» بدلا من «محور الشر». إلا أن القوس، في رأيه، مثل المحور، يمتد من إيران إلى سوريا إلى «حزب الله» إلى «حماس» إلى «الجهاد الإسلامي». ولقد حذر مـــن تنسيق بين هذه القوى ومن سعيها إلى «إقامة حلف دفاعي يدعم من خلاله أحد الأطراف الطرف الآخر».

لا تخلو هذه الإشارات الإسرائيلية، وهي تكرّر إشارات أميركية، من دقة. فالقـــوى المشار إليها هي، فعلاً، قوى متقاربة من دون أن يعني ذلك تماماً أنها تشكل «محوراً» أو «قوساً»، ومن دون أن يعني أن درجة «التنسيق» في ما بينها علـــى هـــذه الدرجة العالية، ومن دون أن يمنعها ذلك من أن تغلّب حساباتها الوطنـــية وتكـــيّف سياساتها مع المعطيات المحيطة بها وتنجح في الزعم أنها تضع مصلحة بلادها أولاً.

الإشارات الإسرائيلية لا تخلو من الدقة إذاً. ولا يجد قادة الكيان الصهيوني أي حـــرج في التأكيد أنهم جزء أساسي من المحور المضاد للمحور السوري الإيراني... إلخ. لا بـــل يفاخرون بأنهم أداة من أدوات الضغط على ما يسمى المجتمع الدولي

لستعاط أكثر قسوة مع دول المحور وتنظيماته، ويهددون بأنهم سيكونون جاهزين للتدخل في حال حصل أي تلكؤ.

ثمة مواجهة باردة وساخنة تدور في المنطقة. وهي تدور بين محورين وتبدو قابلة، في أي لحظة، إلى مزيد من الاشتعال. ولقد كان الرهان الأميركي عند احتلال العراق، كما الرهان الإسرائيلي عند العودة إلى مدن الضفة وحصار ياسر عرفات، أن للردع مفعوله، وأن القوى المتصدية للمشروع الأميركي الإسرائيلي، أو الممانعة له، أو التي تشعر أنه يستهدفها ويرفض التسوية معها، أن هذه القوى ستتبع «النموذج الليبي». لم يحصل ذلك. حصل العكس على الأرجح بدءاً من العراق. وجاءت الانتخابات المصرية لتؤشر إلى أن القوى الصاعدة، ولو أنها لا تسعى إلى مناطحة مع الولايات المتحدة، هي أكثر تشدداً في التعاطي مع السياسة الأميركية الإسرائيلية. وتكرّر الأمر، بمضمون أكثر جدية، في الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

وتقضي الأمانة القول، هنا، إن المنطقة ونخبها لم تستوعب بعد معنى الحدث الفلسطيني الذي ستستمر تفاعلاته حاضرة بقوة في الإقليم وفي كل من دوله. وبغض النظر عن التفاصيل المتعلقة بالمواقف من استلام «حماس» السلطة الوطنية، علماً بأنها تفاصيل مهمة جداً، فإن نتيجة الانتخابات تشجع على الاستنتاج أن المزاج الشعبي في المدى العربي الإسلامي يزداد سلبية حيال واشنطن وتل أبيب ويحوّل أي نقطة خلافية مع «الغرب» إلى مناسبة للتعبير عن هذه السلبية.

تدل التطورات المتسارعة في المنطقة إلى أن التوازن بين المحورين هش ودقيق. صحيح أن التحالف الأميركي الإسرائيلي وحلفاءه، هم الأقوى. إلا أن طبيعة المواجهة، وأرضها، وميدانها، وموضوعها، إن هذه كلها توحي أنه من حق القوى الإقليمية أن تشعر أنه في وسعها، إن لم يكن الانتصار فعلى الأقل منع الاستهداف المعادي من الانتصار والاستقرار. وليس صعباً على المرء أن يلاحظ أن هذه القوى الإقليمية تتصرف انطلاقاً من تقدير متفائل لموازين القوى.

المواجهة مفتوحة إذاً. ومَن يبنِ حساباته على أنها حُسمت يخطئ. ومَن يعتبر أنها ستكون سهلة يخطئ. ومَن يعتبر أن في الإمكان تجنبها يخطئ.

يقـــود ما تقدم إلى الإطلالة على الوضع اللبناني. ويقودنا، تحديداً، إلى محاولة فهم أطروحات لبنانوية تعتبر أن إنقاذ الوطن غير ممكن إلا بالعداء للمحور الإقليمي المشار إليه. قد لا يكون شعار «لبنان أولاً» هو الشعار الموحّد لقوى الأغلبية، وقد لا تعطـــيه كلها المعنى نفسه، ولكن ما لا شك فيه أنه شعار يداعبها ويعبّر، بشكل أو بآخر، عن توجهاتها.

إن «لبـــنان أولاً»، في المعطيات الموضوعية، هو شعار هجومي ضد الجهات الإقليمـــية التي تُنسب إليها نوايا شريرة. وهو كذلك هجومي لأنه يقصد المقاومة متهماً إياها في لبنانيتها. وهو هجومي لأنه يعني، بالنسبة إلى البعض، تحديد الصراع على الجنوب اللبناني وتحصينه الحالي ضد إسرائيل.

«لبـــنان أولاً» شعار وطني خادع. فهو يوحي أن رافعه يعتبر أن الصراع في المنطقة انتهى أو أنه في طريقه إلى ذلك، وأن المطلوب هو استخلاص دروس الهزائم واســـتنقاذ لبنان عبر تحييده. ويوحي، أيضاً، أنه شعار سكوني، هادئ، سلمي. إنه شعار ما بعد انجلاء غبار المعارك واتضاح أن اللبنانيين أمام متوجبات مترتبة عليهم حيال بلدهم.

الحقيقة غير ذلك. إن «لبنان أولاً» هو شعار يرمي إلى زج لبنان في المواجهة الإقليمية عبر دفعه إلى الانخراط في محور يتم تعريفه عبر تجهيله وتسمية المحور الآخر: سوريا وإيران...

والشعار، إياه، بات يعني رفضاً لتسويات داخلية عقلانية (الوثيقة بين «التيار الـــوطني الحر» و«حزب الله» نموذج عنها)، ودفعاً للبنان نحو سياسات لا طاقة له علـــى احـــتمالها، ولا قدرة له على تنفيذها، ولا تؤدي إلا إلى رفع منسوب التوتر ضمنه، وفتحه، أي التوتر، على الاحتمالات الأكثر سواداً.

إن هذا الشعار خطير بقدر ما هو بريء شكلاً لأنه يطرح على اللبنانيين أسئلة لا يملكـــون أجوبة عنها، ويقترح عليهم سياسة لا يملكون أدوات تنفيذها، ويصوّر لهم ميزان القوى المحلي والإقليمي على غير ما هو عليه فعلاً.

إنـــه شعار يفترض أن للبنان مهمات يؤديها ضد المحور الذي يتهدده، إلا أنه يفعـــل ذلك كأنه يقصد إبعاد لبنان عن مهمات خطيرة يقترحها هذا المحور عليه.

بمعنى آخر، إنه شعار يطمح إلى دور لبناني فعال ونشيط ومبادر ضد قوى لبنانية وإقليمية مصنفة بأنها مصدر الخطر حالياً، وذلك بغض النظر عن الكلفة العالية جداً لهذا الدور، وبغض النظر عن الاحتمالات الضئيلة للنجاح!

ليس صحيحاً أن الخيار الواقعي المطروح على اللبنانيين هو التالي: ننقذ البلد أو نجره إلى الخراب دفاعاً عن سوريا وإيران.

إن الخيار الواقعي المطروح على اللبنانيين، والمستحق فعلاً أن يكون بمثابة «لبنان أولا»، هو: ننقذ البلد بتسويات عقلانية أو نجره إلى التقاتل والخراب دفاعاً عن الذين يستهدفون سوريا وإيران وفلسطين والعراق. وهؤلاء معروفون. وكل تشابه بين ما يقولونه وما يقوله بعض اللبنانيين هو محض صدفة.

2006|2|16

# في العراق وفي لبنان:
# لا تسويات بلا تنازلات

يقف العراق عند حافة الهاوية. يكاد ينزلق إليها. يضع رحلاً في الفراغ. يتردد. يتراجع. يتأرجح. تتكاثر الاعتداءات المذهبية. تحصل ردود أفعال. تزداد عمليات التطهير. تتعرض الإرادات لاختبارات أقسى فأقسى، وتتعرض الخطابات السياسية لتجاذب يوزعها بين التمحور على الذات الراغبة في الثأر، والتضامن مع الشقيق في لحظة تعرّضه لظلم.

كان الأسبوع الماضي صعباً في سياق أعوام صعبة وعقود صعبة. إلا أن الوشائج لم تنقطع تماماً ولا يزال أفق التسوية مفتوحاً.

ينعكس الحدث العراقي على لبنان طبعاً. ثمة تربة خصبة، وتزداد خصوبة، لتلقي التفاعلات والانفعال معها والتموضع حيالها. وعندما نستمع إلى تعليقات في بيروت عن مخاطر الفتنة في العراق، ندرك، بسرعة، أن الكلام موجه إلى اللبنانيين أيضاً، وأنه تحذير من السماح لتصدعات واضحة في البيئة الإسلامية (السنية الشيعية) بأن تأخذ مداها. الحرص واضح هنا على عدم الوصول إلى «العرقنة» في وقت يُقال إن الخطر الذي يتهدد العراق هو اندفاعه نحو شكل من أشكال «اللبننة».

التأثر اللبناني بأحداث العراق هو «لبناني» بمعنى ما. أي أنه محكوم بالسياق الوطني الداخلي، وبالأمزجة المذهبية المحلية والخيارات التي استقرت (ولو موقتاً) عليها. يعني ذلك، مثلاً، أنه يمكن لمسلم سني لبناني أن يشعر بعرفان جميل حيال سياسة أميركية «ترعى» البلد وأن يكون معادياً جذرياً للسياسة الأميركية إياها في ما يخص العراق. إنه مع رايس هنا وضدها هناك. وقد تقوده التباسات موقفه إلى استحضار الزرقاوي القابل، في لبنان، كما في العراق، لاستخدام مزدوج ضد الصليبيين و... المواطنين. وفي المقابل، يمكن لمسلم شيعي لبناني أن يكون شديد العداء للسياسة الأميركية في لبنان من غير أن يمنعه ذلك من الإعجاب بأحمد الجلبي في العراق أو بغيره من الذين ينكرون أي مبرّر لمثل هذا العداء.

لقد شهدنا، في العراق، في الأيام الماضية، بروز خطين متوازيين: التوتر الأهلي من جهة، ومساعي التوافق ودعوات الانضباط من جهة ثانية. لا بل يمكن القول، تأسيساً على التجربة اللبنانية، إن الإكثار من التودد وإظهار الأخوة غالباً ما يعكس تقديراً لخطورة الحال. ولقد كان واضحاً أن هناك في لبنان مَن سارع إلى إقفال النوافذ التي يمكن للرياح العراقية الضارة أن تدخل منها: مهرجانات، زيارات متبادلة، مواقف مشتركة، نداءات، اجتماعات علمائية... إلخ.

غير أنه في لبنان، كما في العراق، لا يمكن معالجة هذا التردي بالمراهم والكلام المعسول والخطوات الفولكلورية. ففي العراق، مثلاً، لا مجال للمباشرة بوأد الفتنة إلا بالاتجاه نحو سياسات وطنية تعاقدية تقوم، في الحد الأدنى، على رفض الاحتلال ورفض الإرهاب التكفيري. هذا الحد الأدنى ضروري ولو أنه قد لا يكون كافياً.

أما في لبنان، فالوضع أكثر تعقيداً وذلك بفعل خصوصيات التعددية اللبنانية التي تضيف أبعاداً أخرى على التوتر المذهبي.

يفترض، من حيث المبدأ، أن يكون اللبنانيون متجهين إلى حوار وطني. ويحصل ذلك في وقت انهار فيه التحالف الرباعي، وتحالف 14 آذار، واستجدت مواضيع خلافية، وتعرّض الجو السياسي لنوع من التسميم الذي ساهمت فيه مواقف تصعيدية غير محسوبة. ومن الخطأ الاعتقاد بأن الحوار العتيد يمكنه أن يكون ناجحاً من غير أن تكون القوى الرئيسية واعية لضرورة الإقدام على تسويات سياسية جدية. إن رسم سقف للاختلاف، وخفض التأثر بالوقائع العراقية، غير ممكنين بنداءات نوجهها إلى العراقيين أو بتكرار تعويذات من نوع «لبنان أولاً».

ومن البديهي، عشية أي حوار، أن يشعر المواطن العادي بقلق. ومصدر القلق أن الوثيقة الوحيدة الناتجة عن حوار جدي بين طرفين مختلفين لاقت، عند غيرهما، هذا القدر من التجاهل أو التحامل أو التفسير القائم على سوء النوايا. إن التفاهم الذي جرى التوصل إليه بين «حزب الله» و«التيار الوطني الحر» كان يمكن له أن يشكّل معلماً في نوعية السلوك السياسي والحسّ التسووي بما يقطع الطريق على أي محاولة لمداواة الانقسام بالأهازيج الوحدوية.

لو قيل، قبل أشهر، إن «الحزب» و«التيار» قادران على صياغة أرضية تلاق حــول ســلاح المقاومــة أو العلاقة مع سوريا أو الفارين إلى إسرائيل أو ترسيم الحدود... لو قيل ذلك لبدا غريباً. غير أنه حصل. إلا أنه حصل في ظل انقلاب في التحالفات والمواقع والمواقف بما سمح لرافضي التوافق الاختباء وراء القنابل الدخانية مـن أجل إطلاق النار على وثيقة يمكن القول فيها إنها تتضمّن المطالب المشروعة للأطــراف كلــها ولــيس حصراً للطرفين الموقعين عليها. وليس مقنعاً لأحد هذا التركيــز علــى أن تجاهلاً وقع لاتفاق الطائف أو للقرارات الدولية الطارئة. ليس مقنعاً لأن هذا التركيز ليس محكوماً بإحياء الروح التوافقية للطائف.

لقد رسم طرفان لبنانيان الحدود التي يمكن أن يصلا إليها من أجل التوصل إلى تفــاهم، ورسما، في الوقت نفسه، معالم تسوية إجمالية، وأوضحا أنهما قادران على تــنازلات جدية رداً على معضلات الوضع اللبناني. يصعب قول الشيء نفسه عن آخــرين مدعــوين إلى الحــوار ويريدون له أن يكون محكوماً بأكثر حلقاته غلواً وتطرفاً.

2006|2|28

# فلسطين

# 48 مقابل 67

عرّبت القمة المبادرة السعودية. لم تسجل دولة تحفظاً. نحن، إذاً، أمام حدث تاريخـــي فعـــلاً. وهو كذلك لأنه، في الوقت نفسه، ثمرة تطورات تمتد عقوداً إلى الوراء ونقطة قطع معها.

أما التطورات فذات صلة بتراجع الموقف العربي الإجمالي في مواجهة إسرائيل بنسبة توطد العلاقات مع الولايات المتحدة. أما القطع فهو في الإقدام على صياغة «مـــبادرة ســـلام عربية» تقيم فصلاً واضحاً بين مرحلتين من مراحل الصراع مع إسرائيل ما قبل حرب حزيران وما بعدها.

وإذا كـــان جائزاً إطلاق توصيف مختصر ينفذ إلى جوهر ما خرجت به القمة فهو: 48 مقابل 67.

مـــرت مـــرحلة كان الخطاب المسيطر في عالمنا يطالب باسترجاع فلسطين كاملة. وهو مسيطر لأن الأحداث التي خرجت عليه بدت نشازاً. ثم جاءت مرحلة تميـــزت بوجود خطين يصر الأول على التمسك بالشعارات الماضية ويطالب الثاني باعتماد قدر من البراغماتية أي بتنازل عن بعض الحقوق ويصر على بعض آخر ولو باسم «المرحلية» و«خذ وطالب».

ومنذ مدريد حتى أمس كان واضحاً أن النظام العربي سلّم بقيام إسرائيل فوق الأرض المحتلة عام 48، ووافق على الاعتراف بها، وإقامة علاقات سلام معها مقابل الانـــسحاب من المناطق التي احتلت في 67. غير أن قضية واحدة بقيت عالقة من المـــرحلة الأولى هـــي قضية حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم بما في ذلك تلك الواقعة ضمن ما يعرف بدولة إسرائيل.

إن مـــا فعلـــته قمة بيروت هو قطع حبل الصرة بين حرب 48 ونتائجها وحرب 67 ونتائجها. لقد بات العرب يسلمون لإسرائيل، في أي تسوية محتملة معهـــا، بكـــل ما حصلت عليه في «معركة الاستقلال»، بما في ذلك حقها في التحكم بحق العودة الفلسطيني.

إذا وضعنا الكلام التزويقي جانباً فإن هذا هو جوهر المغزى السياسي للقمة. ومن لا يصدق فعليه أن يراجع المبادرة في صياغتها الأخيرة. سيلحظ تشديداً استثنائياً على مطلب الانسحاب من الأرض المحتلة. وسيلحظ، من جهة أخرى، تمييعاً مقصوداً في الحديث عن قضية اللاجئين. فـ «الحل العادل» المشار إليه هو أي حل يتوافق طرفان على أنه كذلك في ما يخصهما. والمطلوب لم يعد تطبيق القرار 194 بل البناء عليه والانطلاق منه.

إن مراجعة سريعة لتجربة المفاوضات العربية الإسرائيلية وصولاً إلى كامب ديفيد 2 وطابا تظهر الأهمية التي تعلقها إسرائيل، كل إسرائيل بما في ذلك أقصى اليسار فيها، على رفض حق العودة. وإذا كان هناك بين القوى الدولية النافذة من يصر على طلب الانسحاب الكامل فما من دولة أوروبية (ناهيك عن الولايات المتحدة وروسيا) تدعم ما كان حتى الأمس شرطاً عربياً للسلام. ويبدو ان النظام العربي استبطن هذا المعطى وأدرك أن لا مبادرة يمكن لها أن تعيش إلا إذا وازنت بين تصلب في طلب الانسحاب وتراخٍ في طلب العودة.

وبما أن تجربة المفاوضات نفسها تقول إن إسرائيل توافق على «حق العودة» إلى أرض الدولة الفلسطينية المقبلة، بشروط، فإن ذلك يكمل توضيح الصورة. فما يريده العرب هو الحصول في الأرض المحتلة عام 67 على «كل حقوقهم» (الانسحاب الكامل، الدولة، حق العودة) لقاء التنازل لإسرائيل عن كل ما حصلت عليه في 48 بما في ذلك طرد الفلسطينيين.

• • •

إن هذه المعادلة الجديدة، 48 مقابل 67، لن تكون مقبولة من إسرائيل. ليس الحديث هنا عن حكومة آرييل شارون وحدها. فإيهود باراك هو الذي رفض الانسحاب حتى حدود 4 حزيران في الجولان. وهو نفسه الذي أصر على الاحتفاظ بنسبة عالية من الأرض الفلسطينية المحتلة في حرب حزيران.

إن المؤسسة الحاكمة في إسرائيل تتصرف على أساس أن العرب يريدون بيعها مما تملك. ولذلك فإنها ترد بأن ما حصل في 48 حصل والمطلوب تقاسم ما حصل

في 67 أي الاحتفاظ بمكاسب من تلك الحرب. وبما أن شارون هو الحاكم اليوم فإن خلافه مع شريكه العمالي لا يتجاوز التباين في تقدير حجم المكاسب التي يمكن «انقاذها» ضمن الشروط الإقليمية والدولية للصراع. فحتى يوسي بيلين ينسب أي انسحاب محتمل إلى عجز عن البقاء لا إلى رغبة في الانكفاء عن شطر من أرض إسرائيل التاريخية.

* * *

إذا كان صحيحاً أن هذا هو الجوهر السياسي لقمة بيروت فإن التساؤل مشروع عن البند الخاص بـ «ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة». هذا «البند اللبناني» هو بمعنى ما، ثمن استضافة بيروت للقمة.

لنلاحظ، أولاً، انه لم يرد في سياق الحديث عن «التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين». أي انه لم يرد في ما يطالب العرب إسرائيل بالقيام به. لقد ورد مستقلاً وتحت عنوان «تقوم الدول العربية بما يلي»، أي إنه ضمانة عربية للبنان غير ذات صلة بـ «حق العودة» وإنما بـ «رفض كل أشكال التوطين».

إن الموضوع، لأهميته، يستحق تعليقاً على حدة.

2002|3|29

# الآن هنا

# جارحة... لكنها حقائق

كـــان يقـــال، عـــن حق، ان الشعب الفلسطيني، وحده، لا يستطيع تحرير فلـــسطين. ويعني ذلك ان ما قد ينطبق على حركات وطنية عديدة لا ينطبق عليه. والسبب في ذلك هو الطبيعة الاستيطانية للمشروع الصهيوني.

كـــان يقال أيضاً، عن حق، ان التصدي لاسرائيل مهمة عربية عامة. ليس مـــن بـــاب التضامن مع شعب شقيق بل من باب تأكيد المصلحة المشتركة التي يـــوحدها، عملياً، ارتباط المشروع الصهيوني بالاستهدافات الاجنبية العامة في المنطقة.

ومـــن باب أولى يجدر ان يقال اليوم ان «شعب الضفة الغربية» لا يستطيع تحريـــرها. ان تـــوفير أفـــضل الـــشروط الذاتـــية يُبقي هذا الهدف بعيد المنال ومـــستحيلا. فلو كانت القيادة اكثر حكمة وجذرية، والتنظيمات اكثر وحدة ونضالية، وادارة الحكم الذاتي اكثر شفافية وديموقراطية، لو توفرت هذه العوامل كلـــها، واكثـــر، لمـــا كان ثمة مجال لحسم الثنائية مع الاحتلال لصالح التحرير والاستقلال.

هـــذه حقيقة جارحة. لكنها حقيقة. وما شهدته الارض الفلسطينية المحتلة في العقـــد الاخير هو، في العمق، نكسة لخيارين استراتيجيين ينطلقان من الثقة بقدرة الفلـــسطينيين وحـــدهم. يقـــول الخيار الأول ان الالتصاق باسرائيل، وطمأنتها، وكسب ود الولايات المتحدة، والاستعداد للدوران في هذا الفلك الشرق اوسطي المرعـــي اميركـــياً، ان ذلـــك كله سيقنع اسرائيل باحقاق بعض الحقوق الوطنية الفلسطينية وذلك بغض النظر عن الصلة بالمسارات العربية الاخرى وبالوضع العربي العام.

ويقول الخيار الثاني ان الدخول في مواجهة عسكرية شاملة مع اسرائيل سيقود الى اســـتنـــزافها، واضعافها، وارغامها على الجلاء، من دون قيد او شرط تقريباً،

مـــن الضفة والقطاع. ويؤدي ذلك الى قيام دولة فلسطينية تُبقي المعركة مفتوحة. ويجـــادل دعـــاة هذا الخيار بأن الدور العربي يمكنه ان يكون داعماً من بعيد لان القـــدرات الفلـــسطينية، خاصة في صيغتها الاستشهادية، تكتفي بذاقما. وقد جاء نموذج الانسحاب الاسرائيلي من لبنان ليزكي هذا الوهم.

لقـــد بـــدا لوهلة ان الوضع الفلسطيني انشق الى تيارين احدهما دون مستوى الممانعـــة العربية الضعيفة، وثانيهما فوق مستوى هذه الممانعة. ولقد انعكس ذلك تعايـــشاً بـــين خطين فلسطينيين يختلفان حول الكثير ولكنهما يلتقيان عند حدود الرهان على القدرة الذاتية الوطنية سواء كانت سلمية أم حربية.

لقد آن الأوان لمراجعة نقدية لهذا الرهان.

ان صـــعوبة المـــراجعة كامنة في ان التدهور في الوضع العربي وصل الى حد مقلق. لم تعد انظمة حاكمة تجد مصلحة نظرية ووطنية لها في منع الهزيمة الفلسطينية امـــام اريل شارون وجيشه. فتعريف هذه المصلحة بات جغرافياً بالمعنى الحصري للكلمـــة لا يستطيع ان يستشرف الآثار الدراماتيكية لبزوغ قوة اقليمية عظمى في هـــذه المـــنطقة الحـــساسة والواقعة على تماس مع العرب الافارقة، وعرب الخليج، وعرب المشرق.

تعـــيد الانظمة العربية صياغة مفهومها لأمنها الوطني باتجاه اكثر تواضعاً اي اكثـــر اعتـــرافاً بالهزيمة. وهي، إذ تضطر لمراعاة فورات شعبية، فالها تدرك ان في الامكـــان تطويـــق الاحتجاج ومنعه من ان يجد حبل الصرة الذي يشده الى قضية فلسطين.

ان مـــراجعة فلسطينية «واقعية» لاساليب العمل واستراتيجياته في ظل هذا الوضـــع العربي، ستقود، للوهلة الاولى، الى التسليم بالارجحية الاسرائيلية. ان هـــذه الواقعـــية خادعة لاسباب عديدة اهمها ان اسرائيل لا تملك صيغة واقعية لممارســـة هذه الارجحية. لقد فاض بها جموحها فوضعت لنفسها اهدافاً يكفي منعها من تحقيقها حتى يكون ذلك مساوياً لالحاق هزيمة بها. إلا ان هذا الانجاز يقتضي توافقاً فلسطينياً داخلياً على وقف التأرجح بين التصدي المسلح المفتوح الآفـــاق والتـــراجع بسرعة نحو الانضباط تحت سقف املاءات صعبة. عدا عن

ضرورة الخلاص من ممارسة الأمرين في الوقت نفسه وبشكل يهدد بجعل الاقتتال الاهلـــي شـــبحاً دائم الحضور. يجب الكف عن سياسة الانتحار الجماعي عبر تنازلات لا قعر لها والكف عن السياسة المراهنة على تحويل الانتفاضة الى عملية استشهادية جماعية.

وعلى قاعدة هذا التوافق يمكن تجديد نسج العلاقات العربية، الرسمية والشعبية، وعلـــى اســـاس ان المواجهة مديدة وانه من غير الجائز الزج بالقوى الحية كلها في مواجهات ذات توقيت سياسي خاطئ بل مدهش في تجاهله للخطأ.

اذا حـــصل ذلك فانه لن يعني انتزاع انتصار سهل. يمكنه ان يعني فقط عدم ارتهـــان المـــستقبل وتدمير الاحتمالات التي يحتويها من اجل اشباع نرجسية وطنية وتنظيمية تكاد تصبح خطراً داهماً.

هـــذه الحقائـــق جارحـــة. ولقـــد كان الأجدى مواجهتها بعد العدوان الاســـرائيلي الاخـــير بدل تسريع الاحداث بطريقة تزيد التفارق ضمن الصف الفلـــسطيني، وتقفـــز فوق حقائق الوضع العربي، وتوفر لشارون توسيعاً، ولو مؤقتاً، لهامش المبادرة.

2002|5|9

# «جنيف»... حاجة فرنسية

تسبّب «مبادرة جنيف» مشكلة فلسطينية. وتشكّل إحراجاً لإسرائيل الليكودية. وتطرح تحدياً على واشنطن يُرغم كولن باول على تذكير من يهمه الأمر «أنا وزير خارجية الولايات المتحدة» حتى لا يتصرف معه أرييل شارون وكأنه وزير خارجيته.

إلا أن «مبادرة جنيف»، التي لن تقدم حلاً فورياً للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، تجعل الأوروبيين سعداء. أكثر من ذلك أنها تبدو مثل حاجة فرنسية داخلية ملحّة.

منذ اندلاع الانتفاضة الثانية وثمة شيء يحصل في فرنسا. فشبان الهجرة، وهم بالملايين، يتماهون مع شبان الأرض المحتلة. يعبّرون عن غضبهم، واحتقاناتهم، ورفضهم للتمييز ضدهم، وضيقهم بالغيتوات التي يعيشون فيها، بالاتجاه نحو انطواء إثني قد ينفجر غضباً ضد أجهزة السلطة، أو ضد المحلات التجارية، أو ضد مواطنين يهود.

يحصل ذلك في ظل انطواء مماثل يصعد بين الأخيرين ويجعلهم يغلّبون يهودية معينة على الانتماء إلى الجمهورية، خاصة عندما تبدو لهم متجاهلة لمخاوفهم أو مقصّرة في حمايتهم. ولا يتردد قطاع من هؤلاء في التماهي مع سياسات أرييل شارون، ورفض أي انتقاد لها، وتقديمها بصفتها الخيار الوحيد المتاح لرد التهديد الوجودي الذي تتعرض له «الدولة اليهودية الوحيدة في العالم».

وينمو، في هذا السياق، صراع جديد على موقع الضحية. فالشبان العرب والمسلمون يعتبرون أنفسهم موضع اضطهاد وعنصرية يرون لهما صورة يومية مضخمة في ما يحصل في فلسطين. ويرد الشبان اليهود، أو شبان يهود، بأنهم يُحشرون في موقع الأقلية المطاردة تماماً كما هي حال إسرائيل في «البحر العربي» المحيط بها.

وفي حين يقول الأوائل إن «الإسلاموفوبيا» هي السمة الأولى للوضع الفرنسي الراهن، يقول الأخيرون إن انبعاث اللاسامية هو الخطر الأول لاتصاله بشياطين الماضي الفرنسي ولارتفاع درجة الخطر في هذه «الشياطين» عن تلك الموجودة في الماضي الكولونيالي.

تدخلت عناصر كثيرة في تسعير هذا التوتر.

لقد اندفع مسؤولون إسرائيليون إلى تصنيف فرنسا بأنها البلد الأكثر عداءً لليهود في أوروبا. وتأسّس على ذلك مطالبة هؤلاء بالهجرة وعرض المساعدات عليهم في حال قرّروا الانتقال إلى أرض ميعادهم. ووصلت المبالغات، هنا، إلى حد استوجب ردوداً من يهود فرنسيين يرفضون هذا الخيار ويصلون إلى حد تحميل سياسة شارون بعض المسؤولية عمّا يحصل لـ «الدياسبورا».

ولوحظ أن مثقفين فرنسيين، من الحريصين جداً على متانة العلاقات الأوروبية الأميركية، ومن المحتجين على موقف جاك شيراك في حرب العراق، وعلى ما يعتبرونه انحيازاً إلى الجانب الفلسطيني، لوحظ أن هؤلاء طبّقوا على النزاع الفلسطيني الإسرائيلي النظريات السائدة حالياً عن خطر الإرهاب وضرورة محاربته، وصمتوا عن قول كلام نقدي في حق الحكومة اليمينية في إسرائيل. ولم يجد هؤلاء تبريراً لعزلتهم في بيئتهم إلا تحميل الإعلام مسؤولية الترويج لصورة مزورة عن النزاع.

ثمة مثقفون يهود بين هؤلاء طبعاً. ولكنهم، في هذا المجال، صدروا عن موقف لا علاقة له بهذا الانتماء وإنما بتصوّر أعم لما يجب أن يكون عليه الموقف الغربي من التهديد الأصولي الإسلامي خالطين بين برجي نيويورك ومخيم جنين.

تداخل هذا الجو المؤدي إلى تقوقع مع قضايا أخرى من نوع مشكلة الحجاب من أجل أن تجد فرنسا نفسها مهددة بمخاطر تراجع المثال الجمهوري، والعودة القوية للطوائف والجماعات ما دون الوطنية، وهو أمر يجب وضعه في إطار التهديدات الأصلية لفكرة الدولة الأمة المتمثلة في العولمة، وتحويل بعض السيادة إلى أوروبا، وتعزيز اللامركزية على حساب العاصمة.

لا يمكن الإطلالة على الموقف الفرنسي من مبادرة جنيف إلا على قاعدة هذه الخلفية، وهي خلفية تجعل دعم المبادرة حاجة وطنية داخلية.

ليس الحديث هنا عن موقف الدولة الفرنسية فحسب. فهذه لم تُحدث مفاجأة بما فعلت. فالمعروف أنها مع حل متوافق عليه، ومع تصوّر لمضمون الحل قريب لما ورد في الوثيقة، ومع اتخاذ مسافة عن شارون تخدم، في ما تخدم، رد التحية له على مواقف كثيرة بينها الاحتقار الذي يعامل به مندوبي أوروبا، والفيتو الذي يضعه على أي لقاء بياسر عرفات.

إن الحديث هنا هو عن النخبة الفرنسية والرأي العام الفرنسي.

لقد أدى «استيراد النزاع الشرق الأوسطي» إلى فرنسا، وتداخله مع قضايا العولمة والعولمة البديلة، والانغلاقات المذهبية والطوائفية، وإعادة تموضع القوى السياسية الفرنسية حياله، ووفرة الإنتاج الفكري، ومحاولات توسيع مجال تهمة «اللاسامية» لتطال كل انتقاد لإسرائيل، واندماج النقاشات حول فلسطين بتلك الخاصة بحرب العراق بتلك الخاصة بمصير العلاقات الأوروبية الأوروبية ومع الولايات المتحدة، وانفجار قضية الحجاب... إلخ. أدى ذلك كله إلى نوع من «الحرب الداخلية الباردة والمنخفضة التوتر».

وبدا، لفترة، أن النصاب السياسي والثقافي المؤمّن لانتقاد شارون لا يكفيه موازنة ذلك بالهجوم اللاذع والمحق على العمليات ضد مدنيين إسرائيليين. كان لا بد من أن يتوازن نقد شارون بتأييد لتيار إسرائيلي آخر حتى لا تبدو مواقف فرنسية صباً للزيت فوق نار «الحرب» الفلسطينية الإسرائيلية. وجاءت مبادرة جنيف، بالمشاركة الإسرائيلية فيها، هدية من السماء.

لقد سمحت بإطلاق مبادرات أهلية كثيرة داعية إلى دعمها ورعايتها وتبنيها وجعلها جزءاً من السياسة الخارجية الفرنسية في حين أنها، في الواقع، ضرورة داخلية (لا بأس في ذلك، وربما كان أفضل). ومن يقرأ، اليوم، العرائض الفرنسية المؤيدة للمبادرة، فسيفاجأ بتواقيع لأشخاص أمضوا السنوات الأخيرة في سجالات حادة ضد بعضهم تبادلوا خلالها اتهامات في منتهى الخطورة. ومن الواضح، جداً، أن وظيفة المبادرة تبريد الأجواء المحتقنة في فرنسا، وتوليد

توافقات تمتص التوترات، والسعي نحو هدنة عربية إسلامية يهودية تنعكس على المناخ العام.

لقد حاول بعض المنضمين بحماسة إلى تأييد المبادرة، تقديمها بصفتها وثيقة ضد شارون وعرفات على قدم المساواة. غير أن ذلك يبدو تبريراً من أجل تغطية انسحابهم من الزاوية التي حشرهم فيها صمتهم عن رئيس الوزراء الإسرائيلي وارتكاباته ولو أنهم، حتى إشعار آخر، سيرفضون الاعتراف بذلك.

لقد تسبّبت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في تصديع مشروع عمل عربي يهودي مشترك في فرنسا تحت عنوان مكافحة العنصرية. وأوصلت الانتفاضة الثانية الصدع إلى حافة خطيرة لأنها طرحت سؤال المواطنية والقيم الكونية ضد الانغلاق الطوائفي.

ثم جاءت المبادرة لتوجد مخرجاً يسمح بالتأسيس لوئام ما، لوئام يعيش عبره الفرنسيون صيغة التعايش بين يوسي بيلين وياسر عبد ربه، وهي ليست بالضرورة الأفق الأكثر احتمالاً لما قد يعيشه الإسرائيليون والفلسطينيون.

أي إنجاز أكثر من وضع ألين فينكلكروت وبيار أندريه تاغييف إلى جانب طارق رمضان وباسكال بونيفاس!

2003|12|2

# هنا الوردة...

يكاد المرء لا يصدق ما يقرأ. إن هناك، بين القادة الفلسطينيين، من يدعو العرب والمسلمين إلى «ترك مأزق شارون ليتطور». يبدو أن صاحب الدعوة هو الذي لا يصدق ما يقرأ، أو أنهُ يقرأ بنظارات خاصة لا تجعله يرى الانهيارات المتالية في العالمين العربي والإسلامي. ينتمي الرجل إلى فئة مبتلية تعتبر كل إنجاز لخصم مشكلة وقع فيها. وآخر إنجازات هذه الفئة ما تطلق عليه «الاعتقال المأزقي»، قاصدة بذلك الهزيمة الساحقة التي أنزلها صدام حسين بالمحتلين الأميركيين بتركهم يقبضون عليه. لسنا ندري ما كان الوصف لو أن جورج بوش هو المسجون، ولكننا ندري أن المتفائلين الأبديين اغتبطوا كثيراً لسقوط بغداد بالطريقة المعروفة معتبرين أن ذلك فخ سيطبق على الأميركيين ويشكّل محطة تالية في الهزائم النازلة بهم منذ «أم المعارك»!

الاتهام الذي يوجهه القائد الفلسطيني المشار إليه يطال من يرمي طوق نجاة لشارون فيقبل بعدم إدانة وثيقة جنيف ويمتنع عن النضال لإسقاطها، أو يتعاطى مع «خريطة الطريق» ولا يرى فيها مجرد وسيلة لإنقاذ إسرائيل مما تتخبط فيه.

ليست المشكلة في تعريض كل من «الوثيقة» أو «الخريطة» لنقد. المشكلة هي في الإيحاء بأن كلاً منهما، أو أياً منهما، وسيلة فك الطوق عن رئيس الوزراء الإسرائيلي المحاصر، والموضوع في موقع دفاعي.

إن اقتراح محاربة شارون بتركيز جهد فلسطيني وعربي ضد «وثيقة جنيف» حراثة في البحر. لا «يفيد» ذلك إلا في تشتيت الصف وتحويل الفوضى إلى ما يشبه الفتنة. وهو يقوم على فرضية أن الكل صهاينة لا فرق بين أقصى اليسار وأقصى اليمين، بمعنى أن الشعارات والسياسات يجب أن تتبرأ من ملامسة دنس التمييز والبناء عليه. وهو لا يقيم أي وزن لرأي عام عالمي أو فلسطيني يرى القطاع الأكبر منه سياسة شارون المتطرفة عبر «الوثيقة». أي ان هذا الاقتراح هو الذي يمنع مشكلة الاحتلال من أن تتطور لأنه يساعد في تبرئة المحتل، ويوفر للإدارة الأميركية فرصة التملص من تحديد مضمون لـ «رؤية» الدولتين.

إن الدعوة لتركيز جهد لإسقاط «الوثيقة» حرب على طواحين هواء. إنها عملية انتحارية، ليس ضد رواد مقهى هذه المرة، وإنما ضد وهم هو وهم بالضبط لأنه أرقى، بما لا يقاس، من موازين القوى الحالية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

إن ما قد لا نخسره بالحرب ضد الوثيقة نخسره في الحرب ضد الخريطة. يؤدي ذلك إلى مزيد من الهشاشة في وضع السلطة الوطنية، وإلى استعداء اليسار والوسط في إسرائيل، أي إلى إرغامهما على الالتحاق أو مزيد من الالتحاق بالخيار الشاروني، وإلى توتير العلاقة مع المجموعة الدولية، رأياً عاماً وحكومات، وإلى تجاهل مجلس الأمن وقراره الأخير، وإلى توفير ذريعة إضافية لبوش من أجل الانفكاك عن وثيقة يدّعي رعايتها...

إن ما يبدأ خطأً في التقدير ينتهي خطيئة في السياسة. وخطأ التقدير هو اعتبار شارون في مأزق والحركة الوطنية الفلسطينية في حالة هجوم. ينتج عن ذلك اعتبار يقول إن إسقاط «الوثيقة» و«الخريطة» هو بعض من فائض الجهد لا يحول دون إحكام الحصار على شارون، وقطع مخارج الطوارئ عليه، وسجنه في دوامة معضلته لأن تباشير القضاء النهائي عليه وعلى دولته أقرب منالاً من أي وقت آخر.

هذا هو تمام العدمية. وهذا هو المدخل المفضل لتبديد ما تبقى من قوة في خوض معارك لا هي ضرورية ولا حاسمة. إن انتقاد وثيقة جنيف ممكن. وكذلك امتلاك وجهة نظر في الخريطة وأولياتها وأوجه قصورها. غير أنه من غير الجائز وصول عمى الألوان إلى حيث يستحيل التمييز بين مخاطر «حلول افتراضية» وبين خطر «الحل» الواقعي، الملموس، الجاري تنفيذه.

الوردة هنا فلنرقص هنا، قال أحدهم. ويقصد أنه يتعيّن تحديد الحيز الحقيقي للمواجهة في كل لحظة. وهذا الحيز في فلسطين، اليوم، هو ضد المشروع الشاروني المعبَّر عنه في «خطاب هرتسليا».

فشارون يضع الفلسطينيين أمام الخيار: إما الحرب الأهلية وإما «الحل» من طرف واحد. أي إما تطبيق القراءة الإسرائيلية لـ «خريطة الطريق» وإما مواجهة

خطـــر ضم قسم من الضفة، وتقطيع أوصال الأرض المحتلة، وضرب التواصل بين الفلـــسطينيين، وقطع صلتهم بالمحيط إلا لأغراض التجارة أو... الرحيل. ولا يمضي يـــوم، ولا تمضي ساعة، إلا وهذا الحل الزاحف يتقدم من دون أن يبدو في الأفق إجمـــاع علـــى مقاومته وإحباطه. ثمة معارضة جذرية تطلق النار في غير اتجاه، وثمة حكـــومة تـــدفن رأســـها في الرمال مراهنة على «اجتماع مثمر»، وثمة وسطاء يتـــصرفون وكـــأن سحر الكلام دواء، وثمة «رعاة» يعرفون أنهم يكذبون عندما يكتشفون جملة في كلام شارون توحي بأنه وفيّ لالتزامات.

لقـــد بـــات صعباً تصديق دعاة «ترك مأزق شارون يتطور». لا يعقل أن هؤلاء لا يعاينون الخط البياني التنازلي للوضع العربي والإسلامي وللوضع الدولي المحـــيط بقـــضيتهم. ولا يعقل أن ما يميّزهم عن البن لادنية يتعطل في هذا المجال بالـــضبط. إن التفسير الممكن لسلوكهم هو أنهم يضبطون سياساتهم على إيقاع الـــصراع على السلطة وليس على إيقاع الصراع على الأرض. فإذا وضعنا هذه الفرضية في الحسبان بات ممكناً فهم الكثير مما يبدو متناقضاً وغير عقلاني. فهل هـــذا هو الموضوع فعلاً؟ وهل هذا ما يختبئ وراء الكلام الكبير؟ هل هذه هي الـــوردة الـــتي يرقـــصون حولها؟ هل يدركون الآثار «التعبوية» لخطابهم؟ هل يعتذرون من أحمد ماهر؟

**2003|12|23**

# توافق بوش شارون:
# الهدف السياسي للحرب المستمرة

لا يعـــادي جورج بوش العرب، حكومات وشعوباً، ولا يصادقهم. يستهزئ بهـــم. جمـــع خيـــباتهم الممتدة منذ عقود، وضعها في رزمة واحدة، وجلدهم بها. وهكـــذا، وفي دقائق، أعلن انسحابه من سياسة أميركية عمرها سنوات، وأعلن أنه يـــؤيّد التوسع الإسرائيلي في الأرض المحتلة عام 67، ويتفهّم الرفض الإسرائيلي لحق العودة.

لقـــد ألغى بوش الأساس السياسي الذي كان يستند إليه بعض العرب لتبرير الالـــتحاق بواشنطن. وهو التحاق قاد، قبل 67 وبعدها إلى خوض معارك ضارية ضد كل معارض. ولما تسنى لهذا الخط الالتحاقي الانتصار كشف جورج بوش عن شـــروطه الجديدة، علماً أن الجديد في ذلك هو الإعلان الرسمي فقط طالما أن أي تحليل للسياسة الأميركية كان في وسعه، لو أراد، استقراء ذلك.

أخـــذ بوش الوقت الكافي قبل أن يرد على قمة بيروت. ففيها عرض العرب تسوية تتضمن مقايضة. وهذا هو مضمون أي تسوية. أخذ منهم ما أعطوه، وزاد علـــيه، ولم يـــبدُ معنياً بتقديم أي مقابل. وهو إذ فعل ذلك فإنما سعى إلى الحصول علـــى الجزية التي تعاقب من يعلن مبادرة ويعجز عن بناء موازين القوى التي تجعلها قابلـــة للتنفيذ.يشعر بوش، في قرارة نفســه، أن أفضاله على العرب كثيرة. فهو حرّر شعباً من شعوبهم من ديكتاتورية باغية. وهو يعرض على الفلسطينيين تحريرهم من قـــيادتهم التي تقف عقبة في وجه حصولهم على دولة (ليس مهماً إذا كان ذلك يمر بحرب أهلية). وهو يقترح على القادة العرب مشاركته في هذه المهمة ثمناً لقبوله لهم في الـــتحالف الدولي ضد الإرهاب. ويجمل ذلك كله في أنه يريد إدراج العرب في «شرق أوسط كبير» ينعم بالديموقراطية والاستقرار والازدهار.

لم يرد بوش على قمة بيروت فحسب. وجّه رسالة إلى «القمة التائهة». ففي حـــين رافقـــت الالتباسات المعروفة التأجيل، وفي حين يتطاير الزعماء العرب من

عاصمة إلى أخرى لبحث جدول الأعمال، وفي حين يعكف خبراء على التدقيق في عبارات المشروع الإصلاحي، وفي حين يشتد النـــزاع حول إعادة إطلاق «مبادرة بيروت» أو تعديلها، في هذا الوقت قال بوش: انسوا بيروت! ما بعد بغداد وليس كما قبلها وأنتم لم تفعلوا سوى المساهمة في تضاؤل وزنكم.

يمكـــن للـــرئيس الأميركي التأكيد بأن ما قدمه لأرييل شارون سبق له أن استـــلمه مـــن القادة العرب فرادى ومجتمعين. فمبادرة بيروت لم يكن لها، في العمق، وفي ظل السلوك العربي بعدها، إلا أن تُوصل إلى هنا. وبهذا المعنى يكون بوش وضع عَرَبه (أي النظام العربي كله) في الزاوية: لا يمكنهم أن يكونوا معه، وفق القاعدة الجديدة، إلا كما يريدهم أن يكونوا معه. ليسوا حلفاء يحملون إلى التحالف بعض مطالبهم. إنهم أتباع يُؤمَرون. وما عليهم سوى الكف عن هذه الازدواجـــية الخطابية التي تعكس، في النهاية، فصاماً بين القول والفعل انتهت مدة صلاحيته.

يكـــشف كلام بوش أمام شارون عمق المعضلة العربية. فبغض النظر عن النوايا، والقدرات، والسياسات، والتواطوات، لا قدرة لدى النظام العربي على هذا القدر من التأقلم تحت السقف الأميركي الإسرائيلي. ولكن، في المقابل، لا قـــدرة راهـــنة ولا مأمـــولة على اختراق هذا السقف. ومن غير المقدّر لعلاج الـــصدمة، على طريقة بوش، أن يسعف المريض. قد لا يقتله، ولكنه، بالتأكيد، سيزيد عذاباته.

لـــو لم يكـــن العرب في عنق زجاجة لكان يمكن القول، اليوم، إنهم في عنق زجاجة. من أقصى المغرب إلى المشرق ينوء الوضع العربي تحت أثقال وطنية خاصة بكـــل قطـــر ثم يأتي ما هو مشترك، نظرياً، ليزيد الأعباء. لا يستطيع حاكم عربي واحد تركيب جملة مفيدة، ومقنعة، وقابلة للترجمة، عن فلسطين أو العراق. وبينما هـــو في عز تلعثمه جاء من يطالبه بلبس قناع الإصلاح ممّا يدخله، نهائياً، في الطور «الكراكوزي».

لـــيس أصعب على النخب والشعوب من العيش مع ديكتاتور مهرّج. غير أن هذا هو ما نحياه. ولا يبدو، في الأفق، أن ضغطاً شعبياً سيتبلور، أو أنه إذا تبلور، في

شرطه الإيديولوجي الراهن، قادر على قلب المعادلة. المأساة مضاعفة إذاً. إن البديل الوحيد المحتمل، ولو بعد حين، للوضع الراهن عاجز وحده، بالضرورة، عن أي إنجاز يحدث اختراقاً ويوقف التدهور.

إن اللوحة المرسومة آنفاً هي الصورة الوردية من المشهد. الآتي أعظم.

إن العرب المشبعين بعدالة قضاياهم (وهي عادلة، وعدالتها مسؤولة عن مأساوية الوعي العربي) قد لا يصدقون أن شارون، إياه، إذ يتعرض إلى ضغط فعلي، فإنما هو الضغط الممارَس عليه من يمينه ومن قوى تتهمه بالتفريط، وبيع حقوق شعب إسرائيل إلى حملة بوش الانتخابية!

إن شارون هذا الضغط أو بدونه، لا يعتبر وعود بوش نهاية المطاف وإنما منطلق تفاوض. لقد «اضطر» إلى أن يقبل ما قبله لأنه يتصرف كمن وصل إلى المرحلة ما قبل الأخيرة من انتزاع الموافقة الأميركية على مشروعه: التبديد السياسي للشعب الفلسطيني (في ظل الهيمنة الأميركية الكاملة على المنطقة). لقد بات الإنجاز وراءه وسوف يجنح إلى المزيد. يفعل، هو، ما يفعل حيث تطال يده ويتولى بوش الباقي حرباً في العراق، وضغطاً على الآخرين، وتسريحاً للجنة الرباعية، واستحلاباً لطوني بلير، وتحييداً للأمم المتحدة، وتعطيلاً لأي تدخل آخر حتى لو كان إنسانياً يستهدف نجدة شعب مهدد بخطر ماحق.

لا شك، ولو للحظة، في أن بوش وشارون يعرفان أن الوضع العربي الراهن «عاجز» عن مماشاتهما في «الحل» الذي يقترحانه. إذا كان هذا صحيحاً، وهو صحيح، فإن الرجلين لم يكونا يعلنان مبادئ تسوية. كانا يعلنان الهدف السياسي للحرب المستمرة التي يخوضانها ضد العرب. يعني ذلك، بكلام آخر، إن «إعلان واشنطن» يرمز إلى الموقع الذي تريد أميركا وإسرائيل إنزال العرب إليه ودفعهم للانحطاط نحوه. ثمة عمليات جراحية كثيرة في الأفق يُراد لها أن تجعل ما نستهوله اليوم أقصى أماني الغد.

إن الاسم الرمزي لهذه العمليات الجراحية هو «الشرق الأوسط الكبير». وما دور حديث «الإصلاح» هنا، من جانب واشنطن، إلا الدور التقليدي الذي يلعبه المخدّر. والهدف العملي لهذه العمليات استئصال شأفة أي ممانعة بحيث لا تعود

تطــل، في كــل مــرة، بوجه جديد ولو أنه، من عبد الناصر إلى بن لادن، يقطع مسافات ضوئية نحو التخلف وترجيح احتمالات الفشل.

إن الــصراع العربي الإسرائيلي زاخر بمحطات مهمة. هذه واحدة منها وهي شديدة الأهمية. غير أن التجربة تعلّم أن كل مشروع حل، (أو توافق)، كان يترجم موازين قوى ويتقرّر مصيره وفق ديناميات لا علاقة لها كثيراً بالنصوص. إن إعلان واشنطن، بهذا المعنى، إعلان لمرحلة جديدة في هذا الصراع. يعني ذلك أنه عنصر في صياغة الصراع وليس برنامجاً تفصيلياً لحل.

إن الديناميــيات الراهنة تشير إلى اتجاه إسرائيل إلى طحن الشعب الفلسطيني. الطحـــن، تعريفاً، يلقى مقاومة. فهل بإمكان هذه المقاومة أن تقلب المعادلة في ظل الارتضاء العربي لهذا الشكل من الالتحاق بالولايات المتحدة؟

2004|4|21

# كيّ الوعي

«تعلّمت من التجربة أن المرء لا ينتصر بالسيف وحده». هكذا خاطب شارون الكنيست الإسرائيلي أمس في معرض مناقشة «خطة الفصل». الرجل الذي عاش بالسيف، والذي يهدده حاخامات ومستوطنون بالسيف، يقدم نفسه كمن خرج بحصيلة لحياته المديدة. لقد بات في رأيه أن الانتصار لا يتحقق بالقوة العارية وحدها. لا بد من قدر من المكر. لا بد من مناورة لا تكون، في الحقيقة، إلا خديعة حربية تخدم الهدف إياه: الإبادة السياسية للشعب الفلسطيني.

مكر شارون ذو حدين. المبالغة فيه تؤدي إلى كشف المخبوء وإنهاء وظيفة المناورة. وبذلك تتحقق خسارة المؤيدين ويتم إحراج المروّجين. لكن التقليل منه يفقده فعالية الجذب حيال من تبقى من المعسكر القومي الديني المتطرف. إن خطة شارون للفصل هي مكر مدروس (تولى مستشاره دوف فايسغلاس الشرح).

ماذا تقول الخطة في صيغتها الرسمية: رفع المسؤولية الإسرائيلية عن غزة، تأجيل القرار الحكومي إلى ما بعد انتهاء التحضيرات، تقسيم الانسحاب إلى أربع مراحل يسبق كل واحدة منها قرار، البقاء عند الحدود مع مصر، حراسة الغلاف الخارجي البري للقطاع، السيطرة على المجال الجوي، مواصلة النشاط في المجال الجوي، تدمير مساكن المستوطنين والمباني الحساسة والكنس، السعي إلى السيطرة على التكتلات المركزية للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وعلى بلدات مدنية ومناطق أمنية وأماكن تملك إسرائيل مصالح أخرى فيها، إلخ...

هذه إعادة انتشار تبقي القطاع تحت الاحتلال (حسب دراسة قانونية مرفوعة إلى الحكومة الإسرائيلية)، وتوفر قاعدة سياسية من أجل ضم مناطق شاسعة في الضفة الغربية. ولذا فإن أي تصويت على الخطة في الكنيست هو تصويت يطال، في الجوهر، مصير الضفة الغربية في حين يبقي مسألة الانسحابات التدريجية رهن قرارات لاحقة تتخذها الحكومة.

يعــني ذلك، عملياً، إن أي أكثرية تحصل عليها الخطة في الاقتراع المقرر اليوم لا تعــني، إطلاقاً، مباشرة التنفيذ. فعشية كل انسحاب يفترض بشارون أن يحصل على أكثرية حكومية. وفي قراءة سريعة لخريطة القوى يتبيّن أن معسكر «اليسار» يقتــرع في الــبرلمان في حــين يتولى معسكر «اليمين» التقرير في شأن التنفيذ في الحكومة.

وتزداد الأمور تعقيداً نتيجة أن مسلسل الاقتراع الخاص بخطة الفصل يتوسطه اقتــراع يخص الميزانية. القوى القادرة على حماية شارون («اليسار») في موضوع هــي نفــسها القوى التي ستعمل على إسقاطه في موضوع آخر. ولهذا فإن سباق الحواجز الذي يضطر رئيس الحكومة إلى خوضه يوحي بأنه سينهكه إلى حد يجعل مستحيلاً الوصول إلى خط النهاية.

وفي هــذه الحالة يكون مكر شارون حقق له المضي في الضم الزاحف للضفة الغــربية، وفي اتباع سياسة الأرض المحروقة في القطاع، وذلك في ظل تصفيق دولي (وعــربي) لــ «خطة الفصل» التي قد تجد نفسها مضطرة إلى انتظار الانتخابات المبكرة ونتائجها.إن ما جرى أمس في غزة ليس مجرد يوم إضافي على «أيام الندم». إنه تعبير عن سياسة جوهرية تتخذ أشكالاً متنوعة ولكنها تلتقي عند فكرة واحدة عبّر عنها موشيه يعالون. لقد اشتق رئيس الأركان الإسرائيلي مصطلحاً جديداً في وصــف العلاقة مع الفلسطينيين: كيّ الوعي. ويعني ذلك تسليط قدر من الضغط علــيهم يمنعهم حتى من مجرد التفكير بالدفاع عن النفس خوفاً من رد الفعل شديد الإيلام.

إن «كيّ الوعي» الفلسطيني، عند يعالون، هو كسر نهائي للإرادة الفلسطينية بحــيث تميل إلى تحديد سقف المطالب على قاعدة الحد الأدنى المشترك بين شارون وغلاة المستوطنين. تسقط هذه السياسة نظرية «الجدار الحديد» العزيزة على قلب جابوتنسكي والتي طبّقها، بنجاح، خصومه في حزب «العمل». لا تسقطها إلا من أجل اتباع نهج أشد عدوانية يمكن له أن يفلّل حد السيف ببعض المكر.

2004|10|26

# مهمة أخرى (أخيرة؟)

يقول كاتب فرنسي إن ياسر عرفات أنجز مهمتين تاريخيتين في حياة واحدة: أوجد الشعب الفلسطيني على خريطة الشرق الأوسط بالصراع مع إسرائيل، وأقنع الشعب إياه، لاحقاً، أن لا بديل عن تسوية.

مهمـــا كانـــت نسبة الدقة في هذا الكلام فما لا شك فيه أن المهمتين المشار إليهما تعطيانه هذا الموقع الفريد. إنه المقاوم الأول والمفاوض الأول. وهو المفاوض الأول بالـــضبط لأنه المقاوم الأول. لا تجتمع هاتان الصفتان في شخصية فلسطينية أخرى علماً أن المشروع الوطني لم ينجز بعد، وأن المخاطر تحيط به، وأن الشرطين الإقليمي والدولي ليسا في صالحه.

هـــا أن مـــرحلة تنقضي حتى لو كان الداء طائرة جديدة تهوي في الصحراء الليبيـــة ويخـــرج مـــنها أبو عمار سالماً. مرحلة امتدت على أربعة عقود. عرفت انتـــصارات وانتكاســـات، وإنجازات وأخطاء. عايشت المد القومي الذي احتضن النـــضال الفلـــسطيني وقدم مشروع حل يتجاوزه ولو، أحياناً، بالاختلاف معه، وعايشت مرحلة الجزر المسؤولة، قبل غيرها، عن الوضع البائس.

لم يكـــن عرفات مجرد قائد لثورة شعب، علماً أن هذا أمر جلل. ففي الحالة الخاصـــة للشعب الفلسطيني كان التبديد هو المصير الذي ترسمه الصهيونية له. كان مقـــدراً لـــه أن يتـــشتت، ويشطب، ويلغى فلا ينبعث ولا يغادر، إطلاقاً، موقع «الـــشعب الفائض». أبو عمار أوجد هذا الشعب بمعنى ما وفي سياق تنبّه القيادة الناصـــرية إلى الإمكانـــات الهائلـــة الموجودة في توظيف الكيانية الفلسطينية ضد إســـرائيل. وأبـــو عمار، إياه، غالى في هذه الكيانية عندما لم تعد الحركة القومية حـــاملاً جـــدياً للتحرر الوطني. و«نجح»، على امتداد سنوات، في تحويل منظمة التحرير إلى «الوطن المعنوي» للشعب الفلسطيني قبل أن تقوده الظروف إلى تجربة في الحكـــم الـــذاتي لم يلفـــظ التاريخ حكمه عليها بعد وإن لم تكن، في ظروف التسعينيات، أفضل الخيارات المتاحة.

المهـــم أن عرفات ليس من طينة قادة نعرفهم. ليس لأنه، شخصياً، يتميّز عن غيره بل لأن العلاقة التي نسجها شعبه معه علاقة استثنائية.

ليس صدفة، ربما، أن عرفات يعتمر ثلاث كوفيات: إنه قائد حركة «فتح»، وزعـــيم مـــنظمة التحريـــر، ورئيس السلطة الوطنية. «فتح» هي العمود الفقري للحـــركة الوطنـــية، والمنظمة هي الإطار الجامع للداخل والشتات، والسلطة هي الحكم الذاتي للفلسطينيين تحت الاحتلال.

وفي وقـــت تعـــتل صحة عرفات يكتشف الجميع أن هذه المستويات الثلاثة المشار إليها تعاني من مشاكل بنيوية عميقة.

«فـــتح» هـــي، اليوم، مجهول كبير. تضاءلت قيادتها التاريخية. وانتهت لعبة الـــتوازنات السابقة في قمتها. وتحاول لجنتها المركزية أن تفرض نفسها كمرجع في ظـــل تباينات بين أعضائها. غير أن «كتائب الأقصى» كتائب. والأجهزة الأمنية مـــتعددة. والـــساحة مفتوحة لتدخلات خارجية. والطموحات الشخصية رعناء أحياناً. والمرجعية «المؤتمرية» قديمة.

والمـــنظمة في حالـــة شلل. هذا أقل ما يقال. ويعني ذلك، في رأس ما يعنيه، تـــراجع الإطار الناظم للشعب في أماكن تواجده، وظهور تعارضات في ما يخص «حـــق العودة»، وازدواجية في النشاط الدبلوماسي، وتبعثر للمساعدات الدولية، وتراجع الصلات بقوى عربية ودولية، إلخ...

أمـــا السلطة فقد تركها البطش الإسرائيلي أنقاضاً أو شبه أنقاض. لا تسيطر فعلاً على الأدوات الأمنية، ولا تحسن إدارة الخدمات، ولا تستطيع معالجة التضخم البيروقراطـــي والفـــساد والمحـــسوبية، ولا تعـــرف تحديد هويتها بين «الدولة» و«الثورة»، ولا تقدم نفسها كنظام رئاسي أو برلماني، ولا تنتج أجهزة رقابة، ولا تحـــسم في مـــا إذا كانت سداً أمام الاحتلال أم امتدادا له، ولا تمارس سيادة، ولا تبسط ولايتها بالتساوي على الضفة والقطاع، إلخ...

هـــذا كلـــه حتى لا نتحدث عن مستوى رابع غير متبلور تماماً هو مستوى «المقاومـــة» حـــيث تـــتداخل «فـــتح»، أو بعضها، مع «حماس»، و«الجهاد»، والجبهتين، وغيرها. والكلام عن هذا المستوى الرابع، والجديد نسبياً، هو، في آخر

المطـاف كلام عن التيار الإسلامي غير الممثل في المنظمة أو السلطة والذي تدخل أطراف منه في علاقات تحالف تنافس مع «فتح».

هذه المشاكل مقذوفة كلها، ودفعة واحدة، أمام الشعب الفلسطيني. ويتساءل كـثيرون، عن حق، عمّا إذا كان ممكناً تقديم جواب بسيط على هذه التحديات يكون مقدمة لطرح الهمّ الأكبر: ما العمل الآن؟ أين هي القضية الوطنية بالضبط؟ مـا سياسة إسرائيل واحتمالات تغيّرها وكيفية التعاطي معها؟ في أي موازين قوى إقليمية ودولية نعمل؟

إن إنقـاذ وحـدة حـركة «فتح» أولوية مطلقة. ولكن هل من رمز لهذه «الـوحدة» بعد كل ما جرى؟ وهل من رمز يستطيع تأمين التماسك بين الضفة والقطـاع، بـين الأرض المحتلة والشتات، بين «فتح» وغيرها من الفصائل سواء المنضوية تحت لواء المنظمة أو العاملة خارج هذا الإطار؟

لا يقـدم المشهد الفلسطيني الراهن جواباً شافياً على هذه الأسئلة خاصة إذا أخـذنا بالاعتـبار درجـة من اصطدام المزاج الشعبي المعبأ بالمزاج العربي والدولي الراغب بتسوية بأي ثمن، أي بالثمن الذي تريده إسرائيل.

لهذه الأسباب، وغيرها، يبدو عرفات محكوماً بإنجاز مهمة أخيرة: تأمين انتقال سلس في «فتح» والمنظمة والسلطة.

ليست هذه دعوة إلى التنحي. إنها اقتراح طبي ذو بُعد سياسي. فحتى لو أثبت الرئيس عرفات أنه يملك في جعبته روحاً جديدة يبقى أن عليه ألا يخسر ثانية واحدة في معركة ترتيب البيت الفلسطيني.

**2004|10|30**

# أسئلة فلسطينية

فور الإعلان عن فوز جورج بوش سرت التكهنات. ستكون الولاية الثانية مختلفة عن الأولى. ستتدخل واشنطن أكثر لحل الأزمة الفلسطينية الإسرائيلية. سيمارس بوش ضغطاً على أرييل شارون. طالما ان الرئيس لن يجدد لنفسه، وطالما ان نائبه ديك تشيني غير مرشح لأسباب صحية فان الأيدي ستكون طليقة لارغام إسرائيل على تنازل.

قيل، إضافة إلى ذلك، ان الإدارة تحتاج إلى عملية «كسب عقول وقلوب» من أجل تسهيل سياستها العراقية، ومن أجل توفير شروط نشر الديموقراطية، ومن أجل كسب قوى في الحرب المعلنة على الإرهاب.

وكان طوني بلير استبق نتائج الانتخابات الأميركية بالقول انه سيجعل من التسوية في الشرق الأوسط أولوية سياسته الخارجية. ثم عاد وكرر الأمر بعد 2 تشرين الثاني موحياً انه سيمارس «ضغطاً» على الولايات المتحدة من أجل ان تشاركه الرأي.

جاءت «غيبوبة» ياسر عرفات في هذا التوقيت بالضبط من أجل ان تجذب الانظار حول «الشيء ما» الذي يتوجب حصوله.

فالمشهد قبل «الغيبوبة» هو ان شارون ماض في ترتيب الاوضاع من أجل التمكن من تنفيذ خطة الفصل. وبالرغم من المتاعب التي يواجهها في حزبه ومعسكر اليمين فانه نجح في انتزاع اقتراعين في الكنيست يوفران صدقية لنواياه بما هي تطبيق الخطة أولاً، وبما هي دفن «خريطة الطريق» ثانياً.

ولذلك سرعان ما تحول الحديث، في عواصم عربية وغربية، عما بعد عرفات إلى حديث عن توفر امكانية مستجدة لايجاد صلة ما بين الخطة والخريطة. فالوضع الفلسطيني الذي قد ينشأ يحرم إسرائيل من زعم «ان لا شريك» ولذا فان الخطوات من جانب واحد اضطرارية. ولوحظ ان معلقين إسرائيليين تعمدوا، في معرض فك اسرار الولاية الثانية لبوش، التركيز على ان المرض الطارئ لعرفات يفسح في المجال

أمام ايجاد صلة الوصل المطلوبة والتي تصر عليها مصر ولا يخفي الأوروبيون رغبتهم فيها.

مـــن للبكر الحسم في اتجاه الاحداث. ولكن ما يمكن قوله، اليوم، هو ان أي صـــلة وحل، ان وجدت، ستكون واهية جداً. أضف إلى ذلك ان شارون سوف يستحـــضر ترسانته من الذرائع من أجل ان يقول ان مشكلته لم تكن مع عرفات الـــشخص وإنمـــا مع القيادة الفلسطينية التي يدعي انها تتهرب من تنفيذ التزاماتها بموجب «الخريطة».

ســـتبقى الكرة في الملعب الفلسطيني حتى من دون لائحة المطالب الشارونية. ستبقى هناك لأن الفلسطينيين في موقع الاضطرار الى ترتيب أوضاعهم وملء الفراغ الهائل الناشئ.

والـــصعوبة في هذه المهمات انها ستحصل في ظل غياب صمام الأمان الذي كانـــت الخطـــوط تتجمع عنده فتتحرك كيفما اراد لها أو تجمد عندما يكون في الجمود مصلحة وعندما يتحول إلى حائل دون أي تنازع أهلي.

فمـــن ميـــزات القيادة العرفاتية ان الآخرين، في الساحة الفلسطينية، يجدون القاســـم المشترك معها ولكن، أيضاً، يضطرون إلى اتخاذ موقع معارض. ان الحلفاء الـــضمنيين لعرفات هم، أيضاً، معارضوه. ومن يراقب المشهد السياسي الفلسطيني يلاحظ ان كل طرف سمح لنفسه بترف المعارضة مطمئناً إلى انه مجرد قوة ضغط لا تملك تأثيراً إذا لم تمارس نفوذها على مركز القرار.

لقد أدى ذلك إلى عدم تبلور تيار سياسي. أو حزب، أو ائتلاف، يستطيع الـــزعم بأنـــه يمثل الحالة الوطنية جمعاء. لا اللجنة المركزية لـــ «فتح» نجحت، ولا اللجـــنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ولا الحكومة، ولا المجلس التشريعي، ولا القيادة الوطنية الموحدة... موسمياً. ولا وجود لمن يستطيع ان يمون على الإدارة في الـــضفة والقطـــاع، وان يـــضبط الأجهزة، وان تبقى كلمته مسموعة لدى الشتات.

لـــذلك ثمة اعتقاد بأن المهمة المطروحة على الفلسطينيين لن تكون سهلة حتى في ظل الجمود فكيف إذا اتخذ قرار خارجي بتحريك الأمور في وجهة معينة.

ان المطروحة أسماؤهم لمواقع قيادية قد يكونون مقبولين من الخارج ولكنهم لا يوفرون هيمنة ذات صدقية على الداخل الذي يعني، أيضاً، ملايين الفلسطينيين في المنافي.

لنأخذ محمود عباس مثلاً. انه في الصف القيادي الأمامي لـ «فتح» والمنظمة والسلطة. وهو يملك علاقات عربية ودولية متينة غير ان أبو مازن قادم إلى موقع جديد محتمل من ماض اعتراضي قريب. هل تسلس له «فتح» القياد؟ والمنظمة؟ هل نفوذه في غزة كما نفوذه في الضفة؟ ما العلاقة بينه وبين التجمعات الفلسطينية في الخارج؟ هل سينجح في ان يتراجع من وضعية المعارض المنكفئ إلى وضعية المسؤول الأول المدعو إلى تمثيل خط اجماع أو شبه اجماع وإلى احتواء الآخرين؟ هذه أسئلة جدية في ظل غياب التفويض الشعبي الصعب حالياً، وفي ظل انعدام ما يبرر وراثة المختلف لمن اختلف فيه. وما ينطبق على عباس ينطبق، ربما أكثر، على أحمد قريع. وعند الانتقال للكلام عن فاروق القدومي تقفز مشكلة العلاقة (اللاعلاقة بالاحرى) التي أقامها مع الداخل حيث مركز الثقل الحالي للحركة الوطنية الفلسطينية.

هل الحل في تقاسم للمناصب؟ هل من يضمن التناغم المطلوب فلا نعود أمام داخل يرفع لواء حق المصير وخارج يطرح شعار العودة؟ هل القيادة الموحدة التي تقترحها «حماس» هي الجواب؟ وإذا كان نعم فما هي الوجهة السياسية لهذه القيادة، ما هي استراتيجيتها، ما هي وسائلها النضالية المعتمدة، ما هي أجوبتها عن أسئلة لن تتأخر في ان تكون مطروحة؟

هذه الأسئلة، وكثير غيرها، يطرحها التقاء اللحظة الدولية الإسرائيلية بلحظة الارتباك القيادي الفلسطيني. وتتعزز خطورة هذه الأسئلة من التفاوت الواقعي بين الأجوبة المحتضنة اقليمياً ودولياً وبين المزاج الشعبي الفلسطيني كما يقدم نفسه حتى الآن.

**2004|11|6**

# ليس عن عرفات
# ... عن أعدائه

دعونا لا نتكلم عن ياسر عرفات. لنتكلم عن عدوه، عن أعدائه.

استعمار فلسطين، عبر الحركة الصهيونية وبإشراف الإمبراطورية البريطانية، مشروع هائل الأهمية لأصحابه. إن زرع هذا الكيان في فلسطين، وبدلاً عنها، يهدف إلى منع انبعاث العرب كأمة واحدة، وإلى حراسة طرق المستعمرات، ولاحقاً، إلى حماية النفط ومنابعه وطرق إيصاله. والدعم الذي لقيته الحركة الصهيونية ثم إسرائيل تباعاً من عواصم أوروبية ثم من الولايات المتحدة كان وثيق الصلة بمصالح مهمة واستراتيجية وحاسمة، وهي مصالح لا تؤمَّن إلا والأمة العربية مفتتة، خانعة، مكسورة.

أضفي على هذا المشروع، وبمفعول رجعي، هول المجزرة النازية التي ارتكبت في أوروبا ضد اليهود وشكلت ذروة للاسامية جرى التعبير عنها، بأشكال متباينة الحدة، في أوروبا الوسطى والشرقية وفي حواضر العواصم الغربية من باريس إلى برلين مروراً بفيينا. ولقد أمكن تحويل هذا الهول إلى رصيد أخلاقي في مرحلة أولى. أما في مرحلة ثانية فقد جرى تثبيت دولة إسرائيل بصفتها مستودع هذا الرصيد والمستفيد الأول منه.

لقد التقى رافدان جباران في مجرى واحد. التقت مصالح الغرب، أو القوى المهيمنة فيه، مع الرغبة الجامحة في التكفير عن الذنب. وتحوّل هذا المزيج الفائق الفعالية إلى قوة ضاربة وجارفة خبطت الشعب الفلسطيني خبطة واحدة ففعلت به ما فعلت علماً أن استهدافاتها تتجاوزه من أجل منع العرب، وهم أمة حديثة وناشئة، من أن يحضروا على مسرح التاريخ المعاصر.

إن إسرائيل التي بددت الفلسطينيين، بعد الرفض الصهيوني للاعتراف بمجرد وجودهم، إن إسرائيل هذه لا تقل عداء للشعوب العربية المحيطة بها، للمصريين والسوريين والأردنيين واللبنانيين والسعوديين، عن عدائها للشعب الذي تلقى، بصدره، وطأتها الكبرى.

إن الموقف من إسرائيل، بهذا المعنى، قضية وطنية داخلية في كل قطر من الأقطار العربية. فعندما تعمل مصر مخلصة وجاهدة لمواجهة إسرائيل تكون تعمل جاهدة ومخلصة من أجل نموها وازدهارها وتحررها وتقدمها وإطعام الجائعين فيها وتعليم الفقراء وبناء الصناعة الوطنية ولعب الدور الإقليمي الذي تؤهلها له عراقتها وديموغرافيتها وجغرافيتها. وإذا كان من اختبار يدل على ذلك فهو اختبار العدوان الثلاثي عام 56. كان هناك من يريد الثأر لتأميم قناة السويس لبناء السد العالي. وكان هناك من يريد معاقبة مصر على عدم الالتحاق بالأحلاف. وكان هناك من يريد تحقيق حلم شطب القاهرة وتحييدها. وكان هناك من يريد تأديبها لدعمها ثورة التحرر الوطني في الجزائر.

وما يُقال عن مصر يُقال عن غيرها. وما يُقال عن حرب 56 يُقال عن حروب غيرها بما في ذلك حرب 67. ومن الواجب تأكيد هذه الحقيقة برغم ما نسمعه من كلام تافه هذه الأيام. لقد كان رأس الحركة القومية مطلوباً وجرى في سياق ذلك تلبية النزعة التوسعية الإسرائيلية.

إن إسرائيل ليست قضية وطنية داخلية في كل بلد عربي. إنها، بالالتباسات المثارة حولها في الوجدان الغربي، قضية وطنية داخلية في كبرى الدول الغربية، وحتى في موسكو نفسها، وفي عواصم أوروبا الشرقية والوسطى.

إن الوعي الغربي الشقي، الأوروبي تحديداً، أراد تصدير أزمته جنوباً فرمى العرب بـ «المسألة اليهودية» محولاً ضحاياه السابقين إلى جلادين معاصرين علّه بذلك يكفّر عن عقد تاريخية، ويؤمّن مصالح استراتيجية، وينقل الإسرائيلي إلى حيث التماهي معه والتشبّه به لجهة الإرث الاستعماري.

لا يمكن فهم السياسات الغربية من دون إدراك هذه الحقائق. لا مجال لفهم فرنسا وبريطانيا وألمانيا وبولندا إلا بالدخول عميقاً في فهم حضور مسألتين في تاريخ وثقافة كل من هذه البلدان: المسألة اليهودية والمسألة الاستعمارية. ولا يمكن، بالتالي، وضع سياسة عربية في مواجهة الصهيونية وإسرائيل من دون الوعي التفصيلي لهاتين المسألتين في امتدادهما الجغرافي، وهو شبه شامل، والزمني وهو يعود إلى قرون.

إن العنف الذي أصبنا به شديد التركيز. إنه عصارة قرون من التجارب والمغامرات والغزوات. إنه حصيلة مؤامرات وخطط واستراتيجيات. إنه نموذج الزواج الفريد بين ما يمكن استخراجه من باطن الأساطير والرؤى وبين عقلية علمانية عصرية وحديثة. إنه عنف حركة عمالية وطنية شديدة الاتصال بأحوال العالم وتقلباته، وشديدة التشبّع بأطروحات الحركات القومية المأزومة والمنغلقة والمتوترة. إنه عنف يسلط على العرب، انطلاقاً من فلسطين، أزمات أوروبا ونجاحات أوروبا وإخفاقات أوروبا. يحشدها كلها في رزمة واحدة ويقذفها في وجهنا.

لقد كانت بقعة تلقي هذا العنف واسعة في مرحلة من المراحل. أي أن المستهدفين منها كانوا في مواجهتها وعلى استعداد لامتصاص آثارها ومعالجتها. لقد لعب ياسر عرفات دوره في هذا السياق لفترة ما.

ولكن ما حصل لاحقاً هو أن هذه البقعة شرعت تضيق. غادرها من غادرها دامجاً بين خروجه من المواجهة وبين إعادة هيكلة مجتمعه، وإعادة النظر بسياسته الإقليمية والدولية. وغالباً ما حصل ذلك بأعذار وحجج، وبوعود وتمنيات نكتشف اليوم أنها كاذبة وأنها لم تؤت ازدهاراً ولا تقدماً ولا عزة ولا موقعاً.

ومع الانحسار المتزايد لرقعة المواجهة، ومع تصاعد درجة العنف بتصاعد قوة إسرائيل واشتداد *الانحياز الأميركي إليها*، بقيت *فلسطين*، وحدها *تقريباً*، في الساحة وبات على شعبها وقيادته أن يصدا هجمة تحرقهم ولكنها تهدد غيرهم.

إن ما كان علينا جميعاً مقاومته، وهذا ما فشلنا به، ألقي كله على عاتق الشعب الموزّع بين الوطن والشتات. إن ما لم نرتفع، جميعاً، إلى مستوى رده، وإلى مرتبة القدرة على منازلة القوى المحتشدة وراءه، بات يستطيع الانفراد بالفلسطينيين وحدهم.

إن أي حركة وطنية فلسطينية، مهما كانت فائقة الاستثنائية، ومهما كانت عالية الكفاحية والتضحية، ستبقى عاجزة، وحدها، عن رد هذا العدو الذي لم يسبق للتاريخ الاستعماري، حتى الاستيطاني، أن عرف مثيلاً له لجهة المخزون الذي ابتناه لنفسه، وابتني له، في أرض غير أرض المعركة.

لـــيس الـــنقاش إذاً، أي نقاش، عن ياسر عرفات. يمكن قول الكثير عنه سلباً وإيجاباً، وإيجاباً أكثر منه سلباً. ولكن سيبقى أنه أبقى قضية شعبه حية على امتداد عقود وذلك بعد أن تخلى عنها كثيرون ممن يستهدفهم العدو المشترك.

لقـــد قاد نضال شعبه في منعرجات لا حصر لها. وفي حين بقي الخط البياني النـــضالي الفلـــسطيني متصاعداً كان الخط البياني لموازين القوى العربية الإسرائيلية (الأميركية) متراجعاً وهابطاً. لقد سبحت الثورة الفلسطينية طيلة نيف وثلاثة عقود عكـــس التيار. ليس غريباً، والحالة هذه، أن تكون اضطرت إلى محطات استراحة، وإلى هدنات، وإلى فرص لالتقاط الأنفاس، لا بل ليس غريباً، والعرب على ما هم علـــيه، أن يـــتم اللجـــوء إلى تسويات ومساومات. الغريب، فعلاً، هو أن يملك القاعدون كلاماً سهلاً يقذفونه في وجه المجاهدين.

* * *

إن التـــشييع الذي وفرته فرنسا جاك شيراك لياسر عرفات يحفر في القلب. لا فضل فيه إلا لنضال الشعب الذي قاده الراحل. ولا فضل فيه، عدا ذلك، إلا لأمانة فرنـــسا لقـــيم الجمهورية والثورة حتى في لحظة من هذا النوع حين ترتفع أصوات فرنسية تدعو إلى مراجعات ذات منحى خطير.

إن التشييع دليل إضافي على الاختراق الذي أحدثته النضالات الفلسطينية ضد الشرط الراهن للعلاقات العربية مع العالم.

يبقى أن تكون مصر، اليوم، على الموعد، وألا يكون المرور فيها عبوراً سريعاً نحـــو فلـــسطين الـــتي تبتعد بالتأكيد كلما صدق محمود درويش في مخاطبة شعبه: وحدك!

2004|11|12

# التوسّع لإسرائيل
# الديموقراطية للعرب

فكـرتان طرحهما رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير في الأسابيع الماضية عند حديثه عن الشرق الأوسط.

الأولى، هـي أن النـزاع الفلسطيني الإسرائيلي هو الأكثر إلحاحاً في العالم اليوم. ولـذا فإنه ينوي جعله الأولوية المطلقة في ولايته الثانية وسيحاول أن يقنع جورج بوش بفعل الشيء نفسه في ولايته الثانية. ولقد أشيع جو في بريطانيا عشية زيارة بلير إلى واشنطن أن الرجل سيستخدم ثقله من أجل أن يقنع حليفه الأطلسي بوجهة نظره. لا يبدو أن الزيارة حققت هدفها تماماً.

الثانـية، هي أن نشر الديموقراطية في العالمين العربي والإسلامي أمر مستحب، وأنـه يصلح لأن يكون واحداً من أهداف السياسات الغربية. قال بلير ما تقدم في معـرض نفـي الـتهمة عـن نفسه من أن يكون واحداً من «المحافظين الجدد» الأميركيين. أوضح أنه يرى في نشر الديموقراطية «عملاً تقدمياً».

يمكـن الإطلالة، من هاتين الفكرتين، على المواقف التي يطوّرها «المحافظون الجـدد» في الـولايات المتحدة. ومع أخذ التنويعات بالاعتبار يمكن اختصار هذه المواقف كما يلي:

أولاً إن المهمـة الأكثـر إلحاحـاً في العـالم، اليوم، هي إثبات أن النـزاع الفلسطيني الإسرائيلي هامشي جداً.

ثانـياً تأسيـساً على هذه الهامشية لا لزوم لأي تدخل. وبما أن غياب ياسر عرفات يقدم وكأنه فتح نافذة فإن المطلوب إقفالها بسرعة. لم يكن عرفات في ذاته المشكلة. المشكلة هي في المطالب الفلسطينية، حتى في حدها الأدنى، التي تهدد أمن الديموقـراطية الوحيدة والحليفة في الشرق الأوسط. وحتى لو لم تكن تهددها فإن الاهتمام بها يصرف النظر عمّا هو أكثر أهمية.

ثالثاً إن عدم التدخل، وهذا يجب أن يكون واضحاً، هو، في العمق، دعوة إلى دعم ما يقوم به أرييل شارون. غير أن أي دعم للحاكم الإسرائيلي لا يتوجب عليه أن يصل إلى حدود استفزاز المستوطنين ومتطرفي المعسكر القومي الديني. إن التحالف بين أقصى اليمين الأميركي وأقصى اليمين الإسرائيلي يستحق الحماية، حتى لو كان أقصى اليمين الأميركي ذا شبهة (أو ماض) لا سامية. إن أفق العلاقة بين الطرفين مفتوح.

رابعاً إذا كان النزاع العربي الإسرائيلي هامشياً فإن مشكلة العالم العربي هي التعثر والفشل والقمع وما ينجم عن ذلك من إيديولوجية إسلامو فاشية. لا حل لذلك إلا باستخدام الوسائل كلها، بما في ذلك العسكرية، لنشر الديموقراطية وفرضها وحمايتها. ويمر ذلك بمكافحة الإرهاب وأشكال المقاومة، وإخضاع الدول المارقة، وهزيمة إيديولوجيات الممانعة، والتصدي لانتشار أسلحة الدمار.

خامساً كل تقديم للحلول الإقليمية على المهمات آنفة الذكر قد يعني إنشاء دولة فلسطينية إرهابية، كما يساوي تشجيع العرب والمسلمين على الإرهاب الذي يمكن أن يكافأ.

ليس أسهل من عقد مقارنات كثيرة. ففي أميركا، اليوم، وكقاعدة عامة، ينبع التأييد الأعمى لأقصى اليمين الإسرائيلي من البيئة نفسها التي ينبع منها «التطلّب» الديموقراطي. هذا سر شائع لا تفسير له إلا أن المقصود بـ «الديموقراطية» استعادة لشعار «المهمة الحضارية» الذي استخدم في تبرير الحملات الكولونيالية. نعم ثمة مفارقة. غير أن التجربة تعلّم أن القصد من رفع لواء «الديموقراطية» صرف الأنظار عن مشاكل أخرى، وتوفير ذريعة من أجل إعادة هيكلة الوضع العربي في اتجاه حسم موازين القوى وإنتاج أنظمة الطاعة الكاملة للمركز الإمبراطوري.

إن تمريناً بسيطاً يؤكد ما سبق. فلو أخذنا أسماء الكتّاب، والبحاثة، والمفكرين، والمؤسسات، والوسائل الإعلامية، ومراكز الأبحاث، لو أخذنا هذه الأسماء كلها سنصادف هذه الحقيقة القائلة بأن الأكثر «صهيونية» في الموقف من إسرائيل هو الأكثر «ديموقراطية» في الموقف من العرب. يسمون هذه الظاهرة

«الوضوح الأخلاقي»، أو «الحرب العالمية الرابعة»، أو «معركة الأجيال القادمة»، لكنها مسميات تصب كلها في مجرى واحد.

أليس غريباً أن كل من هو أقل من هؤلاء حماساً لـ «الديموقراطية» هو نفسه أقرب إلى سياسة بلير القائلة، عملياً، بأن درجة التدخل لفرض الحريات يجب أن تكون متوازية مع درجة التدخل لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي ولو أنها غير متوازنة تماماً مع درجة التوازن في هذا التدخل.

إن هذه هي واحدة من مشكلات «الليبرالية العربية الهجينة». تريد لنا أن نصدق السلعة الأميركية الزائفة المصدّرة إلينا وأن نتجاهل الحقيقة الأميركية الناصعة: الوطنية. فواشنطن إنما تبرّر نشر الديموقراطية بالمصلحة الوطنية الأميركية. نشر الديموقراطية أكذوبة. الوطنية الأميركية جديرة بأن تعلمنا دروساً كثيرة.

الليبراليون العرب يتجاهلون هذه الحقيقة. يصرون على قراءة منحرفة لها، وعلى انتقائية مبتذلة. يتهرّبون من الجواب عن السؤال المركزي: ما عنصر الجمع بين التأييد الأعمى للتوسعية الإسرائيلية وبين الحرص الأعمى على الديموقراطية العربية؟ ما السبب في هذه الرغبة العارمة بتعميم «ثقافة السلام» على حساب «ثقافة العدالة» أو «ثقافة السلام العادل»؟

إن فضيلة بلير، في هذا السياق، هي قدر من التماسك. لذا يسعه القول إن خطابه الديموقراطي للعرب تقدمي تمييزاً له عن خطاب «المحافظين الجدد». خطابه يهتم بمشكلات المنطقة ولو أنه لا يربط كل شيء بها. خطابهم من موقع نقيض تماماً ولو تشارك الطرفان، لفظياً، في بعض الأهداف.

ليس ما تقدم دفاعاً عن بلير. إنه، بداية، مدخل إلى سجال مع «الليبراليين العرب». وهو، ثانياً، تمييز ضروري من أجل تفكيك خديعة الدعوة الديموقراطية التي يروّج لها اليمين الأميركي الأقصى.

أما رئيس الوزراء البريطاني فله حساب آخر. فهو وإن بدا متمسكاً بما يطالب به فلسطينياً فإنما يفعل ذلك من موقع المتراجع تحت الضغط الأميركي الإسرائيلي. إن موقفه، اليوم، متخلف عمّا كانت عليه حصيلة الموقف الأوروبي قبل سنوات.

لقـــد بـــات يوزع مسؤوليات الأزمة بشكل غير عادل، ويلقي على الفلسطينيين الأعـــباء الرئيسية للخروج منها. ومع أنه يعلن التمسك بـــ «خريطة الطريق» فإنه يوافـــق على «خطة الفصل» التي تدفنها أملاً منه، وهو أمل غير موثوق، بأن تفتح «الخطـــة» الباب أمام «الخريطة» فتفتح هذه بدورها الباب أمام مفاوضات وضع نهائي غامضة النتائج.

ليس سراً أن إسرائيل وأميركا تمسكان بمفاصل الانتقال من محطة إلى أخرى، وليس سراً أن بلير لم يقنعنا كثيراً بوزنه في واشنطن.

يبقى أن لبلير فوائد عديدة بينها أنه يخدم جيداً كوسيلة سجالية مع «الليبراليين العرب». يمكنه أن يكون مرشدهم إلى وعي نقدي للسياسة الأميركية، أي للسياسة الـــتي ينسبون إليها، وهماً، الرغبة في تحرير العرب من القضية الفلسطينية، ومن أي همّ وطني أو قومي، مدخلاً إلى جنة الديموقراطية الموعودة.

**2004|11|19**

# عقبة جديدة

# في وجه «السلام»

محمود عباس آخذ في التحوّل إلى... عقبة في وجه السلام. هذا، على الأقل، مـا يقـوله عنه مسؤولون إسرائيليون يأخذون عليه أنه لم يقم الاحتفالات لغياب ياسر عرفات وأنه يتحدث عن دولة فلسطينية في حدود 67، وعن القدس الشرقية عاصمة لها، وعن حل عادل لقضية اللاجئين على أساس القرار 194.

لقـد بنى التحالف الأميركي الإسرائيلي موقفه خلال السنوات الماضية على قاعـدة تقول إنه لا يجوز توسل الإرهاب من أجل أي قضية مهما كانت عادلة. وتجاهـل التحالف المذكور كيفية تحقيق العدل في الحالة الفلسطينية ما دام سلاح الفيتو حاضرا في مجلس الأمن، واللجوء إلى محكمة العدل الدولية ممنوعا وغير مجد. ولم يهـتم جـورج بوش أن يكون عادلاً حين تسامح مع جدار الفصل، وأطلق وعوده لأرييل شارون بشأن ضم الكتل الاستيطانية وإسقاط حق العودة.

قيل استناداً إلى ما سبق إن عرفات عقبة لا لأنه يمثل طموحات وطنية ولكن لأنه يتسامح مع الإرهاب، ويرفض توحيد الأجهزة الأمنية، ولا يقيم وزناً للشفافية المالية ومكافحة الفساد. ولما حاول البعض البرهنة على أن هذه الاعتراضات تزوّر جوهر الموضوع فإنه لم يحقق نجاحاً سياسياً وإن كانت أكثريات شعبية، في أوروبا، انحازت نحو الرأي القائل بأن شارون هو العقبة أكثر من عرفات بكثير.

سـاد انطـباع مؤداه أن الفلسطينيين أعداء أنفسهم، وأن من يدعو، بينهم، إلى المقاومـة المسلحة هـو الأشـد عداوة لشعبه. يعني ذلك أنه كان يكفي أن يغيّر الفلسطينيون وسائل تحصيل حقوقهم كي يحصلوا على هذه الحقوق. صحيح أن هذا الانطـباع لم يكن شاملاً، ولكن الصحيح، أيضاً، أنه تحوّل إلى مرشد للعمل السياسي الدولي، وبدا، لوهلة، أنه أحدث اختراقاً مهماً في الوسط الفلسطيني نفسه.

وكـان أن غاب عرفات. وكان أن تقدم أبو مازن. ويفترض بالتالي أنه ممثل شـرعي للأطـروحات الدولـية حول الوسائل الممنوعة. ولقد استقبل على هذا

الأساس. وفي حين كان يجول في العواصم ويلتقي الرؤساء والحكام ويتلقى التزكية منهم، كانت الشرطة الإسرائيلية تنهال ضرباً في الشوارع على منافسيه في معركة الرئاسة. غير أن محمود عباس، المندرج في المزاج الدولي لجهة أساليب العمل، لم يكن في وسعه إلا أن يكون مندرجاً في المزاج الفلسطيني لجهة الأهداف. أراد أن يقدم نفسه، في الحملة الرئاسية، خليفة لبرنامج عرفات من دون أن يتنازل عمّا جعله، قبل فترة، معارضاً لعرفات نفسه.

بكلام آخر يوفر تقدم أبو مازن فرصة لوضع سياسات معينة على المحك والاختبار.ولقد جرى الرد عليه عبر تطورين بارزين.

الأول انتقلت الولايات المتحدة من القول إن وقف الإرهاب شرط ضروري وكاف إلى القول إن هذا تحصيل حاصل، وإن الانتخابات، حتى لو أوصلت الاعتدال، ما هي إلا الخطوة الأولى في درب الألف ميل. لقد بات الفلسطينيون مطالبين بأن يمضوا فترة غير محددة في مطهر الديموقراطية قبل أن يسمح بانتقالهم إلى جنة الاستقلال. ولعل الترجمة الأكثر حسية لهذا التحول هي ما طرأ على مؤتمر لندن من تغيير وظيفي. كنا أمام مؤتمر دولي لإعادة إطلاق المفاوضات فأصبحنا أمام لجنة فاحصة تختبر الأهلية الفلسطينية لتقترح عليها دورات تأهيلية.

الثاني انتقلت إسرائيل إلى دائرة الوضوح لتصرح، بلسان كبار مسؤوليها، أن المشكلة مع الفلسطينيين هي مطالبهم الوطنية لا أسلوبهم في الحصول عليها. وقيل في هذا السياق إن أبو مازن، إذ يدين الإرهاب ويتشدد في البرنامج، إنما يكون يمهّد لتبرير لاحق لاستئناف الإرهاب ما دام البرنامج مستحيل التطبيق. بكلام آخر ان أبو مازن، في ما يشترك فيه مع عرفات، هو العقبة الجديدة أمام السلام وبغض النظر عمّا يختلف فيه مع سلفه.

إن الإشارة إلى محمود عباس بصفته الرئيس الفلسطيني المقبل ليست مصادرة على المستقبل. فالانتخابات لم تحصل. ولكن ما ينطبق عليه ينطبق بالدرجة نفسها وأكثر على أبرز منافسيه مصطفى البرغوثي... كما على معظم الفلسطينيين العاملين في الشأن الوطني.

2004|12|30

# إعادة الانتشار في غزة:
# عواطف حارة وعقل بارد

يصعب عدم مشاركة الفلسطينيين فرحتهم، فلسطينيي غزة تحديداً. ها هم المستوطنون يبدأون الرحيل في إشارة أولى إلى إعادة انتشار «تحرر» القطاع، داخلياً، من الوجود المضني للمستوطنات والقوات التي تحميها. لقد تحمّل الغزاويون كثيراً ومديداً. ومن حقهم أن يرقصوا في الشوارع، في شوارع هذا الشريط الساحلي الضيق والمكتظ والذي شرع يبدو أكثر اتساعاً ورحابة.

إن التفاوت واضح بين التعبير الفلسطيني العاطفي وبين الحسابات الباردة لأريل شارون. فالرجل يقود سفينة إسرائيل. وهو يعتبر أن طاقتها الاستيعابية في هذه المرحلة لا تطيق حمولة ما تطمع به من أرض الضفة الغربية، ومن حسم مصيري القدس ومشكلة اللاجئين، إلا إذا تخففت من وطأة غزة بما هي حضور لآلاف المستوطنين فيها يستدعي حضور أكثر من مليون فلسطيني في قلب النزاع. تبحر سفينة شارون أسرع، وبصعوبة أقل، إذا رمت غزة في البحر.

إلا أن المجال مفتوح تماماً لرواية أخرى. لرواية فلسطينية ذات تلاوين متعددة. ففي الإمكان القول إن إعادة الانتشار لم تكن لتحصل بعد 38 عاماً من الاحتلال لولا سنوات المقاومة، وحجم التضحيات، وإظهار الاستعداد للمزيد من العطاء، ولولا فشل الغزوات المتكررة، وعمليات التهديم، والجرف، والاغتيالات، والقصف، والاعتقال، والخنق الاقتصادي. هذا صحيح تماماً. ولا يمكن أن يدعي خلاف ذلك حتى مَن ينسب إلى الاستعداد للتفاوض فعلاً سحرياً. إن الصمود الوطني في غزة سبب جوهري من الأسباب التي دعت شارون إلى الإقدام على هذه الخطوة. لا بل إن هذا الصمود هو ما جعل المستوطنين يغادرون من دون أن تنجح دولتهم لا في تجريد المقاومة من السلاح، ولا في تجريد شعبها من العزيمة، ولا في الدفع نحو الاقتتال، ولا في استيضاح وجهة اليوم التالي.

إلا أن الملـدوغ من اللغة الظافرية، والمراقب لطبيعة موازين القوى المتحكّمة بالصراع، لا يمكنه إلا أن يتوزع بين العواطف الحارة والعقل البارد. إن أي سوء تقدير لما هو جار الآن، في غزة، يمكنه أن يتحول، غداً، إلى مدخل نحو سياسات خاطئة. وينطبق الأمر على من يقلل من أهمية المقاومة في فرض إعادة الانتشار، وكذلك على كل من يحاول إنكار الجانب شبه الطوعي في الخطوة معتبراً أن في الإمكان استنساخ التجربة نفسها في الضفة أو القدس.

لدى شارون حساباته. ولا بأس من محاولة فهمها.

يريد الرجل إنشاء كتلة إسرائيلية «واقعية» في جنوحها التوسعي. وهو يراها مؤلفة من بعض الـ «ليكود»، وبعض «العمل» (ربما كله)، وبعض العلمانيين، وبعض المتدينين. إنها الكتلة المسماة «الطوفان الكبير». ويمكن أن نضيف إليها أن شارون ما زال يخاطب معظم المستوطنين في القدس ومحيطها والكتل الكبرى في الضفة الغربية. وهو يتوجه إلى هذه الفئة الأخيرة بأن الفصل بينها وبين مستوطني غزة هو، في الظروف الحالية، شرط للفصل بين غزة والضفة، وإدخالهما في مسارين متباينين، وتوجيه ضربة قاضية إلى الحركة الوطنية الفلسطينية تعزز الضربة السابقة الخاصة بمحاولة الفصل بين أهل الأرض المحتلة وأهل الشتات فضلاً عن المحاولة السابقة لإعطاء فلسطينيي القدس وضعية خاصة، فضلاً عن التمايزات بين المناطق «أ» و«ب» و«ج»، فضلاً عن تقسيمات «غربي الجدار» و«شرقي الجدار».

يريد شارون، كذلك، تعزيز العلاقة التنسيقية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. هذا ما يقوله كل يوم. وهو يرى هذه الإدارة الأميركية تقدم على مغامرات خطيرة لترتيب الوضع الإقليمي لصالحها وصالح إسرائيل فلا بأس من أن يشاركها في ذلك ولو قاد الأمر إلى «تنازلات مؤلمة». لقد رفضت هذه الإدارة نظرية «القدس أولاً ثم بغداد»، ولم تتعاط بإيجابية مع «بغداد أولاً ثم القدس» وذلك برغم «الضغط» العربي والرجاء البريطاني. إن ما يفعله شارون هو أنه يقدم إلى حليفه هدية (ولو اضطرارية) تسمح له بالقول إنه لا يعتدي على العرب والمسلمين فقط، ولا يكتفي بغزو بلدانهم، وإنما، أيضاً، يشجع مبادرات سلمية تعيد إليهم بعض حقوقهم. إن الثمن الذي ستدفعه واشنطن بدل هذه «الهدية» يوازي حاجتها إليها اليوم.

ويحـــاول شارون إنعاش علاقات إسرائيلية عربية. لقد نسّق خطته مع مصر أكثر ممـــا نـــسّقها مع السلطة الوطنية دامت، أي الخطة، قائمة بالأصل على افتراض أن لا وجود لشريك فلسطيني. والملاحظ أن إعادة الانتشار أعادت بعض الحرارة إلى المعاهدة المصرية الإسرائيلية ما شجع البعض، في تل أبيب، على التفكير بإحياء دور أردني ما في الـــضفة. وإذا كان هذا التحسين في متناول شارون فهو يعرف أن في وسعه الاتكال على جورج بوش من أجل توسيع رقعة التجاوب العربي مع «الخطوة الشجاعة». لقد بات علينا أن ننتظر إحياءً أميركياً لتلك الدعوة إلى تقديم مكافأة عربية لإسرائيل تتخذ شكل الارتقاء بعلاقات، ووصل ما انقطع، واستئناف الاجتماعات الشرق الأوسطية الإقليمية التي سبق لها التمهيد لأطروحات «الشرق الأوسط الكبير».

إن إعـــادة الانتـــشار هذه، هي، أيضاً، إعادة تموضع من أجل فرض القراءة الإســـرائيلية لـــ «خريطة الطريق». وتقضي هذه القراءة بفك ارتباط خارج سياق الـــتفاوض ثم بفـــرض شروط مستحيلة لبدء التفاوض. وإذا كان بوش، في مقابلته الأخـــيرة مع التلفزيون الإسرائيلي، أعرب عن انحياز إلى هذه الوجهة فإن الوضع الناشئ كفيل بأن يستدرج دولاً عربية وأوروبية إلى هذه القراءة.

لا نعرف، حتى اللحظة، ما إذا كان الجيش الإسرائيلي سيغادر غزة في توقيت محدد، وما هي الإملاءات السابقة لذلك. ولكن يمكن القول إن المغادرة نحو الحدود هي، في عُرف شارون، تحرير له من الاحتلال وإطلاق ليده في أن يرد على طريقته إذا تجاوزت «غزة» ما هو مرسوم لها دعماً لنضال يتوقع تصاعده في الضفة.

ولـــيس من الجائز استبعاد حصول شارون على مكافآت أخرى. ويمكن، مع قدر محسوب من المجازفة، افتراض أن تطورات معينة على «الجبهة الشمالية»، وفي لبنان تحديداً، يمكن لها أن تكون ضمن سلة المكافآت المشار إليها.

يمكـــن الاستطراد في استعراض الاستهدافات الشارونية وحساباتها الباردة. لا يعـــني ذلـــك، إطلاقـــاً، أن الـــنجاح الحتمي هو من نصيب هذه الأهداف. وثمة مؤشرات، في غزة، قد ترغم شارون على مراجعة حساباته.

إن المقـــصود هو ألا يؤخذ أحد إلى حيث يعجز عن قراءة المشهد كله وعن وضع سياسات تعرف حدود الانتصار الموضعي في زمن التراجع الإجمالي.

**2005|8|16**

# نموذج إغراء
# أم قاعدة إكراه؟

عندما يخرج آخر مستوطن من غزة تكون إسرائيل خطت خطوة نحو تغيير شكل احتلالها للأرض الفلسطينية التي استولت عليها عام 67. ويتخذ هذا التغيير وجهين. الأول هو إلغاء الطابع الاستيطاني لاحتلال غزة والذهاب به نحو صيغة نيوكولونيالية. الثاني هو تعزيز الطابع الاستيطاني لاحتلال الضفة الغربية في ظل موقف رسمي معلن وصريح بنية ضم القدس الشرقية، والكتل الاستيطانية، والشريط الفاصل عن الأردن، وكل أرض تعتبرها إسرائيل ذات أهمية حيوية لها.

إن التغيير، في الاتجاهين، يعني أن الأرض المحتلة... محتلة. وهو يعني ذلك بإلحاح أكبر تأسيساً على وحدة الحال بين القطاع والضفة التي سبق للدولة الصهيونية أن اعترفت بها. ولقد حاولت إسرائيل، وفشلت، في أن تصل بانسحابها من غزة، إعادة الانتشار بالأحرى، إلى نقطة يصبح ممكناً معها إلغاء صفة الاحتلال. غير أن الردود القانونية كلها كانت حاسمة في أن ما سوف يستقر عليه الوضع لا يلغي هذه الصفة.

يمكن «الرهان» على أن التطورات الداخلية في إسرائيل، واحتمالات الانتخابات المبكرة، والاضطرار إلى إعادة تأطير الحياة السياسية، وصعوبة التوصل إلى توافق حول استئناف العمل بـ «خريطة الطريق»... يمكن «الرهان» أن هذه العوامل، وغيرها، ستؤجل البحث في التسوية الشاملة وفي مصير الضفة. وإسرائيل التي لم تعد تملك شيئاً تقوم به داخل القطاع ستجد نفسها أمام متسع من الوقت للمضي في فرض الوقائع على الضفة: استكمال الجدار، زيادة الاستيطان، التهويد...

بكلام آخر، ستحاول إسرائيل تدعيم الفوارق بين الوضع الناشئ في غزة والوضع التي تتمناه للضفة. ولا يملك فلسطينيو الضفة خياراً آخر سوى مقاومة

هذه الوجهة، والمصير الذي تشير إليه، والضغط من أجل استئناف التفاوض حول التسوية الشاملة. وليس مستبعداً، في الشروط الراهنة، أن تشهد الضفة سخونة يمكن لها أن تفيض نحو الأرض المحتلة عام 48.

إن السؤال المطروح، اعتباراً من الخريف القادم، يتناول سلوك فلسطينيي غزة، وكيفية توظيف المعطى الجديد لديهم في خدمة القضية الوطنية العامة. ويمكن القول، اختصاراً، إنهم أمام خيارين أقصيين تمّ التعارف على تسميتهما «هونغ كونغ» أو «هانوي». هل يتجه الغزاويون إلى بناء «نموذج إغراء» أم «قاعدة إكراه»؟

يعني السلوك الأول الإقدام على بناء واجهة تلبي مطالب المجتمع الدولي في ما يخص الديموقراطية، ومكافحة الفساد، والشفافية، والحكم الصالح، وحقوق الإنسان، وسلطة القانون، ومركزية الأمن، واجتذاب الاستثمار، وإنعاش الاقتصاد، وتعميم «ثقافة السلام»، وتطويق الاتجاهات العنفية... وذلك وصولاً إلى الانتخابات أواخر هذا العام. سيكون الهمّ هو كسب الرأي العام العالمي والإسرائيلي، والانتصار في المعركة الإعلامية، والظهور بمظهر الابن الصالح والمطيع للمؤسسات الدولية وذلك على أمل الحصول على مكافأة في شكل دولة مسالمة تضم أكبر نسبة ممكنة من الأرض المحتلة.

ويعني السلوك الثاني بناء قاعدة إكراه تناوش الاحتلال المحيط بغزة، وتضغط عليه، وتربط سلوكها حياله بسلوكه في الضفة، وترتضي حرب استنزاف معه، ولا تمانع في عودته إلى ممارسة اقتحامات محدودة، وترهن استقرارها وازدهارها المحتمل بالمصير الإجمالي للقضية الوطنية.

لا شك في أن مرتكزات الخيار الأول جذابة، وبراقة، ومغرية، وأكثر اتساقاً مع المزاج الدولي، ومع النبض التراجعي المتحكّم بالوضع العربي. ولكن ما لا شك فيه أيضاً أن هذه المرتكزات تضيع عن تحديد الواقع الفعلي ولا تطرح على نفسها السؤال المضني حول تعريف العلاقة المستمرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بصفتها علاقة احتلال. إنها مرتكزات تدير ظهرها تماماً لأي حس عدالي ناهيك عن أي تطلب وطني مشروع.

لا يعني هذا الفهم لمعنى الخيار الأول أن الفلسطينيين مطالبون، حرفياً، باعتماد الـوجهة الثانية. والواضح من تطورات الأيام الأخيرة، لا بل الأسابيع الأخيرة، أن مـن يُنسب إليهم تفضيل الوجهة الثانية لا ينوون ممارستها بالشكل الذي يفترضه بنـيامين نتنـياهو. فهم يدركون أن الغزاويين بحاجة إلى قدر من التقاط الأنفاس والـراحة. إلا أن الخط الأحمر، بالنسبة إليهم، هو الحؤول دون أن يتطور «الحكم الـذاتي» في غزة إلى حد فك الارتباط الكامل مع الضفة والانسحاب من تشكيل احتياطي للمعركة الوطنية المستمرة.

إن الانتخابات القريبة عنصر مهم لتبيان التوازن بين هذين النهجين وقواهما. غـير أن ما يتوجب قوله هو أن الانتخابات عنصر حسم في الدول المستقلة تحديداً وذات الـسيادة. ليس هذا هو الوضع الفلسطيني. وموجبات التحرر الوطني، إذ لا تلغي مفاعيل الانتخابات، فإنها تفرض موجبات أخرى. ويعني ذلك أن الفلسطينيين مـضطرون في مرحلة ما بعد إعادة الانتشار في غزة وصولاً إلى تحرير أرضهم، إلى إيجـاد نقطة التوازن الدقيقة المانعة لأي اقتتال والحاضنة للبرنامج الوطني وأساليب النضال المتنوعة الخادمة له.

**2005|8|17**

# الخط الناظم

## من غزة إلى العراق

لننسَ أن التاريخ يعيد نفسه فما كان مأساة، مرة، يكون مهزلة مرة ثانية. عندنا، يكرر التاريخ نفسه فيكون مأساة، مرة، وأشد مأساوية ثانية.

ننسى ذلك ونتساءل: هل من علاقة ما بين خطة فك الارتباط في غزة وإحالة الدستور العراقي على الاستفتاء في ظل التباينات المعروفة حوله؟ هل القضيتان منفصلتان؟ هل هما حدثان قابلان للاندراج في سياق واحد، مع غيرهما، من منظور المواجهة المستمرة بين القوى الخارجية الاستعمارية والقوى التي تقاتل، متراجعة، دفاعا عن المنطقة ومصيرها؟

نضع التزامن بين «خطة غزة» و«دستور العراق» جانبا لنميل الى القول ان ما يجمع بين الحدثين اعمق من «العارض الزمني».

إعادة الانتشار الاسرائيلية في غزة تراجع مؤكد. هذا احد الوجهين. الوجه الآخر هو ان إعادة الانتشار في عرف النخبة الاسرائيلية الحاكمة اليوم، يمينها ويسارها، لحظة في مشروع اعم يسعى الى ضمان التوسع في الضفة الغربية ومنع اي حل لقضية فلسطين يتمتع بحد ادنى من العدل.

وضع دستور عراقي جديد بعد نقاشات صاخبة وعلنية يمكنه ان يكون تقدما. إلا انه بعيد كل البعد عن الاوصاف التي يسبغها عليه جورج بوش وأركان الادارة. انه تثبيت للانقسامات في العراق وحض على المزيد منها. لقد بات في وسعنا ان نلاحظ، مع بعض المجازفة المحسوبة، انه، في المدى المنظور، لن تقوم قائمة لدولة مركزية جديرة بهذا الاسم في العراق.

تمثل الواقعتان رجع صدى لما شهدناه قبل حوالى تسعين عاماً. انها صيغة متجددة لشكل الارتباط العضوي الذي كان قائما بين سايكس بيكو ووعد بلفور. فتقسيم المشرق العربي حسب الاهواء والمصالح الاستعمارية كان شديد الصلة بوعد الوطن القومي لليهود. وربما ما كان لهذا الوطن ان يرى النور لولا اسباب عديدة

بينها، بالتأكيد، السيطرة المباشرة على المدى الاقليمي المحيط به.

هـــا نحن، بعد عقود، نواجه القضية نفسها حاصدين في آن معا نتائج فشلنا وأحباطاتنا ولكن، ايضا، آثار الإصرار غير العادي للتحالف الكولونيالي الصهيوني على إخضاع المنطقة والنجاحات المتحققة على هذا الصعيد.

تـــستعيد المـــرحلة الجديدة الثالوث المسؤول عن النكبات. الاستعمار المباشر يعـــود. المشروع الصهيوني يدخل في اندفاعة توسعية جديدة ساعيا الى قضم المزيد من ارض فلسطين. وما كان إحباطا لأي مشروع توحيدي يتحول الى تهديد مباشر يرمي الى إضعاف الدول القطرية المركزية.

ان الضلع الثالث في هذا الثالوث، إضعاف الدول القطرية المركزية، هو، على مـــا يـــبدو، وجهـــة عامة. لن يكون مسموحا لدولة من هذا النوع بأن تنشأ في فلـــسطين. والحدث العراقي الدستوري خطوة هائلة الاهمية في هذا المنحى. وربما كـــان هذا هو الأفق المرسوم لسوريا وغيرها. ويمكن الجزم ان هذا هو، من وجهة نظـــر دول الوصـــاية الجديدة، الأفق اللبناني، وهو أفق ندخل فيه، يوما بعد يوم، باحتفالية تستدعي الرثاء.

لا شـــك في أن إضعاف الدور المصري هو «أم المصائب» في هذا المجال. لم يحـــصل ذلـــك، أساسا، عبر التشكيك العميق بالدولة القطرية المركزية في مصر. ولكـــنه حصل عبر حرمانها من ان تتمتع، مثل الدول المركزية الاخرى في المنطقة، والمقـــصود اســـرائيل وتركيا وإيران (مع التفاوت بينها)، بمدى حيوي استراتيجي ترســـم علـــى أساسه سياساتها، وتسعى الى نوع من المواءمة بين مصالحها الوطنية ذات المـــدى العـــربي (والافريقي) وبين اضطرارها الى اخذ المعطى الدولي الجديد وأحاديـــثه القطبية بالاعتبار. لا دور جديا لمصر حيال ليبيا ولا حيال السودان. أما دورها الفلسطيني فخاضع لتطويع استثنائي. ويترك باقي سكان المشرق على جوع يستصرخ حضوراً مصرياً مفقوداً.

كـــان يطـــيب لياسر عرفات ان يقول «مصر دولة. الباقي كانتونات». هذا صـــحيح بمعنى انه من دون مصر يصبح الخطر ماثلا وهو ماثل على امتداد المشرق العربي كله.

إن المرحلة المتميزة بـــ «خطة غزة» و«دستور العراق» تحمل الملامح الخطيرة كلها: امساك اميركي بمفاصل المنطقة مع توزيع ادوار لشركاء دوليين، ارغام دول عـــربية على الانكفاء داخل حدودها او اداء دور الكومبارس في المشروع الكبير، محاولة تفكيك الدول العاصية او العاجزة عن التكيف مع الجذرية المستجدة، إطلاق يد المشروع الصهيوني للتوسع المحسوب في فلسطين.

2005|8|30

# الثورة الفلسطينية:

## الفصل الثاني

قـــال الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة كلمته. قالها في يوم انتخابي هادئ ونموذجي انتهى إلى ما يمكننا اعتباره، بحق، أول تداول سلمي للسلطة بهذه الجذرية في تاريخـــنا العـــربي. سنعيش مع هذه المحطة الفاصلة لسنوات قادمة. وسيكون في وسعنا لاحقاً أن نرى ما إذا كنا أمام حشرجة تواكب تراجعنا أم أمام بداية موجة ارتدادية تصد عن المنطقة غائلة عدوان مهين يزداد همجية بمقدار ما يلحظ وهناً في مقاومـــته. هـــذه دفعـــة أولى من الملاحظات حول الدرس الذي لقننا إياه شعبنا الفلسطيني.

- لقـــد حققت حركة «حماس» فوزاً يفوق توقعاتها وتقديرات الجميع. إنه نوع مـــن الفوز الذي يُقال فيه إنه لو كان أقل لكان أفضل. لقد كان مستحسناً، ربما، أن تتقدم «فتح» وأن تشكل «حماس» قوة ضغط اعتراضية جدية. لكن الناخب أراد غير ذلك وفضّل القطع على التدرّج. لقد ارتمت السلطة بين يدي «حمـــاس» فارضة عليها تعايشات قد تكون صعبة مع الرئيس المنتخب محمود عـــباس، ومع الإدارة الفتحاوية، ومع أجهزة الأمن. كما بات على الحركة أن تـــبادر بسرعة إلى اقتراح تصورها لإعادة هيكلة منظمة التحرير وإعادة صوغ العلاقات المتقطعة بين «الداخل» و«الخارج».
- الفـــوز الـــذي يفوق التوقعات هو فوز في سياق. من أجل أن نفهمه علينا أن نستحـــضر السياسة الإسرائيلية الأميركية حيال ياسر عرفات وحيال الشعب الخاضع للاحتلال وحيال محمود عباس نفسه. لقد استمرت هذه السياسة، بعد أن انضمت إليها أوروبا، حتى قبل ساعات من الاقتراع حين هُدّد الفلسطينيون بالـــتجويع في حـــال مارسوا حرياتهم. إلا أن مسؤولية خاصة تقع على عاتق «فـــتح». لقـــد «نجحت» هذه الحركة الرائدة في أن تجمع المساوئ: فساد، فوضـــى أمنية، سوء إدارة، إسقاط ثنائية الاحتلال المقاومة. ويمكن للمرء أن

يتخيّل ما كانت ستكون النتائج لولا مروان البرغوثي، وكتائب الأقصى، وإبعاد المترهلين عن تصدر اللائحة. إن حركة لا ينقذها مروان البرغوثي هي حركة في أزمة كبرى ولا خيار لها لإنقاذ نفسها إلا بالعودة إلى تلك الوطنية الواقعية التي ميّزتها.

- أوضح الشعب الفلسطيني أنه يملك مخزوناً نضالياً يكمّ الأفواه التي بنت استراتيجيتها على أساس أنه شعب منهك يفترض إنقاذه قبل أن يستسلم ولكنها في الواقع انصرفت إلى الانفصال الوجداني والاجتماعي عنه. لقد تعاطى فلسطينيون وعرب، بضغط عالمي، مع الانحياز الإسرائيلي إلى اليمين وكأنه قدر لا راد له. لا بل خرج مَن يزعم أن إسرائيل تجنح إلى السلام كلما كانت أقوى. رفض الفلسطينيون هذه المقولة لأن تجربتهم التاريخية تقول عكس ذلك وعبّروا عن رفضهم عبر صناديق الاقتراع.
- تستطيع «حماس»، اليوم، أن تملك ترف الدعوة إلى «الوحدة الوطنية». الرد «الفتحاوي» الأول محكوم بالمرارة إلا أنه لا يفعل سوى تدعيم النتائج. إن هذا هو الحل الأفضل للفلسطينيين وإلا سيكون على الفائز أن يتحمّل تبعات فوزه مستفيداً من تجربة في إدارة مؤسساته ومن خبرته في البلديات.
- ستكون «حماس» مضطرة إلى رفع منسوب الواقعية لديها. لقد استلمت مسؤوليات حكم ذاتي على تماس يومي مع الاحتلال وثمة عالم من التفاصيل اليومية الذي يفرض الاحتكاك. ولا بد لذلك من أن يترك أثره على صياغتها لمشروعها الوطني العام بدءاً ببت مصير الهدنة وصولاً إلى مرحلية الحل.
- ستتدخل نتائج الانتخابات الفلسطينية في مسار الانتخابات الإسرائيلية. وسيتعزز، على الأرجح، منطق الحلول المفروضة من جانب واحد وعلى حساب التفاوض و«خريطة الطريق» و... «تفكيك المنظمات الإرهابية». وليس مستبعداً أن يدعو بعض الغلاة إلى تصعيد العنف. إلا أن الوضع الناشئ في الأرض المحتلة سيجعل «الانفراد» هروباً إلى الأمام. إن مَن كان يشك في أن الصراع مفتوح عليه أن يتأكد من ذلك.

- لانتـــصار «حماس» آثاره المباشرة على الوضع العربي المحيط. على مصر المعنية بالـــصراع والمتدخلة في «حل غزة». على الأردن حيث يفترض بالمملكة أن تعـــيد النظر في الكثير من حساباتها في ظل وجود حركة إسلامية قوية لديها. علـــى ســـوريا التي ستعتبر أن ثغرة فُتحت في جدار الحصار. على لبنان حيث الـــسؤال الفلسطيني مطروح بقوة وحيث يأتي التحوّل ليضيف قوة إلى موقف «حزب الله» والمقاومة.
- ســـيضع الانتصار دولاً عربية أخرى أمام مسؤوليات جديدة وخيارات صعبة. إن دعمها للسلطة قد يتهم بأنه دعم للإرهاب. وسيكون عليها أن توازن بين علاقـــتها بالقـــضية الفلسطينية، في صيغتها الناشئة، وبين علاقاتها مع الدول الغربية.
- يؤدي الانتصار إلى إرباك المجتمع الدولي. ستظهر تباينات داخل أوروبا وبينها وبـــين الـــولايات المـــتحدة. ولكن يجب أن يكون مفهوماً هنا أن العلاقة مع الأوروبـــيين محكـــومة بهمـــوم إسرائيلية أولاً وبالدرجة الأساسية. لن يكون الانـــسحاب ســـهلاً. ومن المقدّر حصول مناورات كثيرة تحت عنوان مطالبة «حمـــاس» بـــتعديل استراتيجيتها وتغيير أهدافها. سيعود تعريف «الإرهاب» ليكون مطروحاً بقوة على جدول الأعمال.
- يـــوجه انتصار «حماس» ضربة قاسية إلى خرافة «الهلال الشيعي». ثمة «هلال ممانعـــة» لكل طرف فيه توجهاته المحلية الخاصة. إن إضافة البُعد الفلسطيني إلى محـــور الممانعة حدث استثنائي بالمعايير كلها. فبرغم كل ما يُقال فإن الوهج الرمـــزي للقضية الفلسطينية يطال العالمين العربي والإسلامي، ومن يقبض على هذا الوهج يتحوّل، مباشرة، إلى قوة ذات امتداد إقليمي ودولي لا يستهان به.
- يكـــشف الانتـــصار جوهـــر التناقض في مشروع جورج بوش الزاعم نشر الديموقراطية في الشرق الأوسط الكبير. لا تفعل الديموقراطية سوى توفير قاعدة شـــعبية شـــرعية للاعتـــراض على السياسة الأميركية وذلك في بلدان عربية وإســـلامية عديدة وكذلك في بلدان أميركا اللاتينية. إن واشنطن أمام مشكلة في احتـــرام إرادة الـــشعوب أو في رفـــضها. إن الإصـــابة في القلب: ليست

الديموقـــراطية بديلاً للوطنية، إنها أداة من أدوات تحقيقها. إن للتطلب الوطني والتحـــرري أولـــوية. إن ركام التنظيرات والخزعبلات سينهار. لقد اهتز في العراق وجعلته فلسطين حطاماً. هاتوا ديموقراطية وخذوا مقاومة! لقد اقتربت المنطقة أمس خطوة مهمة من توفير الأرضية اللازمة لمنع المشروع الأميركي من هزيمتها.

- تقـــدم «حماس» يؤكد اتجاهاً عاماً: «أسلمة» القضية الوطنية. قد يحب البعض ذلـــك وقـــد لا يحـــبه. إلا أن هذا هو الواقع. إن من لا يدرك المعاني العميقة لخـــسارة «فـــتح»، إحـــدى أبرز حركات التحرر الوطني الشعبية في التاريخ المعاصـــر، إن مـــن لا يـــدرك ذلك يوحي أنه يعيش خارج المنطقة ومزاجها ومتاعـــبها ورغـــباتها وإرادتها في عدم الانكسار واستعداد شعوبها للدفاع عن النفس بأي لغة متاحة.
- لقـــد اعتقد العالم الغربي، نخبه الحاكمة على الأقل، أن إضعاف الحركة الوطنية والـــشعور القومي يفتح الطريق أمام التيار الليبرالي الالتحاقي. ها هي البدائل الإســـلامية تملأ الفراغ وتستعد لتتحكّم بمرحلة تاريخية مديدة نافية إلى الهامش الإرهاب العدمي ومعه التبعية التي لا تقل عدمية.

إن هـــذه الدفعة الأولى من الملاحظات لا تختزل إطلاقاً ما يمكن أن يقال في هـــذه الانعطافـــة المهمـــة. إن الإحاطة بالمعطى الطارئ صعبة وخاصة أنه خاضع لتجاذبات لا حصر لها. إلا أن الإحاطة قد تكون عمل الغد. يمكن الاكتفاء، اليوم، بتسجيل الإنجاز الديموقراطي الفلسطيني وبالانحناء أمامه، وبالتمني على «حماس» أن تكون على مستوى تطلعات شعبها وشعوب المنطقة.

**2006|1|27**

# الشعب الفلسطيني

# يمارس... عقوقه!

هكـــذا إذاً. كان كل شيء يسير على ما يرام إلى أن قرّر الشعب الفلسطيني ممارسة عقوقه، لا حقوقه. فعل ذلك بديموقراطية. إلا أنه أفقد الديموقراطية، بفعلته هــذه، الكــثير مـــن معانيها: هل يُعقل لها أن تُنتج أكثرية تعطي الأولوية لمقاومة الاحـــتلال، أو، على الأقل، لتعريف العلاقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بصفتها علاقة محتل بخاضع للاحتلال؟

نجـــد أناساً يدّعون أنهم جديرون بالاحترام يقولون إن إسرائيل ستقرّر بعد ما جرى الانفصال عن الفلسطينيين، وإن إجماعاً وطنياً من اليمين إلى اليسار يجنح نحو ذلك الخيار. لم يعد ثمة مجال للتفاوض. إن ما كان يقوله المتصلبون الإسرائيليون من أنه «لا شريك لإسرائيل»، وكان قابلاً للنقاش على امتداد العقدين الماضيين، بات الآن مـــسلّماً بـــه وخارج النقاش. ويرى بعض المتحذلقين أن الشعب الفلسطيني بإعطائـــه الأكثـــرية لـــ «حماس»، حرّر إسرائيل وجعلها أكثر قدرة على ممارسة حقها في تقرير مصيرها بنفسها وعبر خطوات انفرادية.

هذا، ببساطة، ركام من الأضاليل.

أولاً، إن قـــرار الانفصال عن الفلسطينيين هو، بالضبط، ما مارسته إسرائيل قـــبل أسابيع في قطاع غزة. ولقد فعلت ذلك في ظل حكومة تضم اليمين واليسار معـــاً. ويمكن القول، ترطيباً للذاكرة، إن الانسحاب من طرف واحد كان شعار حـــزب «العمل» في المعركة الانتخابية التي خسرها إيهود باراك في مواجهة أرييل شارون، وإن الثاني عاد، لاحقاً، إلى تبني الفكرة.

ثانـــياً، لقـــد تمّ التنفيذ في وقت يصعب فيه القول إن إسرائيل «لا تملك شـــريكاً». كان محمود عباس رئيساً، ولا يزال، وكانت «فتح» تملك الأكثرية. ومـــع ذلـــك فاوضت إسرائيل الولايات المتحدة لا السلطة الوطنية ولا منظمة التحريـــر. وعـــندما وجدت ضرورة لـــ «حوار» ما فإنها أقدمت عليه بواسطة

مصر. لقد كان المجال مفتوحاً، من الجانب الفلسطيني، لحل متفاوض عليه يمكن إدراجه في سياق «خريطة الطريق» ولكن شارون رفض. كان الفلسطينيون من دون شريك.

ثالثاً، عشية الانتخابات الفلسطينية تماماً كان إيهود أولمرت، المتجه نحو فوز انتخابي في نهاية آذار، يختتم مؤتمر هرتسليا. والمؤتمر، كما هو معروف، يضم النخبة الإسرائيلية من شتى الاتجاهات ويناقش موازين القوى بمعناها الواسع بين إسرائيل ومحيطها. والانطباع الذي يخرج به أي متابع لأعمال المؤتمر هو أن الاتجاه الراجح في إسرائيل لا يدافع فقط عن تجربة غزة وإنما يعتبرها قابلة للتكرار في الضفة درءاً «للخطر الديموغرافي». قد لا يكون الناخب الفلسطيني العادي شديد الاطلاع على مناقشات هرتسليا، ولكن ما فعله موقف حيال ما يستشعر به، في حياته اليومية، من اتجاهات إسرائيلية. الانفصال وجهة مقررة قبل الانتخابات الفلسطينية لا بعدها، ولا دخل لفوز «حماس» بها، علماً بأن هذا الفوز يمكنه أن يعززها.

رابعاً، ثمة كتابات لا تخشى التناقض. افتتاحية «نيويورك تايمز» أمس، مثلاً، استعادت أطروحة «المتصلبين» الإسرائيليين من أنه «لا شريك فلسطينياً». إلا أنها لم توضح لنا ما إذا كان «المتصلب» الإسرائيلي يمكنه أن يكون شريكاً للفلسطينيين. ليس في الأمر أي خطأ. هذا منهج. هذه نظرية التسوية. كان ياسر عرفات يجمّل الواقع بإشاراته إلى «سلام الأقوياء» أو «سلام الشجعان»، لأن الحقيقة هي أن رعاة التسوية لم يكونوا يرون إليها إلا بصفتها عقداً بين إسرائيل القوية وخصمها الضعيف.

خامساً. ها نحن نُلدغ من الجحر نفسه للمرة الثانية. لقد كان ياسر عرفات رئيساً منتخباً ومع ذلك رُفضت التسوية معه لأنه «شجع الفساد والإرهاب»، كما يقال. ووُجهت في عهده ضربات قاسية إلى مرتكزات السلطة الوطنية. فلما أزيحت «العقبة من وجه السلام» بموت عرفات (اغتيالاً؟) حصل الانسحاب من طرف واحد، وها نحن اليوم نسمع من يردد أن هذا الانسحاب بات قدراً محتوماً لأن الفلسطينيين باختيارهم «حماس» أضاعوا فرصة ثمينة للتسوية!

المدعــون أنهم جديرون بالاحترام يركزون جميعاً على سلاح واحد ويجدون أســاليب مبتكرة للتذكير به: الجوع عاقبة الديموقراطية وعقوبتها. لن نجد مسؤولاً إســرائيلياً أو غربياً واحداً، لن نجد صحافياً واحداً، من المعترضين على النتائج إلا ويرفع سيف «العقوبات الاقتصادية». صحيح أنها، في هذه الحالة، مساعدات، إلا أن الـتهديد بقطعها يُستخدم كسلاح عقابي، ويشترط لعدم استخدامه أن تتخلى «حماس» عن موقفها من إسرائيل، وعن سلاحها.

نــسجل أولاً أن المــساعدات كلــها، الغربية طبعاً، تبرّر بأنها ضرورية لأن لإسرائيل مصلحة فيها. إن إسرائيل، اليوم، تمارس في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك غزة، احتلالاً من دون كلفة، والمساعدات الأوروبية والأميركية تسد هذه الثغرة بالضبط.

نــسجل، ثانياً، أن «حماس» مطالَبة بالتخلي الفوري عن برنامجها ومن دون مقابل. بكلام آخر، انها مطالَبة بأن تخون البرنامج الذي يمكن الافتراض أنها حازت الثقة الشعبية لها بسببه. ويجب الاعتراف بأنه ليس من باب الديموقراطية في شيء أن تتوجه إلى طرف أحرز انتصاراً على قاعدة البرنامج «ألف» لتطالبه بتطبيق البرنامج «باء».

نــسجل، ثالثاً، أن أحدا لا يخطر في باله، مثلاً، ربط المساعدات أو العلاقات مع إسرائيل بمطالب من نوع الالتزام بإزالة الاحتلال، أو الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلــسطينية، أو وقــف بناء المستوطنات والجدار، أو تنفيذ أحكام محكمة العدل الدولــية، أو، حــتى الالتزام بوعود تعاقدية جرى التوقيع عليها (إزالة بؤر، إطلاق سجناء، تخفيف حواجز...).

لــسنا في عــيون نخــب أميركــية وأوروبية في موقع بشري مساو للموقع الإسرائيلي. هذه هي الحقيقة العارية التي تتأكد يومياً. منا من يرضى بهذه الدونية، ومــنا من يعمل لتغيير هذا التفاوت عملياً، ومنا من يجد حلولاً رمزية لها. وظيفة الانتخابات أن تفصل بين هذه الإجابات.

**2006|1|28**

# غزو العراق

# وحال العرب

# هل نفتح القفل؟

كان المفكر السوري ياسين الحافظ، رحمه الله، يقول ان لا مجال للتقدم العربي مـــن دون فتح قفل الاسلام. هذا الكلام الذي كان صحيحا بالأمس هو صحيح الـــيوم، وبحـــدة اكبر. لم يفتح العرب قفل الاسلام ولذلك فهم يوالون الانحدار، ويتلقون الهزائم، ويخرجون من كل هزيمة أشد محافظة وتقليدية، اي اكثر استعداداً لنكسة جديدة. ان المسار العربي مسار تنازلي.

لقـــد جـــددت أحداث السنة الماضية، وخاتمتها تفجيرات 11 أيلول وحرب افغانستان، جددت طرح الموضوع المتكرر منذ قرن ونيف. فمن دون ان نعرف اي اســـلام نريد لن نستطيع التأسيس لمكان لنا في العالم، مكان يحفظ الحد الادنى من الحقـــوق. وكـــشفت الـــتطورات الاخيرة أن خطرا داهما يواجه وعينا. انه خطر الانشطار بين «اسلام طالباني» متشنج، ومنغلق، وبين اسلام يريده لنا الاميركيون «متسامحا» أي تقليديا وغافلا عن الاتصال بمنظومة الوعي الذي يفترض بنا امتلاكه لمأزقنا وقضايانا ومصالحنا.

لقد انطلقت، في الغرب، آلة الدعاية الجبارة داعية المسلمين في كل اقطارهم والعرب بشكل خاص، الى تغيير مناهج التعليم، وتعديل التوجهات الثقافية، ومراقبة خطب المساجد... قد تكون هذه كلها تحتاج الى مراجعة ولكن المطلوب، اميركيا، هو توفير مضمون لهذا التغيير يجتث بؤرة الممانعة التي لم يتم القضاء عليها بعد. أما تطويـــر هذه النواة الصلبة من اجل توفير بيئة تسمح بسياسة أكثر رشدا، اي اكثر إصراراً على المصالح الوطنية والقومية، فهو ليس على جدول الاعمال.

ولعلـــه بـــات واضحا، اليوم، أن المسألة الثقافية، بهذا المعنى الواسع، ستكون واحداً من أبرز أسئلة المرحلة المقبلة عربياً وإسلامياً. لقد كانت مطروحة في الماضي ولكن بطريقة جعلت ما حصل، وهو كارثة متصلة، ممكناً.

عـــندما كـــان يقـــال لنا «شرق اوسطية» كنا نشهر السلاح ضد «التطبيع الثقافي». ونتغافل، والحالة هذه، عن كل الانهيار الذي نعيشه، وتعيشه مجتمعاتنا، في

بمجال الصراع مع الهجمة الاستعمارية الجديدة وطليعتها الإسرائيلية. وعندما كان يقال لنا «عولمة» كنا نشهر السلاح ضد «الغزو الثقافي» ونتغافل عما عداه مما يشكل، فعلياً، جوهر العولمة الزاحفة.

لم يحصل ذلك في فراغ. إنه النتيجة الطبيعية لتعثر وجودنا، كأمة، سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً وأمنياً، واقتصار هذا الوجود على حالة ثقافية نعتبرها مهددة. ولكن ما يشدنا الى أسفل بقي يفعل فعله خاصة اننا اضفنا الى نقص الوعي بأسباب تراجعنا امتشاقاً لسلاح طاله هذا التراجع مثلما طال غيره وأكثر. ولذلك فإننا نعيش، منذ عقود، انفصاماً لا حدود له بين مبالغات سياسية واقعية تلامس التطرف الاستسلامي وبين مبالغات ايديولوجية جامحة يعبّر عنها تطرف إسلامي تحوّل، في غير بلد، الى فعل تدمير.

إن فتح قفل الاسلام يعني إحداث ثورة فكرية، تنويرية، تحديثية، تعيد للدين موقعه في قلب المشروع القومي الديموقراطي. وما لم يحصل ذلك فإن البديل عنه سيبقى مشروع الثورة المجهضة باسم دين يعاني من تخلفنا قدر ما نعاني من ترجمته الضيقة والمحافظة.

أن يكون العدد السنوي لـ «السفير» مخصصاً لتلمّس هذه القضايا هو تحصيل حاصل. لقد بدت الفكرة جذابة بمجرد أن طرحت.

ولا يدّعي العدد إحاطة شاملة بموضوع له هذه الحساسية وهذا الاتساع. انه مجرد محاولة للحض على التفكير والتبصر، وهي محاولة تنطلق من ان التطورات المتلاحقة في السنة الماضية في منطقتنا والعالم كانت على تماس مباشر بهذا العنوان، وهي ستكون كذلك في المدى المنظور.

**2001|12|29**

# الآن هنا
# في قلب الإعصار

تواجه المنطقة العربية حالة غير مسبوقة، لم تعرفها في الماضي القريب. فالعقيدة المنسوبة الى رئيس الدولة العظمى جورج بوش تضع هذه المنطقة والعالم الاسلامي المحيط بها في قلب الاعصار.

لم تعـتد سياسـاتنا على هذا المستجد. وفي حين يتحكم بالقرار الأميركي أشـخاص اختبروا «الحرب الباردة» جيداً، وأداروها، وانتصروا فيها، تسيطر على التجـربة السياسية لحكامنا الدروس المستقاة من تجربة كنا فيها على أطراف هذه الحرب ولو اننا كنا على أطرافها المهمة.

مـنذ 11 أيلول حدد بوش فلسفة سياسته الخارجية «إما معنا أو ضدنا»، ثم أضاف الى ذلك تشخيصاً لـ «محور الشر»، ثم بدا واضحاً أن التركيز سيتم على «الـشر» في هـذه المنطقة. وبما انه يفعل ذلك بعد انهيار «امبراطورية الشر» التي كانت تقيم توازناً مع الولايات المتحدة، فإنه يشعر بأن المواجهة ليست مضطرة الى ان تكـون «باردة» لا بل ان السخونة مطلوبة فيها من فلسطين الى العراق، وان شعاراتها يمكن ألا تخجل من التعبير عن الرغبة في تغييرات جذرية.

كان الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي «ضد» الولايات المتحدة. غير ان الـرد الأميركـي اكتفى بـ «الاحتواء». وليس صدفة ان يكون «الاحتواء» هو الاسم الذي اعطي، في العقد الماضي، للسياسة المتبعة حيال العراق وإيران.

الجديـد في الامر هو اعلان فشل هذا التوجه من أجل برمجة الخلاص السريع من الخصوم. والجديد في الأمر، أيضاً، التغيير الطارئ على مضمون «معنا». لم يعد مـصطلح «معـنا» يشمل العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية والاستراتيجية المعقـودة، وبقدر من الالتحاق، بين حكومة عربية والحكومة الأميركية. فلو كان الأمر كذلك لكانت الأنظمة العربية، في معظمها، «معنا». أصبح لا بد من تضمين هـذه الـ «معنا» شروطاً إسرائيلية تقتضي الاصطفاف في محاربة «ارهاب» لا

يسعه، تكوينياً، ان يكون مقاومة لأنه موجه نحو الهدف الخاطئ! أكثر من ذلك ان هذه الشروط الاسرائيلية، كما هي مطروحة حالياً، مقدمة في صيغة شارونية قصوى تستصعبها «صحة» النظام العربي الراهن بالرغم من تمالكه المريع.

لا ضرورة، والحالة هذه، لاستهجان الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على الحكومات العربية. ان هذه الضغوط توازي التعريف الجديد، من جانب واشنطن، للمنطقة بأنها مسرح العمليات ضد الحرب الكونية على الارهاب.

في أيام «الحرب الباردة» كانت أوروبا هي المسرح. ومن الواجب استذكار الضراوة التي خاضت بها الولايات المتحدة المعركة هناك (التهديد بالسلاح النووي حاضر باستمرار) من أجل ان نحسن تقدير المعاملة التي سنلقاها. لقد اقيمت أحلاف عسكرية عبر أطلسية، وتأمّن حضور أميركي عسكري مباشر، وتم تهميش القوى المعادية كلها، ولاح شبح انقلابات في دول ديموقراطية اذا تغيرت الأكثرية فيها بالاقتراع الحر (ايطاليا)، وأخضعت المبادرات السياسية كلها لمنطق المواجهة من مؤتمر هلسنكي الى «الاوست بوليتيك». بكلام آخر حكم منطق الاستقطاب تفاصيل التوجهات كلها بحيث يمكن ضبط الوضع في دول التحالف ونقل المعركة الى معسكر الخصم حتى لو كان «الناقل» عدداً محدوداً من «المنشقين». لم تكن منطقتنا بمنجاة عن هذا الصراع ولو انها لم تكن في قلبه. ولا شك في ان تطورات شديدة الأهمية حصلت بالارتباط مع هذه الثنائية وبتقدير الموقف من التحالفات الدولية ومنطقها والمصالح العربية فيها.

لقد كانت اسرائيل، في تلك الفترة، مرتكزاً مهماً للسياسة الأميركية (منذ أواسط الستينيات على أقل تقدير). ولكن عرباً كثيرين فضلوا العلاقة مع واشنطن على أي شيء آخر، وتحديداً، على حركة القومية العربية وتحالفاتها مع «الشيوعية العالمية». ثم مر عقد التسعينيات حيث كبر الطموح الأميركي ليحاول بناء نظام شرق أوسطي يكون لإسرائيل فيه الموقع المميز. وفي هذا العقد الماضي كانت واشنطن ترى، بين العرب، أصدقاء وخصوماً، لأنها لم تكن حددت هذه الرقعة وجوارها بصفتها المسرح المقبل لحربها الكونية الجديدة.

أمـــا وان الوضـــع انقلب وانتقلنا من الهامش الذي تصارع واشنطن عليه الى المتن الذي تصارع فيه فكان لا بد من أخذ ذلك بالحساب من أجل استباق ما قد يحـــصل. لم ينجح حكامنا في عملية التكيف هذه بالرغم من ان الولايات المتحدة اعطت اشارات، سابقة على 11 ايلول، الى هذا «التصعيد» في اهتمامها. من هذه الاشـــارات تغـــيير العقيدة الدفاعية لـــ «الناتو». ومنها تطوير «المبادرة المتوسطية للأطلسي». ومنها تكثيف الحضور المباشر والمناورات. وتصب هذه العناوين كلها في مجرى واحد نشهد اليوم آثاره.

لقـــد ارتقى الاهتمام الأميركي بالشرق الأوسط درجات وأصبحت المطالب مـــنه شـــديدة الجذرية. انه «القلب النابض» لـــ «محور الشر». وهو ان لم يكن «معـــنا» بشروط صعبة فلن يكون مسموحاً به ان يتنعم بحرب باردة مديدة. فهذه الحـــرب تكـــون «باردة» اذا كانت موازين القوى تفرض ذلك. أما الخلل الحالي فيغري بقدر لا بأس به من السخونة.

**2002|4|26**

## الان هنا

# لا النفط سلاح، ولا الجيش...

«النفط ليس سلاحا، النفط ليس دبابة» قال مستشار لدى مسؤول عربي كبير. يريد هذا الكلام طمأنة الاسواق والاصدقاء. الاسواق اولا حتى لا تصاب بذعر في وقت يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة حرجة. والاصدقاء حتى لا يشعروا بأن هناك من يريد الضغط عليهم. وإذا وضعنا الاسواق جانبا، فإن الاصدقاء المعنيين، اي الاميركيين، لا يتورعون عن استخدام النفط، او غيره، سلاحا، وأن يعاملوا اكثر من نصف الدول الممثّلة في الامم المتحدة على قاعدة عقوبات متدرجة.

لقد اشتدت المطالبة الشعبية العربية باستخدام سلاح النفط ضد دول داعمة للاحتلال الاسرائيلي، وذلك، بالضبط، من اجل عدم إحراج حكومات معينة بدعوتها الى استخدام السلاح. اي ان هناك من كان يعطي دولا أسبابا تخفيفية فيكتفي بأن تقنّن استخراج الطاقة، وان لا تعوض عن نقص يفتعله غيرها، وان توحي بأنها تملك خيارات متعددة يمكنها استعمالها من اجل ان يكون صوتها مسموعا.

وإذا أريد للنقاش ان يخرج من هذه الدائرة المغلقة: هل النفط سلاح ام لا؟، فإن السؤال الذي يبقى مطروحا: هل من الجائز لطرف ان يستند الى ما لديه من عناصر قوة من اجل ان يلقي بها سعيا وراء تعديل موازين القوى؟ ان الذهاب الى لب الموضوع يكشف وجود مدرستين. تقول الاولى ان التقرب من الاميركيين، وطمأنتهم، والاندراج في سياساتهم الكونية، تجعلهم يغلّبون علاقتهم مع العرب ويستغنون عن اسرائيل التي يلعب اللوبي المؤيد لها دورا كبيرا وحاسما في تعمية واشنطن عن مصالحها الحقيقية. وتقول المدرسة الثانية ان الولايات المتحدة رتبت اولوياتها في المنطقة اثناء «الحرب الباردة» وبعدها بشكل يجعل كل انتزاع لحق عربي من اسرائيل محكوما بممر إجباري هو قدْر، متدن او مرتفع، من توتير العلاقات مع واشنطن. ولقد دلت التجارب الماضية كلها على ان واشنطن ماضية

في تطويـــع الوضع العربي وإضعافه من اجل إنـــزاله تحت سقف المقبول اسرائيليا. ولقـــد عـــرفت هذه الوجهة اندفاعا اول، بعد حرب الخليج وانتهاء الاستقطاب الدولي، وهي تشهد زخما جديدا منذ 11 ايلول.

لا ضرورة لتبادل الاتهامات بين المنتمين الى هاتين المدرستين بين العرب. غير ان الـــواجب يقـــضي تقديم عناصر النقاش الى اوسع جمهور عربي والاحتكام اليه. ولكن بما ان المدرسة المغالية في واقعيتها هي الحاكمة فإنها تحول دون ذلك.

* * *

جرى تطوير نظرية في بلد عربي اساسي تقول ان الجيش لا يحارب إلا دفاعا عـــن احتلال ارض وطنية. يبدو، للوهلة الاولى، ان هذا الطرح عقلاني جدا وانه يـــصدر عن شعور عميق بسطوة فكرة الدولة الامة والسيادة، ويرفض الدخول في مغامـــرات تـــبدد القـــوى. وهكذا نصبح امام واقع يقول ان النفط ليس سلاحا يُـــستخدم في فلـــسطين وان الجيوش العربية، بدورها، ليست سلاحا طالما ان لا احتلال مباشرا.

لا يعود مفهوما، والحالة هذه، سبب وجود معاهدة الدفاع العربي المشترك. لا بل لا يعود مفهوما سبب وجود تحالفات وأحلاف في العالم كله. لقد فعّلت دول حلف شمال الاطلسي المادة الخامسة من الميثاق دعما للحرب الاميركية ضد طالبان والقاعـــدة. وتقول المادة المذكورة ان اعتداء على دولة من دول الحلف هو اعتداء على الكل يجعل الاشتراك في الحرب إلزاميا. لا بل ان جيش الدولة المعنية شارك في حرب الخليج الثانية عند اجتياح دولة عربية لدولة عربية برغم ان ارضه الوطنية لم تكـــن مهددة. فكيف تستقيم تلك المشاركة مع هذه العقيدة الجديدة المرفوعة في وجـــه حالة هي كناية عن اجتياح الدولة الاسرائيلية لدولة فلسطين التي تعترف بها الحكومة المشار اليها والتي تفاخر بأنها هي التي ترعى قيامها.

ثم مَـــن الذي قال ان التهديد للأرض الوطنية يمكن قصره على احتلال اجنبي مباشر؟ ان الحرب تصبح واجبة عند تهديد المصالح الوطنية العليا لأية دولة وبعد ان تفـــشل المساعي الاخرى في رفع هذا التهديد. وفي الامكان القول ان ما تقوم به

اسرائيل في فلسطين ينتمي الى هذا الصنف من التهديد للمصالح الوطنية العليا لغير دولة عربية، لمصر طبعا، ولكن ايضا للاردن وسوريا ولبنان، والى حد أقل المملكة العربية السعودية.

يمكـــن للمـــرء ان يفهـــم ان مشاعر الأخوّة الإنسانية أو، حتى، القومية لا تستوجب أن يزج بلد نفسه في حروب طاحنة. ولكن ما ليس مفهوما هو الامتناع عن استخدام طاقات اي بلد، اقتصادية أو عسكرية، إذا كانت المصلحة الوطنية في خطر.

إن بعـــض من لا يشارك في معركة فلسطين اليوم، وبأقصى طاقة ممكنة لديه، سيدفع الثمن لاحقا. سيتم تهميشه، والقضم من مصالحه، والتضييق عليه، وإضعاف سيادته، وإملاء الشروط عليه، والتقليل من اهمية موقعه الاقليمي وما قد يجنيه منه، وارغامه على فقدان الجواب عن سؤال ملح: لماذا تقتطع الشعوب من لقمة عيشها لبـــناء جيوش وتسليحها، ولماذا تقنع بوضع مصيرها بين ايدي قيادات لا تدرك ان السياسة، هي، بين امور اخرى، فن الاستباق.

2002|4|27

# معنى أن تكون ناصرياً اليوم

ليست هذه زيارة الى ثورة يوليو. فقط الى حقبة فيها. الحقبة الناصرية. لا نوستالجيا في الأمر. فعبور الزمن سيتم ذهابا من احداث راهنة الى تجربة سابقة، وإيابا منها الى محاولة استكشاف منطق في التعاطي مع مشكلات حالية. والقصد طرح السؤال التالي: هل يمكن للعربي ان يكون ناصريا اليوم؟

البداية، وهي ذريعة، ما حصل لمدى عبد الناصر في «الأهرام». انه تحريف في عنوان مقال. لكنه تحريف يقول الكثير. ارادت ان تنقل عن والدها شرحه لقبول مبادرة وليام روجرز. فهو يسعى الى تجنب ظرفي لمواجهة مع الولايات المتحدة من أجل ان يتمكن من بناء سد الصواريخ في سياق حرب الاستنزاف. غير ان العنوان اوحى ان الرجل يعتزم الانسحاب الكامل من المواجهة. فبدل موقف «ناصري» معقّد بتنا أمام موقف «ساداتي» بسيط.

موقف جمال عبد الناصر، في هذه الحالة، مركّب. وهو نموذج عن نهج. فهو يسمح لنفسه بالتراجع التكتيكي في معركة. يحيّد خصوما. يكسب اصدقاء ويورطهم. يستخدم الوقت لتعديل موازين القوى. لا يضيّع هدفه النهائي. يحسن تقدير نفوذ القوى الخارجية ومعنى التفوق الاسرائيلي. يستفيد، قدر المستطاع، من تناقضات. يبحث عن تحالفات ثابتة وراسخة تقوم على تبادل المصالح. يظهر معرفة بالعالم كما هو فعلا وكما يحدد سياساته. يراهن على صدقيته الوطنية والقومية بما يوسع هامش المناورة لديه. يتراجع خطوة إعدادا للتقدم خطوتين. يفهم الصلات العميقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ولا يمنعه ذلك من احراج الطرف الاقوى، عبر استعارة مظلته، من أجل اتقاء هجوم الطرف المحلي او تكبيل يديه. يطوّق بالسياسة ارجحية الخصم العسكرية في انتظار استعادة القدرة الدفاعية في طور ارقى من المواجهة. يميّز بين لحظة هجوم ولحظة دفاع لجهة الشعارات واساليب العمل الخاصة بكل منهما.

من وقف، آنذاك، ضد هذا السلوك. فعل ذلك حشد من فرسان الجملة الثورية. من المزايدين. من الذين اعتبروا هزيمة 67 ازاحة لآخر عقبة من درب الثورة

الحقيقية. من الذين خلطوا بين خدش اسرائيل عند القشرة وبين الاعداد لمواجهة جدية معها. من الذين اشتروا راحة الضمير بدولارات يدفعونها لمن يبدو تجاوزا لعبد الناصر عن يساره. من المأخوذين بثورات الطلاب في العالم. من «الخواجات» اليسراويين. من القطريين في فلسطين وغيرها. من اصحاب نظرية التوريط الصبيانية. كان هؤلاء كلهم قلة. لكنهم اعتبروا قبول المبادرة خيانة وعملوا، من حيث يدرون او لا يدرون، في خدمة عرب آخرين وقفوا ضد المبادرة شكلا ومع صاحبها ودولته وإدارته فعلا ومضمونا.

لقد كانت تلك المرحلة مهمة (حوادث أيلول 1970 بعدها، وموت عبد الناصر). ومنذ ذلك الوقت لم نعد نشهد في الحياة السياسية العربية خطا يجمع بين الواقعية الباردة في الحساب وبين التمسك بأهداف بعيدة مع تسخير الوقت والجهد لاحداث التعديلات التي تقيم وصلا بين الوضع الملموس والقصد المنشود.

بتنا أمام واقعية مبتذلة تفهم التغيير انتقالا أي تراجعا من تأقلم الى آخر. وامام نزعة تمردية اخلاقية تخلط بين «ان الحق معنا» وبين توفير امكانات وطنية وقومية ودولية لانتزاعه. وأمام سياسات «قنفذية» تتمسك بالمطالب ولا تنتهج سياسة تراكم الانجازات لكسر التقوقع والاقتراب من الاهداف.

انتهت بموت ناصر هذه المحاولة الفريدة في تاريخ العرب الحديث للمشي على حد الشفرة (مع خطر السقوط دائما)، للمشي باستقامة على حبل حاملا ما يساعده على التوازن: معرفة بالواقع من جهة وحرص على تغييره من جهة ثانية. لم نعد نعيش في ظل سياسات تعرف امكاناتها في بلدها وامتها وعالمها وتطرح الشعارات الملائمة ليس لتأبيد الأمر الواقع وإنما لتحريكه، ولو جزئيا، نحو تأمين مصالح محددة.

صدر، قبل أيام، تقرير التنمية الانسانية العربية. كل صفحة صفعة. نحن أمة في القاع تنمويا وديموقراطيا واندماجا وثقافة وإنتاجا. انه عرض حال مزر. يكاد يكون بيان إفلاس.

سال حبر كثير في عرض التقرير والتعليق عليه. ولأن 23 يوليو كان يقترب ذهب البعض الى اكتشاف العلة في الناصرية. ان جمال عبد الناصر هو الذي سقى

جذور هذا التخلف المريع. تناسى اصحاب هذا الرأي ان الناصرية دامت، عمليا، 15 سـنة فقط (1955 1970) وأننا نعيش منذ 32 سنة مرحلة لاحقة عليها تحمل، في جـوانب كـثيرة منها، سمات الارتداد عليها. لقد حصل انعطاف مذهل بعد 1970. ومـا نحـن عليه، اليوم، تعود مسؤوليته الى الفئات التي تولت السلطة بعد ذلـك. او، بالاحـرى، تعود اليها وإلى مثيلاتها ممن كانت حاكمة قبل 1970 في بلـدان عديدة بأكثر مما الى عهد الثورة. خاصة ان هذه الفئات، مهما بدت مختلفة مع بعضها اليوم، كانت على خلاف، من مواقع متباينة، مع عبد الناصر.

ان حكامنا اليوم هم ممثلو الشقاق ما بعد 1970 بين الواقعية المبتذلة والهوبرة الجذريـة. وإذا وضعنا جانبا فشلهم المتمادي في حل المسألة الوطنية والقومية فاننا نبقى، بشهادة تقرير التنمية، أمام فشل مذهل في الجواب عن سؤال التنمية.

كانت التنمية هما ناصريا بامتياز. وكانت كذلك الى حد ان قوميين مشارقة اعتـبروا ذلـك مذمة. دعا عبد الناصر (ومارس) الى السيطرة على ثروات البلاد، وإدارتهـا مـن دون انغلاق، وتوسيع رقعة المستفيدين منها. وسعى الى بناء قاعدة صـناعية، والاهتمام بالريف، والاصرار على اعلى قدر ممكن من التكامل العربي. وفتح باب التعليم أمام أبناء الفقراء. ان هذه بعض من معالم تلك المرحلة. لم تكن مـوفقة يقـول بعض النقاد. صحيح لم تكن موفقة تماما. ولكنها، في المعايير التي كانـت سـائدة في ذلك الوقت، عربيا وعالمثالثيا، كانت أفضل من غيرها ضمن الـشروط المـتاحة لهـا. ولقد شكل ضغط القضية الوطنية، بفعل وجود اسرائيل وتوسعها ولعبها دورها في قفل طريق الاستقلال، شكل هذا الضغط عنصرا معرقلا لأن المـصالح الغربية المتضررة، ومعها ركائز عربية نافذة وداعمة لها، وجدت رأس الحربة النموذجي... والناجح.

ان الـسياسات الـتي اتبعت (في عهد عبد الناصر وبعده) تؤكد اننا كنا امام مشروع قاصر للتنمية فبتنا امام مشروع ناجح للتبعية. فمن طفرات الريع النفطي، الى تسخير القطاع العام لمصالح ما دون وطنية، الى إعادة الهيكلة، الى الانفتاح، الى حفـز المزاج الاستهلاكي، الى اعدام قيمة العمل والانتاج، الى الارتكاز على سلع تـصدير أحاديـة، الى رفض أي نهج تكاملي، الى... إن ذلك كله هو الذي دفع

باتجـــاه ان تكـــون حالتـــنا على ما يصفها التقرير. لقد انتهى التحدي الناصري للآخـــرين عبر نموذج اقتصادي، اجتماعي مغاير ومع ذلك فإن الفوارق بيننا وبين العالم المتقدم تزداد. ومن دون الادعاء بأن النموذج قابل للاستعادة، في عالم اليوم، فإن فيه توجهات عامة تبقى أكثر قدرة على اعانة العرب في مواجهة عصر العولمة وبناء القدرة الذاتية للخوض في هذا الغمار.

أجـــرى ثلاثـــة وزراء خارجية عرب محادثات في واشنطن تناولت الموضوع الفلسطيني في لحظة تأزم خطيرة.

الـــشكل شـــكل تـــضامن عربي. الواقع غير ذلك. غاب السوريون. غاب اللبنانـــيون بـــرغم ترؤس العمل المشترك حتى القمة المقبلة. وغابت، الى حد بعيد، المـــبادرة الاجماعـــية التي اقرت في بيروت. ومن يدقق النظر يكتشف تباينات بين اعضاء الوفد انفسهم. يمكن، لمن يحب المقارنات السريعة، ان يرى في الجهد العربي للـــتأقلم مع رؤية جورج بوش شيئاً يشبه قبول عبد الناصر مبادرة روجرز. ان في ذلك قدراً من التسرع. فهذا التأقلم لا يريد كسب الوقت لتعديل أي شيء، وهو يـــأتي، اصـــلا، في استطراد مبادرة غير مرفقة ببدائل. ان التأقلم هدفه ايجاد امتداد عربي يمارس وصاية «قومية» على قضية فلسطين من دون اي ادعاء بامتلاك تصور ارقى يقود الى بذل جهد اكبر من اجل حل اكثر عدلاً.

لم يكن جمال عبد الناصر فلسطينياً. كان عربياً. او، اصبح عربياً. ولا حاجة، اصـــلا، لزعيم مصر لان يكون عربياً كما قد تكون حاجة زعيم مشرقي. وعلى الارجح ان الناصرية، كتجربة، تمزأ من الفكرة القائلة ان قضية فلسطين هي قضية العـــرب المركزية. وهذه الفكرة، بالمناسبة، تستحق الهزء. ان قضية العرب المركزية هـــي ســـيرهم نحو مشروع جامع بينهم يؤمن لهم مصالحهم في هذا العالم بأفضل طـــريقة ممكنة، واسرائيل، بالاصالة عن نفسها والنيابة عن غيرها، هي واحدة من اهم العقبات امام هذا المشروع. لقد وُجدت من اجل ذلك. ومن هنا فإن العرب، في ســـعيهم الى تحقيق قضيتهم المركزية، مضطرون للتعاطي مع المسألة الاسرائيلية. ويحق للفلسطينيين اعتبار هذه المسألة قضيتهم الوجودية لا المركزية فحسب بحكم الطابع الاستيطاني للصهيونية.

تمـــثل الناصرية، بهذا المعنى، ارقى حالة عربية (واسلامية طبعاً) في التعاطي مـــع الموضوع. لقد اكتشفت، بالتجربة، عشية وأثناء وغداة العدوان الثلاثي، معـــنى اسرائيل المستمد من الاعتراض الاستعماري على نهضة العرب. وحاولت تقـــديم جـــواب مركب بقضي بالاستمرار في إيقاظ مصر والعرب وفي خوض اشـــكال من الحرب الباردة (او الساخنة بمقدار) مع اسرائيل. وتحكم بالصراع مفهـــوم يقول انه مدعاة الى الترقي العام من اجل الوصول الى حالة تسمح برد الـــتحدي. يـــصب الصراع، اذاً، في مجرى اوسع منه: انه يستفز التقدم ويوجد مـــناعة داخلـــية، بالمعنى الممتد من الاقتصاد الى الثقافة، تحرم اسرائيل من لعب دورها التعطيلي.

يـــستند هذا الوعي الناصري (المصري؟) الى تقدير لجدلية العلاقة بين القطري والقومـــي. فـــضغط القطري يفرض اجوبة خاصة به كمستوى مستقل. وتطلب القومي يشترط وعياً بالمصالح المشتركة المستقبلية وبالتدرج الطوعي نحوها. وهكذا ما لم تنشأ مصلحة قطرية في التحرر والتقدم، وما لم يتم اكتشاف الصدام بين ذلك وبـــين وظيفة الكيان الاستعماري وادوات الهيمنة الغربية الاخرى، فلا مجال لاقناع شعوب بأكملها وزجها في معارك الدفاع عن طموحاتها.

ان تفـــسيراً محـــتملا للناصـــرية يقول انها تشرط وجود «القومي الجيد» في «القطـــري الجـــيد». لـــذلك تردد عبد الناصر امام الدعوة السورية الى الاندماج الفوري. ولذلك لم يحبط الانفصال وكان في وسعه ذلك (ليته فعل؟). ولذلك رعى صـــيغة ما للقطرية الفلسطينية. ولذلك عقد صفقة مع فؤاد شهاب. الناصرية تقود الى، في آن معا، الى تشذيب للقطري وتهذيب للقومي من اجل ضمان مسار مديد يبدأ بتحصين الوحدات الوطنية الداخلية ليصل الى عدم التنابذ بين الدول ثم يتدرج نحو التكامل لتكون الوحدة في الافق البعيد.

والمأســـاة «القطرية» الفلسطينية واجبة العلاج عبر تطويق اسرائيل وإضعافها وحـــصارها بالـــتقدم العربي لانه متى تم الارتضاء بالتعايش مع هذه المأساة باتت المطالـــبة صـــعبة بحقوق اخرى تبدأ بحقوق العمال وتمر بحقوق الاقليات ولا تنتهي بحقوق النساء.

ان رغبة في الاستفزاز تدفع الى القول بأن عبد الناصر لامس، ذات مرة، فكرة القبول بالكيانية الاسرائيلية نفسها في عملية مقايضة تاريخية كبرى يحصل فيها العرب، والفلسطينيون ضمنهم، على انجاز حقيقي في ما يخص قضيتهم المركزية. ولكنه، هنا ايضاً، اكتشف استحالة ذلك لانه يعني نسفاً للعلة الجوهرية للكيان الصهيوني وهي علة غير ذات صلة بتجميع اليهود المضطهدين في العالم.

ان ما يحصل عربياً اليوم هو محطة في التسليم بانتصار المشروع الصهيوني: يأخذ الاسرائيليون ما يريدون وتأخذ القوى الاجنبية الباقي وتستمر في تأقلم انحداري لا قعر له.

* * *

يمكن الاستطراد في هذه الزيارة، انطلاقاً من وقائع راهنة، الى الناصرية. ويمكن، من دون خجل، التطرق الى مسألة الديموقراطية تقييماً ونقداً للرجل الذي حرك كتلة الملايين الهامدة، غير ان الدليل السياحي منحاز لصالح ترجيح الايجابيات الماضية في ضوء الواقع الحالي.

... ومع ذلك هزم جمال عبد الناصر. لقد حورب لايجابياته وهزم للنواقص الفادحة في نظامه، فهل نرمي الولد مع ماء الغسيل الوسخ؟

أن تكون ناصرياً، اليوم، يعني ان تتمثل نقدياً هذه التجربة لتؤسس على دروسها وتتجاوزها. ليست هذه حالة الناصريين ولا حالة الآخرين على تنوعهم. فالثورة المضادة التي اندلعت عام 1970 تأخذ في طريقها كل شيء بما في ذلك الوعي. وهي ما زالت عاتية وتخبئ لنا ما تعتبره سداداً من جانبنا عن فترة حاولنا فيها حضوراً عاقلا وكريماً.

2002|7|23

# جار الله القتيل، جار الله القاتل

خذ محطات رئيسية في تاريخ اليمن وحدد منها موقفا.

الإمامة في الشمال كان لا بد لها ان تزول من اجل إنهاء القرون الوسطى وتلمس الطريق نحو حد أدنى من الحداثة.

الاستعمار في الجنوب كان لا بد أن يلقى مقاومة ترغمه على الجلاء.

«التشطير» كان لا بد ان يُتجاوز بعد نجاح الثورتين، وفي أفق الاندراج في المشروع العربي الأكبر.

تقديم همّ بناء دولة عادلة كان لا بد من طرحه من دون السقوط في فخ «اليسراوية» المتطرفة.

السعي الى توحيد الحياة السياسية بين الشمال والجنوب ضروري مرفقا بجعل الهمّ التوحيدي معيارا. اذا كنت شماليا والسلطة الشمالية ضد فأنت جنوبي. والعكس صحيح.

إنهاء «التشطير» لا بد ان يكون مدروسا ومتأنيا ومحافظا على مكتسبات تطال التعددية، واحترام الرأي الاخر، وحقوق المرأة...

الحرب الانفصالية في 94 لا بد ان تكون مرفوضة خاصة وان الاكثر حماسة لها هم من كانوا الاكثر نزوعا نحو الاندماج الفوري والكامل.

مداواة آثار الحرب أولوية مطلقة. لا يكون ذلك بالتخلي عن رفاق أخطأوا ولا بالالتحاق بظافرين ظفروا، يكون بالتشجيع على المصالحة الوطنية، وتنقية الوحدة من الشوائب، ورفض مقاطعة الانتخابات، وبناء موقع قوي للمعارضة.

خذ هذه المحطات الرئيسية ستجد ان جار الله عمر كان باستمرار على الموعد، انه واحد من قلة اجتازوا المراحل المضطربة في اليمن وكانوا على الجانب الصح، او، اقرب ما يكون اليه. لم تغوه سلطة دار بخارها في رؤوس رفاقه. لم يسقط في فخ تسريع التاريخ في هذا البلد الفقير. لم يسمح للعصبيات المناطقية، التي عانى منها كثيرا، ان تؤثر على ثباته ووضوح الرؤية لديه. لم

يـــرتبك في تنويع أشكال النضال، من العمل المسلح الى التبشير الديموقراطي. لم يغـــب عـــن باله يوما موقع بلده في المشروع العربي العام ولو انه، احيانا، جمع الوطنية والقومية بطريقة تستحق ان تثير نقاشا. لم يمنعه جسمه المنغرس في تربة الـــيمن من ان يبقي رأسه مفتوحا على كل ما يستجد في العالم: لقد كان ممتعا الاســـتماع الـــيه يـــناقش أسباب انهيار الاشتراكية في العالم وهو الذي شاهد «تباشـــير» ذلـــك في عدن، ولكن المتعة الاكبر هي الانصات اليه يرسم حدود المـــراجعة المطلـــوبة مميزا بين وحدة الالمانيتين ووحدة اليمنين ورافضا ان يكون انهيار الجدار سببا للارتداد عن... بناء دولة.

جـــار الله عمـــر القتيل هو من أفضل النماذج التي انتجتها التجارب القومية واليسارية العربية في العقود الاخيرة، ولانه كذلك، وبسبب من تربيته الدينية، فلقد احـــسن الجمع بين رفض المهادنة الايديولوجية مع التيار الاصولي وبين ضرورات خوض معارضة واسعة تدافع عن التعددية.

قاتلـــه يدعـــى علي جار الله ليس معروفا. غير ان الثابت هو انه من خريجي مدارس الايمان التي أدارها الشق الاصولي المتخلف في تجمع الاصلاح.

ان شخـــصا في الـــيمن تربى على اعتبار جار الله عمر زعيما سياسيا يستحق الموت قتلا، واليوم، وبتهمة الكفر، ان شخصا من هذا النوع يدل على الهاوية التي نـــتجه الى الوقـــوع فيها، وندفع دفعا نحو ذلك بفضل هذا المزيج «الخلاق» من العدوانية الخارجية والعجز الداخلي.

**2002|12|30**

# المنطقة في مهب جذريتين

الإعصار الذي سيضرب المنطقة يتشكل من التقاء رافدين: الجذرية الأميركية والجذريـــة الإســـرائيلية. وإذا كــــان هناك من يخطئ في تقدير قوته فلأنه يرفض الاعتـــراف بأننا أمام أميركا جديدة وأمام إسرائيل جديدة وأمام صيغة جديدة في العلاقة بين الطرفين.

ان الادارة الحاكمة في واشنطن هي، في الوقت نفسه، الأكثر يمينية منذ عقود والأكثر عدوانية. ويدلّ مشروعها للميزانية على نوع من الانحياز الاجتماعي ضد الفقراء يودي بكل ادعاءاتها عن «المحافظة ذات الوجه الانساني». فالاقتطاعات من ضرائب الأغنياء لا يوازيها إلا الخفض في التقديمات للفئات الأكثر هشاشة. وتأتي الزيادة الصاروخية على نفقات الدفاع من أجل ان تلغي فوائض بيل كلينتون لتعيد الولايات المتحدة الى عصر العجوزات في الميزانية.

والسياسة القائمة على التفارق الاجتماعي الداخلي، أي على التغليب الأناني لمصالح الأشد ثراء، تنعكس، في الخارج، أنانية قدمية لا يسلم منها أقرب الحلفاء في أوروبا القديمة و... الجديدة. وبعد ان تمادت واشنطن في ازدراء الاتفاقات الدولية ها هي تقدم، في مجلس الأمن، نموذجاً عما تعتبره التعدد والتشاور. فالالتحاق بها، وكـــسر إرادة المخــتلفين معهـــا، والانتقال من الارجحية الى السيطرة هي معالم السياسة التي يراد لها ان تقود العالم.

لا بـــد مـــن قول ما تقدم في ظل عناد المتوهمين بالديموقراطية القادمة الى العـــراق أولاً، والى العـــرب والمسلمين تالياً، عبر سياسة البوارج والحروب التي لا ذكـــاء فـــيها الا في ما خص بعض الأسلحة. لن تشذ توجهات بوش عندنا عـــن غيرها ولن يعاملنا بأفضل مما يعامل القسم الأكبر من مواطنيه. وهو قادر، الا اذا دفع ثمناً باهظاً، على انقاذ قدر من التماسك الداخلي مستنداً في ذلك الى كتلة شعبية متطرفة ومشبعة بأفكار «الثورة المحافظة» التي أوصلت رونالد ريغان مرة الى السلطة.

وتجــدر الاشــارة، برسم من يعتقد ان الادارة، وبعد العراق، ستجعل اقامة الدولــة الفلــسطينية أولوية، ان بوش، وفي سياق الحرب المقتربة، سيفتتح معركته الانتخابية لولاية ثانية.

لقــد كانــت هذه المرحلة، على الدوام، مرحلة تقارب بين رئيس الولايات المتحدة واسرائيل ولكنها، هذه المرة، ذات طعم خاص.

يــنوي بوش، في ما تبقى له من وقت، حسم قضية الصوت اليهودي لصالح الحزب الجمهوري واليمين الصلب. وهو حقق خطوة في هذا الاتجاه في الانتخابات النــصفية للكونغــرس. ويعتــزم تصديق استطلاع الرأي القائل ان يهود أميركا ســيقترعون لــصالحه ولــو كان منافسه السناتور اليهودي (المحافظ) الديموقراطي جــوزف ليبرمان، ولمن يعرف القليل عن السياسة الداخلية الأميركية فان كسب الجمهوريين معركة الصوت اليهودي يعني إلحاق هزيمة مديدة بالحزب الديموقراطي وانــشاء واقع سياسي جديد في الولايات المتحدة يقوم على حرمان اليسار الليبرالي مــن نسغ أمده، طيلة عقود، بحيوية متجددة. ويلتقي توجه بوش هذا مع تحولات سوســيولوجية وايدلوجــية تعيشها الأقلية اليهودية في أميركا وتدفع بها الى وسط المــشهد السياسي ويمينه وتجعلها تقترب، أكثر فأكثر، من المعسكر القومي المتشدد في إســرائيل. وليس صدفة، والحالة هذه، ان تكون النواة الصلبة لمفكري المحافظين الجدد في الولايات المتحدة متشكلة من يهود متحدرين من أصول يسارية.

لم تخــف إدارة بوش انها تفضل شارون لرئاسة الحكومة. تأجيل الاعلان عن خريطة الطريق. الوعد بضمانات القروض. والأهم من ذلك تعيين إليوت ابرامز في مجلــس الأمــن القومي مشرفاً على ملف الشرق الأوسط. والرجل، اذ يتطلع الى شــارون، يرى في المحارب الاسرائيلي قامة تشرشل ويعتبر ان أفضل وسيلة لدعم اليمين في تل أبيب هي تمتين التحالف بين يهود أميركا واليمين الأقصى فيها.

ان ادارة من هذا النوع لن تكتفي بوضع اليد على العراق ولكنها ستعمل على خفض سقف التطلع الفلسطيني الى أدنى مستوى ممكن.

تلتقــي هــذه الجذرية مع جذرية اسرائيلية واضحة للعيان. وربما كان علينا ان نتساءل عما اذا لم تكن الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة مفصلاً هاماً في تاريخ الدولة.

لم يطل الحديث عن «ما بعد الصهيونية» حتى حققت الصهيونية، في صيغتها الأقرب الى التحريفية، انتصاراً. ولعله من الواجب قراءة الحصيلة في المصير البائس لما يسمى اليسار سواء في شقّه الذي شارك في حكومة الوحدة الوطنية (العمل) أو في الشقّ الذي عارض (ميريتس) ولقد كان ملفتاً ان الدرس الذي استخلصه يوسي سريد من هزيمة حزبه هو أن السبب يعود الى عدم اعلاء الصوت كفاية ضد... ياسر عرفات. ويخدم هذا الدرس في تنبيه من يهمه الأمر الى ان المقترعين لم يكونوا يردون على العمليات الاستشهادية فقط وانما على الحركة الوطنية الفلسطينية بمحملها وعلى «الخونة» من بينهم الذين ارتكبوا... اوسلوا

منذ أواسط السبعينات واليمين صاعد في اسرائيل. وأدت المحاولات المتعثرة لما يسمى اليسار (رابين، باراك) الى تأكيد هذا الصعود. فالأمر يعود الى تحولات ديمغرافية حدية (راجع انضمام ناتان شارانسكي وحزبه الى «ليكود») والى شعور متزايد بالقوة المانعة لأي «تنازل».

إن يميناً إسرائيلياً معيناً يصعد الى موقع الهيمنة في المجتمع. وإذا كان شارون حلّ أولاً بين الجنود فإن الملفت هو أن عميرام متسناع حل ثالثاً. ولهذا التحول صلة بتيارات عميقة في المجتمع وبحساسية خاصة تشده الى ما يجري في العالم والى التموضع المستجد للدياسبورا اليهودية على يمين الخارطة السياسية في كل بلدان العالم.

عصب الحركة الصهيونية الذي أسس الدولة وادارها لفترة ينتمي الى البنية الشوفينية في الحركة العمالية الأوروبية. وتحديداً الى هذه الحركة في أوروبا الوسطى والشرقية (دولها أكثر انحيازاً الى بوش من أوروبا الغربية) حيث القوميات مأزومة وحيث البديل عن «اليسار الشوفيني» حركات عنصرية حادة مثل جابوتنسكي الترجمة اليهودية لها وشكلت الفاشية مرجعها.

وعاشت دولة إسرائيل لعقود في ظل استقطاب دولي واحتلت مكاناً مميزاً في قلب الاشتراكيين الديمقراطيين الأوروبيين الذين رفضوا الاعتراف بأن الكيبوتس ليس ناظما لحياتها.

لم نعد اليوم أمام شيء من هذا القبيل. ولذا فإنه من المسموح لنا القول بأن نتائج الانتخابات الأخيرة قد تكون مؤشراً الى تأسيس جديد لدولة إسرائيل يستند الى التحولات الداخلية والدولية ويحاول الاستفادة من المعطيات الإقليمية التي ستتولد عن الحرب الأميركية على العراق ومشروعها للتغيير «الجذري» في الشرق الأوسط على حد وصف كولن باول أمس الأول.

كتب ديفيد غروسمان: «انتصر شارون لأن أكثرية الإسرائيليين تعتقد أنه سيضرب الفلسطينيين بقوة أكبر». وهو سيفعل ذلك مدركاً أن جذريته المعبرة عن «اعتقاد» الأكثرية لن تصدها الولايات المتحدة ولن تقف في وجهها «خارطة طريق» نعاها سلفا ولن يحرص أصحابها عليها كثيراً.

إن واحدة من هاتين الجذريتين كانت كفيلة بالنيل من الضعف العربي الاستثنائي، رسمياً وشعبياً... فكيف إذا التقتا وضربتا معاً؟

2003|2|8

# الإعلام الحربي

ليس سرا ان السفارة الاميركية في بيروت، كما كل سفارة اميركية في العالم، تتصل بوسائل الاعلام لتعرض عليها خدماتها في ما يخص تغطية «الحرب المحتملة» في العراق. اي ان السفارة تقوم بواجبها.

السر هو ان القارئ او المشاهد اللبناني والعربي لا يعرف الكثير عن تجاوب وسائل الاعلام المعنية. سينتظر، لكي يصبح مطلعا، بدء العمليات القتالية ورؤية المراسلين بأزيائهم الكاكية. في غضون ذلك، يُضرب نطاق من السرية حول الشروط التي يضعها الجانب الاميركي على الصحف والتلفزيونات من اجل الموافقة على اعتماد المراسلين ومن معهم.

فواشنطن تدرك، بعد التجربة المرة في فيتنام، وفي ظل ثورة الاتصالات الحالية، ان الاعلام اكثر خطورة من ان يُترك للاعلاميين. وفي المعلومات ان الصحافيين يُفترض بهم مرافقة القوات الاميركية الغازية حصرا، والتزام «ميثاق شرف» يمنعهم من بث ما لا يحصلون على إذن عسكري ببثه من ضابط الموقع. وعلى الضباط ان يعودوا بالتسلسل الهرمي، امام قضايا شائكة، الى دونالد رامسفيلد شخصيا او الى رئيس الاركان ريتشارد مايرز.

ولقد أكمل البنتاغون، حتى الآن، تدريب 232 صحافيا على مهمات شبه قتالية ولكنه توقف عن ذلك لأن الوقت يضغط ولأن «الامن الاعلامي» سيتوفر ميدانيا. وهكذا، فإن مراسلا تلفزيونيا سيجد نفسه امام المعضلة التالية: هل في الامكان توجيه اي انتقاد الى ممارسة جندي اميركي يتولى حراستي شخصيا؟

لقد جرى اختبار هذا الاسلوب في الحرب السابقة على العراق. وكان علينا ان ننتظر صدور عشرات الكتب اللاحقة من اجل معرفة حقيقة ما جرى، علما بأن بعض هذه الكتب فكك، منهجيا، ما كان يُنقل الينا على انه الحقيقة.

ان تعليب التغطية الاعلامية للحرب هو قمة جبل الجليد في خطة محكمة ترمي الى السيطرة على مسرح العمليات الصحافي. فالبنتاغون لا ينوي ترك شيء

للصدف. وهو جدد، من اجل ذلك، الاتفاق مع جون ريندون (ريندون غروب) الـــذي بـــات معتمده الرسمي منذ عشرين سنة: نيكاراغوا، بناما، البلقان، هايتي، افغانستان، العراق 1 والعراق 2.

وظـــيفة راندون هي «هندسة الصورة» بالمعنى الاستراتيجي للكلمة. فهو الـــذي يـــساعد في انشاء الاذاعات الموجهة ضد العراق. وهو الذي اكتشف «العـــشيقة الـــشقراء» لصدام حسين. وهو الذي ساعد كولن باول في عرضه المرئـــي والمـــسموع امام مجلس الامن. وهو لا يتوانى عن اختراع أحداث تتم تغطيتها لاحقا وعن ابتداع جمعيات يصبح رأيها مسموعا («التحالف من اجل العدالة في العراق»).

والـــرجل منـــصرف منذ اشهر الى تحضير الحملة المسبقة للحرب والى وضع قواعد العمل الاعلامي اثناءها. وفي العدد الاخير من «لونوفيل ابسرفاتور» انه هو واضع الافكار التمهيدية للعدوان وعلى رأسها «تركيز السجال العام على ضرورة تغـــيير الـــنظام في بغداد بسرعة»، ومن اساليبها «عمليات سرية لتغيير الرأي العام المتردد» (عرائض، مقالات، تحقيقات، جمعيات وهمية...).

يُستحـــسن بوســـائل الاعلام اللبنانية والعربية ان توضح للمستهلكين نوع الاجابات التي قدمتها الى الادارة الاميركية في ما يخص هذا الموضوع بالذات. ونحن نعـــرف ان ســـباقا محموما يحصل الآن من اجل انتزاع موقع نموذجي من «التغطية الكاملة». ان هذا الموقع قد يدر مالا اعلانيا كثيرا، ولكن المطلوب تحذير المواطنين ممـــا تدفعـــه المـــنطقة ثمـــنا لحصولها على الصورة الاميركية عن الحرب... وهي، بالضرورة، صورة معقمة او وردية!

2003|2|19

# الديموقراطية والتطلّب القومي

إن الــرأي العام يختار إعلامه ويصنعه ربما أكثر ممّا يصنع الإعلام الرأي العام. وربما تنطبق هذه الملاحظة أكثر في ما يخص المرئي والمسموع.

لــيس من باب الصدفة، والحالة هذه، أن تكون «فوكس» حسمت السباق لصالحها ضد «سي. ان. ان» في الولايات المتحدة. فهي أكثر التصاقاً بمزاج الحرب العدوانــية وأقــل مهنية. وبما أن الرأي العام الأميركي متحمّس للحرب بأكثرية واضحة فلقد انعكس ذلك على نسبة المشاهدة.

لقــد شــهدنا في الأسابيع الماضية سباقاً بين الفضائيات العربية. ومَن يعرف طبيعة المناقشات في غرف التحرير، ومَن يلاحظ درجات الإقبال يجد ربطاً محكماً بــين تغطية تدين الحرب وبين ارتفاع عدد المشاهدين. القناة الأكثر نجاحاً هي التي تُكثــر مــن صور القتلى المدنيين، وتُظهر الدمار، وتتوقف عند الأسرى المدنيين، وتــستخدم قاموســاً شــديد الانحياز ضد «الغزو» و«العدوان». ليست وظيفة الفــضائيات، العربية أو غيرها، مخاطبة العقل. تكتفي باستفزاز المشاعر. والمشاعر العربية إلى جانب العراق.

لهذا السبب وليس لغيره تحوّل وزير الإعلام العراقي محمد سعيد الصحاف إلى ظاهــرة شعبية. قد يقول قائل إنه لا يقول الحقيقة، وانه سخيف وسوقي، وشتّام، وديماغوجي... وليس مستبعداً أن تكون هذه الأوصاف صحيحة خاصة إذا حوكم الرجل بمعيار مخاطبة الرأي العام الأجنبي. غير أننا، هنا، أمام نوع من التــشاوف الذي يخطئ تماماً في تعيين التطلّب العربي. فالمواطن العادي يرى في الــصحاف شخــصاً شجاعاً، حاضراً في أرض المعركة، تعبوياً، جريئاً، رافعاً للمعــنويات. لقد أعطى وجهاً لما أبداه العراقيون من مقاومة. وتحدث بلغة تلبي حاجــة نفسية لدى الكثيرين. وتحوّل غيابه إلى علامة خطر. واستفاد كثيراً من شــبق عام إلى تصديقه. وساعده في ذلك، أن الجانب المعتدي ارتكب هفوات إعلامية بائسة.

إن شعبية الصحاف استفتاء يؤكد الرفض العربي العارم للعدوان. وهو عارم إلى حد أنه أقدم على معالجة الذاكرة فمحا منها ما كان يمكن أن يؤاخذ الصحاف عليه.

ثمة مثال آخر على الانحياز الشعبي. إذا أجري استقصاء للرأي يقول: من تفضل قناة الجزيرة أم صاحب قناة الجزيرة؟ هل هناك من يشكّك في النتيجة. الجواب محسوم. ويمكن، هنا أيضاً، توجيه اتهامات لا تحصى لهذه الفضائية. غير أن هذه الاتهامات لا تلغي إطلاقاً وجود تطلّب قوي لدى الجمهور العادي على موقف نضالي ولو رافق ذلك تأفف من هموم مهنية مؤكدة.

إن من واجب أي مسؤول أميركي أن يطرح على نفسه السؤال التالي: لماذا اختارت الحكومة القطرية الصديقة خطاً سياسياً إعلامياً لـ «الجزيرة» مناهضاً للخط الذي تتبعه الدوحة؟ الجواب، هنا أيضاً، واضح. إن «الجزيرة» هي الستر الذي يفترض به تغطية عورة العلاقة مع واشنطن. ولذلك فإن الولايات المتحدة لا تمتنع عن تسويق النموذج القطري السياسي ولكنها تمارس اضطهاداً في حق الجزيرة يصل إلى حد القتل العمد.

* * *

تقود هذه المقدمات إلى تدعيم سجال مع «حزب الحرب» الأميركي. إن عليه أن يختار بين حالين: إما عالم عربي ديموقراطي ومعارض لسياسات واشنطن، وإما عالم عربي قمعي ومسوق إلى تأييد هذه السياسات. أما العالم العربي الديموقراطي والمؤيد للولايات المتحدة فهو ضرب من «الغول والعنقاء والخل الوفي».

يدخل أقطاب من الحزب المشار إليه في نقاشات للدفاع عن وجهة نظرهم. يقولون: نعم في الإمكان فرض الديموقراطية والصداقة مع أميركا بقوة السلاح. والدليل أن هذا ما حصل في اليابان وألمانيا. يقولون: نعم في الإمكان فرض الديموقراطية بقوة السلاح حتى في مجتمع تعددي. يقولون: نعم في الإمكان التوصل إلى الديموقراطية حتى من دون تقاليد سابقة راسخة. والدليل أن هذا ما حصل في عدد من بلدان أوروبا الشرقية...

يتناسى هؤلاء حقائق بديهية.

ففـــي الحالتين الألمانية واليابانية تولّد شعور كاسح لدى الشعبين بأنهما عوقبا علـــى عدوان قاما به. ولقد أدى ذلك إلى نشوء وعي، متفاوت بين البلدين، بأن الهزيمة القاسية والدموية كانت هي الطريقة الوحيدة لتحررهما من نـــزعة عدوانية. لا ينطـــبق هذا النموذج على الوضع العربي. فالشعور العام لدى العرب هو أنهم، علـــى امتداد قرن ونيف، ضحية اعتداءات متلاحقة تبدأ بالتقسيم، وتمر بالخدائع، وتـــصل إلى قـــيام إســـرائيل وما استتبع ذلك من قهر (مستمر) كانت الولايات المـــتحدة، في خلالـــه، راعية الاضطهاد والمسؤولة عن انكسارات كبرى. ليس في الأمـــر «بارانويا». هذه حقيقة لا تفعل الولايات المتحدة سوى تعزيزها كل يوم. ولذا سيكون مـــستحيلاً النظر إلى حرب أميركية على بلد عربي بصفتها فعل تحرير له وللمنطقة يقود إلى ديموقراطية موالية.

لا بـــل، أكثر من ذلك، ينظر العرب إلى أي خلل في المقاومة العراقية للغزو بـــصفتها نتيجة طبيعية لنقص... الديموقراطية. وهم يعرفون أن العراق مستهدف لأســـباب لا علاقـــة لهـــا بالاستبداد (وإن كان يوفر ذرائع قابلة للتسويق) وأن الاستبداد هذا مسؤول عن ضعف النجاح في رد الاستهداف.

إذا كـــان المـــثالان الألماني والياباني لا ينطبقان على الحالة العربية فإن الحالة الأوروبية الشرقية أقل انطباقاً.

نحـــن هنا أمام شعوب قادتها ظروفها التاريخية إلى دمج تطلّبها القومي، ضد الاتحـــاد الـــسوفياتي، بإيديولوجـــيا الخصم الدولي لموسكو، الديموقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية. غير أن الأصل كان التطلع القومي.

أما العرب فإن الشرط التاريخي لتحقيق مشروعهم القومي هو وضعهم، رغماً عنهم، في مواجهة مع المستعمرين القدامى والجدد. لذلك حصل الدمج، في مرحلة ما، بين «التحرر الوطني» و«الاشتراكية». ولذلك، أيضاً، وحتى مع تبدد الأوهام في ما يخص «الطريق اللارأسمالي»، فإن كل ما يحصل لا يغيّر شيئاً من حدة التطلب القومي. لذا لا يمكن نقل تجربة أوروبا الشرقية حيث التحرر الوطني يقود إلى أفضل العلاقات مع الولايات المتحدة ما دام مديناً لها. إن واشنطن بحكم تعريفها لمصالحها في الـــشرق الأوســـط، تجعـــل التحـــرّر العربي في حالة صدامية معها. ولا تعود

الديموقـــراطية، بهـــذا المعـــنى، سوى الشكل التنظيمي للحياة العامة الذي يسمح باحـــتمال تحقـــيق ولـــو انتصار ما ضد سياسة الإلحاق التي شرعت تأخذ شكلاً كولونيالياً بائداً.

* * *

لقـــد كان «حزب الحرب» الأميركي حاسماً أمس في محاولته لتغييب صورة الحـــرب، أي لتغيـــيب الرأي العام عن الحرب. والأمر غريب بعض الشيء لحرب تُخاض تحت عنوان «الثورة الديموقراطية». هناك من يزعم أن هذا السلوك سيبقى غالـــباً وأن الصراع من أجل الديموقراطية سيبقى من مسؤولية القوى العربية الأكثر جذريـــة في تعـــيين التناقض بين مصالح المنطقة والمصالح الأميركية، وخاصة تلك المـــصالح المـــنظور إلـــيها من زاوية حلف المتطرفين في أميركا وإسرائيل. ليس في الإمكـــان تمرير هذه المصالح في وضح النهار. لن تمر إلا إذا أعقب إطفاء الشاشات غرق العرب في ظلام مديد.

2003|4|9

# العدوان أولاً، الانهيار ثانياً

التمـــثال قاوم أكثر من صاحبه. بدا، لوهلة، أنه يرفض السقوط. غير أنه، في عـــناده، قـــدم تكثـــيفاً لهذه الحرب. حاول عراقيون قلائل زحزحته. لم ينجحوا. عُـــصب رأســـه بعلم أميركي. ثم أزيل. رُفع علم عراقي. أُنـــزل. تقدمت دبابة أميركية وتولّت، بالأصالة عن نفسها والنيابة عن الآخرين، طأطأة النصب. إنها، في ساعات قليلة، قصة النظام والشعب والاحتلال.

لا يجوز مقاربة هذه الحرب من خلال نتيجتها فقط. الأسباب مهمة أيضاً. لذا نحن أمام سؤالين لا واحد: لماذا حصل العدوان؟ لماذا حصل الانهيار؟

أما العدوان فلأن الولايات المتحدة أرادته. كان مشروعاً لبعض الإدارة الحالية يختمر منذ سنوات. تحوّل إلى خطة في سياق تفجيرات 11 أيلول والانتصار السهل في أفغانـــستان. تكـــاد أهدافه تكون معلنة سواء في ما يخص إعادة هيكلة الشرق الأوســـط، وتعزيـــز الحل الليكودي للقضية الفلسطينية، أو في ما يتعلق ببناء نظام جديـــد مـــن العلاقات الدولية. تريد واشنطن أن تحصد ما زرعته في المنطقة منذ عـــدوان 67، وأن تعـــوّض ما فاتها، عالمياً، منذ انتهاء الحرب الباردة، وأن تستبق تطورات تهدد بتقليص وزنها حيال حلفاء وشركاء.

ثمـــة بناء كبير، من وجهة نظر واشنطن، ينهض فوق هذه الحرب التي يمكن اعتـــبارها، بحق، فعلاً تأسيسياً لمرحلة جديدة. ولذلك لم يكن في الإمكان إيقاف قطـــار المـــوت وكان لا بد من منع الحرب أو السعي إلى جعلها مكلفة. وتقضي الحقيقة القول إننا، اليوم، أمام فشلين. الفشل الأول هو في منع الحرب. وهو يطال مجلـــس الأمـــن، ودولاً نافذة، وقادة روحيين، وعشرات ملايين المتظاهرين. لقد حاولت بغداد تسليحهم بما يمكّنهم من صد الاندفاعة الأميركية غير أنهم لم يتمكّنوا من ذلك. الفشل الثاني هو في جعل الحرب مكلفة. وهذا حديث آخر.

يخطئ من ينظر إلى يوم أمس فلا يرى فيه إلا دخولاً سهلاً إلى بغداد. إن أسباب الانهيار لا تتجاوز 9 نيسان 2003 فقط، ولا العشرين يوماً من القتال فحسب.

لقد كانت نتيجة الحرب محسومة منذ لحظة انطلاقها. ولقد خُدعنا بدفعة مقاومة لم تلبث أن اختفت. وعادت موازين القوى لتفعل فعلها.

إن ما حصل أمس هو تتويج لحروب عمرها ما لا يقل عن 23 عاماً. كان سبقها تحطيم لمعظم القوى السياسية العراقية وتركُّز استثنائي للسلطة. لقد خرج العراق من قتاله مع إيران بجيش «قوي» ومجتمع منهك. ثم دخل المغامرة الكويتية فخرج منها بجيش محطم ومجتمع منكسر ومدمّى ويائس خاصة بعد العنف الداخلي القاسي. وتبع ذلك حصار لم يعرف العالم مثيلاً له. كانت العقوبات مؤذية، وتقلصت السيادة كثيراً، غير أن قدرة النظام على التحكّم بمواطنيه ازدادت في حين كان النسيج الوطني يتعرض إلى تمزق يكاد يضعه على حافة الاندثار: قمع، جوع، فقر، أمية، تفكك العلاقات الإنسانية، زيادة الجريمة، انعدام الصلة بالخارج، انحطاط الثقافة... وعندما لاحت بوادر العدوان الجديد كان العراق حطاماً ومؤسسات السلطة منخورة.

إن عراقاً على هذه الشاكلة لا يستطيع الصمود الجدي أمام أقوى آلة عسكرية في تاريخ البشرية. لذلك لا غرابة أن يحصل التداعي الذي شهدناه والذي يتوّج مرحلة تاريخية كاملة. لقد كان النظام هو نقطة الضعف الهائلة في الدفاع عن الوطن لأنه لا يستطيع استنفار سوى أقلية. ومع ذلك لم يستشعر رئيس النظام واجب أن يتظاهر بسحب يده من «المقبّلين» وذلك قبل ساعات من موتهم في سبيله... أو الهرب.

عندما وصل الغزاة وجدوا ظل مجتمع أو بقاياه. لم تحصل انتفاضات شعبية ضد الاحتلال، ليس لنقص في الوطنية. و لم تحصل انتفاضات شعبية ضد النظام، ليس لنقص في رفضه... لم تحصل انتفاضات لأن الشعب العراقي، ربما، دون القدرة على ذلك. إن عدد الذين تجمّعوا لإسقاط التمثال يقارب عدد الذين هرعوا يقبّلون الأيدي... وهو قليل.

يفيق معظم العراقيين اليوم على بلد آخر. إن أكثرية ساحقة بينهم لا تعرف إلا هذا النظام الذي حكم لعقود.

انتهت، أمس، عملياً «ثلاثية»: الشعب النظام الاحتلال. سيجد المواطنون أنفسهم أمام جيوش أجنبية. هل هي جيوش غزو؟ هل هي جيوش تحرير؟ قبل

إطـــلاق تقديرات حول صيغة العلاقة في ثنائية الشعب الجيوش الأجنبية، يتوجب إجراء تقدير دقيق لما كان عليه السلوك حين كانت «الثلاثية» مسيطرة.

الواضـــح في خلال العشرين يوماً الماضية أن الشعب العراقي أعطى النظام فرصة الدفاع عن نفسه. لقد كان رفض المشاركة الشعبية أسلوباً في الحكم طيلة عقود. غير أن هذا الرفض انقلب ليصبح حكماً على السياسة السابقة من دون أن يكون ترحيباً بما هـــو قادم. لقد تفرج العراقيون على الحرب إذا كان جائزاً استخدام هذا المصطلح. لم تـــبادر مدينة إلى «إسقاط نفسها». ولكن انحيازات متفاوتة حصلت إلى الفريق الرابح بعد ربحه وبشكل لا يسمح بالحسم في ما كانت عليه التمنيات السابقة.

يـــصعب، والحالة هذه، تفسير الرسالة التي وجهها العراقيون في خلال ثلاثة أسابيع. هل سيميلون إلى الاستكانة وإعطاء المحتلين «فترة سماح»؟ هل سيرفضون حكمـــاً أجنبياً ولو اختبأ وراء عملاء محليين؟ إن القرار قرارهم طبعاً ولكل وجهة كلفتها.

إن عـــوامل كثيرة ستتدخل لـــ «مساعدة» العراقيين على الاختيار. ولكن ما يمكـــن الحسم فيه، منذ الآن، هو أن اليمين الأميركي الأقصى سيحوّلهم إلى حقل اختبار لأطروحاته الخطيرة.

لقـــد خـــرج هذا الجناح منتصراً في الحرب الأخيرة التي كانت، في العمق، اختـــباراً أولـــياً لنظريته في الضربة الاستباقية. وسيعتبر أن من حقه ممارسة سياسة «الشهية المفتوحة»... على العراق أولاً، وجيرانه تالياً، والعالم كله استطراداً. ويعني هذا الكثير بالنسبة إلى هوية البلد، وثقافته، وروابطه، واقتصاده، وتوازناته الداخلية، ومـــوقعه في منطقـــته، ومـــستقبله... إلخ. إن هذا «الكثير»، ممّا نعرف عنه بعض الشيء، هو فوق طاقة «المعارضة» على التحمّل ما عدا بعض الغلاة من رموزها.

قـــد لا تكفـــي جذرية هذا اليمين الأميركي وحدها لإنتاج رد فعل عراقي سلبي. ولكنها توفر، بالتأكيد، شرطاً ضرورياً (ولو ليس كافياً) لأن يخلط المرء بين توقعاته وتمنياته، ويرجح أن العراقيين لن يستطيعوا تلبية دفتر الشروط.

**2003|4|10**

# أفكار مجهولة المصدر

كيف يخطر في بال معارضين عراقيين سابقين مخاطبة الأميركيين بالشعار التالي: لقد حرّرتمونا، شكراً، ارحلوا؟ هذه جملة مجهولة المصدر والسياق. لا معنى لها. ومع ذلك فإنها تتردد كثيراً. هل هي ناجمة عن نقص في الوعي السياسي؟ وفي هذه الحالة يكون التقدير صائباً في ما يخص «ديكتاتورية النظام» ولكنه يكون صبيانياً في ما يخص الدوافع الأميركية. ويمكنه، أيضاً، أن يكون تصديقاً حرفياً لادعاءات واشنطن عن «الخير» الذي أزاح «الشر» من دون أن تكون له مصلحة في ذلك إلا فعل الإزالة نفسه. فمن يقرأ تصريحات الرئيس جورج بوش عن نواياه حيال العراق لا يشك لحظة في أنه أكثر غيرية من الصليب الأحمر. وقد لا يؤثر في ذلك أن قواته كانت تصيب العشرات، في اللحظة نفسها تقريباً، في الفالوجة. إن «حرّرتمونا، شكراً، ارحلوا» قد تفسّر بأنها صيغة احتيالية وريثة لأطروحة «البلهاء المفيدين»: لا للحرب لا للديكتاتورية. وهي كذلك لجهة إيهام النفس بالقدرة على الربح في مجالين متضادين. وتكاد تشبه، أحياناً، أكذوبة السفارة الأميركية التي تدفع لأحد العملاء... الجزية. وبقدر من المبالغة، يمكن القول إن الله سخّر الجيوش البريطانية والأميركية لنصرة معارضين وبما أن «المكتوب» حصل بات تسليم الأمانة واجباً. وليس مستبعداً أن تكون العبارة تعويذة يُراد بها الجمع بين كراهية صدام حسين وإبلاغ بوش بعدم محبته. إنها نوع من حل لفظي لمشكلة نفسية.

كيف يخطر في بال راديكالي فلسطيني الاعتقاد بأنه قادر على إجلاء إسرائيل عن كامل الضفة والقطاع وانتزاع حق العودة من دون قيد أو شرط؟ وهذا الراديكالي هو، على الأرجح، إما أصولي أو متحدر من أصول يسارية. أي إنه، في الحالتين، يفترض فيه الاعتقاد بأنه جزء من معركة أوسع كثيراً من مجرد الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية.

يتناسى هذا الراديكالي تاريخ السجال «الوحدة طريق التحرير» أو «التحرير طريق الوحدة». ومن حقه، ربما، أن يتناسى لأن أحداً لم يسجل، بحد أدنى من

العقلانـــية، نتـــيجة هذا السجال. المهم أن وعياً رديئاً يأتي ليملأ هذا الفراغ. ففي خلفـــية شعار «انتفاضة حتى النصر» قلة إدراك لمعنى إسرائيل، وموقعها، ودورها، وخصوصية المقاومة الفلسطينية لاستعمار استيطاني هو فريد من نوعه لجهة التوازن الديموغرافي الذي يوجده، ولجهة استهدافاته التي تتجاوز أرض فلسطين.

غير أن الأخطر من ذلك هو أن «انتفاضة حتى النصر» هو ضوء أخضر لكل المتخلين العرب والمسلمين عن الانتقال من «التضامن الأخوي» مع الفلسطينيين إلى اكتشاف المصالح الفعلية الوطنية والقومية في خوض المواجهة. إن الشعار يميني حتى الـــنخاع ويوظف لغة قطرية ثورية في خدمة تخاذل عام. ويمكن له، عند الممارسة، أن يقود إلى نهج عدمي يحوّل الشعب كله إلى «استشهادي» يتركز همّه في الثأر من الاحتلال لا في إجلائه.

إن التـــصرف وكـــأن احتلال العراق لا يغيّر شيئاً خطير. وهو لا يفعل، عملياً، سوى تعبيد الطريق أمام كل من يريد أن يذهب في استنتاجاته إلى الحد الأقـــصى... المعـــاكس. ويـــصح هـــذا التقدير، أكثر ما يصح، عندما يكون المتـــصرفون علـــى هـــذا الـــنحو ينتمون إلى تيارات تضع الصراع الفلسطيني الإســـرائيلي في إطـــار أوسع، وتتنبّه إلى أن الخصم المباشر، هنا، هو جزء من معسكر يمتد نفوذه على العالم كله.

كيف يخطر في بال مسؤول سعودي الاعتقاد بأن الإعلان الأميركي عن إعادة انتـــشار القـــوات خارج المملكة لن يؤثر في العلاقة بين الدولتين؟ الفكرة تبشيرية بالكامل وترفض أن تواجه واقعاً مستجداً: لقد تحرّرت واشنطن مرتين من الرياض، عـــسكرياً ونفطياً. وكان لها، مع تفجيرات 11 أيلول، أن حسمت في لا جدوى الاستفادة الإيديولوجية.

ولن تتأخر الأيام في إثبات أن الإدارة الأميركية، صقورها تحديداً، تملك دفتر شـــروط تـــضغط من أجل تنفيذه. وإذا كانت بنود من هذا «الدفتر» أعلنت في الأشهر المنصرمة فإن الآتي أعظم ومن العبث التصرف وكأن شيئاً لم يحصل.

كيف يخطر في بال قطري أن يتحدث عن «تحالف» بين دولته وبين الولايات المتحدة الأميركية؟ يخطر.

كيف يخطر في بال مثقف عربي أن يعتبر نتيجة الحرب على العراق غير عادلة؟ نعم كانت الحرب ظالمة أما النتيجة فعادلة. وهي كذلك لأنها كافأت الأكثر استعداداً وعاقبت الأقل استعداداً. وعبثاً تعريف الثاني بأنه «النظام العراقي» وحده. إنه بمجموع الجهد العربي العام المبذول منذ عقود إن لم يكن للنهوض فلوقف التدهور. لقد اعتقد البعض أن التاريخ سيساعد في تحويل الهزائم العربية الكمية إلى انتصار نوعي. غير أن أحداً لا يطيق هذا النوع من المزاح السمج. إن كل تفكير في درجة الظلم في هذه الحرب قاصر إذا لم يجرؤ على مواجهة معنى «عدالة النتائج».

كيف يخطر لمناضل عضو في «المؤتمر العربي العام الثالث» أن يوافق على عبارة تقول: «إن الوحدة العربية، بصرف النظر عن الأشكال الدستورية التي يمكن أن تتخذها، هي اليوم ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى، فالكيانات الكبيرة وحدها هي القادرة على التصدي للأنواء الدولية». إن هذه «الكيانات الكبيرة» ليست في أمر اليوم. ولكن «التصدي» خيار لا بديل منه. فهل يمكن الارتهان إلى «ضرورة» وحدة تزداد ابتعاداً خاصة أن التهديدات تطال الكيانات القطرية.

تبدو العبارة فعل إيمان لا علاقة له بالواقع العياني. وتدل على أن الخطأ، ربما، هو أن يخطر في بال ساذج إمكانية أن تحصل المراجعة المطلوبة وأن تذهب إلى نهايتها.

هذه نماذج سريعة عن أنماط تفكير تنتمي إليها أطياف المشهد السياسي العربي. وهي تدل، موضوعة في سياق تاريخي، على أننا نعيش أفضل أيامنا لأننا، بعدة من هذا النوع، سنترحّم على يوم سقوط بغداد.

**2003|5|1**

# الأزمة ووعي الأزمة

مَن زعم أننا عصاة على التغيير؟ ها نحن ننسف طقوسنا. اعتدنا أن ننتقل من الهزيمة إلى النقد الذاتي إلى الإعداد لهزيمة تالية. ها نحن نعبر من الهزيمة إلى الهزيمة من دون عناء التوقف عند محطة المراجعة متظاهرين أننا نحاول التفكير في «معنى النكبة».

نركب قطار التدهور السريع. ونستغني به عن أكذوبة الاحتفال بجلد النفس التي هي، في حقيقة الأمر، قابلة الأفكار الأكثر تردياً. نستعيض عن جمال عبد الناصر بمسوخ الناصرية. وننحط من صدام حسين إلى «بقايا نظام صدام حسين». ونحوّل فيصل القاسم إلى أمين عام الجماهير العربية، وأسامة بن لادن إلى مرشد روحي، وعنتر الزوابري إلى قائد ميداني، وسعد الدين إبراهيم إلى رمز النضال الديموقراطي، و«بنك المدينة» إلى نموذج الليبرالية الاقتصادية، والانتخابات بالتعيين إلى ممارسة للتعددية، وتفجير المقاهي إلى تحرير فلسطين، إلخ...

لقد بتنا نرى في الاحتلالات التي نتعرض لها مآزق المحتلين، وفي تصعيد عنف الاحتلال تصديراً لمآزق الخصوم حتى لم يعد مفهوماً لماذا جرى اختيارنا هدفاً تنصب عليه هذه «المآزق»، خاصة إذا ازدادت تأزماً.

إن كل إطلاق نار، عندنا، مقاومة. وكل مأدبة منتدى فكري. وكل رصف للكلمات مطالعة. وكل إنفاق استثمار. وكل رشوة إعادة توزيع للثروة. وكل إحسان مكرمة. وكل إضراب عطلة. وكل تنظيم عشيرة. وكل طائفة أمة. وكل بلد عربي جار خصم. وكل مؤسسة مشتركة مزحة. وكل حاكم إله. وكل برلمان غرفة صدى. وكل فكرة سلعة. وكل جامعة حضانة.

نعجز عن إنتاج وعي مطابق يكون جذرياً في واقعيته، ممسكاً بالأحوال في جوهرها ومجاريها العميقة، مميزاً بين القشرة التي نراها والعمارة التي تحملها، محلياً قدر الواجب وكونياً قدر الإمكان، مدركاً مشاكل اللحظة وتحديات المستقبل، محدداً المعضلات الملموسة والعلاجات المتاحة.

لم يسبق أن كان التفارق بهذا الهول بين الأزمة ووعي الأزمة. ولم يسبق أن كان المواطن العادي، إلى هذا الحد، متفرجاً، أو مزنراً بحزام ناسف، أو متسكعاً عند أبواب دعاة «التحسير» و«ردم الهوة» المتشكلين بصفتهم الجناح المتنوّر المزعوم لسلطات عربية موغلة في الفشل.

لا يطال الفشل تحقيق إنجاز فحسب. إنه فشل في أن نكون فاشلين. وفي وقت تنحو نزعة الرفض نحو دموية عبثية، تتحول محاولة التكيّف إلى مسخرة، خاصة عندما يقال فيها إنها نتيجة قرارات حرة وليست رعباً، ممّا كان يسميه ياسين الحافظ، «خبطة الحذاء الاستعماري فوق جباهنا».

لم ننجح في شيء ضد الولايات المتحدة. غير أننا سننجح في إحباط «الديموقراطية القادمة فوق دبابة». وسينشأ تواطؤ غريب من نوعه بين ثلاثة أقانيم: كذب الادعاء الأميركي، رعونة العداء لما هو أجنبي، الحالة ما قبل المجتمعية لبلداننا. والأفق الواضح لهذا النجاح دوام المستنقع الحالي وزيادة البعوض الطنان فوقه.

... وقيل إن هناك من أخذ على أدونيس رثاءه لبيروت. وقل إن هناك من يستطيع الادعاء بأن فورة المعارض، والمنتديات، والزيارات، والأيام الثقافية، وأسابيع السينما أو المسرح، تشكّل حياة جديرة بهذا الاسم تغني وتراكم وتحدث تقدماً.

لو تأخرت محاضرة أدونيس شهراً لكانت الأيام زوّدته بالكثير. ولكن المأساة هو أن الزاد نفسه كان استخدم من قبل الذين اعترضوا عليه وساجلوه من أجل المفاخرة بما تحتضنه المدينة سواء كان إنتاجاً محلياً أو انعكاساً للرثاثة العربية.

لكل الحق في امتلاك وجهة نظر نقدية في بيروت ومآلها، أي لكل الحق في مخالفة ما قاله الشاعر وكاد يعتذر عنه. ولكن ما لا يجوز تمريره هو هذا الخلط الغريب بين نشاطية تفوح لها رائحة المباخر وبين هموم أصلية، عميقة، يتم التعبير عنها بعيداً عن قصور المؤتمرات. ويكاد المرء يقول إن العلنية تهمة أو انها حمّالة تهمة. فلا شيء يرجى من الاحتفال، والأبهة، والفخامة، والاستعراض، ومآدب التكريم، وتحويل المآسي إلى عنصر... ترفيهي. لا شيء يرجى إلا الإدراك أن انحطاطنا ووعينا يسيران في خطين متوازيين، ومتعارضين فوق ذلك!

2003|12|6

# الجامعة العربية:

# مقفلة بسبب «الإصلاحات»

أدى الخوف من الفراغ إلى حراك ملحوظ في الوضع العربي. لا بد من إنقاذ «مؤسسة القمة» بعد الحجر الذي رماه زين العابدين بن علي في المياه الآسنة بقراره تأجيل القمة العربية الأولى بعد سقوط بغداد.

يبدو أحياناً أن متحمسي اليوم للانعقاد هم مقاطعو الأمس. كانوا، نهاية الأسبوع الماضي، فاترين لكن الأمر هالهم. لا معنى لغيابهم في ظل إرجاء التمرين الطقوسي المخصص لإبداء الحرص على تضامن عربي مزعوم. ليس معروفاً أن لأحدهم مشكلة خاصة مع تونس أو رئيسها لكنه أحرجهم وهددهم بأن تضيع عليهم فرصة.

الفرصة المهددة بالضياع على أركان النظام العربي هي القمة بصفتها «الوقت المستقطع» من سياساتهم الفعلية. ففي عاديات أيامهم يبحثون، مع المركز الإمبراطوري، عن الخلاص الفردي ولو عرّضهم ذلك لانكشاف أمام جمهور يضيق ذرعاً بدرجة الخنوع. لذا فإن القمة هي مناسبة متفق عليها لاتخاذ مواقف غير قابلة للتنفيذ، أي غير عالية الكلفة، تسوّق أمام الشعوب للإيحاء إليها بأن ما تعتقده «شيئاً» محنطاً إنما هو حي يرزق. إن القمة هي أداة من أدوات استمرار النظام العربي لأنها تنتج، في الغالب، ما يعاكس السياسات القطرية لفظاً وتندرج، بهذا المعنى، في السياق التناسلي لخطاب قومي لا زال يملك بعض الشرعية. إن ترك الأنظمة العربية على حقيقتها يمكنه أن يتحوّل إلى مشكلة لذا لا بد من هذه القنبلة الدخانية التي اتفق على رميها دورياً مرة في السنة. إن القمة، في ذهن المؤتمرين، أفيون الشعوب العربية.

إن هذا هو المنطق الذي تحكّم بجدول أعمال هذه الدورة. فبالضبط لأن النظام العربي قاد الأوضاع إلى درك غير مسبوق كان مضطراً، لسد الفجوة، إلى الإيحاء بأنه سيرتقي، في تونس، إلى ذروة غير مسبوقة. لم يكن التوجه هو التنازل عن

بعض السيادة لصالح «العمل العربي المشترك» بل، أيضاً، عن بعض التفرد لصالح قرار جماعي بإشراك الشعوب. أي أن القمة كانت مدعوة لأن تكون رائدة قياساً بالتجمعات الإقليمية المماثلة تعويضاً عن أنها، فعلاً، شديدة التخلف عن هذه التجمعات. ولكن ثبت، بالملموس، أن هذا الوهم لا يعمّر طويلاً. كان ربيع تونس قياسياً في قصر عمره.

والأنكى من ذلك أن تقصير العمر، أي قرار إلغاء الاجتماع، قدم بصفته قراراً سيادياً لا مشاورة فيه، في حين أن موضوع البحث هو التنازل الجزئي عن السيادة وزيادة التشاور. أعلن الرئيس بن علي، تقريباً، أن الوزراء العرب «أشخاص غير مرغوب فيهم»، أي أنه أوغل في ممارسة السيادة في حين أن التقاليد تقضي باعتبار اجتماع ترعاه الجامعة خارجاً، ولو بعض الشيء، عن أنظمة البلد المضيف، ومتمتعاً بما تتمتع به، في العادة، منظمات ومقرات ليست تابعة لهذا البلد المضيف.

ما إن نشأ الفراغ حتى ساد هلع لملئه. ومن الصعب الجزم، اليوم، بما إذا كانت القمة ستعقد وأين ومتى. غير أن ما يجب قوله هو أن الأسباب المرجحة لهذا الخيار أو ذاك لا علاقة لها بموجبات العمل العربي المشترك. إن توفير النصاب رهن بقرارات «سيادية» تتخذها الحكومات. يعني أن القمة ستنعقد إذا توفرت أكثرية ترى ضرورة ذلك درءاً لانكشاف داخلي مهما كان محدوداً، وسعياً وراء رضى أميركي. في مثل هذه الحالة يمكن لمن يدعو أن يلبي.

عندما تنعقد القمة، ذات مرة، سيبدو على جسدها آثار الرضات التي تعرضت لها وأدخلت عليها قدراً من التعديل الوظيفي. لن تعود إلى أدوارها السابقة التي شهدت، للحقيقة، تحولات كثيرة. إن توازنات جديدة ستنشأ ضمنها تعكس التحولات الهائلة في العالم والمنطقة. لقد تغيّرت أوراق الاعتماد التي يقدمها كل نظام إلى الولايات المتحدة ويستمد منها، منذ عقود، بعض نفوذه. ثمة عناوين تراجعت أهميتها: المشاركة في عملية السلام، الحرص على إبقاء سعر النفط منخفضاً، الاندراج في الاستراتيجية الأميركية الكونية وتوفير الزاد الإيديولوجي لها (الإسلام المحافظ)... ثمة ترتيب جديد لأولويات أوراق الاعتماد. المشاركة في السلام، مثلاً، لم تعد مهمة لأنه، ببساطة، لا وجود لعملية سلام ولا اهتمام بذلك.

يكفـــي، هـــنا، كبح القوى الضاغطة على إسرائيل. أما النفط ففي العراق وليبيا وغيرهمـــا ما يكفي منه. وما خسرته السعودية نفطياً خسرته إيديولوجياً أيضاً طالما أن «إسلامها» مصدر مشكلة لأميركا وليس سلاحاً في يدها.

مـــن أوراق الاعتماد الجديدة مكافحة الإرهاب (من «القاعدة» إلى فلسطين ولبـــنان)، والخـــلاص مـــن أسلحة الدمار العربية (ليبيا)، وتمكين المرأة (تونس)، والمـــشاركة في تطبيع الوضع العراقي، والإصلاحات التجميلية التي لا تمس أواليات التبعـــية... إن هـــذه الأوراق ستدفع عواصم جديدة إلى الواجهة وتحدث، ربما، اصطفافات عربية غير مسبوقة.

لقـــد لوحظ أن العراق لم يكن بالنسبة إلى مؤتمري تونس موضع خلاف مع واشنطن مع أنه كذلك في مؤتمرات أوروبية أو انتخابات إسبانية وغداً إيطالية وربما أميركية! لقد تأقلم النظام العربي مع واقع الاحتلال ولا مشكلة لديه في التعاطي مع بلـــد ذي قابلـــة أميركية أنجبته بالقوة. ولقد كان هوشيار زيباري عالي النبرة في الـــتطلب الإصـــلاحي الديموقراطي بما يؤشر إلى وظيفة مستقبلية للعراق، في حال تعمّـــت الحالـــة الكـــردية علـــيه، ضمن الوضع العربي: تقديم نموذج الالتحاق الديموقراطي كعنصر ضغط يُراد لديموقراطيته أن تغطي تبعيته.

يـــصعب، نظرياً، على جسم هضم الحالة العراقية أن يبقى على نفسه حيال الحالـــة الفلـــسطينية. ومـــن «حق» الولايات المتحدة أن تلاحظ هذا الأمر وأن تـــستهجنه وأن تطالـــب الأنظمة العربية بقطع الخطوة الأخيرة نحو إعادة صياغة مـــوقفهم الفلسطيني باتخاذ العراق نموذجاً. ففي مثل هذه الحالة لا يعود الاحتلال المـــشكلة وإنمـــا المقاومة، ويصبح الإرهاب بديلاً عن ديموقراطية مرتجاة، ولا يعود الاستقلال حقاً إلا بعد الشفافية المالية!

ولأن واشـــنطن تعتـــبر ذلك حقها فإنها، على الأرجح، لم تكن راضية عن حصيلة التسويات التي كان المجتمعون في تونس متجهين نحوها. لماذا؟

للقمة العربية، من وجهة نظر أميركية، موقع في سيناريو. كان عليها أن تطلق سلـــسلة قمـــم الصيف الغربية بتوجيه «نداء إصلاحي» يتجاوب معه الأميركيون والأوروبيون وقمة الثماني وحلف شمال الأطلسي.

غير أن «النداء» الذي كان مرجحاً صدوره، قبل التأجيل، يتضمن ثلاثة عيوب: فهو، أولاً، إصلاحي أقل ولا يترك مجالاً لعلاقة مباشرة بين مصادر التمويل الغربية و«المجتمعات المدنية» العربية. وهو، ثانياً، يقحم تسوية النزاع مع إسرائيل في صلب الشروط المطلوبة «لإزالة بؤر التطرف والإرهاب ويوجه طاقات دول المنطقة نحو التنمية الشاملة»، وهو، ثالثاً، يدعو إلى التفريق بين الإرهاب وبين «النضال المشروع لمقاومة الاحتلال». ليس هذا أكثر ممّا تتحمّله أميركا فحسب. إنه أكثر ممّا تحتمل صدوره عن القمة، وأكثر ممّا تعتقد أنها في موقع يسمح لها بالمطالبة به. وربما كان هنا «سر» تأجيل الاجتماع إلى حين إجراء المشاورات اللازمة مع واشنطن لإصدار «نداء» لا يحمل التحفظات العربية (وهي، أيضاً، أوروبية إلى حد ما).

لقد أقفلت الجامعة بسبب التصليحات. أي بسبب الاختلاف على برنامج المرحلة المقبلة. فما تريده الولايات المتحدة، بعد تهميش النزاعات، وبعد ضمان مصالحها الاستراتيجية والنفطية والاقتصادية، الضوء الأخضر الرسمي لكي تجمع إلى استتباعها النظام العربي حق التدخل المباشر فيه من أجل دعم ورعاية الأنوية الأكثر قدرة من الأنظمة على جمع فضيلتي التبعية و«الديموقراطية».

2004|3|30

# صراصير وطيور

يكون المواطن العربي «صرصاراً» أو يكون من صنف «الطيور». وإذا شاء له حظه يكون بين ال4 في المئة.

هـــذا التقسيم لفئات المجتمع ورد في افتتاحية بمجلة عربية (كانت رائدة) كتبها رئـــيس مجلـــس الإدارة رئـــيس التحرير. والافتتاحية مخصصة للبحث في موضوع «التغـــيير». لـــيس ذلـــك الذي كثر الحديث عنه بمناسبة مشاريع إصلاح الشرق الأوســـط الكـــبير، بل ذلك المطروح في بلد عربي مركزي والمتعلق بشائعات عن احتمال الإتيان بحكومة جديدة... تمهد لولاية رئاسية جديدة يفترض فيها أن يجدد الرئيس لنفسه ضناً منه بشعبه أن يحكمه شخص آخر.

عـــندما تـــتحدث الافتتاحية عن معارضة محتملة تتحدث عن «الميول السلبية الهدامـــة لشرائح معينة تعيش بيننا لا تتمتع بشيء سوى قرون استشعار صرصارية تجـــيد مـــن خلالها استشعار اهتمامات الناس، فتسرع بالقفز عليها وتحريكها في اتجاهات ذاتية تخدم مصالحها الخربة».

مقابل الصراصير التي تدب هناك الطيور التي تهب.

والطـــيور كـــناية عن المواطنين «الصالحين». يقول كاتب الافتتاحية: «وفي إطـــار... هـــذه القوانين السماوية فقد قرأت مؤخراً عن معلومة في منتهى الغرابة مـــؤداها أن العلمـــاء أجـــروا سلسلة من الاختبارات على الطيور التي تهاجر إلى مـــسافات بعـــيدة دون بوصـــلة أو مساعدات ملاحية (هل هناك طيور ببوصلة ومساعدات ملاحية؟). وأثناء طيرانها فإن طائراً بعينه يحلق في قيادة هذا التشكيل. واكتشف العلماء بواسطة أجهزة خاصة أن هذا الطائر بالذات يتمتع أكثر من غيره بنشاط غير عادي في مخه... هذا النشاط هو الذي يجعله قائداً يقبله الجميع بالغريزة البدائـــية. وهنا قاموا بتجربة أسقطوا خلالها هذا الطائر. ولدهشة الجميع كان من تـــولى بدلاً منه قيادة سرب الطيور هو من يليه مباشرة من حيث نشاط الإشارات المنبعثة من مخه والتي وهبه إياها سبحانه وتعالى دون غيره من الطيور!

حـــتى الطيور أدركت هذه الحكمة الإلهية فما بالنا بالإنسان الذي هو أفضل الكائنات على وجه هذه الأرض الفسيحة؟!»

ثمـــة تقـــصّد طبعاً، في الإشارة إلى قائد سرب الطيران، لكن الأهم هو نسبة القـــيادة إلى «إشـــعاعات منبعثة من المخ» وتحويل المواطنية الصالحة إلى تقبّل تمليه «الغريزة البدائية» ثم مطالبة البشر بأن يكون سقف طموحهم تقليد الطيور حتى لا يكونوا، ضمناً، من فئة الصراصير.

نحن، إذاً، أمام قائد مشع ورعية تقودها الغريزة ومعارضة ذات قرون استشعار صرصارية. لكن الناقص هو الجهاز الحاكم الذي يسوس الدولة والادارة والاقتصاد والثقافة... تقدم الافتتاحية جوابا حاسماً يسد هذا النقص الفادح: «ان الله سبحانه وتعالى كما تقول النظريات الحديثة لعلم الاجتماع وهب لكل مجتمع إنساني نسبة محـــددة من البشر لا تتجاوز 4 في المئة وتكاد ان تكون متساوية في كافة المجتمعات فـــيما هو دليل آخر على عدالة السماء... هذه النسبة من البشر هي التي تستطيع قيادة المجتمع الى آفاق التقدم والتطور. لذلك فإن كل المجتمعات المتحضرة تسعى في الـــبحث للكشف عن هذه الحفنة المباركة من البشر لتدفع بهم الى مواقع المسؤولية حتى يدفع هؤلاء بدورهم باقي فئات المجتمع الى ما يرجون تحقيقه وإنجازه من أجل حياة أفضل للجميع».

هـــذه الارســـتقراطية من ذوي الدم الازرق هي هبة الهية على شكل ميزات بيولوجـــية من اجل عون قائد الطيور. لم نعد امام «الحق الالهي» ولا امام التفوق العـــرقي بـــل امـــام اندماج الامرين بما يجعل مجرد التفكير بحق البشر في الاختيار والمحاســـبة تجـــديفا علـــى الرب والطبيعة. المطلوب هو المساعدة في التفتيش عن «الـــنجوم البارزة» وتقديمها، مثل لائحة طعام، الى صاحب القرار. وكل تأخير في التغـــيير يكون ناجما إما عن كسل من المجتمع في التفتيش وإما عن حرص صاحب القرار ودقته وأمانته «على المسؤولية التي اختارتها له الاقدار».

وهـــذا الـــشكل تكتمل صورة المجتمعات العربية في افتتاحية هذه المجلة التي كانت، ذات يوم، رائدة.

قد لا يصدّق القارئ ان ما تقدم صحيح. قد لا يصدق ان الابتذال يصل الى

هـــذا الدرك. قد لا يصدق ان هناك من يكتب هذه الكلمات وهناك من يقرأها ثم يـــستمر الوضـــع وكأن شيئاً لم يكن. من لا يصدق بوسعه قراءة هذه «التحفة»، ومواضيع غيرها، طالما ان المجلة في الاسواق.

قـــد لا يكـــون كاتب الافتتاحية موفقا في القراءات العلمية التي يستشهد لها ويحولها الى مراجع. غير ان في الامكان الجزم بأنه لسان حال الاكثرية الساحقة من الحكـــام العـــرب. ان هـــذه هي، حرفيا، نظرة اصحاب السلطة الى مرؤوسيهم ومواطنـــيهم، وهـــذه هـــي، حرفيا، الصورة الصحيحة للمآل الذي صارت إليه المجتمعات العربية.

نحن بعيدون لسنوات ضوئية عن ثنائية «الاصلاح من الخارج» او «الاصلاح مـــن الداخل» نحن ما دون ذلك. قد نكون اقل مما ينفع في اصلاحنا خارج حسن الـــنوايا وعظيم القدرات. من اين نبدأ وأحد «قادة الرأي» فينا يعيش في عالم من الاشعاعات المنبعثة من المخ والمنسوبة الى معطيات علمية او نظريات حديثة في علم الاجتماع؟ إذا بقينا حيث نحن من بؤس نكون حققنا إنجازاً علما أننا سنبكي، غداً، على أمس كنا فيه.

**2004|6|16**

# نفط العرب...

نستفيق كل يوم على سعر جديد لبرميل النفط. تتساقط الأرقام القياسية سريعاً. ومع أن السعر يلامس خمسين في المئة فقط مما كان يجب أن يكون عليه، ومن أسعار نهاية السبعينيات (أخذاً التضخم بالاعتبار)، فما لا شك فيه أن تراكماً هائلاً للاحتياطي والفوائض يحصل لدى دول منتجة. إن هذه الدول، مع الشركات الكبرى، والمضاربين، ومؤسسات التطوير والصيانة، تتقاسم هذه الأرباح. وتقدر «إيكونوميست» حصة دول أوبك، لا حصتها وإنما الفارق بين ما جنته وبين ما بنت ميزانياتها على أساسه، بحوالى 300 مليار دولار. كان ذلك منذ أسابيع، أما الآن...

تقول المعلومات المتوافرة إن قسماً كبيراً من هذه الأموال لا يُعاد تدويره في السوق الأميركية: هذه من «حسنات» أو «سيئات» تفجيرات 11 أيلول. يبدو أن «منطقة اليورو» هي الوجهة المحبّبة أكثر. لكن هذا لا يمنع ارتفاعاً مذهلاً في احتياطي بعض الحكومات، وإنفاقاً على مشاريع تجهيزية، وسدادا لديون تراكمت في السنوات العجاف. أضف إلى ذلك أن ثمة ارتعاشة فعلية في بعض البورصات العربية، وفي السوق العقارية، والتأمينية، وفي المنسوب الإجمالي للاستهلاك.

إلا أن غموضاً كثيفاً يلف وجهة الاستخدام. نعرف أن مليارات تدخل ولكن لا نعرف كفاية كيف تخرج، وإلى أين، وما هو حجم الكتلة الأشد استفادة منها. ليست الشفافية في أحسن أيامها (لم تكن الأعلى مثل هذه الحالة البائسة). أما الرقابة الشعبية فتكاد تكون معدومة. المعروف عن أسباب الارتفاع (النمو الآسيوي، والصيني تحديداً، الوضع الأمني في العراق والسعودية والخليج، اضطرابات نيجيريا، مشاكل الشركة الروسية العملاقة يوكوس، انتصار هوغو شافيز، الأعطال في المصافي الأميركية...)، المعروف مقنع. ولكن الباقي متروك للتكهنات. غير أن ما هو مرجح هو أننا، ربما، أمام اتجاه ثابت، وأن العالم مدعو إلى العيش مديداً مع سعر معتدل لبرميل النفط.

يطرح ما تقدم، في عالمنا العربي، مجموعة من الأسئلة أو التساؤلات.

هـل يلعـب ازدياد الريع النفطي، في البلدان المعنية، دوراً في تشجيع الإقدام على إصلاحات سياسية أم يعيق ذلك؟ بكلام آخر، هل تعود أنظمة إلى شراء ولاء قطاعات اجتماعية متخلية عن «انفتاح» اضطرت جزئياً إليه لأسباب متعلقة بما بعد 11 أيلول وبالضغط الاجتماعي؟ هل تستمر إرهاصات كنا نشهدها لتوسيع قاعدة المشاركة؟ يخشى أن يكون الجواب سلبياً. بمعنى أن حكومات عربية قد تجد نفسها في موقـع المـستغني عن تباشير الانفتاح لأنها باتت في موقع يسمح لها بأن تعوّض عبر الوفر المتجمّع عندها النقص في المشروعية الذي يتآكلها.

زد على ذلك أن سوق الطاقة يوفر لحكام عرب قدرة أكبر على المساومة مع المركز الإمبراطوري. لقد باتوا حاجة من أجل التحكّم في الإنتاج والأسعار. وبات يكفـيهم أن يعلـنوا أنفسهم «شركاء» في مكافحة الإرهاب. كما يمكن للبعض منهم، كما في حالة ليبيا، تشريع الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية. ويقود ذلك كله إلى تلبية جوهر المطالب الأميركية بما يترك «الديموقراطية» على قارعة الطريق خاصـة إذا كان معناها توفير قدرة شعبية على مراقبة الإنفاق، والعقود التجارية، ناهيك عن مصير القطاع النفطي في حد ذاته.

لا يـبدو، حـتى الآن، أن الدول المحظوظة معنية بتقديم أي مساعدة للدول الأشد تضرراً من ارتفاع الأسعار. لنا في لبنان مثال واضح على ذلك. ويعني ذلك أن لا تكـرار لما حصل في السبعينيات حيث تلقت دول أفريقية بعض الفتات. أما تقديم العون لمنظمات إغاثة فدونه التحريم المضروب على أي قرش قد يكون يموّل الإرهاب إذا ذهب لنجدة المنكوبين الفلسطينيين في... مخيم جباليا!

إلى ذلـك، وفي ظل غياب معطيات إحصائية دقيقة، يمكن المجازفة بالقول إن الاسـتثمارات البينية العربية لم تشهد أي طفرة. إن استخدام أموال النفط في أي مـشروع تـنموي عربي هرطقة ما بعدها هرطقة. لا يتحدث أحد عن «الشعار الـسائد»: نفط العرب للعرب. كلا. إن النفط ثروة وطنية وقطرية. ولكن ذلك لا يلغـي طـرح السؤال عن مدى استفادة الإقليم منه. وإذا نظرنا ملياً إلى ما حولنا تتضح لنا وجاهة الفكرة.

أولاً إن من يتابع النقاش المندلع في أوروبا حول احتمال انضمام تركيا إلى الاتحاد، يلاحظ أن الموضوع الديني يلعب دوراً ولكنه ليس حاسماً. ربما كان التفاوت الاقتصادي الاجتماعي بين تركيا ومتوسط دول الاتحاد أكثر أهمية. وهكذا، وإذا اتخذ قرار فتح المفاوضات، فإن عشرات المليارات من الدولارات الأوروبية سوف تنفق في تركيا. ومتى حصل ذلك فإنه سيحصل لأن هناك من قرّر وجود مصلحة وطنية وإقليمية في ذلك.

ثانياً لم تعد مقنعة الحجة القائلة بأن اختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية العربية حائل دون التوظيف البيني. إن أنظمتنا متقاربة أو ساعية إلى التقارب وهي تجاهد كلها للانضمام إلى منظمات دولية وإلى الانضباط، قدر الإمكان، بوصفات صندوق النقد (راجع مؤتمر الحزب الوطني الحاكم في مصر، وتوجهات الحكومة الجديدة، و«الفكر الجديد» لجمال مبارك).

ثالثاً إن مكافحة الفقر والبطالة والتخلف على صعيد عربي هي مصلحة كل نظام من الأنظمة النفطية. إن توظيفاً تقدم عليه السعودية، مثلاً، في مصر، ليس منحة. إنه جزء من أي تفكير عقلاني بعيد المدى بالأمن الوطني السعودي. لماذا؟ لأن الشبكات الراديكالية المعترضة والعنيفة لا تعترف بالحدود بين الأقطار العربية. ونادراً ما تمّ إعلان الكشف عن شبكة إلا وكان تركيبها شديد الاختلاط. الأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى. ثم، وفي الحالة السعودية تحديداً، ألا يمكن القول إن المملكة معنية بأن تعوّض على أشقائها العرب بعض ما تسبّب به نفر من أبنائها في 11 أيلول؟

رابعاً تتصاعد الدعوات، في العالم كله، إلى معالجة جذرية ومديدة للمشاكل العميقة التي يعاني منها العالم العربي والمتحوّلة إلى مصدر لعدم الاستقرار والمتجهة إلى مزيد من التفاقم. فلا غرابة، إذاً، في الدعوة إلى تطبيق جدي لقرارات عربية إجماعية بالتطوير التدريجي للتكامل العربي الطوعي.

لهذه الأسباب، ولغيرها، يمكن الإلحاح في طرح الأسئلة عن مصير أموال هذه الطفرة المفاجئة خاصة بعد الفشل الذريع والبائن من الاستفادة من سابقاتها.

**2004|10|20**

# الانتخابات أو الفوضى؟

## كلا، الانتخابات والفوضى

تعمل آلة الدعاية التابعة للاحتلال الأميركي للعراق أو المؤيدة له على تصوير الوضـــع الراهن وكأنه مواجهة بين القوى الديموقراطية الراغبة في إجراء انتخابات وبـــين القوى الظلامية والثأرية التي تصعّد عملياتها من أجل تعطيل الاقتراع. تحل ثنائية الديموقراطية التوتاليتارية على الثنائية الأصلية: الاحتلال المقاومة.

وتنبع مجموعة من المفاهيم من عملية الاستبدال هذه: يصبح كل وطني عدواً للحـــرية، ويصبح الغزو رد فعل على وجود الإرهاب في العراق، وتصبح مقاطعة الانـــتخابات تهمة، ويتحوّل الإصرار على موعد 30 كانون الثاني إلى موقف حازم ضد الإرهاب، ويصبح العراقيون على موعد مع انفراج كبير في اليوم التالي، إلخ...

يُـــراد حصر المجال السياسي في هذه الدائرة المقفلة تماماً والافتراضية. ويتم التغاضي تماماً عن أن الانتخابات باتت جزءاً من المشكلة لا مدخلاً إلى الحل، وأنها محطـــة أخرى من المحطات التي أريد لها إحداث «صدمة إيجابية» فانتهت إلى نتيجة معاكسة.

واللافـــت في الوضـــع أن العناد الأميركي، ولأسباب أميركية بحتة، أدى إلى إضـــعاف القاعدة «الشعبية» التي راهنت على الاحتلال أو تسامحت معه لفترة. أن قوى سياسية عراقية عديدة سبق لها المشاركة في المؤسسات التي أقامها الغزو دعت إلى التأجيل، وإلى بذل جهد مسبق للمصالحة، غير أنها لم تجد آذاناً صاغية. ثمة نواة صلبة تدعو إلى التمسك بالموعد مهما كلف الأمر، وهي نواة متشكلة من ساعين إلى السلطة بأي ثمن ومن مطمئنين إلى أن موقفهم مضمون بقدر اندراجهم العميق في الخطة الأميركية.

ومـــع أن المعترضـــين يصدرون عن قاعدة راسخة ضمن السنة العرب فمن الواضـــح أن تـــيارات شيعية تدعمهم، وكذلك أطراف حاولت أن تقدم نفسها بصفتها عابرة للطوائف والمذاهب. ومع ذلك...

وبقـــدر مـــا تبدو الانتخابات حاصلة بقدر ما يزداد توحّد السياسي مع المذهبي أو العرقي، وبقدر ما يتضح أن محطة 30 كانون الثاني هي نقطة انطلاق نحو تفاقم الوضع. فالروزنامة العراقية تجعل من 2005 عاماً انتخابياً من الدرجة الأولى. إن الـــبرلمان الجديـــد هـــو الذي سيتولى وضع دستور دائم للبلاد بعد مشاورات وطنية وهو يملك حتى 15 آب للانتهاء على أن يصار إلى استفتاء عام بعد ذلك. ثم، وعلى قاعدة الدستور الجديد يتم تنظيم انتخابات في 15 كانون الأول ويعقـــب ذلك تشكيل حكومة جديدة في موعد أقصاه 31 كانون الأول 2005.

العام الجاري، إذاً، هو عام دعوة العراقيين إلى الصناديق من أجل وضع وثائق تأسيـــسية لحـــياقم الجديدة، واختيار ممثلين يفوّض الشعب إليهم أمر البت بقضايا مصيرية تبدأ بالمعاهدات الأمنية ولا تنتهي بمصير الثروات الوطنية الطبيعية... ناهيك عن هوية البلد ونظامه الداخلي وعلاقاته الإقليمية.

وإذا صـــدقنا مـــا يُقال اليوم من ارتباط العنف بالاقتراع فالاستنتاج هو أن الاحتلال يدعو العراقيين إلى مذابح ممتدة لشهور.

إن انـــتخابات مطعوناً بها تنتج حكومة مطعوناً بها ودستوراً مطعوناً به. ثم أن الحكـــومة الجديـــدة فاقـــدة للسيادة الحقيقية وليس ما يمنع انفجار التناقضات بين أطـــرافها وهـــي تناقضات تدفع بها الحملة الانتخابية إلى الضوء. كما أن الدستور المـــوقت، إذ يـــنص على اللامركزية، فإنه ينشئ تناقضاً محتملاً بين حكم مركزي ضـــعيف وبين محافظات قاطعت الانتخابات العامة ولكنها اختارت مجالس إدارة. ومع أن الموعد يقترب فإن أحداً لا يعرف اليوم الترتيب المقترح للأسماء في اللوائح المشاركة، أي أن أحداً لا يعرف، بدقة، الانتماءات المذهبية والسياسية للمرشحين للفوز حسب قاعدة النسبية المطلقة في بلد يُراد له، في الآن نفسه، أن يكون فدرالياً ولا مركزياً، وأن يكون دائرة انتخابية واحدة!

ثمـــة مخاطـــر في نـــوع المـــشاركة وفي نوع المقاطعة. وثمة مخاطر متزايدة في كـــركوك. وثمة مخاطر في التذرر السياسي. وثمة مخاطر في تبلور «أكثرية» تدفع إلى إعادة تركيب السلطات بكوادر غير مجربة ولا تملك برنامجاً سوى تنفيس الأحقاد.

يكفـــي أن نـــضيف إلى ما تقدم أن هذه الانتخابات تتم في أجواء إقليمية لا تفعـــل الـــولايات المـــتحدة ســـوى توتيرها عبر استفزاز عواصم وتهديدها وفتح «الملفـــات» في وجهها، ومطالبتها بأن تؤكد تعلقها بالديموقراطية عبر دعوة شعب آخر إلى المشاركة..

يمكـــن القـــول إن واشنطن، في ما مضى من عمر الاحتلال، كانت تتصرف كمن اكتشف أخطاءه متأخراً. أما هذه المرة فإن الخطأ واضح مسبقاً لكن بوش لا يتردد. إنه يتصرف وكأن الانتخابات الأميركية وفرت له رصيداً سياسياً كافياً لن تنجح في تبديده انتخابات عراقية تزيد الفوضى.

**2005|1|18**

# الانتخابات العراقية:
# تقارب عبر الأطلسي

ستؤسس الانتخابات العراقية لتقارب بين الولايات المتحدة والحكومات الغربية التي اعترضت على الحرب.

بغضّ النظر عن الرأي في هذه الانتخابات تجدر ملاحظة أن باريس وبون أبدتا حرارة في الترحيب بها وبنتائجها ومعانيها توازي تلك التي صدرت عن واشنطن ولندن. يبدو «التوافق» على هذا التقويم الإيجابي أكثر صلابة من ذلك الذي بدا في قرارات إجماعية سابقة لمجلس الأمن. ويكاد «الغرب» ينطق بلسان واحد يقول إن ما جرى قبل أيام في العراق هو أفضل ما جرى لهذا البلد منذ سنوات إن لم يكن منذ عقود. لا غرابة في هذا. فالانتخابات هي ثمرة من ثمرات التعاون بين الأمم المتحدة، وقوات الاحتلال، والأجهزة الأمنية العراقية. ولقد حصلت في مواعيد حددها مجلس الأمن وتلبية لأحد قراراته. إنها، بمعنى ما، نموذج عمّا كان المعترضون يطالبون باتباعه ويلومون واشنطن.

لن يتوقف التقارب عند هذا الحد. لن يستطيع (ولا يرغب) معارضو الحرب الأوروبيون مطالبة الأميركيين بعكس ما تطالبهم به حكومة عراقية منتخبة. لا سحر يفوق سحر الانتخابات. والاتجاه الواضح، في التوازن العراقي الجديد، هو المطالبة بالبقاء إلى حين وترك أمر «تنظيم الوجود» إلى حكومة لاحقة تتشكّل بعد وضع الدستور الدائم وإجراء انتخابات جديدة في نهاية العام. إن ما لا يشكل مشكلة بين الشرعية العراقية وبين الأميركيين لن يشكل مشكلة بين أميركا وألمانيا التي تستضيف قوات أميركية! يعني ذلك تضاؤل (انعدام؟) الأسس التي قام عليها الاعتراض السابق.

إلا أن العنصر السياسي الجوهري الدافع إلى التقارب هو الرأي الأوروبي القائل بأن السبب الذي دفع إلى الاعتراض على الحرب، حماية الاستقرار الإقليمي، بات هو السبب الذي يدفع إلى الموافقة على البقاء. يتبع جاك شيراك وغيرهارد

شـــرودر، في ذلـــك، مثال هنري كيسنجر. لقد ميّز الرجل نفسه عن «الواقعيين الأميركـــيين الجمهوريين» بأنه، بعد تردد، اندفع إلى تأييد الحرب والبقاء في العراق لأنـــه اعتـــبر أن خلاف ذلك قد يكون مصدراً لعدم الاستقرار سواء في المنطقة أو العالم.

إذا كانـــت الحـــرب الأميركية على العراق شكّلت حلماً مزعجاً للفرنسيين والألمـــان وغيرهم فإن الكابوس بالنسبة إلى هؤلاء هو الفشل الأميركي وارتداداته وهـــوية القوى المستفيدة منه والفوضى الدولية العارمة الناجمة عن ذلك. لا وجود لحـــاكم أوروبي أو غربي واحد يرغب في أن تتعثر أميركا في العراق وذلك بغض النظر عن الموقف من الحرب.

سيتضح تدريجاً أن الميل الكاسح هو تغليب الروابط الأطلسية على ما سواها والنظر إليها بصفتها الركن الأساسي في النظام الدولي. لن يكون مسموحاً للأزمة العراقية أن تؤذي هذه الروابط أكثر مّما فعلت، والانتخابات مناسبة ممتازة من أجل فـــتح صفحة جديدة. على أن فتح هذه الصفحة يعني، أميركياً، استجلاب الحلفاء إلى مـــسرح صـــيغت معادلاتـــه الرئيسية بحيث يكونون جزءاً من تحمّل العبء. المـــشاركة في القرار لم تعد واردة جدياً لأن واشنطن تستطيع الادعاء بأن من غير الجائـــز الـــتدخل في الشؤون الداخلية لدولة باتت حكومتها تتمتع بشرعية شعبية. ويعني فتح الصفحة الجديدة، من وجهة نظر بعض الأوروبيين، حقهم في الاحتفاظ بروايتهم وموقفهم المبدئي ولكن التركيز على تغليب المشترك مع الولايات المتحدة.

إن تـــراجع «النتوء» العراقي في العلاقات الأطلسية نتيجة لوجود مهمات شـــرق أوسطية مشتركة وتعزيز للتنسيق بشأنها على قاعدة الأرجحية الأميركية المؤكدة.

ثمـــة ما هو مشترك حيال إيران. إن التكامل واضح بين الدبلوماسية الأوروبية والـــتهديد بالعـــصا الغليظة الأميركية (والإسرائيلية). وستجد الترويكا الأوروبية نفسها مضطرة إلى تصعيد لهجتها حيال إيران.

وثمة ما هو مشترك في الاستفادة مما يسمى «نافذة الفرص» الخاصة بالنـــزاع الفلـــسطيني الإســـرائيلي. والتوافق قائم هنا على أن المسؤولية تقع أولاً على عاتق

الفلسطينيين (مؤتمر لندن)، فضلاً عن أن الأوروبيين قد يكتفون بأن تكثر واشنطن مـــن إســـداء النصح إلى إسرائيل. ومن المستحسن، هنا، تذكّر الأثر الإيجابي، في أوروبا، لحكومة «الوحدة الوطنية» الإسرائيلية.

وثمـــة ما هو مشترك بين فرنسا وأميركا في ما يخص القرار 1559 الذي اندفع الاتحاد الأوروبي إلى تبني تنفيذه. إن القرار جزء من الاستراتيجية الغربية الإجمالية في المنطقة. والواضح أنه يؤدي إلى نتائج إيجابية برأي أصحابه بدليل تقدم المعارضات المدارة من باريس وواشنطن على السلطة المدارة من دمشق. ومن المؤكد أن هناك مـــن يريد تحويل انتخابات الربيع المقبل في لبنان إلى تكرار للانتخابات العراقية بما يعنيه ذلك من إرساء خيارات سياسية معينة على قاعدة «ديموقراطية».

إن الانـــتخابات العـــراقية كانت الفرصة التي سيستفيد منها الأطلسيون لتـــرميم علاقـــاتهم والبـــناء على ما تمّ إنجازه حتى الآن في العراق نفسه. يدور الـــبحث، علـــى الأرجـــح، في إيجاد الإخراج المناسب. ربما تكون جولة بوش الأوروبـــية هذا الشهر مناسبة لإعلان تراجع التمايزات في السياسات الأميركية والأوروبية حيال المنطقة.

2005|2|2

# النظام العربي

# قوته في ضعفه!

السلاحان الرئيسيان للنظام العربي الرسمي في عالم العلاقات الدولية الذي لا يرحم هما: إبداء المخاوف والتهديد بالانهيار! أي أن هذا النظام لم يعد يملك ما يقول سوى الشكوى، و لم يعد يملك ما يلوّح به سوى أنه على شفير الهاوية.

تنظر أنظمة «صديقة» للولايات المتحدة إلى الوضع في فلسطين فترفع صوتها بالتحذير من أن السلطة الوطنية ضعيفة ويخشى عليها لذا فالواجب تقديم العون إليها واستجداء أريل شارون حتى لا يزيدها ضعفاً. ربما أقدم نظام ما على المساعدة داخلاً من الحيز الذي تسمح به واشنطن وإسرائيل ولكنه، إذ يفعل ذلك، يكون مراهناً على أن استمرار التحلل غير مرغوب وعلى أن هناك من يخشى البديل.

لا يوجد اليوم نظام عربي واحد يتعاطى مع إسرائيل بصفتها دولة تملك «استراتيجية وطنية» شديدة الوضوح لا يمكن الرد عليها إلا باستراتيجية مقابلة. والوجه الآخر لهذا العجز ملء الفضاء بالأوهام والترهات، والمضي إلى حدود غير مقبولة في إيهام النفس والتدليس عليها، وفي إنتاج وعي ومحاولة فرضه على الآخرين يجافي الوقائع البسيطة وألف باء العقلانية.

وتنظر أنظمة «صديقة» للولايات المتحدة إلى الوضع في العراق، وتستشعر خطورة ما يجري في هذا البلد عليها، إلا أن الشلل يقعدها، فتكاد تنتحب خوفاً معتبرة أن إبداء المخاوف يمكن له أن يثير شفقة أحد. يتفكك العراق أمام الأعين. يخطو خطوات نحو الاحتراب الأهلي. يتأكد للجميع أنه من رابع المستحيلات حصر النار في موضعها. ويكون الرد الغرائبي هو الذهاب إلى الولايات المتحدة نفسها من أجل إبداء التذمر من «التدخل الأجنبي»!

لا يتوقف أحد عند معنى أن يكون العراق محاطاً بدولتين غير عربيتين تملك كل واحدة منهما «استراتيجية وطنية»: تركيا وإيران. ولا يفكر أحد بمعنى أن

يكون الشمال العراقي صاداً لتركيا بحيث يمكنها أن تتدخل ضده في حال تمادى في تطلبه الاستقلالي. ولا يأبه أحد لمعنى أن يكون الجنوب العراقي جاذباً للتدخل الإيراني وساعاً له بموقع قدم قابل للتمدد. ولا يهتم أحد لمعنى أن الوسط العراقي مقاوم وداخل في اشتباك مع الاحتلال يمكن له أن يتسع مثل بقعة زيت ليطال مرتكزات النفوذ الأميركي في المنطقة. وهكذا يجد «حلفاء» الولايات المتحدة أنفسهم أمام أكراد انفصاليين لا لسان معهم، وأمام شيعة يرنون نحو إيران، وأمام عرب سنّة يعادون الغزو فتكون النتيجة أن لا مدخل للتأثير ولا قدرة على التدخل لإطفاء النار أولاً ولمنعها من الانتشار ثانياً.

أمام هذا المشهد المريع لا نجد نظامين عربيين يلتقيان لتحديد سياسة، أو لرسم وجهة تدخل، أو للتجرؤ على أخذ الاستنتاجات اللازمة المبنية على توزيع عادل للمسؤوليات عمّا جرى. كل ما نسمعه هو نوع من النحيب الطفولي، وكل ما نراه هو المحاولة المستميتة للاحتماء بالهوان ولإثارة الرعب لدى «الدول» من أن عواقب ما تفعله وخيم لأن «حلفاءها» أوهى من أن يتحمّلوا النتائج.

لا شك، اليوم، في أن السلاح الأمضى في يد بعض الأنظمة هو تهديد الولايات المتحدة بالانهيار الذاتي. ثمة دول عربية تعتقد جدياً أن قوتها الرادعة حيال خصومها هي أنها قابلة للسقوط. والوجه الآخر لهذا التهديد هو التلويح بأن البديل منها قد يكون أكثر جذرية وأنه، بالتأكيد، أصولي متشدد. إن التوازن الاستراتيجي الذي يسجل لنا فضل ابتكاره هو أن الحد الأقصى من القوة يواجه، حصرياً، بالحد الأقصى من الهشاشة.

هل يمكن تخيّل المشهد التالي: ان قادة عرباً يهددون الولايات المتحدة بأنهم قد يكونون موضوعاً لأحد أوجه سياسة «الفوضى البناءة» التي هي واحد من احتمالات السياسة الأميركية (!)، وهم، في هذا التهديد، يشددون على «الفوضى» من أجل إقناع البيت الأبيض بقدر من الرأفة.

إلا أن من الملاحظ، في مقابل هذا التشاؤم الذي يبديه النظام العربي الرسمي، لا يكف جورج بوش عن إبداء تفاؤل يبدو أنه يمتلك منه مخزوناً لا ينضب ولا تؤثر

فـــيه الوقائع. نظرة بوش إلى الموضوع الفلسطيني وردية. كذلك نظرته إلى الوضع العراقـــي الذي يرى فيه خطاً بيانياً إيجابياً متصاعداً في حين يرى الآخرون، ومنهم زوار عرب دائمون للولايات المتحدة، تدهوراً مستمراً.

لا شـــيء أدهى من التشاؤم العاجز إلا التفاؤل الغبي و... القوي. فبين هذين الحدين يتم طحن المنطقة وقضاياها وشعوبها: حكّام تابعون يعتبرون ضعفهم نقطة قـــوتهم الأساســـية ومركـــز إمبراطوري يلزمه غير إعصار من أجل التعرف على التواضع.

2005|9|24

# محاكمة صدام:
# الفرصة الضائعة

ما كان مقدراً لمحاكمة صدام حسين أن تتم في هذه الشروط. كانت التقديرات تقول إن العراق المعاق، بفضل الاحتلال، سينظر من واقعه الزاهر إلى ماضيه الدموي من أجل أن يعزز التوجه نحو مستقبل مشرق له وللمنطقة.

كان يُراد للمحاكمة أن تكون فحص ضمير جماعي ينفض في خلاله العراق آثام العقود السابقة ويتعلم، في مدرسة دولة القانون، كيف يعانق العصر الديموقراطي. كان متوقعاً إبعاد الثأر عن قوس المحكمة من أجل أن تحتل العدالة المساحة كلها ومن أجل أن يمتلك العراقيون، أخيراً، الدليل الدامغ على أنهم أحسنوا صنيعاً عندما هلّلوا لسقوط بغداد وأعلنوا اليوم يوم عيد وطني.

إلى ذلك كانت النية متجهة إلى أن يلقي العراقيون نظرة الوداع الأخيرة، وبالبث المباشر، على عروبة البلد المقترنة بالإجرام، وعلى وحدة الدولة المتداخلة مع قمع الأقليات، وعلى ما بدا ذات مرة أنه تجرّؤ على معاندة الأسياد.

كانت شروط نجاح المحاكمة موجودة خارجها. وهي شروط مطالبة بتحويلها إلى نموذج يدغدغ أحلام الشعوب العربية المكبوتة بحيث ينظر المواطن العادي، في أي قطر، إلى الماثلين في القفص محاولاً نزع وجوههم ووضع وجوه جديدة بدلاً عنها أكثر «ألفة» إليه.

كان يجب أن يكون الاحتلال ناجحاً حتى تأخذ المحاكمة معناها. والاحتلال الناجح، بهذا المعنى، هو الآيل إلى زوال مخلفاً وراءه بلداً استعاد كرامته وحريته، ومؤسسات عاملة، وخدمات مؤمنة، وسلطات تمثيلية، وقضاء نزيها ومستقلا.

غير أن هذا الحدث الذي كان يُراد له أن يكون تاريخياً فَقَدَ الكثير من بريقه. الاحتلال متعثر. الجرائم التي يرتكبها كثيرة. أبو غريب حاضر كرجع صدى لغوانتانامو. مبررات الحرب مفقودة. الخدمات غائبة. روائح الفساد تزكم الأنوف. أصدقاء «الأجنبي» عاجزون عن خلع رداء العمالة. المحكمة نفسها معروفة الإنتاج

والإخراج والتمويل. وحتى لائحة الاتهام ناقصة. باختصار إن ماضي سنتين ونصف سنة من الغزو لا يسمح كثيراً بالإطلالة على عقود القمع إذا كان المطلوب إظهار التناقض الصارخ بين مرحلتين. لم تحدث الثورة الشاملة المرجوة لذا يلوح شبح المحاكمات الانقلابية وراء المحاكمة الحالية. والعراق خبير بهذا الصنف.

ثم إن موعد المحاكمة لم يخدمها. تحصل بعد استفتاء على الدستور الدائم يجري تصويره، من دون إقناع الكثيرين، أنه كان عرساً للديموقراطية. الواقع غير ذلك تماماً. عندما تنشق مكوّنات بلد ما فتقترع واحدة بأكثرية ساحقة في هذا الاتجاه وواحدة بأكثرية ساحقة في الاتجاه المعاكس فهذا يعني أن الوضع ليس على ما يرام. وعندما يترافق مع هذا الانشطار عنف دموي أهلي حتى لو تقنّع بثياب رسمية أو كان موجهاً ضدها فهذا يعني أن الوضع خطير.

الديناميات العراقية ديناميات تنابذ. الدستور جزء من هذه العملية وليس رداً عليها. شهدنا مثالاً على ذلك في «اتفاق الطائف» اللبناني الذي، وإن أوقف الحرب الأهلية الحارة، فإنه، في التطبيق والممارسة، احتفظ بعناصر التباعد التي عادت لتفعل. فكيف يكون الأمر في دستور عراقي تحولت صياغته إلى سلسلة من المواجهات وتحوّل الاستفتاء عليه إلى محطة من محطات تثبيت الانقسام في البلد.

لقد سعّرت معركة الدستور العواطف والغرائز. كذلك فعلت قبلها الانتخابات. والبلاد متجهة نحو المزيد من التوتر بفعل الانتخابات بعد شهرين. وخطوط الانقسام تعانق الانتماءات المتنوعة وإن كانت تخترقها أحياناً وعند هوامشها. لذا يستحيل أن يمكن إخراج المحاكمة من هذا الإطار الذي يعطيها معناها، أو، على الأقل، يساهم كثيراً في ذلك. يتحوّل الفعل القضائي، هنا، إلى أداة من أدوات التخندق بحيث يمكن له أن ينتج عكس المقصود منه فيحصل تماه بين شريحة شعبية واسعة وبين المتهمين.

لقد كانت محاكمة صدام واجبة. إلا أن المجال مفتوح لتحويلها إلى فرصة ضائعة تفقد معها طابعها العلاجي وقدرتها على الانخراط في وعي جديد وهوية ديموقراطية جديدة. ولم يكن ممكناً لهذه المحاكمة أن تؤدي وظيفتها إلا على

قاعـــدة توافر الحد الأدنى من التوافقات الوطنية مع ما يعنيه ذلك من حركتين: حركة تأخذ مسافة لازمة عن الاحتلال وحركة تأخذ مسافة لازمة عن العنف الدموي والعبثي.

إن إطالة أمد الجلوس في حضن الاحتلال، والضرب بسيفه، يستولدان تجذراً مقـــابلاً مفتوحاً على تصديع ما تبقى من نسيج وطني. والأجواء الناجمة عن ذلك تجعـــل استحضار الماضي، عبر المحاكمة، سلاحاً في معركة داخلية وتأسيساً لما يبدو واضحاً أنه مشروع غلبة. إن في الأمر نوعاً من الإهانة للضحايا.

**2005|10|20**

# أميركا
# والمحافظون الجدد

# البرابرة على الأبواب

لا اسم لما حصل في الولايات المتحدة وضدها. إنه أكبر من مجموعة عمليات «كاميكازية» وأقل من حرب. لنقل إنه يقترب من ممارسة أقصى الأذى في ظل موازين القوى الراهنة و... المنظورة. لماذا يقترب فقط؟ لأنه ليس موجهاً ضد أصدقاء أميركا وحلفائها أو حتى قواها في الخارج. إنه فوق الأرض الوطنية. هذا أولاً. ثانياً، لأنه يقف على عتبة الحالة التي يعتبرها الأميركيون «كابوسية»: اندماج «الإرهاب» بالأسلحة غير التقليدية ونقل المعركة إلى «الداخل». ثالثاً، لأنه ليس رمزياً فحسب نظراً إلى الخسائر البشرية الفادحة التي أنزلها وبشر مدنيين لا ذنب لهم. هذا الأمر الذي «لا اسم له» هو البداية الفعلية للقرن الحادي والعشرين. لقد انتهت نهاية الحرب الباردة حتى قبل أن تبادر الإدارة الجمهورية الحالية إلى إعلان وفاتها. وإذا كانت تأخرت بعض الشيء في الإعلان فلأنها تبحث عن خصم مقنع يستحق أن تُعاد الهندسة الأمنية الدولية من أجله.

لا اسم لهذا الخصم. إن الولايات المتحدة، اليوم، كتلة عضلية جبارة تبحث عن متنفس لغضبها وعن تعويض للجرح الوطني الذي أصابها. أي رد، متى حصل، سيكون رهيباً. ولكن لا عدو بحجم رد رهيب. ويكفي لتبيان ذلك كشف بأسماء المشبوهين أو مراجعة سريعة للائحة المطلوبين العشرة الأوائل. التوازن معدوم. هذه نقطة قوة لصالح أميركا. ولكنها نقطة ضعف أيضاً. ما من طرف يوازيها في الحجم، والقدرة، والنفوذ، والإمكانيات. لكن عدم التوازي ينقلب ضدها في لحظة. فهي، منذ سنوات، تنفق 25 مليار دولار كل عام لمكافحة الإرهاب. ولكنها ستدفع مئات المليارات لأن حالة هجينة غامضة الملامح صممت وخططت ونفذت، و لم تكلف نفسها إعلان المسؤولية.

إن ما لا اسم له يضع على المحك المنظومة الأمنية الأميركية كاملة. فالعقيدة الدفاعية الجارية مراجعتها تريد الانتقال من «الحربين الإقليميتين» بعيداً عن الأرض الوطنية إلى «الحرب ثم الثانية». ضد مَن؟ كوريا الجائعة أو العراق المحاصرا توسيع

حلف شمال الأطلسي له صلة بإبقاء «الروابط» مع الحلفاء أكثر من صلته باحتمالات تجدد التهديد الروسي. الانتشار الآسيوي لم يعرف حتى الآن تحديد سياسة واضحة في ما يخص الصين الوطنية.

ثم كان أن ورث جورج بوش عن بيل كلينتون ملفين أمنيين. يقتضي الأول بناء درع صاروخي (مليارات لا تحصى من الدولارات وفعالية مشكوك فيها) ضد دول «مارقة». أحداث الأيام الأخيرة، بسبب من «عدم التوازي»، وجهت ضربة قاسية للفكرة. ويقتضي الثاني إنفاقاً مذهلاً ضد «الإرهاب السيبرنتيكي». فالاعتماد الأميركي على التكنولوجيات الجديدة، اقتصادياً وخدماتياً واستراتيجياً، آخذ بالتحول إلى مصدر خطر. غير أن المشروع برمته عاجز أمام طالب في جامعة أو أمام خاطف طائرة يحسن قيادتها.

لا اسم للسياسة الخارجية الأميركية. فهي ليست انعزالية تماماً وليست تدخلية تماماً. وتكاد الصراعات البيروقراطية الداخلية تجعلها بعيدة عن أن تكون «بين بين». انسحاب من كيوتو ووعد بمشروع جديد لمقاومة الاحتباس. رفض بروتوكول حظر الأسلحة البيولوجية وحملة ضد مَن يرفض. الامتناع عن أي تفاوض خاص بالأسلحة الخفيفة لأن الدستور الأميركي يحمي هذا الحق. شراء تحويل سلوبودان ميلوسيفيتش إلى المحكمة ورفض الانضمام إلى محكمة الجزاء الدولية. التلويح بالانسحاب من معاهدة 72 مع موسكو ومغازلة بوتين و«السماح» للصين بتطوير ترسانتها النووية. مغادرة مؤتمر دوربان، حضور انتقائي في البلقان. «حضور الغائب» في الشرق الأوسط و«فيتو» على حضور مَن يرغب لسد الفراغ...

تريد واشنطن أن تقود من دون موجبات الدور القيادي. غير أن هذا «التمرين» لم يعد ممكناً بعد العمليات الأخيرة. فما لم يحمه المحيط، وما لم يكن ممكناً لدرع ما أن يحميه، لن يحميه قرار باعتكاف مزاجي. سيكون بوش مضطراً إلى استلحاق نفسه بدروس في التاريخ والجغرافيا والعلاقات الدولية، عله، على الأقل، يعرف كيف سيرد الضربة، علماً بأن التحضيرات لها قد تكون سابقة لتعداد الأصوات في فلوريدا.

والـــشرق الأوســـط في كـــل ذلك؟ نحن متجهون، على الغالب، نحو زيادة التماهـــي بين إسرائيل والولايات المتحدة. وذلك بغض النظر عن الجهة التي نفذت العملـــيات. سيقدم أي رد أميركي مقياساً يستخدمه أرييل شارون في تعاطيه مع الفلسطينيين والعرب. كل المقدمات جاهزة من أجل ذلك. ألم يفرح الفلسطينيون للمَـــصاب الأميركـــي؟ ألم تـــبدو إسرائيل جزءاً من الغرب المستهدَف؟ ألم تخض الدولـــتان «حـــرب دوربان» معاً؟ ألا تتقاسمان القيم نفسها؟ أليس أعداء الواحدة (العـــراق، إيران..) أعداء الثانية؟ أما امتدح بوش سياسة ضبط النفس الشارونية ثم عجـــز عـــن ضبط نفسه؟ أما انتقد باول «القتل المستهدف» فبات «البرابرة على الأبـــواب» علـــى ما قال معلق «جيروزاليم بوست» جيرالد ستاينبرغ»؟ ألا يريد العـــرب والمـــسلمون «افتراس الغرب» كما يؤكد بنيامين نتنياهو، بدءاً بإسرائيل وصـــولاً إلى أميركـــا؟ ألا يـــشكل عرب إسرائيل، كما عرب أميركا، «طابوراً خامـــساً»؟ ألا تحتـــضن دمشق «المعارضة» الفلسطينية وتشجع «حزب الله» منذ تفجـــير مقـــر المارينـــز حتى اليوم؟ ألم تتواطأ السعودية مع إيران في التغطية على انفجـــار الخُـــبر؟ ألم يتم إغراق المدمرة كول في المياه اليمنية؟ ألا تشكل «الأممية الإسلامية»، من قندهار إلى وهران مروراً بضواحي القاهرة، جبهة تقوم بدورها في «صراع الحضارات» ضد التراث المسمى «يهودياً مسيحياً»؟

إن محـــنة الـــشعب الأميركي المفهومة والبالغة المأساوية، سترتد على الشرق الأوسط تدعيماً لموقع «البرابرة» الذين يطرقون الأبواب ويلوّحون باقتحامها.

2001|9|13

# الآن هنا

## مَن يملك «سلاح» الديموقراطية

قيل ذات مرة، عن حق، إن «الاشتراكية» تحولت إلى أداة من أدوات السياسة الخارجية الروسية. ويمكن القول اليوم، عن حق، إن «الديموقراطية» كانت أداة من أدوات السياسة الخارجية الأميركية. ويعني ذلك أن تعميمها، ومعها ترسانة المفاهيم الخاصة بحقوق الإنسان والأقليات، ليس مطلوباً في ذاته. يصبح هدفاً عند التقائه بالمصالح الوطنية الأميركية. ويسقط بمجرد أن يبرز تناقض بينه وبينها.

ما لم تستوعبه واشنطن كفاية هو أن هذه الأداة باتت مثلومة منذ انهيار جدار برلين. أي إنها كانت فعالة جداً في سياق الحرب الباردة ومسرحها الأوروبي وتراجعت فعاليتها مع انتصار «العالم الحر» وانهيار حلف وارسو.

ففي أوروبا الوسطى والشرقية وفي ما كان يسمى الاتحاد السوفياتي نفسه تلاقى المطلب الديموقراطي مع المطلب القومي. فالشعوب الساعية إلى التحرر الوطني استعارت الشعار الديموقراطي بصفته «إيديولوجيا» الخصم العالمي للجهة التي كانت تعتبرها «استعمارية». ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن هذه الشعوب كانت على مستوى من التطور العام يسمح لها، كما شاهدنا، بخوض تجربة من هذا النوع. ولوحظ، بعد انهيار الجدار، وبعد التحولات الكبرى في الأحزاب العمالية الرئيسية، وبعد إنجاز الاستقلال، أن العودة إلى أطروحات يسارية معتدلة وديموقراطية هي الغالبة وأنها مترافقة مع نزوع شديد إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي أو لحلف شمال الأطلسي.

إن الولايات المتحدة صاحبة فضل على الشطر الغربي من أوروبا لأنها ساهمت في تحريره من النازية. وهي صاحبة فضل على الشطر الشرقي لأنها لعبت دوراً حاسماً في إنقاذه من توتاليتاريات سبق لمركزها السوفياتي أن تحمّل العبء الأكبر من هزيمة النازية.

الاستنتاج مما تقدم هو أن الديموقراطية، في هذه البلدان، تقود، بشكل طبيعي جداً، إلى علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة، ولو أنها علاقات تشوبها صراعات مصالح محدودة ومنضبطة بالإطار التحالفي الواسع.

لقد تغيّر العالم فعلاً عند منعطف التسعينيات. وإذا كانت الديموقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية سجلتا انتصارات مدوية فإن معطيات المرحلة الجديدة خففت، إلى حد بعيد، من فعالية الشعار الديموقراطي كأداة من أدوات السياسة الخارجية الأميركية.

لماذا؟ لأنه في العالم غير المتقدم، وفي العالمين العربي والإسلامي خاصة، ثمة تعارض واضح بين المطلب القومي وبين السياسة الأميركية. ويقود ذلك، حكماً، إلى تراجع من جانب واشنطن في التشديد على الديموقراطية منهجياً لصالح التمسك، لا بل الضغط المنظم، لتوسيع أفق الليبرالية الاقتصادية.

تأسيساً على ذلك يمكن القول إن الديموقراطية لم تعد مطلباً أميركياً في هذه المناطق. وبدل أن تكون، كما في أوروبا الشرقية، جسراً لعلاقة إيجابية مع الولايات المتحدة، تحولت، لارتباطها بالمطلب القومي (وأحياناً الاجتماعي)، إلى عنوان مواجهة.

إن جولة سريعة في ما يحصل في العالم، اليوم، تؤكد هذا الانطباع.

ففي بيروت، مثلاً، يطالب السفير الأميركي فنسنت باتل بمصادرة أموال «حزب الله». ويضيف، بأريحية «ليس فوراً». ويصر على مطلبه برغم أنه لا يجد أي صدى داخلي، وبالرغم من أن خيار احتضان المقاومة يحظى، ديموقراطياً، بأرجحية حاسمة. ويكاد المرء يقبل من باتل هذا الطلب إذا وافق من جانبه على شرط واحد: تأمين أكبر قدر من الحماية الديموقراطية له. ويعني ذلك أحد أمرين لا ثالث لهما. إما تحترم واشنطن رغبة اللبنانيين وإما تسمح لهم، في أقرب وقت ممكن، بالمشاركة في الانتخابات... الأميركية. كل ما عدا ذلك إملاء لا صلة له بالحريات.

وعلى محور كابول إسلام أباد لا يمكن لأحد إقناع أحد بأن الولايات المتحدة لا تفضل الاستقرار على حساب الديموقراطية. التجربة مع برويز

مشرّف ذات معنى. والاستقرار المشار إليه هو ذلك الذي يسمح لواشنطن بتنفيذ سياساتها وليس الذي يسمح للباكستانيين والأفغان بهدوء يجعلهم أقدر على تقرير مصائرهم.

ولن نجد أميركياً واحداً، في موقع المسؤولية، يرتضي الديموقراطية للفلسطينيين إذا كانت تؤدي إلى أي نوع من أنواع الضرر بإسرائيل.

ولعل المثال الأكثر حراجة هو ما يحصل في الدوحة حالياً. فالمتظاهرون ضد اجتماع منظمة التجارة العالمية يرفعون شعاراً مركزياً يقول: «ماذا نريد؟ الديموقراطية!». وهذا صحيح. فالمنظمة المعنية تريد التقرير بأوضاع العالم عبر مداولات تُحاط بأقصى قدر من السرية. وآلية العمل المعتمدة فيها تعطي لممثلي أكثرية المعمورة صوتاً أقل تأثيراً من صوت الدول الغنية. ولقد كان مثيراً، قبل سنوات، أن مجرد الكشف عن مشروع كانت تعده المنظمة أدى إلى إلغائه وسحبه من التداول في انتظار أوقات أفضل.

إن هذا المثال مهم جداً، وهو كذلك لأنه يضع موضع تساؤل البند الجوهري في السياسة الخارجية الأميركية: الليبرالية المعولمة. وهو يفعل ذلك باستخدام ما كان يفترض أن يكون الشقيق التوأم لهذه الليبرالية: الديموقراطية.

لقد شهد العقد الماضي، بدليل الأمثلة السابقة وغيرها الكثير، انتقالاً للسلاح الديموقراطي من يد إلى يد. لقد أدى اندماجه بالمطالب القومية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوب بكاملها إلى تراجع واضح في القدرة الأميركية على استخدامه كأداة من أدوات السياسة الخارجية. لقد كان ذلك صحيحاً قبل 1990 لكنه، في 2001، أكثر وضوحاً.

**2001|11|10**

# الدوحة كابول:

# «العولمة السعيدة»... بأعدائها

تشارف الجولة الأولى من الحرب الأميركية على الإرهاب، على نهايتها. وتوشك الدورة الجديدة من مفاوضات التجارة العالمية على أن تبدأ. سقطت كابول ونجحت الدوحة.

للحرب بُعد كوني مؤكد. والمفاوضات التجارية كونية بالتعريف. القوى الدافعة في الحالة الأولى تكاد تكون نفسها في الثانية. ومثلها مواقع النفوذ الأقل أهمية. وفي حين بدا أن قناة «الجزيرة» هي التي «استضافت» الحرب، فإن قطر استضافت الاجتماعات.

أي نوع من العلاقة بين حدثين بهذا الحجم؟

لا بد، قبل الإجابة، من ملاحظتين تمهيديتين.

1. شهدت العولمة الاقتصادية اندفاعة كبيرة بعد انتهاء الحرب الباردة. وصاحب ذلك تركز كبير للسلطة العالمية في الولايات المتحدة. أصبح نموذجها الليبرالي البوصلة التي تقود البشر. أسعفها ازدهار التسعينيات في ربط النجاح بتصفية دولة الرعاية، والانقضاض على «الرأسمالية ذات الوجه الإنساني». تأكدت أرجحيتها العلمية والتكنولوجية. اكتسح بثها الثقافي (ما دون الثقافي بالأحرى) المعمورة، فباتت أوروبا، وهي مَن هي، تطالب بـ «استثناء». تمّ إحكام الإمساك بالشرق الأوسط بعد حرب الخليج، وبجزء من أوروبا بعد حروب البلقان. وترافق ذلك مع توسع حلف شمال الأطلسي برغم التلعثم الأوروبي عن «مكوّن خاص» وسياسة خارجية وأمنية مستقلة. وثبتت الهندسة الأمنية الآسيوية. وتزامن هذا كله مع استخدام ذرائعي لافت لصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة. وبات ميثاق الأمم المتحدة مثل لائحة المطاعم، تنتقي منها واشنطن ما يعجبها.

وكانت النتيجة أن برز تفاوت كبير بين عالم شديد التداخل وبين الافتقاد إلى

مؤسسات سياسية دولية (وإقليمية) تدير شؤونه بحد أدنى من الديموقراطية. لا شيء سوى هذه «الهوة الديموقراطية» يوازي، عمقاً، «الهوة الرقمية» الشهيرة.

2. في مقابل هذه الحركة التوحيدية، ونتيجة طبيعتها المالية والتجارية، وبحكم رغبتها في القفز فوق الخصوصيات، كان العالم يعيش، في اللحظة نفسها، تذرراً لا سابق له. لم يعد استقطاب الحرب الباردة يلعب دوراً ناظماً. انفجرت نزاعات إتنية، وطائفية، وقومية، ولغوية يصعب حصرها. من كندا، إلى أميركا نفسها، إلى المكسيك، والبرازيل، وأوستراليا، وفرنسا، وإسبانيا، وبريطانيا، وإيطاليا، وجمهوريات المعسكر الاشتراكي، والاتحاد السوفياتي، ومعظم البلدان العربية، والهند، والصين، والفيليبين، وأندونيسيا، والقارة الأفريقية بأسرها... إلخ. في كل هذه المناطق والبلدان، وأينما نظرنا في العالم، نجد صعوداً مدوياً للهويات على أنواعها، وبعدوانية تطال الأقربين والأبعدين.

إن هذا التشظي، وحده، يدحض أسطورة «صدام الحضارات»، لأن الدول المركّبة اجتماعياً، شهدت، كلها، توترات أفضت إلى طلاق سلمي، كما في حالة تشيكيا وسلوفاكيا، أو إلى احترابات دموية. إن عدد الحروب الأهلية ضمن حدود «السيادات الوطنية» يفوق بأضعاف عدد الحروب بين الدول وعبر الحدود في العقد الماضي.

إن هاتين «الميزتين» المتناقضتين شكلتا سمتي السنوات التي أعقبت سقوط الجدار وحرب الخليج.

لقد كان للعولمة «رب» يحميها فلم يجد المتضررون، بعضهم، ردا على ذلك سوى الالتجاء إلى آلهتهم، إلى أصنامهم بالأحرى.

بزغت، في الأعوام الماضية، حركات لمناهضة العولمة. وكان واضحا أنها، في كل بلد وعلى صعيد كوني، أقرب إلى تركيبة هجينة تضم قوى من أقصى اليمين العنصري إلى أقصى اليسار الفوضوي. اليمين أكثر كرهاً للعولمة، أي لأي تواصل، واليسار أكثر كرهاً لمضمونها الليبرالي المناقض لأمميته المفترضة وحس العدالة لديه.

غير أن فرزاً سرعان ما أصاب هذه الحركات. ويمكن الحديث، اليوم، عن تيار يعادي العولمة باسم الانغلاق، وآخر (تعددي) ينتقدها باسم عولمة بديلة وأكثر ديموقراطية.

ويمكن القول، مع قدر من المجازفة، إن أسامة بن لادن يرمز إلى التيار الأول. أما الرمز الأكثر تمثيلاً للتيار الثاني فعلينا أن نذهب إلى المكسيك لنجده: القومندان ماركوس. استفاد الاثنان من العولمة وما أنتجته: حرية الانتقال النسبية، حركة الأموال، سرعة التواصل الإعلامي، إنترنت، تنظيم الشبكات... إلخ، غير أن كل واحد من الاثنين سار في طريق.

عبّر بن لادن عن طرح شديد المحافظة والرجعية في تأكيد الهوية في هذا العالم المضطرب، ضد الآخر، أي آخر، ولمجرد أنه ليس أنا أو نحن. وسعى ماركوس إلى وصل هويته الهندية المجروحة في تشاباس، بآلام الآخرين جميعاً في المكسيك والعالم كله وأميركا الجنوبية خاصة. غرس رجلاه في التربة المحلية وبقي رأسه يراقب حركة الكون (بن لادن فعل العكس).

اختار أسامة العنف العاري ولو ضد المدنيين. وانحاز ماركوس، بعد كفاح مسلح دام ساعات وبرغم توفر الأسلحة، إلى العمل السلمي، الدؤوب. يريد الأول أن يقهر. يريد الثاني أن يُقنع. يعبّر الأول عن نموذج رديء للعولمة: ثقافة العنف السينمائي الأميركي، والذكوري تحديداً. يعبّر الثاني عن نموذج راق: ثقافة الحوار عبر إنترنت. ومن يقل حوار يقل وداعة تستتر الصلابة وراءها.

استنفر الأول الجميع ضده فاحتشدوا. أربك الثاني الخصوم فانشقوا. شُنت حرب على الأول وهي في الطريق إلى تحقيق أهدافها. أما الثاني فاضطر رئيسَ المكسيك إلى استقباله في القصر.

وتشاء الصدف، في اليومين الماضيين، أن يتم الدخول إلى كابول لحظة اقتراب مؤتمر الدوحة من نهايته. ينهار نظام طالبان أمام «عولمة مسلحة وسعيدة» تواصل مسيرتها الظافرة. لو كان لها أن تختار أعداءها لما وقعت على من هو «أفضل» من بن لادن.

لقــد ألحقــت العــولمة الليبرالية هزيمة بالشق المحافظ من أعدائها في العالم الـثالث (أقـرانه في البلدان المتقدمة لم يُمَسوا بعد. حتى هنا ثمة تمييز!). قد لا تكــون الهزيمة نهائية. غير أنها ترسم، بالحديد والنار، حدود القدرة على الممانعة المنغلقة على نفسها والرافضة الاندراج في سياق مشروع، ولو جنيني، لبناء عالم بديل.

لـيس من الجائز أن يُفرض على الآخرين التعرف إلى أنفسهم في هذه الهزيمة. فهــم يدركــون أنهم مهزومون سلفاً، وأن سبيلهم إلى الخروج من حيث هم لا تختصره المسافة بين المطار والبرجين، ولا تصادره كلمات قليلة مهما حظيت بنسبة مشاهدة واستماع عالية.

إن رهــان هؤلاء على تغيير العالم لا تدميره. وهم يدركون أن الموجة التي تجــتاح مواقع المقاومة عاتية جداً. ولعل دليلهم على ذلك، فضلاً عن كابول، الدوحــة. فلقــد تقرر في العاصمة القطرية المضي في النهج الماضي نفسه معزَّزاً بحراســة الــذين أسقطوا العاصمة الأفغانية. هناك مَن يعارض النهج والحراسة ويرفض أن يكون في «فسطاط» بن لادن، أو «معسكر الخير» لصاحبه جورج بوش.

**2001|11|15**

# الآن هنا

# كراهية أميركا

... ولكـــن لماذا يكره العرب والمسلمون أميركا؟ تردد هذا السؤال كثيراً في الـــولايات المـــتحدة وغيرهـــا. ووصل صداه إلى أوروبا حيث يتهم كل صاحب ملاحظة على السياسة الأميركية بأنه «بدائي». لم يكن مبعث السؤال خطاب ابن لادن وإنمـــا «الحياد الإيجابي» الذي استقبلته به قطاعات شعبية واسعة. «يكرهوننا لأنـــنا أفـــضل منهم» قال بعض الأميركيين. واعتبروا أن نمط حياتهم، وحرياتهم، وازدهارهم، وقوتهم سبب العداء لهم، وهو عداء متعصب يطالهم من حيث هم ما هـــم عليه. والاستنتاج من ذلك أن الكاره مريض والمريض يعالج بالصدمة. وإذا لم تنفع الصدمة يكون ضرورياً كسر أي إرادة للتعبير العملي عن هذا العداء.

أقـــدم بعض آخر على توزيع للمسؤوليات مختلف. قال إن السياسة الأميركية مـــسؤولة نسبياً عما تثيره من مشاعر ولا بد، بالتالي، من تعديلات تجميلية عليها. لكنه أضاف أن التعديلات الفعلية يجب أن تصيب مجالات أخرى في العالمين العربي والإســـلامي. والـــثقافة هي أبرز هذه المجالات لأن المدارس، والمناهج، والإعلام، والكتب، ورسوم الكاريكاتور، والوعي الديني السائد، لا تفعل سوى بث الشعور الـــسلبي. ولما تنبه هذا البعض إلى أن أوضاع الحريات بائسة لجأ إلى نظرية المؤامرة. بتنا أمام أنظمة عربية توجه كراهية مواطنيها نحو «خارج» ما حتى لا تصيبها علماً أن هذا «الخارج» لم يرتكب إساءة إلى الشعوب إطلاقاً. والجواب المقترح انطلاقاً مـــن ذلـــك يدعو إلى الضغط على الأنظمة لتمارس رقابة وإلى إرفاق ذلك بحملة إعلامـــية تـــذهب إلى القلوب (والعقول) وتكسبها. وتميّز رئيس الوزراء البريطاني طـــوني بلـــير بالدفاع عن هذه الوجهة فحاول أن يمارس سحراً خاصاً عن طريق تسليط ابتسامته على كل من تزيّن له نفسه معارضته.

خلاصـــة الأجوبة التي قدمتها «المؤســسة» الغربية، بتنويعاتها، هي أن العرب والمسلمين يكرهون أميركا لقصور في وعيهم. اعرفونا تحبونا.

يتجاهل هذا التقدير، عمداً، أن العرب لم يكونوا يوماً أكثر «أميركية» في السياسة والاقتصاد والأمن ممّا هم عليه الآن. فالقوى الحاسمة في نفوذها، في المنطقة، سواء في السلطة أو الجيش أو الاقتصاد، ميالة بشكل كاسح إلى أوثق العلاقات مع الغرب والولايات المتحدة. أكثر من ذلك تكاد تكون واشنطن، مع ما تعنيه من نفوذ عبر مؤسساتها والمؤسسات الدولية، الطرف المنفرد الأقوى في الحياة الداخلية لمعظم الأقطار العربية.

ولأن هذا هو الواقع، ولأنه واقع تبعي بامتياز، ثمة ردود فعل سلبية. وهي ردود غير منظمة ولا عقلانية في أحيان كثيرة. تعبّر عن نفسها في تشنجات تخبو سريعاً ولا تتحول إلى «قوة مادية». لا شيء في المنطقة يوازي «كراهية» أميركا النظرية إلا شدة الالتحاق العملي بها ومساعدتها في تأمين مصالحها.

ما من سبب لكراهية أميركا. ما من سبب مقنع. هذا إذا كان المقصود بـ «أميركا» الريادة في الثقافة، والعلم، والتكنولوجيا، وإذا كان المقصود نظام الحريات (المهدد؟)، وفصل السلطات، وطيبة الشعب، وإذا كان المقصود حركة الحقوق المدنية، والتفتح الأكاديمي، والحيوية المذهلة. لا بل يمكن الجزم بأنه لا بد من استلهام هذه العناصر كلها من أجل تقديم رؤية نقدية لأميركا بما هي... سياسة، وسياسة خارجية تحديداً، وسياسة خارجية حيال العرب على وجه الخصوص (بالإذن من الأميركيتين الوسطى واللاتينية!).

لم تكن الكراهية في أصل العلاقات العربية مع الولايات المتحدة. ومن لا يصدق فليراجع تجارب الثورات المصرية والجزائرية والفلسطينية وغيرها من حركات وجدت نفسها في مواجهة مع المستعمر الأوروبي. إن الخلافات ظاهرة تاريخية نشأت وترعرعت وكبرت. وكانت، في هذه المراحل كلها، نتيجة خيارات أميركية.

إن أي تعريف رسمي أميركي للمصالح الأميركية في المنطقة يقود إلى استنتاج بسيط: إن التعارض كبير مع أي تعريف للحد الأدنى من المصالح العربية القطرية والقومية. هذه هي المشكلة التي لا تحلها حملة تبشيرية، ولا يرد عليها التأشير على مرض عربي شائع اسمه العداء الفطري لأميركا.

يكفي أن يعي العربي مصلحته حتى يجد أن أميركا تكرهه. ولذا فإن عليها هـــي أن تكف عن هذه الدهشة التي تصطنع البراءة حين لا يكون كل سياسي عـــربي مـــثل أحمـــد الجلبي، وكل مثقف مثل فؤاد عجمي، وكل رجل أعمال مثل...

2001|11|30

# الآن هنا

## فرادة المحرقة، فرادة البرجين

ما هو الحدث التاريخي الأكثر مركزية في الوجدان الأميركي العام؟ العبودية؟ الحرب الأهلية؟ بيرل هاربور؟ إنـزال النورماندي؟ كوريا؟ فيتنام؟ اغتيال كينيدي؟ حركة الحقوق المدنية؟ لا. إن الحدث الأكثر مركزية هو المحرقة. المحرقة النازية بحق اليهود. الأمر غريب ولكن هذا هو الواقع. جريمة حصلت قبل عقود فوق قارة أخرى ومع ذلك فإنها أول ما يتبادر إلى ذهن الأميركي العادي عندما يُطلب منه أن يسمي واقعة تاريخية. ليس في ما تقدم تجاوز. هذه خلاصة أبحاث كثيرة أهمها على الإطلاق كتاب بيتر نوفيتش «المحرقة في الحياة الأميركية» الذي استفاد منه نورمان فنكلشتاين في وضع كتابه «صناعة المحرقة».

العنوان الثاني دقيق. لقد صُنع وعي المحرقة في الولايات المتحدة من قبل 2 إلى 3 في المئة من السكان الذين نجحوا في تعميمه برغم كونهم في موقع لا علاقة له بوضعية الضحية. ويجمع المؤرخون على أن حرب حزيران 67 هي الموعد الفاصل في هذه العملية. قبل ذلك لم يكن الموضوع مطروحاً في أميركا. بعد ذلك أصبح مهيمناً بفضل الاكتشاف الأميركي لأهمية الموقع الاستراتيجي لإسرائيل واندفاع القسم الأكبر من اليهود الأميركيين إلى الاستفادة من ذلك وتوظيفه، عبر أدب المحرقة، في الحصول على امتيازات معنوية تصب، في النهاية، في خدمة السياسات الإسرائيلية.

* * *

أحداث 11 أيلول هزت الولايات المتحدة هزاً. تغيّرت وتغيّر العالم من حولها. المسافة بين 10 أيلول و12 أيلول لا تُقاس بالساعات.

انبعثت العزة القومية. وُضعت قوانين كان يستحيل وضعها. تعالت النـزعة الحربية على قاعدة من ليس معنا فهو ضدنا. انقسم العالم إلى «فسطاطين». وصبت

روافد دينية وسياسية ووطنية ومصلحية في مجرى واحد. ثمة، كما يقال، ما قبل وما بعد.

كان يمكن لهذا الحدث الجلل أن يحتل الموقع الأول في الوجدان الأميركي وأن يـــزيح المحرقة من الصدارة. هل حصل ذلك؟ من المبكر الإجابة. ولكن في الإمكان القول إن عناصر دفعت نحو إنتاج تسوية من نوع آخر. تسوية تعايش.

1. كانت نيويورك مسرحاً للضربة الأكثر مأساوية. ونيويورك هي المدينة اليهودية الأولى في العالم. ويقود ذلك إلى مشاركة في المشكلة وليس إلى تمايز.
2. لعب رودولف جولياني دوراً خاصاً. فالرجل يكاد يكون الأكثر صهيونية بين السياسيين الأميركيين. وإذا كان تحوّل إلى بطل قومي، وإلى رجل العام، فلقد قنن هذا التوظيف العاطفي كله من أجل أن يأخذه معه في رحلته إلى إسرائيل، هذه الرحلة التي خاطب مضيفيه خلالها انطلاقاً من وحدة حال مفترضة.
3. حـــصل نجاح في تصوير ما يدور فوق أرض فلسطين وكأنه اعتداء من أقران أســـامة بـــن لادن علـــى شعب شقيق لا بل على بشر تتداخل حياتهم بحياة الأميركيين.
4. وفـــرت مـــتانة العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل قاعدة لازدهار العواطف المشتركة. ووفر أدب المحرقة مخزوناً ثرياً لأدب تفجيرات 11 أيلـــول بحـــيث استعيدت، حرفياً، التفسيرات (اللاتفسيرات بالأحرى) المعطاة للأمرين وهي ذات طابع غير عقلاني لأنها، تعريفاً، وكما يُزعم، «عصيّة على الفهم».

وهكـــذا تجـــاورت الـــتفجيرات مع المحرقة في سياق عملية تماه تضع أميركا وإسرائيل في موقع الضحية لعدو يتناسل: النازية بالأمس والفاشية الإسلامية اليوم.

* * *

هـــذا الحرث الثقافي، المستند إلى صلابة في العلاقات الاستراتيجية، لعب دوراً مؤكداً في تعزيز الانحياز الأميركي إلى إسرائيل. ويكفي المرء أن يقارن حتى يستنتج أن الأميركيين يكادون ينسخون الخلاصات التي قادت إليها «صناعة المحرقة».

لم تعد المقارنة جائزة بين 11 أيلول وأي إرهاب آخر في العالم. كل ما سوى ذلك حوادث أما هذا فهو الحدث. ولم يعد جائزاً أي استدراك عند إبداء الأسف علـى ضـحايا التفجيرات. فلما حاول الوليد بن طلال أن يقول «ولكن» أسكته جولـياني نفسه. ولم تعد آلام الآخرين إلا نسبية حيال الألم المطلق والفريد الذي أصاب الأميركيين.

وهكـذا يجـد كولن باول أن الإتيان على ذكر بيوت رفح المجروفة «كلام هـستيري». وباول نفسه لم يقل الكلام نفسه عندما قورنت تفجيرات القدس بما حصل في نيويورك.

إن فرادة «البرجين» هي استمرار لفرادة المحرقة. كل قول آخر تحريفي، وكل تحريف تعاقبه واشنطن.

... عودة إلى كتاب نوفيتش، وعلى خلفية الموقف الأميركي من الفلسطينيين: «إن خطـاب المحـرقة (كما خطاب البرجين) يقود، على عكس المفترض، وعبر التركيز على الفرادة، إلى الانسحاب من الواجبات الأخلاقية.

**2002|1|22**

# بوش يستمع إلى نداءات تاريخية!

«إن التاريخ دعانا إلى التحرك بهدف جعل العالم أكثر سلاماً وأكثر حرية ولن نفوّت هذه الفرصة». لم يجد التاريخ سوى جورج بوش يدعوه. والرجل لا يسعه رد دعوة من هذا النوع. لذا قرر «الدفاع عن الحرية»، أي قرّر، أو اقترب من أن يقرّر، ضرب العراق.

لم يكــن هذا الجو سائداً في أثناء جولة ديك تشيني في المنطقة. ولكنه ما إن وصـــل واشـــنطن حـــتى قرر الأخذ بالنصيحة القائلة إنه لا ضرورة لأخذ نصائح الأصـــدقاء العرب بالاعتبار. لقد استمع منهم، كما قيل لنا، إلى اعتراضات على عملـــية ضـــد العراق. ولمرة، لم تقل الصحافة الأميركية إن زعماءنا مارسوا التقية فأبلغونا، عبر الإعلام، غير ما أسرّوا به أمام ضيفهم الأميركي. غير أن ذلك لم يمنع تـــشيني، أمـــام الدعوة الموجهة من التاريخ، من أن ينسب إلى القادة العرب قلقاً يـــوازي القلـــق الأميركي «عندما يرون ما يقوم به صدام حسين لتطوير أسلحة كيميائـــية وجـــرثومية وجهوده على صعيد الأسلحة النووية». نحن لم نر ما رآه القادة، ولكن سمعنا أنهم لم يروا ما يبرّر العمل العسكري.

إن «معـــركة العراق» هي عنوان رئيسي من عناوين القمة العربية. وحتى إذا كانـــت فلسطين حاضرة بقوة، وهي يجب أن تكون كذلك، فإن نصرة فلسطين فعلياً لا يمكنها إلا أن تمر بضرب طوق من الحماية العربية للعراق.

إن هذا الطوق ممكن.

فـــالإدارة الأميركية تزداد توحُّداً حول موقف الصقور المغالين في تأييدهم المطلق لإســـرائيل. ويـــستند هذا التوحد إلى ميل قوي في الرأي العام يؤيد حرباً. إلا أن هذا التقارب ليس معطى ثابتاً ولا هو قدَر. فلم يكن الأمر كذلك قبل شهور. وكان هناك مـــن هـــو مـــستعد لجعل العقوبات أكثر «ذكاءً»، أي للتقدم خطوة في اتجاه مخالف للمنحى الذي تجري فيه الأمور هذه الأيام. ومن شأن موقف عربي حديّ أن يختبر هذه الصلابة المستجدة، ومن حقه أن يراهن على إحداث تصدعات فيها.

لقد استبق مسؤولون في الإدارة الأميركية التحفظات وأكدوا أنهم سيواجهون العـــراق ولو من دون حلفاء. ولقد شكل ذلك عنصر ضغط أنتج تحولاً في الاتجاه السيئ لكل من روسيا وفرنسا وكوفي أنان. إلى ذلك، أقدم رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير على العبور إلى «الضفة الحربجية». ولكن الصراع على الموقفين الروسي والفرنسي مفتوح. وكذلك يمكن إحراج أنان في حال قررت واشنطن التهرّب من استصدار قرار جديد من مجلس الأمن. أما بلير فإنه يواجه، اليوم، رأياً عاماً يخالف مزاجه، وهذه حالة نادرة، ومزاج الرأي العام الأميركي. وثمة أصوات في حزبه وفي حكومـــته تدعو إلى سياسة أكثر اعتدالاً، وفي الإمكان تطوير هذه الحالة الضاغطة عليه.

لم يتـــشكل تحالف دولي حتى الآن. ومن المفترض، بالقمة، أن توجه رسالة واضحة مؤداها أن العرب الجاهزين لـــ «سلام كامل» مع إسرائيل ليسوا في وارد تغطية حرب كاملة ضد بلد شقيق. لا مجال لأن تكون تلبية بوش «دعوة التاريخ» سهلة إذا كانت الجغرافيا الإقليمية ممانعة، وإذا كان العرب يعتبرون أن العالم يكون «أكثـــر ســـلاماً وأكثر حرية» بلجم أرييل شارون وليس بفتح أبواب المجهول في العراق.

إن هـــذا «المجهول» هو عامل من العوامل التي تلعب ضد الجموح الأميركي. فبوش يكتفي بإعلان النوايا حيال بغداد ولكن الواضح أنه لا يملك تصوراً للعملية الـــتي يُفترض بها أن تقود إلى تغيير النظام هناك. ولعله يخلط بين الدعوة التي تلقّاها من التاريخ وتلك التي يوجهها، منذ سنوات، أحمد الجلبي الذي تعلو أسهمه وتهبط، في الكونغرس، بفعل عنصرين: الأول، مدى اقترابه من هواجس اللوبي الصهيوني، والثاني، والأقل نبلاً، نوع التقرير الذي يصدره بحقه أي مدقق وضيع في حسابات مـــا يسمى «المؤتمر الوطني» الواضع يده على فتات المساعدة المرصودة لــــ «تحرير العراق».

يمكـــن أن نضيف إلى ما تقدم، أن السلوك العراقي في الأسابيع الأخيرة يعقّد المهمـــة الأميركية. فالسلطة في بغداد اختلفت عن الصورة التي تحب أن ترسمها لها الإدارة الأميركية. والمبعوثون العراقيون يتحدثون بلطف غير معهود، وذلك منذ أن

حاولـــوا تكلـــيف عمرو موسى بإيجاد مخرج. ولعل المطلوب منهم أن يتذكروا، حرفياً، ما قاموا به في قمة عمّان من أجل أن يفعلوا عكسه في قمة بيروت.

لقد واكبت رحلةَ تشيني العراقية انعطافةٌ جزئية أميركية تجلّت في حد أدنى من الـــتوازن بين الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية. ولكن ما إن غادر الرجل المـــنطقة، برفض لقاء ياسر عرفات، حتى عادت واشنطن إلى الاصطفاف مع أرييل شارون. وفي هذا التحول، وحده، درسٌ يجدر بالقمة أن تستفيد منه قبل أن يباشر بوش «التحرك» تلبية للدعوة التاريخية (الإلهية؟) المزعومة.

**2002|3|22**

# ليوت أنجل في أنطلياس

«إن السلطة الوطنية الفلسطينية هي طالبان الشرق الاوسط» (2001/11/3). «من الدلائل على دعم سوريا للارهاب احتلالها لبنان وبقاؤها في حالة حرب مع اسرائيل» (2001/11/5). «عرفات قائد ارهابي ومسؤول عن الهجمات الانتحارية» (2002/1/24). «نحن نقف موحّدين مع الاسرائيليين في الحرب على الارهاب» (في استقبال الوزير الاسرائيلي بنيامين ايلون وريث رحبعام زئيفي وأحد ابرز دعاة «الترانسفير»). «يجب ضم منظمة التحرير الفلسطينية الى لائحة المنظمات الارهابية» (2002/1/24). «لم تكتف سوريا برفض العروض الاسرائيلية السخية للسلام وانما ابقت سيطرتها على العملية السياسية في لبنان وسمحت لحزب الله بمهاجمة اهداف اسرائيلية من مناطق في لبنان». «هل لاحظ أحد انه منذ ان بدأت اسرائيل عمليتها السور الواقي لسحق البنية التحتية للارهاب في الضفة الغربية لم تحصل عملية إرهابية واحدة في اسرائيل. انها عملية ناجحة جدا وأنا ادعم حق اسرائيل في الدفاع عن نفسها» (2002/4/8). «لقد تعلمنا في الآونة الاخيرة ان اصدقاء اميركا الحقيقيين هي الديموقراطيات. والديموقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط هي اسرائيل» (2002/4/25). «قال الرئيس بوش إما معنا وإما مع الارهاب. وسوريا تُظهر المرة تلو المرة انها مع الارهابيين... والمندوب السوري في مجلس الأمن يتهم اسرائيل كذبا بذبح الفلسطينيين. سأراقب سوريا عن كثب في الشهر المقبل» (2002/5/31، بمناسبة تسلم سوريا رئاسة مجلس الأمن لشهر). «لقد اخطأ الرئيس بوش بدعوته الى اقامة دولة فلسطينية... هذه مكافأة للسلطة وياسر عرفات على استخدام الارهاب» (2002/6/4). «ان المسؤولين الاوروبيين يقارنون الضربات الاسرائيلية الاستباقية دفاعا عن المواطنين في وجه الفلسطينيين، بالاعمال الوحشية النازية... يجب بالاحرى محاربة النفوذ السوري البشع في الشرق الاوسط» (2002/6/11). «حان الوقت لنقول وداعا لياسر عرفات» (2002/6/12). «ان ادانة اميركا اسرائيل لقتلها زعيما ارهابيا من حماس عبثية... فالجيش

الاسرائيلي اظهر باستمرار التزامه بحماية المدنيين. وصلاح شحادة هو المسؤول عن قتل الاطفال لانه اختبأ بينهم» (2002/7/23). «ان تقرير التنمية الانمائية عن الاوضاع العربية يؤكد ان لا حليف لنا سوى اسرائيل وليس الزعماء العرب الفاسدين والاوتوقراطيين».

... ويمكن الاسترسال، غير ان ما سبق يعطي صورة واضحة بعض الشيء. فهذه العبارات مقتطفة كلها من تصريحات رجل واحد. إنه عضو مجلس النواب الأميركي عن ولاية نيويورك الديموقراطي إليوت أنجل. والرجل هو القوة الدافعة وراء مجموعة قرارات في الهيئات التشريعية الأميركية منها قانون محاسبة سوريا، وقانون تأكيد الحق الإسرائيلي في الدفاع عن النفس، وقانون قطع الاتصالات مع السلطة الوطنية، وقانون مصادرة أموال عربية لإعادة بناء برجي نيويورك...

إن مجرد ذكر اسم هذا الرجل ألهب القاعة تصفيقاً أول من أمس في انطلياس. لقد وجّه برقية الى المؤتمرين وعدهم فيها بأنه سيتابع استخدام مقعده في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي «من أجل استعادة السيادة اللبنانية والاستقلال السياسي وتمرير قانون محاسبة سوريا». وإذا كان الجنرال ميشال عون بدا وكأنه أكثر المتحاوبين حماسة، فإن الخطباء الآخرين لم يخرجوا عن هذا الجو.

إن المغزى السياسي الوحيد لمهرجان 7 آب هو أن هناك تحالفاً سياسياً لبنانياً يوجه رسالة الى الولايات المتحدة يقول فيها إنه جاهز للخدمة إذا استدعت الظروف ذلك. وليست هذه حالة لبنانية فريدة. فثمة وفد عراقي في الولايات المتحدة اليوم يقول الشيء نفسه. وربما كان في وسع هذا الوفد أن يقدّم مبررات لفعلته هذه أكثر وزناً من تلك التي يقدمها المجتمعون في انطلياس. غير أن الفرق بين الحالتين هو أن «العراقيين» لا يخشون كشف أوراقهم، وأن واشنطن تتعامل معهم على هذا الأساس. أما «اللبنانيون» فلقد اقتربوا خطوة (بعد لوس انجلس) من احتلال هذه الوضعية من دون أن يمتلكوا الجرأة الكافية للإفصاح.

إن من يعامل إليوت أنجل كمرشد روحي، ومن يراهن على هذا التيار المتشدد في الولايات المتحدة، ومن لا يخشى وجود قنوات تحتية تربطه

بالاستراتيجية الأميركية في المنطقة واستهدافاتها المتعددة بما في ذلك تأمين الغلبة الإسرائيلية، إن من يفعل ذلك كله لا يجوز له أن يتصرف كالأطفال ويستغرب ردود فعـــل عنـــيفة مـــن آخرين يعتبرون ان العاصفة الهوجاء شديدة الخطورة وتستدعي المقاومة.

يُفتـــرض بمؤتمر انطلياس ان يزيل التباسات لوس انجلس. ولقد بادرت حركة التجدد الديموقراطي الى شيء من هذا القبيل. ولكن يبقى الكثير مما يتوجب القيام به حتى تبقى الاختلافات اللبنانية ضمن دائرة إجماعات واسعة (ولو هشة) تعزل من يـــريد تأسيس نهجه على تجاذبات إقليمية يتراءى له أن المحور الأميركي الإسرائيلي سيخرج منها منتصراً.

**2002|8|9**

# التفاهة داء غير قاتل

التفاهة داء. لكنه غير قاتل. لو أنه كذلك لخر ديك تشيني صريعاً فور تأكيده أمـــام وفد المعارضة العراقية أن واشنطن تريد إقامة نظام ديموقراطي في العراق ولن تحارب لمجرد استبدال ديكتاتور بآخر. وكان لحقه، أو سبقه، دونالد رامسفيلد لأنه قال كلمات «قاتلة» مماثلة.

لقـــد تفوها بذلك أمام وفد يتشكل من وريث عرش ضائع منح لأجداده في ظروف مشبوهة، ومن مسؤولين حزبيين كرديين أجريا مسرحية انتخابية ثم دخلا في قتال مديد، ومن شقيق لقائد ديني يشك في استعداده للامتثال لنتائج أي اقتراع، ومن شخصية شكلت حزبا لم يختره أحد لرئاسته، ومن «جلبي» تطارده الفضائح المالية ولا تكف المؤسسات الأميركية نفسها عن التشكيك في كيفية تصرفه بأموال معطاة إليه لقاء خدمات تدخل صاحبها السجن.

لا وجـــود، في هـــذا الوفد، لفرد ذي تقاليد ديموقراطية. أكثر من ذلك، لا وجـــود لتقالـــيد ديموقراطية في البلد المعني. وإذا أضيف الى ذلك سنوات الحروب والحـــصار، وتـــبديد الطـــبقات الوسطى، وتهميش الأحزاب وضربها، والتركيبة الاجتماعـــية الهجينة، إذا أضيف ذلك كله أصبح بالإمكان تخيير تشيني ورامسفيلد بين تهمتي التفاهة أو الكذب.

إن ما تريده واشنطن من العراق هو نظام موالٍ لها. تسعى الى سلطة في المركز تـــتحكم بالقرار العسكري الإجمالي والنفطي. ويمكن لها أن تتعايش، عند أطرافها، مـــع اضـــطرابات محدودة. فهذا النظام الموالي هو، في عرف غلاة الأميركيين، أي الإدارة الـــراهنة وأغلبـــية الرأي العام الحالي، الطريق الى الإمساك بالشرق الأوسط كله.

لا شـــيء يحول دون أن تكون الديموقراطية حلماً عراقياً ومشروعاً سياسياً. ولكـــن القـــول بـــأن العـــدوان العسكري كفيل بنقل هذا البلد مما هو فيه الى الديموقراطية ترويج لا معنى له.

يمكن للولايات المتحدة أن تطمح الى شراء ولاءات في العراق. ولكنها مضطرة، من أجل ذلك، الى تسعير التباينات العرقية والمذهبية ووعد كل فئة بأن تجد لها مكاناً في المستقبل. لذلك لم يكن غريباً أن يتلازم الحديث عن «حل» بالحديث عن الفدرالية. فهذه الأخيرة يراد لها أن تستند الى تمايزات قد تكون موجودة من أجل دفعها الى الحد الأقصى. وسيقود الأمر، في حال حصوله، الى جعل الضوابط دون التقسيم الكامل خارجية فقط، والى نشوء تجمعات متعايشة بتجاور يصعب له أن يحتضن، في كل «كانتون»، تعددية جدية.

إذا استخدمنا أفغانستان مقياساً أمكن لنا أن ندرك بالملموس حجم الفارق بين الوعود التي تصاحب حرباً والنتائج الحاصلة بعد الانتصار. فالقوات الأميركية غير معنية إطلاقاً بأي أمن خارج العاصمة. وهي تقيم صلات مع أمراء حرب تسميهم «الزعماء المحليين». وتراقب بسلبية ارتكاباتهم وصراعاتهم وترفض تعريض نفسها لمخاطر. أما نثر الوعود الاقتصادية، والتلويح بإعادة البناء، والتشديد على عدم تكرار خطأ الماضي بإدارة الظهر... هذه كلها تخلت عنها الولايات المتحدة إما لتتركها تسقط وإما لتكلف الأوروبيين بها.

يستحسن استرجاع ما قاله تشيني ورامسفيلد غداة 11 أيلول في معرض تحضير الحملة الأفغانية للمقارنة بواقع الممارسة اليوم. سيتضح أن الإمساك بالسلطة المركزية هو الهدف الأول وهو هدف تحقق بتدخل شديد الفظاظة لإرغام «لويا جيرغا» على تسمية من طاب لزلماي خليل زاد وتسميتهم في مواقعهم.

والاسترجاع ضروري استباقاً لما قد يحصل في العراق. ان أفق التدخل العسكري لا علاقة له بماك آرثر ولا بتحرير أوروبا الغربية ومشروع مارشال. الأفق هو قبضة من حديد تمسك بالبلد ويكون المعيار الوحيد لمحاكمتها اندراجها في السياسة الأميركية الإجمالية حيال المنطقة وهي سياسة شديدة العدائية والجذرية.

**2002|8|15**

# أميركا تناقش. الإصغاء واجب

أميركـــا تناقش. الإصغاء واجب. و«نحن» موضوع النقاش. لقد تأخر حتى بدأ. غير أنه يحتدم بسرعة. ويتعزز من أن الرئيس جورج بوش يعلن نواياه العراقية ولا يحسم في المواعيد والوسائل والشركاء والتبعات.

الإصـــغاء واجـــب لأنـــه مقدمة للتحذير من تفسيرين. يخطئ من يعتبر أن الولايات المتحدة كتلة صمّاء. صحيح أنها توحدت بعد 11 أيلول وفي حربها على «الإرهـــاب». غـــير أن اقتراب الانتخابات الخريفية أعاد بعض التصدع. وثمة، في داخلها، قضايا عديدة غير إجماعية. وكان لا بد أن تنعكس خلافات الداخل على التوجهات الخارجية.

ولكن، يخطئ، أيضاً، من يعتبر أن النقاش في موضوع الحرب على العراق يعني الإلغاء، أو التأجيل إلى موعد غير محدد، ويتحول الخطأ إلى خطيئة إذا تراءى للبعض أن للعرب أصدقاء في هذا السجال.

ليست أميركا كتلة صمّاء بدليل الخلاف ضمن الإدارة نفسها. إن كولن باول غـــير دونالد رامسفيلد. ويحمل كل يوم حصته من التباين بين الرجلين. وإذا كان ريتشارد بيرل، كبير حاخامات التطرف، يقود كتلة في الوزارات تضم أمثال بول وولفويتز ودوغلاس فايث فإن ناطقين آخرين باسم المؤسسة لهم رأي آخر وهؤلاء ليـــسوا أقـــل مـــن هنـــري كيسنغر، وبرنت سكوكروفت، وزبغنيو بريجنسكي، وصموئيل بيرغر، وويسلي كلارك، ونورمان شوارتزكوف...

وبعـــد أن كانـــت الساحة خالية، لشهور، لعتاة الصقور دخل الأقل صقرية الحلبة. ويمكن القول إن الجولة الأولى تبدو كأنها انتهت لصالحهم من غير أن يعني ذلك تعويض ما فاتهم من خسارة. لقد شرع الغلاة يدركون أنهم ليسوا وحدهم. وعبّـــر بيرل عن ذلك بـــ «تحفة» يستحق عليها جائزة الوقاحة (أو الحماقة). فبعد أن عبّأ رئيسه لخوض الحرب، وبعد أن تعبّأ الرئيس فعلاً وشهر سيف الإعلان عن تـــصفية «محور الشر»، وبعد أن بدت علامات تردد ضعيفة، خرج بيرل ليقول إن

الحـــرب واجبة من أجل عدم الانتقاص من هيبة الرئيس! يقترح بيرل حرباً «تغيّر المنطقة والعالم» (حسب مجلة فورتون) إنقاذاً لبوش من «ورطة» أدخله فيها.

ما هي عناصر النقاش الأميركي؟

يقول الأقل صقرية إن واشنطن لم تبن ملفاً. وينصحون بالتركيز على أسلحة الـــدمار الـــشامل أكثـــر من النظام العراقي وضرورة تغييره. ويستنتجون أن من الـــضروري خـــوض معـــركة المفتشين وعودتهم الحرة والاحتماء، قدر الإمكان، بقـــرارات مجلس الأمن. ويعتبرون أن هذا هو المدخل الصحيح للحصول على دعم الكونغـــرس والرأي العام، وهو دعم سيكون ضرورياً في حال الانتقال إلى العمل العـــسكري. ويبدون حرصاً على اكتساب الحلفاء الأوروبيين إلى صفهم بالاستناد إلى ما هو معروف من اعتراضهم على الأسلحة وعلى طبيعة النظام. ويصرون على اســـتمالة الوضـــع الإقليمي وإقناعه بخطتهم والاستناد، في ذلك، إلى حلفاء عرب موثوقين لا يجوز التوتير معهم انطلاقاً من اعتبارات ثانوية. إلى ذلك يرى هؤلاء، أو معظمهـــم، أن تسوية ما للصراع الفلسطيني الإسرائيلي هي شرط ضروري لفتح الملف العراقي على احتمالاته القصوى. ويعني ذلك أن من واجب الولايات المتحدة «تخفيف» التماهي الراهن مع السياسة الشارونية ومساعدة إسرائيل رغماً عنها.

وبما أن الأقل صقرية هم ممّن تعاطوا السياسة الكونية فإنهم يركزون على الرسالة الـــتي تـــريد واشـــنطن توجيهها إلى العالم. فسابقة الحرب الاستباقية تفتح «صندوق بانـــدورا» وتهـــدد بإدخال العالم في فوضى. ولذلك فإن الحكمة تقضي، حفاظاً على المصالح الأميركية البعيدة المدى، بقيادة العالم كله، أو الكتلة الرئيسية فيه، نحو المشاركة في تنفيذ أجندة تملك، اليوم، بنداً أول هو «الحرب على الإرهاب».

ليس ما تقدم موضوع توافق تام بين من أشير إليهم ولكنه يلخص، بقدر من الأمانة، توجههم.

فـــريق الغلاة يرى غير ذلك. فهو يعتبر الحرب حلاً وحيداً ويستعجلها. ويفضل الاتكـــاء على «المعارضة الجلبية» أكثر من الوضع الإقليمي. لا بل يسعى إلى توسيع المعركة بحيث يتعرض الحلفاء إلى ضغوط (مصر والسعودية) ويرغم المترددون (إيران) علـــى خيارات صعبة إن لم يكن مستحيلة. لا يبالي هذا الفريق بالتحفظ الأوروبي ما

دامت بريطانيا إلى جانبه (إذا استطاع طوني بلير البقاء على سياسته). أما الأمم المتحدة فموضع سخرية خاصة أن التفتيش عن الأسلحة غير مجد من الأساس. لا ضرورة لمشاورة الكونغرس لأن الخرق العراقي موصوف وهو يبرّر، بالأساس، العمليات العسكرية الجارية ضده يومياً. وبغداد، في هذا التصور، هي البوابة إلى فلسطين. فالحرب يجب أن تسبق التسوية لأنها هي التي توفر لها شروطها وتسمح بتثبيت للتحالف المركزي مع إسرائيل على حساب جميع «المهزومين».

يسخر أقطاب هذا الفريق من تأثير فعلتهم على «النظام الدولي» أو «العلاقات الدولية». فالولايات المتحدة هي الدولة الأقوى بلا منازع ولعقود من الزمن وهي تستطيع، والحالة هذه، حتى لو أخطأت، أن تستثمر الوقت من أجل إعادة ضبط الأمور.

لا يجوز لهذا النقاش الفعلي أن يقود إلى استنتاج أول بأن الحرب قد تلغى كخيار. فمركز الثقل في النظام لا يزال ميالاً، ولو من دون حسم واضح، إلى المتشددين.

ولا يجوز لهذا النقاش أن يوهم أحداً أن للعرب أصدقاء في مركز صنع القرار. فعناصر التوافق بين متحاوري واشنطن تضعهم، جميعاً، في خندق آخر. خندق تعريف المصالح الاستراتيجية لبلادهم بما يتعارض مع أي تعريف متواضع للمصالح العربية. خندق الدعم المطلق للتفوق الإسرائيلي. خندق التوسع في مفهوم «الحرب ضد الإرهاب». خندق الرغبة في الخلاص من النظام العراقي وأسلحته (إن وُجدت). خندق إعادة صياغة العلاقة مع «الحلفاء» العرب. خندق تثبيت الأرجحية الأميركية الكاسحة على نطاق عالمي. و، أخيراً، خندق اللجوء إلى الحرب على بغداد بعد تهيئة المناخ المناسب، وتوضيح الأهداف، والتأكد من البدائل.

يكاد النقاش الأميركي أن يكون نصائح يوجهها حكماء الإدارات السابقة إلى مراهقي الإدارة الحالية ذوي الرؤوس الحامية. إلا أن الأخيرين، وبوش معهم حتى إشعار آخر، يردون أن هذه النصائح قادمة من زمن غابر، من زمن كان فيه للولايات المتحدة أنداد يرغمونها على أخذهم بالاعتبار والتروي.

2002|8|20

# نصيحة مجانية

قـررّت الـولايات المـتحدة إنفـاق ملايين الدولارات من أجل تشجيع الديموقـراطية في العـالم العربي. من لبنان إلى البحرين إلى المغرب سترعى الإدارة دورات تـدريب لـصحافيين وناشـطين سياسيين ونقابيين، وستدعم مؤسسات لتحسين النقاش السياسي المفتوح.

وتوحـي واشنطن أن التقدم العربي على هذه الطريق هو تقدم نحوها، باتجاه الصداقة معها، وتدجين العداء لها.

إذا كانـت تصدق ذلك فعلاً فإن من واجب أي صديق لها أن ينصحها بألا تفعل ذلك. إذ كلما خطا العرب خطوة نحو الديموقراطية كلما ازدادت خصومتهم لهـا، و«الأخطـر» مـن ذلك، كلما ازدادت قدرتهم على حسم هذه الخصومة لـصالحهم. فمـا يسمى العداء العربي لأميركا ليس هواية. ولا علاقة له بجينات تكوينـية. وهـو بعيد، كما قيل للرأي العام الأميركي، عن أن يكون رفضاً لقيم الحداثـة والحرية والتطور. إن ما يسمى «العداء العربي لأميركا» هو، في الجوهر، تعبير عن وجود قضايا عالقة معها، وعن اعتراضها طريق العرب الى الحداثة والحرية والـتقدم. وهـو، فوق ذلك، تعبير عن الاستياء مما نجحت في فرضه على شعوب المـنطقة، بعد كسر حركتها التحررية، من أنظمة مغالية ومتطرفة في التجاوب مع الإمـلاءات الأجنبية. ولقد مهّد لذلك، ولا يزال، عملية جراحية مديدة، من دون مخدر أحياناً، أعادت تشكيل البنى العربية كلها لجعلها مطواعة.

إذا كانت الولايات المتحدة تصدق فعلاً ما تقول فواجب أصدقائها الإسراع إلى إفهامهـا أن المزاج الشعبي أكثر خصومة لها من السلوك الرسمي لا بل أنه يأخذ على هذا السلوك انسحابه من معركة الدفاع عن الحد الأدنى المطلوب من المصالح الوطنـية والقومـية. وإذا كان هذا المزاج الشعبي يعبّر عن نفسه بتشنجات بشعة أحياناً فذلك لأن النجاح حصل في ضرب المشاريع العقلانية ولأن البديل عنها كان أنظمة حكم تحطم الأعصاب من فرط خنوعها.

هل يملك أحد في الولايات المتحدة إحصاءً دقيقاً عن عدد السجناء السياسيين في البلاد العربية؟ إذا استثنينا قلّة، بينها سعد الدين إبراهيم، فإن أكثرية ساحقة من هؤلاء السجناء موجودة حيث هي لأنها أكثر جذرية في العداء لإسرائيل والولايات المتحدة مما تحتمل حكوماتهم. صحيح أن حفنة من العملاء في المعتقل ولكن القمع الفعلي مسلط، بشكل غير ديموقراطي إطلاقاً، على من يدين العلاقة اللونية بواشنطن. وهذا مؤشر له دلالاته. ويمكن، أيضاً، إجراء مسح دقيق لانتخابات النقابات المهنية. فالديموقراطية هنا، عندما تمارس، تأتي بنتائج لا ترضي الدعاة السذج إلى الارتباط التبعي.

المصالح. فهي ستقود الى تعريف آخر لمصطلح «مناسب» عند الحديث عن سعر النفط. وهي ستؤمن تعبئة أكبر للانخراط في الصراع الذي يخوضه الفلسطينيون بالأصالة عن نفسهم والنيابة عن الآخرين. وهي ستنتج وعياً حاداً برفض أي نزع للسلاح من طرف واحد.

لنصدق بعض الوقت أن الولايات المتحدة تصدق ما تقول. نستنتج من ذلك أنها واهمة وأنها واقعة في خطأ تسببه لها تجربتها التاريخية في مناطق أخرى من العالم. إن الديموقراطية تقود (قادت) شعوب أوروبا الغربية الى الصداقة مع أميركا. هزيمة النازية والحماية من حلف وارسو هما السبب. نعم إن شعوب أوروبا الشرقية رفعت لواء الديموقراطية قبل سقوط الجدار. فمن الطبيعي استعارة إيديولوجيا الخصم العالمي لروسيا الاشتراكية. ولكن، هنا، سرعان ما تبين ان التطلب الوطني مختبئ وراء الشعار الديموقراطي. نعم أمكن فرض الديموقراطية على ألمانيا بعد دخول برلين وعلى اليابان بعد القنبلتين النوويتين. غير أن ذلك حصل بسهولة لأن الدولتين المهزومتين كانتا في موقع المعتدي.

لا شيء مما تقدم يماثل ما لدينا، نحن في موقع المعتدى عليه من إسرائيل وأميركا. ونعيش تشبعاً بأفكار قومية ويسارية وإسلامية وليبرالية يختبئ وراءها تطلب وطني يتعارض مع تعريف أميركا لمصالحها لدينا. ولذلك فإن تعميم الديموقراطية هو أقصر الطرق الى امتلاك أداة فعالة من أجل خوض مواجهة ناجحة مع الولايات المتحدة.

هل تغيب هذه الحقائق عن ذهن الأميركيين؟ هل تخفي «شحرة» سعد الدين إبراهيم (وغيره) الغابة؟ هل يمكن الفرز بين ما تريده أميركا فعلاً في فلسطين (كسر الممانعة الوطنية) وما تدعيه (الإصلاح والشفافية)، بين ما تريده فعلاً في العراق (السيطرة السياسية على البلد وإمساك المشرق العربي) وما تدعيه (الخلاص من الديكتاتورية)، بين ما تريده فعلاً في إيران (الاحتراب الداخلي) وبين ما تدعيه (الرهان على التحركات الشعبية)، الخ... نعم ان الفرز ممكن والميل واضح الى عدم تصديق الادعاءات.

لسنا، في الواقع، أمام خطأ ترتكبه الولايات المتحدة بحق نفسها وحلفائها عبر تشجيع الديموقراطية. فهذا الشعار يقصد منه شيء آخر. يقصد منه التسلل لتعميم ثقافة يطلق عليها «ثقافة السلام والتسامح والاعتدال». إن هذه الثقافة قابلة للهزيمة في أي معركة ديموقراطية فعلاً في العالم العربي. تهزمها ثقافة تجعل العدالة مطلباً، والحرية مطلباً، والسيادة المنفتحة على العالم مطلباً. وتهزمها أيضاً ثقافة «السلام العادل» والذي لا يسعه أن يكون دائماً ما لم يكن عادلاً.

إن الديموقراطية مطلب عربي لا مصلحة لأميركا فيه وهي لن تسعى الى تحقيقه أصلاً. فكل ما تريده هو بناء أوضاع قائمة على استبطان لا يُحتمل لانكسار مثالي العدالة والمساواة، وهذا الاستبطان ينفي، جوهرياً، وجود مواطنين أحرار.

2002|8|22

# اقتراحات إلى شارلوت

كانت متقاعدة. إلا أنها كانت نجمة من نجوم ماديسون أفنيو التي تصنع، مع هولـيود، المخيّلة الجماعية للعالم. جاؤوا بها إلى الإدارة. وليس إلى أي موقع كان. إلى وزارة الخارجـية مباشـرة لتصبح نائبة الوزير لشؤون «الدبلوماسية العامة». يوحـي سجلّها بنجاح بارز في الترويج لسلع عادية. غير أن جورج بوش وكولن باول يريدان من شارلوت بيرز (66 عاماً) أن تبيع ما لم تعتد، أو يعتد غيرها، على بيعه رسمياً: أميركا أو، بالأحرى، صورة أميركا.

فبعد 11 أيلول طرح سؤال في واشنطن: «لماذا يكرهوننا؟». ووظيفة بيرز هي ألا يعـود أحد يكره بلادها فهي تريد، كما تقول، أن تعلّم «مليار مسلم أنه ليس ضـرورياً أن تقـتلونا للفـت انتباهنا». وبما أنها متواضعة بعض الشيء فإنها تعتبر حـسب مقاييس الشركات الكبرى أن «اكتساب حصة ثلاثين في المئة من السوق هو إنجاز كبير».

عمـل شـارلوت هو تعليب الولايات المتحدة وتسويقها في العالمين العربي والإسـلامي. «نريد أن نبيع سلعة» قال باول. وهذه السلعة ماركة مسجلة: القيم الأميركية.

الوسـائل الـتي ستستخدمها شارلوت متنوعة: كتب، أقراص مدمجة، مجلة شـبابية، رحلات، تبادل بعثات مدرسية، استقصاءات رأي، دروس لغة إنكليزية، كليبات تلفزيونية، إعلانات صحافية...

وقـبل الاستطراد يجدر القول إن الكليبات باتت موجودة في بيروت وإننا «معرّضـون» لـرؤيتها قريباً من أجل أن ننام متحفّظين على أميركا ونستفيق معجـبين بها. ولقد صرّحت شارلوت في شهادة لها أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلـس الـشيوخ (11 حزيـران) بما حرفيته: «نستطيع العمل مع المحطات الفـضائية البارزة مثل أم. بي. سي. وإل. بي. سي. والمستقبل والجزيرة. وهي محطات متجهة لبرمجة جديدة ووعدتنا بأنها مفتوحة لموادنا». أضافت انها أجرت

الاتصالات اللازمة في أميركا وستؤمن الأشرطة اللازمة. هل يبادر بيار الضاهر وندم المنلا إلى نفي ذلك؟

يمكن التقدير، مسبقاً، أن مهمة شارلوت صعبة لأن المشكلة هي في مضمون الرسالة الأميركية إلى العرب وليس في شكلها. ولكن، ريثما تكتشف ذلك بنفسها، وبعد أن تكون أكملت دورتها في معاهد البحث وهيئات التشريع والتقرير، هذه اقتراحات لها قد تفيدها.

أولاً عليها أن تطالب بميزانية تفوق ال600 مليون دولار المرصودة لها. فهي تعلم أن إطلاق منتوج جديد يحتاج إلى نفقات أكبر بكثير من ذلك.

ثانياً يستحسن ألا تكتفي بأن تبيع «صورة أميركا» أي «نمط الحياة الأميركي». فالجمهور يعرف، مسبقاً، أن ثمة مسلمين وعرباً يصعدون السلم الاجتماعي، وأن المجتمع التعددي هناك يتمتع بقدر من التسامح. عليها أن تركّز، أكثر، على ما تصدّره أميركا إلى العالم، وإلى منطقتنا تحديداً، عبر سياستها الخارجية.

لن تكون مقنعة، هنا، إذا رددت، كما فعلت أمام مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (15 5 2002) بأنه يفترض تجاهل الصراع مع إسرائيل مثلاً من «أجل أن نخلق مواضيع أخرى للتحاور»!

ثالثاً قد يكون جيداً لو أنها تذهب في التحدي إلى نهايته. فهي تتحدث عن 700 ألف زاروا أميركا في إطار برامج منظمة وتدعو إلى تفعيلهم. وواجبها أن تقول لنا من الذي قبل «التفعيل» وما هو دوره. ولا بأس من الذهاب في الشفافية حتى النهاية بالإعلان عن أسماء جميع المتعاونين في البرامج المتعددة التي تنوي إطلاقها من إذاعة «سوا» إلى التلفزيون إلى الصحف المحلية وسواها.

رابعاً أحسنت شارلوت فعلاً باختيار الشباب، في حدود العشرين، هدفاً مركزياً لبيع السلعة. ولكنها إذا اعتقدت أن الإكثار من موسيقى البوب يكفي وحده تكون ترضى لهم ما لا ترضاه للأميركيين.

خامساً يجب أن تحسم أمرها. إذا أرادت تغليب السلعة بالخطاب الأميركي التقليدي عن الحريات وحقوق الإنسان فإنها مهددة بخسارة أصدقاء أميركا بين

الحكــام. وإذا اخـــتارت التعلـــيب بواسطة شرح الأهداف الأميركية الفعلية فإنها ســـتواجه مـــشكلة مع الأكثرية الساحقة. وربما اضطرت، والحال هذه، إلى إنهاء حياتها المهنية بفشل.

تعـــرف شارلوت بيرز جيداً أن الإعلان، كصناعة، يبرز عند انتهاء المنافسة بواســـطة الجودة والسعر. فعندما تصبح مساحيق الغسيل، مثلاً، متقاربة في النوعية والـــثمن يكـــون للإعلان دور. وبهذا المعنى فإن السلعة «أميركا» لا حظ لها لأنها رديئة أولاً، وغالية ثانياً. ولذا ربما كان الأفضل، من ناحية تسويقية، التركيز، لدى المستهلكين، على أن لا بديل عن هذا المنتوج. ويعني ذلك أن شارلوت تتوفق أكثر إذا نجحـــت في إفهامـــنا أن سلعتها هي الوحيدة المطروحة في السوق وذلك بغض النظر عن مدى فائدتها. عندها لا يعود علينا سوى التكيّف مع ذلك. أي، التصاغر قـــدر الإمكـــان من أجل أن نكون صالحين لتقبّل هذه الحالة الاحتكارية. ويقود ذلـــك، عملياً، إلى تقديس هذه السلعة وتغيير طبيعة المستهلكين بحيث يصبحون في خدمتها بدل أن يكون العكس هو الصحيح.

قـــد تـــنجح شارلوت في عملية الإغراء هذه. ولو أن المرأة القادمة إلينا من اختيارات مجلة «غلامور» ترتكب هفوات مضحكة. فلقد شرعت، ذات مرة، في حـــديث عن الإسلام مستخدمة فيه مصطلح «إيمان» بدلاً من «إمام». ولما جرى اســـتدراك ذلـــك تبيّن أنها استخدمت «إيمان» لأنها كلمة أليفة إليها ليس لمعناها الفعلي، معتقد، وإنما لأنها الإسم العلم لعارضة الأزياء الشهيرة!

**2002|8|30**

# الوصايا العشر لـ «حزب الحرب»

أول من أمس كادت الهيئات التشريعية الأميركية تتحول الى «مجالس حربية». ففي قاعة يعبئ وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ورئيس الأركان ريتشارد مايرز أعضاء الكونغرس للحرب على العراق. وفي قاعة ثانية يناقش نواب «قانون محاسبة سوريا» ويشنون هجوماً عنيفاً على حكومتي بيروت ودمشق ويقترعون لصالح فرض عقوبات. وإذا كانت الصلة واضحة بين ما يُعَد للعراق وما سوف يُعَد لسوريا ولبنان، فإنها كذلك يُفترض ان تكون واضحة، بين «قاعتي» الكونغرس ومجلس النواب. فالوشائج والروابط التي تشد رامسفيلد الى إليوت إينغل تجعلهما في صف احد. يطلقون على هذا «الصف» في واشنطن اسم «حزب الحرب». ويقصدون الحرب على العرب أساساً.

في موازاة ذلك، كانت جامعة بار إيلان الاسرائيلية تعقد ندوة عن «التأثيرات الاقليمية لهجوم اميركي على العراق»، وقدم افرايم انبار (مدير مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية) خلاصة الاستنتاجات ومؤداها: «ان اسرائيل هي الرابح الأكبر من تغيير النظام العراقي الذي يمكنه ان يعزل سوريا وايران، وربما قاد الى اخراج سوريا من لبنان وادى الى تفكيك حزب الله».

ان اسرائيل الرابح الاقليمي الأكبر بمعنى ان حصتها هي جزء من حصة تثبيت السيطرة الأميركية التي يبدو ان واشنطن ماضية في فرضها كائناً ما كان رأي مجلس الأمن

* * *

ثمة خرافة لا بد من تبديدها. تقول هذه الخرافة ان ما تُقْدم عليه الولايات المتحدة هو، في جوهره، ردّ فعل على الاعتداءات التي تعرضت لها في 11 أيلول 2001. أي انها في حالة دفاع مشروع عن النفس يأخذ، في بعض الأحيان، صيغة الضربة الاستباقية درءاً لأخطار أكثر هولا مما حصل قبل عام.

كان يمكن للرأي القائل إن هذه «خرافة» أن يستثير نقاشاً. ولكن «المشكلة» انه ليس رأياً. انه معلومات. وتدليلا على ذلك، يُفترض ان ندقق في مدى التطابق بين ما يجري في منطقتنا وبين هذه «الوصايا العشر»:

1. يجب التخلي النهائي عن اطروحة «الأرض مقابل السلام» لأنها تُضعف اسرائيل على الأصعدة كلها. والبديل عنها هو «السلام مقابل السلام» أو «السلام عبر القوة».
2. يجب تركيز الجهد على إسقاط نظام الرئيس صدام حسين لأن معركة السيطرة على العراق هي معركة التحكم بميزان القوى في الشرق على المدى البعيد. انه هدف استراتيجي لاسرائيل ومن نتائجه إضعاف سوريا.
3. يجب إدخال تغيير جذري على علاقة اسرائيل بالفلسطينيين وانهاء حرمة المناطق «أ» الممنوحة للسلطة الوطنية بموجب اتفاق اوسلو.
4. يجب إضعاف سلطة ياسر عرفات على المجتمع الفلسطيني.
5. يجب التخلي عن فكرة السلام الشامل مع سوريا ورفض اعادة الجولان واحتواء دمشق والضغط عليها عبر اثارة قضية امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل.
6. ان ضمان الأمن على الحدود الشمالية لاسرائيل يمر بضرب أهداف سورية في لبنان، وربما في العمق السوري نفسه.
7. يجب التعبئة من اجل قيادة حملة لادانة الاحتلال السوري للبنان.
8. يجب استخدام عناصر معارضة في لبنان من أجل زعزعة الهيمنة السورية.
9. يجب التوجه نحو اعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بما قد يهدد الوحدات الترابية للدول بما في ذلك سوريا.
10. يجب الاهتمام بإيجاد «بُعد هاشمي» لأي حل مستقبلي في العراق.

تبدو هذه «الوصايا العشر» توصيفا دقيقا لما يجري في المشرق العربي هذه الأيام، ولما يقال لنا من أنه ناجم عن تداعيات 11 أيلول. الحقيقة في مكان آخر.

الحقيقة هي ان الوصايا هي ما يمكن استخلاصه من تقرير مرفوع الى بنيامين نتنياهو عندما كان رئيسا للحكومة الاسرائيلية، أي منذ حوالى ست سنوات! والتقرير يقترح «استراتيجية اسرائيلية جديدة حتى العام 2000».

واضعو التقرير «خبراء» اميركيون يبدون شديدي الحماسة لأن تدعم بلادهم هـذا الـتوجه. ولكن الذي حصل هو ان نتنياهو خرج من السلطة في اسرائيل في حين وصل هؤلاء الخبراء الى السلطة في الولايات المتحدة نفسها عام 2000. بات «الخـبراء» صنّاع السياسة بينهم أناس من نوع ريتشارد بيرل ودوغلاس فيث (في البنتاغون)، وبينهم الزوجان ديفيد وميرياف ورمصر.

إن ريتـشارد بـيرل هـو، حاليا، القائد الأعلى لـ «حزب الحرب» في الـولايات المـتحدة. يـسمونه في واشنطن «أمير الظلام». ويسمون دونالد رامسفيلد، وإليوت إينغل، وبول وولفويتز، وجون بولتون، وغيرهم «اعضاء في عصابة بيرل».

ومـا كـان مجرد اقتراحات اكاديمية بات، كما هو واضح وجليّ، ممارسات فعلية نشهد تطورها يوميا ونلمس آثارها الكارثية على منطقتنا. ويتضمن التقرير، لمن يريد ان يعرف المستقبل الذي يريده هؤلاء القوم لنا، إشارات حاسمة الوضوح الى مصير قاتم.

لم ينتظـر «حـزب الحـرب» أحداث 11 ايلول لكي يدافع عن الولايات المتحدة. لقد استخدم هذه الأحداث، بعد وصوله الى السلطة، من أجل شن هجوم ما زلنا نعيش أطواره الاولى.

2002|9|20

# قصة «يهودية»

احتج لورنس سامرز على الدعوة إلى مقاطعة إسرائيل في الجامعات الأميركية. قال إنه يهودي غير ممارس ولكنه بات يشعر برذاذ العداء للسامية يطاله. رد عليه ادوارد سعيد بأن من يكون رئيساً لمعهد هارفرد لا يمكنه ادعاء وجود تمييز ضده. وجاءت دراسة نشرت أمس عن أحوال يهود أميركا تؤكد رأي سعيد. فيهود الولايات المتحدة هم أكثر حضوراً في الفئات المحظوظة والنافذة من المجتمع من نسبتهم إلى عدد السكان. لم يتوقف سعيد كثيراً عند شكوى سامرز من انحياز اليسار الأميركي، والراديكالي منه تحديداً، إلى جانب الفلسطينيين.

* * *

يصعب اعتبار آل غور يسارياً. فهو، مع بيل كلينتون، قادا الحزب الديموقراطي إلى الوسط. ويستحيل الزعم أن نائب الرئيس السابق ليس شديد التعاطف مع إسرائيل. غير أن ذلك لم يمنعه من إعلان تمايزه الحاد عن السياسة الأميركية في ما يخص العراق. خلاف آل غور مع جورج بوش ليس حدثاً. ولكن الافتراق بينه وبين جوزف ليبرمان حدث كبير بالمقاييس كلها. فالثاني كان شريكه في معركة الرئاسة الماضية. ولكنه يتزعم حالياً تياراً في حزبه يحض الإدارة على المواجهة العسكرية وتغيير النظام في بغداد. ولقد كان حاضراً في البيت الأبيض لحظة الإعلان عن تباشير التوافق بين بوش والكونغرس حول صلاحية شن الحرب.

وفي وقت يلعب هذا العنوان دوراً محورياً في الحملة الانتخابية النصفية، وفي وقت يضعف الخلاف بين آل غور وليبرمان من حظوظ الحزب الديموقراطي، فإن التباين له أبعاد أخرى.

يقف ديموقراطيون إلى جانب آل غور بينهم ممثلون عن الأقليات (السود تحديداً) وعدد من النواب والشيوخ اليهود. ولكن الكتلة الرئيسية من يهود الحزب الديموقراطي تصطف وراء ليبرمان ومعها مرشحون يخشون فقدان معركتهم.

الجديد في هذه الحالة هو أنه، لأول مرة تقريباً، يحصل شقاق واضح بين اليهود الديموقراطيين وبين ممثل جدي لمزاج هذا الحزب يؤيده من هم في يساره (كنيدي مثلاً).

يؤكد هذا الشقاق (عدا شكوى سامرز) ظاهرة انحياز نخب يهودية أميركية إلى اليمين. ويطرح، في السياق نفسه، سؤالاً كبيراً على الحزب الديموقراطي ومصيره. وبهذا المعنى تصبح المتابعة واجبة لهذا الجانب في الانتخابات بعد أسابيع. فإذا تأكد أن الحزب الجمهوري زاد نفوذه في هذه البيئة فسيؤكد ذلك اتجاهاً عالمياً يقول إن «الدياسبورا» باتت تعاني من مشاكل جدية في علاقتها مع «الجناح المتنور من الإنسانية» وإن تحالفاتها تنحصر، أكثر فأكثر، باليمين واليمين الأقصى.

* * *

«لندن ريفيو أوف بوكس»، «نيويورك ريفيو أوف بوكس»، «لوموند»، ثلاث مؤسسات إعلامية شديدة النفوذ في بريطانيا والولايات المتحدة، وفرنسا على التوالي. من الأولى مقال عنوانه «الدفع باتجاه الحرب» لأناتول ليفين. من الثانية مقال عنوانه «جورج بوش والعالم» لفرانسيس فيتزجرالد. من الثالثة تحقيق عنوانه «كيف يؤثر المحافظون الجدد على السياسة الأميركية» لباتريك جارو. نقتطف من الثالث مقطعاً طويلاً بعض الشيء: «لأن بينهم من يسمى كوهين، أو كاغان، أو كراوتهامر، وعدداً من هورويتز، ولأنهم يدافعون عن إسرائيل بلا شروط، فإن خصومهم صنّفوهم في خانة مجموعات الضغط اليهودية. وهذا التصنيف معبأ بالأفكار المسبقة... ولكن الحقيقة هي أن مغامرة المحافظين الجدد هي، جزئياً، وفي البداية، قصة يهودية». يعبّر هذا المقطع عن روحية المقالات المشار إليها.

ليس أسهل من ابتذال تهمة اللاسامية وإلصاقها بهذه المؤسسات الإعلامية. فهي، بحديثها عمّن يحيط ببوش من المتطرفين، وعمّن يدفع باتجاه الحرب على العراق، وعمن يمارس تأثيراً متزايداً في رسم توجهات السياسة الخارجية الأميركية،

إنما، بهذا الحديث، لاحظت حضوراً قوياً لـ «المحافظين الجدد» وهم، في معظمهم، يساريون متطرفون سابقون ويهود تحولوا في الثمانينيات وبعدها الى اليمين المتطرف. ويتضمن هذا التعريف الجديد ليس الموقف من «الآخر» فحسب وإنما، أيضاً، المواقف من مجموعة القضايا الداخلية في أميركا، وهي اقتصادية واجتماعية، التي تدور حولها الانقسامات الفكرية.

كل ما فعلته هذه المدرسة هو أنها جعلت «رسوليتها» الأممية السابقة في خدمة نزعة شديدة المحافظة وشديدة الاعتداد بـ «القيم الأميركية»، ودعت، بناء على ذلك، الى ممارسة دور امبريالي متحرر من كل شعور بالذنب. ولقد التقت، في ذلك، مع تحول كان يعيشه المجتمع الإسرائيلي نفسه بحيث بات في الإمكان ليس الدفاع عن إسرائيل في أميركا بل الدفاع عن إسرائيل الليكودية.

ترمي هذه المدرسة بثقلها كله وراء الحرب على العراق. ولقد نجح تحالفها مع أصوليات مسيحية (ذات ماض لا سامٍ) ومع أصحاب مصالح نفطية وعسكرية في السيطرة على مراكز القرار. ولم يكن ذلك ليحصل لولا أن الـ «واسب» الحاكمين يعيشون تماهياً بين رؤيتهم لمصالح أميركا ورؤية اليمين القومي الإسرائيلي لمصالحه. ويمكن، بناء على ذلك، فهم أن الحرب على العراق هي موضع نقاش حتى في الولايات المتحدة وبريطانيا وإنما ليس في إسرائيل!

* * *

عودة الى لورنس سامرز الذي كان مسؤولاً في إدارة كلينتون. دعا، ذات مرة، الى نقل الصناعات التلويثية الى العالم الثالث لأن الإنسان الذي قد تقتله هناك أقل كلفة من ذلك الذي قد تقتله في العالم المتقدم. كان ذلك قبل سنوات. ليس من حقه، اليوم، أن يشكو من ان قضايا عربية عادلة، من فلسطين إلى رفض الحرب على العراق، تخاطب المزاج الأكثر تقدمية في العالم. لا يستطيع المرء أن يحصل، في الوقت نفسه، على بوش وشارون و... راحة الضمير!

**2002|10|10**

# الانفراد بصيغة الجمع

«إذا كانت التعددية تعني الالتحاق بالسياسة التي تقررها الولايات المتحدة منفردة فمرحى بها». يكاد يكون هذا ما قاله، حرفياً، أحد أقطاب المحافظين الجدد الأميركيين، روبرت كاغان. وهو يشبه ما أعلنه جورج بوش في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حين دعا العالم إلى المشاركة في ما تريد أميركا فعله خوفاً عليه، أي العالم، من فقدان معناه.

وتشاء الصدف أن نكون أمام نموذجين متوازيين لفهم واشنطن المشاركة: مناقشات اللجنة الرباعية في ما يخص قضية فلسطين، والمباحثات في مجلس الأمن في ما يتعلق بالعراق. إن الدخول في تفاصيل، ولو مملة بعض الشيء، يؤكد أن ما تفعله الولايات المتحدة هو تطويع هذه المؤسسات الدولية لجعلها لصيقة، قدر الإمكان، بسياسات جرى تقريرها سلفاً.

في ما يخص اللجنة الرباعية تجدر الإشارة إلى أن الإدارة لا تخفي تفضيلها العمل الانفرادي في الشرق الأوسط. وهي، إذ وافقت على إشراك الأمم المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، فإن الأمر لا يصل عندها حد التوصل إلى قواسم تحوّل الكومبارس إلى لاعبين فعليين.

ما ان كشف بوش عن رؤيته حتى تبرع الأوروبيون، فرادى ثم مجتمعين، بوضع «خارطة طرق» تحول الرؤية إلى واقع. غير أن الأميركيين اعتبروا أنفسهم أولى بفعل ذلك بعدما لاحظوا أن الترجمة الأوروبية لا تناسبهم تماماً. وضعت الإدارة «خارطة طرق» وطالبت «شركاءها» بأن يتواضعوا قليلاً ويسحبوا منظورهم من التداول. وإذا كان لديهم رأي فالأحرى به أن يتحول إلى مسعى لتعديل بند في الورقة الأميركية.

تتفق الخارطتان على أمور عديدة:

1. يجب تقسيم أي تسوية على ثلاث مراحل تنتهي في عام 2005.
2. لا بد، في مرحلة مبكرة، من تعيين رئيس حكومة يضع ياسر عرفات في الظل أي يحوله «رمزاً».

3. في معادلة الإصلاح الأمني الفلسطيني والانسحاب الإسرائيلي يأتي البند الأول أولاً. وهكـــذا، في كل مرة تكون التبادلية ضرورية يفترض بالطرف الأضعف أن يثبت حسن النية. فالفلسطينيون مطالبون بالكثير لإقناع الدبابات بالتراجع.
4. ثمـــة توافـــق أوروبي أميركـــي على فكرة «الدولة بحدود مؤقتة» أو «الدولة المؤقتة».
5. لا يجـــد الطـــرفان في المـــبادرة العربية سوى أنها دعوة إلى التطبيع الكامل مع إسرائيل ويعتبران أن الأمر سيحصل بعد حل يشمل سوريا ولبنان.
6. تشير الخارطتان إلى بُعد دولي لمساعي التسوية.

غـــير أن وجهـــتي النظـــر تتباينان. فالأوروبيون من أنصار التجميد السريع للأنـــشطة الاستيطانية في حين يميل الأميركيون إلى تقسيط ذلك ويعطون الأولوية للمـــستوطنات التي نشأت في ظل الحكومة الحالية.يصر الأوروبيون على انسحاب إســـرائيلي من المناطق «أ» في المرحلة الأولى في حين يميّع الأميركيون ذلك ويمدونه في الـــزمن. يتحمس الأوروبيون لمؤتمر دولي مبكر في حين يتحدث الأميركيون عن مؤتمـــرين لا يـــضغطان على المفاوضات ولا ينتج عنهما ما يؤثر على الانتخابات الإسرائيلية في نهاية 2003.

الملاحـــظ أن واشنطن تتعمّد باستمرار تأمين مقابل عربي، لا فلسطيني فقط، للخطوات الإسرائيلية فتطالب، على التوالي، بعودة سفيري مصر والأردن، ثم عودة الممثليات التجارية، ثم استئناف المفاوضات الإقليمية، كما تطالب، وبسرعة، بوقف التمويل العربي للمنظمات الإرهابية.

ثمـــة نقطـــتا خـــلاف جوهريتان في الخارطتين. فالأميركية تعتبر أن المواعيد مستحـــسنة وإنمـــا غير ملزمة لأنه، في فاتحة كل مرحلة، ثمة حق في التأجيل. أما الأوروبـــية فـــ «تغامر» بوضع مواصفات لطبيعة الحل النهائي تصلح كمرجعية: الانـــسحاب حتى حدود 67 مع تعديلات متبادلة، القدس عاصمة لدولتين، الدولة الفلـــسطينية محـــدودة التـــسلح، حـــل مشكلة اللاجئين أخذاً بالاعتبار المخاوف الديموغـــرافية لإســـرائيل. وهذه المواصفات (أقل مما جرى التوصل إليه في كامب ديفيد وطابا) ترفض واشنطن أن تأتي على ذكرها لعدم إزعاج أريل شارون.

يمكن الرهان، منذ اليوم، على أن شرط بقاء «الرباعية» هو الانحياز إلى الموقف الأميركي. إن هذا هو الفهم السائد في واشنطن للتعددية والمشاركة. إذا لم يحصل الانحياز تنفذ أميركا سياستها وحدها بدل أن يساعدها الآخرون في تطبيق السياسة... نفسها.

ما يحصل في مجلس الأمن يكاد يكرّر آلية العمل هذه. كانت فرنسا تريد قرارين عن العراق: عودة المفتشين ثم البحث في الواجب عمله بعد الفشل. وكانت روسيا لا تريد أي قرار جديد على الإطلاق. جرى شطب موسكو أولاً ودار سجال بين واشنطن وباريس. كانت الثانية تملك أفكاراً واضحة لكنها لم تقدمها رسمياً. لذا بادرت الأولى إلى طرح مشروعها فأصبح هو قاعدة النقاش.

كان المندوب الأميركي يصر على ثلاثة عناصر: إعلان أن العراق هو، حالياً، في حالة «خرق مادي» لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تعزيز صلاحيات المفتشين إلى حد أقصى، النص على عواقب وخيمة في حال تمادى السلوك العراقي. وفوق ذلك كان المندوب يذكّر الآخرين بأن الكونغرس فوّض الرئيس صلاحية شن الحرب دفاعاً عن المصالح الوطنية الأميركية ويعني ذلك أن القرار لبوش منفرداً إلا إذا شاءت الدول الدائمة العضوية «مشاركته» به.

عندما كشف النقاب عن مشروع القرار الأميركي تراءى للبعض أن فيه تنازلات دالة: لا يطلب مباشرة حق استخدام القوة، يربط نتيجة عمل المفتشين بتقرير من هانس بليكس، يتخلى عن الحق في إشراك مندوبين من الدول الكبرى في لجان التفتيش.

غير أن هذه التنازلات ليست «حسيمة». لقد بقي الإصرار قائماً على نظرية «الخرق المادي». وبات مطلوباً استجواب عراقيين خارج بلادهم. وأصبح من حق «انموفيك» حظر الطيران والسير حيث تشاء. وألغي التفاهم السابق الخاص بالقصور. وجرى تقصير قياسي للفترة الفاصلة بين طلب التفتيش وتنفيذه. وأبقي على حراسة مسلحة للمفتشين...

غير أن النقاش استمر، عملياً، حول البندين 9 و10. ففرنسا تريد العودة إلى مجلس الأمن، بعد تقرير بليكس من أجل اتخاذ القرار. وتقدمت باقتراح يقول: «ان

مجلـــس الأمن يلتئم فوراً وعند استلامه التقرير من أجل أن يقرر اتخاذ أي تدبير، بما في ذلـــك اللجوء إلى القوة، من أجل فرض احترام قراراته». أي أنها وافقت على الحـــرب عـــبر قرار ثان إذا كان تقرير المفتشين سلبياً. غير أن الولايات المتحدة لم توافق. تريد انتزاع الحق في الحرب من القرار الأول. ولكنها، شكلاً، تراجعت أمام باريس. وافقت في البند 10 من مشروعها على أن مجلس الأمن «يقرر الانعقاد فوراً حـــال تسلمه التقرير... للنظر في الوضع...». «النظر في الوضع» هو كل ما هو منـــصوب إلى الجلـــسة لأن حـــق الحـــرب منتزع في القرار الأول حسب القراءة الأميركية.

يقـــول الفرنـــسيون (والـــروس والصينيون) إن النقاش سيكون صعباً. يقول الأميركـــيون لمـــاذا تصعيب النقاش طالما الخاتمة معروفة: شاركونا الانفراد حتى لا ننفرد وحدنا!

**2002|10|24**

## النظرية الجديدة للحرب الأميركية:
## من يحب جيداً... يؤدّب جيداً

بشرى من «هآرتس». في السادس من الشهر القادم يكشف كولن باول خارطة الطريق إلى «الشرق الأوسط الجديد»، أي إلى عالم عربي قائم على الديموقراطية والتنمية الاقتصادية. سيركز على دمقرطة المؤسسات الراهنة، وتطوير حقوق النساء، وتعزيز حرية الصحافة، وتوسيع الفرص الاقتصادية والتربوية، وزيادة الشفافية في عمل الحكومات.

يقترب باول، إذ يفعل ذلك، من مدنيي وزارة الدفاع (بيرل، وولفويتز، فيث) الذين غرفوا من التجارب الكولونيالية الغابرة والتي رفعت رايات التنوير فوق بوارج الفتوحات. يعتبر هؤلاء «المثاليون» أن «العنف قابلة التقدم». فالوضع العربي بات بالغ الانسداد ولا بد من القوة لتحريره من وضع آسن يركد فيه ولا يُنبت إلا العداء لأميركا وسياستها ما يحسم أي جدل في أنه وضع مزر. ويستطيع الكولونياليون الجدد أن يزعموا أن ما دعوا إسرائيل إلى تطبيقه ضد الفلسطينيين نجح: كان يفترض ممارسة هذا القدر من القهر من أجل فتح أبواب الإصلاح الموصدة!

مدنيو وزارة الدفاع هؤلاء باتوا في غنى عن التعريف. إلا أن وسائل الإعلام الأميركية كشفت أنهم، وعلى رأسهم دونالد رامسفيلد، يلجأون دورياً إلى استشارة المؤرخ والأكاديمي برنارد لويس. ولعل الكتاب الأخير للرجل يشكل مرجعية فكرية تتحكّم بما ينوي باول الإعلان عنه. فرداً على السؤال الأميركي بعد 11 أيلول «لماذا يكرهوننا؟» أجاب لويس: «لأنهم فاشلون». وشرح «أن الفشل يطال الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتربية والعلوم والحريات السياسية واحترام حقوق الإنسان». أضاف أن ما يقوم به العرب (والمسلمون) هو إسقاط هذا الفشل على أميركا وإسرائيل لنفي مسؤوليتهم عنه. وبما أن هذه هي الثقافة السائدة يصبح ظهور الإرهابيين مفهوماً.

تــشكل نظرية لويس الإطار الذي يفسر الاهتمام البالغ الذي حظي به تقرير «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» حول التنمية الإنسانية في البلاد العربية. ومن دون التشكيك بواضعي التقرير أو بمعطياته، كان يصعب ألا يلاحظ المرء المكانة الخاصة الــتي احتلها في الإعلامين الأميركي والإسرائيلي والتعليقات والمقالات التي تناولته. والتقريــر لا يقــول شيئاً آخر سوى أن العرب، اليوم، وبصورة إجمالية، يكادون يحــتلون أســفل الهرم العالمي لناحية التنمية الإنسانية: الحريات، الاقتصاد، التعليم، المــرأة، الهجــرة... ولقد جرى توظيف التقرير، رغماً عن إرادة أصحابه، بطريقة تجعله رافداً لما كتب عنه لويس.

في مجــال آخر وإنما في السياق نفسه، رد عشرات المثقفين الأميركيين على رد للمثقفين السعوديين. قالوا لهم، قبل أيام، «نطلب منكم أن تعيدوا النظر في التوجه السائد في رسالتكم والذي يلقي اللوم في المشاكل التي يواجهها مجتمعكم على الجميع إلا قادتكم ومجتمعكم. فبعض القادة السياسيين يجد فائدة في بعض الأحيان في اللجوء إلى إثارة البغض إزاء الآخر أو العدو، وذلك في سبيل تحويل أنظــار الجمهور عن المشاكل الفعلية القائمة». أضافت الرسالة الأميركية «نحن ندعوكم، بصفتكم مثقفين، إلى إعادة النظر في ما إذا كان السبيل إلى التصدي للــتحديات الملحــة الــتي يــواجهها مجتمعكم من البطالة إلى غياب الحريات الديموقــراطية وعدم النجاح في تحقيق اقتصاد عصري متنوع، واحتضان العنف الإسلاموي وتصديره هو اللجوء إلى إلقاء اللوم على الآخرين من أفراد وأمم». المــنطق هــو نفــسه وحــتى العناوين تتكرر من باول إلى لويس وصولاً إلى «المثقفين».

يصل الأمر إلى ذروة غير مسبوقة في مقال لباري روبين عن «الجذور الحقيقية للعــداء العربي لأميركا» (فورين افيرز تشرين الثاني كانون الأول 2002). يكذّب «الادعــاء» القائل إن الاعتداءات على أميركا هي رد على سياستها الخاطئة ليقول إن الــسياسة الأميركية تبالغ في تأييدها للعرب. ويعتبر أن تسعير العداء لواشنطن تتوسله قوى تريد إلهاء الشعوب عن أمور أخرى: الخصخصة، الحرية، المرأة، المجتمع المدني... يستعرض روبين العقود الماضية فلا يرى فيها إلا الانحياز الأميركي للعرب

والمسلمين (على حساب إسرائيل أحياناً!) ويهاجم الأنظمة العربية والمنظمات والصحافيين والمثقفين الذين يقننون العداء لأميركا لحماية فشلهم.

والاستنتاج السياسي من ذلك كله، حسب روبين، أنه إذا حاولت الولايات المتحدة إظهار أن نواياها غير عدائية حيال العرب والمسلمين فإنها تكون ترتكب خطأً كبيراً بدعم المتطرفين. ويعني ذلك، عملياً، أنه ليس على أميركا أن تتغيّر وإنما عليها أن تغيّر... العرب. يلتقي روبين هنا مع من سبقه ومع لويس تحديداً الذي اعتبر الامتناع عن تغيير النظام العراقي خدمة لبن لادن والتطرف. وتصب هذه الوجهة كلها في مجرى الدعوة التي يدافع عنها «حزب الحرب» الأميركي وهي دعوة صاغها بول وولفويتز بصفتها الإجراء التأسيسي لإدخال العرب في المعاصرة!

يتبنى هذا التيار الفكرة القائلة إن الحرب على العراق إنما هي لمساعدة العرب تماماً مثلما فعل شارون مع الفلسطينيين. الحرب، إذاً، قضية نبيلة تقوم بها جمعية خيرية اسمها الولايات المتحدة وبغيرية لا يسع غير الأميركيين امتلاكها. يريدون التضحية من أجلنا. لا يهمهم سوى إخراج العرب من حالة الفشل التي أوقعوا أنفسهم فيها. واشنطن هي القائدة الفعلية لحركة التحرر العربي وهي تصادر الشعارات التي ارتفعت ذات مرة في المنطقة واستدعت، من أجل كسرها والانتهاء منها، كل الحروب من 48 إلى 67 إلى 82 إلى المواجهة المستمرة في فلسطين.

لقد دعمت الولايات المتحدة الحروب ضد العرب الداعين إلى الحداثة والتقدم والتنمية والعدالة ومساواة المرأة... وكان دعمها ناجحاً إلى حد أن هذه الموجة تحطمت. يُراد لنا أن نصدق، اليوم، أن المجرم يعود إلى ساحة الجريمة لإحياء الضحية. صحيح أننا نعاني تخلفاً ولكن ليس إلى هذا الحد! فما زال هناك إدراك أن «الشرق الأوسط الجديد» الذي تقود إليه الخارطة الأميركية لا علاقة له بـ «شرق أوسط جديد» يلبي الحد الأدنى من طموحات المنطقة وأهلها.

**2002|10|26**

# كيسنغر!

كأن الإدارة الأميركية لا يكفيها من فيها: حشد من المتهمين في قضايا مالية سابقة ومن ممثلي مصالح خاصة ومن أصوليين لا يحسدهم بن لادن على شيء... كأن ذلك لا يكفي. فجورج بوش استحضر جون بويندكستر، المسجون سابقاً لدوره في فضيحة إيران غيت ليكلفه مهمة استخباراتية، واستعاد إليوت ابرامز الذي كذب على الكونغرس في الفضيحة نفسها ليسلمه مكتب... الديموقراطية وحقوق الإنسان. ونبش هنري كيسنغر ليطالبه بترؤس لجنة من الحزبين مكلفة التحقيقات في أحداث 11 أيلول.

المعروف بعد تلك الأحداث أن الولايات المتحدة شهدت نقاشاً حول سؤال «لماذا يكرهوننا»؟ غير أن السؤال تحول مع الوقت، حسب لويس لاهام في كتابه الأخير «الجهاد الأميركي»، إلى نوع من الاستهجان.

إن اختيار كيسنغر رئيساً للجنة تحقيق يوفر، من حيث المبدأ، عنصراً من الجواب. فيكفي أن يتذكر المرء الرجل، وتاريخه، وجرائمه، وارتكاباته، وأكاذيبه، والتي طالت المعمورة كلها، من أجل أن يصاب بنوبة كراهية للسياسة الأميركية. ويكفي أن يكافأ الرجل على ماضيه الكريه من أجل الاستنتاج بأن الولايات المتحدة، اليوم، تعيد تبني سياسات عدوانية وتكرّم من كان يفترض أن تتبرأ منه.

عندما اندلعت قضية بينوشيه في بريطانيا كتب أحدهم أن الرجل لا يجب أن يحاسب على ماضيه بل على حاضره الذي لا تتخلله لحظة ندم واحدة. وهكذا فإن بوش، باختياره كيسنغر، يسحب اعتذارات خجولة قدمها بيل كلينتون إلى شعوب عانت من سياسات واشنطن.

لقد كانت قضية بينوشيه، أيضاً، مناسبة استذكر فيها البعض كم أن الرياء سائد. فلقد كان حرياً بالقضاة مطاردة الرجل الذي دبّر، ونظّم، وأشرف على انقلاب 13 أيلول 73 في التشيلي وهو انقلاب على سلطة ديموقراطية قاد إلى حملات قتل وتشريد وتعذيب لا زال ضحاياها أحياء يشهدون. إن كيسنغر هو

البطل الفعلي لانقلاب سانتياغو، وهو، إذ كتب عن الموضوع، أسرف في الكذب إلى أن جاءت وثائق رسمية تفضحه.

ما قامت به المحاكم جزئياً (كيسنغر مطلوب للشهادة في عدد من الدول منها التشيلي وفرنسا وبلجيكا...) قام به كتّاب ومثقفون بصورة جدية. فالكتب عن جرائم الوزير الأميركي السابق عديدة وهي موثّقة كلها. وتثبت هذه الكتب أنه مسوول عن مئات آلاف القتلى في تيمور الشرقية، وباكستان، وأندونيسيا، واليونان، وقبرص، والأرجنتين، وكمبوديا ولاوس وفيتنام وبنغلادش. لقد فعل ذلك ببرودة أعصاب مذهلة وباسم خدمة المصالح الوطنية لبلاده. لم تبق موبقة واحدة لم يرتكبها: كذب، رشى، خدع، حض على الاغتيال، سرق وثائق، أخفى معلومات، شجع عمليات سرية، خرّب مفاوضات سلام، حوّل بلداناً إلى أنقاض، تغاضى عن وحشية حكام أصدقاء، ودعم ديكتاتوريين دمويين يثقلون سجناء الرأي بالحديد، يرموهم في البحر، تجسس على زملائه في العمل، الخ...

إن من استمع إلى بوش يمتدحه وهو يعلن تنصيبه «محققاً» لن يعود يتعجب من وصف شارون بـ «رجل السلام».

إن الذين سيستدعيهم كيسنغر لسماع إفاداتهم يعرفون عنه أكثر مما نعرف بكثير وهم، إذا كانوا يحترمون ملكاته الفكرية وبرودته في رسم السياسات، فإنهم مدركون أن بينه وبين الأخلاق، بأي تعريف متسامح، هوة غير قابلة للردم.

كان حرياً بالولايات المتحدة أن تحاكم كيسنغر لا أن تجعله قاضياً لو أنها كانت جدية فعلاً في التساؤل عن أسباب كراهية قطاعات واسعة في العالم لسياستها. اختارت العكس. وليس هذا بغريب على إدارة تعبّر عن أحط النزعات في هذا المجتمع الغني جداً ولكن العاجز عن إدراك أزمة علاقته مع الآخرين.

كيسنغر ليس اسماً. إنه برنامج.

2002|11|29

# تسويق تركيا

بــدأ بول وولفويتز، مبعوثاً من الإدارة الأميركية، جولة تندرج تحت العنوان العراقي. حاضر في معهد للدراسات في لندن. لم يجد شيئاً كثيراً يضيفه على الموقف الـبريطاني الرسمـي المعروف. لم يقنع بعض الحضور بأطروحات الصلة بين بغداد و«القاعــدة». لم يبد مهتماً بذلك ما دام ينتظر، بفارغ الصبر، وبتشكك واضح، نتائج عمل لجان التفتيش. ولقد كان لافتاً أنه اختار العاصمة الأوروبية الحليفة من أجـل أن يمهّد لزيارته المهمة إلى تركيا. لقد خصص وولفويتز نصف محاضرته في لندن من أجل الإعلاء من شأن أنقرة.

وكمـا في ما يخص العراق فإن الأميركيين والبريطانيين على موجة واحدة في ما يتعلق بتركيا. يؤيدون، بحماسة، انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، ويدعون إلى أن تحـدد قمـة كوبـنهاغن المقـبلة موعد بدء التفاوض معها حول هذا الموضوع.

واللافـت أن الدولتين الأقل اهتماماً بالبناء الأوروبي هما الأكثر إلحاحاً على «المـصير الأوروبي» لتركيا. وليس الأمر غريباً. فهما تدركان الإشكالات العديدة الحائلـة دون ذلك وتريدان للسلسلة الأوروبية أن تصبح محكومة بأضعف حلقاتها. فانـضمام تركيا، بعد التوسيع المقرر في 2004، يزيد من أطلسية القارة، ويقلّل من قدرتها على بناء سياسة خارجية وأمنية مستقلة، ويرغمها على أن تبقى سوقاً حرة مفتوحة بدل أن تتحوّل إلى كيان سياسي.

لقد كان هذا هو الموقف التقليدي لواشنطن ولندن. والواضح أن تعديلاً لم يطـرأ علـيه بعد الانتخابات الأخيرة التي حملت «حزب العدالة والتنمية» إلى السلطة.

لقـد استقبل فوز الحزب المذكور بأسئلة كثيرة في أوروبا الغربية، وهي أسئلة لا تخلو من قلق لا بل من عدائية. إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا الأسرع في التقاط الرسائل الإيجابية لطيّب أردوغان وللتعامل معها بإيجابية.

فالبيت الأبيض كاد يحتفل بالنتيجة. إنه يتعرض إلى هجوم من على يمينه (نعم إن الأمر ممكن!) من أجل أن تكون حربه ضد الإسلام كدين ومؤمنين وليس ضد الإرهاب والأصولية. وهو يحتاج إلى مادة تسمح له بخوض السجال. ثم إن ظروف ما بعد 11 أيلول تشدد الحاجة إلى ذلك. فمنذ انهيار المعسكر الاشتراكي وواشنطن «تبيع» النموذج العلماني التركي ضد النموذج الأصولي الإيراني. ولكن المستجدات تعطـي الأولـوية لـ «بيع» النموذج الإسلامي التركي ضد النموذج الإسلامي العربي.

ويكفـي أن نضيف إلى ذلك انفتاح الملف العراقي حتى تتضح أهمية الموقع التركـي الـذي سمحـت له التطورات بأن يدافع عن نفسه بعد انتهاء الحرب الباردة.

وبما أن الحكام الجدد في أنقرة أكدوا الاحترام الشديد للاتفاقات مع صندوق النقد، مـع مـا يعنيه ذلك من تركيبة اقتصادية، وأعربوا عن رغباتهم الأوروبية واستطراداتها السياسية، فإن واشنطن وجدت أن دورها هو، أيضاً، في «بيع» تركيا للاتحاد الأوروبي.

إن معادلـة الأطلسي + صندوق النقد + احترام الدستور العلماني + الميول الأوروبـية + الموقع الاستراتيجي المهم، إن هذه المعادلة تكاد تكون حاجة أميركية اليوم. ولقد كان وولفوبتز واضحاً في التبخير لهذه المعادلة مستعيداً نظريات المؤرخ المقرب من صقور واشنطن برنار لويس.

2002|12|4

# واشنطن تقترع لشارون

في التعيينات المالية الأخيرة استقدم جورج بوش رجالاً من أوساط المال والأعمال. لا غرابة. لقد جيء به رئيساً من أجل وضع الاقتصاد في خدمة من أسماهم منافسه آل غور الواحد في المئة من أغنى الأغنياء في الولايات المتحدة.

في دفعة التعيينات السابقة اختار بوش عدداً من طريدي العدالة وخريجي السجون. لذا، لم يستفق بعض الأميركيين، حتى الآن، من صدمة العودة المظفرة لجون بويندكستر. ولا يزال هناك من يتندر على احتمال ان يمثل مسؤول، أي مسؤول، أمام هنري كيسنجر ليقسم اليمين، في حضرة الكاذب المحترف، على قول الحقيقة. وبقي سؤال معلق يتناول إيكال ملف الشرق الأوسط، في مجلس الأمن القومي، الى اليوت ابرامز.

ليست المرحلة مرحلة نشاط دبلوماسي أميركي مكثف. ولا يبدو ان الادارة تعتزم، حالياً، تفعيل دورها. والوافد الجديد الذي كاد يدخل السجن قبل سنوات، يكاد يعتبر وزير الخارجية، المسؤول عن ملف الشرق الأوسط، عميلاً عربياً. لماذا ابرامز الآن؟

الجواب الأقرب الى الذهن هو ان الولايات المتحدة تريد ان تستبق يوم افتتاح صناديق الاقتراع في اسرائيل. انه نوع من الانتخابات من طرف واحد. يصر بوش على الادلاء بصوته منذ الآن. وهو يفعل ذلك خارقاً السرية. تقول الادارة الجمهورية، بالفم الملآن، انها تدعو الاسرائيليين الى اختيار أرييل شارون على حساب عميرام متسناع.

قبل توضيح ما تقدم، يجدر القول انه من الواجب الكف عن التركيز على الدعم الاميركي لاسرائيل. فنحن، منذ فترة، أمام واقع جديد تماماً هو كناية عن الدعم الأميركي للعدوانية الاسرائيلية المرموز اليها بليكود واليمين الأقصى. وينهي هذا المستجد تقليداً معروفاً في السياسة الخارجية الأميركية، جمهورية أو ديموقراطية، يقضي بتفضيل قيادة حزب «العمل» لاسرائيل لانه أكثر تجاوباً وطواعية.

وتأكيداً لهذا التحول في واشنطن لم يتردد بوش في اختيار ابرامز قبل أسابيع من الانتخابات الاسرائيلية.

فالرجل، منذ سنوات مديدة، مساجل عنيف ضد خيارات التيار العمالي في اسرائيل. فهو يعتبر ان «التنازلات الاسرائيلية تجعل البلد يبدو ضعيفاً ومستميتاً من أجل تسوية». وان لا بديل عن «الحزم ومقاومة العنف» الفلسطيني، وان أريل شارون هو ممثل هذا البديل. ولا يتردد عن مقارنته بتشرشل في معرض الحديث عن مجازر صبرا وشاتيلا التي ارتكبها «المسيحيون اللبنانيون». فكما عاد الأول بعد موقعة غاليبولي في الحرب العالمية الأولى ليقود بريطانيا الى النصر في الحرب العالمية الثانية، يعود شارون بعد فترة اعتزال ليقود اسرائيل وليمنع العودة الى «حدود 67 التي لا يمكن الدفاع عنها».

يعتبر ابرامز ان بيل كلينتون وايهود باراك تآمرا على أمن اسرائيل. وبما ان عرفات لم يستفد من الأمر فقد هب الرأي العام طالباً الإنقاذ من شارون. ويكفي ان يضع المرء «متسناع» مكان «باراك» من أجل ان يدرك قوة الدعوة الأميركية الى التحديد لرئيس الحكومة الاسرائيلية الحالي.

يتميز ابرامز في الحياة السياسية الأميركية بأنه أحد أبرز المنظّرين للتحالف بين اليهود المتناقص عددهم والأصولية البروتستانتية «الداعم الأقوى لاسرائيل». فهو، والحال هذه، في صلب المزاج الراهن للإدارة وللعلاقة التي نسجتها مع اليمين القومي الاسرائيلي.

كان يمكن لبوش ان يرجئ تعيين ابرامز. غير انه تصرف كما فعل شقيقه في فلوريدا عشية الانتخابات الرئاسية: كلما كان التدخل مبكراً كلما كان أجدى!

**2002|12|10**

# بيرز. لوموند. مجلس

وداعـــا شارلوت. جاء بلك كولن باول من اجل بيعنا سلعة اسمها «اميركا». قـــال انـــه آمـــن بقدراتك منذ اقناعه بـــ «انكل بنـــز». كلفك تعليب البضاعة وتسويقها. كانت الباكورة مجموعة من الكليبات التلفزيونية. لم تكوني، شارلوت بيريـــز، مـــوفقة. فهذه الكليبات إما لم تُعرض وإما اثارت الهزء حين عرضت. ثم ســـحبها من التداول. هاجمك آخرون في الادارة لأنك لم تنجحي في جعل العرب يحـــبون اميركـــا. وبعـــض من انتقدك كان يؤكد ان واشنطن لا تطلب الحب بل الخوف. واثارة الرعب ليست ميزة لديك. لنقل انها ليست ميزة من يريد اكتساب حصة في الاسواق.

لم تنتبهي الى ان اللعبة مغشوشة من البداية. ان درجة الكراهية لسياسة الادارة الحالية شديدة الارتباط بمعرفة حقيقة السياسة الحالية للادارة. ولذلك ليس غريبا ان تكون التظاهرات اكبر حيث الوعي اعلى. ربما كان عليك، بدل الاستقالة، السعي الى اقناع باول بأن «بيع» اميركا لدى الحلفاء الاوروبيين اجدى. لكن شرط ذلك كما قال احد هؤلاء الحلفاء، إزنار الاسباني، كمّ فم دونالد رامسفيلد. وهذه مهمة لا توكل الى خبيرة حملات اعلانية.

* * *

في فرنسا ضجة. تمد دُور النشر المكتبات بآلاف النسخ يوميا ولكنها تختفي في لحظـــات. لقد بات معيبا ألا يعرف مواطن ماذا يتضمن كتاب «الوجه المخفي من لومـــوند». انهـــا مطالعـــة اتهامية جارحة بحق صرح من صروح الاعلام الفرنسي والعالمي. وهي جارحة لأنها تطال التركيبة «الحاكمة» في الصحيفة وتتهمها بما لا يقـــل عن صرف النفوذ، والابتزاز، والانحيازات السياسية الفاقعة، وتزوير الوقائع، والعـــداء لفرنسا، وعمالة احد افرادها للمخابرات المركزية الاميركية، والتواطؤ مع اصحاب الرساميل... الخ.

ردت «لوموند» على ما اعتبرته محاولة لزعزعتها ولكنها لم تدخل في التفاصيل. واتخذت في سياق ذلك القرار الخاطئ: عدم المشاركة في اي نقاش تلفزيوني يتناولها. غير ان الشاشات التي ذاقت لوعة النقد الذي مارسته الجريدة بحقها اخذت تثأر. لا يمضي يوم الا وتستضيف قناة ضيوفا يؤدبون يومية اعتادوا على الخوف منها.

النقاش الفعلي في خلفية الظاهرة من شقين: إذا كان الإعلام سلطة رقابية رابعة فمن يراقبه؟ هذا اولا. ثانيا، إذا كان الإعلام المكتوب يعطي لنفسه حق النظر في الاعلام المرئي فهل العكس وارد.

* * *

يبدو أن المجلس الوطني للإعلام في لبنان يريد «ميثاق شرف» يضبط التعاطي مع الحرب المحتملة على العراق. خطوة ثانية ونقع في مطب «لجان الإرشاد والتوجيه». إن لم يكن التعاطي مع الحدث المتفاعل والمتوقع تعدديا فإن المهنة تفقد بعض شرفها. وإذا أراد المجلس دورا لنفسه في هذا الموضوع او غيره فإنه من السهل «اقتراح» عشرات المهمات التي تنتظر من يقوم بها.

2003|3|5

# خيارات صوفي

الجندي الواقف عند مدخل معسكر الإبادة يسأل صوفي (في مشهد من فيلم شهير) عما إذا كانت تختار الإبقاء على حياة ابنها أو ابنتها؟ وهو لا يفعل سوى نقل المسؤولية إليها بدعوتها إلى قتل ابنها أو ابنتها.

لو حولت صوفي سؤال الجندي النازي إلى بعض المثقفين العرب لكانوا اقترحوا عليها جوابا من شقين: «تختار»، أولا، تدمير المعسكر، و«تختار»، ثانيا، تأمين رفاهية مؤبدة للقاطنين بجوار غرف الغاز، رفاهية يتوارثونها جيلا بعد جيل.

لقد كان على صوفي أن تعيش التناقض حتى الموت. أن تعيشه بنبل لا تنتقص منه سذاجة الاعتقاد أنه كان في وسعها «التعالي» فوق لحظتها المأساوية ولكنها، لأنها لم تفعل، باتت شريكة في الجريمة.

إن العراقيين والعرب اليوم أمام نسخة جديدة من «خيارات صوفي».

المعارضة العراقية الكردية لا تستطيع ممارسة رغبتها الأصلية في قيام وطن يضم شتات هذا الشعب الموزع على غير دولة. ولو كان الرأي رأيها لفضلت الوضع القائم اليوم في كردستان. ولقد بدت لفترة، وبعد تجارب مريرة، كمن اقتنع بأن الولايات المتحدة، فضلا عن الجبال، صديق وفيّ. إن هذه المعارضة مضطرة، الآن، إلى «المشاركة» في حرب ضد العراق وهي تدرك، كما يقول قادة فيها، أن الحرب الفعلية قد تكون، غداً، ضد الجيش التركي. هل كان سيزيف كرديا؟

المعارضة العراقية الشيعية المتحالفة مع إيران لا تملك سببا أصليا للود مع الولايات المتحدة. ولكنها قد تجد نفسها، رغما عنها، جزءا من آلة الحرب الأميركية، حتى إذا نجحت هذه الحرب بات العراق كله موطئا للانقضاض على النظام في طهران. عداء هذه المعارضة لصدام حسين قوي، ولكن يمكن الافتراض أن قشعريرة تصيبها وهي تدرك أنها طرف في لعبة تتجاوزها وتهدف إلى إخضاع بلدها لاحتلال أجنبي مديد، ولإعادة إنتاج صيغة للسلطة لا فضيلة لها إلا الطاعة وتسهيل النهب.

وضـــمن الثنائي أحمد الجلبي كنعان مكية الذي يعبّر، كتابةً، عن مأزقه، فإن الأول قابل للتأقلم أما الثاني فيبدو ملتاعا: يخشى أن تخذل أميركا ما غرسته فيه من قـــيم فتنصر أعداءها عليه وتسقط من قيمة ما فعله في ربع القرن الأخير. السياسة الأميركية، بالنسبة إليه، تكاد تكون قضية شخصية.

نحن أمام معارضين مأزومين. منهم من يتردد في الانحياز إلى واشنطن (ولكنه يفعل) ومنهم من يخاف عدم انحياز واشنطن إليه.

تـــبدو الحرب المحتملة من دون بطل. قد يكون جورج بوش بطل الغلاة. غير أنهم، عالميا وعربيا، أقلية. وفي المقابل، ليس الرئيس العراقي بطلا عند أحد ولو أن صورا له تُرفع في بعض التظاهرات. فعلى ضفة العراق تبدو «القضية» أكبر من أي شيء آخر، لا بل متباينة عن الرمز المفروض عليها.

وهـــذا المعنى، فإن رافضي الحرب، والاحتلال بالتالي، هم، أيضا، في مأزق. لـــنأخذ الـــرئيس الفرنسي جاك شيراك مثلا. قال ذات مرة إنه يتمنى لو أن صدام يختفـــي. غير أنه مضى في تجنيد بلاده وعلاقاتها لإعطاء الحل السياسي فرصة. وهو يـــرتكب، بتـــصديه للولايات المتحدة، مغامرة قد تكلف فرنسا موقعها في أوروبا والعـــالم ومصالحها في الشرق الأوسط. فعل ذلك لأنه أدرك أن اللحظة السياسية الحـــرجة لا تحـــتمل إلا الموقف «التحليلي» من طبيعة النظام والموقف العملي ضد الحرب الانفرادية.

ويمكن الذهاب أبعد من ذلك.

ففـــي تحقـــيق صحافي عن «الدروع البشرية» في العراق، أي عن المواطنين الغـــربيين القـــادمين لمحاولة تفادي الحرب، يتبين أن نقاشا جديا يدور. يقول عالم اجـــتماع نروجي: «نحن هنا لندافع عن الشعب لا عن النظام. وهذا هو تناقضنا». يـــضيف أنه يدرك فائدته للنظام ميتاً تحت قصف أميركي أكثر منه حياً. ومع ذلك فـــإن قـــراره هـــو البقاء. لقد أدرك الرجل أن المهمة غير القابلة للتأجيل هي منع حـــصول الحرب، أو، على الأقل، السعي إلى ذلك. ارتضى ألا يشرط دفاعه عن شـــعب العراق بالخلاص من النظام لأنه إن مارس هذا الترف، فـــيبقى حيث هو ويزيح عقبة، ولو متواضعة، من أمام العدوان والاحتلال.

يقــدم هذا السلوك مدخلا إلى تقييم مواقف صادرة عن بيئات عربية تبحث، في الوحل الذي نحن فيه، عن مخاوف لمآزقها وليس عن طرف خيط يقود إلى تصور للمخرج من المأزق العام.

إن الموقف الداعي إلى تنحية رجالات السلطة في العراق كمدخل لمنع الحرب هــو، في أحــس الأحوال، تهرّب من المواجهة حيث تدور وإغماض العينين عن العنــصر الأساســي في المعادلة: ثمة حرب استعمارية على نظام قمعي لأسباب لا علاقــة لهــا بطبيعته بل بمصالح الدول المحاربة. العنصر الأساسي، هنا، هو الحرب والاحتلال ومن غير الجائز إضاعة جهد، الآن، في ما سوى ذلك.

والموقــف القائل: «لا للحرب، لا للديكتاتورية» هو نوع من إراحة الضمير لأن هــذه الحرب، بالضبط، قائمة ضد هذه الديكتاتورية بالضبط. إن هذا السلوك طفولي بمعنى ما لأنه يرفض وضعيته الدونية من أجل الهرب نحو شعار يتجاهل، في العمق، البؤس الذي يتخبط به العرب والذي يجعل خياراتهم، الواقعية، مشابهة لتلك المعروضة على صوفي.

إن دعوة «التنحية» لا تحرف الجهد فحسب بل تكاد تذهب به نحو التوظيف في سياق مواز للحرب والاحتلال. أما الدعوة إلى رفض الحرب والديكتاتورية معا، وفي اللحظــة نفــسها، فهي، على عكس ما يعتقد أصحابها، خروج مَرَضي من الحدث لا دخول صحي إليه.

تبقى قضية يُفترض بها أن تقلق ضمائر الذين يعطون لمنع الحرب أولوية: ماذا عــن العــراقيين الذين عانوا ويعانون؟ لا يمكن لأي نــزيه أن يقفز من فوق هذا الموضــوع. ولكــن، بالمقابل، لا يمكن لهذا الموضوع أن يصادر النقاش لأنه يمنعه، حينئذ، أن يكون مبنيا على تحليل بارد يقول إن أهوال ما بعد الحرب، على الجميع، أقسى من الوضع الراهن.

هل يحل الإشكالات أن يستمر معارضو الحرب والاحتلال في موقفهم العملي معترفين، نظريا، بطبيعة السلطة في العراق، ومعتذرين من ضحاياها؟ ليسوا هم من اختار هذا السلوك. إنه الجندي الواقف عند مدخل معسكر الإبادة.

**2003|3|27**

# «ثورة محافظة»
# ضد أميركا أيضاً

أطلـــق وصف «القوة الفائقة» على الولايات المتحدة الأميركية تمييزاً لها عن «القـــوة العظمـــى». اعتبر صاحب العبارة، وزير الخارجية الفرنسية السابق أوبير فـــدرين، أنـــه لم يـــسبق لدولة أن جمعت في نفسها عناصر الأرجحية الكاسحة السياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والثقافية، والعسكرية.

اعتـــبر كـــثيرون أن الولايات المتحدة، وهي وليدة ثورة، لا تملك مشروعاً للتـــصدير فحـــسب وإنما القدرة على ذلك أيضاً. وجاء انتهاء «الحرب الباردة» ليحـــسم في تفوّق هذا النموذج ما دفع البعض إلى ادعاء «نهاية التاريخ». وبالعودة إلى عناصـــر القـــوة المذكـــورة يتبيّن أن جزءاً من النفوذ الأميركي في العالم كان مستمداً *مما يسميه البعض «القوة الوديعة»*.

إن مـــا جرى في الأيام القليلة الماضية، وفي جلسة مجلس الأمن أمس مثلاً، يـــدل على اضطراب حقيقي في وزن العوامل المشكّلة للقوة الأميركية. لم ينفع الـــوزن الـــسياسي إلا في تهديد المؤسسات الدولية بدل تأمين انحيازها فكان ما كان من سحب مشروع القرار الثلاثي. ولم يجدِ الوزن الاقتصادي نفعاً في شراء كمية الأصوات المطلوبة لتأمين أكثرية من 9 دول. ولم يكن الوزن الثقافي مهدداً بفقـــدان جاذبيته كما هو اليوم. وهكذا وجدت واشنطن نفسها أمام اضطرار اللجـــوء إلى القـــوة العارية المستندة إلى، والمستفيدة من، تكنولوجيا عسكرية شديدة التقدم.

وفي آخـــر استقصاء رأي أجري في أوروبا يتأكد أن شعبية الإدارة الحالية في تراجع مريع. فقياساً باستقصاء أجري في حزيران الماضي تراجعت النظرة الإيجابية إلى سياسة أميركا من 61 في المئة إلى 25 في ألمانيا، ومن 63 إلى 31 في فرنسا، ومن 70 إلى 34 في إيطالـــيا، ومن 79 إلى 50 في بولندا، ومن 75 إلى 48 في بريطانيا... ولا فرق في حجم التراجع بين «أوروبا القديمة» أو «أوروبا الجديدة».

وعندما أعلنت واشنطن أن التحالف الداعم لها يضم 45 دولة تبيّن أن الثلث خجول من نفسه، والثلث كناية عن دول شيوعية سابقة حديثة العهد بالديموقراطية، والثلث الأخير يتمحور حول العصبية الأنغلوساكسونية. ويوضح ذلك كفاية النجاح في تبديد الحالة التي نشأت بعد تفجيرات 11 أيلول والتي جعلت دولاً كثيرة جداً تنحاز إلى الوجهة الأميركية في مكافحة الإرهاب.

إلا أن نظرة مدققة إلى سياسات الإدارة تؤكد أن التعاطف هو الاستثناء لأن الوضع في 10 أيلول لم يكن كذلك. فبين وصول جورج بوش إلى البيت الأبيض وبين سقوط البرجين مارست الولايات المتحدة سياسات، وأعلنت عن خطط وبرامج وتوجهات، استفزازية لمعظم سكان المعمورة. لقد انسحبت من معاهدات ومواثيق دولية، وانكفأت عن سياسات، وامتنعت عن المشاركة في مجهودات دولية، وبدا أن فريق الصقور، بجناحيه اليميني والمحافظ، ماضٍ في فرض أسلوب فوقي في التعاطي مع الآخرين. ولذا لمّا هبّ حلف الأطلسي يعرض خدماته في حرب أفغانستان طُلب منه أن يبقى على حدة. واختير العراق هدفاً تنفيذاً لمضمرات سابقة وامتحاناً لقدرة الجميع على الالتحاق غير المشروط بالمركز الأمبراطوري. وسرعان ما اكتشف الكثيرون أن واشنطن غير معنية بتأمين شروط قيادتها لهم لأنها ماضية نحو الهيمنة. وأنها تريد فعل ذلك مستندة إلى تفوقها العسكري الكاسح بدرجة حاسمة. ولقد أدى ذلك إلى ارتداد قطاعات شعبية واسعة عن الانجذاب نحو الولايات المتحدة بحيث أن لا وجود لأكثرية شعبية تؤيدها إلا في... إسرائيل.

يقول فريد زكريا في مقاله الأخير في «نيوزويك»: «سافرت حول العالم وقابلت مسؤولين رفيعي المستوى في الحكومات من عشرات الدول خلال العام الماضي. يمكن أن أورد أن كل دولة تعاملت الإدارة معها تشعر بالمهانة منها باستثناء بريطانيا وإسرائيل». وضع عنواناً لمقاله «الإمبراطورية المتغطرسة» وحاول أن يجيب على سؤال: «لماذا تخيف أميركا العالم». كنا بلماذا يكرهنا العرب والمسلمون فصرنا بخوف العالم كله.

* * *

إن مكوّنات «القوة الفائقة» التي ذكرها فدرين تخضع، حالياً، لترتيب جديد. ويتم هذا الترتيب لصالح البُعد العسكري التكنولوجي بصفته الأداة الرئيسية لفرض الهيمنة. والمهم في الموضوع ما شرع يلاحظه عدد من الساسة والمثقفين الأميركيين: هل سيرتد المشروع الأميركي الكوني على الداخل الأميركي؟ هل تقود حملة التجييش باسم الحروب اللامتناهية إلى المضي قدماً في إعادة صياغة العلاقات الداخلية في الولايات المتحدة نفسها؟

إن ما يبرّر طرح مثل هذين السؤالين هو أن أصحاب مشروع الهيمنة الخارجية يملكون أجندة تهتم بتفاصيل الحياة الأميركية. إن التضييق على الحريات الفردية هو وجه من وجوهها فحسب. أما في الحقيقة فإن الموضوع هو الانقضاض على كل ما نجا من العاصفة الريغانية وهو ذو صلة بالرعاية، والتوازن الاجتماعي، والعلاقات العرقية، وحقوق النساء، وأوضاع الأقليات الخارجة عن الخط القويم، والمسؤولية المدنية للشركات وأصحاب الرساميل، وحظوظ المهمشين في قدر من الحماية، وحريات الإبداع والخروج عن المألوف، والمعتقدات الإيمانية العقلانية، والدور الإنساني للدين، واستقلالية الدولة عن الغيبيات، إلخ...

ليس صدفة أن البيئات ذات الصلة بهذه العناوين هي البيئات التي تصدر عنها، في الولايات المتحدة، معارضة الحرب: من نيويورك تايمز، إلى نيويورك ريفيو اوف بوكس، إلى هوليوود، إلى الكنائس الرسمية، إلى أوساط يسارية في الحزب الديموقراطي، إلى ورثة حركات الحقوق المدنية، إلى جمعيات الدفاع عن حق الاختلاف... ليست المعارضة هنا رفضاً للحرب من أجل الديموقراطية المزعومة، ولا رفضاً للخروج عن مجلس الأمن، ولا، طبعاً، محبة بنظام صدام حسين. فهذه البيئات أيّدت ثلاث حروب لبيل كلينتون خارج الشرعية الدولية (البوسنة، هايتي، كوسوفو) ولكنها، اليوم، ترفض لإدراكها الصلة العميقة بين هذا الشكل المحدد من الاتكال على القوة العسكرية وبين مشروع داخلي شديد المحافظة والرجعية والانغلاق.

إن معارضي الحرب الأميركيين إنما يدافعون عن أنفسهم وحرياتهم والصورة التي يريدونها لبلادهم والتي ساهموا في صنعها. وهم يفعلون ذلك ضد خصوم محليين

يتصرفون على أساس أنه آن الأوان للخلاص، ليس من أعداء الخارج فحسب، بل من أشكال «الفجور» الداخلي الداعي إلى ثقافة «مضادة»، وإلى قدر من العدل، وإلى تنظيم لعلاقات الأقوام، وإلى الدفاع عن قيم أوروبية في أميركا، وإلى إلغاء عقوبة الإعدام، وإلى عولمة أقل وحشية...

كلا، إن الإدارة الحالية لا تختصر بلادها. ومن الخطأ اليأس من الأميركيين الذين قد يدفعون، مثل غيرهم، ثمن الجنوح إلى فرض «الثورة المحافظة» على العالم كله وعلى الولايات المتحدة أيضاً. وإذا كان صحيحاً أن «الثورة المحافظة» هو مشروع لأميركا أولاً قبل أن يكون لسواها فإن الرهان واجب على دور للأميركيين أنفسهم في إحباطه.

2003|3|20

# رؤى ومصائر

«ان القـــرار في وجهة التصرف في العراق مهم جدا لأنه، بوضوح، يتجاوز العـــراق. وهو يتجاوز أيضا مستقبل الشرق الأوسط والحرب على الإرهاب. انه قـــرار يتـــناول الدور الذي تنوي الولايات المتحدة لعبه في العالم في القرن الحادي والعـــشرين». هـــذا الاقتباس من مقدمة الكتاب الجديد لوليام كريستول ولورنس كـــابلان (مـــن أبرز المنظرين للمحافظين الأميركيين الجدد) يفيد ان مصائر كثيرة تتحدد فوق أرض المعركة في العراق.

ان الـــدور الذي تنسبه الولايات المتحدة لنفسها ينتمي الى عالم الرؤى. قد لا يحـــدده المحافظون الجدد اليمينيون وحدهم. غير انهم، بالتأكيد، وكما تدل التجربة حـــتى الآن، يقولـــون بصوت عال ما يفكر فيه اقطاب الإدارة الآخرون بصوت منخفض.

يتأســـس الاجمـــاع الحـــاكم في الولايات المتحدة على فكرة تقول ان عقد التـــسعينيات كـــان مرحلة اجازة. لقد انتهى، خلالها، جورج بوش الأب ثم بيل كلينـــتون باحترام التعددية والتشاور، والمؤســـسات الدولية، وراهنا على ان تعميم أواليات السوق على الكون سيضمن المصالح الأميركية ومعها الاستقرار وقدر من الديموقراطية.

يـــرفض الاجماع المشار اليه هذه النظرية. وهو يتشكل من رجالات سبق لهم ان ســـخروا مـــن هنري كيسنجر نفسه وسياسته «الواقعية» التي تقيم وزنا ما لعلاقات القـــوى. لقد كانوا، منذ أيام الحرب الباردة، يحرّضون على نهج أكثر عدوانية حيال الاتحـــاد السوفياتي ولا يمانعون في الوقوف على حافة المواجهة النووية. ولكن لما انهار المعـــسكر الاشـــتراكي لم يعـــد في وسعهم ضبط طموحاتهم. انتقلوا فورا الى مطالبة الولايات المتحدة بلعب دور امبريالي لا خجل منه طالما انه «امبريالية خير».

ان مـــا كتبوه في التسعينيات، في ما يخص العالم او الشرق الأوسط، يشير الى تبرّمهم من الستاتوكو والى ان نوازع نشر الثورة المضادة تنهش احشاءهم.

ان مـــا يفعلونه في العراق اليوم هو السعي الى تقرير مصائر الدول والشعوب وفق رؤى يبشرون بها منذ فترة مديدة. وإذا كان هناك من يأخذ عليهم انهم ألحقوا أذى مؤكدا بمؤسسات من نوع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي فإنه يخطئ بحقهم. ان ما حصل في مجلس الأمن ليس نتيجة غير مرغوبة للاصرار الأميركي. انه اقرب الى ان يكـــون عملا مخططا له ومرغوبا. فالوجهة التي تريد الامبراطورية سلوكها مـــشروطة بقـــدر عـــال مـــن التحلل من التزامات دولية ومن قيود يحاول بعض «الصغار» تكبيل واشنطن بها.

يـــصعب ان نجـــد حزنا في تعليقات المسؤولين الأميركيين على الصفعة التي تلقـــوها في مجلس الأمن. فمنذ البداية صرّح جورج بوش ان المجلس مهدد بفقدان معـــناه ان لم يلـــتحق بسياسة واشنطن. ولما تأكد ان الولايات المتحدة ذاهبة الى الحـــرب خارج الشرعية الدولية لم يجد بوش ما يقوله سوى «ان مجلس الأمن فشل في تحمل مسؤولياته».

ومـــثل العـــادة في هـــذه الحالات ذهب ريتشارد بيرل بعيدا في التعبير عن مكنونات الاجماع الحاكم في أميركا. ويكاد الرجل يطير فرحا وهو يكتب ان نظام صدام حسين لن يسقط قريبا وحده وإنما سيجر معه الأمم المتحدة. وعندما يحصل ذلـــك تنتهي الخرافة القائلة ان الهيئة الدولية يمكنها ان تكون أساس النظام الدولي الجديد.

يعتبر بيرل ان الرهان على القانون الدولي والمؤسسات الدولية لتأمين الأمن هو «فكرة ليبرالية سخيفة». ففي رأيه ان الولايات المتحدة لا يسعها ان تربط قرارات مـــصيرية بدول مثل سوريا والكاميرون وانغولا وروسيا والصين وفرنسا... أي انه يقيم تراتبا للدول بحيث تحتل تلك المنضمة الى «تحالف الراغبين» مرتبة أولى وتخرج المعارضـــة (أكثر من أربعة اخماس البشرية) من نطاق المجموعة الدولية! وهو يعتبر فشل الأمم المتحدة الحالي مقدمة لمواجهتها مصيرا شبيها بعصبة الأمم (ثمة اشارات عديـــدة لـــدى بوش الى ذلك). *أما البديل فهو «تحالف الراغبين» الذي سيكون* أســـاس بـــناء النظام الدولي الجديد والبديل الحقيقي للفوضى الناجمة عن السقوط الوضيع للأمم المتحدة!

يتضح ان الولايات المتحدة لم تضطر الى العدوان منفردة بعدما خذلها مجلس الأمن. لقد استخدمت جموحها العراقي من أجل ان تخذل مجلس الأمن وتضع نفسها، لاحقا، في موقع القادر على إعادة صياغة العلاقات الدولية. ان الحرب، بهذا المعنى، كانت اختيارا حرا لواشنطن جرى التمويه عليه بحجج عديدة. وهو يقدم فكرة عما يمكن ان تصل اليه تطبيقات الضربة الاستباقية والعقيدة «الدفاعية» الأميركية الجديدة.

ليس صدفة، والحال هذه، ان يتحدث طوني بلير عن حرب ستحدد السياسات الدولية لعقود مقبلة وليس بريئا ان ينحاز كيسنجر الى هذا الرأي معتبرا ان الحرب على العراق «نقطة تحول تاريخية في سياسة أميركا الخارجية» قبل ان يضيف ان المطلوب «إعادة درس الفرضيات الأساسية للخمسين سنة الماضية».

تقود هذه المقدمات كلها الى طرح سؤال صعب عن الموقف من الحرب. وهو صعب لأن الموقف «البديهي» و«الانانوي» هو الرغبة في الخلاص السريع منها بأقل الخسائر الممكنة. ان هذا هو الفخ المنصوب لكثيرين والذي جرى التمهيد له بدعوات تفتقر الى الحد الأدنى من الاخلاق. ففي ظل المعطيات الراهنة لا سرعة ممكنة في إنهاء الحرب إلا عبر انتصار أميركي حاسم. ولكن هذا الانتصار نفسه «يغري بالعمل في مكان آخر» حسب تقدير زبغنيو بريجنسكي. أي تماما كما اغرى الانتصار السهل في أفغانستان بالانتقال الى العراق. و«المكان الآخر» يمكنه ان يكون إيران او كوريا او سوريا او السعودية او... ولقد كان كولن باول واضحا حين قال: «سننجح وستنبثق فرص جديدة من هذا النجاح».

ان كل نقطة لصالح الولايات المتحدة، كما نعرفها اليوم، هي نقطة ضد توق البشرية الى ان تدير علاقاتها عقلانيا وبشكل تعددي وضمن مواثيق متعارف عليها.

2003|3|23

# لا أينعت ولا حان قطافها

«ربما يرغب ريتشارد بيرل أن يكون في الموجة الأولى من العسكريين الأميركيين المتوجهين إلى بغداد». بهذه العبارة سخر سيناتور أميركي من «أمير الظلمات» الذي يُقال عنه إنه أمضى وقتاً إضافياً في العمل من أجل الدفع نحو الحرب ضد العراق. وتجد هذه العبارة تفسيراً لها في ملاحظة قالها أحد العاملين مع كولن باول: «ثمة خبرة عسكرية في الطابق السابع من وزارة الخارجية أكثر مما في مكتب وزير الدفاع كله»!

عندما فتح النقاش الجدي في الإدارة حول النهج الواجب اتباعه حيال بغداد لاحظت الصحافية مورين رود، بسخريتها اللاذعة، أن «المدنيين نظموا انقلاباً ضد العسكر».

ولكن من هم هؤلاء المدنيون؟

الذين احتموا بهم لاحظوا قاسماً مشتركاً بينهم: لم يسبق لواحد منهم أن خاض حرباً علماً أنهم، في معظمهم، في سن كانت تفرض عليهم التجنيد الإلزامي في فيتنام.

الرئيس جورج بوش نفسه لم يدخل الجيش في فترة الحرب و«تطوّع» في الحرس الوطني في تكساس. وهذا سلوك اتبعه «أبناء النافذين» حسب ما يقول كولن باول نفسه في مذكراته.

نائب الرئيس ديك تشيني تجنّب الخدمة بحجة أنه كان يملك «أولويات أخرى في الستينيات».

وزير الدفاع دونالد رامسفيلد قاد طائرات عسكرية بين حربي كوريا وفيتنام من دون أن يشهد ولو معركة واحدة.

لويس ليبي، الرجل الأول في مكتب تشيني، أمضى تلك الفترة العصيبة في جامعتي يال وكولومبيا.

بول وولفويتز وبيتر رودمان اهتما بتحصيل العلم أكثر من خدمة العلم. أما دوغلاس فيث فكان... دون السن.

إلـــيوت ابرامز، المسؤول عن ملف الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، والـــصديق الصدوق لأريل شارون، حصل على إعفاء للدواع صحية. وفعل جون بولـــتون مـــثله وهو، حالياً، الرجل الثالث في وزارة الخارجية، ويتميّز باستسهال الدعوة إلى استخدام السلاح النووي.

يـــبلغ عدد الذين وقعوا على «مشروع العقد الأميركي الجديد» 32 شخصاً. والبـــيان التأسيسي (إنجيل المحافظين الجدد) يدعو إلى حروب على العراق وسوريا ولبنان وإيران وفلسطين... بين هؤلاء ثلاثة فقط خدموا «عسكريتهم» أما الباقون فتهرّبوا.

ريتشارد بيرل بين المتهرّبين. أمضى حرب فيتنام زميل دراسة مع وولفويتز في جامعة شيكاغو. ولما تخرّج انضم إلى تيار في الحزب الديموقراطي هو الأكثر حماسة ل... الحـــرب! وهـــو اليوم يحرّض على القتال ويؤسس الشركات التي يجني منها أموالاً وفيرة مقابل خدماتها العسكرية والأمنية.

فرانك غافني (من «معهد السياسة الأمنية» والصديق الجديد للجنرال ميشال عون) اختفى عن الأنظار زمن الحرب.

ينتمـــي هـــؤلاء جميعاً إلى البنية الضاغطة في اتجاه العدوان. وفي حين يطلق الـــبعض علـــيهم صفة «الصقور» يميل البعض الآخر إلى أنهم، كطيور، أقرب إلى الدجاج منهم إلى أي شيء آخر. وينسب هذا البعض الثاني إليهم «ميزتين»: الأولى هـــي التهرّب من الخدمة العسكرية، والثانية هي الدعوة إلى حل المشاكل السياسية بوسائل عسكرية. وفي الإمكان أن نضيف ميزة ثالثة: أنهم، جميعاً، من أشد أنصار النسخة الليكودية المتطرفة عن إسرائيل ومن أشد رافضي أي تسوية في المنطقة.

شـــكّل الأشـــخاص المـــشار إليهم محرّك القوة الدافعة للحرب على العراق. ولجأوا، في سبيل ترجيح رأيهم، إلى بناء منظومة متكاملة من الأفكار (لعب المؤرخ بـــرنارد لـــويس دوراً كـــبيراً في ذلك). والغاية من هذه المنظومة تسويق الحرب والسجال ضد من يعارضها أو يدعو إلى التمهّل في خوضها.

قالـــوا إن العـــراقيين ســـيهبّون إلى ملاقاة «جيش التحرير» الأميركي، وأن معارضـــين مثل أحمد الجلبي، نافذين جداً في الداخل وممثلين له، أكدوا أن الجيش

والـشعب سينحازان إلى كل من ينقذهم من الديكتاتور. حسموا في أن العراقيين سـيرحّبون بمستـشارين يعملون لصالحهم. روّجوا أن في الإمكان نـزع عروبة العراق باسم ثنائية القومية. اعتبروا أن لا أسهل من تحويل البلد منطلقاً للهجوم على إيران وسوريا والفلسطينيين والسعودية. أصروا على تبني الأفكار الاستشراقية حول غياب أي هوية وطنية جامعة أو قومية.

استـنتجوا من كل ما تقدم أن الحرب نـزهة غير مكلفة لا مادياً ولا بشرياً وأن ثمـارها مغـرية جداً. وتمكّنوا، بهذا الأسلوب، من إسكات معارضيهم، ومن اسـتغلال أجواء ما بعد 11 أيلول. ووضعوا ذلك كله في سياق منظور يرمي إلى إعـادة تشكيل العالم بعد انتهاء الحرب الباردة ويلقى دعماً من مؤسـسات صناعية ضخمة في عالمي الأسلحة والنفط. وركزوا على أن منطلق إعادة التشكيل هذه هو التغيير الجذري للشرق الأوسط وعلاقاته وثقافته وتحويل الجلبي إلى رمز للاقتصادي الجديد وكنعان مكية إلى رمز للمثقف الجديد.

لقـد أثّر هذا المناخ الثقافي السياسي في وضع الخطة العسكرية للغزو والقائمة على فرضية «الثمرة الناضجة التي حان قطافها». نقول «أثّر» فقط لأن العسكريين المحتـرفين حاولـوا جهدهم تعديلها وسعوا، مدعومين من باول (صاحب العقيدة المخالفـة لما يجري تطبيقه)، ومن المخابرات، إلى إنتاج تسوية لا تعكس في الميدان الخرافات الإيديولوجية الغرضية لحزب الحرب.

وإذا كانت هذه الخطة العسكرية تواجه، اليوم، المتاعب التي تواجهها فلأنها، بالأسـاس، مبنية على سوء تقدير سياسي يعامل العراق على أساس «أينعت وحان قطافها».

هل يبرّر ذلك الانتقال، من الجانب العربي، نحو تفاؤل يستعيد اللغة الانتصارية التقليدية؟ كلا. إن الولايات المتحدة تتمتع، بحكم انفرادها، بأفضلية لم يمتلكها أحد قبلها: لا وجود لخصم كوني قادر على استثمار أخطائها وتحويل تورّط جزئي من جانبها إلى مأزق استراتيجي.

إن في إمكـان واشنطن تعديل خطط الحرب. وفي إمكانها التوقف عند محطة وفـتح مفاوضـات سياسـية. وفي إمكانها البحث عن تسويات مع قوى إقليمية

ودولـــية. ولكـــن شرط أي من هذه الخيارات هو ألا تستمر أميركا في ارتكاب «خطيـــئة العجرفة»، وأن يقودها ذلك إلى إعادة تركيب التوازنات ضمن الإدارة نفسها.

وفي انتظار المجريات اللاحقة، وفي ضوء ما هو حاصل حالياً، وبشكل خاص في ظـــل مفاجأة العراق لنفسه وللعرب وللعالم، يمكن المغامرة بإطلاق استنتاج ولو مبكر: لن يكون العراق، بغض النظر عن النتائج العسكرية للحرب، أرضاً صديقة للاحتلال الأميركي. وإذا صدق هذا الاستنتاج فإن له ما بعده.

**2003|3|25**

# وداعاً ريتشارد

استقال ريتشارد بيرل. خرج متسربلاً بالفضيحة. ربما يكون غادر قبل أن تتم المساءلة الفعلية. حصل معه ما حصل لعدد من المبشّرين الأصوليين الأميركيين الذين كانوا يتظاهرون بالهذيان لحظة اتصالهم بالرب، ويرتجفون، ويتصبّبون عرقاً، في حين تمتد أيديهم إلى جيوب المشدوهين بأدائهم بهدف... السرقة. لقد قدّم الرجل نفسه بصفته إيديولوجياً لا تحرّكه سوى الأفكار والمعتقدات. وأمضى حياته ينظّم الحملات ويقودها، ويقيم الشبكات ويفعّلها، ويتظاهر أنه يفعل ذلك عن غيرية لا مثيل لها.

لم يتردد في تسليط الأضواء على نفسه. كان يدلي، يومياً، بتصريح أو موقف يسقط فيه بلداً باسم تحريره. اعتبر نفسه، لسبب ما، محمياً. غير أن قدراً بسيطاً من التنقيب في حياته كشف عن انتهازية استثنائية. ليس بيرل سوى سمسار صغير يستغل موقعه الاستشاري في وزارة الدفاع الأميركية من أجل تدبير صفقات والحصول على عمولات وذلك في سياق الولاء الأعمى لليمين الإسرائيلي والإصرار على تماهي المصالح بينه وبين الولايات المتحدة.

ادعى في بداية «غلوبال غيت» أنه لم يقرأ تفاصيل الالتزامات الواقعة عليه في موقعه المسؤول. ولكنه تصرف على طريقة «المريب الذي يقول خذوني» عندما تبرّع بأموال لصالح عائلات الضحايا من الجنود الأميركيين في حرب العراق. الجنود الذين شجع على إرسالهم للموت هناك.

يمكن، لما تقدم، أن يكون قراءة في دواعي استقالة بيرل التي سبّبت حزناً شديداً لدونالد رامسفيلد. فلقد نشأ تعارض مصالح، وشرعت الصحافة تهتم، وبدأ نواب يطرحون أسئلة فكان لا بد من تطويق الهجوم المحتمل بهروب سريع. غير أن هذه القراءة تتناول مستوى واحداً من مستويات الحدث. ففي المجلس الاستشاري الذي يترأسه بيرل عشرة من أصل ثلاثين لهم علاقات خاصة بشركات السلاح التي تعقد صفقات بعشرات مليارات الدولارات مع البنتاغون. واللافت أن هؤلاء يشتركون جميعاً في «ميزة» أخرى.

إن هذا هو المستوى الثاني للحدث.

الضجة حول بيرل مثارة منذ أسابيع. دفع بها الصحافي سيمور هيرش إلى الأمام في تحقيق في «نيويوركر» نشرته «السفير». وقد رد المتهم قائلاً إن هيرش «إرهابي». فما الذي تغيّر اليوم؟

إن ما تغيّر اليوم هو الإطار العام للحرب التي تشنها الولايات المتحدة على العرب والعالم في العراق. فالملاحظ أن أصواتاً كثيرة بدأت ترتفع تكشف الأوهام التي جرى ترويجها لتسويق الحرب. لقد قيل إنها ستكون سهلة، سريعة، حاسمة، نظيفة، مثمرة. وإذا بها صعبة، بطيئة، مفتوحة، وسخة، وغير مثمرة.

إن بيرل هو أحد أبرز دعاة «الحرب الاختيارية»... لأنها حرب سهلة. لقد روّج لنظرية أن العراقيين كلهم سيرقصون في الشوارع احتفاءً بقدوم الغزاة. وساجل ضد الذهاب إلى الأمم المتحدة داعياً إلى التعويض عن المجموعة الدولية بأحمد الجلبي وكنعان مكية. وسخر، حتى، من فكرة تحالف «لا ندري من داخله، ومن خارجه، ومن أين الحصول على بطاقة عضوية فيه».

لم يكن وحده مصراً على هذه الفرضية (تحرير العراق وإعادة هيكلة الشرق الأوسط والعالم بقليل من الجهد وبمعاونة معارضة عراقية متأمركة متأسرلة ذات نفوذ «هائل» في بلادها). إنه، في هذا المجال، جزء من تيار له ممثلون أقوياء في الإدارة (ديك تشيني، دونالد رامسفيلد، بول وولفويتز، جون بولتون، الخ...). ولقد صاغ صديقه كينيث ادلمان، وزميله في المجلس الاستشاري، هذه الفرضية بكلمات بسيطة: «ستكون الحرب لطرد صدام حسين نزهة. لماذا؟ 1) لأنها كانت نزهة في السابق، 2) لأنهم باتوا أضعف. 3) لأننا بتنا أقوى، 4) لأننا نعمل للسيطرة إلى الأبد». ويكرّر ادلمان قبل أيام أن «حساب الأرباح والخسائر» لا يزال ميالاً لصالح الحرب.

يكتشف الأميركيون والبريطانيون هذه الأيام أن الأمور ليست كما قيل لهم. ويطفو إلى السطح سؤال مقموع عن «اختطاف السياسة الخارجية الأميركية». والواضح أن «حزب الحرب» يخوض معركة صعبة حتى يتهرّب من الاتهامات الموجهة إليه بأنه استعجلها واستسهلها.

فوليام كريستول، مثلاً، شرع يروّج لضرورة «التسامح مع طول الحرب» لا «التسامح مع الهزيمة» مضيفاً أن المطلوب زيادة العنف «حتى لا يصدق أحد أن أميركا ضعيفة». وزاد عليه مايكل ليدين بأن «حجم الأضرار أمر ثانوي. فالأميركيون، حسب الدراسات الأكاديمية، شعب يحب الحرب ويكره الخسارة». ولقد ارتاح هذا «الحزب» إلى التحول في لهجة جورج بوش وطوني بلير وكبار القادة العسكريين. لقد بات في وسع المعارك أن تستمر حتى تصل إلى نهايتها المحتومة: الانتصار.

لقد دفع ريتشارد بيرل ثمن هذا التحول في اللهجة. إنه أول رأس سياسي يسقط لأنه نظّر لغير ما وقع فعلاً. وليس من المستبعد أن تكون تمت التضحية به أمام ضغط العسكريين المحترفين الذين يتهمون «عقائديين» بالتدخل الفظ في صياغة الخطة القتالية. فلقد انبنت هذه كلها على أساس أن الشعب العراقي أولاً، والشعوب العربية تالياً، تنظر إلى الأميركيين كقوة تحرير لا قوة احتلال، وأنها، «تحب شارون وتكره عمرو موسى» خلافاً لأغنية راحت تجمع بين الابتذال والتقاط الحس الشعبي.

المستوى الثاني المتحكّم بأي قراءة لاستقالة بيرل هو، إذاً، الإعلان عن فشل التقدير السياسي الكامن وراء الخطة العسكرية.

غير أن هناك مستوى ثالثاً.

لقد نُظر إلى معركة العراق بصفتها جزءاً من حملة أوسع تطال الشرق الأوسط كله والعالم.

قبل أيام التقى في «معهد أنتربرايز» المحافظ ثلاثة محاضرين: ريتشارد بيرل، مايكل ليدين، وجيمس وولسي (المدير السابق للمخابرات المركزية وأحد أبرز الصقور في واشنطن). تبارى الثلاثة في وصف الشرق الأوسط الجديد، وفي وصف العلاقات الدولية الجديدة، وفي تحديد مصير أوروبا، ومجلس الأمن، الخ... ولقد نهض البناء كله على أن الحرب ستكون منتهية في أيام، وعلى أن واجب الولايات المتحدة هو تحديد الوعاء الذي سيعيد تشكيل الميوعة العالمية. وتميّز ليدين، بين الثلاثة، بأنه دعا، استناداً إلى التجربة العراقية، إلى ضرورة الإسراع في مواجهة

سوريا، وإيران، والسعودية، وغيرها. ففي رأيه أن العراق هو موقعة في حملة تتجاوزه كثيراً...

إن في استقالة أحد الثلاثة، بيرل، ما يؤشر أيضاً إلى أن الارتطام بالواقع يفترض به أن يقود إلى قدر من التواضع. فهذه الاستقالة، وبغض النظر عن سببها المباشر، الانتفاع الشخصي، تؤشر إلى أن المقاومة تؤتي ثماراً. لقد أدت، حتى الآن، إلى إدخال تعديلات على الخطة العسكرية ولكنها، في الوقت نفسه، ألمحت إلى إمكان إحباط الخطة السياسية.

* * *

ملاحظة: ليست هذه هي المرة الأولى التي يخرج فيها ريتشارد بيرل من دوائر صنع القرار في واشنطن. إن «أمير الظلمات» قادر، باستمرار، على العودة والإيذاء ثم إن الباقين في مواقع السلطة ليسوا أفضل منه. هل نقول له «وداعاً» أم «إلى اللقاء»؟

**2003|3|29**

# الدب والسكين والبندقية

«ان النفسيات المتعلقة بالقوة وبالضعف سهلة الفهم. فالرجل المسلح بسكين واحدة يستطيع ان يقرر ان الدب الذي يهيم في الغابة هو خطر قابل للاحتمال ما دام البديل اصطياد الدب بهذه السكين أكثر خطراً من الترقب وتمني ان الحيوان لن يهاجم. غير ان الرجل نفسه، لو كان يحمل بندقية، لكان فكّر بشكل مختلف في ما يمكنه ان يكون خطراً قابلاً للاحتمال. لماذا يجازف بأن يتعرض للافتراس اذا كان في وسعه تجنب ذلك؟ ان رد الفعل النفسي هذا، وهو رد فعل سائد، هو الذي جعل أوروبا وأميركا تتواجهان».

«القوة والضعف» هو عنوان الكتاب الأخير لأحد أبرز منظري المحافظين الجدد في الولايات المتحدة روبرت كاغان. أحدث ضجة كبرى عندما كان مقالاً واستمر يفعل ذلك عند صدوره قبل أسابيع. يدافع الكتاب عن فكرة بسيطة. يقول ان الفرق بين السلوك الأوروبي (باستثناء بريطانيا) والسلوك الأميركي نابع، حصراً، من ضعف الطرف الأول وقوة الثاني. فالضعف يقود الى تحديد للمخاطر وسبل حلها لا علاقة له بالدرجة المتدنية من قدرة الاحتمال لدى القوي وميله الى العلاج العنيف.

يحاول الكتاب ان يفسر، انطلاقاً من هذا المنظور، الرغبة الأوروبية في اعتماد الوسائل الدبلوماسية، واللجوء الى مجلس الأمن، وتمديد المهلة للمفتشين في العراق... فهذا كله نابع من وهن برز حديثاً في القارة خلال القرن العشرين وتعزز بعد انتهاء الحرب الباردة. وبالمقابل فإن الولايات المتحدة سارت في اتجاه معاكس وتعزز ذلك بعد انتهاء الحرب الباردة. ففي حين مال الأوروبيون الى الرغبة في التنعم بـ «ثمرات السلام» و«تناسوا الاستراتيجيا» ذهب الأميركيون نحو ضرورة التوسع، ونقل المعارك الى العالم، وتأمين المصالح على مدى بعيد، وتعيين التهديدات، والحزم في حسمها. وأما احداث 11 أيلول فإنها لم «تغيّر أميركا وإنما جعلتها أكثر أميركية».

يعتبر كاغان، والحالة هذه، ان العقيدة الدفاعية الجديدة لجورج بوش هي الابنة الشرعية لشعور أميركا بقوتها. ويجعل هذا الشعور مضحكاً بعض الشيء تحديد المخاطر بصفتها المجاعة، والاوبئة والفقر، وسلبيات العولمة، وانتشار الجريمة... لا يليق هذا التحديد بالولايات المتحدة. لذا فإنها، أولاً، تكثر الحديث عن الدول المارقة، والدول المتعثرة، والارهاب ذي البعد العالمي، وتنتدب نفسها ثانياً، للتوجه الى حيث الداء من أجل استئصاله قبل ان يهددها.

والعدوان على العراق هو النموذج الاول للحرب الاستباقية التي يراد لها إجهاض خطر داهم. فالعراق دولة مارقة، تمتلك أسلحة دمار شامل، ويمكنها ان تستخدمها مباشرة أو بواسطة ارهابيين ضد الأرض الأميركية أو المصالح الأميركية. لذا وجب التحرك الذي هو، في نهاية المطاف، تحرك أقرب ما يكون الى الدفاع المستقبلي عن النفس.

* * *

يمكن القول، بعد سقوط تكريت، إن الولايات المتحدة استكملت بسط احتلالها على العراق. ولا يكاد يمر مؤتمر صحافي لمسؤول أميركي، سياسياً كان أو عسكرياً، من دون ان يقف سائل ليسأل: ولكن ما أخبار أسلحة الدمار الشامل؟ ويتردد الجواب نفسه: نحن واثقون من أنها موجودة، ولكن النظام أحسن إخفاءها، وسيأتي يوم نكتشفها.

نحن أمام واحد من احتمالين.

هذه الأسلحة غير موجودة. يعني ذلك ان واشنطن المدركة سلفاً لفراغ الملف قامت بهذه الحرب لأسباب لا علاقة لها بالادعاءات التي قدمتها وغيّرت فيها غير مرة.

هذه الأسلحة موجودة فعلاً. ومع ذلك فإن بغداد لم تستخدمها حتى ان النظام سقط تماماً من دون ان يدافع بها عن نفسه. نضع جانباً «تفسير» ريتشارد بيرل من ان سرعة التقدم حالت دون الاستعمال. نضع ذلك جانباً

لنستنتج ان من لم يلجأ الى هذه الترسانة في «حشرة» من هذا النوع لم يكن ليلجأ إليها من أجل «الاعتداء» على الولايات المتحدة. وإذا كان هذا الاستنتاج صحيحاً، وهو، على الأرجح، صحيح فإنه يقود ببساطة الى نسف التطبيق الأميركي على العراق لنظرية الضربة الاستباقية. فنحن، ببساطة، أمام ضربة لا تستبق شيئاً. أي نحن أمام حرب ذات أهداف عدوانية أصلية استخدمت الذرائع الممكنة كلها من أجل احتلال العراق في سياق مشروع جذري يطال المنطقة أساساً والعالم استطراداً.

يقود ذلك الى القول ان التبريرات التي يقدمها المتطرفون الأميركيون للتمايز بينهم وبين بعض الأوروبيين كاذبة من أساسها. لم نكن أمام موقفين من استشعار الخطر والرد عليه. كنا أمام حملة نيوكولونيالية رفض البعض المشاركة فيها. ويسمح ذلك بالعودة الى «القصة» التي يرويها روبرت كاغان.

كلا، ليست الولايات المتحدة رجلاً يمتلك بندقية ويسمح لنفسه حيال الدب بما لا يسمح لنفسه به رجل يمتلك سكيناً. ان الولايات المتحدة هي الدب الذي يهدد الاثنين معاً. ومن الأفضل، لردعه، امتلاك بندقية. ويتأكد ذلك من ان هذا «الدب» ارتدع نسبياً حيال كوريا وبالضبط لأنها تمتلك أسلحة دمار شامل.

* * *

لا تقوم واشنطن، في العراق، بدفاع استباقي عن النفس. تقوم بعدوان هجومي يريد أخذ العراق وتحويله الى منصة لتطويع الأمة العربية بمعتدليها و«متطرفيها». إنها تسعى الى بناء شرق أوسط جديد لا وجود فيه لأي نوع من الممانعة أو التحفظ.

يفسر لنا ما تقدم، سبب التبكير في شن هذه الحملة السياسية على سوريا. ان لها أسبابها العراقية المؤكدة من وجهة نظر أميركية. ولكن التدقيق فيها بعض الشيء يحسم في ان لها صلة بقضايا الصراع العربي الاسرائيلي وبموازين القوى الخاصة به التي لا يلوح فيها أي تهديد، ولو استباقي، للأرض الوطنية الأميركية.

ان في هذه الحملة ما يشي بالطبيعة العدوانية الأصلية لهذه الحرب على المنطقة ولترابط الحلقات بين ما يخص المصالح الخاصة بواشنطن وتلك الخاصة بإسرائيل والدرجة العالية من التماهي بين استهدافات الدولتين.

لسنا، اذاً، أمام دب واحد بل اثنين. واللافت انهما وجدا درجة من التنسيق يفتقر إليها ضحاياها. فالضحايا ليسوا دببة إلا بقدر ما ان الأسود أكل يوم أكل الأبيض.

2003|4|15

# النقاش الإمبريالي

بسقوط بغداد (بعد كابول) دخلت العلاقات العربية الأميركية مرحلة نوعية جديدة: الاستعمار المباشر.

وإذا كان البعض في واشنطن يزعم أن الأمر غريب على تراثه فإننا، من موقعنا، نعيش صدمة العودة إلى وضع كنا نعتقد أننا غادرناه منذ عقود.

إن المشهد العراقي الراهن مشهد امبريالي بامتياز: الانفراد، إبعاد الأمم المتحدة، الوجود العسكري، تقسيم البلد مناطق وتعيين ولاة أجانب، حق التقرير في العقود، الإشراف على الثروات الطبيعية، إعداد مناهج مدرسية، التصرف بالأموال المجمدة، ضبط التوازنات بين أبناء البلد... إلخ.

وينعكس هذا المشهد الكولونيالي تحولاً في طبيعة السجالات في المتروبول. لم تعد عناوين التدخلية أو الانعزالية، الانفراد أو العمل الجماعي، الاهتمام بآسيا أو بالشرق الأوسط، نهاية التاريخ أو صدام الحضارات، الأحادية القطبية أو التعددية، لم تعد هذه العناوين تشكل عصب النقاش في المركز الامبراطوري. إن السؤال المهيمن، اليوم، هو السؤال الامبريالي. وتعكس هيمنته قدرة جناح محدد (في الإدارة، ومراكز البحث، والإعلام...) على فرض أجندته. ويتشكل هذا الجناح من المحافظين الجدد التدخليين ورافضي الانضباط بقواعد النظام الدولي والداعين إلى «ثورة دائمة» المتحالفين مع دعاة «الامبريالية الرؤوفة» التي لا يجوز لها أن تخجل من نفسها ولا أن تتردد أمام حمل «عبء الرجل الأبيض».

لم يكن لهذا الجناح أن يمارس نفوذاً بهذا الحجم لولا انحياز القوميين المتعجرفين إليه ديك تشيني، دونالد رامسفيلد...، ولولا اعتناق جورج بوش لبعض أطروحاته وتخليه، بالتالي، بعد 11 أيلول، عن رفض «بناء الأمم» ودعوته السالفة إلى «سياسة خارجية متواضعة».

القاعدة التي ينهض فوقها هذا التحالف تؤكد أن البقاء في العراق مديد، وأن العراق مجرد بداية من أجل تغيير المنطقة طوعاً أو تهديداً أو عنفاً. ويعني

ذلك، عملياً، انفتاح مرحلة تاريخية يصعب تقدير مداها.

لا مبالغة في القول إن مواضيع النقاش المستحدثة ترث ما سبقها وتعيد إنتاجه وتكـــاد تحلّ محله. ولا مبالغة، أيضاً، في التأكيد أن أطياف المشهد الأميركي كلها تساهم فيها.

فـــــ «اليـــساري» (المـــؤيد للحرب) توماس فريدمان يصنّف العراق ولاية أميركية جديدة تضم 23 مليون نسمة ويدعو مواطنيه إلى التنبّه إلى «أننا تبنينا طفلة اسمها بغداد» بما يعني أن المسؤولية كبيرة عن تنشئتها أولاً، وعن توفير البيئة الصالحة لهـــا أيضاً. واليميني الليكودي كاره الإسلام كدين، والمعيَّن من قبل بوش في لجنة للســـلام (!)، دانـــيال بايبس (صديق العماد ميشال عون، بالمناسبة) يقترح خطة مديـــدة للعراق قوامها الإتيان إلى الحكم برجل قوي ذي ميول ديموقراطية مع إبقاء القواعد العسكرية الأميركية للدعم والمساندة!

لـــيس صـــعباً تأصيل هذا النقاش في أميركا. فلقد شكّلت الويلسونية، على الدوام، خياراً من خيارات السياسة الخارجية ونجحت في صد أي نـــزعة انعزالية.

ومع أنها انتقلت، اليوم، لتصبح بنداً في نهج أقصى اليمين، فإن ذلك لا يعدو استعادة لنظرية في «الامبريالية التقدمية» كانت رائجة في الولايات المتحدة منذ... قرن! وهكذا، بعد مئة سنة، نجد من يعود إلى هذه الأفكار المؤسَّسة على «الاستثناء الأميركي» والداعية إلى سياسات «انفرادية».

لقد كان رونالد ريغان صاحب رأي في دور بلاده ضد «امبراطورية الشر». ولطالمـــا اعتبرت مادلين أولبرايت، بعد سقوط جدار برلين، أن «أميركا أمة لا غنى عـــنها، وأنهـــا ترى أبعد لأنها أطول قامة». وتحدث ريتشارد هاس عن «الشرطي المتـــردد» قبل أن يكتشف ونكتشف أن هذا الشرطي تحرّر قليلاً بعد انتهاء الثنائية القطبـــية وغـــادر تردّده نهائياً بعد 11 أيلول. ولقد كانت هذه التفجيرات مناسبة شـــجعت مـــاكس بـــوت (أحد مفكّري المحافظين الجدد) على الدعوة إلى وضع «الفضائل البربرية الحربية في خدمة المُثُل الأميركية العليا».

لم يحـــصل أن تخلت الولايات المتحدة عن وعي نفسها بصفتها استثناء: سواء كـــان ذلـــك بصفتها «أرض ميعاد» أو بصفتها «صاحبة رسالة». وها هي، في

أفغانستان ثم العراق، تمارس هذه الرسالة حيال «خير أمة أُخرجت للناس»، ثم حيال دعاة «الرسالة الخالدة» المنسوبة إلى الأمة العربية.

لقد أكثر المسؤولون الأميركيون، وعلى رأسهم بوش، في الأشهر الأخيرة، الحديث عن «المهمة التمدينية» التي ستحملها بوارجهم إلى العالمين العربي والإسلامي. وأفاض كتّاب وخبراء ومؤرخون وصحافيون في استعراض «النماذج» واستحضار اليابان أو ألمانيا أو أوروبا الشرقية، وفتحوا سجلات التدخلات العسكرية حتى الأخيرة منها ونتائجها.

مال الرسميون إلى ما حصل بعد الحرب العالمية الثانية من أجل تأكيد أن لا تناقض بين «الدبابات» و«الديموقراطية». إلا أنهم جوبهوا باعتراضات عن التفاوت بين ألمانيا واليابان من جهة، والعراق من جهة ثانية (فضلاً عن التجانس أو التعدد العرقي والمذهبي). ويُعتبر ستانلي كورتز أحد أبرز المعترضين. وهو يعتبر أن على واشنطن الاتعاظ، في تجربتها الامبريالية العراقية، بتجربة بريطانيا في الهند التي دامت قرنين ونيفاً!

كتب كورتز عن «الامبريالية الديموقراطية» ملاحظاً أن خطين بريطانيين تواجها في الهند: خط احترام المؤسسات المحلية والتقاليد والدين، وخط كسر المحرّمات واستيلاد سند محلي واعتبار السكان الأصليين «لوحاً أبيض» يكتب المستعمر فوقه ما يشاء. ونصح الإدارة باعتماد سياسة لا تقوم على السلطة المباشرة ولكن لا تعتمد كثيراً على العراقيين مع ضرورة التمييز بينهم وبين «العائدين» الذين يمكنهم لعب دور. وخلص إلى أن الانتخابات خطرة الآن لأن الجو غير مواتٍ ولذا لا بد من تقطيع الوقت بـ «حكومة تمثيلية» على امتداد «مرحلة امبريالية غير ديموقراطية» في انتظار مساعدة العراقيين على بلوغ سن الرشد. واستعرض السجال الأميركي بين من يدعو إلى الاعتماد على النخب العربية التقليدية ومن يريد «دمقرطة» سريعة مع ميل من جانبه إلى المواءمة بين النهجين وعدم الخشية من إشهار المشروع الاستعماري الذي سيجد في ديكتاتورية النظام السابق تبريراً أخلاقياً لنفسه. يفاخر كورتز بـ «أن لا ديموقراطية من دون حضورنا». وبما «أننا أصحاب مصلحة فلنأخذ وقتنا».

قد لا يكون روبرت كوبر أميركياً ولكنه ملهم المحافظين الجدد. فلقد عبر هؤلاء خط التمايز الأيديولوجي معه من أجل تبني أطروحته عن «الامبريالية الليبرالية». الرحل دبلوماسي بريطاني مقرّب جداً من طوني بلير و«الطريق الثالث». ويقدم نموذجاً عمّا يمكن أن تصل إليه «الاشتراكية الديموقراطية» في تعاملها المنحطّ مع العالم الثالث.

يقسّم كوبر الدول إلى ما قبل حديثة (متعثرة) وحديثة (مكتملة ولكنها تعترف بالصراعات الجيواستراتيجية) وما بعد حديثة (أوروبا التي ألغت الحروب البينية من قاموسها). يعتبر الصنف الأول خطراً على الثالث. يفلسف المعايير المزدوجة إذ إن قواعد السلوك الممكنة بين الدول ما بعد الحديثة لا تنفع مع دول تعيش شريعة الغاب والواجب معاملتها وفق أسس لا تلغي الحرب ولا الخداع ولا الكذب. يستنتج أن الحل المنطقي هو العودة إلى الكولونيالية كما في القرن التاسع عشر. يؤكد أن شروط الحل الامبريالي متوفرة وأن الطلب موجود في الدول المتخلفة، ولكن العرض ضعيف من جانب الامبرياليين المحتملين. وينتهي داعياً إلى «امبريالية ما بعد حديثة»، أي «امبريالية ليبرالية» تقيم وزناً ما لحقوق الإنسان والقيم الكونية.

تحيلنا هذه الكتابات إلى ما نقرأه يومياً عن خلافات بين وزارتي الدفاع والخارجية في الولايات المتحدة: ارتباك في إدارة العراق، تباين في التعيينات، عدم الحسم في الانتخابات، صلات بعراقيي الداخل والخارج، أيّ نوع من العلاقة مع الإسلام والتقاليد المحلية، دور الأجانب في الإدارة، تفضيل العملاء الخالصين أم شخصيات ذات صلة بالبيئة الإقليمية... ليست هذه الخلافات تكتيكية، ولا هي نابعة من اختلاف مزاج كولن باول عن مزاج دونالد رامسفيلد، ولا عن صراعات نفوذ شخصية. نحن أمام نقاشات استراتيجية حول نوع الامبريالية التي ستمارَس... علينا. وهي نقاشات ينتمي أصحابها إلى مدارس فكرية، وإلى مراجعات حصلت للحقبة الاستعمارية، وإلى تقديرات لمآل الحركات الاستقلالية. ويمكن أن نزيد، في ما يخصنا، أنها تنتمي، أيضاً، إلى الموقع المراد للاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي أن يشغله وإلى دروس ذلك.

والملاحَظ أن الأميركي أو البريطاني المعترض على سياسة بلاده شرع يحاور، هـو الآخر، من موقع الاعتراف بأن السؤال الامبريالي هو المطروح. فأناتولي ليفين لا يفعـل شيئاً آخر حين يحذر من «استنساخ» ما حصل في القرن التاسع عشر، ويميّـز بين «امبريالية وديعة» قد تمارسها أميركا وأخرى «استيطانية فظة» تعيشها إسـرائيل. وهـو إذ يطرح تساؤلات عن رد الفعل الشعبي الأميركي، وعن موقع بـريطانيا في المنظومة الجديدة، فإنه يبقى ميالاً إلى توقع رد فعل محلي ضد «المهمة التمدينية» المزعومة.

* * *

يتـضح مـن هـذا الاستعراض السريع للمحطة الراهنة للنقاشات الأميركية (والـبريطانية)، أن العرب هم الموضوع. وليس صعباً اكتشاف كم أن العرب هم، أيضاً، أبرز الغائبين. نحن لا زلنا في «أين صدام» و«من أسقط بغداد»، في حين أن التجاهل كامل لصخب يبحث عن أفضل صياغة، من وجهة نظر المتروبول، لأدق تفاصيل حياتنا. هل يصدق علينا تقدير كوبر من أننا فشلنا إلى حد أننا بتنا نشكّل حالـة «تطلّب استعماري»؟ سواء كان الجواب نعم أو لا، فإن الاستعمار موجود معلـناً افتتاح حقبة، ومن دون أن يستشير، حتى الآن، ولو الفضول في التعرّف إلى خياراته المتفاوتة في تقرير مصائرنا.

2003|5|6

# بوش والعالم

ست محطات في ستة أيام. سيحتك جورج بوش بالعالم الخارجي في أقل من أسبوع أكثر ما فعل طيلة حياته كلها. سينتقل من بولندا إلى روسيا إلى فرنسا إلى مصر إلى الأردن إلى قطر. والواضح أنه لن يبحث في أي من هذه البلدان العلاقات الثنائية حصراً مع بلاده. إنها أمكنة يستعرض فيها قوة الولايات المتحدة، ويستخدمها من أجل مخاطبة العالم (والعرب بوجه خاص) متأملاً أن يرتد ذلك على الحملة الرئاسية التي سيباشر الإعداد لها.

إن حلول الزيارات، كما أعلن عنه، غني بالدلالات خاصة بالنسبة إلى رجل لم يُعرف عنه ولعه بالسياسة الخارجية.

اختار بولندا ليبدأ منها. سيقوم بغرض الزيارة إلى معسكر اعتقال نازي في محاولة واضحة للإيحاء أن الشر الذي ساعدت الولايات المتحدة على التخلص منه انبعث مجدداً، في العراق، فكانت جاهزة للقضاء عليه. غير أن الخطوة اللافتة هي اختياره هذا البلد بالذات لإلقاء خطاب منتظر عن العلاقات عبر الأطلسي. سيستفيد من دلالة المكان والتاريخ. المكان هو بولندا الممثلة الأكثر بروزاً لما يسمّى «أوروبا الجديدة»، أي أوروبا التي تغلّب «الأطلسية» على كل ما عداها. صحيح أن الثقافة أوروبية وأن الاقتصاد مرتبط بألمانيا وفرنسا ولكن الصحيح، أيضاً، أن طلب الحماية يتوجه إلى الحليف البعيد الذي لا يمثل الخطر التاريخي الألماني، ولا الخطر الحديث الروسي السوفياتي. يُقال عن بولندا إنه بلد يملك «فائضاً من التاريخ». إن هذا الفائض الخاص هو الذي يتحكّم بالاختيارات وهو الذي استدعى أن يقول بوش، من هذا المكان بالضبط، رؤيته لكيفية تجديد الروابط مع الحلفاء. وبمجرد أن يكون الكلام من بولندا يكون له وقع مميّز لجهة توضيح الميول الأميركية الجديدة.

عند الانتقال إلى روسيا سيمارس بوش التطبيق للشق الأول من نظرية كوندوليسا رايس: المسامحة. يريد ألا يخسر بوتين بعدما نظر في عينيه ملياً واكتشف

التقارب معه وتأكد من أنه لم يكذب عليه في قصة الصليب الشهيرة ولا في كيفية تربية البنات! ستنجح الزيارة (برغم تباين حول إيران) لأنها حاجة للرئيسين ولبوتين أولاً. فالروسي لا يسعه أن يرفض الغفران الذي يحمله الأميركي. وإذا كانت سان بطرسبورغ ستكون عاصمة العالم لأيام فإن استعراض بوش فيها هدفه إفهام هذا العالم أنه تغيّر إلى حد لم يعد يستدعي التحالفات الثابتة لعهد مضى. سيحاول، بتحركه، أن يفهم الضيوف الغربيين أن الحاجة إليهم أقل طالما أن سان بطرسبورغ كانت... لينينغراد! وكيف لا تقل الحاجة إليهم والعقيدة الرسمية الأميركية «تحظر» بروز قوة أو تحالف قوي يهدد الأرجحية الكاسحة.

في فرنسا (إيفيان) قد نشهد تطبيقاً للشقين الثاني والثالث من نظرية رايس: تجاهل ألمانيا ومعاقبة فرنسا. واشنطن تعتبر أن برلين كانت ضد الحرب على العراق، من حيث المبدأ، أما باريس فكانت ضد الولايات المتحدة. سيقابل بوش شرودر متسلحاً بزيارتيه السابقتين إلى بولندا، ضحية ألمانيا، وإلى روسيا الخطيرة على ألمانيا. فأميركا حرّرت الأولى وتحميها، وهي أضعفت الاتحاد السوفياتي ما سمح بتوحيد ألمانيا. ولعل المستشار الألماني سيكتفي من القمة بألا يبالغ بوش في تجاهله. أما شيراك فقضية أخرى. إنه المضيف ولكن السيد الفعلي غيره. سيسعى إلى معرفة الأثر الذي تركه الجهد الفرنسي للتأقلم وسيفهم، على الأرجح، أن المسافة المطلوب قطعها لا تزال طويلة. سيجرّب أن يلجأ إلى مواضيع يريد لها أن تشكّل جدول أعمال الدول الصناعية الأكثر تقدماً: كيفية إطلاق الاقتصاد العالمي، مكافحة السيدا، مساعدة أفريقيا. وسيستفيد من وجود مدعوين أجانب من خارج النادي من أجل الإيحاء بأن القضايا الملحة هي التي تتطلب تعاوناً واسعاً ومتساوياً بين دول العالم وتكتلاته الكبرى. إلا أن بوش سيركز على ما يراه حاسماً في توكيد الغلبة: العراق، الإرهاب، أسلحة الدمار... ولعل رسالته إلى القمة وصلت قبله. اختصر مشاركته إلى يوم واحد فقط. سيصل متسلحاً على الآخرين بالمحطتين السابقتين ويغادر قوياً ليتوجّه، باسم الآخرين، إلى المحطتين التاليتين.

في مصر (شرم الشيخ) سيصل السلوك الإمبراطوري إلى ذروته. القول إنها قمة عربية أميركية فيه تعزية للعرب. إن الاجتماع درس في الإملاء. ثمة لائحة مطالب

غير قابلة لنقاش جدي. فبوش يراهن على السمعة التي كسبها بأنه سريع اللجوء إلى القــوة، وكــذلك على سمعة محاوريه بأنهم سريعو اللجوء إلى التجاوب. ستتحكّم بالاجــتماع ثلاثة أشباح. الأول هو شبح صدام حسين، الثاني شبح ياسر عرفات المــبعد، الــثالث شبح كلينتون. لقد سبق للأخير أن عقد قمة في شرم الشيخ لــ «مكافحــة الإرهاب» ولدعم شمعون بيريز. لم تنجح في تحقيق غاياتها فسقط بيريز وفكّــت المقاومة اللبنانية حصاراً كان يُراد فرضه. الظروف اليوم مختلفة وبوش، إذ يرفض أمراً، فإنه يرفض أن يكون مثل كلينتون. يكره نموذج سلفه إن لجهة الفشل أو لجهة التورط الشخصي في تفاصيل أي تسوية. يعتبر القمة اختباراً لنفوذه ويريد أن يرى ما إذا كان يُطاع إن تحدّث.

عــند الوصول إلى الأردن (العقبة) سيكون بوش محكوماً بهمّ وحيد: الإيحاء بأن القمــة ليــست الأولى وإنما الأولى و... الأخيرة. ويستطيع أن يعتبر أن مجرد التهويل بــذلك أعطى نتائج بحيث سارع أرييل شارون ومحمود عباس إلى استقباله كل بباقة زهــور. وليس من المستبعد، والحالة هذه، أن تكرر المفاوضات الراهنة نموذج «اتفاق أوســلو»: ســهولة نسبية في التوافق على قضايا المرحلة الانتقالية واصطدام بتعقيدات قــضايا الحل النهائي. علماً أنه من الجائز توقّع صعوبات جدية في المهمات المستعجلة. فأبــو مازن لا يستطيع احتمال ما يتوافق بوش وشارون على مطالبته به، كما أنه لا يرتاح كثيراً إلى الدخول في مواجهة مع الإثنين معاً. بعد اجتماع العقبة سيبدأ عهد أبو مازن جدياً وسيتضح ما إذا كان ما بدأ هو، في الواقع، العد التنازلي.

ينهــي بــوش جولــته في قطر (هل سيمتنع عن زيارة العراق أم أنها مفاجأة الــرحلة؟). إن واجــبه شــكر جنوده على الحرب التي خاضوها وشحذ عزيمتهم لمواجهة ظروف صعبة. ولا يتناول الشكر «تحرير» العراق فحسب طالما أن الحرب سمحــت للحــولة التي بدأت في بولندا أن تكون «ظافرة» إلى هذا الحد. ومن غير المستبعد، إذا تطرّق الأمر إلى إعادة انتشار القوات الأميركية، أن نستمع إلى الرئيس الأميركــي يــستعيد تــصنيفات دونالد رامسفيلد ليميّز بين «عرب جدد»، قطر نموذجاً، وبين عرب عاربين قد يواجهون مصير صدام حسين أو ياسر عرفات، على الفرق الشاسع بين الرجلين والمصيرين.

إن نظـــرة سريعة إلى هذه الحلقات المتتابعة التي تضع بوش في مواجهة العالم العرب تكشف أمراً نادر الحدوث في العلاقات الدولية. أن قادة سيكونون معه في روســـيا وسينتقل بعضهم إلى فرنسا ثم إلى مصر، وبعض من في مصر سيتوجه إلى الأردن. نحـــن، إذاً، أمام مسرحية من ستة فصول يتغيّر فيها عدد من اللاعبين بين فـــصل وآخر ولكنها تدور كلها حول شخصية محورية تلاحقها الأضواء. وفي هذا الأمـــر وحـــده عـــبرة لمـــن يريد أن يعرف عن تقدير الرجل لنفسه وللموقع بلاده وللصلات المستقبلية بكل «الأقاليم» التي زارها.

**2003|5|31**

# أرماجدّون

قــارئ كتاب مايكل إيفانــز «ما بعد العراق، النقلة الجديدة» قد يجد نفسه ناظراً إلى الساعة في معصمه عند وصوله إلى الصفحة 119. ففيها «معلومة» لا تقل أهمية عن تحديد موعد القيامة: «إنه قريب، قريب جداً» (بين 2018 و2028). ففي اعتقاد الكاتب أن قيام إسرائيل افتتح حياة الجيل الأخير قبل «ارماجدون». ثم جاء احتلال كامل أرض فلسطين في 67 ليؤكد هذه النبوءة. وتسارع التاريخ في الحرب الأخـيرة على العراق عاقداً الصلة الأبدية المتجددة بين بابل وأورشليم. الأولى هي الظـلام، الثانية هي النور. دمار الأولى شرط انبعاث الثانية. هكذا ورد في العهد القــديم حـيث ذُكرت بابل (العراق) لا أقل من 300 مرة بصفتها أرض الخطيئة الأولى، والتجـسّد الـشيطاني الأول في نبوخذ نصّر سابي اليهود، والوعد الأول بأرماجدون.

لم تفعل الولايات المتحدة، إذاً، سوى تنفيذ المشيئة الإلهية. لقد كانت الحرب «مكـتوبة» في العهـد القديم، ومصير صدام حسين مكتوب، والدمار مكتوب، وحتى أوصاف دبابات ابرامز مكتوبة.

لــذا فــإن القــول بأن طريق القدس تمر في بغداد ليس تقديراً جيواستراتيجياً للمحافظين الجدد الأميركيين، إنه، ببساطة، إنفاذ لإرادة ربانية. يقتضي، والحالة هذه، أن تبقى الولايات المتحدة مستيقظة وأن تنصرف إلى هذا المزيج التوراتي الخاص حيث يلتقــي المسلح بالمقدس. وهكذا فإن تفجيرات 11 أيلول تكاد تكون حيلة إلهية. لقد استُخدم شيطان الأصولية الإسلامية من أجل إخراج المارد الأميركي من سباته ودفعه إلى القتال في ظل صلوات يجب أن تجمع الملايين يومياً حتى يوم البعث.

لا مهمــة مقدسة أكثر من الانصراف إلى تحضير ارماجدون. ولا يكون ذلك إلا بتمكين اليهود من أرض فلسطين كلها ولو كان ذلك عبر مواجهات لا حدود لها مع المسلمين «الذين نستطيع تحرير أرضهم لا تحرير قلوبهم» (ص 110). ولكن لا مشكلة في ذلك طالما أن الوقت بات يُقاس بالسنوات.

الفلسطينيون، بهذه المعاني، أبالسة. إنهم، بمجرد وجودهم حيث هم، حاجز في وجه رغبات الرب. وعلى الرئيس جورج بوش، الذي يكنّ له مايكل إيفانز كل مودة وإعجاب، أن يتوقف عن السير في وجهة وسوس له بها الليبراليون المنحطون. التوراة هي «خريطة الطريق» الوحيدة (عنوان مقال أخير لإيفانز). وهي كذلك لأنها ترفض عودة أي فلسطيني وتطالب، على العكس، بالترحيل، ولأنها تشرّع الاستيطان، ولأنها تسخر من أن الضفة الغربية محتلة، ولأنها لا تجيز إعطاء أرض الميعاد لإرهابي مصري اسمه ياسر عرفات ولا لنسخة معدلة عنه اسمها محمود عباس. ولا يتردد إيفانز في تهديد بوش: إن لم تفعل ما أقله لك فإنك تكون ميالاً إلى السياسة على حساب النبوءة.

قد يخطر في بال قارئ أن يضحك وهو يقرأ «تخريفات» أحد أبرز ممثلي «المسيحية الصهيونية» الأميركية. يجدر به، أي بالقارئ، ألا يفعل. ربما كان عليه أن يقلق. إيفانز، وحده، قد يبدو مجنوناً. لكنه لا يعود كذلك إذا كان عشرات الملايين من الأميركيين يعتنقون أفكاراً مشابهة. وبما أن هؤلاء هم القاعدة الشعبية الحيوية للحزب الجمهوري، وبما أن بوش قريب منهم، وبما أنهم يملكون امتدادات وتحالفات في الإدارة، فمن الضروري أخذهم على محمل الجد.

توصل إيفانز إلى قناعاته، بعد 61 يوم صلاة، بنور قذفه الله في صدره. دعاه هذا النور إلى تشكيل «فريق الصلاة للقدس» وتأكد من أنه محق عندما نجح في إقناع... إيهود أولمرت. وهو، إذ يخوض «نضالاته»، فإنه يفعل ذلك سابحاً في بحر حالة ثقافية تمثل كل ما هو تافه وخطير في الولايات المتحدة قياساً بتيارات أخرى هي، في الواقع، طليعة أي تنوير في العالم.

لقد لوحظ، خلال الحرب الأخيرة، اختفاء الكتب المبشّرة أو المنذرة بالقيامة القريبة. وإذا كان البعض تحدث عن «صناعة نهاية الأزمنة» فإن ذلك لا يمنع أن ملايين الأميركيين كانوا يقرأون، في الآونة الأخيرة، كتباً هذه عناوينها: «من العراق إلى ارماجدون»، «العراق بابل نهاية الأزمنة»، «القدوم الثاني لبابل»، «صعود بابل»، «بابل، العراق، الأزمة المقبلة في الشرق الأوسط»، «بابل صدام»، «قصر المسيح المضاد»، «ارماجدون والنفط وأزمة الشرق الأوسط»... إلخ.

وهذه الكتب كلها تنويعات على أفكار بسيطة: إن الحرب على العراق تحقيق لنبوءة توراتية مآلها إنهاض أورشليم من رماد بابل استعداداً لقدوم مسيح سيقول المسيحيون إنه قدوم ثان، ويقول اليهود لا بل إنه قدوم أول. وبما أنه سيصرّح عن ذلك لاحقاً فالخلاف مؤجل والمرحلة القادمة هي مرحلة تحالف بين الطرفين.

لسنا أمام كتب فحسب. فالكاسيتات مستخدمة. والنشرات. والإذاعات. والتلفزيونات. وذلك في عز ازدهار نوع أدبي جديد تميّز به تيم لاهاي صديق إيفانز ويقوم على بناء روايات من أساطير توراتية وهي روايات باعت، حتى الآن، ما لا يقل عن خمسين مليون نسخة في انتظار تلك الأخيرة بينها وعنوانها، بالمصادفة، ارماجدون!

«إن مايكل إيفانز مقاتل من أجل الحرية في عالم مظلم وضيق الأفق. لقد برهن عن الوضوح الأخلاقي الضروري للدفاع عن إسرائيل ضد أكاذيب وادعاءات أعدائها وأظهر حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل». هذا هو رأي بنيامين نتنياهو مهندس العلاقة، من الجانب الإسرائيلي، مع الأصوليين المسيحيين. ولقد عبّر أريل شارون عن تقديره الشخصي لإيفانز في رسالة رسمية، وكذلك فعل إيهود أولمرت الذي لم يجد ما يمتدحه قدر مساهمات الرجل في... «مؤتمرات السلام»!

إذا وضعنا الحيثيات الأيديولوجية جانباً فإن التشابه صافع بين ما يدعو إليه إيفانز وما يدعو إليه المتطرفون في الإدارة الأميركية. صحيح أن الجانبين لا يصدران عن خلفية فكرية واحدة ولكن الأصح هو أن المؤدى العملي لما يريدانه متشابه. ليس صدفة، والحالة هذه، أن يختار بوش مسؤولاً عن الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي اسمه إليوت أبرامز. فهذا الأخير اختص بالكتابة في موضوع التحالف الضروري بين اليمين الأصولي المسيحي ومؤيدي إسرائيل في أميركا. ولقد كان هذا التحالف، مع غيره، قوة دفع رئيسية في اتجاه الحرب الأخيرة، وهو لا يزال يعمل تحت شعار أن العراق هو البداية، وأنه لا بد من نقلة جديدة... إلى يوم القيامة!

**2003|6|20**

# 7 اختبارات ذكاء

كريـــستيان وســـترمان واليستير كامبل. الأول موظف استخباراتي في وزارة الخارجـــية الأميركـــية. الثاني مستشار مقرّب جداً من رئيس الحكومة البريطانية. الأول اعتـــرف بأنه خضع إلى ضغوطات لتعظيم مخاطر الترسانة العراقية من أسلحة الـــدمار الـــشامل. الثاني «اعتذر» لأنه ارتكب خطأين: سرقة «تقرير» أعده أحد الطلاب ونسبته إلى الأجهزة البريطانية، أولاً، وثانياً، سوء صياغة متعمّد.

في ما يلي ارتكابات اضطر المسؤولون الأميركيون والبريطانيون إليها من أجل الدفاع عن ادعاءاتهم. إنها، باختصار، ارتكابات تحتقر الذكاء.

أولاً قـــيل إن أبـــرز دلـــيل على وجود أسلحة دمار شامل في العراق هو أن المفتـــشين الدوليين لم يجدوها. بما يعني أنهم في حال وجدوها فإنهم يكونون يدللون علـــى عـــدم وجـــودها. وخلاصة الأمر أن هذه الأسلحة موجودة لأن هناك، في واشنطن ولندن، من قرّر ذلك.

ثانـــياً إن الصعوبة التي صادفها المفتشون في العثور على أسلحة دمار شامل، وهـــي صعوبة بالغة طالما أنهم لم يجدوها، تحسم في أن الأمر خطير جداً. كيف؟ لو لم تكن الترسانة فتاكة إلى أبعد حد لكان النظام تهاون بعض الشيء في إخفائها بما يمكّـــن مفتـــشين وخبراء من أن يعثروا عليها. إن فقدانها، والحالة هذه، ليس معناه وجـــودها فحسب، بل، أيضاً، خطرها. وهو، أي الخطر، داهم طالما أنه قادر على إبادة البشرية بسرعة. إن 45 دقيقة تكفي، كان يقول طوني بلير.

ثالـــثاً إذا ثـــبت أن الأســـلحة مختفية فهذا يعني أن صدام حسين دمرها قبل لحظـــات مـــن انـــدلاع الحرب. لو كان دمرها قبل الحرب بفترة معقولة كانت مـــصلحته إرشاد المفتشين إلى أمكنة ذلك وتجنّب المواجهة. كلا، يفترض، حسب دونالـــد رامـــسفيلد، أن الرئيس العراقي شرع في عملية التدمير والصواريخ تنهال علـــيه. يعـــني ذلـــك أن صدام حسين، كحقوقي مميّز، أراد، بفعلته هذه، حرمان الولايات المتحدة وبريطانيا، لاحقاً، من حجة الحرب. و«لاحقاً»، هنا، تشمله مع

نظامـــه. ربما كان التفسير الآخر أن صدام حسين الذي أدرك أن جيوش الاحتلال ستعثر على ما خبّأه أراد أن يتجنّب دخول التاريخ بصفته شخصاً كذب ذات مرة علـــى هـــانس بلـــيكس. إن في الأمـــر حرصاً على السمعة لافتاً للنظر.رابعاً من اختـــراعات دونالـــد رامسفيلد الأخيرة أن أميركا وبريطانيا لم تكونا وحيدتين في الجـــزم بامتلاك العراق أسلحة دمار شامل. هذه نقطة لصالحه لولا أنه يستخدمها لتـــبرئة بلاده. غير أن رامسفيلد لا يكون رامسفيلد إذا لم يذهب أبعد. فهو يكاد يقـــول إنـــه أحسن الكذب إلى حد جعل منه حقيقة معمّمة الأمر الذي يعفيه من المساءلة خاصة إذا جاءت من دول شاركت في استبطان الادعاءات وترويجها. إن الكذبة الكاملة تعفي صاحبها لأن اكتمالها يلغي إمكانية مقارنتها بصدق ما.

يكمل رامسفيلد، وهو بالمناسبة شاعر رديء، شاتماً الدول التي كانت تصدق الكذبة لأنها رفضت الذهاب إلى الحرب حتى وهي مصدقة أن بغداد خطيرة جداً. أي أنـــه يحوّل الكذب إلى حجة له لا عليه ويعطيه، بعد انكشافه، مفعولاً رجعياً، أي أنـــه يحوّله سبباً إلى محاكمة المشاركين فيه لامتناعهم عن التصرف تأسيساً على ذلـــك. وهكـــذا، وإذا أخذنا فرنسا مثلاً، نصبح أمام الوضع التالي: بما أن فرنسا كانت طرفاً في الكذبة فلقد كان عليها أن تكون طرفاً في الحرب، ولو أنها كانت طـــرفاً في الحـــرب لأمكن لها التأكد، ميدانياً، من صدق الكذبة. وبما أنها مشت نصف الطريق فقط فلقد أثبتت أنها «أوروبا القديمة» التي تلهث عاجزة عن اللحاق ببولندا، مثلاً، التي أرسلت جنودها ليكونوا شهوداً على أن حكومتهم خدعتهم.

خامـــساً صـــحيح أن هـــذه «الخزعبلات» صعبة. ولكن ما يسهلها هو أن الـــشعب الأميركـــي يصدق حتى لو لم يكذب عليه أحد. ليس هناك من يستطيع إقـــناع ربع الأميركيين بأن صدام حسين لم يستخدم أسلحة دمار شامل في الحرب الأخـــيرة. وهكـــذا فإذا فشلت عملية اكتشافها فلأنها فتكت بجيوش التحالف بما يـــؤكد صـــحة التوقعات السابقة ويبرّر القتال. ويتعزز هذا التبرير من أن نصف الأميركـــيين تقـــريباً لا يملك أدنى شك بمسؤولية صدام حسين عن تفجيرات 11 أيلـــول. لقـــد اســـتمع المواطنون إلى رئيسهم يقول في خطاب «حال الاتحاد»: «تصوروا لو أن الإرهابيين التسعة عشر سلّحهم صدام حسين» بأسلحة الدمار...

وحصلت هنا عملية «الترانسفير» إذ اقتنع الأميركيون من فرط الإمعان في التصور أن النظام العراقي اعتدى عليهم، وأنه يملك قدرة تدميرية، وأنه على صلة بالقاعدة. وتشكل هذه «الأقانيم» جوهر الاستراتيجية الوطنية القائمة على «الضربة الاستباقية» فكيف إذا كانت الضربة انتقامية واستباقية.

لا يعود غريباً، والحال هذه، أن يتساءل أميركي «لقد فهمنا سبب الحرب في العراق ونؤيدها ولكن ماذا يفعل أبناؤنا في... أفغانستان؟».

سادساً أن الوقت الذي أمضاه عشرات آلاف الجنود الأميركيين والبريطانيين في العراق يفوق الوقت الذي أمضاه عشرات المفتشين الدوليين. وفوق ذلك تتمتع قوات الاحتلال بحق التجول والاستطلاع والاستحواب. وثمة مئات المسؤولين والخبراء والعلماء قيد الاعتقال. أما الوشاة فحدّث ولا حرج. ومع ذلك فإن الاحتلال يداري تهمة الكذب بدعوة الصبر. ولكن المشكلة هي أن هانس بليكس كان يواجه كل مرة يطلب فيها الصبر بتهمة الكذب، أو بما هو أقل منها.

سابعاً ثمة مباراة في الولايات المتحدة بين من يجد أفضل مخرج من الورطة. كان الفائز، حتى ما قبل أيام، صاحب نظرية «الضرورات البيروقراطية» بول وولفويتز الذي نسب «الفشل» إلى كون «الاستخبارات فناً أكثر منها علماً». يبدو أن رئيس هيئة الأركان المشتركة ريتشارد مايرز تفوّق، مؤقتاً، عليه. ففي رأيه «أن معلومات الاستخبارات لا تعني أن الشيء حقيقي»! يعني ذلك أن المعلومات كانت متوافرة من دون أن يشترط ذلك أن الأسلحة تشاركها هذه الصفة.

2003|6|26

# عودة إلى «نظرية المؤامرة»

بعد تفجيرات 11 أيلول سادت المنطقة العربية تفسيرات عديدة. من قائل إن العملية مدبرة من جانب «الصهيونية العالمية» بدليل غياب آلاف الموظفين اليهود عن مبنى مركز التجارة. ومن قائل إن أجهزة أميركية معينة سهلت لإرهابيين الأمر لغايات في نفسها داخلية وخارجية. ومن قائل إن مخابرات تملك خبرات هائلة استخدمت مجهولين للثأر من الولايات المتحدة. ومن قائل إنه في حال كان تنظيم «القاعدة» هو الفاعل فذلك لا يعدو كونه تواطؤاً بين أسامة بن لادن وأرباب عمله السابقين.

ويمكن لأي استفتاء للرأي اليوم ان يظهر وجود نسبة عالية بين العرب والمسلمين ترفض نسبة التفجيرات إلى جهة معنية فعلاً بالصراع ضد الولايات المتحدة. وثمة مسؤولون عرب يمتنعون، عند الكتابة أو التصريح، الجزم في هوية الجهة المسؤولة.

لقد شكلت هذه الروايات مجالاً خصباً للحديث عن الوعي الخرافي عند العرب، وعن تعلّقهم بنظرية المؤامرة، وعن ميولهم الطفولية إلى انكار مسؤوليتهم. قيل الكثير عن الخلل في العلاقة مع العالم، وعن العجز عن فهمه، وعن إدارة الظهر له، وعن الامتناع عن رؤية حقائق دامغة لا تترك مجالاً للشك.

ولما انبرى بن لادن ليتبنّى، ولو بشكل موارب، العمليات استمر الاصرار، ولو بعناد أقل، على ان الحقيقة في مكان آخر. وكذلك ازدادت الشبهات في الدور الذي يلعبه هذا الرجل وتعززت من رفض واسع للتصديق بأن أميركا وجبروتها عاجزة عن وضع اليد عليه.

ان اندفاع قطاعات شعبية واسعة لتبني «نظرية المؤامرة» يستحق وقفة لا تكتفي بإدانة متعالية تلغي أي محاولة للفهم.

صحيح ان التعلق بهذه الروايات يخالف العقلانية الباردة، ولكن الصحيح، أيضاً، ان التدقيق فيها، والقراءة بين سطورها، يقودان إلى اكتشاف رسالة أخرى تحاول هذه «الخرافات»، بتلعثم، قولها.

لقد استشعرت هذه القطاعات ان التفجيرات لن تصبّ في مصلحتها، والها ستلحق أذى بقضاياها، وحاولت، عبر التلفيقات المشار إلى بعضها، التبرؤ منها ونسبتها إلى خصومها. وبما ان هذه المشاعر ليست صافية، إذ تداخلها مواقف عدائية من العداء الأميركي للعرب، فإن النتيجة كانت خليطاً عجيباً من الشماتة والانكار وعدم الاستقرار على رأي.

* * *

تنشر الزميلة «الشرق الأوسط»، منذ يومين، تلخيصاً لكتاب عنوانه: «استراتيجية القاعدة... الأخطاء والأخطار». واضع الكتاب هو عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية المصرية عصام دربالة. والجماعة، كما هو معروف، من التنظيمات الاصولية الراديكالية التي مارست العمل المسلح العشوائي قبل ان تعلن مبادرة لوقف النار لم تُخرِج قادتها، ومنهم دربالة، من السجون. ولقد تميزت، في الأسابيع الأخيرة، بإدانة تفجيرات الرياض والدار البيضاء المنسوبة إلى «القاعدة».

جاء في الكتاب، نقلاً عن «الشرق الأوسط»: «ان استناد القاعدة على سلبية الاستراتيجية الأميركية تجاه العالم الإسلامي وقضاياه لتبرير خيارها الاستراتيجي لا يلح الاحتجاج به أو الاستناد إليه، لأن استراتيجية القاعدة هي، في الحقيقة، أهم عامل أسهم في تسريع وصياغة تلك الاستراتيجية الأميركية السلبية، ولأن استراتيجية القاعدة أهدرت الفرصة السانحة كي تستفيد من معطيات الوضع الدولي»... يضيف الكتاب: «فالقاعدة عندما صاغت استراتيجيتها بإشعال مواجهة وحرب على أساس ديني لم يكن ذلك في مواجهة حرب صليبية معلنة تجري على قدم وساق كما يدعون. ولكن سياسة القاعدة هذه أسهمت في تعزيز التيارات الصليبية والمعادية للإسلام في أميركا والغرب بما جعل صوت دعاة الحرب الشاملة على الإسلام أكثر حضوراً وحظوظاً».

يستطرد الكاتب في مناقشة «القاعدة» وأفكارها وبرامجها وعملياتها ويستعرض الاضرار الجسيمة التي خلّفتها خاصة لجهة توسيع جبهة الاعداء وتأليبهم وعزل المسلمين. والخلاصة شبه المعلنة، وهي مهمة لأنها صادرة عن هذا الطرف

بالتحديد، هي ان «القاعدة» تلعب بين يدي التطرف الأميركي. لا يتهمها بذلك، ولا يتبنى «نظرية المؤامرة»، ولكنه ينبهها إلى ذلك ويلقي ضوءاً مختلفاً على «نظرية المؤامرة».

* * *

مايكل ليدين واحد من النواة الصلبة لمنظري «المحافظين الجدد» في الولايات المتحدة الأميركية. لا يأتمر البيت الأبيض بأمره طبعاً ولكن ذلك لا يلغي ان الكتلة التي تشاركه أفكاره تحتل موقعاً مميزاً داخل الإدارة وانها تتباهى بامتلاكها، دون سائر الأميركيين، استراتيجية رد على 11 أيلول.

لا ضرورة لهذا التباهي لأن الاستراتيجية المقدمة بصفتها الرد على 11 أيلول كانت جاهزة قبل ذلك بسنوات!

يرى ليدين ان لا قيمة لأي قائد لا يحارب. الحرب، في رأيه، قاعدة السياسة الخارجية لأنها تنقذ الولايات المتحدة من «خطر السلام». السلام «حلم بشع» لأنه يخفف الانضباط، ويسبب الاسترخاء، ويشجع الغرائز المنحطة، ويقود إلى اضعاف الدولة.

ولا بأس من اللجوء إلى الكذب تمهيداً للحرب. إن خديعة الاعداء شرط مركزي لبقاء الأمة الأميركية وإنجاح مشاريعها الكبرى. والتعبئة الدينية هي الأنجح والأقدر على الحشد. فالجيوش المتشكلة من الغوغاء يجب إلهامها وتحميسها وأدلجتها والدين هو القادر وحده على ذلك لأنه يوحي بوجود ثمن راقٍ بديل التضحية بالحياة.

يستطيع ليدين ان يدّعي نبوءة. ففي 1999 تمنى «الحظ» للأميركيين. والحظ هو «ان احداثاً خارجية مفاجئة يمكنها بعون الهي ايقاظنا من السبات، واثبات الحاجة إلى تحول جدي تماماً كما فعل الهجوم الياباني التدميري في بيرل هاربور عام 1941. انه الهجوم الذي دفع الولايات المتحدة إلى مغادرة أحلامها الوردية عن الحياد الدائم». ولقد استعاد أصحاب «مشروع القرن الأميركي» (أي ليدين وأصدقاؤه) مثال بيرل هاربور ليتمنوا حصول ما يشجع أميركا على دور أكبر لجهة

السيطرة على العالم وقطع الطريق على أي منافس محتمل. قيل هذا الكلام قبل 11 أيلول.

ولعل خير ما يمثل تفكير ليدين العبارة الواردة في كتاب له عن الحرب على الإرهاب. يقول: «يجب عليهم مهاجمتنا كي يستمروا على قيد الحياة، تماماً كما يجب علينا تدميرهم لنصرة رسالتنا التاريخية».

إن اعتداءات موضعية على الولايات المتحدة هي مطلب من جانب الغلاة الأميركيين لأن ذلك يجعل «خصماً» معيناً جزءاً من لعبة تتجاوزه كثيراً.

* * *

لا يصعب اكتشاف التلاقي بين الجماعة الإسلامية المصرية وبين مايكل ليدين في تقييم نوع العنف الذي تمارسه «القاعدة». ولا يصعب، بالتالي، إلقاء نظرة أكثر تفهماً على «نظرية المؤامرة» التي قد تصبح دليل حكمة شعبية مصاغة بلغة خرافية.

المهم في ما تقدم، والمثال العراقي حاضر، وكذلك المثال الفلسطيني، التوقف ملياً عند تقييم عنف يمارس ضد الولايات المتحدة (وضد إسرائيل). ليست هذه دعوة إلى الاستغناء عن المقاومة، بما فيها المسلحة. ولكنها دعوة إلى التمييز بين مقاومة يمكن لها ان تكون جزءاً من منظومة التبرير الهجومي الأصلي، وبين مقاومة تعرف ان تكسر هذه الحلقة المفرغة حتى لا تكون مضرة حيث تريد لنفسها العكس.

2003|8|8

# «إمبراطورية في حالة إنكار»:
# المثال العراقي

التعريفات الكلاسيكية لـــ «الامبراطورية» تتقاطع. نكون أمام «امبراطورية» عـــندما تـــتولى ســـلطة واحـــدة ادارة شؤون محكومين متعددين (شعوباً ودولاً ومـــناطق...). ينطبق هذا التعريف الكلاسيكي على الولايات المتحدة في موقعها العالمي وفي صلتها بكل من افغانستان والعراق.

غير ان الولايات المتحدة، حسب نيال فيرغوسون، وهو مؤرخ بريطاني، هي «امـــبراطورية في حالـــة انكـــار». اي انها (نخبة حاكمة وشعباً) ترفض «الواقع الامبراطوري» وتتبرأ منه. يقودها هذا التناقض بين ما هي عليه وبين وعيها له الى ارتكـــاب اخطاء تجعلها تفشل في معظم تدخلاتها العسكرية الخارجية. وأبرز هذه الأخطاء ثلاثة: التحديد المسبق لمدة «الاقامة»، عدم تحمل الكلفة البشرية والمادية، رفض اشراك آخرين وبناء تحالفات.

ولا يحـــتاج المـــرء الى عناء كبير ليلاحظ ان السجالات الدائرة اليوم في شأن العـــراق (وافغانستان بنسبة أقل) في الولايات المتحدة نفسها، وبينها وبين الآخرين تتناول، بالضبط، هذه العناصر. ففي العراق تجسد الفعل الامبراطوري كاملاً. وفي العراق أيضاً ظهرت الثغرات التي يقود اليها الانكار. وكان يمكن لهذه السجالات ألا تـــندلع لولا التوظيف العالي في المغامرة العراقية وهو توظيف يطال اعادة صياغة العلاقـــة بين المركز الامبراطوري وبين العالم كله والمؤسسات التي استقر عليها منذ عقود.

لـــيس صـــدفة، والحالـــة هذه، ان يدعو اميركيون (وغيرهم) حكومتهم الى توضـــيح المدة التي تعتقدها ضرورية للبقاء في العراق. لقد قيل، مرة، ان الولايات المتحدة ستحارب ثم تجري انتخابات ثم تنسحب. وكان القصد الايحاء انها ستغادر ســـريعاً. وقيل، مرة اخرى، ان سنتين هي الحد الأدنى المطلوب. وذهب البعض الى الحـــديث عن عقد كامل، واقترح سناتور، قبل يومين، مدة خمس سنوات مرفقة

ببرنامج واضح. ويقال ان كارل روف، مدير الحملة الانتخابية لجورج بوش، لا يفكر في الأمر إلا من زاوية التأثير على حظوظ الولاية الثانية.

وليس صدفة، ايضاً، ان يحضر موضوع الكلفة المادية والبشرية. فعندما يتحدث بول بريمر عن عشرات مليارات الدولارات الواجب انفاقها يُخرج أميركيون كثيرون آلة الحساب: كم يمكن التعويض عن هذا الانفاق بالنفط وبفتح العراق أمام الشركات الاميركية؟ كم يبلغ عجز الموازنة وكيف سيزداد؟ كيف سيمكن تمويل برامج اجتماعية؟ هل في الامكان الدفاع عن الاقتطاعات الضريبية الكبيرة والمنحازة للأغنياء التي أقدمت عليها الادارة؟

وليس صدفة، أخيراً، ان تعلن واشنطن عن عودة قريبة الى مجلس الأمن، فهي تحتاج الى شركاء يتحملون معها قسطاً من الأعباء المالية والبشرية. والوجه الآخر لذلك، وأمام استمرار الاوضاع المتدهورة في العراق، هو البحث في سبل تعزيز الدور الذي يفترض بالعراقيين أنفسهم ان يلعبوه سواء عبر مجلس الحكم، أو الحكومة، أو الادارة المحلية، أو حتى، الميليشيا.

والواضح من هذه العناوين ان الادارة تحاول امتصاص الآثار السلبية للانكار الذي تمارسه حيال واقعها الامبراطوري. وهي اذ تفعل ذلك فانها تسعى الى انقاذ جوهر «التعريف الكلاسيكي للامبراطورية» ولو قادها ذلك الى «السماح» لآخرين بمقاسمتها تحمل الاعباء!

تفعل واشنطن ذلك مضطرة. ما تفعله ليس الانتقال من «امبراطورية في حالة انكار» (أي من امبراطورية ذات صفة استثنائية) الى «دولة قائدة لجهد تعددي يحترم المؤسسات والمواثيق الدولية». كلا. انها، فقط، تتحول الى «امبراطورية عادية» ولو انها لا تملك استثناء آخر سوى انها الأقوى على مر التاريخ والمتحررة من أي منافسة.

وهي تفعله مضطرة لأن ما استقرت عليه بعد حوالى عقد ونصف من انتهاء الحرب الباردة يلزمها بذلك. فلقد طوّرت، خلال هذه الفترة، وعياً لموقعها ودورها، واعادت بناء معتقداتها ومؤسساتها الامنية، وقدمت تعريفات جديدة للمخاطر والتهديدات والتحديات التي تواجهها. قادها ذلك الى التراجع عن نظرية

تـــأمين القدرة على خوض حربين اقليميتين كبيرتين (العراق وكوريا)، أوصلها الى نظرية جديدة باسم «الصدمة والترويع».

لم يكـــن هـــذا اسم الحرب على العراق. انه الاسم المعطى لوظيفة الجيش الأميركي في القرن الحادي والعشرين. فلقد اعيد بناء القوات المسلحة من أجل ان تخـــوض حرباً بسرعة وتكسبها بسرعة: تخفيف العديد، زيادة الاعتماد على التكنولوجـــيا المتقدمة والأسلحة الذكية، تعزيز وسائل النقل والانتشار، تطوير أجهـــزة التـــشويش، الرهان على اصابة العدو بشلل، تأمين التفوق الكاسح في المعلـــومات، الـــسيطرة المعرفية على مسرح العمليات. باتت الخطة هي التدمير السريع وغير المكلف لقوات الخصم على ان يحصل ذلك من بعيد وقبل التماس الجسدي.

«الـــصدمة والتـــرويع» تعـــني الغاء قدرة العدو على القيادة وتأمين التواصل اللوجـــستي، وتقطـــيع اوصال قواته وشبكة اتصالاتها وانـــزال رعب مرفق بتدمير انتقائـــي يـــزيل أي حاجز أمام الدور التقليدي (المحدود) للقوات البرية التي بات يفترض فيها ان تحتل أرضاً خالية من مقاومة.

انها عمليات اغارة خاطفة يقوم بها عشرات الآلاف وينهونها تاركين وراءهم اثراً خفيفاً.

كانـــت هذه هي النظرية التي استقر عليها اليمين الجمهوري عند وصوله الى الـــسلطة (مـــرفقة بحماية فضائية للأرض الوطنية من هجوم غير تقليدي). كانت «نافعـــة» قبل 11 أيلول. وربما استمرت نافعة بعده خاصة اذا كان القصد توجيه ضربات استباقية لاعداء محتملين حسب «عقيدة بوش»، لكنها لم تعد نافعة اطلاقاً لأنهـــا صـــيغت في وقت كان الجمهوريون يسخرون من اهتمام الديموقراطيين بـــ «بـــناء الأمم» في حين بات شعارهم ليس «بناء الأمم» في افغانستان والعراق وانما اعادة تشكيل المجتمعات العربية والاسلامية كلها. لم تعد نافعة لانها، تعريفاً، تجعل الحـــرب ســـهلة ولكنها لا تقدم جواباً واحداً على أسئلة ما بعد الحرب. لا تسلح أصـــحابها بمـــا يمكـــنهم من ادارة شعوب قرروا «صدم وترويع» جيشها على ان يهتموا، لاحقاً، بتأمين المياه والكهرباء لها ناهيك بتنظيم السير!

لقد ادخلت الادارة انعطافة جذرية على هدف الحرب من دون ان تمتلك ادوات التعاطي مع نتائج ذلك. وما نشهده في افغانستان، ولكن خاصة في العراق، هو نتيجة طبيعية لهذه الثغرة: يتقن الجيش الاميركي أبجدية الحرب ولكنه لا يعرف ألف باء السلام. فكيف اذا استمر الشعب العراقي موزعاً بين مقاومة عنفية وحياد سلبي. ان «الصدمة والترويع» تقتضي تجاوباً نشيطاً من «الشعوب» حتى يصبح ممكناً تحويل الحرب الى اعادة بناء للأمة والمجتمع والدولة. ولقد كان هذا هو الرهان في العراق. رهان المحافظين الجدد البارعين في انكار الواقع الامبراطوري تحت عنوان ان ما تفعله الولايات المتحدة ليس اكثر من نشر عدوى الخير الذي خصها الله به. لقد فشل هذا الرهان لانه لا يقوم على الانكار الاخلاقي للواقع الامبراطوري بل لانه لم يكن يدرك ان المهمة الاصعب هي، بالضبط، بعد «الصدمة والترويع».

لا يوفر الوضع الدولي الراهن، ولا الوضع العربي، شرطاً لكسر النزعة الامبراطورية الاميركية. غير انه، بالتأكيد، قادر على جعلها اكثر تواضعاً. واكثر تواضعاً تعني هنا إرغامها على الاعتراف بأنها... امبراطورية.

2003|9|2

# وورمسر
# أو «الحرب الحتمية»

«إذا كان على الولايات المتحدة أن تبقى كلاعب كبير في المنطقة، وإذا كان على إسرائيل الاستمرار كأمة، فعلى الجانبين واجب التفكير في الإقدام على ما لا مهرب منه: الحرب»! فالحرب، وحدها، «تحوّل الأزمة إلى فرصة».

قائل هذا الكلام هو ديفيد وورمسر. نشره في صيف 2001 أي قبل أيام قليلة على تفجيرات 11 أيلول. الحرب التي كان يدعو إليها لاحتفاظ أميركا بموقعها وبمجرد استمرار إسرائيل جاءت إليه وتحولت الأزمة، فعلاً، إلى فرصة.

خبر صغير نشرته الصحف قبل أيام. انتقل ديفيد وورمسر من العمل مع «الصقر الليكودي» جون بولتون (راجع الشهادة في «محاسبة سوريا») في وزارة الخارجية إلى العمل مع من لا يقل «صقرية» و«ليكودية» لويس ليبي مدير مكتب نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني. سيكون مسؤولاً في وظيفته الجديدة عن ملف الشرق الأوسط. وسيكون محاوره في مجلس الأمن القومي التابع لجورج بوش المدعو إليوت أبرامز أحد أبرز المثقفين اليمينيين اليهود المتميّز بأطروحاته حول حيوية التحالف مع الأصوليين المسيحيين لما فيه أمن... إسرائيل.

* * *

وورمسر كثير الكتابة. له عدد من الكتب وإطلالات تلفزيونية أكثر من أن تحصى. إن مطالعة لأدبياته تستوجب التوقف حيال المقال الذي نشره صيف 2001 في مجلة «الشؤون الأمنية الدولية» الصادرة عن «المعهد اليهودي لشؤون الأمن الوطني». ليس في التوقف أي اعتباط. المقال خلاصة تفكير الرجل وتفكير

الشبكة التي يعمل في إطارها والتي تحتل مواقع نافذة في الإدارة.

إن الاعتذار عن الإطالة واجب ولكن هذا ملخص يحاول أن يكون دقيقاً لأطروحات الرجل.

يعتبر، صيف 2001، أنه لا بد من «إعادة النظر بالسياسة الشرق الأوسطية» في ضوء تفجر الانتفاضة الفلسطينية رداً على عقد كامل من العجز الأميركي والإسرائيلي. «نحن أمام منعطف»، يقول وورمسر، تماماً كما كان الوضع في 1939 حين اتضح فشل أميركا وبريطانيا في استثمار الانتصار الذي تحقق في الحرب العالمية الأولى. بعد الحرب العالمية الثانية طبقت النخبة البريطانية على الشرق الأوسط سياستها السابقة فتراجعت وتخلت عن المشروع الصهيوني. فشلت في أن تلاحظ التطابق الكامل بين كثافة العداء للصهيونية ودرجة الاستبداد والتعاطف مع النازيين ثم السوفيات. لقد أدى تخلي بريطانيا عن إسرائيل إلى طردها من الشرق الأوسط! (أغرب تفسير ممكن للعدوان الثلاثي في 56 ونتائجه).

ورثت السياسة الأميركية، في البداية، الأساليب البريطانية إلى أن انتبهت إلى أنها مع إسرائيل في معركة واحدة، معركة الأمم الحرة ضد الاستبداد.

لقد بدأ عقد التسعينيات، يقول وورمسر، بهيمنة أميركية إقليمية وبتفوّق إسرائيلي في الشرق الأوسط. غير أن العقد انتهى والولايات المتحدة على حافة أن تُطرد وإسرائيل في أزمة عسكرية ووجودية. ولقد حصل ذلك لأنهما اعتقدتا أن الكراهية لهما عائدة إلى ظلم ارتكبتاه وليس إلى السلوك الاستبدادي لخصومهما. فالعداء لهما من طبيعة الأنظمة العربية وهو يزداد بازدياد الاستبداد.

يعتبر وورمسر أن إسرائيل هزمت الجيوش العربية 5 مرات: 48، 56، 67، 70، 73. ولكنها لم تستثمر انتصاراتها فحصلت على هدنات مديدة فقط. الحرب الوحيدة النموذجية، بهذا المعنى، هي الغزو الإسرائيلي للبنان في 1982 حيث استكملت إسرائيل تدمير منظمة التحرير بدل الاكتفاء بالإضرار بها. ويمضي وورمسر ليعتبر أن الثمانينيات هو، بمعنى ما، عقد ذهبي افتتح بالغزو واختتم بضرب

العراق. هذان الانتصاران الإسرائيلي والأميركي جعلا العرب يقتربون من إسرائيل وأميركا. لقد «اصطفت الأمم لتسالم» وبدا أن النصر المشترك آخذ بصياغة المنطقة مع انتقال الراديكاليين العرب، بأطيافهم كافة، إلى الهامش.

غير أن الكارثة، في رأي وورمسر، هي أن تل أبيب وواشنطن لم تفهما انتصارهما وتخلتا عنه. وقعتا في خديعة الاعتقاد بأنهما تسبّبان الكراهية فسعتا إلى إصلاح الأمر ورفع الظلم واستجداء العطف. لقد أخطأت الولايات المتحدة بحق إيران فلم تنقضّ عليها. وأخطأت بحق العراق فاكتفت بحصار متراجع. ولكن الخطأ الأكبر هو ارتكاب «خرافة أوسلو». لقد اقتنعت إسرائيل، يسارها، أن الظلم الذي أنزل بالفلسطينيين هو القوة الدافعة للنزاع. فبادرت إلى «أبلسة» قومها، وغرقت في يوتوبيا الحل والتسوية. وغفلت عن الحقيقة القائلة «إن القوة المتفوقة يمكن استخدامها لزعزعة أسس القومية العربية الراديكالية والأصولية الإسلامية».

نشأ وهم يعتبر أن التخلي عن ثمرة الانتصار في 67 هو المدخل إلى حل. والأنكى من ذلك، في عرف وورمسر، أن التخلي لم يكن معروضاً على الأردن وإنما باسم «تلبية التطلعات الوطنية الفلسطينية». ففي رأيه أن مجرد الاعتراف بحقوق متساوية للفلسطينيين يشرّع الاعتقاد الفلسطيني بأن وجود إسرائيل نفسه جريمة وسطو.

يلوم وورمسر «أميركا كلينتون» على مشاركتها في الأخطاء، ولومها إسرائيل على تعثر التسوية، واعتناقها «خرافة حل الأزمات» عبر تشجيع «معسكرات سلام» تبحث عن قواسم مشتركة. ويتهم قادة الولايات المتحدة وإسرائيل العمالية بأنهم أوهموا أنفسهم أنهم يكتبون قواعد جديدة للتاريخ غير أن التاريخ انتصر، وانتصاره يقود الطرفين نحو هاوية.

اتفاق أوسلو، إذاً، والفشل الأميركي في إيران والعراق هما أصل البلاء لأنهما أنعشا القوى الاستبدادية المعادية. وبناء عليه فإن الحرب «التي كانت منذ أشهر غير واردة تبدو اليوم حتمية». يختم وورمسر ناطقاً باسم الأميركيين والإسرائيليين «بما أننا محكومون بالكراهية لما نحن عليه ولما هم عليه فإننا محكومون بالحرب إلى حين

توجيه ضربة قاصمة إلى مراكز الراديكالية والحقد: دمشق، بغداد، طرابلس، طهران، غزة.» والأمل أنه، بعد هذه الضربة ستبدو محاربة أميركا وإسرائيل بمثابة انتحار!

* * *

يمكن اعتبار ما تقدم أحد أفضل العروض لمعنى سياسة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة المتحالفين مع أقصى اليمين الصهيوني. فديفيد وورمسر ليس وحده. إنه جزء من تيار موجود في مراكز بحث، ومعاهد دراسات، ومواقع صحافية، والأهم من ذلك في صلب الإدارة.

إنه مقرّب جداً من ريتشارد بيرل (عملا في أميركان أنتربرايز) وكتب الثاني مقدمة كتاب الأول (1999) حول ضرورة شن الحرب على العراق. وزوجة وورمسر، ميريساف، أنشأت موقع «ممري» على أنترنت بالتعاون مع الكولونيل احتياط في الجيش الإسرائيلي يغال كارمون. وهي مديرة دراسات الشرق الأوسط في معهد هدسون وترتبط، مع زوجها، بصلات قوية مع جماعة معهد واشنطن التابع للوبي الإسرائيلي، كما مع جماعة «منتدى الشرق الأوسط» الذي يديره الغني عن التعريف دانيال بايبس (وليام كريستول عضو في المنتدى). ومن بين منشورات «المنتدى» هناك «النشرة الاستخباراتية للشرق الأوسط» المعدة بالتعاون مع ضباط سابقين إسرائيليين ومع «لجنة لبنان الحر» التي تشكل طرفاً يحاول أن يكون فاعلاً في «محاسبة سوريا».

المعروف عن وورمسر هجومه الدائم على المملكة العربية السعودية ومصر، وصلاته القوية بأحمد الجلبي (والمؤتمر الوطني العراقي) الذي حاول تنظيم لقاءات له مع مسؤولين إسرائيليين كما ساعده في اختراق الكونغرس. غير أن وورمسر يكاد يكون متخصصاً في التحريض ضد سوريا، ككيان، وليس فقط ضد السياسة السورية. وهو يسند دعوته إلى خروجها من لبنان على عداء مكين لفكرة الاتحاد العربي المسؤولة، في رأيه، عن الكوارث كلها.

* * *

لقـــد ارتقى وورمسر درجة في سلم الإدارة. والمغزى من ذلك أن هناك، في واشنطن، من يريد توجيه رسالة إلى العرب تتبنى المنطق الشاروني: ما لم يحل بالقوة يحــل بالمـــزيد من القوة. لقد كانت الحرب حتمية في رأي وورمسر عشية أيلول 2001. أما وقد اندلعت فلا بد من المضي فيها.

**2003|10|24**

# «قمة القدس»:
# الأهداف والبرنامج

التقى قادة المحافظين الأميركيين الجدد، ليكوديي الولايات المتحدة، الاصوليين المسيحيين، اليمين الإسرائيلي. اطلقوا على اجتماعهم اسم «قمة القدس» (راجع «السفير» أمس).

موّل «القمة» مايكل شيرني أور «عرّاب عرّابي المافيا الروسية». وهو رجل خرج من العدم ليجمع ثروة في أيام بوريس يلتسين قبل ان يهرب إلى بلغاريا التي أبعد منها ليعيش اليوم في إسرائيل.

شارك اشخاص باسمهم وآخرون باسم هيئات. أبرز المؤسسات الحاضرة هي: «ايباك»، منظمة القيم الأميركية، المؤتمر اليهودي العالمي، مركز السياسة الأخلاقية والعامة، معهد سياسة الأمن، السفارة المسيحية العالمية، مؤتمر رؤساء كبرى المنظمات اليهودية الأميركية، مؤسسة ترومان، المنظمة الصهيونية الأميركية، مؤسسة الدفاع عن الحريات، منتدى الشرق الأوسط، مؤسسة هوسون، أميركان انتربرايز، المعهد اليهودي لشؤون الأمن الوطني، معهد فريمان، مركز أرييل، منظمات الاستيطان... وعدد من قادة الاحزاب الإسرائيلية بينهم من هو معروف بدعوته الصريحة إلى ترحيل الفلسطينيين.

دام الاجتماع ثلاثة أيام وتخللته خطابات ركزت على «الافلاس الأخلاقي»، و«النموذج الإسرائيلي»، و«انحراف الأمم المتحدة»، و«لا أخلاقية العداء للصهيونية»، و«دور الإسلام في الإرهاب»، و«مخاطر الدعوات السلمية»، و«وحدة الخطر المهدد لإسرائيل والعالم الحر»، و«كيفية وضع الاعلام في خدمة الحقيقة»، و«ضرورة ابعاد ياسر عرفات واستئصال السلطة والتصدي لسوريا»، وأهمية «اسقاط اتفاق جنيف» وكل ما يشابهه ويشتم منه رائحة تقسيم «الأرض المقدسة».

انتهت «القمة» إلى تشكيل فريق من مشاهير المثقفين والقادة العامين والروحيين للبحث عن حلول للعالم قائمة على القيم الأخلاقية لا المصالح

السياسية والاقتصادية والعسكرية. وبرغم رعاية «المافيا»، وحضور عدد كبير من الغلاة المرتبطين بصناعات التسلح فان التركيز على «الأسس الأخلاقية للسياسات» كان لافتاً.تعريف القضية العالمية الرئيسية سهل: الحرب على الإرهاب. والاستنتاج يفرض نفسه «إسرائيل في مقدمة الجبهة» ولا بد، والحالة هذه، من تحالف دولي يضم أصدقاء إسرائيل ويتخذ القدس مركزاً له من أجل المساهمة في هذه الحرب.

ان مساعدة العالم الحر لربح الحرب ضد «التطرف الإسلامي» تمر، حسب البيان الختامي، بـ «انقاذ إسرائيل». وتم الاتفاق على تنظيم حملتين دوليتين. الأولى هي لفرض «البديل الأخلاقي في السياسات الدولية». ويقوم هذا البديل، على ما يقوم، على تغيير مشاعر الكراهية لإسرائيل في العالم وعلى افهام المعمورة «مغزى عودة اليهود إلى إسرائيل والقدس». والمعروف ان التركيز على «البديل الأخلاقي» أو «الوضوح الأخلاقي» هو السلاح المستخدم في الولايات المتحدة لحض الإدارة على نهج شديد الراديكالية في العالمين العربي والإسلامي، أي نهج لا يرضى التسويات ولا يتراجع أمام أي مقاومة.

أما الحملة الثانية فذات صلة بالصراع العربي الإسرائيلي. ويتوجب بهذه الحملة ان توضح ان المشكلة ليست نزاعاً على أرض صغيرة، وانما مواجهة بين حضارات وأيديولوجيات، وإن إنشاء دولة فلسطينية ليس مفيداً، وانه ليس من حق كل أقلية اثنية ان يكون لها دولة ذات سيادة، وان تقسيم أرض إسرائيل المقدسة ممنوع خاصة انه في وسعها حفظ الحقوق الدينية والإنسانية للمسلمين الذين يعيشون فيها.

* * *

ان قراءة سريعة في سير المجتمعين وخطاباتهم وبيانهم الختامي تظهر ان ثمة أهدافاً عريضة تم التوافق عليها:

1. رفض أي تسوية في فلسطين إذا كانت تعني، من بعيد أو قريب، تقسيم «الأرض المقدسة».

2. إسباغ الصفة الأخلاقية على المشروع اليميني الاستيطاني الهادف إلى تدمير الهوية الوطنية الفلسطينية. ويكاد يعني ذلك إنشاء هيئة رقابة على أي ميل قد ينشأ، حتى لدى شارون، من أجل تنازلات ولو جزئية ومحدودة.
3. دمج المشروع الصهيوني التوسعي بالحرب الأميركية ضد الإرهاب وتشجيع الإدارة على المضي في المواجهة وتصعيدها.
4. اعتبار ان المشكلة التي يعيشها العالم تكاد تكون مع الإسلام بصفته كذلك ومع القومية العربية.
5. الاعتقاد بأن ثمة بنوداً عاجلة يجب ادراجها على جدول الأعمال العسكري لها علاقة بسوريا وغيرها.

لسنا، هنا، أمام «حكومة عالمية» أو أي شيء مماثل ذي صلة بالخرافات العنصرية لـ «بروتوكولات حكماء صهيون». نحن أمام هيئة تشكل في وضح النهار تضم شخصيات، ومراكز بحث، وتيارات سياسية وأيديولوجية نافذة، وتنتدب نفسها للعب دور قوة ضغط على صعيد عالمي وذلك عبر المساهمة، أساساً، في «حرب الافكار».

ان أي متابع لأدبيات المحافظين الجدد، منذ انتهاء الحرب الباردة، وللاصوليين المسيحيين، وليميني الكتلة اليهودية في الولايات المتحدة، ولأطروحات «ليكود» والمستوطنين و«موليديت» و«الاتحاد القومي»... ان أي متابع سيجد نفسه أمام عصارة هذه الافكار وقد صبت مثل الروافد في مجرى واحد ينقل الصلات الضبابية السابقة إلى حيز جديد هو كناية عن تحالف عضوي بين هذه القوى.

لقد شارك وزراء ومسؤولون إسرائيليون في «القمة». غير ان التمثيل الرسمي الأميركي لم يكن واضحاً. ان عدداً من المشاركين على صلة وثيقة جداً بمراكز صنع القرار في واشنطن. والهيئات التي حضرت تمد الإدارة الحالية بمن يخطط لتوجهاتها أو يؤثر فيها.

...لا غرابة، إذاً، إذا توقع المرء ان تكون «قمة قدس» (هم) أكثر فعالية من «لجنة قدس» (نا).

2003|11|5

# تبسيطي وساذج وخطير

ينتمي الخطاب الأخير للرئيس الأميركي جورج بوش إلى المناخ العقائدي لـ «المحافظين الجدد». يغرف من أفكارهم ليقدمها في قالب يأخذ في الاعتبار أن الخطيب رئيس دولة وليس باحثاً في مركز دراسات.

يعبّر الخطاب عن نزعة تدخلية قصوى بشعارات تفيض فيضاً عن «الجوهر الجيد» للأمة الأميركية التي لا تفعل سوى تلبية «ابتهالات» بألا تنسى «تعزيز الحرية في جميع أنحاء العالم». وكيف يسعها ذلك ورئيسها يعتبر، وبلغة تبشيرية ونبوية «أن الحرية هي خطة الله للإنسانية».

ما حلم به المحافظون الجدد عقوداً جاء بوش ينفذه. الولايات المتحدة حسب الخطاب «إمبراطورية الرحمة»، وقائدة أخلاقية للبشر، وسياستها الخارجية «ويلسونية مسلحة». إنها أمة الرسالة الخالدة بامتياز.

لقد انبنت أفكار «المحافظين الجدد» حول فكرة واضحة: من واجب الولايات المتحدة جعل الحرب الباردة أقل... برودة! يجب إخراج شعوب من «الصقيع السوفياتي» كما سبق وحصل بعد هزيمة «الجحيم النازي». ووفر رونالد ريغان مناسبة التطبيق الجزئي لهذه الوجهة: تصعيد سباق التسلح، زيادة التدخل في أوروبا الشرقية والوسطى، شن هجوم مضاد في «الأطراف» من أميركا اللاتينية إلى أفريقيا وآسيا.

ليس صدفة، والحالة هذه، أن يبدأ بوش خطابه باستحضار ريغان الذي اعتبر، في حزيران 82 «أن نقطة التحول في التاريخ قد حلت» (حزيران 82 هو، أيضاً، شهر الغزو الإسرائيلي للبنان المنتهي بمجازر صبرا وشاتيلا). كان ريغان، وقتذاك، لا يفكّر بالعالمين العربي والإسلامي إلا من زاوية استغلال اليمين العربي وأفكاره وأمواله في الحرب ضد «إمبراطورية الشر». غير أن بوش لا يفكّر، اليوم، إلا بالعرب والمسلمين ولو أنه يضع ذلك في سياق كوني أعم. يريد لهم الديموقراطية بالحرارة نفسها التي أراد ريغان الديموقراطية لأوروبا الوسطى والشرقية.

لقـــد دفـــع ذلـــك معلقين إلى القول بأن بوش ألغى «الاستثناء الإسلامي». والمقـــصود أنه أسقط مقولة التضاد الجوهري بين الإسلام والديموقراطية وبرّأ الدين الإسلامي من تهمة العداء الأصلي للحريات (هذه نقطة خلاف مع بعض المحافظين الجـــدد ومـــع أصـــوليين ناخـــبين لبوش نطق باسمهم من قال إن هناك من يعبد «صنماً»... وبقي في منصبه الرفيع في وزارة الدفاع!).

الخطـــاب محاولة في تطبيق النظرية الأم لـــ «المحافظين الجدد». يأخذ هؤلاء علـــى السياسة الخارجية الأميركية تغليب المصالح على المبادئ. ويعنون بذلك أنه كان من الخطأ تغليب التناقض الأساسي على التناقض الثانوي والتحالف بالتالي مع أفكـــار (الوهابـــية مثلاً) وأنظمة حكم لمجرد أنها جزء من عتاد الحرب ضد العدو السوفياتي. ويشتد نقدهم لهذه السياسة عندما استمرت كما هي بعد اختفاء العدو فلـــم تطبق «الديالكتيك» القائل إن حليف الأمس الاضطراري بات خصم اليوم. ولقد دفعت واشنطن ثمناً فادحاً نتيجة قصر النظر: تفجيرات 11 أيلول، إن تسامحها حمـــى الإرهـــاب وتطـــوره. ولا رد على ذلك إلا بالتحويل الديموقراطي للعرب والمسلمين خاصة وأن الظرف الدولي، حيث لا ثنائية قطبية، يوفر لها حرية حركة تخـــدم تـــرف الممارسة السياسية المستندة إلى اندماج المصالح الأميركية (مكافحة الإرهاب، والدول الراعية له، واستباق تطوير أسلحة دمار شامل) بالقيم الأميركية (الديموقـــراطية، الحـــريات، حقوق الأفراد...). بات في وسع «المحافظين الجدد» القول، بعد 11 أيلول، إن على الولايات المتحدة تصوير الديموقراطية، ولو بالقوة، لـــيس لأنهـــا قيمة لديها بل لأنها صاحبة مصلحة في الذهاب إلى حيث الإرهاب لاستئصاله بالمبضع الديموقراطي.

لم يخفِ بوش أن «نقطة تحوّل» ريغان تتكرّر اليوم إذ «وصلنا إلى نقطة تحوّل أخـــرى عظيمة» ليس أقل من «ثورة ديموقراطية عالمية» تشمل العرب والمسلمين وتكـــون معركة العراق الحد الفاصل فيها. هذا، بحسب بوش، منعطف استراتيجي هـــام. إن تحالفـــات أميركا ستكون محكومة بدرجة ديموقراطية الحليف لأن درجة الديموقراطية هذه هي «بوليصة تأمين» بأن الولايات المتحدة لن تتعرض إلى إرهاب صـــادر عن هذا الحليف. التحالف المصلحي هو تحالف مبدئي بالضرورة. وحرب

العـراق لم تحـصل إلا لإطلاق هذه الورشة الكبرى. ومناسبة الكلام لا علاقة لها بتفاصـيل تافهة من نوع التعثر في بغداد وعدد القتلى الأميركيين وتعاظم التكاليف الماديـة. كلا. كلا. لقد تصالحت أميركا مع نفسها وهي قادمة لمهمة نبيلة تكرّر هزيمة النازية والشيوعية لتنهض فوق أقدامهما دول وأمم حرة.

وعـندما يـدرك العـرب والمسلمون جوهر ما تريده الولايات المتحدة لهم يـنحازوا طـوعاً إلى مشروع الشراكة تماماً كما حصل في ألمانيا واليابان وأوروبا الغـربية بعـد 45 والـشرقية بعد 1989. واستباقاً لأي رأي مخالف يستعيد بوش خطـاب ريغان في 82 إذ وصفه بعض المراقبين في أوروبا وأميركا الشمالية «بأنه مفـرط في التبـسيط وساذج وحتى خطر. والواقع هو أن كلمات رونالد ريغان كانـت شجاعة ومتفائلة وصحيحة تماماً». باختصار، يقول بوش، «لست، كما تعتقدون، تبسيطياً وساذجاً وخطيراً».

* * *

إن بـوش، في الواقع، تبسيطي وساذج وخطير. وتلتقي هذه الصفات بشدة أكـبر عنده إذا كان يصدق ما يقول. ثمة «أنبياء» مخيفون. و«لكن «نبياً» مسلحاً مثل بوش هو الأكثر إثارة للرعب.

يمكن استعراض الخطاب والوقوف عند دقائقه. لا بل، أكثر، يمكن القول إن «الرسـالة» كـان يمكنها أن تصل أفضل لو لم يكن «الرسول» هو إياه. غير أن «الأطـروحة البوشـية» منخورة بما يجعل الشك غالباً. واللافت أن التفاصيل التي تنخرها قابلة للانتظام في سياق يمكن، ويجب، استخلاصه.

1. لمـاذا أغفل جورج بوش ذكر لبنان. من غير الطبيعي ذلك لحظة تسمية بلدان عـربية أخرى. وحتى لو وافقنا على المعايير التي يضعها الرئيس الأميركي حتى يقـال عن بلد إنه ديموقراطي فإننا سنلاحظ أنها موجودة في لبنان أكثر من أي مكـان آخر في العالم العربي. هل الإغفال سهو؟ هل هو عقوبة على «علاقة مميـزة» بسوريا؟ كلا. إن الإغفال مقصود لأن ذكر لبنان كان سيرغم بوش على مواجهة التناقض العميق والذي لا حل له ربما في أطروحته كلها. ما هو؟

2. حديث بوش عن الفلسطينيين لا يقف على قدمين. فمع أن السيادة على الضفة والقطاع للاحتلال فإن سلطة الحكم الذاتي المنتخبة ديموقراطياً أفضل، بمقاييس بوش نفسه، من بلدان عربية أخرى سماها ممتدحاً. لقد لوى الحقائق بطريقة فاضحة من أجل تبرير استنتاج مسبق. وفعل ذلك، مرة أخرى، للتهرب من مواجهة التناقض العميق والذي لا حلّ له ربما في أطروحته كلها. ما هو؟
3. تبرّع بوش بتحديد مهمة للشعب المصري. قال ما حرفيته: «لقد مهّد الشعب المصري العظيم المعتز بنفسه الطريق نحو السلام في الشرق الأوسط والآن بات عليه أن يمهّد الطريق نحو الديموقراطية». إنه أكبر حشد ممكن من الأخطاء في كلمات قليلة. ليس «الشعب» من مهّد للسلام بدليل أن بوش يطالبه بعد ربع قرن بالديموقراطية. والسلام في الشرق الأوسط غير متحقق الآن. وعزة الشعب المصري بنفسه مصدرها، بين أمور أخرى، حرب أكتوبر ضد إسرائيل. وليس في وسع مصر أن تلعب دور الريادة الديموقراطية ما لم تلعب دوراً في قضايا أخرى في المنطقة. والأهم من ذلك كله هو أن هذه «الخربطات المضحكة» تكشف التناقض الذي أشرنا إليه آنفاً: قد يكون هذا «السلام» مناقضاً للديموقراطية وغير قابل للحماية إلا بالانتقاص منها بما يعني أن كل زيادة فيها تعني نقصاً فيه، في شكله الراهن، ورفضاً للإملاء الأميركي الإسرائيلي. إن هذا، بالضبط، هو «الاستثناء العربي» (والإسلامي؟) الذي يدعي بوش أنه يحاول التخلص منه. إنه «استثناء» وطني وقومي وليس استثناء ثقافياً ننتهي منه بمجرد مداهنة المسلمين بالقول لهم إن دينهم غير متعارض مع الديموقراطية. إنه استثناء يضع العرب في موقع التطلّب الديموقراطي من أجل تلبية التطلب الوطني والقومي.
4. عرض بوش لسياسات دول عربية بعد الاستقلال السياسي يجعله يسقط في أي امتحان ابتدائي عن تاريخ المنطقة. إن بعض هذه السياسات رد فعل على توجهات غربية وأميركية كانت إسرائيل في صلبها. ولعل هذه مناسبة للقول إن بوش «نجح» في تقديم عرض سريع لتاريخ المنطقة وحاضرها ومستقبلها من دون ذكر كلمة «إسرائيل» مرة واحدة... حتى عندما تحدث عن الفلسطينيين!

* * *

يشرح الخطاب للأميركيين لماذا يقاتلون ويُقتلون ويَقتلون ويدفعون، قد يقنعهم وقد لا يقنعهم. غير أنه يقول لنا، أيضاً، إننا جاهزون لـ «نقطة تحوّل عظيمة». وهو يفعل ذلك، حيالنا، متحنباً معضلات تنخره.

إن أميركا سبق لها أن نشرت الديموقراطية فعلاً ولكن ذلك جاء في سياق حروب ضد أنظمة تعاديها. أما في الشرق الأوسط فهي لم تتمتع مرة في التاريخ، ولا غيرها، بمثل هذا النفوذ الهائل. المنطقة مسحوقة أمامها وتابعة لها بشكل وضيع. والأنظمة إذ تقمع فإنها تقمع، خصوصاً، من يؤاخذها على هذا الالتحاق المتخلي عن المصالح الوطنية والقومية. هل تنوي واشنطن، فعلاً، زعزعة هذا الواقع أم أنها تريد «عملية تجميلية» تجعل حلفاءها «محترمين» أكثر.

إن الاختبار الفعلي للسياسة الأميركية الجديدة هو في المجالات التي يبرز فيها تنافر بين «القيم» و«المصالح». ماذا سيكون الموقف؟ الترجيح هو أن ثمة تناقضاً بين الديموقراطية العربية والمصالح الأميركية في تعريفها التقليدي، وهذا التناقض لم تلغه تفجيرات 11 أيلول. والخوف، بهذا المعنى، هو أن تكون الادعاءات التي يحملها الخطاب مجرد تغطية لاندفاعة عدوانية تنتزع حقها باسم «القيم» من أجل أن تغلّب «المصالح».

إن تبسيطية بوش وسذاجته هما في خدمة خطره.

2003|11|8

# «عالم أكثر أمناً»

# (جورج بوش)

ليست المشكلة أن جورج بوش وعد، قبل حرب العراق، بـ «عالم أكثر أمناً». المشكلة أنه يدلل على إنجازاته، بعد كل انفجار، بالقول متباهياً إنه حقق وعده وأن العالم بات، بالفعل، أكثر أمناً.

يفعل ذلك في حين أن زيارته إلى بريطانيا تحولت إلى إقامة في قصر بكنغهام وتجوُّلٍ في جواره. فإذا كان البريطانيون جعلوا رحلته غير آمنة سياسياً لديهم، وهم من هم في تاريخية العلاقة مع الولايات المتحدة، فإن في ذلك، وحده، ما يؤشر إلى آثار ما يرتكبه على العالم كله.

لقد جاءت تفجيرات اسطنبول أمس لتذكّر أن العالم الأكثر أمناً الذي تحدث عنه بوش هو غير العالم الذي نعيش فيه. ويدلّ الإرهاب المتنقل أن بوش، بإضافته العراق على أفغانستان، أوقد نيراناً قد تتحول إلى لهيب يصعب إطفاؤه.

كانت دول كثيرة في العالم مستعدة للانخراط في مواجهة مع إرهاب أسامة بن لادن. لا بل إنما فعلت ذلك قبل أن تنعطف الإدارة بشكل يهدد التعاون الدولي، والعلاقات الدولية، ومواثيق الأمم المتحدة، وكل ما يصب في مجرى العمليات البوليسية ضد تنظيمات هيولية متطرفة.

لم يفعل بوش، طوال الشهور الماضية، سوى توجيه الرسائل الخاطئة إلى العالم. فلِمَ المفاجأة إذاً في تبلور رأي عام ضده يحمّله مسؤولية الاضطراب؟ ولعل العالم العربي هو المجال الأبرز لممارسة سياسة لا يمكن لها، باسم التغيير، إلا إنتاج الفوضى.

إن ما تريده واشنطن، في منطقتنا، هو جمع الماء والنار. تريد من الأنظمة أن تكون، في الوقت نفسه، أكثر طاعة لها وأكثر انفتاحاً من دون أن تقترح عليها ما يستر عيب الالتحاق. هذا مزيج متفجر.

لقد أهينت الديموقراطية الفعلية في تركيا باسم الديموقراطية المحتملة في العراق. مورست ضغوط هائلة على أنقرة من أجل أن تكون مطيعة بغض النظر عن المقاومة الديموقراطية الضارية لهذه الطاعة. حصل ذلك مرتين وفشل في المرتين. وتبيّن، بوضوح، وفي هذا البلد الأطلسي، أن التحاوب مع الإملاء الأميركي يكشف السلطة ويستولد تعبئة ضدها. لقد كان صعباً، ولا يزال، جمع شكل الطاعة المطلوب ومداها مع قدر من الديموقراطية. وتسبّب ذلك في لوم بول وولفويتز الجيش لأنه خضع لقرار البرلمان.

إن ما يصحّ على تركيا يصح بصورة أقوى على بلدان عربية. فوضع المملكة العربية السعودية، مثلاً، في موقع تجاذب يؤدي إلى ما نشهده. والإصرار على طرح أسئلة على مجتمعات لا تملك جواباً يجعل الأوضاع ساخنة. فكيف إذا كانت الأسئلة متناقضة بين تلبية الطلبات الأميركية بالتخلي عن الحد الأدنى من دعم النضال الفلسطيني وبين تلبية الضغط الداخلي الذي يعتبر هذا الحد الأدنى الممارس قريباً من التخلي والخيانة؟

لم تستطع الولايات المتحدة، حتى اليوم، أن تقدم مبرراً للحرب على العراق في ما يخص أسلحة الدمار والعلاقة مع الإرهاب. وزادت على ذلك تخبطاً في إدارة الوضع بعد الحرب يجعل الأميركيين يشرعون في التساؤل فكيف غيرهم. لذا فإن الاحتمال الأكثر وروداً هو أن تبدو الحرب عنفاً برّانياً عدوانياً عارياً.

وعندما يصار إلى تبريرها بالمقابر الجماعية فإن المواطن العادي يصبح ميالاً إلى كراهية صدام حسين و... الولايات المتحدة. لأنه، في هذه الحالة، لا يسعه نسبة النوايا الحسنة إليها وهو يراقب رعايتها الحماسية للعدوانية التوسعية الإسرائيلية. ويكفي أن يفتح مسؤول أميركي فمه ليهدد سوريا أو إيران لامتلاكهما أسلحة دمار شامل حتى يكون رد الفعل العادي أننا أمام كذبة جديدة من النوع الذي تضيع المسؤولية عنه بين مخابرات فاشلة ومحافظين جدد ينفذون أجندة خاصة.

إن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط وصفة توتر.

ففـــي رأي العربي العادي أن درجة التحاق الأنظمة بواشنطن تفيض عن درجة انفتاح هذه الأنظمة. يعني ذلك أن نخباً حاكمة تتبع سياسات غير شعبية مـــن غـــير أن يتـــرافق ذلك مع فتح قنوات التعبير عن الرأي. وينتج عن هذا الـــتفاوت ميل إلى العنف أو إلى تقبّل العنف، أي إلى رفض توجهات سائدة لا تسمح باعتراض عليها من ضمن المؤسسات. ومتى أشار أحد إلى هذا التعارض ونتيجـــته، ولـــو بأســـلوبه الخاص، عومل، كما حصل مع وليد جنبلاط، بأنه شخص غير مرغوب فيه.

إن المفارقة ليست في الدرجة العالية من العنف. إنها في الدرجة المنخفضة من الحـــدة وهي درجة تلعب، حتى الآن، دوراً تعويضياً وتتخذ أشكالاً تتعرض، أكثر فأكثـــر، إلى الإدانـــة. ولو كان بوش يملك مقداراً كافياً من الحكمة لكان لاحظ، مـــثلاً، أن «الجماعة الإسلامية» في مصر أدانت «القاعدة»، وأن تنظيمات أصولية اســـتهجنت الـــتفجيرات الأخيرة، وأن اجتماعاً ضمّ يوسف القرضاوي، وعباسي مدني، وخالد مشعل، وحسن الترابي لم تصدر عنه دعوات متطرفة.

إن الـــرقعة السياسية لممارسة الإرهاب تضيق ولو أنها، ديموغرافياً، تتسع. ولا يفـــيد في شـــيء تكرار بوش في لندن الخلط بين مقاومة مشروعة ضلت طريقها (القدس) وبين عمل إجرامي بكل المقاييس (اسطنبول). لا يفيد ذلك إلا إذا كانت الاستفادة إضفاء قدر من شرعية القدس على عبثية ودموية اسطنبول.

إن الإرهـــاب أكثر تعقيداً من أن يحيط به العقل التبسيطي لبوش. ليس أكثر تعقـــيداً لجهة أسبابه التي تستدعي معالجات غير أمنية فحسب، بل أكثر تعقيداً لأنه يمر في لحظة اختلاط بين المحلي والكوني تستوجب الدرس. ليس كل عمل هو من أعمـــال «القاعدة». فنحن، هنا، أمام «ماركة مسجلة»، وهي، مثل أي «ماركة مسجلة» تعطي «السلعة»... معناها. طالما أن «القاعدة»، كعنوان، موجودة فهي مدخل لأي متطرف كي يقنع نفسه بأنه إنما يخوض في منازلة كونية طرفها الآخر فسطاط الشر الشيطاني.

ثمــة مشكلة اسمها جورج بوش. إنها مشكلة تجعل العالم أقل أمناً. هذا ما يقــوله المعلق الأميركي بول كروغمان الذي يتهم رئيسه بتهديد الأمن القومي لأنــه بدل محاربة الإرهاب تصرف بشكل يزيده. وهذا ما يقوله ريتشارد ريفز الــذي يعتــبر أن البيت الأبيض الحالي يكرر المشهد الريفاني حيث كل من فيه يعتــبر نفــسه أذكى من الرئيس. وهذا ما يقوله نورمان ميلر. يقول الأخير إن كلينتون كان من الذكاء بحيث اختار مساعدين أذكياء جداً ولو أنهم يقلون عنه فتــشكلت إدارة من الأكفاء بقي هو نجمها. أما بوش فلم يكن من الغباء بحيث يكـــرر فعلة كلينتون ويختار من هم دونه. صحيح أنه غبي ولكن ليس إلى الحد الــذي يجعله لا يدرك أن اختيار من هم أشد غباء سيعرّض أميركا إلى «حكم البلاهة».

الأبلــه يمكنه أن يؤذي الآخرين غير أنه يؤذي نفسه حكماً. أما بوش، على رأس الولايات المتحدة، فالنتيجة أن العالم أصبح أقل أمناً.

**2003|11|21**

# لائحة وولفويتز

أفغانستان. ألبانيا. أنغولا. أذربيجان. كولومبيا. كوستاريكا. السلفادور. أريتريا. أستونيا. أثيوبيا. جورجيا. هندوراس. إيسلندا. كازاخستان. لاتفيا. ليتوانيا. مقدونيا. جزر مارشال. ميكرونيزيا. مولدوفيا. مونغوليا. بالاو. رواندا. جزر سولومون. تونغا. أوزبكستان... هذه أسماء دول يحق لها المشاركة في العقود الخاصة بإعادة إعمار العراق والمموّلة من جانب الولايات المتحدة الأميركية.

تضم اللائحة 63 اسماً بينها مصر، والأردن، والكويت، والمغرب، وعُمان، وقطر، والسعودية، والإمارات. والمفاجأة هي أن اسم العراق يرد بصفته دولة يحق لها المشاركة في إعادة إعمار نفسها!

يمكن التساؤل عن سر حضور ألبانيا وغياب تونس، وحضور لاتفيا وغياب الجزائر، وحضور ميكرونيزيا وغياب لبنان، وحضور بالاو وغياب سوريا، وحضور سولومون وغياب اليمن، كما يمكن التساؤل عن مكان تونغا... (تركيا حاضرة وإيران غائبة).

أثار نشر اللائحة ضجة لأنها استثنت دولاً ذات قدرة جدية على المشاركة: فرنسا، ألمانيا، روسيا، كندا، الصين، البرازيل، جنوب أفريقيا، الهند، باكستان، الأرجنتين... وانتقلت هذه الضجة، جزئياً، إلى الولايات المتحدة حيث استغرب كثيرون هذا الاستقبال السيئ لرئيس الوزراء الكندي الجديد.

قد يقول قائل إن الأموال أميركية وإن بول وولفويتز حر في الاختيار. هذا صحيح ولكنه لن يجنّب الإدارة نقاشاً من نوع آخر، أميركياً أميركياً. فهناك من يقول إن التجربة السابقة توحي بوجود علاقة وثيقة بين منح العقود وبين التبرّع للحزب الجمهوري وحملاته الانتخابية بما فيها حملة بوش الأب ثم بوش الابن. ولقد كتب الكثير عن امتيازات وهدايا وتقاسم لـ «الكعكة» انطلاقاً من مصالح ضيقة ولخدمة صندوق التبرعات الخاص بانتخابات 2004.

ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا النقاش الأميركي الأميركي. فإذا كانت نية واشنطن ممارسة هذا الاحتكار لا يعود مفهوماً لا التوجه إلى مجلس الأمن غير مرة، ولا عقد مؤتمر المانحين، ولا خطاب كولن باول أمام حلف شمال الأطلسي... فهذه المبادرات كلها قامت على مناشدة دول أخرى نسيان الماضي، وفتح صفحة جديدة، وتجاوز الخلافات من أجل «مواجهة المستقبل معاً».

والأنكى من ذلك كله أن جورج بوش عيّن وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر مندوباً شخصياً له من أجل مطالبة الدول الدائنة للعراق بشطب ديونها. ولقد تحددت مواعيد لبيكر مع جاك شيراك، وفلاديمير بوتين، وغيرهارد شرودر. لا بل وجد بوش نفسه يهاتف هؤلاء ليتمنى عليهم التجاوب، وإظهار حسن النية، وذلك بعد ساعات فقط من إبلاغهم أنهم مستبعدون كلياً على قاعدة: لا جنود لا عقود. علماً بأن قاعدة: «لا جنود. لا نقود. لا عقود» لا تنطبق على كندا التي دفعت 200 مليون دولار!

تمثل «اللائحة»، بهذا المعنى، قراراً سياسياً يصر على الانفراد ويعطل أي إمكانية للعودة إلى صيغة تعددية ما. ولقد فهمته العواصم المعنية بصفته هذه فوجدت طرقاً للاحتجاج منها مسارعة موسكو إلى الإعلان أنها لن تسقط ديونها. اختارت دول أخرى وسائل أخرى. فهناك من طرح ضرورة فحص هذه اللائحة في ضوء الاتفاقيات الدولية الخاصة بحرية التجارة. وهناك من يتساءل عمّا إذا كان يمكن لبلد عضو في الاتحاد الأوروبي، بريطانيا مثلاً، الموافقة على استفراد دول أخرى في الاتحاد بعقوبات واضحة وصريحة.

إلى ذلك، احتج البعض على هذه الوجهة باعتبار أن القرارات الدولية تطالب بقيام صندوقين، ثانيهما تشارك فيه الدول الراغبة والمؤسسات الدولية. ومصدر الاحتجاج أن المندوب السامي الأميركي بول بريمر هو الذي يملك حالياً «حق التوقيع»، وهو الذي يعطل نشوء هيئات محايدة للرقابة تنص عليها قرارات مجلس الأمن... فهل يستخدم «صلاحياته» من أجل التصرف، فضلاً عن الأموال الأميركية، بأموال الآخرين؟

يبقى أن أكثر ما أثار الاستهجان الحجة التي استخدمها وولفويتز من أجل إصدار اللائحة. اعتبر أن استثناء دول هو «من أجل حماية المصالح الأمنية الأساسية للولايات المتحدة». هذا استفزاز صرف لدول تنتمي إلى تحالفات دفاعية وعسكرية مع الولايات المتحدة، وتقف إلى جانبها في أفغانستان، وتشاركها الحرب على «الإرهاب». كيف يمكن لمنع شركات فرنسية وروسية وألمانية ذات خبرة مديدة في العراق أن يحمي «المصالح الأمنية الأساسية للولايات المتحدة»؟ هل هي شركات من جنسيات معادية؟ هل هي داعمة للمقاومة ومموّلة لها؟

ثمة أسئلة كثيرة ليس من «اللائق» توجيهها إلى مجلس الحكم الذي يعتقد أعضاؤه، وحدهم، أنهم يشكّلون كياناً ذا وزن ورأي. ومن هذه الأسئلة ما تركته اللائحة غامضاً في ما يخص «العقود من الباطن».

لكن لا بأس من قراءة ما نقلته «جيروزاليم بوست» عن إسحق كيرياتي مدير المشاريع الدولية لمؤسسة التصدير الإسرائيلية. لقد «غفر» الرجل للولايات المتحدة عدم إدراج اسم إسرائيل في اللائحة لأن ذلك قد يتحول إلى «كارثة سياسية». غير أنه استدرك «ان الشركات الأميركية ستجد طريقة لكي نعمل معهم... سنشارك لاحقاً».

2003|12|12

# «كارهو بوش»

تتركز في الولايات المتحدة نسبة عالية جداً من «كارهي جورج بوش». يكاد الأمر يتحوّل إلى ظاهرة. تجرّأ أحد الكتّاب على لفظ عبارة «أنا أكره بوش. ها إني قلتها» وأعرب عن شعور غامر بالارتياح انتابه بعد عملية الإفشاء هذه. يعبّر بذلك عن موضة تخترق أوساطاً أميركية عديدة. هناك من يكره بوش لـ «تكساسيته»، أو لـ «أرستقراطيته»، أو لـ «مشيته»، أو لـ «ولادته الثانية»، أو لـ «كذبه المتمادي»، أو لـ «تملّكه الدولة»، أو لـ «اغتصابه السلطة»، أو لـ «ذكوريته»، أو لـ «غبائه»، أو لـ «عجرفته»، إلخ...

وثمة نتاج أدبي غزير يتناول هذه الأمور. وثمة كتب تحتل صدارة المبيعات لأنها تعامل الرجل بقسوة. وثمة من يستحضر ظاهرة «كارهي كلينتون» ليرد بها على أي انتقاد لمشاعر عدائية فعلاً حيال الرئيس الحالي. لقد بات «كره بوش» عنواناً عريضاً لعدد من البرامج السياسية المستندة إلى شحنة عاطفية يبدو أنها ستسيطر على الحملة الرئاسية الأميركية.

يشعر ملايين الأميركيين أن بوش صخرة فوق صدورهم يريدون إزاحتها بأي ثمن. إن «أياً كان سوى بوش» هو جوهر ما تعيشه الانتخابات الفرعية في الحزب الديموقراطي.

لقد كان هذا هو السبب وراء صعود هوارد دين، وقد يكون هذا هو السبب في تعثر دين، إذا تعثر. كيف؟لقد اختار المرشح خطاً انتقادياً جذرياً خاطب درجة عالية من تطلب الرفض. نجح في التعبئة. خاض معركة جديدة في وسائلها (أنترنت أولاً). نجح في جمع أموال أكثر من منافسيه. خاطب قطاعات، شبابية خصوصاً، كانت تمتنع، عادة عن الاقتراع. إلا أنه فشل أولاً في آيوا وثانية في نيوهامبشر. سقط سقوطاً مدوياً في المرة الأولى وأنقذ حملته في الثانية.

هزمه، في المرتين، جون كيري. فالرجل القادم من ماساشوستس مثّل ولايته أربع مرات، وله سجل عسكري في فيتنام، وسجل تشريعي «موزون».

وهـــو أقـــرب إلى المؤسسة الديموقراطية وقادر على مخاطبة «الوسط» وتطوير الإرث الكلينتوني. أحدث المفاجأة، وكررها، لأن «كارهي بوش»، ودين ممثل شـــرعي لهم، يريدون الاطمئنان إلى اختيارهم المرشح الأكثر قدرة على إخراج بوش.

تـــدل استقصاءات الرأي، حتى الآن، أن الذين يختارون كيري بسبب قابليته للفـــوز هم أكثر عدداً من الذين يختارونه بسبب معتقداته، وأفكاره، وبرامجه. إنهم يضعون نصب أعينهم يوم 2 تشرين الثاني 2004، ويكتمون تعاطفهم الغرائزي مع ديـــن، من أجل الإقدام على ما يسميه الفرنسيون «التصويت المفيد». لا يريدون «فشة خلق». يريدون الشعور بأنهم لم يضيّعوا فرصة لاحت أمامهم للخلاص من الكابوس.

ولقـــد لـــوحظ في آيوا ثم في نيوهامبشر كثافة في الإقبال على الاختيار. إن «كـــره بوش» حافز لذلك. غير أن الحافز الثاني هو عودة الأمل بأن التنافس ممكن والفـــوز ليس مستحيلاً. إن المواجهة الفرعية بين المرشحين الديموقراطيين يمكنها أن تـــضر بحـــظ الحـــزب إذا تحولت إلى تبادل هجمات، غير أنه يمكنها أن تفيده إذا أتاحت له تعبئة تواعده، ولملمة صفوفه، وإذا أتاحت له فرصة الاستفادة من وجوده في المعارضة ومن انتفاء الحيوية لدى الجمهوريين. والواضح، حتى الآن، أن الحزب الديموقراطي يبدو كمن يخرج من سبات عميق. فهو، منذ تفجيرات أيلول، مضطر إلى «انضباط وطني» يضعه، عملياً، في موقع الالتحاق بسياسة الإدارة. ولقد أدى ذلك، في ما أدى إليه، إلى تراجع وتيرة الاعتراض على التوجهات الداخلية شديدة اليمينية لبوش.

لقـــد رتـــب الناخـــبون الديموقراطيون في آيوا ونيوهامبشر الأولويات. إنهم مهتمون بالضمان الصحي، والبطالة، ووضع الاقتصاد، ومصير الحريات، أكثر من اهـــتمامهم بما يجري في العراق. ومع أن السياسة الخارجية حاضرة فإنها غير حاسمة في توجيه الناخبين.

إن أكثرية ديموقراطية تعارض الحرب ولكنها لا تختار أياً من المرشحين اللذين عارضاها وبنيا حملتهما على هذا الموقف. لقد حصل هذان على 19 ثم 27 في المئة

من الأصوات على التوالي في آيوا ونيوهامبشر في حين قالت استطلاعات الرأي أن ما لا يقل عن 70 في المئة أعربوا عن رفضهم للحرب.

يقـود ذلـك إلى استنتاج يقول إن «كارهي بوش» إنما يكرهونه بسبب مـا يفعلـه، وإدارتـه، في الـولايات المتحدة نفسها. لقد أعيد تدوير سؤال «لمـاذا يكـرهوننا؟». إن الجـواب، أميركياً، هو في مضمون السياسة اليمينية القـصوى المتبعة والتي تتجسد في كثيرين غير بوش أبرزهم على الإطلاق جون أشكروفت.

2004|1|29

# مكتب الدمار الشامل

هـــذه أسمـــاء كوكبة من الأميركيين مع نبذة سريعة عن البعض منهم حيث تقتضي الضرورة.

ريتـــشارد بـــيرل، غني عن التعريف. نيو غينغريتش قائد الأكثرية الجمهورية البرلمانية في أواسط التسعينيات، وأحد أقطاب اليمين الأقصى في الحزب، ومن دعاة التحالف مع ليكود، وعضو في مجلس سياسات الدفاع التابع للبنتاغون والذي كان يرأســه بيرل إلى أن أطاحته فضيحة (من الرئاسة لا من العضوية). جيمس وولسي رئـــيس أسبق لوكالة الاستخبارات المركزية وعضو فعال في أي منتدى يجمع عتاة اليمين الصهيوني في الولايات المتحدة.

مايكل روبين من محللي قضايا الشرق الأوسط في «أميركان انتربرايز» وهي مؤســـسة «بحثية» تمثل قلعة من قلاع المحافظين الجدد وتمد الإدارة الحالية بعدد من مسؤولي الصف الثاني والثالث. الكولونيل وليام برونور مساعد، في مرحلة سابقة، لغينغريتش.

ديفـــيد وورمسر هو أحد واضعي المذكرة الشهيرة عام 96 إلى بنيامين نتنياهو (مـــع زوجته ميرياف وريتشارد بيرل ودوغلاس فيث). كما أنه من اللوبي العامل على جمع اليمين الإسرائيلي بأكثر التيارات الأميركية محافظة. مايكل معلوف كان أحد مساعدي بيرل في الثمانينيات.

هارولد رود مستقدم إلى الخدمة في البنتاغون من جانب أصدقائه «المدنيين». يعتبر المستشار الأقرب إلى وولفويتز لشؤون الإسلام، وهو من تلامذة برنارد لويس النجباء إلى حد أن كتاب لويس الأخير «أزمة الإسلام» مهدى إليه بالإسم.

ابـــرام شولـــسكي أحـــد الـــذين تعرّفوا إلى بيرل أثناء العمل مع السيناتور «الـــصقري» هنـــري جاكسون قبل أن ينتقل مع أستاذه (بيرل) إلى إدارة رونالد ريغـــان. وضع كتباً ومقالات مع غاري شميت الذي يتولى رئاسة «مشروع القرن الأميركي».

ولـيام لـوتي رئيس مكتب شؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا في وزارة الـدفاع تحت إشراف دوغلاس فيث. سبق له العمل مباشرة مع ديك تشيني ومع غينغـريتش. لويس ليبـي رئيس مكتب تشيني ومن المناضلين في صفوف اليمين الصهيوني الأميركي. بول وولفويتز غني عن التعريف. أحمد الجلبي كذلك.

ما هو القاسم الجامع بين هذه الأسماء كلها؟

إذا وضعنا الحماسة الفائقة لإسرائيل الليكودية، فإن ما يجمع هذه «الكوكبة» هـو الدعـوة المبكّـرة، أي منذ مطالع التسعينيات، إلى قلب النظام العراقي ولو باحتلال البلد. إن عدد الكتب والدراسات والمذكرات والمحاضرات والمقالات التي وضعها المذكورة أسماؤهم فرادى أو جماعة، والتي «تثبت» امتلاك العراق لأسلحة دمـار شامل، وصلاته بالإرهاب على أنواعه وبـ «القاعدة» تحديداً، أكثر من أن تحـصى. نحـن أمام جوقة من صناع الرأي اعتبروا، منذ سنوات، أن واحدة من مهماتهم المركزية شن حرب في الشرق الأوسط وإعادة هيكلة المنطقة.

صـناع الرأي هؤلاء باتوا في مواقع مؤثرة ضمن الإدارة الحالية بعد خوضهم معارك ضد بيل كلينتون وتراخيه الأخلاقي وإضاعته فرصة الاستفادة القصوى من انكـسار مـوازين القوى في الشرق الأوسط. لا بل يتميّز البعض منهم (أكثرهم) بلـومه الشديد لجورج بوش الأب الذي امتنع عن دخول بغداد و«أرغم» إسرائيل على حضور مؤتمر مدريد.

كـان يمكن لهذا القاسم المشترك أن يبقى نظرياً. كان يمكن، أيضاً، لأصحابه أن يكونوا موجودين في ثنايا الإدارة الحالية يمارسون قدراً من النفوذ. غير أن الذي حصل هو أكثر من ذلك بكثير.

لقد التقى هؤلاء جميعاً، من دون إضافة أحد أو استبعاد أحد، في هيئة أنشئت داخل وزارة الدفاع وأطلق عليها اسم «مكتب الخطط الخاصة».

بـدأ المكتب بنواة تشكلت غداة تفجيرات 11 أيلول. ففي حين كان الجهد الاسـتخباري متجهاً نحو ملاحقة «القاعدة» و«طالبان» وأسامة بن لادن كانت هذه النواة تشير بإصبع الاتهام إلى مكان آخر: بغداد. وكانت تفعل ذلك مستفيدة من أمور عدة:

1. التقارب الذي حصل في قمة السلطة بين المحافظين التقليديين (تشيني، ورامسفيلد) وبين المحافظين الجدد والذي قاد إلى نجاح التيار الإيديولوجي في إعطاء معنى للحدث وفي صياغة رد: جاءنا الهجوم من العالم العربي الإسلامي وعلينا أن نرد بحرب شاملة.
2. بقاء الملف العراقي معلقاً ووجود نظام له «بروفيل» يصلح لإعطائه مثلاً في خصوم تريد الولايات المتحدة الخلاص منهم وبمعونة دولية إذا أمكن.
3. توفر عملاء عراقيين من نوع أحمد الجلبي قادرين على تأمين معلومات ومعطيات تؤكد «الخطر المتعاظم والداهم» لناحية أسلحة الدمار أو الصلة مع الإرهاب.
4. تردد الأجهزة الاستخبارية الرسمية والمحترفة في تقديم وقود معلوماتية تبرّر القرار المتخذ سابقاً، وكذلك ميل كولن باول إلى المبالغة في ضرورة اعتماد التعددية على حساب الانفراد.

تطوّرت هذه النواة لتصبح «مكتب الخطط الخاصة». وباتت المهمة تجاوز عمل الأجهزة من أجل مد المسؤولين بتقارير غير مدقق فيها تساعدهم في تنفيذ ما بات واضحاً أنه قرار مسبق. وبناء على ذلك جرت عملية «تطهير» في أجهزة البنتاغون، وتمّ استبعاد المحترفين، وتولى «المحافظ الجديد» جون بولتون أمر التغطية من موقعه في وزارة الخارجية.

يعني ذلك أن عدداً من مسعوري الحرب كانوا مسؤولين إلى حد بعيد، وبدعم من قمة هرم السلطة، على توفير الأجواء المناسبة لتبرير الغزو. ولقد أدى ذلك إلى احتكاكات عديدة سواء مع الاستخبارات المركزية أو مع وزارة الخارجية.

إن مناسبة التطرق إلى عمل هذا المكتب هو إعلان بوش تشكيل لجنة تحقيق في تقديرات المخابرات عشية الحرب. إن أي تحقيق لا يبدأ باستجواب الأشخاص المشار إليهم سينتهي إلى خاتمة أسوأ من التي خلص إليها اللورد هاتون.

2004|2|10

# أ. ك. س. ب.

«أياً كان سوى بوش» (ا. ك. س. ب). هذا هو الشعار الذي يحفّز الناخبين الديموقراطيين الأميركيين على التوجه بكثافة إلى صناديق الاقتراع. وهذا، أيضاً، هو الشعار اللاعب دوراً حاسماً في اختيارهم جون كيري لمنافسة الرئيس الحالي.

لم تنته الانتخابات الفرعية بعد ولكن نتيجتها باتت شبه محسومة. إن سناتور ماساشوستس هو خصم جورج بوش بعد أشهر.

إن «ا. ك. س. ب» هو، إلى حد بعيد، شعار دولي وعربي أيضاً. يمكن، دون خشية المبالغة، القول إن المزاج الأوروبي العام معه. وكذلك الروسي والصيني والأميركي اللاتيني والآسيوي. لا بل ليس مستبعداً أن يكون طوني بلير نفسه يفضل، في العمق، فوز كيري ويحلم أن يستعيد معه العلاقة التي بناها، ذات مرة، مع بيل كلينتون والتي تجاوزت الالتحاق الاستراتيجي لتتضمن أفكاراً، مهما كان الرأي فيها، عن «الطريق الثالث»، ودور الدولة، واليسار «الحديث»، والليبرالية الاجتماعية، وموقع المؤسسات الدولية، والتعاطي مع أزمات الشرق الأوسط، وتأثيرات تحرير التجارة على العلاقات في العالم، إلخ...

إن مواجهة بين بوش وكيري هي، بمعنى ما، مواجهة بين بوش وبلير. لا أكثر من ذلك. ولكن، أيضاً، لا أقل. علماً أن رئيساً أميركياً مثل كيري يدفع بلير إلى إبراز أفضل ما عنده (وهو قليل)، في حين أن رئيساً مثل بوش يدفع بلير إلى إبراز أسوأ ما عنده (وهو كثير).

تدل المعطيات الأولى على أن المقترعين من أصول عربية في الولايات المتحدة تبنوا الشعار الآنف الذكر (ديترويت). ومن دون امتلاك مؤشرات حاسمة يبدو أن المزاج الشعبي العربي يغلّب التخلص من بوش على ما سواه من اعتبارات. وليس مستبعداً أن يكون المزاج الرسمي كذلك خوفاً من الإحراجات الكثيرة التي تسبّبها السياسات القصوى للإدارة الحالية.

إذا كـــان ما تقدم صحيحاً، وهو صحيح على الأرجح، سنكون أمام بداية ابتعاد عن وعي عربي تقليدي يعتبر أن الجمهوريين أقرب إلى العرب (لمصالح نفطية وغيرهـــا)، وأن الديموقراطيين أقرب إلى إسرائيل (لعلاقة إيديولوجية حميمة، فضلاً عـــن المـــصالح). أي أن هناك من يأخذ العلم بما استجد من تطورات في الولايات المـــتحدة وإســـرائيل والعالم. وأبرز هذه التطورات أن دعم المشروع الصهيوني في طـــوره التوسعي الراهن يأتي من أوساط اليمين وأقصى اليمين في حين يميل يسار البلدان الغربية إلى التلاقي مع التوجه العربي المعبّر عنه بعرض التسوية بشروط الحد الأدنى.

تـــدلّل وقائـــع الـــسياسة الأميركـــية في المرحلة الأخيرة، بما في ذلك الحملة الانتخابـــية، تدلّل على هذا التحول. فبوش، الرئيس، يخوض معركته بسياسة شرق أوســـطية مـــوغلة في العداء للمصالح العربية: من تهميش القضية الفلسطينية، إلى إلحاقها بالتغيير في العراق، إلى ربطها بمكافحة الإرهاب، إلى إسقاطها لصالح إطلاق يد شارون، إلى تمويت خريطة الطريق، إلى إغفال «رؤية» الدولتين، إلى تأييد فك الارتباط الذي يمكنه أن يعني انتقالاً حاسماً إلى موقع المحافظين الجدد الذين يعتبرون أن قـــيام دولة فلسطينية عنصر تأجيج للإرهاب لا إخماد له. وإذا كانت الإدارة، تلوّح بالديموقراطية أفقاً انطلاقاً من العراق فإنها لا تعني بذلك إلا التأشير إلى مدى جذرية التطويع الذي تود قيادة المنطقة إليه.

مقابل ذلك عبّر المرشحون الديموقراطيون كلهم (باستثناء جوزف ليبرمان إلى حـــد مـــا) عن وجهة مختلفة بعض الشيء. ثمة تنويعات عديدة لديهم ولكن يمكن الدفاع عن الفرضية القائلة إن جون كيري يمثل خطاً وسطاً بين ليبرمان «اليميني» وهوارد دين «اليساري» (فضلاً عن من هم أكثر جذرية من دين).

يقـــوم هـــذا الخط الوسط على مجموعة من المحاور: دور أكبر للأمم المتحدة وللحلفاء، تسريع تسليم السلطة للعراقيين بالتراضي، رفض الانسحاب السريع إذا كانت الفوضى بديلاً، التركيز على دور أميركي فعال في الصراع العربي الإسرائيلي يتـــرجم الـــسعي إلى حل «الدولتين» ولا يلقي التبعات كلها على جانب واحد، الدعوة إلى إعطاء الدبلوماسية والمفاوضات فرصة قبل اللجوء إلى العنف...

إن هذه المحاور هي اقتباسات من القليل الذي قاله كيري عن الشرق الأوسط وعن تصوره للسياسة الخارجية الأميركية. غير أنه، بالطبع، قال أشياء أخرى. فهو عبّر عن دعمه الكامل لإسرائيل، وتعاطفه معها، وتمييزه العلاقة الأميركية معها عن أي علاقة مع دولة أخرى في الشرق الأوسط. وهو اعتبر مكافحة الإرهاب واجباً فلسطينياً يسمح بالانضمام إلى الحرب العالمية ضد الإرهاب التي يعتزم المضي فيها بما لا يسمح لبوش الطعن في تراخيه. ومن المقدّر، في الأسابيع القادمة، أن يشدد كيري على كل ما هو بجز في الانتخابات فيزيد من وسطيته الاجتماعية والاقتصادية، ويزداد تقرّباً من مجموعات الضغط القادرة على تجيير أصوات، ويستعيد مرتكزات السياسة الأميركية في الشرق الأوسط (والعالم) وهي مرتكزات يمكن قول الكثير فيها خاصة لجهة تعارضها مع ما يمكن للعرب أن يعتبروه مصالح حيوية لهم.

... ومع ذلك سيبقى «أياً كان سوى بوش» هو الموقف الأنسب والأقدر على أن يشكل مرشداً لكل من يريد التدخل في انتخابات تهم العالم بأسره وتسمح للولايات المتحدة بتقديم أجوبة أخرى على التحديات الراهنة بما فيها تحديات ما بعد تفجيرات 11 أيلول واحتلال العراق.

**2004|2|12**

# شرق بوش... الموسّع

ينوي الرئيس جورج بوش الاستفادة من مناسبات دولية قريبة (قمم الأطلسي، الدول الصناعية الكبرى، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي) من أجل طرح مبادرات تخص «الشرق الأوسط الموسّع»: مجموعة اقتراحات لنشر الديموقراطية، دور أكبر للتحالف الأطلسي في العراق وأفغانستان...

سيكون في وسع واشنطن البناء على ما أنجز في التسعينيات مع محاولة تعديل تأخذ في الاعتبار ما استجد على سياستها بعد تفجيرات 11 أيلول.

ما الذي أنجز في التسعينيات؟

طوّرت واشنطن تحت عنوان «المبادرة المتوسطية» أو «الحوار المتوسطي» خطة تقحم حلف شمال الأطلسي في علاقات مع دول عربية (مصر، الأردن، الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا) ومع إسرائيل. جاء ذلك في سياق الاندفاع إلى توسيع الحلف شرقاً بضم دول إليه، وفي إطار توقيع عدد من اتفاقيات «الشراكة من أجل السلام». غير أن ما يميّز «المبادرة المتوسطية للأطلسي» الاعتراف بأنه ليس في الإمكان الذهاب بعيداً في هذا المجال بما يعني ضرورة الاكتفاء بمناورات مشتركة، وبتبادل خبرات، وبتنسيق لأعمال عسكرية ذات وظيفة إنسانية، وبتكثيف الزيارات والتدريب، وبإنشاء لجان مشتركة... إلخ. ولقد أمكن إبقاء هذه العلاقات خارج دائرة الضوء برغم أنها لا تزعم السرية لنفسها، وبالرغم من أن كثافتها كان يفترض أن تثير اهتماماً جدياً.

في موازاة ذلك، وبالتساوق مع المفاوضات الثنائية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، سعت واشنطن بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، واليابان، وروسيا، وكندا، والمؤسسات المالية الدولية، لتشجيع المفاوضات الإقليمية الخاصة بالتعاون البيئي، والاقتصادي، والمائي، وبتسيير حياة اللاجئين، ونزع السلاح... وأمكن على هامش هذه المفاوضات عقد قمم اقتصادية بحثت في عنوان عريض أطلقه شمعون بيريز «الشرق الأوسط الجديد».

مـــن امـــتعض من «الأوسطية» شارك في «المتوسطية» التي بادر إليها الاتحاد الأوروبي، برعاية أميركية غير مباشرة، وعرفت باسم «مسار برشلونة».

إلى ذلـــك، حفـــل عقد التسعينيات بتوقيع معاهدات أمنية واقتصادية ثنائية، فـــضلاً عـــن حـــوارات إقليمية عربية مع تجمعات خارجية. وأخيراً كان لهيئات اقتصادية دولية، من منظمة التجارة إلى صندوق النقد إلى البنك الدولي، دور كبير في عقد صلات متنامية مع دول عربية.

وفي تطـــور مـــواز كانت الولايات المتحدة، بعد الحرب الباردة وانفجار أزمـــات الـــبلقان، تغيّر في تعريفها لمسرح عمليات حلف شمالي الأطلسي وفي مـــضمون نـــشاطه: انـــتقل المسرح نحو الجنوب وباتت التهديدات ذات صلة بالإرهـــاب، وأســـلحة الدمار، والنـــزاعات الفائقة عن حدودها والمتحولة إلى تهديـــد إقليمـــي... وبرزت في وثائق الحلف، في الذكرى الخمسين لتأسيسه، مفاهيم جديدة تقول إن «الشرق الأوسط الموسّع» بات مجال اهتمام أول لحلف شمال الأطلسي.

حـــصل هذا كله عشية تفجيرات 11 أيلول (حصلت معه أمور أخرى منها التغييرات الهيكلية في بنية الجيش الأميركي وإعادة تموضعه في أوروبا). أي اننا كنا أمـــام شـــبكة علاقـــات شديدة التعقيد تشد بلدان المنطقة إلى الولايات المتحدة، والاتحـــاد الأوروبي، و«الـــناتو». صـــحيح أنه يمكن استكشاف تباينات في أنماط العلاقات ولكن الأصح أنها تحاول أن ترسم أفقاً لا محيد عنه للعالم العربي: التسوية مع إسرائيل، الليبرالية الاقتصادية والانفتاح، والارتباط الوثيق بمركز نفوذ غربي أو أكثر.

قـــرّرت الـــولايات المـــتحدة، بعد 11 أيلول، أن العالم العربي الإسلامي هو حاضـــن الـــتهديدات الموجهة ضدها. ماشاها كثيرون في بعض استنتاجاتها وأيّدوا حـــربها في أفغانـــستان. غير أن خلافات برزت في ما يخص العراق ونظرية الحرب الاســـتباقية ودعـــوات التغـــيير الهيكلـــي للـــشرق الأوسط تحت عنوان «الثورة الديموقراطية». لقد بدا الانفراد الأميركي هو السمة الغالبة في مرحلة ما بعد الحرب الأفغانية. إلا أن هذا الانفراد اكتشف حدوده نتيجة عوامل متعددة: الكلفة المادية

والبشرية للحرب في العراق، فوضى ما بعد الاحتلال والمقاومة والمطالبة بدور للأمم المتحدة، ضرورة تطوير النموذج التدخلي في أفغانستان، حيوية إشراك آخرين في مواجهة الأزمات مع كوريا (روسيا، الصين، اليابان) أو مع إيران (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا)... إلخ.

تراجعت واشنطن بعض الشيء تحت وطأة هذه الضغوط. والواضح أن ما سوف تقترحه على حلفائها ينطلق من فرضية تقول إن «الشرق الأوسط الموسّع» مسؤولية أميركية أوروبية. على أن التراجع يريد الاحتفاظ بجوهر ما استجد على السياسة الأميركية في العامين الأخيرين: تعيين شرق أوسط موسّع ومحدد بطريقة عشوائية كمسرح للعمليات خلال المرحلة المقبلة، إشهار مشروع شديد الجذرية في التعاطي معه باسم الديموقراطية، إسقاط الصراع العربي الإسرائيلي من أن يكون عنصراً محدداً في المشاكل والحلول، الارتضاء بأدوار هامشية للحلفاء على قاعدة المشاركة في الأعباء لا المسؤوليات.

2004|2|19

# الشرق الأوسط الكبير:
# حذار الابتزاز

لم يبقَ مسؤول أميركي نافذ إلا وذكر بالخير تقارير الأمم المتحدة عن التنمية في الشرق الأوسط: جورج بوش، ديك تشيني، دونالد رامسفيلد، كولن باول، كونداليسا رايس، بول وولفويتز... ومع تضاؤل الأمل بالعثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق تتضخم الادعاءات الأميركية بأن الحرب لم تكن تملك هدفاً سوى وضع الجيش في خدمة برنامج الأمم المتحدة للتنمية و«حرقة» واضعي التقارير على الأوضاع المزرية لأمتهم. يبدو النسر العدواني على شاكلة حمامة إنماء. ولقد صاغ أركان الإدارة الأرق الديموقراطي في عبارات متنوعة، وفي مبادرات عديدة، قبل أن تجد صياغتها في مشروع سيطرح الصيف القادم أمام عدد من القمم الغربية والأطلسية.

وفي مقابل هذه الهجمة الإصلاحية الديموقراطية لم يبق مسؤول عربي إلا ورفع عقيرته بالصراخ استنكاراً. لقد بات الزاد اليومي لحكامنا التصريح ضد هذا الخطر الداهم، والتحذير منه، وإبداء الاستعداد لخوض منازلة مصيرية معه. وجرى التركيز، في هذا السياق، على مجموعة من الأفكار والأطروحات. منها، أولاً، أن الإصلاح لا يمكنه أن يستورد من الخارج وأن يقفز فوق «عاداتنا، وتقاليدنا، وتراثنا، وتركيبتنا السكانية، وثقافتنا، وأنماط حياتنا...». ومنها، ثانياً، أن الغاية من هطول المبادرات الإصلاحية صرف النظر عن الانشغال بقضية فلسطين وشعبها وهذا ما لن تسمح به أنظمة تغفو وتفيق على همّ «القضية المركزية». ومنها، ثالثاً، أن الحكومات تمارس إصلاحاً «بالقطارة» فليس جائزاً استعجالها لأنها أدرى بما تستطيع شعوبها تحمّله.

لم يتحول هذا السجال إلى حفلة ردح. ولكنه، بالتأكيد، حفلة أكاذيب يُراد لها، من الجانبين، تنفيذ أجندة ابتزاز.

لنأخذ المبادرة الإصلاحية الأميركية. إن من يقرأها يصعب عليه أن يعترض على بند واحد فيها. فهي كناية عن سلة أفكار واقتراحات يصعب رفضها إلا إذا

كان المرفوض هو المرسل لا الرسالة. ولكن المشكلة «الوحيدة» معها أن لا علاقة لهـا بالسياسة الأميركية الفعلية. إن المبادرة في مكان والسياسة في مكان آخر لا تجمع بينهما إلا صلة واهية.

لا شيء، في المبادرة، عن النفط، وتحرير التجارة والأسواق، ضمان الأرجحية الإسرائيلية، ومكافحة الدول المارقة، وإنتاج أنظمة «صديقة»، ومنع بزوغ قوة إقليمية، وتعزيز النفوذ الأميركي على سواه، ونشر القواعد العسكرية، وتنظيم آليات الاستتباع بالأطلسي، ومحاصرة التعبيرات الوطنية بصيغتها القومية أو اليسارية أو الإسلامية... لا شيء من ذلك علماً أن هذه هي، بالضبط، السياسة الأميركية في الشرق الأوسط الكبير. وتعريف هذه السياسة بصفتها كذلك مستقى من عدد لا يحصى من الوثائق الرسمية الأميركية التي يمكن لأي مبتدئ في العلوم السياسية مطالعتها وفهم محتواها.

إن المبادرة الإصلاحية الأميركية هي الضريبة الترويجية للسياسة الأميركية الفعلية. فهذه الأخيرة لا تنوي هز الاستقرار المفيد إطلاقاً، ولا تبغي أكثر من عمليات تجميلية تجريها أنظمة صديقة، وتسعى إلى أن ترعى نشوء نخب مدينة لها بوجودها ودورها. إن السياسة الأميركية الفعلية مسؤولة إلى حد بعيد عن الأوضاع الكارثية التي تدعي المبادرة الرغبة في إصلاحها.

أما الاعتراضات الرسمية العربية على المبادرة فلها قصة أخرى.

كيف تجرؤ أنظمة على الاحتجاج على فرض الإصلاح من الخارج؟ إن معظم حدودنا مفروضة من الخارج، وكذلك مؤسساتنا الرسمية، واقتصادنا يوجهه صندوق النقد. وبعض سياساتنا الخارجية مستأجرة من الخارج. وإسرائيل فُرضت علينا من الخارج وقبلناها. حتى أسامة بن لادن صناعة خارجية، والقوات التي تحمي حكومات هي الأخرى من الخارج. إن كل ما هو مستورد مقبول إلا إذا فاحت منه رائحة إصلاحية.

أما رفض الانشغال عن قضية فلسطين فزعم لا ينطلي على أحد. يكفي أن نراقب يومياً العسف الإسرائيلي ونقارنه بالتجاهل العربي (وأحياناً بالتواطؤ) حتى نستنتج، بسهولة، أن الحجة في غير محلها. غير أنها تصبح وجيهة عند تقديمها

بـــشكل آخـــر. فالولايات المتحدة تتظاهر بأنها تضع الديموقراطية شرطاً للتسوية باعتبار أن عالماً عربياً ديموقراطياً لن يناهض إسرائيل التي سبقته في الديموقراطية. أما الأنظمة العربية فتعرف أن كل فسحة حرية قابلة للاستغلال من جانب قوى تأخذ علـــيها، أي على الأنظمة، تخاذلها في نجدة شعب فلسطين وتخلّيها عن أي برنامج وطني. لذا فإنها تميل إلى مطالبة الولايات المتحدة ببذل جهد للتسوية، وهو جهد لا تكلـــف نفسها به، حتى لا تنشأ أوضاع تهدد، في الوقت نفسه، المصالح الأميركية وركائزها المحلية.

يبقى التلويح بأن الإصلاح جارٍ فلا ضرورة لتسريعه حتى «لا ينفرط العقد» كمـــا قال أحد الرؤساء. هذا موقف أبوي بالمعنيين. بمعنى التقرير عن الشعب نيابة عنه. وبمعنى ضبط وتيرة الإصلاح على وقع مشاريع «التوريث».

لقد كان مؤسفاً أن إصلاحيين عرباً وقعوا في الفخ الابتزازي الذي نصبته لهم أنظمـــتهم. لقد قادتهم إلى فتح النار على «المبادرة»، وساعدتهم في ذلك، من أجل أن تقـــيم ستاراً تمرر من ورائه خضوعها الكامل للسياسة الأميركية. أي أن الحكام العرب راهنوا على وطنية إصلاحيين عرب ورفضهم لكل إملاء خارجي من أجل حماية نهج يقوم على الخضوع للإملاء الخارجي.

لقـــد كان، ولا يزال، مطلوباً الدفاع عن الحس النقدي والوعي الاعتراضي، وتسخيف الدعوة القائلة إن المطالبة بالتغيير في الأوضاع العربية باتت موضع شبهة لأن هناك، في واشنطن، من يمارس الاستخدام الذرائعي لتقارير التنمية.

**2004|3|10**

# الشرق الأوسط الكبير:
# أي دور للأطلسي؟

«إن مهمة حلف شمال الأطلسي حماية أوروبا وأميركا الشمالية. لكننا نعتقد أنــه لا يسعنا فعل ذلك ونحن قابعون في أوروبا الغربية أو وسط أوروبا أو أميركا الــشمالية. عليــنا أن ننشر وعينا النظري وقوتنا العسكرية شرقاً وجنوباً. مستقبل الــناتو، كمــا نعــتقد، هو الشرق والجنوب: إنه الشرق الأوسط الكبير». هكذا خاطــب الــسفير الأميركي إلى الحلف نيكولاس بيرنــز اجتماع براغ في تشرين الأول الماضي. لقد عقد الاجتماع أصلاً تحت عنوان «الأطلسي والشرق الأوسط الكبير».

«إن التركيــز الاستراتيجي لجهود الأطلسي في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين هو الشرق الأوسط الكبير... إن مصير الحلف يتحدد بمصير الشرق الأوسط الكبير». هذا مقطع من مقال كتبه السناتور الديموقراطي تشاك هاغل (23 1 2004).

ينتمي كل من بيرنــز وهاغل إلى «معسكر» أميركي. غير أن اعتبار الشرق الأوسط الكبير مسرح اهتمام الولايات المتحدة الرئيسي، ولأجيال، يوحّد بينهما. أنه سياسة يلتقي حولها الجمهوريون والديموقراطيون.

* * *

المــبادرة الإصلاحية الخاصة بالشرق الأوسط الكبير لا تأتي على ذكر حلف شمال الأطلسي لا من قريب ولا من بعيد. غير أن الملفت هو أنه ستكون مطروحة علــى اجتماع الحلف في اسطنبول بعد أسابيع. والملفت، أيضاً، أن ألمانيا وفرنسا تحدثتا بلغتين مختلفتين عن دور الحلف في المنطقة قبل أن تعودا إلى توحيد موقفهما في المبادرة المشتركة التي صاغتاها وتنويان، أيضاً، عرضها في اسطنبول.

عــندما تحــدث جوشــكا فيشر منفرداً ألمح إلى أن بلاده لن تزيد مساهمتها العــسكرية في الشرق الأوسط الكبير (أي لن ترسل قوات إلى العراق) وإن كانت

لـــن تمـــارس حـــق النقض على قرار من هذا النوع. كذلك دعا فيشر إلى تطوير «المبادرة المتوسطية للأطلسي»، وإلى تعزيز الشق الأمني من مسار برشلونة.

وعندما تكلم دومينيك دو فيلبان بدا كمن يساجل نظيره الألماني. لقد أعرب الفرنسي عن تخوفه من أن يكون وجود الأطلسي في العراق «عنصر اضطراب».

ولوحظ أن «اللاورقة الألمانية الفرنسية» وجدت صيغة لتتحدث عن شراكة أطلـــسية، أي أوروبية أميركية، في العلاقة مع «الشرق الأوسط الكبير»، كما أنها أشارت إلى ضرورة تعزيز «المبادرة المتوسطية».

* * *

ســـتحاول واشـــنطن زيادة دور حلف شمال الأطلسي في «الشرق الأوسط الكـــبير». ستفعل ذلك لأن القضايا التي تواجهها تتجاوز قدراتها لوحدها. الكلام عن «زيادة» الدور سببه أن الأطلسي موجود، الآن، في هذا الشرق الأوسط.

إنـــه موجـــود، أولاً، في أفغانستان في أول مهمة عسكرية له خارج القارة الأوروبية (جرى تفعيل البند الخاص من معاهدة الحلف بعد 11 أيلول). إن قوات من دول الحلف تشكل «قوة الدعم الأمني» التي انتشرت خارج كابول. وتريد لها واشـــنطن أن تتوسع أكثر وحتى أن تشارك في الأعمال العسكرية الخاصة بمطاردة «القاعدة» وطالبان. إلا أن ثمة إشكالات هنا مردها أن الولايات المتحدة مترددة في تأمين الحماية اللازمة لهذا الانتشار.

والأطلسي موجود، بشكل غير مباشر، في العراق. فالقوة البولندية تستفيد من «تقديماته» اللوجستية. ومتى أخذ في الاعتبار انضمام دول جديدة إلى الحلف بات في الإمكـــان القـــول إن قوات من 18 بلداً أطلسياً تساهم في «احتلال» العراق. وتـــسعى واشـــنطن إلى استقدام قوات من الحلف لـــ «مساعدتها» على قاعدة ما يقـــول تشاك هاغل من «إن سياستنا ومصالحنا المشتركة في الشرق الأوسط الكبير والعـــالم الإسلامي ستتأثر بما يحصل في العراق». إلا أن الأمين العام للحلف جاب دوهـــوب شـــيفر يـــشترط استصدار قرار من الأمم المتحدة، وصدور الطلب عن حكومة سيلة في بغداد، وحل الإشكال الأفغاني.

وأخيراً، الأطلسي موجود في المنطقة عبر «المبادرة المتوسطية».

لقد أطلقت هذه المبادرة في نهاية 94 في سياق السعي إلى توسع الأطلسي شرقاً وعقد اتفاقات من أجل السلام مع دول كانت في حلف وارسو. لقد اعتبر، وقتذاك، أن تحوّل القارة الأوروبية إلى منطقة تعاون لا مواجهة جعل التوتر ينزاح جنوباً، وجعل الأميركيين والأوروبيين يواجهون مشكلات وتحديات (إرهاب، مخدرات، هجرة، أسلحة دمار...) مصدر دول جنوب المتوسط.

وفي حين كان الاتحاد الأوروبي يطلق مسار برشلونة، وله شقه الأمني، دفعت الولايات المتحدة نحو «المبادرة الأطلسية للمتوسط» واستدرجت إليها: تونس، المغرب، الجزائر، مصر، الأردن، موريتانيا و...إسرائيل.

كانت الفكرة أن دولاً عربية ترفض «التعاون الأمني الصلب» لذا وجب أن يعرض عليها «التعاون الأمني المخفف: حوارات، تبادل خبرات، مناورات، خطوات بناء ثقة، تدريب... فهذه الأشكال هي أكثر الممكن في ظل الصورة السيئة لـ «الأطلسي» في العالم العربي. ثم أنها، حسب دراسة لـ «راند»، تأخذ في الاعتبار وضع النزاع العربي الإسرائيلي. تقول مؤسسة «راند» إن «سؤال أواسط التسعينيات ليس إذا كان على الأطلسي أن يلعب دوراً في المتوسط بل عن ماهية هذا الدور».

لقد كان تقدم «الحوار المتوسطي» بطيئاً وإنما مثمر. وثمة مطالبة أميركية وأوروبية، اليوم، للبناء على ما أنجز من أجل الإحاطة بتحديات ما بعد تفجيرات 11 أيلول وما بعد احتلال العراق.

* * *

الأطلسي، إذاً، موجود في الشرق الأوسط الكبير. وهو «مدعو» إلى تعزيز هذا الوجود. وفي الإمكان استخلاص ما هو مشترك في المواقف الألمانية الفرنسية من جهة، والأميركية من جهة ثانية. كما في الإمكان توقع التباينات والمخارج المحتملة لها.

إن قمـــة اسطنبول ستشهد، على الأرجح، اتخاذ قرارات. ولكن ما يتوجب التنبيه له، ربما، أن «الزحف جنوباً» بدأ منذ منتصف التسعينيات. هذا أولاً، ثانياً، إن هذا الزحف لا يزال في بدايته ولا زالت أشكاله بدائية بعض الشيء. إنه يتقدم بقـــدر تقـــدم التوافقات الغربية، وبقدر عجز المنطقة عن توليد نظام أمني مستقل. وبقـــدر ما أن العجز كبير فإن التوافقات الغربية إلى اتساع. إن فرنسا تكاد تكون البلد الوحيد الذي يظهر مقاومة... متراجعة.

عبثاً نبحث عن الأطلسي في مبادرة الإصلاح الأميركية. والسبب بسيط، إن الصلة واهية جداً بين المبادرة المذكورة وبين حقيقة السياسة الأميركية.

2004|3|11

# الشرق الأوسط الكبير:
# المشترك بين أميركا وأوروبا

مــــن الأفضل للعالم أن يكون تعددياً. إنه كذلك بمعنى ما وإن كانت الإدارة الأميركـــية الحالية تمارس انفراداً ملحوظاً في مجالات كثيرة. إلا أن من المفترض أن نلاحــظ أن تعدديـــة اليوم، ولو الجزئية، هي غير قطبية الأمس. فهي لا تقوم على امتلاك كل محور أو مركز رسالة عالمية تناهض رسالة يحملها محور أو مركز آخر. وإذا كـــان من تمايزات سياسية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مثلاً، فإنها تمايزات تخترق دول الاتحاد كما تخترق السجالات الأميركية كما هو بيّن في الحملة الرئاسية الحالية.

تظهـــر هذه الحقيقة التعددية هي غير القطبية في ما يسمى المبادرات الأميركية والأوروبـــية للإصــــلاح في الشرق الأوسط الكبير. لسنا، إطلاقاً، أمام مشروعين متنافـــرين كما كان يمكن أن يكون الأمر أيام الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحـــاد السوفياتي. نحن أمام مشروعين متكاملين مطروحين أصلاً لنقاش أولي في هيـــئات تـــضم دول الغرب وتضيف إليها روسيا مرة (قمة الثماني) أو تركيا مرة أخرى (قمة حلف شمال الأطلسي).

إن الجـــذر المـــشترك في المـــبادرتين الأميركية والأوروبية أكبر مما قد يتصوّر البعض. هذه بعض محاوره:

أولاً لا يعادي أي من المشروعين النظام الرسمي العربي الراهن. صحيح أن الأوروبيين أكثر تشديداً على «المشاركة» ولكن الصحيح، أيضاً، هو أن هذا ما انتهـــى إلـــيه الأميركيون بسرعة. لا مجال للكلام عن تهديد للاستقرار الضامن للمـــصالح الغـــربية. كـــل ما في الأمر هو تطعيم الوضع الراهن عبر استحداث أدوات تـــدخل علـــيه قـــدراً بسيطاً من التطوير. وفي الحالتين معاً، وفي الحالة الأميركـــية تحديداً، لن نجد تعريفاً للسياسات الفعلية التي تعرف المصالح الوطنية والاســـتراتيجية بما يمكّن من تحديد موقف من هذه السياسات. كل ما نجده هو

نوع من القنابل الدخانية التي تتقدم السياسات في ظلها.

ثانياً إن منظومة المبادئ التي يتم التبشير بها واحدة: الديموقراطية، حقوق الإنسان، حكم القانون، الحاكمية الجيدة... إنها المنظومة نفسها التي يُقال في أوروبا وفي الولايات المتحدة إنها في أساس العلاقة الجامعة بينهما.

ثالثاً إن تحرير الاقتصاد حاضر، على قدم المساواة، في المبادرتين: دعم القطاع الخاص، فتح الأسواق، الانضمام إلى منظمة التجارة، حسن التعامل مع المؤسسات النقدية الدولية، تغيير البيئة التشريعية لتصبح حديقة للاستثمار، والأجنبي منه تحديداً، تطوير التعاون البيني، الارتباط بالعولمة. إلخ...

رابعاً البُعد الثقافي واحد في المبادرتين: التسامح، نبذ التعصب والعنصرية، إصلاح الأنظمة التعليمية، تمكين المرأة، الانفتاح على الخارج، زيادة الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في الاقتصاد والاتصال والتعليم، حوار الثقافات، احترام الأقليات والأفراد...

خامساً كذلك تنهض المبادرتان على أسس مشتركة لجهة الدعوة إلى مكافحة الإرهاب بكل أشكاله، وعدم اللجوء إلى العنف لحل المنازعات، واعتماد الاعتراض السلمي حتى على الاحتلال، والتخلي عن أسلحة الدمار الشامل ولو من طرف واحد، وحسن الجوار، إلخ...

يعني ما تقدم أنه عندما تنظر النخب الأوروبية إلى بعيد فإنها لا ترى شرقاً أوسط كبيراً مختلفاً في شيء عن ذلك الذي تراه النخب الأميركية.

ومع ذلك يمكن تعيين نقاط تمايز، العراق وفلسطين أساساً. ولكن، حتى في هذين العنوانين، يبقى الجذر المشترك متيناً.

ففي ما يخص العراق لا خلاف بين الطرفين على ضرورة إنجاح مرحلة ما بعد الحرب التي سببت خلافات. لا يمكن لأي أوروبي أن يتمنى فشل المشروع الأميركي لعراق جديد مسالم. إن الاختلاف محصور بدرجة الاستئثار الأميركي بالملف العراقي ويترجم هذا الاختلاف نفسه بأهمية الدور المعطى للأمم المتحدة، وبشروط زيادة استخدام حلف شمال الأطلسي، وبدرجة إشراك العراقيين في العملية السياسية فوراً.

وفي ما يخص فلسطين لا تباين بين الطرفين على أمن إسرائيل وحمايتها، لا بل حقها في التوسع المحدود في الأرض المحتلة عام 67، وكذلك حقها في رفض عودة اللاجئين صيانة لطابعها اليهودي. كذلك لا يتباين الطرفان على إدانة العمل العسكري كأسلوب في المقاومة خاصة عندما يطال مدنيين. وأخيراً ثمة أساس متنام لاعتبار السلطة الفلسطينية فاسدة وغير متحمسة أو غير راغبة في حل.

يبقى أن خلافاً نظرياً يباعد بين الأوروبيين والأميركيين. فالأوائل يعتبرون أن حل النزاع العربي الإسرائيلي شرط للتغيير الكبير في الشرق الأوسط لأنه يسمح بالضغط من أجل ديموقراطية لا تحمل خطر وصول قوى راديكالية. أما الأخيرون فيعتبرون أن النزاع لم يعد يحتل المكانة التي كان يحتلها، وأن في الإمكان تهميشه، وأن هذا، بالضبط، ما يحاولون فعله في العراق بعد احتلاله حيث لا يبدو موقفهم من القضية الفلسطينية مصدر اعتراض عراقي جوهري على سياستهم (ثمة مصادر اعتراض أخرى). يدرك الأميركيون، في الواقع، أن نجاحاً في حل النزاع يسهّل الأمر أمامهم ولكنهم واثقون من قوتهم إلى حد أنهم يرفضون تقدم مشروعهم بهذا الحل. أضف إلى ذلك أن من غير الممكن، من وجهة نظر أميركية، إعطاء ياسر عرفات حق النقض على مشروعهم العراقي.

إن التباعد في الشأن الخاص بالنزاع قابل للتسوية أو، على الأقل، لقدر من التقارب. فبإمكان الولايات المتحدة الموافقة على أن حل النزاع عنصر دفع كما بإمكان الأوروبيين كما جاء في ورقة جوشكا فيشر فك الارتباط جزئياً بين «الإصلاح» والتسوية.

كذلك يمكن للطرفين أن يلتقيا عند الفكرة القائلة بأن حل النزاع مرهون أكثر بما يتوجب على الفلسطينيين (والعرب) فعله لا بما يتوجب على إسرائيل وأرييل شارون. وثمة مؤشرات أوروبية في هذا الاتجاه ليس معروفاً بعد ما إذا كان الحدث الإسباني سيلجمها.

إن ما هو مشترك بين أوروبا وأميركا، وما هو مختلف عليه، وما هو قابل

للتسوية يرسم، إلى حد بعيد، المناخ الدولي الذي يتحرك العرب فيه. إنه مناخ لا علاقة له بذلك الذي ساد أيام الاستقطاب الدولي. يفترض أخذ ذلك بالاعتبار في السياسات العربية كلها، الرسمية والشعبية، سواء حيال قضايا مثل العراق وفلسطين، أو حيال قضايا ذات صلة بالوجهة الاقتصادية، والمضمون الاجتماعي لحركات الاعتراض، وتحديد العناوين العريضة لنهضة عربية مأمولة... ومؤجلة!

2004|3|19

# الشرق الأوسط الكبير:
# إننا نسبح في بحره

إذا أراد القارئ المشاركة في بناء «الشرق الأوسط الكبير» فالمجال مفتوح أمامه. يدخل إلى موقع على شبكة «إنترنت». يقرأ عن الأفكار المطروحة للإصلاح الاقتصادي والسياسي والتربوي وعن تمكين المرأة. يتبيّن المشروعات المقترحة. ينتدب نفسه لواحد منها أو يبتدع فكرة جديدة تصب في هذا الاتجاه. يحدد الكلفة التي يطالب بها، والمشاركين، والمنظمات غير الحكومية المستعدة. يعرض الصدى الإعلامي الذي ينوي توفيره. ينضبط بصياغة محددة لتقديم الفكرة. يوجه رسالة إلكترونية إلى اسم محدد بدقة. ينتظر الجواب ومعه تحديد المبلغ بالدولارات. يوافق على التعاون مع وزارة الخارجية الأميركية وهيئاتها ومؤسستيها الفرعيتين في تونس وأبو ظبي ومع السفارات والقنصليات. يتعهّد بالتنازل عن حقه لصالح حكومة الولايات المتحدة لجهة التصرف بالمعطيات التي يمكن توفيرها... وهكذا يستطيع القارئ، أي قارئ، أن يكون لبى استدراج العروض الأميركي من أجل المساهمة في «إصلاح» الشرق الأوسط.

سيكون مضحكاً، بعد هذه المقدمة، القول إن مشروع «الشرق الأوسط الكبير» الذي اصطدمت به قمة تونس فأرجئت... غير موجود! إنه غير موجود كنص رسمي واضح المعالم والأفكار. لا بل يقول أصحابه عنه إن الورقة التي تسرّبت حاملة اسمه معرّضة لتعديلات لا تحصى.

المشروع وهمي، حتى الآن. غير أن المشروع الآخر، الواقعي، والموجود فعلاً، والذي يتم استدراج العروض باسمه هو: مبادرة الشراكة الشرق أوسطية.

أول من تحدث عنها هو كولن باول في 12 كانون الأول 2002. ثم تولى جورج بوش لاحقاً أمر التفصيل وخاصة في خطابه الشهير أمام «اللجنة الوطنية لتشجيع الديموقراطية» والذي أعلن فيه أن الولايات المتحدة، في حروبها من أجل نشر الحرية، وصلت إلى منعطف، وأنها باتت تنوي التركيز «لعقود» على الشرق الأوسط.

تنهض «مبادرة الشراكة الشرق أوسطية» على أربعة محاور: الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح السياسي، الإصلاح التربوي، تمكين المرأة. غير أن المبادرة الواقعية، عكس «الشرق الأوسط الكبير» الذي لم يتبلور، تملك ميزانيات (فوق المئة مليون دولار للعام 2004)، ومؤسسات، وهيئات، ومكتب تنسيق في الخارجية (تديره أولانا رومانوفسكي بعد انتقال اليزابيت تشيني إلى العمل في الحملة الرئاسية)، وفروعا في الخارج، وشركاء من القطاع الخاص (سيتي غروب، كوكاكولا، موتورولا. اكسون موبيل... إلخ)، وتتعاون مع وكالات عديدة تابعة لغير وزارة أميركية.

المعنيون بـ «مبادرة الشراكة» ليسوا كسالى. لقد أشرفوا، خلال شهور، على عقد عشرات الندوات الإقليمية، في كل من الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، قطر، العربية السعودية، تونس، الإمارات، اليمن، الضفة الغربية وغزة... فعلوا ذلك بحضور آلاف الأشخاص وبالتعاون مع أرفع المسؤولين ومع عدد لا يحصى من المنظمات غير الحكومية. ويمكن القول، بلا مبالغة، إن المواد البحثية المتجمعة من هذه الندوات والمناقشات التي تستدعيها، تشكل مكتبة ثرية جداً تفيض عمّا يحتاج اليه كل من سيعكف، لاحقاً، على وضع تصور «الشرق الأوسط الكبير» وحاجاته «الإصلاحية». عناوين الندوات تغطي، بالتفصيل، المحاور الأربعة التي أشرنا إليها: تدعيم الديموقراطية، تدعيم التشريع، الشراكة من أجل التقدم المالي، التربية الاقتصادية والمواهب الشبابية، برامج الربط الجامعي، استقصاء حرية المرأة، المرأة كقائد سياسي: التجربة الأميركية، السفراء الشبان إلى الولايات المتحدة، برنامج إقليمي للشفافية والمحاسبة، برنامج القروض الصغيرة، الإصلاح القضائي والقانوني، إدارة القضاء، شراكة الأعمال بين الشابات، الحقوق القانونية للمرأة العربية...

وتستضيف بيروت، هذه الأيام، واحداً من هذه الأنشطة. افتتحه أمس الأول السفير فنسنت باتل. عنوانه «مشروع الشفافية والمحاسبة والإدارة الجيدة». يحضره، فضلاً عن أميركيين، «المسؤولون عن المنظمات غير الحكومية العرب الذين يشاركون في مشروع الشفافية والمحاسبة والإدارة الجيدة الذي تموّله الوكالة الأميركية بالتعاون مع

«الشراكة الشرق أوسطية...». قال السفير الأميركي في الافتتاح «إن مبادرة الشراكة وجدت لدعم مساعي الإصلاح الاقتصادي والسياسي والتربوي في الشرق الأوسط ولتشجيع الفرص لجميع الناس في المنطقة وخصوصاً النساء والشباب. إن هذه المبادرة تجهد لتربط بين القطاعات الخاصة العربية والأميركية والعالمية من جهة، والمؤسسات غير الحكومية وعناصر الهيئات الأهلية والحكومات من جهة أخرى، لتطوير سياسات حديثة وبرامج تدعم الإصلاح في المنطقة؟

ما لا يقوله بوضوح السفير باتل يقوله مسؤولون أميركيون آخرون. مارك غروسمان، مثلاً، الذي جال في المنطقة، يشرح «الشرق الأوسط الكبير»، وأوضح لكل من التقاه أن «مبادرة الشراكة الشرق أوسطية» هي التمرين العملي الذي تجريه الولايات المتحدة من أجل تطويره، وإدخال شركاء إليه، ليصبح «الشرق الأوسط الكبير». ومن يقارن الوثائق الخاصة بالمشروعين يدرك بسرعة أنه، في الواقع، أمام فرق في درجة النمو فحسب، وأمام صيغة منقحة تسمح بمشاركة الحلفاء الغربيين للولايات المتحدة، وربما بصهر المبادرات جميعاً في مشروع واحد. صحيح أن «الشرق الأوسط الكبير» يتوسع نحو دول غير عربية (تركيا، أفغانستان، باكستان)، ولكن الأصح هو أن الجوهر واحد بينه وبين «مبادرة الشراكة».

يعني ما تقدم أننا نسبح، منذ سنة ونصف، في بحر «الشرق الأوسط الكبير». وفي وقت وُوجهت «مبادرة الشراكة» بصمت مطبق، لا بل بتعاون فعال من جانب المنطقة وحكوماتها وبعض هيئاتها الشعبية، وُوجه المشروع الافتراضي لـ «الشرق الأوسط الكبير» بحملة قلّ نظيرها أدت، في ما أدت إليه، إلى تعطيل انعقاد قمة عربية!

يصعب فهم هذه المفارقة. غير أن واقع الحال يقول لنا إن هناك من كان مهتماً بتوجيه الأنظار نحو معركة شبه وهمية من أجل تمرير ما يحصل فعلاً من تدخل خارجي، ومن أجل التعبئة ضد فكرة «الإصلاح»، ومن أجل التمنع، باسم الوطنية والقومية والخصوصية والهوية، عن مساءلة أنظمة لا تفعل سوى تأييد القمع والالتحاق والتبعية.

2004|4|1

# من عوارض
# «التصلب النفسي»

لا يحب جورج بوش المؤتمرات الصحافية. ولا هي تحبه. عقد واحداً في العام: بعد شهر من 11 أيلول، وعشية الحرب على العراق. وفجر أمس. دام الأخير ساعة في حين كان يمكنه ضرب الرقم القياسي في الاختصار. كما في التقدم كذلك في الأجوبة كانت اللازمة واحدة: سنكمل المسيرة. حاول الصحافيون المستحيل، أشاروا إلى تعقيدات لا تحصى، ذكروا متاعب العراق وتحقيقات لجنة 11 أيلول، ولكن الجواب كان يهبط مثل المقصلة: عبارات مكررة ممهّد لـ «سنكمل المسيرة». ومع انتهاء اللقاء كان الحاضرون والمشاهدون على بينة من أنه «سيكمل» لكن الغموض بقي محيطاً بهذه «المسيرة» العزيزة على قلبه.

ربما كان الأحدر أن نفتش عن الجديد في الأسئلة. لقد كانت عدوانية تستحضر «فيتنام» وزعم ديك تشيني عن «استقبال المحررين»، وعن «أسلحة الدمار الشامل المفقودة»، وعن المسؤولية الشخصية في عدم منع 11 أيلول، وعن رفض الاعتراف بأي خطأ، وعن نية الاعتذار من الأميركيين، وعن الفشل في حسن الاتصال بالأميركيين...

عبثاً. المسيرة المستمرة لا تحتمل ترف الأسئلة. و«رئيس الحرب» لا يمكنه إلا أن يظهر عناداً يلامس العارض المعروف بـ «التصلب النفسي». لا بل أن وظيفة المؤتمر الصحافي الأخيرة التأكيد للأميركيين أن الرئيس على عناده حتى لو أدى ذلك إلى قيام المعارضين بحملة لوم وقيام الموالين بحملة دفاع ترفع من شأن الثبات على الموقف والتمسك بـ «الوضوح الأخلاقي».

للجواب، حتى لو كان وحيداً، ترجمات متعددة: لا تغيير في النهج، موعد 30 حزيران مقدس، قد نزيد عدد القوات وندفع أموالاً إضافية، إن ما نفعله جزء من الحرب ضد الإرهاب، العراق الحر تأكيد للعالم على مصداقية أميركا، المقاومون بقايا نظام بائد وإرهابيون من الخارج وراديكاليون شيعة لا يمثلون شيئاً، التقدم

مستمر، وحتى أسلحة الدمار الشامل لا يمكن استبعاد العثور عليها...

والواضح أن هذه «الترجمات» لا تجيب على أسئلة كثيرة تطرحها لجنة التحقيق في ما سبق 11 أيلول، وهي أسئلة الهامية خطيرة، ولا تجيب على التعثر الواضح في العراق وما يمكن أن يتركه من تأثيرات. وخلاصة هذه الأسئلة في الحالين، أن الرئيس الذي تأخر في التعاطي الجدي مع تهديدات القاعدة تسرّع، هو نفسه، في الذهاب إلى محاربتها حيث هي... غير موجودة. لم يتعامل بوش مع هذه المعادلة إلا في شقها الثاني وبشكل سطحي.

وبهذا المعنى كان المؤتمر الصحافي انتخابياً بامتياز. فكل ما له علاقة بلجنة التحقيق لا يبدو مؤثراً على شعبيته بين الناخبين. لذا حاول عدم التطرق إليه إلا اضطراراً ومن أجل ألا يقول شيئاً. ومن دون أن يكون قال شيئاً مهماً في ما يخص العراق فمن الواضح أنه بات يحسب حساب الموضوع في حملته وحظوظ نجاحه.

أراد أن يبدو، في العراق، رئيس القناعات القوية. غير أنه بدا كذلك إلى حد أنه ظهر كمن يتجاهل الوقائع ويمتنع عن تقديم أي اقتراح جديد بما في ذلك إعلان اسم من اختاره سفيراً في بغداد خلفاً لبول بريمر.

لم يكن بوش مسؤولاً يتحدث بعد سقوط عدد من القتلى في العراق يعادل، نسبياً، ثلاثة أضعاف عدد الذين سقطوا في تفجيرات 11 أيلول. لقد قفز فوق حقيقة أن ذلك حصل بعد عام على سقوط بغداد، وأنه يتجاوز في كابوسيته أكثر السيناريوهات الأميركية سوداوية (كانت كلها، في الحقيقة، وردية). وكان واضحاً أن الصحافيين يستجدونه الاعتراف ولو بخطأ واحد (ربما يكون في ذلك ما يبرّر أخطاء البعض منهم) وأنه كان يرفض ذلك بإصرار على أساس أن «الإكمال» يفترض حسن «المسيرة» الأصلية. غير أن دفاعاته اهتزت لحظتين. مرة عندما سُئل عن احتمال زيادة عدد القوات. أحال السائل إلى جون أبي زيد. ومرة حين سُئل عن التركيبة العراقية التي ستتسلم السلطة. أحال السائل إلى... الأخضر الإبراهيمي! لأبي زيد الحرب، وللإبراهيمي التسوية، وللرئيس مؤتمرات قليلة لاحقة يكمل فيها مسيرة باتت غامضة.

«المسيرة» في رأي الرئيس هي سلسلة محطات سعيدة: تسليم السلطة، إجراء الانـــتخابات، التـــصديق على الدستور، إجراء انتخابات... ولكن الواضح، حتى الآن، أن السعادة لم تكن حاضرة في مواعيدها. وبهذا المعنى لم يكن بوش مقنعاً في أنـــه ســـيراكم نجاحـــات لاحقة تكفي لتحويل العراق إلى منصة إطلاق «الشرق الأوسط الكبير».

لم يكن بوش مقنعاً لوليام كريستول. وفي هذا ما يغني عن كل تعليق.

في المقابل كان أرييل شارون مقنعاً لبوش. وفي هذا، بدوره، ما يغني عن كل تعليق.

**2004|4|15**

# من غوانتانامو إلى أبو غريب

باتـــت رؤيـــة جورج بوش يتكلم، يمشي، يحرك ذراعيه محيياً، يكرّر ترهاته، يكذب، يتوعّد، إلخ... باتت مجرد الرؤية هذه بمثابة تعذيب. إن الأجساد المهزومة في ســـجن أبـــو غريب، الأجساد المهانة، ووجه تلك الشابة الأميركية الضاحكة، الممسكة بسيجارتها، الهازئة من «رجولة» العراق، إن تلك الأجساد وذلك الوجه مما لا ينسى. غير أننا قد لا نغفر لهؤلاء المساكين أنهم السبب في تشجيع جورج بوش على القيام بمحاولات أخرى من أجل «كسب العقول والقلوب». لماذا يصر الرجل على هذا التمرين السخيف؟ لقد حارب وانتصر وليس مطالباً إلا بإفهام الخاسرين أن لا أفـــق لهـــم يـــتجاوز الأفق الذي يرسمه، وبأنهم، في حقيقة أمرهم، «جسد مهزوم».

لـــيس مقـــبولاً أن يـــتحول الاعـــتذار الأميركي إلى «الحدث». لقد سبق للتظاهـــرات ضد مجازر صبرا وشاتيلا أن احتلت المقدمة طاردة المذبحة إلى الخلف. وها نحن بعد عشرين عاماً ونيّف في حضرة بطل هذه المجازر، وفي مواجهة مشروعه الأصـــلي، مـــع فـــارقين مهمين: نبحث عبثاً عن التظاهرات، ونكتشف كم أن المـــستميت في «كـــسب العقـــول والقلوب» شريك أساسي في تدعيم العدوانية الشارونية.

ولـــيس مقبولاً الزعم أنه لا يجوز لبضعة جنود أن يشوّهوا «المهمة التمدينية» الأميركية. وقائع أبو غريب هي الحد الأقصى للمشروع الأميركي الأصلي حتى لو أنها لم تحصل. لقد بوشر بها في حملة الأكاذيب الهائلة التي مهّدت للحرب، وجرى التأســيس لهـــا في غوانـــتانامو، وضـــربت الحماية لها بمخالفات الشرعية الدولية والقـــرارات والمعاهـــدات الخاصة بالحروب. وهي ليست بعيدة عن قلة الاكتراث بالتخطـــيط لما بعد الحرب، ولا بترك الأمور على غاربها بعد سقوط بغداد. ثم إنها جزء من قتل يومي يطال المدنيين (أكثر من ألف خلال شهر نيسان وحده)، ومن ســـلوك متعـــسف، ومـــن جرائم ارتكبت و لم تحظ بالاهتمام الكافي ولا بالتغطية

الإعلامـــية اللازمـــة.وتدل تصريحات أميركية كثيرة، بعضها لمن كان في مسرح الحدث، أن المرتكبين لم يكونوا بضعة جنود فقط. لقد تلقوا أوامر واضحة، وطُلب مـــنهم «إعداد» المعتقلين للتحقيق، وتدخلت أجهزة وهيئات على مستويات عالية من أجل نـــزع طابع العفوية عن الجريمة.

ولقد بات واضحاً أن الوقائع تعود إلى أشهر والتحقيق فيها إلى أسابيع، ومع ذلك لم يكلف رئيس الأركان نفسه عناء قراءة التقرير، ومثله فعل وزير الدفاع، لا بل يشتمّ من كلامهما التخفيف من أهمية الأفعال الجرمية.

تعـــيش السياسة الأميركية تناقضاً. فهي مضطرة، في الداخل، إلى التعبئة ضد أعداء ينوون بها شراً، وهي مضطرة، في الخارج، إلى رفع لواء الديموقراطية والحرص علـــى «معالجـــة» هـــؤلاء الأعداء لنقلهم من حالة إلى حالة. وتكون النتيجة أن منـــسوب العداء للعرب والمسلمين يرتفع داخل الولايات المتحدة، كما أن الجنود الأميركـــيين في العراق لا يفهمون كيف تحولت ورود أحمد الجلبي في استقبالهم إلى سلبية. وربما كان طبيعياً أن ينتج عن هذا التناقض سلوكيات تدل صور أبو غريب على قمة جبل الجليد منها.

إن التعالي الاستعماري هو في أساس التبريرات الأميركية اللاحقة للحرب فـــ «تحريـــر» العـــراقيين بالنيابة عنهم لا يقود إلا إلى شعور بالتفوق يمكنه أن يصبح مرضياً إذا قوبل بجحود من بعض المنوي تحريرهم.

ويمكن اكتشاف جانب من هذا التعالي الاستعماري حتى في عدد من المواقف الاســـتنكارية. فالحديث عن «العيب في تعرية العربي»، والإشارة إلى «التناقض مع ثقافـــة المواطنين الأصليين وأخلاقهم»، والتركيز على رفض العراقيين «عبث المجندة بـــرجال عراة»... إن هذه المفاهيم، وغيرها، تستعيد، ببساطة، قاموساً استعمارياً قـــديماً يعـــج بالمفـــردات عن «بساطة سكان الأرض المفتوحة»، و«بدائيتهم»، و«طبيعيـــتهم» وعجزهم، بسبب من التخلف، عن عدم فهم سبب انتقال نوادي العراة من ضفاف المحيط إلى ما بين النهرين.

ألـــيس تعالـــياً استعمارياً ما يردده كولن باول وكونداليسا رايس في معرض الشرح بأن رئيسهما لم يقدم إلى أرييل شارون شيئاً ذا أهمية ومع ذلك فإنه يرفض

تقــدم شيء يمثل عدم الأهمية نفسه إلى أي مسؤول عربي؟ هذا النوع من «تطييب الخواطــر» جديــر بالقاصــرين فقط، وهو دليل احتقار استثنائي لذوي «العقول والقلوب» المعروضة للاكتساب.

ألــيس تعالــياً تعيين جون نيغروبونتي سفيراً في العراق؟ أليس تعالياً تسليط مــتعاقدين مــع شركات خاصة (تقوم بتلزيم من الباطن لشركات مكتومة الهوية) لــتعذيب العــراقيين وإهانــتهم؟ أليس تعالياً رفض البحث في تشكيل لجنة تحقيق محايدة؟ ويمكن الاستطراد...

ســنجد من يقول إن جورج بوش، على عكس صدام حسين، انــزعج من فعلة جنوده. إذا كان هذا هو التعليق الوحيد ففيه ما يؤكد وجاهة التعالي وما يقلل من فداحة التمثيل بالأجساد الحية المهزومة.

2004|5|6

# الشرق الأوسط الكبير:
# رفع الشبهة عن الإصلاح

ثمة سياستان معاديتان للعرب في بعض الدوائر الغربية. تقول واحدة إن العرب والديموقراطية ضدان لا يلتقيان. ترفض الثانية هذه الأطروحة. وتروّج، باسم القيم الكونية و«رفض الاستثناء»، لتغييرات جذرية يمكن توريدها إلى المنطقة في حين ألها تقصد التغطية على استهداف راديكالي لا يدرج الديموقراطية للعرب إطلاقاً على جدول أعماله. وبين هاتين السياستين هناك من يقول إن الديموقراطية ممكنة لكن دربها طويل وصعب، ووسيلتها إشراك المنطقة ونخبها تدريجاً، وشرطها تقديم أجوبة مقنعة على التطلبات الوطنية والقومية لهذه المنطقة.

واللافت في ما قرّ عليه الرأي في قمة الثماني، بحضور قادة عرب، أن التوليفة هجينة جداً، وألها لا تفيض إطلاقاً عن قدرة النظام العربي الرسمي على الاستيعاب، في حين ألها قاصرة جداً عن تلبية التطلعات الفعلية للمنطقة وأهلها. ولم يكن ممكناً التوصل إلى غير ذلك في حضرة قادة إما غير منتخبين، وإما منتخبين في ظروف مشكوك فيها، وإما معينين من قبل قوات احتلال. ولقد لوحظ أن الأقل بينهم نتاجاً لحدّ أدنى من الديموقراطية هو الذي لقي الترحيب الأكثر حرارة من جانب جورج بوش!

ما خرجت به قمة الثماني من وصفات إصلاحية هو كناية عن فقرات مرصوفة تتحدث عن مساعدات، وبرامج، ومبادرات، وخطط، وتحويلات، وشبكات، وفرق عمل... كلام فضفاض لا يرتفع إلى ما تتولاه في المنطقة هيئات دولية ليس أقلها صندوق النقد وسياساته الخاصة بـ «إعادة الهيكلة»، ولا مسار برشلونة، ولا مبادرة الشراكة الأميركية مع الشرق الأوسط... ويمكن الاعتقاد بأن التهويل الأميركي السابق بـ «الثورة الديموقراطية» انتهى، بعد استنفاد أغراضه، وبعد التجربة العراقية، إلى صفقة بين الدول الأكثر تصنيعاً، وبينها وبين النظام العربي الرسمي.

لقــد حرّرت سي آيلاند المطلب الإصلاحي الجدي من أي شبهة وبات في إمكان من يريد من العرب أن يستأنف جهده التغييري من غير أن يكون متهماً من أنظمة الالتحاق نفسها بأنه بوق لمصالح خارجية. أي إنه بات في الإمكان، نظرياً، تجديد الروابط بين التطلب الوطني والقومي والتطلب الديموقراطي واعتبارهما، معاً، في مواجهة مع المركز الإمبراطوري ومنظومة السيطرة الإقليمية التي نجح في إقامتها لنفسه منذ السبعينيات.

عــند التدقــيق في خطط الإصلاح كلها، بما فيها الأوروبية أي الأقل تشبعاً بروح عدوانية، سيتم الاكتشاف أن هناك ثالوثاً عربياً معنياً بالمخاطبة: الحكومات، قادة المال والأعمال، منظمات المجتمع المدني.

ويستحق هذا الثالوث، من وجهة نظر عربية، وقفة تقويمية سريعة.

إن الــنخب العــربية الحاكمة تدين بولاء سياسي عميق (ومخجل) للولايات المتحدة وسياستها الدولية والإقليمية. ويشترط هذا الولاء غياب الشعوب العربية أو تغييــبها ولو كان ذلك عبر استثارة غرائز تحاصر ما تبقى من عقلانية. ولم يسبق للوضــع العربي أن تعايش مع فضيحة بمثل فضيحة التبعية الراهنة. ولأن الأمر على هــذا النحو فإن النخب الحاكمة، في معظمها، عاجزة تماماً عن أي إصلاح جدي. إنها نخب معدومة الشرعية، وفاسدة، وضيقة الأفق، وعاجزة عن بناء سلطات تمثل مــصالح عامة أو تستطيع الادعاء بذلك. وهي نخب لا يُنسب إليها أي إنجاز وطني أو سياســي أو اقتصادي أو ثقافي. تضع يدها على المال العام وتفرض أتاوات على المــال الخــاص. ترفض الاحتكام إلى قوانين. تستخدم القضاء والإعلام والأمن. شــرهة. عديمة الصلة بالعصر. تكاد تكون أمية. لا وجود بينها لمن يقرأ كتاباً أو يشاهد فيلماً أو يستطيع الخوض لدقائق في نقاش ذي معنى يتعدى التدبير العشائري والزبائني للحكم.

لا يمكــن لهــذه الــنخب أن تكون جزءاً من الحل لأنها المشكلة. وما كان للولايات المتحدة أن يكون لها في بلادنا ما لها من سطوة ونفوذ لو أن الأمر خلاف ذلــك. لــيس غريباً، والحالة هذه، أن تراعي الإصلاحات المقترحة ما يمكن لهذه الــنخب أن تتعايش معه. ليس المطلوب أكثر من عمليات تجميل بسيطة، مقرونة

بجهــود أكبر في الانضباط تحت سقف التوجهات الأميركية، حتى يمكن لبوش ألا يكون خجولاً جداً بـــ «الحلفاء».

يمكن إثبات أن الحلم الأميركي الدفين هو أن تستطيع واشنطن، بفضل العولمة والنيوليـــبرالية، رعايـــة عملـــية تاريخية تسير بموازاة «إعادة الهيكلة الاقتصادية». فالقطـــاع الخـــاص الذي تخاطبه المشاريع الإصلاحية قطاع خاص افتراضي ينسب إلـــيه، زوراً، حماســـة لقدر من التعددية، والليبرالية، والانفتاح، وتغليب العلاقات الـــتجارية، والارتباط بمراكز خارجية، وبعض الاستقلال عن الحكومات، والسعي إلى بيـــئة اســـتثمارية ومـــنظومة تشريعية ثابتتين و... خصخصة القضايا الوطنية والقومية.

إن هذا القطاع الخاص هو، ببساطة، غير موجود لدينا. لدينا رأسماليون ولكن ليس لدينا رأسمالية. هذا إذا كان المقصود بها فئة اجتماعية محددة المصالح، واضحة المعالم، تملك فعلاً ما تقوله وتفعله، وتسعى إلى التماثل مع نظيراتها.

تقفز البرامج الإصلاحية الغربية كلها فوق هذه الحقيقة. والملاحظ، مثلاً، أنها، أي الـــبرامج، شـــديدة التركيـــز علـــى تقريري التنمية البشرية ونتائج عدد من الاجـــتماعات النخبوية. إلا أن مادة التقريرين والاجتماعات تقتصر على توصيف التخلف، والفقر، ووضع المرأة، والهوة المعرفية، ونقص الديموقراطية. هذا لا يكفي. يـــتوجب، ولو لمرة، دراسة الرأسمال العربي: علاقته بالسلطة وتعيّشه من ريوعها، مصادر ثروته وصلتها بصرف النفوذ، وعيه للعالم ولمجتمعاته وحاجاتها، توزعه بين إصلاح وجمود، حماسته للتعددية أو ارتياحه إلى الوضع القائم، مصلحته في الرقابة الشعبية أو انعدامها.

إذا استعرضـــنا، بسرعة، البلدان العربية كلها من المغرب إلى المشرق فلن نجد قطاعـــاً خاصاً قابلاً لحمل مشروع تغييري، إصلاحي، ذي أفق ديموقراطي. نعم ثمة بـــراعم في الكويت مثلاً لكنها محكومة بسقوف شديدة الانخفاض. وإذا كان لبنان أحـــد أكثـــر البلدان العربية ليبرالية وديموقراطية فالواجب ملاحظة كم أن قطاعه الخـــاص أسلم أمره إلى قادة تقليديين أو محاربين ولم يكن، ولو مرة، صاحب رؤية مـــستقلة. ربمـــا مثّل رفيق الحريري (انه، بهذا المعنى، ظاهرة عربية مقموعة) محاولة

للمشاركة الفعلية في السلطة. إلا أن هذا المثال، بالمآل الذي يتعرض إليه، هو تأكيد للقاعدة المشار إليها.

لا نــدري ما يقصد دعاة الإصلاح الغربيون بــ «منظمات المجتمع المدني». هــل هــي الأحــزاب؟ النقابات؟ الجمعيات؟ إن هذه إما مصادَرة وإما معارضة. المــصادَر مــنها لا موقــع لــه في أي إصلاح. أما المعارض فلا تصح مخاطبته مع حكوماته وكأنه في شراكة تغييرية معها.

ومــتى جمعــنا الحكومات وقادة المال والأعمال ومنظمات المجتمع المدني فإننا سنبقى بعيدين جداً عن تلك الكتلة الهائلة التي تشكل السواد الأعظم من الشعوب العربية. لا يكفي هنا الحديث عن تشجيع «مشاريع استثمارية صغيرة» للقول إننا دفعناها نحو حراك إصلاحي.

«إصــلاحات ســي آيلاند» بلا قوى، ولا برنامج. أو بالأحرى إنها برنامج لقــوى الأمر الواقع. ويعني ذلك أول ما يعني تحرير الإصلاح من الشبهة علماً بأن هذا قد لا يفيد كثيراً قوى إصلاحية عربية هامدة ومحبطة وعاجزة عن بلورة رؤيتها الخاصة والمتماسكة.

2004|6|11

# الشرق الأوسط الكبير:

# دور «الناتو» ينتظر اسطنبول

حاول جورج بوش وضع التوافق في مجلس الأمن وراءه من أجل تقديم طلب جديد إلى المؤتمرين في سي آيلاند: تحويل مؤتمر حلف شمال الأطلسي في اسطنبول، أواخر هذا الشهر، إلى مناسبة لإقرار دور للناتو في العراق.

وكما كان أياد علاوي خدم في خفض التوقعات العراقية في مجلس الأمن، حاول غازي الياور فعل الشيء نفسه فأعلن ترحيبه وموافقته. ولكن، هنا أيضاً، كان لفرنسا دور، ولجاك شيراك تحديداً. وأدى الاعتراض إلى إرغام بوش على القول بأنه «لا يتوقع» اتخاذ القرار في اسطنبول. أي أن الباب لم يقفل نهائياً بعد وهو قد لا يقفل لأن مؤسسات الأطلسي، بعد التوسيع الأخير، تخوض في نقاشات صاخبة تعنينا في الصميم حتى لو كنا، مثل العادة، لا نوليها الاهتمام اللازم.

أنصار استحضار الأطلسي إلى العراق يقدمون الحجج التالية:

أولاً لقد انتهى، منذ مطلع التسعينيات، الدور التقليدي للحلف بصفته منظمة عسكرية أميركية أوروبية ذات مسرح عمليات محدد، وذات مهمة محددة هي احتواء أي تقدم لحلف وارسو إلى حين دخول السلاح النووي ساحة المواجهة إذا اقتضى الأمر ذلك.

ثانياً التأقلم مع التطورات، أو البحث عن دور جديد، دفع نحو جعل التوسع شرقاً على جدول الأعمال. من هنا كانت اتفاقات الشراكة من أجل السلام مع دول حلف وارسو سابقاً، ومن هنا الصيغة المتدرجة لتطوير الصلة بروسيا من دون إدخالها.

ثالثاً في الوقت نفسه، وفي سياق مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو، دشّن الحلف ما يُعرف باسم «مبادرة الحوار المتوسطي» مع خمسة بلدان (مصر، الأردن، إسرائيل، المغرب، موريتانيا) أصبحت سبعة (الجزائر وتونس). كان الهدف المعلن من اتفاقات الشراكة «تثبيت الديموقراطية» وتأهيل هذه البلدان للانضمام إلى الحلف. أما هدف

الحوار فاقتصر على مهمات «وديعة» (تبادل معلومات وخبرات، وضع إجراءات بناء الثقة، مناورات عسكرية ذات أهداف إنسانية وإنقاذية، إلخ...). تمّ الاكتفاء بذلك لأن البلدان العربية على حوض المتوسط غير ناضجة كفاية ولأن النزاع مع إسرائيل لا يسمح بأكثر.

رابعاً دفعت حروب البلقان الحلف إلى الخروج من مسرح العمليات المتعارف عليه. كما دفعت إلى تغيير عقيدي بحيث أضيفت مهمات حفظ السلام وصيانة الديموقراطية إلى المهمات القتالية. غير أن هذه الحروب كانت امتحاناً لمتانة العلاقات الأميركية الأوروبية، إذ انها، في الوقت نفسه، أكدت ثباتها ولكنها كشفت عن ارتباكات عمليانية لا حصر لها.

خامساً في أفغانستان وضع الحلف رجلاً في ما سيسمى، لاحقاً، الشرق الأوسط الكبير. وفي أفغانستان، أيضاً، ظهر توزيع أدوار يعطي الأميركيين حق القتال منفردين ويحيل إلى الحلفاء مهمات الصيانة. لكن الأهم أن أفغانستان كانت الجبهة الأولى في مواجهة مديدة مع الإرهاب أي مع التحول في طبيعة الخصم (الأصولية الإسلامية) ومع التحول في مسرح العمليات نحو الجنوب حيث تتمركز التهديدات: إرهاب، أسلحة دمار شامل، دول مارقة، حلفاء مهددون...

سادساً بما أن الحرب على العراق تأتي في هذا السياق، وبما أن التوافق استعيد في مجلس الأمن، فلا بد من التوجه إلى بغداد لمقاتلة العدو حيث هو. إن لم يحصل ذلك يفقد الحلف معناه ومبرر وجوده. فـ «القاعدة» شنت عمليات إرهابية على ثلاث دول أطلسية (الولايات المتحدة، إسبانيا، تركيا)، وثمة جنود من 15 دولة أطلسية في العراق حالياً، والوجود القوي هناك يتيح الضغط الأقوى على إيران، والسودان، وربما يمهّد لدور لاحق في حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي (نزع سلاح «حماس»، حماية إسرائيل...).

لمعارضي دور الأطلسي في العراق، بدورهم، حجج:

أولاً إن أي قرار من هذا النوع يصب الماء في طاحونة دعاة «حرب الحضارات». فالأطلسي سيبدو، والحالة هذه، بمثابة الذراع العسكرية للغرب

المسيحي المتوجه لتصعيد الاعتداء على المسلمين. وهذا عنصر مؤكد في تعميق الكراهية وزيادة الإرهاب.

ثانياً من غير الجائز تحويل مفهوم استراتيجي غامض مثل «الحرب على الإرهاب الأصولي» إلى مبرر وحيد لمتانة العلاقات عبر الأطلسي. ثم ان على الحلف، مهما حصل، ألا ينسى مهمته الأوروبية وهي علة وجوده الأصلية.

ثالثاً إن نظرة سكان المنطقة إلى الناتو سلبية. ويعني ذلك أن حضوره لن يخفف شيئاً من الحذر الواضح حيال الوجود المتفرق للقوات الغربية في العراق وغيره، خاصة إذا استمرت الأزمات الإقليمية، وعلى رأسها النزاع مع إسرائيل، على احتقانها.

رابعاً إن التوافق في الأمم المتحدة اضطراري وجاء مشروطاً وكان في الإمكان الحصول على قرار أفضل لولا تدخل علاوي. لذا فإن التصويت الإيجابي في نيويورك لا يقود إلى القفز من أجل المشاركة المباشرة والعسكرية في نزاع لم يخمد بعد. إن غطاء الأمم المتحدة غير قابل لاستخدامات مغايرة.

خامساً ثمة دول وصلت إلى أقصى طاقتها في المشاركة ولا تستطيع تحمّل المزيد. وليس مستحباً أن يحمل الحلف فوق طاقته. ثم ان هناك أطراً دولية أخرى يمكنها أن تساهم.

سادساً ربما كان الأولى حل المشاكل العالقة بين الحلف وبين الولايات المتحدة في أفغانستان نفسها، وذلك قبل الإقدام على خطوات جديدة.

سابعاً إن إرفاق المشروع الإصلاحي للشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا ببُعد عسكري أطلسي يلغي رداء «الشراكة» الذي أسبغ على المشروع ويناقض كل الجهد الذي بذل من أجل ألا يبدو الأمر وكأنه خطة كولونيالية عارية.

... ويستمر النقاش الذي يفترض حسمه عشية قمة اسطنبول وفي أثنائها. ولكن، وبغض النظر عن أي قرار بالوجود العسكري للحلف في العراق أو تعليق ذلك، فما لا شك فيه أن المنطقة العربية ستكون حاضرة غائبة في تركيا.

غائبة لأن هذه باتت القاعدة.

وحاضرة لأن الحلف سيبحث في صياغة علاقته مع العرب. والواضح أن ذلك سيحصل في وجهتين:

الأولى، تعميق «مبادرة الحوار المتوسطي» والسعي إلى الاستفادة من تجربة «الشراكة من أجل السلام» من أجل رفع «الحوار» إلى مستوى «الشراكة». وثمة أفكار كثيرة تستند إلى التجارب السابقة.

الثانية، توسيع «مبادرة الحوار» لتضم دول الخليج. ولقد جرى التمهيد لذلك في اجتماع استضافته قطر قبل أسابيع.

إن «الأطلسي» حاضر بيننا غير أنه قادم بقوة أكبر بعد قمة اسطنبول. فخبراؤه يقولون إن دول أوروبا الشرقية كانت راغبة في دخول الحلف فتحولت «الشراكة» إلى بوابة عبور. ولذا فإن الجهد سينصب على تحويل «الحوار» إلى «شراكة» مع العرب وذلك على أمل توليد رغبة لديهم في تسليم شؤون أمنهم إلى حلف يربط الحلفاء الغربيين عبر المحيط ويعطي للأميركيين أرجحية غير مشكوك فيها.

لن تنبت أنياب لمشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا ولكن عضلاته مرشحة لأن تزداد قوة.

**2004|6|12**

# الشرق الأوسط الكبير:
# خطوة تطبيقية أولى

سجل كولن باول سابقة. التقى، في القاهرة، وفداً يضم شخصيات من الحزب الحاكم ومن حزب معارض ومن العاملين في قضايا حقوق الإنسان. درجت العادة أن يجتمع سفراء أميركيون بناشطين. ولكن هذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها وزير خارجية، وفي أثناء زيارة رسمية، على الاجتماع مع شخصيات يحمل بعضهم شبهة معارضة.

أعادنا باول بالذاكرة إلى تقليد أوروبي وأميركي من أيام «الحرب الباردة» بين المعسكرين. لقد تطوّر هذا التقليد بصورة لافتة بعد اتفاقية هلسنكي في أواسط السبعينيات.

الاتفاقية المذكورة من شقين: تثبيت الحدود في أوروبا كما رست عليه بعد الحرب العالمية الثانية (بما في ذلك الاعتراف بألمانيا الشرقية) مقابل تقديم التزامات تتناول حرية تنقل الأشخاص والأفكار والمعلومات. ومع أنها بدت انتصاراً لحلف وارسو فقد انتهت انتصاراً لحلف شمال الأطلسي. في تلك الفترة كان قادة الدول الغربية يصرون، في كل زيارة إلى دولة في المعسكر الاشتراكي، على الإدلاء بتصريحات علنية عن الديموقراطية وحقوق الإنسان، وعلى إثارة قضايا سجناء الرأي، وعلى الالتقاء بشخصيات معارضة من «المجتمع المدني» لا سيما أن الأحزاب المعارضة لم تكن موجودة رسمياً.

كانت تلك الممارسة تستند إلى أن هذه الشخصيات المعارضة للنظام الاشتراكي تعتبر الغرب هو «العالم الحر» وتستعير إيديولوجياه الديموقراطية والليبرالية لترفعها في وجه أنظمتها الحاكمة ولتعبّر من خلالها عن تطلعها الوطني إلى التخلص من الهيمنة السوفياتية.

استأنف باول، في القاهرة، هذا التقليد. غير أنه استأنفه في ظل فروقات هائلة بين الحالتين.

حصل الاستئناف لأن الوجهة الأميركية الجديدة تدعو إلى نقل الإصلاح إلى العالمين العربي والإسلامي. وبعد أن كانت تفعل ذلك ولو من وراء ظهر الأنظمة اعتدلت كثيراً. ومن هنا التركيبة الخاصة للوفد المصري. وحصل الاستئناف، أيضاً، لأن أميركيين اعتبروا أن بلدهم لا يملك الصدقية الكافية في الدعوة الديموقراطية لأن تاريخه في المنطقة هو تغليب مصالحه مع الأنظمة على القيم التي ينسبها إلى نفسه. لقد أجرى مسؤولون أميركيون نقداً ذاتياً سطحياً لهذا التاريخ واقتربوا من التعهّد بعدم السكوت عن ممارسات أنظمة صديقة تعتدي على الحريات. قيل في هذا المجال إنه آن أوان التقاء المصالح بالقيم. ففي هذا الالتقاء حماية للمصالح الوطنية الأميركية على المدى البعيد لأن العالمين العربي والإسلامي سيبقيان، من دون إصلاحات، مصدراً للإرهاب الأصولي.

إذاً خطا باول الخطوة الأولى في تطبيق بعض ما ورد في مشاريع إصلاح «الشرق الأوسط الكبير». ويمكن أن نضع هذه الخطوة في سياق تعبيرات أميركية في ما يخص الأوضاع في السعودية أو لبنان أو السودان، علماً أنها تعبيرات تستحق نقاشاً خاصاً لتمييز الصادق فيها من الذرائعي.

لكن من الواجب ملاحظة الفروقات بين هذه الخطوة الأولى وبين ما كان يحصل عشية انتهاء «الحرب الباردة».

أولاً في أوروبا الوسطى والشرقية كان الناشطون الذين يلتقيهم مسؤولون غربيون يمثلون، عملياً، روح المعارضة الشعبية. أما من التقاهم باول فبينهم من ينتمي إلى الحزب الحاكم، أو من ينتمي إلى معارضة وديعة. المعارضة الفعلية بقيت خارجاً، والأنكى من ذلك أن باول تعمّد في حديثه مع ديموقراطيين لم ينتخبهم أحد أن يجرّح برئيس عربي اختاره شعبه في اقتراع شديد النزاهة: ياسر عرفات!

ثانياً في أوروبا الوسطى والشرقية كانت الأنظمة الحاكمة في معسكر الخصم الدولي. أما في بلادنا فالأنظمة هي، عملياً، في المعسكر الصديق، وهي تلقى دعماً مالياً أو سياسياً أو أمنياً، وتمارس قدراً عالياً من التجاوب مع الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط. كنا، في وارسو أو بودابست أو براغ، أمام علاقة سياسية وإيديولوجية مع حليف أهلي ضد نقيض رسمي. أما هنا فالحالة معقدة إذ أن النظام

هو حليف سياسي في حين أن «الناشطين» يشاركونه بعض أوجه انتقاده للسياسة الخارجية الأميركية.

ثالثاً إن النقطة الأخيرة جديرة بالتوقف عندها. فكائناً ما كان الرأي في الذين وافقوا أو سمح لهم بالاجتماع فما لا شك فيه أنهم غير موافقين على جوانب أساسية من سياسات واشنطن في الشرق الأوسط. هذا عنصر مهم. يخطئ الأميركيون كثيراً إذا اعتقدوا أن هناك ناشطين في المجتمعات المدنية العربية يوافقونهم الرأي تماماً كما كانت الحالة في أوروبا الشرقية. إن الكويت، مثلاً، دولة مدينة بانبعاثها للولايات المتحدة. ومع ذلك لن يكون سهلاً إيجاد عشرة أشخاص ذوي حد أدنى من التمثيل يوافقون باول على آرائه. يمكنهم الشكوى أمامه من أمور عديدة ولكنهم لن يقبلوا النظرية السائدة في واشنطن عن الانعدام الكامل لمسؤولية الولايات المتحدة وإسرائيل عن الأحوال المتردية في العالم العربي.

رابعاً إن اختيارات باول ذات معنى. لقد سعى إلى اللقاء مع من يستطيع الادعاء الديموقراطي الليبرالي (هذا الادعاء هو «قابلة» الحكومة الجديدة) وتجنب اللقاء مع قوى حزبية أو نقابية أو مهنية أو مستقلة معارضة فعلاً وأكثر جذرية في التطلب الديموقراطي وأشد وضوحاً في التمسك بالقضايا الوطنية والقومية التي تضعها في معسكر مقابل لأصدقاء واشنطن. قد تكون هذه القوى قليلة العضوية حزبياً لكنها حاضرة بقوة في النقابات المهنية وثمة مؤشرات عديدة إلى أنها أقرب إلى المزاج السلبي حيال أميركا للكتلة الشعبية الكبرى.

خامساً لم يتحدث باول في خلال جولته العربية كما كان يتحدث أسلافه خلال جولاتهم في أوروبا الشرقية. لم يثر قضايا سجناء الرأي ولا منع الشرعية عن أحزاب. قد لا نملك من هو مثل زاخاروف أو هافل لكننا نملك مروان البرغوثي وغيره من المساجين الذين لا ذنب لهم، عملياً، إلا أنهم نقديون حيال التحاق أنظمتهم بواشنطن. سنصدق باول عندما يتحدث علناً مطالباً بالحرية لهؤلاء.

سادساً تحاول واشنطن، عبثاً، الإيحاء أن مشكلتها هي مع أقلية إرهابية، وأنها تريد إصلاح النواقص في سلوكيات أنظمة صديقة. كلا. إن المشكلة

الأميركية هي مع الأكثرية الشعبية. ولأن هذه الأكثرية الشعبية محرومة من التعبير (والحرمان ليس مسؤولية الأنظمة وحدها) فإن الظاهرة الإرهابية تتطوّر مستندة إلى أفكار ظلامية وإنما معبّرة عن نتيجة هذا المزيج الفريد من الشعور بعدالة القضايا والعجز عن انتزاع الحقوق. إن أميركا محقة في القول إن تطوير الديموقراطية يقضي على الإرهاب. إلا أنه يقضي على الإرهاب لأنه يدخل الشعوب العربية في معركة تحصيل حقوقها فلا تعود «مبهورة» بأي تعويض همجي عن ذلك.

سابعاً يستطيع باول، في العراق، أن يلتقي عديدين من «المجتمع المدني» يدمجون بين الولاء للاحتلال والتطلع الديموقراطي. غير أن ما يفترض فيه التنبّه إليه هو الاضطرار إلى تأجيل موعد انعقاد المؤتمر الوطني. يدل التأجيل على أمور كثيرة أهمها أن كل كراهية للنظام السابق غير قابلة للتحوّل إلى صداقة للولايات المتحدة. وفي بغداد، بعد الكويت، مثال آخر على أزمة العلاقة بين واشنطن والعرب.

إنها أزمة لا يحلها تكرار سابقة القاهرة. فمهما سعى الأميركيون ستبقى الأنظمة، لا الشعوب، أصدق أصدقائهم!

2004|7|29

# مجرد علاقات عامة

سـئل دبلوماسي اميركي مكلف بالعمل على تحسين صورة بلاده، سياستها بالاحـرى، في العالم العربي: «هل تعتقد أنك اذا شرحت للعرب حقيقة السياسة الاميركية انطلاقا من الوثائق الرسمية التي تحددها فإنك ستكسب قلوبهم؟». اجاب متلعثما: «ان ذلك سيكون أسهل في غير المراحل الانتخابية حيث يطغى همّ كسب الأصـوات علـى ما عداه مما يعقد تقديم السياسة الاميركية الى العرب في صورة محبـبة». سـئل ثانية: «ألا تعتقد ان المهمة ستكون اسهل لو انك مكلف من قبل حكـومات عـربية بالتـرويج لـسياساتها في واشنطن ولدى النخب السياسية والاقتـصادية والعـسكرية الحاكمة؟». اجاب مبتسما: «هذه المهمة اسهل بكثير ولكن لم يكلفني احد بها».

هـذه الـواقعة حقيقية. وهي تؤكد أن التعرف إلى السياسة الاميركية حيال المـنطقة يقود الى موقف سلبي منها. كما تؤكد ان اطلاع الاميركيين على المنافع التي يجنونها من جراء التحاق السياسة الرسمية العربية بواشنطن يمكنه ان يكون مقنعا في الاكـتفاء بهذه المنافع وترك ما عداها. وإذا كانت تفجيرات 11 ايلول ادخلت تعـديلاً علـى هذه المعادلة فإنه ليس التعديل الذي يقلب هذه الحقيقة رأسا على عقب.

وهكذا إذا كان للمواطنين العرب ان يحاكموا حكّامهم فإن في إمكانهم فعل ذلك انطلاقاً من حقيقتين:

الأولى، هـي أن هؤلاء الحكام هم الذين يتولون القيام بحملة العلاقات العامة هذه. الثانية، هي انهم فشلوا فيها.

تقـضي الحقيقة القول ان حكاماً عرباً كثيرين تخلوا، منذ فترة بعيدة، عن قيادة سياسة خارجية. لقد انـزلقوا من الحكمة القائلة ان كل سياسة خارجية تلزمها علاقات عامة الى الممارسة القائمة على اعتبار العلاقات العامة هي كامل السياسة الخارجية.

السياسة الفعلية تقتضي تحديد المصلحة الوطنية، وتوضيح الاهداف، ودراسة موازين القوى، وتمييز الممكن من الصعب، والضغط لتغيير الوضع وإنجاز شيء ما... تكاد هذه العناوين تكون غائبة تماماً عن جهود حكومات عربية مركزية.

إنما حكومات تملك سياسة داخلية يمكن اختصارها بتأمين استمرار السلطة، وهي تحمي ذلك بحملة علاقات عامة هي في الواقع «علاقات خاصة» ذات هدف وحيد: انتزاع ابتسامة تشجيع اميركية.

مثال اول على ما تقدم.

عندما اقترح اريل شارون مبادرة الانسحاب من طرف واحد من غزة كان يمارس سياسة. فهو يتخلص من «خريطة الطريق»، وهو يشطب اي محاور فلسطيني، وهو يعزز شروط الهيمنة على الضفة، وهو يحاول اعادة تشكيل المشهد السياسي في اسرائيل، وهو يسلح جورج بوش بميزة تفاضلية، وهو ينهي دور اللجنة الرباعية...

عندما هب عرب للتعاطي مع هذه السياسة نثروا أوهاماً: الاتصال بخريطة الطريق ومفاوضات الوضع النهائي، استحضار مُوارب لشريك فلسطيني، دور أمني مباشر، مساعدة السلطة على تنظيم اوضاعها، عقد مؤتمر دولي... هذه الاوهام لم تكن مقرونة، في الواقع، إلا بالضغط على الجانب المستبعد. غير ان «الشطارة» اعتقدت ان الإكثار من التصريحات، والزيارات، والاجتماعات، تثير الضجة اللازمة لاقناع البيت الأبيض بأن شارون ليس وحده من يهتم بالمساعدة. ولقد ردت واشنطن على التحية بمثلها: باركت سياسة شارون واكتفت بتربيت على الكتف لآخرين بما يوحي اليهم ان حملة «علاقاتهم العامة» نجحت. نجاح مقابل نجاح. لشارون السياسة ولنا ابتسامة التشجيع.

مثال ثان.

اقترحت دولة عربية مركزية التسويق لمشروع ارسال قوات إسلامية الى العراق. قدمت عرضا صاخبا بذلك. استقبلته الادارة الاميركية، واياد علاوي، بايجابية، غير ان الدولة المعنية عادت فوضعته في اطار يجعله مستحيل التنفيذ

وارفقـــته بـــشروط مسكوبية تكاد تجعل منه تحريراً للعراق من الاحتلال الاميركي بموافقة... اميركية.

لـــن يعمّر الاقتراح طويلاً ولن يعرف طريقه الى التنفيذ بالشروط التي وضعها صـــاحبه. ولكـــن الحقيقة تقضي القول إننا امام «ضربة معلم» في ما يخص فنون العلاقـــات العامة. ففي وسع الولايات المتحدة ان تستفيد منه وتشكر رعاته، وفي وسع هؤلاء ان يصرفوه في السوق الداخلية المأزومة. وفي غضون ذلك يبقى الوضع العراقـــي على حاله. ومرة اخرى تتحول مبادرة عربية الى سلاح سياسي اميركي ناجع يقابله نجاح من جانبنا في انتاج شريط اعلاني.

ويمكـــن الاســـتطراد. ان ذخيرة بلد عربي في «العلاقات العامة» هي نـــزع الذخيرة. وذخيرة بلد آخر تقديم نموذج نسائي «راق». وذخيرة بلد ثالث حضور اجتماعات دولية بأثواب فولكلورية.

ومع ذلك يصعب وصف الحصيلة بالنجاح. وثمة مصدران للفشل. الاول هو أن الانكـــسار امـــام الادارة الاميركية يشجعها على طلب المزيد. والثاني هو أن العلاقـــات الاميركية العربية خرجت الى حيّز التداول العام. وهكذا لم تعد مفيدة للقائمين بها، التضحية بالسياسة على مذبح العلاقات العامة.

**2004|8|3**

## كاغان: أوروبا حاجة
## بريجنسكي: أوروبا شريك

زاد حلف شمال الأطلسي من دوره في أفغانستان. أقحم نفسه، مواربة، في الوضع العراقي. توافقت دوله على إصدار القرار 1559. افترقت دوله عند بحث قضية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. إلخ...

العلاقات الأطلسية رجراجة. ففي موضوع العراق مثلاً يمكن النظر إلى الدور التدربي بصفته تجديداً للتحالف وممارسة لمهماته الجديدة خارج المسرح الأوروبي وضد «أعداء جدد». كما يمكن النظر إليه بصفته رفعاً للحرج ومنعاً من أن يُقال إن الحلف يتراجع ويفقد مبرّر وجوده.

مصدر الاضطراب التوجه الجديد لإدارة جورج بوش: من وضع الحلف جانباً أثناء حرب أفغانستان، إلى الانشقاق في ما يخص الحرب على العراق. والمعروف أن هناك في واشنطن من دافع بشراسة عن هذا التوجه داعياً إلى إقامة «تحالف راغبين» حيث تدعو الحاجة وإلى عدم إخضاع الأمن الوطني إلى أمزجة حلفاء مترددين.

من المبكّر القول إن «الانفرادية» الأميركية، في الشكل الذي عرفناه خلال السنتين الماضيتين، تلفظ أنفاسها الأخيرة. ولكن من الممكن القول إن النقاشات الاستراتيجية حيوية في الولايات المتحدة، وأن مدارسها متعددة. وفي الإمكان التمييز بين خطين عريضين يمثل كل واحد منهما معسكراً.

روبرت كاغان هو واحد من منظري «المحافظين الجدد». ولقد اشتهر عالمياً بكتابه عن «القوة والضعف». قوة أميركا وضعف أوروبا. ولقد شكّلت أطروحاته المدخل، لدى غلاة اليمين الأميركي، لتفسير التباينات التي رافقت الحرب على العراق. كاغان هذا وضع كتاباً جديداً عنوانه «الوجه الآخر للقوة. الولايات المتحدة الباحثة عن الشرعية». يستعيد كاغان أفكاره القديمة ويطوّرها. أميركا، في رأيه، خير محض بطبيعتها. وهي الدولة الأعظم. من واجبها ومن مصلحة العالم أن تمارس دوراً إمبريالياً. سبق لها أن فعلت ونجحت. عليها أن تنهض اليوم بمسؤوليتها

في مواجهة الإرهاب الإسلامي الأصولي الذي يعاديها من غير سبب في سياستها. ما تفعله في أفغانستان والعراق إيجابي جداً. وكذلك ما تنوي فعله في الشرق الأوسط الكبير. إلا أن أميركا تعاني مشكلة. وهذه المشكلة هي النقص في الشرعية. الحل لا يكمن في مجلس الأمن أو في مؤسسات دولية عامة. إنه موجود لدى أوروبا التي تستطيع، وحدها، سد النقص في الشرعية. وهي صاحبة مصلحة في التجاوب مع التطلب الأميركي. فما تريده فعلاً ليس الخضوع لمجلس الأمن وإنما امتلاك كلمة في إدارة شؤون العالم عبر التأثير على الولايات المتحدة. إن هذا التحالف الغربي هو قلب العالم الديموقراطي وأداته الفضلى هي حلف شمال الأطلسي.

زبغنيو بريجنسكي يقف على ضفة مقابلة لكاغان. إنه ممثل جدي للسياسة الخارجية الواقعية الداعية إلى دور قيادي للولايات المتحدة لا إلى دور هيمنة وغطرسة. وفي حين لا يرى كاغان إلا «الغرب» (الباقي أدغال) يعاين بريجنسكي، كاستراتيجي أكثر احترافاً، تعقيدات العالم كله منطلقاً من فكرته القائلة إن «أوراسيا» هي المفتاح ومن يسيطر عليها يسيطر على الكون كله.

يعرف بريجنسكي التهديدات المعقدة التي تتعرض لها الولايات المتحدة (في كتابه الأخير «الاختيار. أميركا وباقي العالم»). ولا يقبل لبلاده ادعاء حصانة أمنية فائضة عن الآخرين. يجادل في العولمة وفوائدها وارتداداتها السلبية وكذلك في الهندسة الأمنية للعالم. يلاحظ، كما يفعل غيره في الغرب، أن «الإسلام هو المادة الشديدة الاشتعال اليوم». ولكنه يوزع المسؤولية عن ذلك داعياً واشنطن إلى تحمّل قسطها منها وإلى الاعتراف بأن سياستها، لا طبيعتها، سبب من أسباب الإرهاب الموجّه ضدها. يرفض الحلول العسكرية لمشكلات تندرج في السياقات السياسية لمناطق. يدعو إلى مجموعة من الصفقات (إيران، الصين، روسيا...) تستنقذ جوهر ما تريده واشنطن وتكون بديلاً عن حروب أبدية علماً أن استبعاد الحروب بالمطلق غير وارد.

أكثر ما يخشاه بريجنسكي هو الانفراد الأميركي ونسف التحالفات الثابتة. لذا فهو يقول إن أي اندفاعة للصدام مع الإسلام في ظل الانفكاك الأميركي الأوروبي

ستقود إلى الفوضى وإنهاء الهيمنة الأميركية. يستعرض مواقع وسياسات القوى الكبرى في العالم ليصل إلى الخلاصة القائلة بأن الولايات المتحدة محكومة بتجديد التحالف الثابت مع أوروبا. والمقصود بـ «الثابت» الارتكاز إلى تقدير مشترك للمخاطر والحلول يأخذ بالاعتبار المصالح الأوروبية، والتجربة التاريخية لـ «القارة القديمة»، وقدراتها المالية والسياسية ووجهات نظرها.

يريد كاغان بصمة الشرعية. يريد بريجنسكي شراكة حقيقية من موقع الأرجحية الأميركية. ولا يخشى أن يفتتح نقاشاً داخلياً في غاية الخطورة عندما يكتب، ص 102، ما حرفيته:

«بعد 11 أيلول، وقع الأشخاص الأكثر محافظة في الطبقة السياسية الأميركية، وخاصة أولئك الذين يقيمون علاقات وثيقة مع ليكود وحلفائه في إسرائيل، وقعوا في إغراء منظور جديد: إقامة نظام جديد تفرضه الولايات المتحدة على الشرق الأوسط وذلك رداً على التحديات التي يطرحها الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل» (إنها سياسة «العراق أولاً» ثم سوريا، ثم إيران، والابتعاد عن السعودية ومصر «ولو على حساب المصالح الأميركية في المنطقة»).

لا تختصر هاتان المدرستان السجال الاستراتيجي في الولايات المتحدة. ربما كان روبرت كاغان قريبا إلى ما يفكر فيه جورج بوش وما يحاوله من «تقارب» حذر ومشروط حيال الأوروبيين. إلا أنه ليس مؤكداً أن بريجنسكي لصيق بما يعتقده كيري وإن كان يلامس معتقدات متزايدة الحضور في أوساط الحزب الديموقراطي. ولقد دلت المناظرة بين بوش وكيري على هذه الحقيقة، وكذلك المناظرة بين ديك تشيني وجون إدواردز.

إن أوروبا حاجة أميركية. سواء كان ذلك بالحد الأدنى كما يرى كاغان، أم بالحد الأقصى كما يرى بريجنسكي. غير أن أميركا هي، وأكثر بكثير، حاجة أوروبية. سواء بالحد الذي يريده جاك شيراك أم ذلك الذي يريده طوني بلير.

تلتقي هذه التيارات كلها على أن منطقتنا منطقة حرائق. يبقى الخلاف الجزئي في كيفية الإطفاء.

**2004|10|7**

# وعيد الحرية

كانـــت الحرية وعداً. أصبحت وعيداً. لن يستطيع جورج بوش، إطلاقاً، أن يعـــبر محيط «سوء التفاهم» الفاصل بينه وبين أكثرية العرب. ولذلك لن يستطيع، إطلاقاً، أن يفهم كم أن أهزوجة الحرية التي غرّدها يوم التنصيب تسقط في الآذان بصفتها قرعاً مدوياً لطبول حروب لا تنتهي.

49 مـــرة في 21 دقـــيقة كرّر «الحرية» ومفرداتها فأيقن من لم يتيقن بعد أن الولايات المتحدة تضمر له شراً. ليس في الأمر «سوء تفاهم» من أي نوع كان.

إن «حـــسن الفهم»، والوعي، والإدراك، والتجربة التاريخية، والإلمام بحقيقة الـــسياسة الأميركـــية، إن ذلك كله يدفع إلى الحسم: ستكون ولاية بوش الثانية تضخيماً لمساوئ الولاية الأولى كلها.

يحيط الأميركيون مناسبات من هذا النوع بهالة من الجلالة. الاحتفال شبه ديـــني. لكنهم تفوّقوا على أنفسهم هذه المرة. اندفع رئيسهم، محمولاً على الثقة الـــتي منحوه إياها، ليلقي خطاباً رؤيوياً، مسيحيانياً، خلاصياً. أعفى نفسه من التفاصـــيل والأسمـــاء والمهمات المحددة والروزنامة الدقيقة. ترك السياسة جانباً لـــيخاطب العـــالم، وشـــعبه، وكأنه نبي جديد. ما قاله مرعب: لقد خلق الله الإنـــسان علـــى صورته لكن هناك مَن أساء إلى ذلك، ولذا فإن الأمة الخاصة والمميـــزة، أميركا، مكلفة بمهمة ربانية هي أن تعيد ضبط الصورة على الأصل، وما وظيفة الرئيس سوى تسخير القدرات المتاحة كلها، من الإيمان إلى السيف، لتحقـــيق هـــذا الإنجـــاز. المدة: أجيال بدأت مذ لسعت النار أبراج نيويورك وأحـــدثت مـــا لم يكن في الحسبان فجعلت المارد يقطع إجازة ما بعد الحرب الـــباردة ليستأنف ما هو منذور له أصلاً وليكتشف الحقيقة الأزلية القائلة بأن أمنه لا يحمى إلا إذا انتصرت قيمه في أصقاع المعمورة كلها.

لقـــد كانـــت «الحـــرية»، على الدوام، أداة من أدوات السياسة الخارجية الأميركـــية. والميـــزة الجديدة لخطاب بوش أنه يعلن إنهاء استثناء العرب من هذه

النعمة. ولكن الخطورة هنا أن التبسيط يلغي الفوارق. ففي حين كانت عواطف شعوب تستدعي التدخل الأميركي ضد النازية ثم ضد الشيوعية الواقعية فإن العرب في مزاج آخر تماماً. إنهم في موقع المعتدى عليه من أميركا وحلفائها وعملائها، وأميركا الحالية هي غير التي كان في وسعها أن تمد يد المساعدة كما حصل بعد الحرب العالمية الثانية.

قطع الخطاب كل جدل. لم يعد في وسع أحد أن يزعم أن بوش تعلّم من أخطاء الولاية الأولى، وأنه، في ولايته الثانية، سيعتدل. كلا. الخطاب كناية عن عصارة مركزة لكل أطروحات «المحافظين الجدد» الذين «تظلمهم» هذه التسمية لأنهم أبعد ما يكونون عن المحافظة. لقد تبنى بوش، بالكامل، نظرية مَن كانوا على هامش الحياة الفكرية والسياسية الأميركية، ومَن دخلوا جزئياً إلى متنها مع رونالد ريغان، ومَن عبروا الصحراء أيام بوش الأب وبيل كلينتون، ومَن عادوا إلى مواقع مفصلية في 2001، ومَن صعدوا إلى موقع الأرجحية بعد تفجيرات 11 أيلول خاصة في ما يتعلق باعتبار الحرب على العراق فاتحة المنازلة الكبرى لإعادة هيكلة العالمين الإسلامي والعربي.

بات يمكن القول إن هذا التيار الذي صارع من موقع القوة في السنوات الثلاث الأخيرة حسم المعركة الإيديولوجية لصالحه. فعل ذلك عندما تبنى الرئيس الممدَّد له أفكاره واعتبر، مخطئاً أو مصيباً، أن الشعب الأميركي فوّضه تنفيذها. ويكفي أن يكون بوش وضع رئاسته الثانية تحت هذا العنوان حتى يمكن القول «وداعاً للواقعية» في السياسة الخارجية الأميركية، وداعاً للبحث عن الاستقرار والتعديل التدريجي لموازين القوى، وداعاً لسيادات الدول. أهلاً، في المقابل، بما أسمي ذات مرة «العصف الجميل» وبما يسمّيه بطاركة «المحافظين الجدد»: الفوضى الخصبة والخلاقة.

نحن، باختصار، وفي ما يخصنا، أمام ثورة في سياسة أميركا حيالنا، ثورة شهدنا عينات عنها في فلسطين والعراق وبات واجباً الاستعداد لمواجهتها وقد تحوّلت إلى طوفان ضد «الطغيان»، أو، بالأحرى، إلى طوفان ضد عناصر الممانعة والتطلب الوطني والقومي. إن «ثورة الحرية» البوشية، هي، في الواقع، «ثورة

مـــضادة». إنهـــا قـــوة تغيير تريد الانقضاض على المنطقة تأسيساً على «المركزية الإسرائيلية» فيها وحماية لهذه المركزية.

يكاد المرء يُستدرج إلى هذه اللعبة من فرط إغرائها: إذا كنت، يا بوش، جاداً في ثـــورتك الديموقراطية فتعال نحدد لها برنامجاً. ستجد نفسك، ببساطة، في صدام تناحري مع كل حلفائك، وعملائك، وأصدقائك، ومرتكزات هيمنتك، ومع كل من جعل العرب «أميركيين»، سياسياً، أكثر من أي وقت مضى. وستجد نفسك «نـــصيراً» لكـــل من يريد لهذه المنطقة مصيراً أفضل ممّا تعده لها المطامع الأميركية والتوسعية الإسرائيلية والمصالح الرأسمالية الضيقة، والضيقة بالضبط لأنها تابعة وعديمة الانتماء.

ستكـــشف الأيام أن ثورة بوش لا برنامج لها، أو بالأحرى، أن برنامجها غير شـــعاراتها. إنها كناية عن عودة إلى الخطاب الكولونيالي التقليدي الناسب إلى نفسه «مهمـــة تحـــضيرية» في حين أن همّه في مكان آخر. وليس ذلك لأن الأميركيين ومـــسؤوليهم لا يحـــبون «الحرية». بل لأن الشروط الموضوعية الخاصة بالعرب، وبعلاقـــتهم مع السياسة الأميركية، تجعل من حريتهم إضعافاً لقدرة هذه السياسة على إنفاذ مصالحها.

2005|1|22

# بوش 2:

# انــزياح إلى اليمين

لم تكتمل نهائياً صورة الإدارة الأميركية الجديدة. غير أن الملامح المعروفة عنها تكفي للزعم أن جورج بوش عازم على المضي في «الثورة المضادة» داخلياً، وعلى تحـويل أميركا إلى قوة تغيير لا قوة استقرار خارجياً وفي العالمين العربي والإسلامي تحديداً.

لقد انــزاح مركز الثقل في الإدارة إلى اليمين. نعم، هذا ممكن.

لا يمكن فهم تعيين كونداليسا رايس من مدخل أنها قريبة إلى الرئيس وتتأثر به أكثــر ما تؤثر عليه. المدخل الأصح هو استذكار أنها جاءت بدلاً عن كولن باول بعــد أن كانــت تحاول إيجاد نقطة توازن بينه وبين تحالف المحافظين مع المحافظين الجــدد. لم يعــد هذا التحالف يواجه قوة جدية تساجله. صحيح أن رايس عيّنت روبــرت زوليك رجلاً ثانياً في الخارجية، وصحيح، أيضاً، أنها تجنّبت ترقية جون بولــتون. ولكن الأصح أن زوليك جاء بدل ريتشارد أرميتاج وهو أحد الأوزان الثقيلة في الجناح الجمهوري الواقعي.

إلى ذلك فإن التعيينات في الاستخبارات المركزية، وفي وزارة العدل (لها دور مميّــز في «محاربــة الإرهاب») تؤشر بوضوح إلى هذا الانــزياح اليميني في مركز الثقل. لقد نجح بوش في أن يجد من هو أسوأ من جورج تينيت، وهذا سهل، ومن هو أسوأ من جون أشكروفت، وهذا صعب جداً.

ويستدل على صحة ما تقدم ببقاء دونالد رامسفيلد في الدفاع، لا بل تدعيم مــوقعه، وفي الدور المتعاظم الذي يلعبه نائب الرئيس ديك تشيني. لقد «احتكر» رامسفيلد معظم ما اشتكى منه أميركيون وأوروبيون في الولاية الأولى (تبرير حرب العــراق، التخطيط لها، إدارة ما بعدها، ارتباك الأيام الأولى للاحتلال، أبو غريب، استفزاز الحلفاء، احتقار الأمم المتحدة...) ومع ذلك اختار بوش الاحتفاظ به علماً أن متشددي المحافظين الجدد كانوا لا يمانعون في تغييره.

يقـــدم روبرت زوليك، في الخارجية، وستيفن هادلي، مستشار الأمن القومي الجديد، فكرة عن تعمّق الاتجاه اليميني. من هما؟

زولـــيك موروث من الولاية الثانية لرونالد ريغان. تقلّب في مناصب متعددة حعلـــته، باســـتمرار، مطلاً على المفاوضات التجارية الدولية. إنه قريب جداً من أوســـاط رجال الأعمال وسبق له العمل في بيوتات مالية كبرى. إلا أن اقترابه من هذه البيئة لم يكسبه «دماثة» التجار.

لـــيس زوليك من إيديولوجيي الليبرالية القصوى. إنه أخطر من ذلك. فهو معهـــا، وحصراً، إذا كانت تخدم المصالح التجارية للشركات الأميركية الكبرى. ولـــذا فهـــو لم يمانـــع في الإقـــدام على إجراءات حماية ودعم عندما اقتضت تلـــك المـــصالح ذلك. يدافع عن ضرورة امتلاك الولايات المتحدة الأرجحية في كـــل شـــيء ويفعـــل ذلك بغرور لا يطاق (التفاوض معنا امتياز)، وقد انتقد بـــيل كلينـــتون لرفـــضه الاســـتفادة التجارية القصوى من التفوق الأميركي العسكري.

يمكن أن ننسب إلى زوليك أنه تحدث عن «الشر» و«الحرب الاستباقية» قبل غـــيره. كـــتب قبل سنة من استلام بوش السلطة: «إن سياسة خارجية جمهورية حديـــثة تعتـــرف أن الـــشر موجود في العالم. إنه يتجسّد في قوم يكرهون أميركا والأفكار التي تدافع عنها. نواجه، اليوم، أعداء يعملون بجهد لتطوير أسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية وكذلك الصواريخ القادرة على إيصالها... إن الذين يحرّكهم العداء أو الرغبة في الهيمنة لن يتجاوبوا مع العقل والنية الحسنة. سيتلاعبون بالمجتمع الدولي وقواعده الحضارية لأهداف تعادي الحضارة». كان هذا رأيه قبل 11 أيلول وانعطافة بوش.

روبـــرت زولـــيك هـــو أحد الموقعين على البيان الشهير أواخر التسعينيات المعـــروف باســـم «مشروع القرن الأميركي الجديد». والمشروع، لمن لا يتذكر، حـــشد عـــدداً كبيراً من المحافظين والمحافظين الجدد الذين احتلوا مواقع مفصلية في إدارة بوش الأولى وتعزز وجودهم في الثانية. كما أن زوليك هو من موقعي الرسالة الصادرة في 1998 والداعية إلى إسقاط النظام العراقي.

إن انـــتقال زولـــيك إلى الخارجـــية سيدعم الميل الأميركي إلى التركيز على الانفـــتاح الليـــبرالي بصفته أحد أبرز المفاتيح لتغيير «الشرق الأوسط الكبير» (أي لاســـتتباعه اقتـــصادياً فوق ما هو مستتبع). قال تعليقاً على تفجيرات 11 أيلول: «اخـــتار الإرهابيون قصداً مبنيي مركز التجارة العالمي كهدف. وإذا كانوا نجحوا في تقويض البرجين فإنهم لن يهزوا أسس التجارة الدولية الحرة. إن جوابنا هو الرد على الخوف والذعر، والرد يكون بالتجارة الحرة»!

ليس ستيفن هادلي أفضل من زوليك. يشترك معه في الصلات المنفعية المباشرة مـــع رجال الأعمال، ولقد كان شريكاً في مكتب محاماة يتولى أعمال الشركات الكـــبرى لـــصناعات الأسلحة (مع جيمس وولسي!). دخل العمل العام في عهد ريتـــشارد نيكسون ثم عمل في وزارة الدفاع أيام بوش الأب مع ديك تشيني. يعتبر من الصقور المتشددين، وقد دافع عن «حرب النجوم». أيّد إنتاج الأسلحة النووية التكتيكـــية واستخدامها في مسرح المواجهة بما في ذلك ضد دول غير نووية وذلك خلافاً للمعاهدات الدولية. هادلي الذي عمل في مجلس الأمن القومي مع رايس كان شـــديد الصلة بكل من مكتبي تشيني ورامسفيلد وكان واسطة نقل آراء المحافظين الجـــدد إلى البيت الأبيض. لقد كان حاضراً بقوة في ترويج الأكاذيب التي صوّرت العراق «خطراً داهماً» ودفعت نحو تبرير الحرب.

يمكـــن، من كتاباته ومداخلاته، استخلاص محاور تفكيره في ما يخص الشرق الأوسط:

إن أي فرصة للتقدم في الشرق الأوسط مرتبطة بتشجيع الحرية والديموقراطية وتقـــدم الحرب على الإرهاب. إن العقبة الكبرى هي إيديولوجيا الإرهاب والقتل الجماعي والكراهية.

إن قـــرارنا هـــو «نقل الحرب إلى العدو». يتوجب توسيع المعركة وتوسيع الانتصار.

مـــن أبـــرز معـــالم الفشل السابق مقاربتنا التاريخية للشرق الأوسط. لم نهـــتم بـــسلوك الأنظمة القمعية. لقد آن الأوان للتخلي عن همّ الاستقرار على حساب الحرية.

الديموقراطية والإصلاح في صلب مقاربة الرئيس للنــزاع العربي الإسرائيلي. لقــد خرج بوش عن المألوف، ورفض الفكرة القائلة إن التفاوض حول الحدود هو نقطــة الانطــلاق للــتقدم نحو حل شامل. بات الرئيس يعتقد أن نوعية الحكومة الفلسطينية مهمة للسلام بقدر أهمية الحدود.

ثمة حسابات يتوجب تصفيتها مع إيران وسوريا.

هذا غيض من فيض «الوعي» الجديد في مراكز القرار في واشنطن. وهو وعي يحسم في أن الولاية الثانية ستكون أكثر عدوانية من الولاية الأولى.

**2005|1|27**

## الدبلوماسية العامة:

## الأولوية لـ «التائبين»

تصر الإدارة في واشنطن على أن «عطّار» الدبلوماسية العامة سيصلح ما أفسده «دهر» السياسة الخارجية.

الدبلوماسية العامة هي الاسم المهذب لـ «بروباغندا». وهذه، بدورها، اسم مهذب لما يمكننا تسميته «الكذب». تقوم الفكرة على أن المطلوب إيجاد انطباع إيجابي عن سلعة ما بغض النظر عمّا إذا كانت جيدةً أو سيئة. أي إن السعي هو إلى إحلال الانطباعِ محل الوعي وذلك عبر صقل الوعي نفسه وإعادة صياغته بما يجعله مستهلكاً سهلاً وعديم التطلب.

الدبلوماسية العامة هي العلاقات العامة المنقولة من الحيز التجاري إلى الحيز السياسي. ولقد باتت مرتبطة، في الفترة الأخيرة، بالجهد الذي تطالب الولايات المتحدة نفسها ببذله لتكسب ود الذين يكرهونها لعلة في نفوسهم، ولانحراف في ثقافتهم، ولطول خضوعهم إلى قمع أنظمة حكمهم. ومع أن أدبيات الدبلوماسية العامة تزعم أن العالم كله مجالها فما لا شك فيه أن هدفها الفعلي هو العالمان العربي والإسلامي. إن مسرح العمليات العسكري والسياسي هو مسرح العمليات الإعلامي والإيديولوجي.

يفترض بكل عربي أن يشعر بالإهانة لمجرد سماع تعبير «الدبلوماسية العامة». لماذا؟ لسبب بسيط هو أن شعبية السياسة الأميركية الحالية هي في الحضيض في العالم كله (وهي متراجعة في الولايات المتحدة نفسها) ومع ذلك فإن الجهد منصب على تغيير الوعي العربي بما لا الوعي الأوروبي مثلاً علماً بأن التحول الحاصل لدى حلفاء تاريخيين يمكنه أن يكون أكثر مدعاة للقلق. يعني ذلك أن الرهان الضمني للإدارة هو أن في الإمكان التلاعب بالشعوب القاصرة في حين يصعب فعل ذلك مع الشعوب الراشدة.

ثمة أسباب كثيرة يفترض بها دفع بوش إلى الاهتمام بوضعه الشعبي، وبتقبّل

الرأي العام لسياسته، في الولايات المتحدة نفسها. فاستقصاءات الرأي، منذ شهور، تشير إلى تدهور مستمر في نسبة مؤيدي هذه السياسة. ويكاد الأمر يصل إلى حد يهدد حظوظ الحزب الجمهوري في الانتخابات النصفية فضلاً عن حظ المرشح الجمهوري في الرئاسة القادمة. وكان حرياً ببوش الانصراف إلى تحسين صورته لدى شعبه خاصة أنه يدرك أن الحرب الكونية التي يخوضها ضد «الإرهاب» لا يمكنه الاستمرار من دون احتضان بات متناقصاً. إلى ذلك كان يفترض بالإدارة بذل جهد أكبر لشرح استراتيجيتها لحلفائها التاريخيين في الغرب سواء انضموا إليها أو لا في غزو العراق. فهنا، أيضاً، تشير استقصاءات الرأي إلى أن الرأي العام الأوروبي الغربي لم يكن سلبياً حيال السياسة الأميركية، وذلك منذ عقود، بقدر ما هو سلبي اليوم. ومع ذلك يصر بوش على أن الانطباع عنه في إسلام أباد أهم من الانطباع عنه في لندن، وفي الرباط أكثر من باريس.

ليس الأمر كذلك فقط لأن الدبلوماسية العامة هي في خدمة السياسة العامة. إنه كذلك لأن نظرة أبوية وفوقية توحي لصاحبها أن «سكان البلاد الأصليين» متخلفون إلى حد أنه يمكن بلفهم وخداعهم وإقناعهم بأن التغليف والتعليب أهم من المضمون.

مبعث الاهتمام بالدبلوماسية العامة الشعور الأميركي الرسمي والشعبي بأن أميركا «مكروهة» في الخارج، ولدى العرب والمسلمين خاصة، وأن في الإمكان نسبة هذه الكراهية، بين أمور أخرى، إلى «سوء الفهم». يعني ذلك أن رافضي السياسة الأميركية لا يصدرون عن مكابدة نتائجها وفهمهم لها بل على العكس لأنهم لا يفهمون، بالضبط، ما يكابدون! وثمة عناد أميركي على تكرار المقولة بأن ما سبق النجاح فيه في أوروبا الغربية ضد الشيوعية قابل للتكرار هذه المرة ضد أعداء جدد. ومع أن المفارقة أن إيديولوجيا الأعداء الجدد كانت واحدة من أدوات «الحرب الثقافية الباردة» (عنوان كتاب مثير عن المعركة الإيديولوجية التي أطلقتها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الحرب الباردة)، فإن المعضلة هي في القفز فوق خصوصيات التلاقي مع تطلب قومي ووطني لشعوب مقابل التصادم الكامل والمطلق مع هذا التطلب عندما تعبّر عنه شعوب أخرى.

لقد اختار بوش مستشارته السابقة كارين هيوز لتتولى قيادة الصراع الفكري الجديد ضد إيديولوجيا الشر. وهي المرأة الرابعة التي تحتل هذا المنصب بعد الفشل المتتالي للواتي سبقنها. وتحاول هيوز أن تبدأ بداية متواضعة مركزة على رغبتها في الاستماع والتعرف وعدم الاكتفاء بتلاوة «المونولوغات» إلا أن تجربتها السابقة في الجهاز الإعلامي لبوش لا تفيد سوى أنها كانت حاضرة بقوة في معارك لم تتميز بأي قدر من النزاهة. وفي حين وجد بعض «المحافظين الجدد» عيباً في اختيارها مردّه مجرد رغبتها في الاستماع إلى الآخرين وشكاويهم فإن غيرهم وجد العيب في مكان آخر: لا علاقة لهيوز، لا من قريب أو بعيد، لا بالثقافة العربية أو الإسلامية ولا بالتاريخ السياسي للمنطقة.

ومع ذلك فهي ستحاول. ستفعل ذلك تأسيساً على ما تمّ التوافق عليه سواء في «مبادرة الشراكة الأميركية المتوسطية» أو في برامج «الشرق الأوسط الكبير» وما أطلقته من مشاريع: تدريب، تأهيل، تمكين، تبادل زيارات، زيادة المنح، إلخ... يعني ذلك أن البث الإيديولوجي في اتجاه العالمين العربي والإسلامي سيشهد طفرة استثنائية، وسيحاول تجنيد الكثيرين بيننا من أجل حمل الرسالة وتعميمها. لا بل إن التجنيد سابق على «توظيف» هيوز واستدراج العروض مستمر.

إن الأفضلية المطلقة معطاة، في هذا المجال، للتائبين، والمرتدين، والقادرين، أكثر من غيرهم، على تشكيل الطابور الخامس الإيديولوجي المنشود.

2005|8|26

# المحكمة صنعت بوش

# بوش يصنع المحكمة

أصبح جورج بوش رئيساً للجمهورية بقرار من المحكمة الفدرالية العليا: 5 ضد 4. لم يكن حصل على الأكثرية الشعبية المؤيدة للبرنامج الذي اقترحه. إلا أن بوش نفسه جدد ولايته عبر انتصار واضح إذ أنه وجد أكثرية شعبية تؤيد السياسة التي مارسها.

في خلال الحملة الأخيرة تناول مؤيدو بوش وخصومه الفرصة التي ستسنح له بتعيين عضو أو أكثر في المحكمة الفدرالية ذاتها وذلك بسبب الوفاة أو شغور الموقع. وهذا ما حصل تباعاً في الأسابيع الأخيرة إذ استقالت ساندرا داي أوكونور وتوفي وليام ريهنكويست.

للمحكمة الفدرالية العليا أهمية استثنائية في الحياة العامة الأميركية. ولقد تعززت هذه الأهمية من الانزياح المتزايد لمركز الثقل السياسي منتقلاً من الخلافات البرنامجية شبه الجدية حول الاقتصاد إلى التباينات الثقافية الإيديولوجية الخاصة بالقضايا المجتمعية. ففي المجال الثاني تلعب الهيئة دوراً شديد التأثير في صياغة القوانين العامة الناظمة لحياة الأميركيين، وهي تعتبر لذلك، المقياس الأبرز للصراعات الإيديولوجية المعتملة في قلب المجتمع.

منذ عقود قليلة والمحكمة في حالة توازن هش بحيث أن أكثرية محافظة ترجح وجهة ولكنها تنفرط سامحة لأكثرية أكثر ليبرالية بترجيح وجهة أخرى. في المحكمة نواة صلبة من الليبراليين ونواة من الوسطيين (بينهم أوكونور) ونواة من المحافظين (على رأسهم ريهنكويست).

الأخير هو أطول القضاة عمراً في المحكمة وأشدهم تأثيراً خاصة منذ أن بات رئيسها باقتراح من رونالد ريغان قبل حوالى 20 سنة. ولقد ساهم في تحويل قناعاته الرجعية إلى قوانين تسهّل حياة الشركات الكبرى، وتدافع عن الامتيازات العرقية، وتعادي بعض الحقوق الفردية، وتحاول أن تعيد تدخل الدين في الدولة. لا

يخفـــي أنه شديد التأثر بفردريك فون هايك الذي نظر إلى أي تدخل للدولة في ما لا يعنـــيها (إعادة توزيع الثروة مثلاً، أو إنشاء شبكات أمان اجتماعي...) بصفتها الخطوة الأولى في «الطريق إلى العبودية» (عنوان كتاب شهير له).

وفـــاة الرئيس بعد استقالة أوكونور وسّعت هامش الاختيار أمام بوش الذي كـــان اخـــتار جـــون روبـــرتس للحلول محل المستقيلة فأقدم على اقتراحه رئيساً للمحكمة.

وروبـــرتس الـــشاب نـــسبياً (50 عامـــاً) ميّال إلى رفض تشريع الإجهاض والاعتـــراض علـــى بعض الحريات الخاصة. كما أنه ميّال إلى تقليص صلاحيات الكونغـــرس وتوســـيع صـــلاحية الولايات في التشريع. والمعروف أنه سلبي حيال القوانين التي حاولت، عبر التمييز الإيجابي، دفع «الحقوق المدنية» إلى الأمام. أضف إلى ذلك أنه من مؤيدي تقليص الفصل بين الدولة والكنيسة.

ليس لروبرتس مواقف فاقعة تجعله على أقصى اليمين الإيديولوجي. ومع ذلك فلقد حاولت الإدارة حمايته بتأخير الكشف عن أحكام أو توصيات كان أطلقها أو كتبها من أجل تعقيد مهمة الكونغرس في استجوابه. ولكن مع اتضاح صورته أكثر فأكثـــر كـــان يتضح أنه يمثل كسراً ثابتاً للتوازن ضمن المحكمة عبر ترجيح النواة المحافظة الصلبة فيها.

كـــان يمكن الافتراض، قبل أشهر، أن بوش لن يجد صعوبة في تمرير من يريد، وأن الحـــزب الديموقراطي والليبراليين عموماً لن يستطيعوا العرقلة ولا التصدي لما يريده «رئيس الحرب». إلا أن التعثر الأميركي في العراق شرع يقضم بشكل ثابت مـــن شعبية الرئيس. وفي موازاة ذلك، كان التحرؤ عليه يزداد. وحتى الأقطاب في الحـــزب الديموقراطـــي، مـــن المرشـــحين المحتملين للرئاسة المقبلة، وجدوا أن من مـــصلحتهم خـــوض مواجهة معه على هذه الأرض طالما أنهم يتخوّفون من بلورة سياســـة بديلة حول العراق، ولا يدعون إلى تعبئة جدية ضد السياسات الاقتصادية للرئيس في مواضيع الضرائب والضمان الصحي والبيئة.

وكـــان أن حصل الإعصار. وكان أن اكتشف الأميركيون مذهولين نقاط الـــضعف في بنيان دولتهم ومؤسساتهم الفدرالية والمحلية. وكان أن حضر الموت

الكثيف والبشع والقاسي على الشاشات مدللاً على وجود تمايزات طبقية عرقية لا تطاق. وكان أن أظهر بوش لا مبالاة مستهجنة حاول تداركها لاحقاً. لقد ترك الإعصار، معطوفاً على التذمر من الوضع في العراق، أثراً على مكانة بوش. بكلام آخر جاءت اللحظة التي ينتظرها لتشكيل المحكمة العليا وترك بصماته الإيديولوجية على مستقبل بلاده، جاءت هذه اللحظة في ظرف سياسي غير مناسب له تماماً.

... ومع ذلك فإن المؤشرات تدل على أن الرئيس ذاهب نحو المواجهة. وهو إذ يفضل هذا الخيار فليس فقط لأنه محصّن دون الوعي بحقائق ما يدور حوله بل، أيضاً، لأنه يتقصّد مخاطبة قاعدته المتصلبة وغير المستعدة للتخلي عنه. إنه يفضل بقاء هذا الحساب في رصيده عوض «المغامرة» بانفتاح قد لا يفيده شيئاً.

إذا حصل وكسر بوش التوازن نهائياً في المحكمة الفدرالية فهذا يعني أنه أغلق دائرة السياسة المحافظة والرجعية التي يتبناها والتي تتمثل في نهج اقتصادي شديد اليمينية وفي نهج مجتمعي شديد الظلامية بالمعايير الغربية وحتى بالمعايير الأميركية.

سيعمّق هذا الاختيار الهوة بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. فالمقابل الأوروبي لهذه التوجهات نجده جزئياً في بعض أحزاب اليسار واليمين، ولكننا نجده في صورته الأشد اكتمالاً في أقصى يمين المشهد السياسي. سيحرج بوش «يسارياً» مزعوماً مثل طوني بلير ويمينية مثل أنجيلا ماركيل. إن الهوة ستتعمّق بين شطري العالم الغربي وسيصبح مطلوباً المزيد من الجهد السياسي لإنقاذ العلاقات الاستراتيجية وتدعيمها.

2005|9|7

# رأس فارغ
# وقلب جاف

هل مرّت، قبل يومين، الذكرى الرابعة لتفجيرات 11 أيلول، أم أنها الذكرى الأولى للتفجيرات إياها في مرحلة ما بعد الإعصار «كاترينا»؟

السؤال جدير بأن يُطرح؟ فإذا كانت العمليات الإرهابية تركت أثراً كبيراً وتحولت إلى «فعل تأسيسي» هناك ما قبله وما بعده، فإن كارثة نيو أورليانز آخذة في طبع الوجدان الأميركي وترك بصماتها عليه بما يسمح بالتساؤل عما إذا كانت، بدورها، ستصبح حدثاً مؤثراً.

والسؤال جدير بأن يُطرح، أيضاً، لأن الإعصار هو، بمعنى ما، «أنتي 11 أيلول». إنه كذلك في غير مجال.

في 11 أيلول كانت المساواة أمام الموت كاملة تقريباً. أما في الإعصار فبدا الموت عقوبة على «جريمة» الفقر. وكان من الطبيعي، في الحالة الأولى، أن تُستفز مشاعر العزة الوطنية الأميركية، وأن تتوحد الأمة التي لسعها الإرهاب فوق أرضها التي تحيطها المياه. إلا أن ما حصل، في الحالة الثانية، هو أن أمة بدأت تشهد تصدعاً جدياً حول الموقف من قضايا مصيرية، ازدادت تصدعاً نتيجة «انتخاب» الموت ضحاياه، والمسؤولية البشرية المباشرة عن تحويل هؤلاء إلى قرابين. كانت أميركا قبل أربع سنوات رجلاً واحداً، إلا أنها اليوم رجل أبيض ورجل أسود؛ رجل غني ورجل فقير؛ رجل يسكن الأعالي الآمنة ورجل يسكن المنخفضات الخطيرة؛ رجل تجعله اللامبالاة شريكاً موضوعياً في الجريمة ورجل يجعله شرطه الاجتماعي غير الاختياري غريقاً، أو مشرداً، أو لاجئاً، أو، في أحسن الأحوال، إذا نجا، سارقاً ومعتدياً على المال الخاص لغيره.

قدمت الإدارة استدعاءات 11 أيلول بصفتها هجوماً يشنه «البرابرة» ضد النموذج الأميركي الحضاري، المتقدم، الديموقراطي، المحترم للإنسان وحقوقه؛ هجوماً لا دافع له سوى تدمير «نمط حياة» اختاره قوم أحرار لأنفسهم. ثم جاء

الإعـــصار فأخـــذ في دربه قسماً من هذه الأساطير. إن أميركا مجتمع ديموقراطي، ومـــتقدم طـــبعاً، ولكـــنه، أيـــضاً، مجتمع التفارق الاجتماعي، والتميز العرقي، والمؤسسات المتعثرة، والتوحش الرأسمالي. إنه، بمعنى ما، مجتمع لا يشكل أرقى مثال للتصدير ولا يستطيع الادعاء أنه المحطة النهائية للتاريخ.

هجمات 11 أيلول «برانية»، بمعنى أنها وافدة من الخارج، ولأسباب لا علاقة للـــداخل البريء بها. إنها فعل شيطاني وشرير لامس أمة الخير والعطاء والغيرية. أما الإعـــصار ففعـــل طبيعـــي كشف المخبوء في هذا الداخل، وعرّاه، ودفع أهله إلى الغوص في دواخلهم بحثاً عن النواقص.

ردت الـــولايات المتحدة على 11 أيلول بإجراءات أمنية، بتعديلات في بعض القـــوانين، بتعكير العلاقات الدولية، وبـــ «حرب عالمية على الإرهاب» قادها إلى بغداد. إلا أن بوش أصر على عدم تدفيع المكلّف الأميركي ثمناً لهذه الحرب، فامتنع عـــن فـــرض ضرائب (هذه سابقة في زمن حربي)، ومضى في برنامجه الاقتصادي موســـعاً دائرة الفقر وحاصراً الثروات المتزايدة في قبضة أقلية تزداد انحساراً (تُجمع الإحـــصاءات الـــرسمية الأميركية على ذلك). لقد كانت الكلفة المادية تزيد عجز المـــوازنة، وكانـــت الكلفة البشرية ترمي أبناء الفئات المهمشة في حرب حيث لا أسلحة دمار شامل ولا إرهاب. أما بعد الإعصار فلقد ثبت أن الأرض الوطنية غير محمـــية تماماً، وأن وزارة الأمن التي عرضت قبل أشهر برنامجها لمكافحة آثار جريمة إرهابية، أو زلزال، أو طوفان، أو إعصار، ليست مستعدة أبداً لمهمة من هذا النوع. إلى ذلك، بات واضحاً، أن كلفة علاج ما حصل ستكون عالية، وأن شيئاً ما يجب أن يتغيّر في مملكة الخير المزعوم.

عندما وقعت أحداث 11 أيلول لم يكن الجناح النافذ سياسياً في الإدارة يملك رداً بـــرنامجياً. لـــذلك حصل ما حصل، واستعار القوميون المتشددون والمحافظون التقليديون برنامج الجناح النافذ أيديولوجياً في الإدارة، برنامج «المحافظين الجدد».

غير أن إعصار «كاترينا» يمثل تحدياً من نوع جديد إذ لا أحد ضمن الإدارة الحالية، ولا المحافظون الجدد تحديداً، يملك جواباً عليه. فهذا الجواب يُفترض البحث عـــنه في بيـــئة أخرى متباينة عن بيئة بوش وتشيني ورامسفيلد، ومتناقضة مع بيئة

المحافظين الجدد. فالأخيرون متهمون بأنهم دفعوا نحو مغامرات عسكرية جعلت البلاد أكثر انكشافاً. ولكن المحافظين التقليديين، وبوش على رأسهم، متهمون بأنهم دفعوا نحو سياسات اقتصادية اجتماعية جعلت الولايات المتحدة في جهوزية لاستقبال الكارثة التي كانت تنتظر لحظة وقوعها من فرط ما هي معلنة.

لا يملك بوش إلا الاستدارة إذا كان يريد حصر الخسائر. وهو لا يستطيع إلا تجميد خططه للولاية الثانية والقاضية بالاستمرار في الاقتطاع الضريبي، وخصخصة الضمان، والدفع نحو مجتمع الملكية والشراكة. إنه، الآن، في ورطة أيديولوجية لم يكن يعتقد أنه سيواجهها، وسيضطر، تحت ضغطها، لامتداح «الدولة»، ولتمجيد دورها، ولإيكال المهمات الكبرى داخلياً إليها، ولتدشين مرحلة إنفاق يستفيد منه المتضررون. هذه كلها «هرطقات» في نظر الحزب الجمهوري (وفي نظر قطاع واسع من الحزب الديموقراطي)، وفي نظر قاعدته الصلبة، وفي نظر منظومته الفكرية التي كان يُفترض فيها، أمانة لنفسها، أن تحمّل الضحايا، فرداً فرداً، مسؤولية خيارهم بأن يكونوا فقراء، وملوّنين، وغير مالكين وسائل نقل، وساكنين في عين الإعصار.

كلا، لم يكن هناك أي تناقض جوهري بين ما يفعله بوش في الخارج وما يفعله في الداخل. إن سياسته الخارجية امتداد لسياسته الداخلية، والاثنتان موجهتان لخدمة المعسكر إياه، والشرائح الاجتماعية نفسها، والمنظور الأيديولوجي عينه. وبهذا المعنى، قد لا يكون صحيحاً القول إن ما شهدناه هو انفجار التناقض بين السياستين. إن الأصح، ربما، هو ارتطام السياستين بالواقع واكتشافهما المرير حدودَهما: ليس العالم صفحة بيضاء يخط عليها مهووسو الإدارة ما يشاؤون، وليست أميركا نفسها حقل تجارب مشلولاً من أجل اختبار قدرتها على تحمّل هذا التمزق في نسيجها الداخلي.

لن يكون ممكناً تقدير الاستدارة التي سيضطر إليها الرئيس، ولا معرفة ما إذا كانت ستستمر بعد هدوء العاصفة. لقد شرعت الأصوات، في معسكره، تحذر بوش من ألا يكون بوش، أي من ألا يكون رجلاً فارغ الرأس وجاف القلب (حسب زميل فرنسي).

وتــصدر هذه الأصوات من جهتين. جهة أقصى اليمين الليبرالي اقتصادياً التي شرعت في طرد شياطين الدولة العائلة. وجهة «المحافظين الجدد» التي تخاف علــى «رئيس الحرب» من التخاذل. ولكن ما لا شك فيه أن المواجهة الداخلية في أميركا تدور، بعد «كاترينا»، في شروط مختلفة عن المواجهة التي دارت بعد 11 أيلول.

**2005|9|13**

# «الإطفائي» الأميركي
# وحرائق المنطقة

تـــزعم الإدارة الأميركية أنها «الإطفائي العالمي» المكلف إخماد اللهيب الذي يشعله «الإرهاب الدولي». إلا أن المشاهد الماثلة أمامنا تؤكد أن الولايات المتحدة لا تفعل، منذ أن بدأت «الرد» على هجمات 11 أيلول، سوى إشعال الحرائق في ما تسميه «الشرق الأوسط الكبير».

- تتوجه أفغانستان، غداً، إلى صناديق الاقتراع. إلا أنه من الواضح أنها انتخابات في ظل «ملف مفتوح». صحيح، ربما، أن واشنطن لم يكن في وسعها إلا الرد في أفغانستان. إلا أن الصحيح، أيضاً، أنها اختارت رداً يقوم على نظرية «بناء الأمم والدول». ولكن، منذ ذلك الوقت، يتبيّن أن جهد الحد الأدنى قد بُذل عـــسكرياً ومادياً. العلامة الأولى على ذلك أن قادة «القاعدة» و«طالبان» ما زالوا أحياء وأحرارا وناشطين برغم أن جورج بوش لم يعد يأتي على ذكرهم. والعلامـــة الثانـــية هـــي أن بؤر التوتر لم تخمد. والعلامة الثالثة هي الارتفاع الأسطوري في زراعة الأفيون. والعلامة الرابعة هي انحصار السلطة المركزية في كابـــول وبعـــض المدن، واستمرار نفوذ أمراء الحرب على حاله (إلا مَن كان منهم مؤيداً لإيران).

ســـتجري الانـــتخابات النيابية ولو متأخرة لكنها لن تغلق الملف. فالإنفاق في أفغانـــستان ضئيل، والتمايزات مستمرة بين الولايات المتحدة وحلفائها حول الـــدور المفترض لـــ «حلف شمال الأطلسي». ومع أن البيئة الإقليمية ميالة إلى أن تكون إيجابية فإنها تشهد تصدعات. الحصيلة هي أن أفغانستان جرح نازف ببطء. لم تكرّر أميركا فيها ما فعلته بعد خروج السوفيات، إلا أنها، في المقابل، لم تكن على مستوى ما نسبته إلى نفسها.

- إذا كانـــت أفغانستان ملفاً اضطرت واشنطن إلى فتحه و لم تغلقه، فإن العراق ملف «اختياري» من الدرجة الأولى. لقد صدر قرار أميركي حر بالتوجه نحو

الحرب والغزو والاحتلال. وها هي شرايين العراق مفتوحة. ها هو الدم يُغرق الشوارع. وها هي المحطات الأميركية تفشل، الواحدة بعد الأخرى، في وضع نقطة النهاية: تغيير الإدارة الكولونيالية، تحويل السلطة، الدستور الموقت، الانتخابات، الحكومة، كتابة الدستور... وما يصح على هذه المحطات يصح على ما يليها: الاستفتاء على الدستور بعد أقل من شهر، والانتخابات العامة أواخر السنة.

لقد بات واضحاً أن المواجهات ستستمر في كل وجوهها: المقاومة ضد الاحتلال، الممانعة ضد السلطة التي أقامها الاحتلال، الاقتتال الأهلي. ولم يعد سراً أن واشنطن لن تزيد عديد قواتها (إن لم يحصل العكس) وأنها مضطرة، بعد إعصار «كاترينا» إلى البحث في خفض التكلفة. مستقبل العراق غامض. ولكن أكثر السيناريوهات تفاؤلاً بعيد لسنوات ضوئية عن التصورات الوردية الأميركية السابقة للحرب. إن وحدة البلاد في خطر، ووحدة الشعب في خطر، ووحدة عرب العراق في خطر. ويزداد الأمر حدة في أن السياسة الأميركية لا تحيط العراق ببيئة إقليمية مؤاتية. على العكس. لا مجازفة في القول، إذاً، إن الملف العراقي مفتوح.

- فلسطين ملف مفتوح منذ قرن وقد يبقى مفتوحاً لقرن. لا ذنب مباشراً لهذه الإدارة في استحضاره. لقد حاولت، في بدايتها، تجاهله ثم عاودت الاهتمام به. غير أنها، في الإحجام كما في الإقدام، بقيت شديدة الانضباط بالإيقاع الذي يريده أرييل شارون. ولقد حاول بوش الإيحاء بأنه يدعم التقدم نحو الحل عبر رعاية «خطة غزة» مع أنه يدرك تماماً أن الحقيقة هي أن هذه الخطوة هي في الاتجاه الآخر؛ الاتجاه الذي شجع عليه بإغداقه الوعود على شارون.

لا عنوان لما بعد غزة إلا تكثيف الصراع على الضفة. مَن لا يصدق ذلك فعليه بعض المطالعة السريعة لوثائق إسرائيلية، ولتصريحات إسرائيلية (آخرها خطاب شارون في الأمم المتحدة)، ولبرامج حزبية وحكومية إسرائيلية. إن المستقبل القريب هو تصعيد المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية في الضفة. والبديل المقترح من أميركا وإسرائيل هو اندلاع المواجهة الفلسطينية الفلسطينية في غزة

(والـضفة). إن الملـف الفلسطيني مفتوح والولايات المتحدة تصب زيتاً على ناره.

- قرار واشنطن بفتح الملف اللبناني اتخذ في سياق السياسة الأميركية الإجمالية في المـنطقة. لكـن الحقيقة تقضي القول إن ممارسات سورية ولبنانية لعبت دوراً مساعداً لهذا القرار فجعلته أسهل مما يتصوره أصحابه. إن واشنطن هي المبادرة إلى إنهـاء التوافق حول لبنان وإطلاق التجاذب حوله، وقد استفادت من أن الكثيرين «لعبوا بين أيديها» طمعاً أو لأنهم لا يعرفون ممارسة سياسة أخرى.

إن الملـف اللبناني مفتوح. الأدوات الفاعلة فيه كثيرة بينها قرارات دولية تلقى إجماعاً (1595) أو تثير اختلافاً (1559).

الناظـر إلى الوضـع اللبـناني يدرك أن ما من قوة داخلية قادرة على حسم الخلافـات وإقفال الملف. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة ماضية في الضغط بمساندة أوروبية (فرنسية تحديداً) لا تملك أجوبة لا على الوضع اللبناني الراهن، ولا علـى الأسـئلة التي ستولد من رحم التطورات. أما العالم العربي فله، في أحسن الأحوال، دور الكومبارس. لا وجود، في الأفق اللبناني، لاستقرار مقنع يكون بديلاً عن «الاستقرار المكلف» الذي انتهى.

- تحضّر واشنطن لفتح الملف السوري. تحث السير نحو ذلك على وتيرة عمل لجنة التحقـيق الدولية باغتيال الرئيس رفيق الحريري. الأسباب الدافعة لذلك كثيرة وتطال القضايا الإقليمية الرئيسية إلا أن المدخل اللبناني يبقى الأكثر أهمية لأنه يتـضمن احتمال «الجرم المشهود». وليس سراً أن بيروت تضج بأخبار القرار الأميركـي المتخذ والمستهدف تغيير سياسة النظام السوري تمهيداً لتغييره، أو الإقدام على التغيير الفوري مباشرة.

ليـست العمليات العسكرية الكبرى غربي العراق بعيدة عن أن تكون رافداً متـصاعد الضغط يلاقي الضغط السياسي المتزايد من لبنان. إلا أن أكثر الناس قلقاً مـن هـذا الاحتمال أو استبشاراً به لا يملك كلمة واحدة يقولها عن احتمالات الوضـع بعـد أي «نجـاح» أميركي محتمل. فالقرار، كما يقدم، هو فتح للملف علـى... المجهول. والمجهول، في هذه المنطقة المنكوبة، يعني الأسوأ لأنه، بالضبط،

يعني الفوضى والاضطراب. ولا يحتاج المرء لأن يكون عالماً بالجغرافيا السياسية حتى يـدرك آثار انفتاح الملف السوري على المنطقة العربية كلها وعلى لبنان وفلسطين والأردن والعراق تحديداً. إن أي صيغة هشة للاستقرار اللبناني، وليس وارداً سوى صيغة هشة (هذا في أحسن الأحوال)، قد لا تستطيع الصمود أمام رياح تهب عليها من الشرق.

إن أخذ هذه الملفات المفتوحة، أو القابلة للفتح، كلاً على حدة، يرسم صورة مرعبة. فكيف إذا أدخلنا في الاعتبار أننا، فعلياً، أمام أوان مستطرقة وأن كل أزمة قابلة لتزويد الأخرى بالوقود.

إن «الإطفائـي» الأميركـي هو المُشعِل الأول للحرائق. يمكن تسمية ذلك، انـسياقاً مـع أطروحات «المحافظين الجدد»: الفوضى البناءة، أي الفوضى التي لا شاطئ أمان تنتهي فيه إلا الشاطئ الأميركي.

2005|9|17

# اكتشاف أميركي جديد:
# المقاومة تعيق الديموقراطية

في غضون الساعات القليلة الماضية أكد مسؤولون في الإدارة الأميركية أن لا مجال للديموقراطية في فلسطين ولبنان ما دامت هناك قوى غير رسمية مسلحة.

يتناغم هذا الادعاء مع الأطروحة الجديدة: الديموقراطية أولاً. ويسمح بأن يتأسس الموقف من السلاح على قاعدة الحرص على مصالح الشعب المعني وتقدمه وحقه في ممارسة حرياته.

ومن الاستخدامات الفرعية لهذا الادعاء إعلان واشنطن أن عداءها لسوريا غير ناجم عن الدور المنسوب إليها في مجال العلاقة مع المقاومات العراقية والفلسطينية واللبنانية. لقد كاد هذا المعنى يختفي من الأدبيات السياسية الأميركية. لقد حلّ محله تفسير جديد يزعم أن الولايات المتحدة إنما تعادي سوريا لأن الأخيرة تحبط آمال العراقيين والفلسطينيين واللبنانيين وتوقهم إلى الديموقراطية!

توجه الإدارة دعوة ملحة إلى الحكومة اللبنانية والسلطة الوطنية من أجل استعادة السيادة من الحركات الداخلية المسلحة. وتقفز هذه الدعوة تماماً فوق الحقيقة القائلة بأن ما استعيد من سيادة، بتفاوت كبير بين الحالتين، استعيد بفضل هذا السلاح إلى حد بعيد، وأن ثمة مهمات تنتظره ذات صلة باستكمال استعادة السيادة والدفاع عنها.

فلسطينياً، ما زالت غزة تحت الاحتلال. ويجري قضم الضفة. ويؤكد أرييل شارون في الأمم المتحدة عزمه على ضم أراضٍ محتلة وإبقاء القدس موحدة. ولا يترك هو وغيره مناسبة إلا ويعترض على حق العودة. البناء يعلو ويتمدد يومياً. الاستيطان يزيد. تتسرّب الأنباء عن احتمال ضم كل ما هو غربي الجدار. يجري تقطيع الأرض الفلسطينية بما يعيق قيام أي دولة. إن المصير الوطني الفلسطيني خاضع برمته للاحتلال. فهل هذا هو الوقت المناسب لرمي السلاح؟ أي ديموقراطية (يعني أي سيادة شعبية) ممكنة ما دام الاحتلال قائماً وهو السيد.

لا يعني ذلك أن «الديموقراطية»، كصيغة لإدارة العلاقات الفلسطينية ولو تحت الاحتلال، غير مطلوبة. ولكنه يعني، بالتأكيد، أن العنصر المتحكّم بمصير السلاح هو توفير القدرة على استكمال معركة التحرر الوطني.

لبنانياً، ثمة بقايا احتلال، وثمة أسرى. وإسرائيل تخرق يومياً السيادة اللبنانية. ويجمع اللبنانيين إليها تاريخ دموي مديد ملؤه الاعتداءات والخسائر الهائلة. لقد أمكن لجم إسرائيل جزئياً في 1996 ثم اضطرت إلى انسحاب في العام 2000. إن اللجم أولاً، ثم التحرير، أي إن السلاح أساساً هو الذي أعاد سلطة الدولة على أرض كانت محتلة. إن السيادة هي ابنة شرعية لهذا السلاح.

ويمكن لأي مراقب موضوعي أن يلاحظ أن هذا السلاح لم يعرقل تقدم الديموقراطية. ألا «يفاخر» المسؤولون الأميركيون وغيرهم بأنهم ساهموا في نقل لبنان إلى موقع سياسي جديد، وأنهم ساعدوا على إجراء أكثر الانتخابات ديموقراطية منذ عقود. لم يكلف واحد منهم نفسه عناء تقديم دليل على إعاقة السلاح لهذا التقدم الديموقراطي لا في الماضي ولا في الحاضر. لا بل يمكن القول إن بعض الشوائب يعود إلى الضغط من أجل الاستعجال في الانتخابات أكثر مما يعود إلى سلاح فرض رأيه على الناخبين. كذلك إذا كانت الديموقراطية اللبنانية تشكو من شيء اليوم فربما تشكو من تدخل الوصاية الأميركية في قرارات تفصيلية أكثر مما تشكو من تدخل السلاح.

إنه سلاح لم يعرقل تعاظم المعارضة ضد نظام أقام مع المقاومة علاقة جيدة. ولم يعرقل الخروج السوري. ولم يعرقل تشكيل لجنة التحقيق. ولم يعرقل انهيار أعمدة النظام الأمني. وهو، بالتأكيد، لن يعرقل أي توافق لبناني ديموقراطي على أخذ الأمور نحو أي وجهة بعد نتائج التحقيق.

يدرك أي مطلع على أوضاع الساحتين الفلسطينية واللبنانية أن الإصرار الأميركي على «نزع سلاح الميليشيات» يعني الدفع نحو الفتنة. إن هدفه الحقيقي هو جعل الاقتتال الأهلي بديلاً من مقاومة إسرائيل أو ردعها. وللمرء أن يتخيّل تلك الديموقراطية التي ستنهض فوق أنقاض المواجهات الداخلية.

يجـــب الاعتراف بأن الذريعة الأميركية صحيحة نظرياً فالدول تعني «سلطة واحدة، واستراتيجية واحدة، وبندقية واحدة». هذا ما تقوله الكتب التي تؤكد حق الدولـــة في احتكار العنف. غير أن التجربة العيانية قدمت للفلسطينيين درساً آخر. ففـــي الحالة الفلسطينية يقف الاحتلال عائقاً أمام الدولة التي يفترض فيها احتكار العنف. وفي الحالة اللبنانية انهارت الدولة ولم ترتدع إسرائيل عن محاولة فرض سلطة مـــتعاملة معها ونشأت المقاومة قبل الدولة وساعدتها على الوقوف على قدميها. ثم إنـــه لا مانـــع إطلاقـــاً من تثبيت الاستنتاج القائل بأن توزيع الأدوار بين السلطة وللقاومـــة، والتكامل بينهما، أعطيا نتائج لا ضرورة إطلاقاً لتهديدها بدفع طرفي المعادلة نحو الصدام.

إن الحـــصيلة التجريبية إيجابية ويتوجب الحفاظ عليها. وإذا كانت التطورات والمستجدات تفرض تعديلاً ما فوظيفة الحوار الوطني، الديموقراطي، إنتاج المعادلات الجديدة التي لا تطيح مكتسبات المرحلة الماضية الملموسة.

* * *

يمكن، في مقابل المثالين الفلسطيني واللبناني، تقديم مثالين آخرين.

إن أكـــبر ميليشيا مسلحة في المشرق العربي قد تكون ميليشيا المستوطنين الإســـرائيليين في الضفة الغربية. يصل عدد المسلحين هناك إلى حوالى مئة ألف. ولهـــا تـــشكيلات عـــسكرية تنظمهم بموازاة القوات النظامية. والمعروف أن أدوارهم الأمنية والعسكرية مرسومة وأنهم يشكّلون قوة ضغط تلعب، بالتأكيد، دوراً تعطيلـــياً لـــ «الديموقراطية» الإسرايلية. ولقد حصل أن كانوا على تباين مع السياسات الرسمية، وحصل أن هددوا باللجوء إلى القوة والعنف. وليس سراً أن الحكـــومات الإســـرائيلية تستخدمهم ذريعة لجعل الانسحاب مرفوضاً تحت طائلة الحرب الأهلية. إن هذه الميليشيا المعتدية والرديفة لجيش الاحتلال هي ما يتوجب البحث بأمره. هذا أولاً.

ثانياً، هل يعتبر المسؤولون الأميركيون أنفسُهم من الذين يقيمون تعارضاً بين الديموقراطية والسلاح الأهلي، هل يعتبر هؤلاء أن من واجبهم تطبيق نظرياتهم على

قوات البيشمركة الكردية، مثلاً، في العراق؟ الجواب واضح. إن الاستفادة من هذا الجـيش الخاص الفئوي، كما من غيره من التشكيلات، لا تقيم اعتباراً للنظريات الخاصة بالوضعين الفلسطيني واللبناني. ولا يغيّر من الأمر كثيراً أن الدستور العراقي الجديـد يمكنه تشريع هذا الوضع. فهذا الدستور، أيضاً، وضع تحت ضغط السلاح الميليشياوي!

2005|9|23

# جورج بوش:
# نهاية صيف حارة

كارل روف هو صانع الانتصارات الانتخابية لجورج بوش منذ أيامهما في تكساس. تكمن «العبقرية» المنسوبة إليه في أنه يدعو إلى قيام ائتلاف واسع يدعم مرشح الحزب الجمهوري ولو كان ذلك على حساب ارتضاء قدر من التباين في مصالح مكوّنات هذا التحالف. وإذا كانت هذه الاستراتيجية حققت نجاحات فإنها تواجه مشكلة اليوم. إن شرط نجاحها هو أن يكون رمزها الأول في حالة صعود وأن يمتلك الهيبة المعنوية التي تمكّنه من جعل الأطراف كلها مكتفية بقدر من تحقيق أهدافها ومعتبرة أن هذا القدر ينحيها من وصول جهة أخرى إلى موقع التقرير. إن الوضع الراهن لبوش لا يملأ هذا الشرط. وينعكس ذلك في أن كل خطوة يخطوها باتت توفر له قدراً من الملامة لا قدراً من الموالاة.

يتعرض الرئيس الأميركي، هذه الأيام، إلى إطلاق نار متقاطع من مواقع اليمين واليمين الأقصى الأميركي. ومهما كان هذا غريباً فهو لا يغيّر شيئاً من أنه صحيح.

ثمة انتقادات لبوش من موقع يميني لأنه خرج عن «الأرثوذكسية المالية» القاضية بضبط التوازنات الكبرى. فالإنفاق يزداد، ومعه العجز في الميزانية. ويلوح شبح المغامرات السياسية الخارجية وراء هذا الإسراف الذي يؤدي إلى تكبير دور الدولة بدل تصغيره، وهذه هرطقة غير مقبولة في عرف هذا الجناح من اليمين الأميركي.

إلى ذلك فإن اليمين الاقتصادي المرتبط بالقطاعات الحديثة والمتصل ببعض التنوّر الليبرالي يأخذ على بوش تعثره في تمرير خصخصة الضمان الصحي، وإقحامه المبالغ به للدين في السياسة والمجتمع. ويرد اليمين الديني على ذلك بإبداء المخاوف من كون الرئيس تخلى عن حلم معلن عمره عقود من الزمن ويقوم على اقتناص الفرص لإجراء تعديل جذري في تركيبة المحكمة الفدرالية.

لقـــد لاحت هذه الفرصة باعتزال عضوة في المحكمة ووفاة رئيسها. العضوة وســطية ولكن الرئيس يميني. وكانت المفاجأة أن بوش اقترح رئيساً أقل يمينية من المــتوفى وعضوة مجهولة بعض الشيء لأنه لم يسبق لها أن أصدرت أحكاماً تسهّل تــصنيفها. يعــني ذلك أن الانقلاب الجدي ضمن المحكمة لم يحصل كما يريد له «الأصــوليون» أن يكــون ما دفعهم إلى شن حملة شعواء على الاختيارات، وإلى اعتبارها دليلاً على شعور الرئيس بالضعف، واستعداده لإجراء مساومات، وتخليه عن «الوضوح الأخلاقي».

إذا كانت سمة الاحتجاج على بيروقراطية العاصمة من سمات بعض اليمين فــإن بوش متهم في تعزيزه للسلطات المركزية. غير أنها اتهامات يرد عليها يمين آخــر احتل موقعاً في العاصمة وهو يرد عليها بالتأكيد على أن بوش يتصرف كأنــه «واشــنطني ضــد واشنطن» وهذا ما لا يشكّل سلوكاً يمكن أن يلقى الرضى.

«مَــن قــتل عقيدة بوش»، سأل أحد أقطاب «المحافظين الجدد» مايكل روبــين. أجاب إنه جورج بوش نفسه. قد لا تكون التهمة موجهة إلى الرئيس شخصياً ولكن ما لا شك فيه أن أقطاباً في الإدارة متهمون بأنهم شرعوا يعانون مــن أعراض المرض الخبيث للدبلوماسية الأميركية: الواقعية. ليس سراً أن بيئة «المحافظين الجدد» تشن هجوماً سياسياً وإيديولوجياً على ما تعتبره مظاهر تخاذل في الــسياسة الخارجــية الأميركــية يتمثل في عدم الإعداد لحسم عسكري في العراق، وإطالة أمد المفاوضات مع إيران، والحديث عن تغيير السياسة السورية لا النظام السوري، والمهادنة الجزئية للسعودية ومصر، ومسايرة روسيا والصين، إلخ... إلا أن أصــواتاً متزايدة ضمن «المحافظين التقليديين»، بما في ذلك ضمن الحــزب الجمهــوري، شرعت ترتفع لتطرح أسئلة مقلقة حول كلفة الحروب الخارجية، وجدواها، وصلتها الفعلية بالأمن الوطني والمصالح الوطنية، داعية إلى تحديــد واضــح للأهداف، وإلى إشراك الحلفاء في تحقيقها، وإلى توزيع الأعباء بــشكل مختلف دفاعاً عن التحالف الأطلسي. ويخشى ممثلو هذا الاتجاه من أن يحل موعد الانتخابات النصفية، بعد أشهر، والوضع على ما هو عليه الآن.

بُعَيد إعصار كاترينا هوجم الرئيس بوش، من على يساره، جراء سياسته السابقة القائمة على خفض دعم البنى التحتية، وتعيين أصدقاء له في مواقع لا علاقة لهم بها. ولكن عندما حاول الرئيس استعادة المبادرة وقرّر صرف أموال طائلة لمداواة آثار الكارثة هبّ يمين محافظ في وجهه موجهاً سهامه إلى هذا «الإسراف» غير المبرّر. وعندما سمى بوش هاريت ميرز لعضوية المحكمة العليا هاجمه اليسار على «الزبائنية»، واليمين على اختياره مَن «ليس منا». ولمّا حاول تصحيح الصورة مشيراً إلى ثبات المعتقدات الدينية لميرز هوجم من مواقع متعارضة لأنه خلط بين مهمتي تفسير دستورية القوانين وبين ممارسة الإيمان.

جورج ويل بالغ في تهشيم اختيارات الرئيس. وليام كريستول عبّر علناً عن «الإحباط». ديفيد بروكس اتهم بوش بأنه «متسلل يريد تشويه الحركة المحافظة». كثيرون في اليمين الأصولي المسيحي قالوا «إن بوش لم يعد بوش». ويحصل ذلك في وقت توجه فيه اتهامات الفساد إلى توم ديلاي، ويتبيّن أن لويس ليبي متورط في قضية فاليري بلايم، وأن كارل روف يفقد لمسته السحرية، وأن الشعبية تستمر في التراجع. وتحضر، باستمرار، في خلفية المشهد، صور الخراب العراقي والتناقض في تصريحات المسؤولين، وشهادات العسكريين المحترفين الأكثر تعقلاً من السياسيين...

لقد أمضى بوش نهاية صيف ساخنة جداً. ولكن المفارقة أن بعض السخونة مصدره «اليسار» ومعظم السخونة مصدره الاحتجاج اليميني المتعدد المصدر. والسبب في ذلك أن الحزب الديموقراطي عاجز تماماً عن بلورة بديل نقدي مقنع يخاطب أكثرية شعبية تبدو ميالة أكثر فأكثر إلى التخلص من الكابوس. ليست هذه المرة الوحيدة التي يتخلّف فيها البديل عن الموعد. إنما سمة مشتركة بين عدد من البلدان الغربية المتقدمة.

**2005|10|14**

# الأطروحات «البوشية»:
# فرضية رؤيوية

لا يعــيش الرئيس الأميركي جورج بوش وضعاً داخلياً مريحاً. ان صورته من داخل الولايات المتحدة ليست هي تماما الصورة التي يحاول تقديمها إلى الخارج وإلى العــرب والمــسلمين تحديداً. انه، اليوم، رئيس ضعيف من وجهة نظر الأميركيين. لكنه، في الوقت نفسه، «رئيس حرب» يتحكم بأقوى قوة في تاريخ البشرية.

قــد يضطر بوش، وهو مضطر، إلى اجراء تسويات داخلية أو حتى التنقل بين خــيار وآخر على التباين بين الخيارين. إلا انه لا شيء يوحي انه جاهز نفسياً لمثل هــذه التسويات مع الخارج. وهو يصر، متى واجه مشكلة، على إنكارها ببساطة والمــضي في سياســته. ولنا ان نتوقع الاحتفالات التي سيقيمها بعد الاستفتاء على الدستور العراقي. ستذكرنا بتلك التي حصلت بعيد الانتخابات وذلك في انتظار ان تعيدنا التطورات العراقية إلى الواقع الأليم. تعيدنا من غير ان تعيده.

لقــد كان خطاب بوش في 6 تشرين الأول نموذجاً عن العناد الذي يميز الرجل. أعلــن في الكلمــة التي أرادها تاريخية ومفصلية ان المعركة الكونية مستمرة بين الخير والــشر. الخــير الــذي مثلته وتمثله الولايات المتحدة والشر الذي مثلته النازية مرة، والــشيوعية بعــدها، والفاشية الإسلامية هذه المرة. لقد أطلقت تفجيرات 11 أيلول شرارة الحرب وتبين ان العدو الجديد يريد بناء امبراطورية توتاليتارية تمتد من اسبانيا إلى أندونيسيا. ومع ان هذا العدو «شبكة» ومع انه لا يملك جيشاً أو قيادة موحدة فهذا لا يقلل من انه، كما من سبقه، يريد دمار الحضارة الإنسانية وفرض رؤيته على البشر.

العدو الجديد، حسب بوش، يسعى إلى ملء أي فراغ وذلك انطلاقاً من أرض المــنازلة التي هي العراق. لذا فإن مصير البشرية متوقف على هذه المواجهة، والعالم كله ينظر إلى نتائجها. الهزيمة فيها ممنوعة لأن انتصار الخصم فيها سيواكب جماهير المسلمين، وسيقود إلى اسقاط دول أخرى، وسينشأ عالم خاضع للابتزاز والظلامية يهدد سلامة دول مثل إسرائيل.

يساوي بوش بين أبو مصعب الزرقاوي وبين كل من هتلر وستالين وبول بوت (لو كان هتلر بقوة الزرقاوي لما حصلت الحرب العالمية الثانية اصلاً!)، ويكرر رفضه التمييز بين الإرهابيين والدول الداعمة لهم مثل إيران وسوريا. يخلص إلى تعريف القرن الحادي والعشرين بأنه قرن هذه المعركة، ويستند إلى نجاحاته في العراق وأفغانستان ليجزم بأن الفوز محتوم.

لهذا الخطاب أسبابه الداخلية طبعاً. إلا انه رسالة إلى العالم وإلى المنطقة تحديداً تقول ان بوش ماض في مغامرته العراقية ومصر على مدها في الزمان، وفي المكان، إلى الجوار العراقي المباشر (إيران وسوريا) وإلى حلقات أخرى.

إذا كانت الوجهة التي يحددها بوش تحتمل تسويات تكتيكية فهذا لا يعني اطلاقاً ان الرجل وصل إلى الخلاصات التي تجعله يغير رؤيته ويدخل في منعطف جديد. ان ما يقوله هو ان الولايات المتحدة يمكنها ان تنتكس أو تضطر إلى هدنة إلا انها عازمة على استئناف الهجوم، كما ان الإدارة الحالية ستورث أي خليفة لها ما يضعها أمام الاضطرار إلى استكمال المهمة حتى لو ادخلت تعديلات عليها (ما يقوله، اليوم، المرشحون الديموقراطيون الرئيسيون للانتخابات الرئاسية القادمة يعزز هذا الانطباع).

إذا كان صحيحاً ان هذا ما يعنيه الرئيس الأميركي، وهو صحيح، فإن من الضروري وضع اليد على الثغرة الجوهرية في «الاطروحات البوشية».

إن حرباً بهذه الأهمية، وهذه المركزية، وهذا الاتساع، وهذا الشمول، وهذه المصيرية، إن حرباً كهذه لا يمكن لها ان تخاض حتى النصر بالامكانيات الواقعية التي يضعها جورج بوش في خدمتها. لقد وضعت الولايات المتحدة امكانيات أكبر بما لا يقاس في حربها ضد هتلر والنازية. وكذلك فعلت ضد ستالين والمعسكر الاشتراكي. إن المقارنات في هذا المجال توصل إلى استنتاج صارخ في وضوحه: إما ان الرئيس يكذب او ان الرئيس يهذي.

لم يعط بوش، حتى الآن، إشارة واحدة توحي انه ساع إلى ملاءمة الامكانيات مع الأهداف. فهو ماض في تقليص الضرائب، وماض في تقليص الجيش، وماض في الرفع البطيء جداً للميزانية العسكرية (أقل كثيراً مما كانت عليه

زمن «الحرب الباردة»). وهو ممتنع عن ملامسة فكرة العودة إلى التجنيد الإلزامي في ظل التناقص في عدد المتطوعين للانخراط في الجيش المحترف. ولقد بات محسوماً ان هوة كبيرة تفصل الأهداف عن الامكانات.

يعني ما تقدم ان التناقض كبير بين مشروع كوني ممتد لأجيال ومستوحى من «المحافظين الجدد»، وبين طاقات يوفرها الطاقم الحاكم وتحديداً جناحه المؤلف من «المحافظين التقليديين».

إن الثغرة الناجمة عن هذا التناقض هي ما نشهده في العراق. إلا انها ستتسع أكثر إذا أضيفت ساحات مواجهة أخرى وحتى لو نجحت المحاولات لتحييد كوريا الشمالية وإيجاد علاج دبلوماسي لسلاحها النووي. وليس سراً ان الدولتين الخصمين اللتين يسميهما بوش، إيران وسوريا، تعرضان تسويات يرفضها بوش ولكنهما ترفضان شروطاً يمليها. فطهران ترى ان المعروض عليها، حتى الآن، لا يتناسب مع تقديرها لموقعها وقوتها وحقها. ودمشق ترى ان رفض واشنطن اقتراح أي تسوية عليها لا يوفر لها غطاءً أو مخرجاً للتراجع. والمقصود ان الدولتين المستهدفتين تستندان المطالبة بعروض ذات حد أدنى من «المقبولية» إلى تقديرهما بأن الإدارة لا تملك جواباً راهناً على الثغرة بين ما ترغب فيه وما تستطيع الاقدام عليه.

إن السياسة الأميركية المعلنة حيال جاري العراق تستلزم أدوات لتنفيذها لا تبدو الإدارة، شكلاً، مالكة لها: قوة عسكرية فائضة، بدائل سياسية، قدرة إنفاقية، قوى شعبية موالية، حركة اعتراضية واسعة. إن «مجاهدي خلق إيران» وفريد الغادري مهزلة لا تعوّض نقص القدرات الأميركية. لا بل مهزلة بالقياس إلى معارضة المنافي العراقية السابقة.

ما هو، في هذه الحال، المخرج المفترض للتناقض المتسع بين الكلام الأميركي الكبير والفعل الممكن والمحدود؟ هل نحن، فعلاً، أمام سياسة خرقاء إلى حد بعيد تذكرنا، أكثر من أي شيء آخر، بسياستنا العربية الرسمية الخرقاء حيث أمضينا عقوداً نطلق صرخات الحرب، مثل الهنود الحمر، ولا نعد لهذه الحرب، فنلقى مصير الهنود الحمر؟

يصعب، في الحقيقة، ان ننسب إلى المؤسسة الأميركية الحاكمة، مهما اعمتها الأيديولوجيا، ما ابتلينا به. لكن من حقنا ان نتردد بعض الشيء في اقتراح جواب لأن الجواب الوحيد المقترح يقترب من ان يكون «فرضية رؤيوية».

تقول هذه الفرضية ان بوش جدي جداً في ما يعلن. وتقول أيضاً انه قد يقدم على استخدام القوة المتاحة له من أجل تحقيق الأهداف الكبرى التي يتبناها: إلحاق الهزيمة الكونية بالإرهاب والدول الداعمة له.

غير ان السؤال، هنا، هو: ما هي هذه القوة المتاحة بالضبط؟

الجـــواب «الرؤيوي» من مستويين. الأول هو ان بوش «يملك» قوة احتياطية في المـــنطقة هـــي إسرائيل. قد يكون لها دور لاحق يتجاوز ما تمارسه حالياً حيال الفلسطينيين أساسا وحيال غيرهم استطراداً.

إلا ان المـــستوى الثاني هو ما تجدر الإشارة إليه. لقد اعتنقت الإدارة الحالية مفهـــوم «الحـــرب الاســـتباقية». إلا انها أقدمت لاحقاً على تطويرها وتشذيبها. تـــشذيبها مـــن ان تكـــون مرتبطة، حكماً، بفكرة «إعادة بناء الأمم والدول». وتطويرها من أجل اعتماد ما تسميه وزارة الدفاع الأميركية رسمياً: الضربة النووية التكتيكية الاستباقية. يستطيع أي مواطن عربي ان يقرأ أدبيات هذه العقيدة المعتبرة ذروة مـــا يـــراد لـــــ «الثورة في المجال العسكري» ان تصل إليه بحيث تحل هذه الأسلحة محل القوات التقليدية. ويمكن لهذا المواطن، إذا كلف نفسه هذا العناء، ان يلاحـــظ، بسهولة، ان اسمي إيران وسوريا مدرجان على لائحة قصيرة من الدول القابلة للاستهداف. يمكنه، أيضاً، ان يلاحظ شبهاً خطيراً بين ما تورده العقيدة من حالات تستوجب اللجوء إلى «النووي التكتيكي الاستباقي» وبين التهديدات التي تزعم الإدارة ان إيران وسوريا تمثلانها.

انهـــا «فرضية رؤيوية» طبعاً. لكنه جورج بوش. أي الرئيس الأميركي الذي أعلن على المنطقة حرباً تمتد لأجيال.

**2005|10|15**

# اللغة «الخشبية»

# واللغة «البلهاء»

نعم، ثمة وجاهة في وصف الخطاب التالي بأنه «خشبي»: إن ما تشهده المنطقة هــو، في العمق، حملة استعمارية أميركية تحتضن وترعى اندفاعة توسعية صهيونية. وربما تقل نسبة «الخشبية» إذا أضيف إلى ما تقدم: «إن الأزمة البنوية التي نعيشها تسهّل وقد تستدعي الهحمة التي نتعرض إليها».

في المقابل ثمة وجاهة في وصف الخطاب التالي بأنه «أبله» (مغرض بالأحرى): «إن مــا تــشهده المنطقة هو في العمق اندفاع المجتمع الدولي والشرعية الدولية إلى تــرتيب أوضــاعها وإدراجهــا في مجموعة الدول المتمدنة ونقل الديموقراطية إليها ومعاقبة الديكتاتوريين والمجرمين على ارتكاباتهم».

بين «الخشبية» و«البلاهة» (أو الغرض) يبقى الخيار الأول هو الأفضل خاصة أنــنا لا نعرف لغة «خشبية» أكثر من تلك التي تتهم الخطاب القومي الديموقراطي بأنه «خشبي».

إن قضيتي غوانتانامو وأبو غريب حيّتان في الولايات المتحدة أكثر بكثير ممّا همــا لدينا. ويمكن الرهان أن قضية التعذيب الأخيرة المكتشفة في العراق ستثير ضــجة «هناك» أكبر من الضجة التي ستثيرها «هنا». ويمكن قول الشيء نفسه عــن الاعتــراف المتأخر للبنتاغون بأن قوات الاحتلال استخدمت «الفوسفور الأبــيض» في «تنظــيف» الفلوجة. هذا ما قاله الناطق الأميركي باسم وزارة الدفاع في شرحه «لتقنية استخدام الفوسفور»: «عندما تكون في مواجهة قوات عــدوة، ومدفعيــتك المزودة متفجرات قوية لا تفعل فعلها، وأنت تريد إخراج العــدو من مواقعه... المزيج بين النار والدخان وأحياناً الرعب الذي قد تتسبّب بــه الانفجــارات سيخرج الأعداء من مخابئهم بحيث تكون عندها قادراً على قتلهم بقذائف قوية». هذه القذائف القوية أكد الناطق هي «سلاح حارق». ما تجاهل الناطق قوله هو أن الإدارة نفت على الدوام اللجوء إلى هذه التقنية حتى

بعـــد أن كشفها التلفزيون الإيطالي. وما تجاهله أيضاً، هو أن الجيش الأميركي كـــان يـــواجه في الفلوجة مئات من المقاومين وليس «قوات عدوة» وعشرات الآلاف من... المدنيين.

يجـــب أن يكون المرء ذا عقل «خشبي» وعواطف «خشبية» حتى لا يضبط نفسه متلبساً، أمام هذا الاعتراف، بالذهاب في تفهّم المقاومين الراديكاليين إلى أبعد حد ممكن.

«الفوســـفور الأبيض» كذبة جديدة انكشفت وتضاف إلى ما يمكن اعتباره، بحق، سجلاً من الأكاذيب.

نـــشرت «واشنطن بوست» أمس وثيقة أماطت اللثام عن حقيقة حاولت الإدارة التـــستير علـــيها على امتداد أربع سنوات على الأقل. لقد بات محسوماً أن ممثلـــي كبريات الشركات النفطية شاركوا في وضع سياسات الطاقة الرسمية بالـــتعاون مـــع نائـــب الرئيس ديك تشيني ومكتبه. ولقد سبق للمعنيين كلهم أن نفـــوا الـــواقعة في شـــهادات. وديك تشيني، نفسه، لم يخرج بعد من دائرة الـــشبهة في ما اتهم به نائبه لويس ليبـــي من كذب تحت القسم وعرقلة العدالة في مـــا يخـــص دوره بفـــضيحة فـــاليري بـــلايم المتـــصلة بالفضيحة الأكبر الخاصـــة بالتأكيد على امتلاك العراق ترسانة من أسلحة الدمار الشامل وبرنامجا نوويا.

ولقد عادت هذه القضية لتطارد الإدارة. إنها قضية مطروحة بإلحاح في الحياة السياسية الأميركية اليوم (كدنا نقول في الإعلام الأميركي لولا أن «حركة اليسار الكولونـــيالي» هـــي بالمرصـــاد لكل من يقرأ صحيفة أميركية أو يقوم ببحث عبر «أنترنت». لقد كانت «الكولونيالية» دوماً أرقى من «كهنتها» المحليين). والقضية المشار إليها مطروحة، حالياً، من زاوية أن الإدارة تلاعبت بالمعلومات، وضخّمت المخاطـــر، وكذبت قصداً، واستدرجت الأجهزة لتقديم معطيات مغلوطة، وأدى ذلـــك كلـــه إلى تزويـــر العملـــية الديموقراطية الأميركية ما أدى إلى اتخاذ القرار بالحـــرب... ولما انكشفت عملية التزوير في المتروبول شرعت الإدارة تؤكد على رغبتها بنشر الديموقراطية في المستعمرات!

حـــصل ذلك، وغيره الكثير، في ظل الشعار الذي رفعه جورج بوش عن «عودة الأخلاق إلى البيت الأبيض». إن العقوبة الوحيدة التي يمكن للأميركيين إنـــزالها برئيسهم هي نـــزع الثقة عنه. وهذا ما يفعلونه كما تشير استقصاءات الـــرأي وكمـــا تـــؤكد انـــتخابات فرعية. ولقد اشتكى جمهوريون فشلوا في انتخابات أجريت أخيراً من أنهم دفعوا ثمن السلبية الشعبية المتزايدة حيال الرئيس وسياساته.

ولعل هذه الأجواء المستجدة هي وراء إقدام الديموقراطيين على التجرؤ ووراء إقدام الجمهوريين على التبرؤ. لم يعد الأوائل يخشون تقديم مشروع قانون إلى مجلس الـــشيوخ يطالبون فيه بـــ «جدول زمني تقريـــبي» للخروج من العراق، ولم يعد الأخـــيرون يـــستطيعون الرد إلا بمشروع قانون، تحوّل إلى قانون، يطالب الإدارة باعتبار 2006 «المرحلة الانتقالية التي ينبغي أن يتم خلالها التوصل إلى سيادة عراقية كاملة».

لا يخلو هذا التطور الأميركي الداخلي من أهمية. ولقد اضطر بوش إلى الرد علـــى طلائع هذه الهجمة بالهرب إلى الأمام، وبالإكثار من الأكاذيب، وباعتبار أي تـــشكيك بـــسياسته نوعاً من «دعم الإرهاب وإساءة بالغة إلى الجنود في ســـاحات القتال». إلا أن الرد تلاشى بسرعة تؤكد أن الساحر بدأ يفقد بعض مهاراته.

ســـيكون عام 2006 شديد الأهمية إذاً. لكن «اللغة الخشبية»، قاتلها الله، تحـــب أن تنـــسب إلى الإدارة الأميركـــية نوايا خبيثة. من هذه النوايا أن بوش سيحاول جعل 2006 انتقالياً بالنسبة إلى غيره، أي إلى آخرين في المنطقة. بكلام آخـــر يمـــيل «المنطق الخشبي» إلى توقع تصعيد حيث أمكن، وفي لبنان وسوريا على الأرجح.

عـــندما يـــتحدث الأميركـــيون عـــن سوريا فإنهم يكذبون أقل مما فعلوا عـــشية الحـــرب علـــى العراق. يحددون مطالبهم بوضوح. ومع ذلك نجد من ينسب إليهم نوايا أخرى ولو أنه يصعب على فريد الغادري، حتى الآن، تكرار أحمد الجلبي.

ولكـــن عندما يتحدث الأميركيون عن لبنان فإنهم يعودون إلى رفع منسوب الكذب إلى مستواه «العراقي». ولعل مناورتهم، عندنا، تلقى بعض النجاح خاصة في ظـــل المـــشاركة الفرنـــسية، وتغطية الأمم المتحدة، وانكفاء الرأي العام العربي والدولي فضلاً عن طبيعة الاتهام.

نحن هنا أمام حالة معقدة تريد استلال عناصر واقعية ومقنعة من أجل وضعها في سياق سياسة ذات أهداف أخرى. ولأن الحالة معقدة فإنها توفر للغة «البلهاء» القدرة على تسجيل نقاط ضد «اللغة الخشبية».

**2005|11|17**

# من فلسطين إلى لبنان:
# جرائم الديموقراطية

للرئيس الأميركي جورج بوش عبارة شهيرة كرّرها غير مرة في خطاباته عند التعـرّض إلى اهتمامه بنشر الحرية في «الشرق الأوسط الكبير». يقول مخاطباً مصر «إن هــذه الأمة العظيمة التي قادت المنطقة نحو السلام عليها أن تقودها الآن نحو الديموقراطية».

تختــزل هذه العبارة تناقض الخطاب «البوشي». فهو عندما يسبغ على مصر صفة «الأمة العظيمة» لا يكون يقرّر واقعاً توصل إلى القناعة به بعد اطلاع كاف علــى تاريخ البلد، وأهميته، ودوره، وموقعه، إلخ... إنه يفعل ذلك لأنه يملك طلباً يــريد طــرحه. وتقــديماً لهــذا الطرح يلجأ بوش إلى اللغة الكولونيالية المعهودة والممجــوجة فيــسبغ علــى «السكان الأصليين» مدائح يعتقد أن قيمتها الكبرى مــستمدة مــن أنه هو شخصياً من ينطق بها. إنه هو من يقرّر، بأبويّة استعمارية تقلــيدية، «عظمة مصر». ولقد لاحظنا كم أن هذه العبارات تكاثرت في مرحلة التمهــيد الأميركــي الــبريطاني للحــرب علــى العراق، عراق الشعب العظيم، والكفاءات، والتاريخ العريق. لا نعلم اليوم ماذا يقول بوش وطوني بلير عن العراق نفسه، ولم يكن مفهوماً وقتذاك سبب الاضطرار إلى حرب لإنقاذ شعب يفترض، حــسب مــا يوصــف به، أن يكون قادراً على تحرير نفسه. إن تعظيم الشعوب والبلدان في القاموس الاستعماري هو مقدمة لمعاملتها بفوقية شبه عنصرية.

ولكن يبقى أن الأهم في الخطاب «البوشي» عن مصر هو في مكان آخر.

المعــروف أن الــرئيس الأميركي، على ضآلة قراءاته ومعارفه بأحوال العالم، طالع كتاب الاستيطاني الصهيوني ناتان شارانسكي «قضية الديموقراطية». وفحوى الكــتاب أن الــسلام بين إسرائيل والعرب وبين إسرائيل والفلسطينيين غير ممكن، والتــسوية لا يجــب أن تكــون واردة، إلا بعد انغراس الديموقراطية لدى العرب والفلــسطينيين. وفكرة شارانسكي المتبناة من جانب «المحافظين الجدد» الأميركيين

كـان سـبق لبنـيامين نتنـياهو أن طرحها في كتابه «مكان بين الأمم». وتشاء «الصدف» أن تكون المهلة المعطاة للفلسطينيين من أجل التمرّس بالديموقراطية هي، بالضبط، المهلة التي تحتاجها إسرائيل من أجل مصادرة أرضهم.

لم يكـتف بوش بما تقدم. لقد جعل هذه الأطروحة جوهر سياسته الخارجية القائمة على «إنهاء الطغيان في العالم» واعتبر أن لا سلام ولا أمن للولايات المتحدة قـبل اسـتتباب الديموقراطية في العالمين العربي والإسلامي. وبدا الرئيس الأميركي مـوافقاً علـى النظرية المبتذلة القائلة «إن ديموقراطيتين لا تتحاربان» والتي زادها ابتذالاً أحد صحافيي «نيويورك تايمز» عندما كتب أن لا مجال لتقاتل بين دولتين في كل واحدة منهما «ماكدونالدز»!

الديموقراطية، إذاً، شرط للسلام، والديموقراطية العربية والفلسطينية مقدمة ضـرورية للـسلام مع إسرائيل. هذه هي «البوشية» التي جرى تطبيقها على الـرئيس الـشهيد ياسـر عرفات وشكّلت المرشد الأساسي للتعاطي معه ومع سلطته.

حسناً. لنعد الآن إلى عبارة بوش عن مصر. تقول العبارة إن مصر سبق لها أن قـادت نفسها والمنطقة نحو السلام ويتوجب عليها الآن أن تقود نحو الديموقراطية. وبكلام أكثر وضوحاً، فإن السلام لم يكن مشروطاً بالديموقراطية بل سابقاً عليها. وبقـدر مـن المبالغة المحسوبة يمكن الزعم بأن هذا السلام مناقض للديموقراطية ولا يصمد أمام امتحانها.

لقـد كرّرت كوندليسا رايس في محطتها القاهرية بعض ما يقوله رئيسها. إلا أنهـا أضـافت علـيه بُعـداً يزيده تناقضاً. لقد طالبت النظام المصري بمزيد من الديموقـراطية وطالبته في الوقت نفسه بالتدخل من أجل المساعدة في تطويق نتائج «الديموقراطية» الفلسطينية التي عبّرت عنها الانتخابات التشريعية الأخيرة. أكثر من ذلـك اسـتخدمت رايـس الـتطلّب الديموقراطي من القاهرة (وفي خلفية ذلك المـساعدات، والمفاوضـات الـتجارية...) لـتطلب مـن القاهرة الانتقاص من الديموقـراطية الفلـسطينية. ورفعت الوزيرة الأميركية شعاراً غرائبياً إلى أبعد حد مـؤدّاه: سـنرفع سيف الديموقراطية فوق مصر إلى أن توافقنا مصر على إنـزال

المقصلة على رأس الديموقراطية الفلسطينية، إن ما نريده منكم هو، تماماً، عكس ما نريدكم أن تطلبوه من أشقائكم الفلسطينيين... وإلا فإن الموت جوعاً ينتظرهم!

لم يسبق أن شهد العالم حالة تحوّلت فيها العقوبة القصوى إلى رد على ممارسة شعب لحقه في الاختيار عبر صناديق الاقتراع. ولا يتوقف أحد كفاية عند واقعة أن صاحب العقوبة، وفارضها، والساعي إلى إشراك الآخرين في تنفيذها هو نفسه رافع شعار «إنهاء الطغيان»، والمصرّ على تهديد من يخالفه بأنه سيضغط عليه باسم الديموقراطية المفقودة لديه!

إنه زمن امتهان العقول والكرامة. وستكون جولة رايس مناسبة إضافية لرؤية مهانات أخرى. إنها مهانات لنا فيها، في لبنان، نصيب.

هل هناك من قرأ، بدقة، «عريضة الإكراه» التي ينوي نواب سابقون وحاليون التوقيع عليها؟

لنقل، بادئ ذي بدء، إنها عريضة يُراد لها أن تفتتح الآلية «الدستورية» من أجل إعادة إحياء الديموقراطية اللبنانية. إلا أنها عريضة يقبل الموقعّون عليها مخالفة الحقائق من أجل الإقدام على إذلال للنفس لا سابق له. يقولون إنهم تعرّضوا إلى «ضغوط وتهديدات من الأجهزة الأمنية السورية واللبنانية» ويقولون إن هذه «الضغوط والتهديدات فاقت قدرتنا على التحمّل ودفعتنا إلى الموافقة مرغمين وهو ما يجعل تصويتنا باطلاً ولاغياً وكأنه لم يكن».

لا بد من ملاحظات على هذه العريضة التدشينية للديموقراطية:

أولاً من المؤكد أن الرئيس الشهيد رفيق الحريري تعرّض إلى ضغط. إلا أنه من المؤكد أيضاً أن نواباً راعوه من غير أن يتعرّضوا إلى أي ضغط.

ثانياً إن نواباً آخرين تعرّضوا إلى ضغط ورفضوا الانصياع.

ثالثاً إن أقل الإيمان في من يشكو اليوم من أنه خان أمانة الناخبين وفضّل سلامته الشخصية على انتداب المواطنين له، إن أبسط الإيمان أن يكون صارح المواطنين بحقيقة خيانته لهم قبل التقدم منهم بطلب التفويض مرة ثانية.

رابعاً إن ألف باء الديموقراطية يقضي بأن يقدّم النواب استقالتهم اليوم وأن يقفوا إلى هامش الحياة العامة.

إلا أن أعاجيب الديموقراطية الأميركية، في لحظة تصديرها، لا تقف عند هذه التفاصيل، ولا ترتدع عن ارتكاب جرائم كثيرة في مسيرتها الظافرة. ومن الجرائم التي قد نفاجأ بها أن لائحة المستعدين لنقل البندقية من كتف إلى كتف أوسع مما كنا نعتقد. إن في الجو رائحة خيانات محتملة.

2006|2|23

# هذا العالم

# الآن هنا

# العبودية، المحرقة، الصهيونية

قد لا تكون دوربان واحدة من «بوابات اللاعودة». فهذا الاسم يطلق على المدن الافريقية التي خرج منها الملايين، أُخرجوا بالأحرى، وعلى امتداد قرون ثلاثة، نحو عذابات لا تُحتمل. لا بل إن عذابات «العبيد» كانت أفضل ما يمكن ان يحصل لهم لأن البديل الوحيد عنها كان الموت غرقا في الاطلسي.

غير ان دوربان قد تكون واحدة من بوابات الدخول التي قرر «الرجل الابيض» استخدامها من اجل إعادة ارتكاب الجريمة فوق مسرحها الاصلي. ولقد فعل ذلك في حمأة سياسات استعمارية استيطانية شهدت، في ما شهدت، بدء التسرب الصهيوني الى فلسطين، والشروع في بناء نظام التمييز العنصري في جنوب افريقيا.

تستضيف دوربان، هذه الأيام، مؤتمر مناهضة العنصرية والتمييز، وهي احق من غيرها بذلك بعد سنوات على إلغاء نظام الابارتهايد وتضافر المعطيات المؤكدة ان المرحلة الانتقالية تمر بأقل الأضرار الممكنة. وإذا كان هذا ما يحصل فإن القامة التاريخية لنلسون مانديلا ليست مسؤولة وحدها. لم يكن ذلك ممكنا لولا فحص الضمير، والاعتراف بالأخطاء، ولجنة التقصي برئاسة القس ديسموند توتو وغيرها من المراحل. ان هذه العملية التاريخية هي التي تسمح لسود افريقيا الجنوبية تحمُّل سيطرة البيض، وهم أقلية ضئيلة جدا، على معظم ثروات البلاد.

إن قضية العبودية هي، من حيث المبدأ، في صلب نقاشات دوربان. لقد استُعبد من استُعبد، ومات من مات. ولكن، فوق ذلك، أُفرغت أفريقيا من نسغها بما أسس لحالة التخلف، وأمكن لأوروبيي الحملة الاميركية الاستغناء، بالإبادة، عن هنود القارة الجديدة وسكانها الاصليين.

هل من تعويض عن ذلك؟

لم تكن الفكرة واردة من قبل. غير أنها تبلورت وتطورت مع تجدد النقاش في السنوات الأخيرة في شأن الأموال اليهودية في مصارف سويسرا وغيرها، ثم مع مطالبة شركات بدفع بدائل عن عمل السخرة في فترة الحرب العالمية الثانية. وبما أن الولايات المتحدة كانت، في الحالين، القوة الدافعة فإن المحاكاة فرضت نفسها وارتفعت مطالب تطرح التعويض، واستندت هذه المطالب الى استمرار الوضع الدوني لسود أميركا والى المصير البائس الذي تتخبّط فيه أفريقيا منذ عقود من دون أن تقدم «العولمة السعيدة» اي حل له.

وإذا كان السجال عن التعويض متشعب ويطرح قضايا شائكة وخلافية فما لا شك فيه ان طلب الاعتذار هو القاسم المشترك لمن يرفعون الظلامات. ولكن الدول الغربية ضنينة بذلك مخافة أن يكون الاعتذار مدخلا الى المزيد.

إن الاعتذار هو أقل ما يمكن، طالما ان الحل الجذري هو في نظام اقتصادي عالمي جديد، ولكن الاعتذار، ليس مطلوبا من الدول الغربية فقط، ان الجرأة الاخلاقية كانت تقتضي ان يرتفع صوت عربي يعتذر من الأخوة الأفارقة لأنه، في مرحلة من المراحل، لم يكن العرب بعيدين عن تجارة الرق وإن كان دورهم، في هذا المجال، دون مستوى الآخرين.

لو لم يكن هذا الصوت ناقصاً لكان الموقف العربي أقوى في دوربان.

* * *

ليسمح لنا الأمين العام للامم المتحدة كوفي أنان ان نخالفه الرأي. خاطب المؤتمرين ليقول لهم ما معناه ان هول المحرقة ضد اليهود لا يجوز ان يحجب الاضطهاد الذي يتعرّض له الفلسطينيون. هذا كلام غير موفّق. وهو يقوم على افتراض الفصل بين العرب وسائر البشر في الموقف من المحرقة بحيث يصبح من حقنا ألا نأخذها في الاعتبار.

كان الحري بأنان أن يقول إن هول المحرقة يجب أن يضيء ما يتعرض له الفلسطينيون. وفي هذا القول، المفترض، ما يكشف مسؤولية الغربيين إياهم عن المحرقة، وما يحدد المسؤولية الاسرائيلية الراهنة من منظار تاريخي، وما يجعل عذابات الفلسطينيين المستودع الانساني الراهن لكل الثقافة (والسياسة) الرافضة اي شكل من أشكال التمييز ضد الشعوب والأفراد.

لم يقــل أنهــان مــا كــان يجب عليه قوله لأنه، ببساطة، ضحية «صناعة الهولوكوست» في جانبها الايديولوجي. أي ضحية فكرة «فرادة المحرقة» التي تقود، في تــرجمتها الــصهيونية، الى تبخــيس عذابات الآخرين وإلى تحصين الممارسات الاسرائيلية وجعلها فوق الشبهات والإدانات.

* * *

إن هذا التحصين هو الذي يتداعى في دوربان. فالرأي الاسرائيلي يقول «بما أنــنا كنا ضحية المحرقة لا يعود جائزا اتهام الصهيونية بمساواة العنصرية». وتكشف هذه الأطروحة معنى الاستخدام الذرائعي المديد الذي وظّف مآسي الحرب العالمية الثانــية في تقديم التبرير الأخلاقي اللاحق للمشروع الصهيوني، وفي توفير التغطية لممارسات وسياسات نابعة، في الأصل، من أفكار عنصرية.

لنــضع الــيمين الاســرائيلي جانبا. ولنضع معه الحاخام عوفاديا يوسف، وحــركة «كاخ»، وافيغدور ليبرمان. ولننسَ حتى اسحق رابين، وايهود باراك، وبنيامين اليعازر. لنكتف بمثال واحد يمثل عصارة اليسار الثقافي العمالي: ا.ب. يهو شواع.

الــرجل روائي كبير. غير أن ذلك لا يمنعه من القول («لوفيغارو» الفرنسية، 28 آب) بمناســبة مؤتمــر دوربان: «الفلسطينيون أغبياء. لو استحصل المئتا ألف فلــسطيني في القــدس على الجنسية الاسرائيلية لنالوا نصف عدد المقاعد في البلدية ولنجحوا في وقف التميز ضدهم». هذا الكلام هو، ببساطة، عنصري. لا يجد يهو شــواع حــلا لــ «وقف التميز» إلا بإيصال الفلسطيني إلى إعادة تشكيل نفسه إســرائيليا مــن أجل نيل «حقوق بلدية». ولكن الكاتب نفسه يحذر من «الخطر الديمغــرافي» ويدافع عن حل سياسي يستعيد، حرفيا، ما هو منسوب الى... اريل شارون!

إذا كانت هذه هي النسخة «المتنوّرة» عن الصهيونية فما على مؤتمر دوربان، بمنظماته غير الحكومية أساساً، إلا أن ينطق بالحكم.

2001|9|3

## نايبول، فوكوياما:

## استفزاز مُضاعَف

منح جائزة نوبل للآداب إلى في. اس. نايبول استفزاز. ليس أقل من ذلك. إنه، ببساطة، محاولة لإثبات أن أسامة بن لادن على حق. ولو بالمقلوب. فالرجل هو المعادل الروائي لسيلفيو بيرلوسكوني في نسخته الفخورة بتفوق حضارة ودعوتها إلى الهيمنة على غيرها.

إن النظر في القيمة الروائية والأدبية للكاتب الترينيدادي المولد، البريطاني الجنسية، العالمي الإقامة، هو من عمل النقاد المختصين. ولكن نايبول ليس روائياً فحسب. إنه صاحب نظريات في الاستعمار، والتحرر الوطني، ومصائر الشعوب المقهورة. وهو، بالإضافة إلى ذلك، كاتب تحقيقات صحافية مطولة عن رحلات له في بلاد إسلامية («بين المؤمنين»، 1981، و«أبعد من الإيمان»، 1998) ضمّنها نظرته إلى الإسلام. وهذه النظرة «الرائدة» تتساوى مع أحط ما يُقال، هذه الأيام، في الموضوع نفسه في أوروبا وأميركا.

سُئل ذات مرة عن سر امتناعه عن تضمين بلد عربي في رحلته الباحثة عن الإسلام الآسيوي. أجاب باختصار إنه لا يريد ولا يطيق أن يجمع بين «تخلّفين». ولأنه معروف بهذا الموقف كان لا بد من سماع رأيه بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن. لم يتحدث لا عن بن لادن، ولا عن الأصولية. ذهب مباشرة إلى الشكوى من «تأثيرات الإسلام الكارثية على البشر»، وإلى «جرائمه» في إخضاع شعوب واستعباد ثقافات وتدمير كل ما سبقه... ولم يكن يفعل في معرض هذا التعليق سوى استعادة ما كتبه قبل سنوات، وفي التركيز على الموازاة بين المفاعيل التدميرية لكل من الإسلام و... الإمبريالية!

وحتى لا يخطئ أحد الظن فيعتقد أن نايبول كاره للإمبريالية كما هو كاره للإسلام والمسلمين تجب العودة إلى كتابه الصادر عام 75 بعنوان «غيريللا» (حرب العصابات). ففي هذه الرواية عن مدينة يجتاحها ثوار التحرر الوطني جزم في أن

نـــــزعة الاســـتقلال والخـــلاص هي أسوأ ما يمكن للاستعمار أن ينتجه. ليست الإمبريالية تدميرية إذاً إنما... المقاومة! والخلاص، بهذا المعنى، هو اتباع خيار نايبول الحاقـــد على لونه الغامق، الفخور بلغته الإنكليزية، والمستعد لأن يساعد «الرجل الأبيض» في الانتهاء من عذابات الضمير التي تسبّبها له ممارساته الكولونيالية.

لقـــد اســـتحق نايـــبول، لهذه الأسباب، مكانته في قلب البُعد الثقافي للثورة الريغانية التاتشرية في الثمانينيات. احتفى به كل من اعتقد، منذ 75، أنه آن الأوان لرمي عقدة الذنب، وللتبجح بأن الاستعمار هو الخط الوحيد للشعوب وأن خرابها جاء، فقط، من استعادة سيادتها الوطنية.

ولهذه الأسباب، بالضبط، قيل في الأيام الأخيرة إن لا مجال لمنحه جائزة نوبل لــــلآداب. فالظرف العالمي متوتر جداً. والغرب يجاهد للتمييز بين الحرب على بن لادن وطالـــبان وبين الحرب على الإسلام والمسلمين والعرب. ومع ذلك اختارت الأكاديمـــية الـــسويدية أن تقدم على هذا الاستفزاز متجاهلة أن هناك بين العرب والمسلمين من يكون قرأ كتابات نايبول غير الأدبية.

إن هـــذا الاســـتفزاز ليس فعلاً معزولاً. ثمة موجة تريد أن تقول إنها «تكسر المحرّمات» وأنها تريد تعريض الإسلام، في أي نسخة كانت، إلى المساءلة.

شاءت الصدفة أن تنشر «غارديان» البريطانية، يوم أمس، مقالاً للأميركي من أصل ياباني فرنسيس فوكوياما عنوانه «لقد ربح الغرب».

يـــستعيد فوكوياما أطروحته عن «نهاية التاريخ» ويكرر شرحها. لقد انتهى الـــتاريخ بمعـــنى أن لا مجال لتجاوز النموذج الغربي المتميز بالديموقراطية السياسية والـــرأسمالية الليـــبرالية الاقتـــصادية. ويـــرد على الذين يتبنون أطروحة «صدام الحضارات» لصموئيل هنتنغتون استناداً إلى وقائع التفجيرات الأخيرة والحرب على أفغانـــستان. يقـــول فوكوياما إن هذه الأحداث، على أهميتها، لا تغيّر شيئاً في أن التاريخ استقر عند الديموقراطية وحرية السوق. غير أنه يدخل تحفظاً على نظريته لا يخلـــو مـــن دلالـــة. فهو يعتبر أنه ليس صدفة نمو الديموقراطية الليبرالية الحديثة في «الغرب المسيحي». ويشير إلى تقدمها «في شرق آسيا، وأميركا اللاتينية، وأوروبا الأرثوذكسية، وجنوب آسيا، وحتى أفريقيا». ويخلص من ذلك إلى أن ثمة مشكلة

مع السلام أو مع القراءة الأصولية له. ولكنه يستطرد «إن الإسلام هو النظام الثقافي الوحيد القادر على الانتاج الدوري لأناس مثل بن لادن أو طالبان»، وأكثر من ذلك، على استدراج «تعاطف مع الإرهابيين يتجاوز الأقلية الضئيلة ليطال الفئات الوسطى...».

هل يعني وجود هذا التحدي أن التاريخ لم ينته فعلاً؟ كلا، يجيب فوكوياما. «لقد انتهى التاريخ لأن نظاماً واحداً سيستمر مهيمناً على السياسات العالمية، وهو النظام الليبرالي الديموقراطي الغربي». والاستنتاج من ذلك أن العرب والمسلمين العاجزين، لأسباب ثقافية فقط، عن الاندراج في «نهاية التاريخ» عليهم أن يخرجوا منه ببساطة «لأن الوقت في صالح الحداثة ولأنني أرى تصميماً أميركياً على النصر».

من نوبل نايبول إلى استدراك فوكوياما ثمة ملامح واضحة لمناخ هو أقرب إلى «صراحة» بيرلوسكوني منه إلى «خبث» طوني بلير. وهذا المناخ كفيل باسيلاد ألف بن لادن!

ملاحظة: مُنح نايبول جائزة في إسرائيل. وصل لاستلامها. أهين في المطار بسبب لونه. غادر محتجاً. زاد شتائمه للعرب والمسلمين!

**2001|10|12**

## «قرضاي»

# صفة ومنصب، لا اسم

«قرضـــاي» صـــفة لا اسم علم. مرتبة أيضاً أو منصب. يتهم فلان فلاناً أنه «قرضـــاي». أو ينفي أحد هذه الوصمة عن نفسه. ولا يمنع أن يعبّر سياسي عن تمنياته لبلدة بأن يحكمه شخص سمته الأولى «قرضاي».

ميـــزة هذه الصفة أن الاتفاق على معناها لم يتم. ويمكن القول، إجمالاً، إنها تحتمل تفسيرين.

قرضاي (1): إنها صفة شخص موال للأجانب. يرتضي ترقيته بواسطتهم ولو أنـــه معدوم القاعدة الاجتماعية. مدين لهم وممثل لمصالحهم وموصول بها. يكرر، بلهجـــة محلية، آراء أسياده الفعليين. يقبل وضع بلاده في الخدمة. يوافق على صيغة حكم هي الأكثر تناسباً مع القوى العالمية النافذة. حلت هذه الصفة محل «عميل» أو «خائن».

قرضـــاي (2): إنهـــا صفة لشخص يرفض الظلامية والديكتاتورية. يريد إنقـــاذ بلـــده مـــن قبـــضة موتورين يفرضون نظاماً قمعياً. يهتم بفتح الوطن علـــى الخـــارج. يسعى إلى استعارة مؤسسات حديثة من أجل تطوير المجتمع. يـــشيع ثقافة متنورة ومتسامحة. يدرك استحالة الانغلاق وضرورة الاندراج في مـــزاج اللحظـــة. لا يحمـــل ضغينة للأجنبي لأنه، بالنسبة إليه، صديق ومنقذ وشريك.

يبدو أصحاب التفسير الأول سائرين في الاتجاه الحالي للرياح. إنهم عصريون. حديـــثون. وهـــم أشد تصلباً في الدفاع عن رأيهم بقدر ما كانوا، في زمن مضى، علـــى الضفة الأخرى. إنهم المستقبل. دعاة التفسير الثاني متهمون بأنهم لا يريدون الاعتـــراف بأنهم ينتمون إلى عالم ينقضي، يندثر. يردون على ذلك بأنهم قابضون علـــى الجمر. ولكن يجب الاعتراف، بحسرة، بأن المطلوب أحياناً إزالة رماد كثيف قبل الوصول إلى الجمر.

واشـــنطن، هذه الأيام، هي مصنع تفريخ «القرضايات». وهي فخورة بذلك وعدائـــية حـــيال كل من لا يشاركها التقويم الإيجابي لهذه السلعة. ولقد عاشت العاصمة الأميركية ازدحاماً عربياً من نوع خاص في الأيام الماضية. استقبلت وفداً من «السلطة» الفلسطينية ووفداً من المعارضة العراقية.

يحـــاذر الفلـــسطينيون، حـــتى الآن، فخ «قرضاي». يعتبرونه تهمة. يطمح المعارضون العراقيون إلى «قرضاي»»، الصفة والمنصب. يعتبرونه ترقية.

ومع أن الفلسطينيين يحاذرون الفخ فإن ذلك لا يمنع أن المشهد الخرافي حقيقة: مصير الثورة الفلسطينية المعاصرة يُبحث مع المخابرات المركزية الأميركية. وما كان أقـــل مـــنه يمكنه أن يكون أمراً جللاً وخطيراً، بات يبدو شبه عادي. لقد انكسر المحـــرّم.ومن دون تبرئة القيادة الفلسطينية يجب القول إن الوضع العربي الرسمي هو الـــذي بادر إلى الكسر. فالمناخ المسيطر عليه اليوم يمنع النظر إلى الولايات المتحدة كما تقدم نفسها: العدو والخصم. وهكذا فإن وزير خارجية عربي يعتبر «سخيفاً» كـــل كـــلام أميركي عن إشكال ما مع بلاده. ويرد بشرح مستفيض لحسن هذه العلاقـــات متصرفاً كمن يدفع عن نفسه شائنة. ويذهب رئيس وزراء إلى تعريف المؤامـــرة الإســـرائيلية بأنها محاولة للإيقاع بين العرب والولايات المتحدة. وهكذا يـــصبح التقديـــر العلمي والموضوعي لواقع العلاقات العربية الأميركية، كما تريده واشنطن وتدفع إليه، يصبح هذا التقدير ضلوعاً في مؤامرة إسرائيلية!

إذا كـــان هـــذا هو «الإجماع» العربي الرسمي لا يعود غريباً أن تسود نظرية وضع البيض في سلة واحدة، أميركية، طالما أن 99 في المئة من الأوراق هناك. ومع ذلـــك يقف الوضع الفلسطيني عند حافة «قرضاي» ويمانع، حتى الآن، وأكثر من غيره، الوقوع فيه.

ليـــست هـــذه حالة المعارضة العراقية. فإذا ما وصف أحد أحمد الجلبي بـــ «قرضـــاي» رد المعـــني شـــاكراً ودغدغته آمال لا حدود لها. فالصفة محببة لديه والمنصب غاية طموحه. هذه هي «الجلبية». إنها سعي دائم نحو «قرضاي». غير أن المـــشكلة الـــتي بـــرزت في الـــزيارة الأخيرة هي انضمام «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» إلى هذا التيار. دخل، طبعاً، من زاوية بشاعة النظام التي تصل إلى حد

أنهــا تُسقط محاذير تسليم المقادير إلى الولايات المتحدة. ليس الانضمام تفصيلاً من تنظيم مقيم في طهران.

أمــام هــذه اللوحة يبدو تحفظ «الحركة الدستورية الإسلامية» في الكويت مضحكاً. فهي تدعو، عملياً، إلى عدم مخالفة أميركا في ضرب العراق ولكنها تحذر من أن «ينجح العدو الإسرائيلي ومؤسسات نفوذه في الولايات المتحدة في هندسة العمل العسكري ضد النظام على نحو يحقق أهدافه الإقليمية». أمام هذا الهذيان لا يمكــن ســوى التــرحم على ناجي العلي. فلقد كان الأقدر على كشف ما هو مــضحك ومــبك في هذا التحفظ الذي يستر عورة الانضواء الكبير بورقة العداء اللفظي للوكيل الصغير.

ولا يشذ الحاكم السوداني عن هذا السياق. فهو ماض في التأقلم مع إملاءات مــا بعد 11 أيلول إلى حد ارتضاء المجازفة بوحدة بلاده. ومن يقل له «لقد أضعت الــوطن» يلقَ جواباً: «كان هذا شرطاً لإنقاذ تطبيق الشريعة». فإسلام الرجل لا يكتمل إلا بسودان ناقص. واللعب بالنسيج الاجتماعي جائز لتطبيق شريعة العسكر علــى مــن يتبقــى من مواطنين. أما التناغم بين الحل والمطالب الأميركية المزمنة فمصادفة!

أمــام هــذه اللوحة لا يعود اللبنانيون الطامحون الى «قرضاي» شديدي الاستثنائية. يرتضون الصفة ولكن واشنطن تتأخر في منحهم المنصب. مشاكلهم مع نظامهم معروفة. تظاهروا أنهم مع حلول وطنية لها. غير أنهم باتوا يمعنون في إشــهار الرهان على حاجة أميركية إليهم في حال اتخذ القرار بالعلاج الجذري للمنطقة وهو علاج مفتوح، خلافاً لعقد التسعينيات، على تحمّل قدر لا بأس به من الفوضى.

لا خصوصية لبنانية لجهة الاستعداد. ولكن الأخطر من ذلك ان لا خصوصية لبنانية لجهة توظيف هذا الاستعداد ومآله.

لنعد إلى قرضاي الأصلي. إلى حميد. إن الحالة الأفغانية الحالية هي، في العمق، حالــة فدرالــية. السلطة في كابول راجحة لـــ «تحالف الشمال» وأمراء الحرب يمسكون البلاد. وحتى المركز نفسه فهو توليفة لا يمكنها أن تنتج استقراراً.

الحـــل المقترح في السودان حل يمثل التقسيم أفقه المحتمل. وكل حديث عن تغـــيير في العراق يشير إلى ان التعددية الفدرالية هي «الحل». إنها رشوة الأميركيين لجماعـــات من أجل احتذائها (إلا بقدر ما تمارس تركيا ضغطاً في الحالة الكردية) وتعـــبير عن توازنات مجتمعية لا يعود يجمعها جامع بعد انكسار العمود الفقري. ويمكـــن الزعم، في لبنان، نتيجة لاعتبارات كثيرة، ان المشروع المسمى «قرضاي» هو مشروع تقسيمي يطل برأسه مجدداً بديلاً عن «وحدة» لم نحسن إنشاءها ودليلاً على انبعاث شياطين الماضي القريب لدى فئة لا ترفض إلا التدخل الخارجي الذي لم تختـــره هـــي. لن تُنتج هذه الفئة «قرضاي» لبنانياً. ستُنتج، في الحالة القصوى، أمـــراء حـــرب يطلقون، لحظة اقتتالهم الحتمي، الحشرجة الأخيرة وبعدها سيكون هناك، جدياً، غالب ومغلوب.

2002|8|13

# النصف الأول من الشهر الجاري

المراصد المعنية بمتابعة «الأنشطة الإرهابية» في العالم يُفترض ان تكون مُنهَكة. لقد كان النصف الأول من الشهر الحالي حافلا. وتشكل حصيلته مادة محيّرة بعض الشيء: هل الحملة التي تقودها الولايات المتحدة ناجحة، أم ان الخصم غيّر طبيعته وأثبت قدرة على التأقلم وربما يكون انتقل إلى هجوم مضاد؟

يصعب تقديم جردة حصرية بما جرى في الأسبوعين الأخيرين. لذا يمكن الاكتفاء بعيّنة ذات مغزى.

لقد جرت اعتقالات في لبنان وايطاليا والمانيا وماليزيا والفليبين والكويت والولايات المتحدة... والواضح فيها ان جنسيات المعتقلين أكثر تنوعا من «بلدان الاعتقال»، وان التهمة كانت، باستمرار، صلة ما، غامضة، مع تنظيم «القاعدة».

وشهدت ألمانيا وهولندا وفرنسا والولايات المتحدة محاكمات حملت بعضها مفاجآت ليست أقل من ان هجمات 11 أيلول كان مخطّطا لها ان تشمل البيت الأبيض.

وحصلت تفجيرات في السعودية وفنلندا. كما تعرّض جنود أميركيون للهجوم في الفليبين والكويت (مرتين). وأصيبت ناقلة نفط فرنسية في ميناء عدن، ووقعت كارثة التفجير في أندونيسيا، وهي مروعة بالمقاييس كلها، وتأتي بعد أنباء جرت محاولات لنفيها عن إحباط «شيء ما» ضد السفارة الأميركية.

وفي هذه الأثناء كان قياديو «القاعدة» يُكثرون من البث الاعلامي عبر البيانات والكاسيتات فيهددون، ويدعون الى العمل، ويتبنون ما حصل. وكثرت التسريبات عن ان الاتصالات بينهم لم تنقطع وان حرارة تدب في البريد الالكتروني تنذر بعواصف قادمة.

وحتى لا يعتقد أحد ان هؤلاء القادة يتحدثون في فراغ فإن الوضع في أفغانستان (وأيضا في كشمير) لم يكن هادئا. ففي الولاية المتنازَع عليها يكاد الخبر «العسكري» يكون يوميا. وفي الارض الأهلية للمعركة كانت الاشتباكات بين

الفصائل توقع عشرات القتلى، وكان جنود التحالف الدولي يتعرضون لإطلاق نار، وكانت القواعد تصاب بالصواريخ، وكان الأميركيون يوالون الاعلانات عن اكتشاف مخابئ أسلحة وصواريخ.

وفي وقت يزيد الأميركيون انتشارهم العسكري في العالم فإنهم يقلّصون وجودهم المدني، ويحذّرون رعاياهم في العالم، ويرحّلون عائلات دبلوماسييهم، ويفرضون قيودا على القادمين الى عندهم، ويجازفون بتلقي معاملة بالمثل، ويحتارون: هل يُعقل ان نكون هدفا في الكويت؟

وفي هذه الأثناء، تعجز الأجهزة عن اكتشاف ولو خيط يوضح سر «الجمرة الخبيثة»، ويوالي «قناص واشنطن» ترويع العاصمة الفدرالية فيُردي مواطنا بكل طلقة ولا يترك اثرا عنه إلا هذا الاعلان المَرَضي: «حضرة الشرطي، أنا الله»! والمثير في هاتين الظاهرتين انهما تؤشران الى منحى خطير يمكن ان يسلكه لا العُصابيون فقط بل كل من يبحث عن وسيلة جديدة تزيد الحرب غير المتوازية انعداما في التوازي.

إن العملية في بالي، بعد الانتخابات الأخيرة في باكستان، تشي باحتمال دخول كتل بشرية هائلة حلبة التحذر الراديكالي. ولكن هذا الدخول لن يلغي ظواهر مستجدة يجدر التوقف عندها:

1. يشهد «الإرهاب العالمي» عملية خصخصة متنامية. فبعد انتقاله من دول الى منظمات ها هو ينتقل من كارتيلات كبرى الى فروع لا حصر لها فيتفتت ويزداد هلامية ويهدد، كما في البلد الذي يقدس حرية الأسواق، أميركا، بالتحول الى «مبادرات فردية» لا تحصى.

2. تزداد إمكانية الاندماج بين قضايا محلية ووطنية وبين توجيه العداء الى من يضع نفسه في المواجهة ولو قاده الأمر الى عزلة يعتبرها استثارا بالموقع القيادي. إن استهداف الاوستراليين في بالي ذو صلة بما يجري في أندونيسيا من تفكك، وصراعات إتنية، واشتباكات طائفية. وليس صدفة، والحالة هذه، ان يكون الاوستراليون الأكثر حماسا في ما يخص المشاركة في حرب العراق بعد ان كانوا الأكثر حماسا في حماية استقلال تيمور.

3. إذا كان جورج بوش يعتبر الدول المتعثرة مصدر خطر فإن سياسته تدفع بدول تعاني مشاكل الى ان تصبح «متعثرة». ويكفي للسلطة الأندونيسية ان تراقب باكستان حتى لا تعمل بالنصائح التي توجهها واشنطن اليها.

لا شك في ان هذا المشهد العالمي يعزز حجة القائلين بعدم الإقدام على حرب ضد العراق. فهذه الحرب ستزيد الاحقاد، وتنمّي الفوضى، وتهدد التركيز المطلوب على مكافحة الإرهاب. غير ان الإدارة الأميركية سترفض التعاطي الايجابي مع هذه الخطة.

لنفترض أن مؤرخا وأكاديميا مثل برنارد لويس هو الناصح الرئيسي لجورج بوش و«حزب الحرب» الأميركي. ماذا كان قال؟ سألته «لوموند» عما إذا كان اقترع لصالح الحرب لو كان عضوا في الكونغرس (حائز نوبل للسلام جيمي كارتر أجاب على السؤال بأنه كان صوّت ضد الحرب). أجاب لويس انه كان اقترع للحرب وبرر ذلك بخوفه من ان تفقد الأمم المتحدة دورها (!). سئل عما إذا كان يعتبر «الامتناع عن الحرب ضد صدام حسين خدمة لقضية أسامة بن لادن وأنصاره» فأجاب: «نعم، بالتأكيد. ان عدم فعل شيء يخدم القضايا المعادية للغرب».

عندما سيفعلون شيئا، ويحصل بعده ما يحصل، لن يحاسب أحد لويس. فالفوضى الموعود بها العالم قد تجعل من النصف الأول من الشهر الجاري واحة سلام.

2002|10|15

# سنونوة البرازيل

هـــل تنبئ سنونوة البرازيل قدوم ربيع ما؟ فلأول مرة في التاريخ الحديث ربمـــا يـــصل زعـــيم يساري بهذه الجذرية إلى موقع الرئاسة حائزاً على أكثرية كاســـحة. وبما أن البرازيل هي البلد الخامس في العالم سكانياً والثامن اقتصادياً فإن الحدث لا يمكنه أن يكون هامشياً. فهل يعني، والحالة هذه، أننا أمام افتتاح لمرحلة جديدة لا تستبعد مثل هذا الاحتمال في الأمد المنظور وفي دول ذات ثقل مميّز؟

إن لـــويس انياســـو دا سيلفا (المعروف بـــ «لولا») زعيم جذري ببرنامج اشـــتراكي ديموقراطـــي حقيقي تبهت أمامه الألوان الزهرية لاشتراكيي «الطريق الـــثالث» البريطاني، أو «الوسط» الألماني، أو «الاجتماعي الليبرالي» الخجول من نفـــسه في فرنـــسا. ناهيك، طبعاً، عن النموذج «الديموقراطي» الأميركي. ويقود انتصاره المدوي إلى طرح سؤال أثاره ذات مرة الكاتب الإنكليزي جون غراي (في كـــتابه «الفجـــر الكـــاذب»): هل ثمة مجال، في ظل العولمة، لمؤسسات اشتراكية ديموقراطية وطنية؟

ستحـــسم التجربة في الجواب. إن مشكلات البرازيل هائلة: فوارق اجتماعية أسطورية، تمايزات مناطقية واتنية، انعكاسات للبؤس على وضع أمني متدهور، دين يناهز نصف الدخل الوطني، بيئة إقليمية شديدة الاضطراب بعد الأزمة الأرجنتينية، وجـــار شمالي يمر في مرحلة تشنج تجعل سياسته الداخلية والخارجية رهينة أصحاب المـــصالح الكـــبيرة فكيف إذا جاء التهديد من «الفناء الخلفي» وكيف إذا تنفس كاسترو وشافيز الصعداء وعاودت نيكاراغوا أحلامها؟...

إن مهمـــات هـــرقلية تنتظر لولا. فصندوق النقد بالمرصاد وقد أصبح دائناً للـــبرازيل. والرســـاميل تهدد بالهرب في أي لحظة في ما يشبه الابتزاز الذي أسماه الـــرئيس الجديـــد «إرهابـــاً». والإصلاحات مكلفة جداً ويمكنها إرهاق القدرة التنافـــسية. والعملـــة فقـــدت، أصلاً، أربعين في المئة من قيمتها. غير أنه يستطيع

الاتكال على مجموعة من الميزات ليست بسيطة. فحزبه، حزب العمال، مجرب في إدارة الـــولايات بنجاح، والتعبئة الشعبية وراءه عالية، وبرنامجه الإنقاذي بات أكثر عقلانية وتواضعاً.

بالإضـــافة إلى ذلــك فــإن وصوله إلى السلطة ليس نتيجة تفاقم الانهيار. فـــسيكون المـــرء ظالمـــاً إذا لم يعترف أن العقد الماضي شهد ضبطاً للتضخم، وانفتاحاً ليس كارثياً بالكامل، وخصخصة لقطاعات خففت عن كاهل الدولة الـــنجاح الانـــتخابي، بهـــذا المعـــنى، هـــو ثمرة تلاطم هذه النتائج الاقتصادية والاجتماعـــية وتوفـــر قـــناعة واسعة أن في الإمكان تأمين المزيد من العدالة في التوزيع والإنفاق الاجتماعي بصفتها عنصراً اقتصادياً مربحاً وليست مجرد واجب أخلاقي وإيديولوجي.

لـــيس صـــدفة، والحالة هذه، أن يكون لولا هو المرشح الأقوى في الجنوب المتقدم وليس في الشمال الفقير. إن قاعدته الاجتماعية لا تتماهى مع الأكثر بؤساً في المجـــتمع وإنما مع طبقة عاملة منظمة ومستقرة، ومع فئات وسطى تريد المزيد، ومع مهنيين وجامعيين متماسكين في طرحهم الديموقراطي، ومع شريحة بورجوازية متنورة، ومع اتنيات مقهورة وتشكل من هذا المزيج «كتلة تاريخية» تملك مشروعاً تغييرياً يستند إلى نجاح مؤكد في الإدارة المناطقية.

إن تحـــولات لولا الشخصية قادته إلى حيث هو الآن. فمن ماسح أحذية في ســـن الـــسابعة، إلى عامل، إلى زعيم نقابي، إلى سجين رأي، إلى مناضل في سبيل الحـــريات، إلى خصم للديكتاتورية العسكرية ثم الليبرالية الأصولية، إلى أحد أبرز دعـــاة العـــولمة الـــبديلة (بورتو الليغري)، إلى مرشح فاشل للرئاسة، إلى الفوز... تـــتداخل عناصـــر الـــسيرة هذه لتشير إلى أن الشخص، الأمي أصلاً، بذل جهداً اســـتثنائياً كي يكتسب قماشة رجل الدولة، واشتغل، قدر المستطاع، على توسيع قاعدته الاجتماعية.

ولقـــد واكب حزبه هذه التحولات فأعاد صياغة نفسه. إنه زواج ناجح من نقابـــيين مسيـــحيين، وتـــيارات اشتراكية جماهيرية، وجذريين كما يمكن لأميركا اللاتينية أن تُنبت، وناشطين اجتماعيين عضويين، ومثقفين ملتزمين، وخبراء يملكون

أجـــوبة محـــددة علـــى مشاكل محددة. إنه حزب تعددي يلعب دوره بصفته أداة سياســـية تـــتجاوز التمثيل القطاعي لتشكل صلة وصل توسع جبهة التغيير وتعدل برنامجها لتصيب نقطة التوسط التي يمكن لرأسمالي عصري أن يلتقي عندها مع عامل إصلاحي.

الرهان المعقود على التجربة البرازيلية كبير. فالبلد، إضافة إلى أهميته، صاحب «اشـــعاع» وفرته له، مرة، كرة القدم، وثانية استضافة منتديات «العولمة البديلة». والـــنجاح يـــأتي في لحظة خاصة تمر بها العولمة الليبرالية كونياً وفي أميركا اللاتينية خاصـــة. إنمـــا لحظـــة التوقف في محطة النقد الذاتي، والدعوة إلى تصحيح المسار، ورفـــض الثقة المفرطة بالنفس، والتقليل من النـــزعة الظافرية. حتى صندوق النقد بـــات أكثر تواضعاً. ولأن اللحظة هي هذه يصح السؤال: هل يقود لولا البرازيل عكس السير أم أنه يومئ إلى أن السير يعتزم تغيير وجهته.

2002|10|29

# أوروبا الأوروبية
# وأوروبا الأطلسية

وصـــل سيلفيو بيرلوسكوني الى واشنطن حاملاً رأس غيرهارد شرودر. تبعه طوني بلير حاملاً رأس جاك شيراك. وكانا مرّا في اسبانيا عشية وغداة بيان الدول الـثماني (أصـبحوا 9) للاطمئـنان الى حـسن سير العملية الموجهة لشق القارة الأوروبية، أي لجعلها تنطق بلسانين، أي لإسكاتها.

لقــد بات في وسع جورج بوش القول إن أوروبا ليست ضد سياسته. فهناك مـــن ارتــضى، باسم التضامن الأطلسي، ضرب التضامن الأوروبي. وذهب بعض الغـــلاة الى حد الحديث عن عزلة المانيا وفرنسا مستعيداً توصيف دونالد رامسفيلد لهما: أوروبا القديمة.

تقــضي الحقــيقة القول إن لا مفاجأة في البيان المشار اليه. فأوروبا لم تكن موحدة يوماً حتى يمكن الحديث عن انقسامها. وليس سراً ان أوروبا السياسية، في مـــا يخص الأمن والسياسة الخارجية، لا زالت مشروعاً يحبو. وكل ما كشفت عنه المسألة العراقية هو ان القارة بعيدة جداً عن ان تبدأ مسيرتها التوحيدية بحيث يتحول انفــتاح الأســواق وإسقاط الحدود واعتماد اليورو الى أمن مستقل يسند سياسة خارجية مستقلة.

ان تقرير الأمر الواقع هذا لا يلغي ظاهرتين. الأولى، والأقل أهمية، هي ان الـبرلمان الأوروبي اقتــرع ب287صـــوتاً مقابل 209 ضد أي عمل عسكري انفــرادي. غـــير ان الـــبرلمان لا صلاحيات له في هذا المجال. الظاهرة الثانية، والمهمة، هي ان المزاج الأوروبي العام، وبنسبة تقارب 80 في المئة، يعارض حرباً خـــارج الشرعية الدولية. ومع ان بون تبدو أكثر تصلباً من باريس في نـــزعتها الـــسلمية، ومـــع ان شـــيراك أرسل اشارات مرتبكة فإن أكثر من ثلاثة أرباع الفرنسيين يريد ممارسة حق النقض في حال قررت واشنطن التصويت، في مجلس الأمن، على قرار بحرب غير مبررة.

لا ضـــرورة لتقديس استطلاعات الرأي. ولا منطق في الدعوة الى اعتمادها مرشـــداً سياسياً. ولكن ثباتها خلال الشهور الماضية، والتباين المستمر الذي تظهره بـــين ضـــفتي الأطلسي، يشيران الى ان الشعوب الأوروبية أكثر تقارباً مما يظهره صدور البيان الانشقاقي. ولعل الجديد هو انه بات يصعب اعطاء معنى لهذا التقارب الا انـــه دعوة الى أخذ مسافة عن السياسة الأميركية التي تمثل الادارة الحالية لحظة شديدة الرعونة فيها.

ليس في أوروبا، بشرقها وغربها، من يعادي الولايات المتحدة. ولكن الواضح ان قوى كثيرة باتت تجد نفسها متعارضة مع سياسات شديدة الليبرالية، والانانية، والغطرسة.

إن دعـــاة أوروبا الأوروبية يريدون التحالف مع الولايات المتحدة. ولكنهم يريدون، في الوقت نفسه، بلورة شخصية مستقلة تعتبر انها، بسبب قدمها وتجربتها وتأريخهـــا ومـــوقعها، قادرة على المساهمة في ارساء العلاقات الدولية على قاعدة احترام التعدد والاحتكام الى معايير متفق عليها.

يـــتواجه هؤلاء مع المتحمسين لأوروبا الأطلسية التي تكتفي بكونها سوقاً حـــرة، وتتوســـع علـــى هذا الأساس، وتخوض، ربما، مواجهات «نقابية» مع واشنطن، ولكنها تترك للشقيق الأكبر الحق شبه الاحتكاري في الأمن والسياسة والدولية.

ويقدم البيان الأخير نموذجاً عما يمكن ان تنحط اليه أوروبا حال استسلامها للولايات المتحدة في صياغة وعي العالم.

القول اننا، اليوم، «أمام خطر أعظم لا يماثله خطر» يكاد يكون مضحكاً في فـــم أوروبي يعـــرف تماماً مخاطر القرن العشرين. ورواية 11 أيلول على أساس ان الهجمات كانت ضد «القيم» ليس إلا، تنسف أي رغبة في الاسهام بجعل العلاقات الدولـــية أكثـــر تـــوازناً والادعاء ان أميركا انقذت أوروبا مرتين بسبب «الإقدام والكـــرم وبعد النظر» يرفضه أي عاقل يعرف القليل عن تاريخ أميركا. والتخوف من ان يكون العراق خطراً مميتاً على الأمن العالمي وعلى العلاقات عبر الأطلسي لا يفعـــل سوى التشكيك برجاحة المتخوف. والزعم ان الفشل في مواجهة التهديد

العراقـــي «يعني التخلي عن مواطنينا والعالم أجمع» لا يساوي بروباغندا تافهة من الدرجة العاشرة.

إن ثمة ما يخيف فعلا في تحويل هذا «النص» الى برنامج. لا تعود الرداءة هي المعيار بل القوة القادرة على ممارسة «الرداءة».

يمكن القول ان المشروع الأوروبي، بالمعنى النبيل للكلمة، هو ضحية حرب لم تقـــع بعـــد. فلقد بات واضحاً ان الأطلسية هي، من وجهة نظر أميركية، شرط الأوروبـــية. والأطلسية، بمعناها الجديد، لم تعد حلفاً مؤسساً على مصالح مشتركة و«قـــيم» مـــشتركة. اصبحت مجرد اداة من أدوات استلحاق القارة أو دول فيها بحـــيث يمكـــن «اصطياد» أعضاء جدد واستخدامهم ضد بلدان مجاورة. أما الاداة الأخـــرى فهـــي تحويل توسيع الاتحاد الأوروبي الى وسيلة لتذويب «الشخصية» الأوروبـــية وإغـــراق الـــنواة الـــصلبة للقارة بوافدين يستقوون بأطلسيتهم على أوروبيتهم.

وتـــدعم هـــذه المعطـــيات الرأي القائل بأن العدوان المحتمل على العراق يـــستهدف، بـــصورة غير مباشرة، حلفاء للولايات المتحدة يظهرون نـــزعات اســـتقلالية. انه محاولة لهندسة العلاقات الدولية وفق ميزان قوى جديد يضمن لواشـــنطن أرجحية كاسحة في المدى المنظور وحيال دول أو مجموعات دول لا مجال لمنازعات عسكرية معها.

وبهذا المعنى يمكن القول إن العراق ليس هو الموضوع في خلافات قد تبرز بين الولايات المتحدة ودول متوسطة النفوذ. ومع ما في هذا الكلام من جرح للنرجسية لـــدى الـــنظام العراقي فإن الواضح ان بغداد هي مجرد عنوان لصراعات تتجاوزها وتـــتجاوز المـــنطقة وتتناول العلاقة الثنائية بين كل عاصمة على حدة وبين المركز الامـــبراطوري. ولهـــذا السبب، بالضبط، تحول سؤال الحرب المتوقعة الى محور من محـــاور الحـــياة السياسية الداخلية في معظم بلدان الأرض، وفي معظم التجمعات الاقليمية.

2003|2|1

# الحوار المتعثر

# بين «الترويكا» وإيران

الأزمة بين إيران والدول الأطلسية واقعة واقعة. ربما غداً أو بعد غد. ربما بهذا الـــشكل أو ذاك. قـــد يتطوّر الخلاف الحالي بين إيران والترويكا الأوروبية فتندلع الأزمة. قد يستمر التفاوض وفق عروض جديدة فتتأخر. غير أنها ستلوح مجدداً ما لم يجد أحد حلاً سحرياً لعقدة الاستعصاء فيها: حق طهران في تخصيب الأورانيوم.

يمكن، افتراضاً، تصور الحوار التالي:

إيـــران: إن من حقنا امتلاك الدورة الكاملة للتكنولوجيا النووية، بما في ذلك تخـــصيب الأورانيوم. صحيح أننا لا نحتاج إلى مصادر طاقة حالياً ولكن الصحيح، أيضاً، أن النفط إلى نضوب وأن هذه التكنولوجيا ذات مردود عام على اقتصاد أي بلد وتقدمه.

«التـــرويكا»: إن امتلاك الدورة الكاملة يؤهل إيران للانتقال من الاستخدام الـــسلمي إلى الاســـتخدام العـــسكري. يتوجب، والحالة هذه، الإبقاء على حلقة واحدة، على الأقل، مفقودة مع الاستعداد للتعويض عنها بحوافز متعددة. والموافقة الإيرانية على هذا الانتقاص من الحق هي الدليل المطلوب عن حسن النية.

إيران: امتلاك الدورة الكاملة حق تنص عليه معاهدة الحد من الانتشار النووي الـــتي وقعتها طهران. إنه، إذاً، حق معترف به دولياً. وإلى ذلك فإن إيران مستعدة للمـــوافقة علـــى حـــصول العملية كلها تحت إشراف مراقبين من الوكالة الدولية المختصة. وحتى عندما تقرر تفعيل مفاعل أصفهان فلقد تأخر ذلك إلى حين وصول المراقبين ونصب الكاميرات.

التـــروبكا: لا جـــدال، مبدئـــياً، في الحق، غير أنه سبق لإيران أن أخفت، لـــسنوات، أجـــزاء من برنامجها. الريبة واجبة إذاً. ثم هناك «اتفاق باريس» الذي وافقـــت طهران بموجبه على وقف التخصيب طالما استمرت المفاوضات. ومن غير الجائز الانسحاب الأحادي من هذا الاتفاق.

إيـران: «اتفـاق باريس» أقل أهمية من المعاهدة. ثم إن إيقاف التخصيب كـان «خطوة طوعية» بما يعني أنه يجوز لمن أقدم عليها التراجع عنها. وهذا ما حصل بعدما تأخر الأوروبيون في تقديم عرضهم. ولا يسع طهران إلا القول بأن المعاهدة وأحكامها هي أرقى ما توصل إليه العالم في ما يخص المراقبة بما يرفع أي مسؤولية عن أي تقصير. إلى ذلك ثمة دول غير منضمة إلى المعاهدة أصلاً، وهي طـوّرت وباتـت تملك برنامجاً نووياً وترسانة عسكرية ذرية (إسرائيل، الهند، باكستان) ومع ذلك فإن أحداً لا يسائلها بل إن الولايات المتحدة تعقد اتفاقات معهـا (الهـند) في ما يخص التبادل النووي أو في ما يخص وسائل حمل الرؤوس النووية (باكستان).

الترويكا: لم يتأخـر العـرض الأخير عن موعده ثم إنه كان عرضاً مغرياً. يتـضمن حوافـز ومغريات اقتصادية وتكنولوجية، كما يتضمن الاعتراف لإيران بتطويـر بـرنامج سـلمي وتزويدها مكوّنات لذلك. ثم إن الأوروبيين يعرضون مساعدات في «مجالات عدة كالبيئة والاتصالات والتربية والتدريب وإعطاء دفع في مجالات تعاون أخرى مثل المواصلات والسياحة وعلم الزلازل» أضف إلى «العمل على التوصل إلى اتفاق للتعاون والتجارة.. وتقديم الدعم السياسي من أجل دخول إيران إلى منظمة التجارة العالمية».

إيران: العرض ليس مغرياً على الإطلاق. فهو يضع شروطاً سياسية ضمنية تحـت اسـم «الالتـزامات المشتركة في موضوع حظر انتشار السلاح النووي وشـؤون الأمـن الإقليمـي والإرهاب». إلى ذلك إنه يقصر عن تلبية الطلب الإيراني الخاص بإمكانية التخصيب ويقيم معاملة تمييزية غير مقبولة.الترويكا: إن رفـض العرض وإعلان مباشرة التحويل دليلان قاطعان على الرغبة في السلاح النووي لا في البرنامج السلمي. نحن، إذاً، أمام تصعيد حدي لا يمكن السكوت عنه. لذا يتوجب المرور عبر مجلس محافظي الوكالة الدولية والإصرار على تحويل الملـف إلى مجلس الأمن. وفي حال وصلت الأمور إلى هذا الحد ستواجه إيران عقـوبات اقتـصادية وعزلاً سياسياً وربما إجراءات عسكرية يدعو إليها بعض الأكثر تشدداً.

لا تمكن الإحاطة الفعلية بهذا الحوار الذي امتد لحوالى سنتين من دون وضع الولايات المتحدة (وإسرائيل) في خلفية المشهد. فواشنطن رسمت خطاً أحمر، وامتنعت عن الاشتراك في التفاوض، ورفضت أي حوار مباشر مع طهران، و لم تقدم أي التزامات. أقدمت، بدل ذلك، على الضغط على الأوروبيين ولومهم على ضعفهم وتخاذلهم. راهنت، ربما، على اصطدامهم بالإصرار الإيراني من أجل اجتذابهم نحو إنتاج موقف غربي إجمالي لا يكون فعالاً إلا إذا كان مشتركاً. والخطوة التالية، من وجهة نظر الولايات المتحدة، هي التأسيس على وحدة الموقف الأطلسي من أجل تطويق أي تردد روسي أو صيني خاصة إذا بدا أن الدولتين مهتمتان بمصالحهما مع إيران سواء في ما يخص النفط والغاز أو ما يخص الأوضاع في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى.

إذا حصل وانتقل الملف إلى مجلس الأمن فإن ذلك سيدشن أزمة دولية في منتهى الخطورة ذات ارتدادات إقليمية استثنائية في أهميتها: التوتر السياسي والأمني، التأثير على سعر النفط، تعديل الحسابات في أفغانستان والعراق، إرغام دول المنطقة على خيارات صعبة، صعود الحرارة في الخليج، طرح أسئلة صعبة على لبنان... سيصبح هذا كله وارداً حتى لو لم يتدهور الوضع نحو مواجهة مسلحة مفتوحة على الاحتمالات كلها، وهي مواجهة تعمل إسرائيل مع صقور الإدارة الأميركية على حصولها.

إذا قررت إيران المضي في ممارسة حقها السيادي، وإذا كانت قررت ذلك الآن، فليس الأمر نتيجة انتخاب محمود أحمدي نجاد للرئاسة. إن هذا القرار، في حال اتخذ، يبدو مرتبطاً بوجود تقدير استراتيجي إجمالي يقول إن التوازن في المنطقة، من فلسطين إلى لبنان، إلى سوريا، إلى العراق، قد استقر على نحو يسمح بهذه الخطوة. بكلام آخر ستكون طهران تعطي الإشارة القوية إلى أنها ترى الموجة الأميركية التي ضربت الإقليم منذ غزو أفغانستان آخذة في الانكسار والتراجع وأنه آن الأوان، ربما، لهجوم مضاد محدود يدخل بعض التعديل على التوازن الناشئ.

**2005|8|9**

# إيفو موراليس:
# الكرامة والسيادة

سبقت أميركا الوسطى والجنوبية العرب في الموقف السلبي من «اليانكي». عندما كانوا، هناك، يعانون من سياسة الولايات المتحدة، وتدخلاتها، وانقلاباتها، وغزواتها، وجشع شركاتها، كانت تلك البلاد بعيدة عنا. وعندما بدأ الاحتكاك العربي الأميركي كانت الاتصالات الأولى تميل إلى الإيجابية. كنا نعاني، هنا، من الاستعمار الأوروبي وبدت القوة الأميركية أقرب إلى ما تكون قوة تحريرية. لقد كان شبه مستحيل، مثلاً، إقناع ثوار الجزائر بالعكس. وقبلهم كانت ثورة «الضباط الأحرار» في مصر ميالة إلى التعاطي الإيجابي مع البلد القوي والبعيد. إلا أن تطورات الخمسينيات، بعد نشوء إسرائيل، وبعد «وراثة» أميركا لكل من بريطانيا وفرنسا، قلبت هذه الاتجاهات. لقد بادأتنا الولايات المتحدة بالعداء وهي مستمرة ومزدادة عدوانية.

كان يمكن القول، قبل سنوات، إن المزاج الشعبي في العالم العربي وفي أميركا اللاتينية، «معاد» للسياسة الخارجية الأميركية. ومع أنه في الإمكان القول، اليوم، إن المزاج الشعبي في العالم كله أصبح سلبياً حيال إدارة جورج بوش، يبقى أن هذه السلبية هي الأكثر تجذراً في جنوب القارة الأميركية وفي منطقتنا.

إن هذه الملاحظة هي التي كانت تشجع على القول إن أي انفتاح ديموقراطي، ولو حصل نتيجة ضغط أميركي جزئي، لن يفعل سوى تأمين اشتراك جمهور أوسع في مقاومة السياسة الأميركية. وما يجري هذه الأيام، هنا وهناك، يوفر مصداقية متزايدة لهذه الملاحظة.

يمكن الزعم أن المقارنة تتوقف هنا. إن الانتخابات المتتالية التي تشهدها بلادنا تشير، في كل مرة، إلى تقدم التيارات الإسلامية الأصولية على تباين أصولياتها وبرامجها. وإذا كانت هذه التيارات تتقدم فلأسباب عديدة بينها أن انكسار مشاريع التنمية ذات التوجه «الاشتراكي»، وسياسات السلطات المحافظة، جعلت

من هذه التيارات مستودع الشعور بأنه لا بد من قدر من الممانعة. ثمة أسباب كثيرة جعلت الصيغة الأكثر احتمالاً وشعبية للتعبير عن النفس وقول رأي هي تلك التي تغلّب الجانب الثقافي والحضاري وتدفع إلى الوراء القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

أما ما يحصل في أميركا الوسطى والجنوبية فمختلف. فبعد انهيار الديكتاتوريات، وبعد سنوات من السياسات الليبرالية الجامحة، بتنا نشهد مداً لنوع جديد من القوى السياسية يتميّز بالتالي:

1. ثمة صعود لتيارات تريد وضع حد للنيو ليبرالية التي أدت إلى زيادة التفارق الاجتماعي في بلدان تعاني منه أصلاً.
2. تنتظم هذه التيارات في أحزاب من نوع جديد. إنها أقرب ما تكون إلى فدراليات تضم نقابات عمالية وفلاحية، ومثقفين وأكاديميين، وفئات متنورة من الطبقة الوسطى.
3. برزت القضية الثقافية في هذه التيارات بصفتها تجديد الاعتراف بالثقافات المحلية، وبإعادة اكتشاف البُعد الهندي الأصلي، وبالتركيز على التعددية. ويمكن القول، في هذا المجال، إن ماركوس، على رأس الزاباتيين، لعب دوراً حاسماً في هذا المجال، أي في استثمار مفاعيل العولمة النيو ليبرالية لجهة الآثار الاجتماعية ولجهة استفزاز الهويات المحلية وإدراج بروزها في سياق أوسع.
4. تجدد الخطاب النقدي للجار الشمالي ولسياسته التعسفية في «الحديقة الخلفية». ونجح هذا الخطاب النقدي في تقديم توليفة تجعل الدعوة إلى العدالة روح التطلب الوطني الاستقلالي. فمن كاسترو، نعم كاسترو، إلى شافيز، يستحيل الفصل بين الداخل «الاشتراكي» والخارج السلبي حيال واشنطن وماضيها. إن «اشتراكية» أميركا الجنوبية هي الترجمة الواضحة للعزة الوطنية.
5. إن التحوّل يتم بوسائل ديموقراطية حصراً ويشارك فيه، في غير بلد، قادة وكوادر غادروا حرب العصابات والغوار. لا بل يبدو هناك، أكثر من أي مكان آخر، أن الارتداد عن الديموقراطية هو التهمة الموجهة إلى طبقات حاكمة فاسدة لم تعد تستطيع تأمين القاعدة الاجتماعية المطلوبة لسلطات النهب الداخلي والالتحاق وتشريع ثروات البلاد أمام الشركات الدولية.

يـندرج الانتـصار الكبير الذي حققه إيفو موراليس في هذا السياق. سياق الاحـتجاج علـى تحالف الأقلية المستفيدة مع الشركات العابرة للقارات، سياق الاحـتجاج الديموقراطـي علـى التمييز الإثني، سياق الاحتجاج على التدخلات الإمبريالية الأميركية، سياسة الدفاع عن الثقافات المحلية وارتباطها بأشكال وأنواع إنـتاج محددة. لقد صعد الفلاح، النقابي، الهندي بسرعة نسبية واستطاع مفاجأة الجميع.

وإذا كانـت أميركا الوسطى واللاتينية ستشهد في 2006 ما لا يقل عن عشر دورات انتخابية، فإنه من المقدر أن ينتهي العام وقد مال نصف القارة، بمعظمه، إلى اليسار وإلى البحث عن علاقات بينية تقيه شرور الجار الشمالي.

إلا أن اليسار المشار إليه يسار تعددي. كاسترو ليس مثل شافيز، ولولا ليس مثل موراليس، وأندريس مانويل لوبيز أوبرادور ليس مثل نيستور كيرشنر... لكل من هؤلاء تجربته، ولكل بلد ظروفه ومشاكله وإمكاناته، ولكن الخط الجامع أقوى من الفروقات.

إن العدالـة هي في صلب هذا الخط الجامع. ولكن يجب أن نضيف إليها أن موراليس عـندما خاطـب كاسـترو قبل يومين تحدث بتركيز عن «الكرامة والسيادة».

إن الكرامة والسيادة، فضلاً عن العدالة، هي ما ينقصنا في هذا العالم العربي. يبدو أن أميركا الوسطى والجنوبية ستسبقنا إليها.

2005|12|22

# الضابط الإسرائيلي
# وتمجيد الاستعمار الفرنسي

مـــرّ القانون بهدوء. القانون الذي يحض فرنسا على حسن معاملة المستوطنين الـــذين انسحبوا مع جيوشها عندما غادرت أو اضطرت إلى مغادرة المستعمرات. كـــان ذلـــك مـــن عشرة أشهر ذات 23 شباط. لم يتوقف الكثيرون عند التعديل الطارئ على المادة الرابعة والداعي إلى أن تعترف الكتب المدرسية «بشكل خاص بالـــدور الإيجابي للوجود الفرنسي وراء البحار». أي، بكلام آخر، إلى الاعتراف بإيجابيات الاستعمار وفي شمالي أفريقيا بشكل خاص.

أمكـــن كبت رد الفعل. فالقانون صاغه وعدله نواب من اليمين الحاكم من الذين يشكل «الأقدام السوداء» و«الحركيون» نسبة «محترمة» من ناخبيهم. وأيّده نـــواب الحـــزب الاشـــتراكي وانفرد الشيوعيون بالتصويت ضده. خرق الكبت مورخون نشروا عريضة تقول إنه ليس من حق المشترعين كتابة التاريخ وإن أحداً لا يـــصوغ الذاكـــرة بقانون. ثم رد عليهم زملاء لهم معترضين على المطالبة بإلغاء القوانين التي تتدخل في ما لا يعنيها، أي، في هذا المجال، بوضع أطر التأريخ.

إن في مرور القانون، وفي عدد مؤيديه، وفي الصمت عنه، ما يقلق. وهناك ما يقلـــق أكثـــر في اندفاعة بعض النواب، في جلسة شهيرة، إلى استحضار ماضيهم الكولونـــيالي والـــتفجع علـــى التضحيات التي قدموها، وفي إدانة الإرهاب الذي تعرضـــت لـــه القـــوات الغازيـــة والمتعاونون المحليون معها. لقد بدا ذلك النقاش «التاريخـــي» نقاشاً في اللحظة الراهنة. فها نحن نشهد محاولة للعودة إلى رفع ألوية «المهمة التمدينية» للاستعمار ناشر التقدم والحضارة والديموقراطية. وها نحن نشهد التركيز على «عبء الرجل الأبيض» الآخذ على عاتقه نقل البدائيين إلى الحضارة. وهـــا نحن نعيش زمن «الرسالة الأميركية الخالدة». وها هي المقاومة، كل مقاومة، مـــن فلسطين إلى العراق، تصبح عملاً إرهابياً، متخلفا، لا يدافع عن البلاد وأهلها وثرواتها وحقها، وانما يعادي فكرة الحرية.

ثم كـــان مـــا كـــان في فرنسا من هبة الضواحي. هبة المتحدرين من اصول اختبرت الاستعمار في بلادها ودفعتها اسباب كثيرة إلى تجديد الاختبار في المتروبول علـــى شكل تمييز حاد. وعندما عامل نيكولا ساركوزي الشبان بصفتهم «حثالة» وبـــصفتهم «رعاعـــاً»، داعـــيا إلى استخدام المبيدات ضدهم، لم يكن يغرف من مفـــردات الخطاب الكولونيالي فحسب، وانما، ايضا، كان يدرك انه يخاطب مزاجاً صاعداً.

تـــردد الكثيرون في تقديم التغطية الفكرية لساركوزي. إلا ان بين الذين تولوا ذلـــك احد ابرز «الفلاسفة الجدد» الين فنكلكروت. والرجل مثقف يهودي كان ذات مـــرة يـــساريا الى ان اخذه دفاعه الاعمى عن السياسات الاسرائيلية، وعن الـــيمين الصهيوني، وعن ارييل شارون، الى مواقع اخرى. لقد بات يرى في النقد الديموقراطـــي الإنـــساني لـــسياسات عنصرية اسرائيلية المظهر الجديد من مظاهر اللاسامية.

شـــرح فنكلكروت لـــ «هآرتس» نظريته حول عنف الضواحي. وخلاصتها ان المنتفضين لا ينتفضون لانهم مضطهدون او مهمشون بل لانهم مسلمون وسود. وهم اذ يفعلون ما يفعلون فلأنهم يعادون الغرب والحضارة المسيحية اليهودية، ولذا فمـــن الافضل ترحيلهم. و لم يكن سرا انه يشمل في هذا التحليل الفلسطينيين تحت الاحـــتلال وكـــل معارض او مقاوم للاحتلال الاميركي للعراق. ان ما دعا إليه «الفيلسوف الجديد» هو، باختصار، «صهينة الوعي العالمي».

لقد تعرضت هذه الاطروحات لحملة انتقادات طبعا. ولكن، بما ان الوقاحة لا قعر لها، فقد وجدنا من يعتبر الانتقادات، بدورها، مظهرا من مظاهر اللاسامية!

لم تكـــد قـــضية فنكلكروت تتراجع حتى عادت الى الساحة قضية «تمجيد الاستعمار» وواجب تدريس ذلك. لقد استشعر الاشتراكيون وبعض نواب الوسط خطـــأ ما اقدموا عليه. وتلقى ساركوزي صفعة حين ابلغ إليه فرنسيو جزر الانتيل (وهم عبيد سابقون جيء بهم من افريقيا) انه غير مرحب به لديهم. وتدخل جاك شـــيراك، في يقظة ديغولية قلما تصيبه، من اجل ان ينفي عن القانون صفة المؤرخ ومن اجل ان يكلف لجنة تبحث الامر من اساسه.

إلا ان ساركوزي عاد ليضرب من جديد. لقد قادته آراؤه الرافضة لاستمرار فرنسا في اظهار «الندم»، وقادته منافسته مع شيراك، الى تكليف المحامي ارنو كلار سفيلد ترؤس لجنة تبحث في «القانون والتاريخ وواجب الذاكرة»، وبمجرد معرفة الخبر عاد السجال ليتجدد متناولا، هذه المرة، شخصية المحامي المشار إليه.

ابن ابن لسيرج كلار سفيلد «صائد النازيين» المعروف. لكن المشكلة ليست هنا اطلاقا، اي ليست في ضرورة محاكمة فرنسيين واوروبيين اضطهدوا، حتى الابادة، مواطنيهم. هذه ضرورة. ان المشكلة هي في ان كلار سفيلد الشاب لا يرى فرقا كبيرا بين الماني نازي او فرنسي متعاون، لعنصريته، مع الاحتلال الالماني، وبين فلسطيني يقاتل فوق ارضه. الاثنان، في رأيه، يلتقيان عند كراهية من النوع نفسه لـ «اليهودي».

ارنو كلار سفيلد نجم بالمعنى الاستهلاكي المبتذل وهو حاضر بقوة، فوق المسرح الفرنسي والاوروبي والاميركي، في كل المعارك التي يخوضها عتاة اليمين الصهيوني. وهو يفاخر بذلك معتبرا انه يثأر لاجداد قضوا في المحرقة، يرفض كلار سفيلد حق العودة للفلسطينيين الى ارضهم معتبرا انه المسؤول عن افشال التسوية، ويهاجم العرب الذين لم يدمجوا «اخوتهم». يتبنى الرواية الصهيونية التحريضية لتاريخ الصراع، ويعيد التذكير بالدور الفرنسي في المساعدة لاقامة «وطن يهودي» في فلسطين. يحمّل العرب جزءا من مسؤولية المحرقة لانهم ضغطوا لاقفال ابواب فلسطين امام الهجرة اليهودية.

لقد واكب كلار سفيلد نظريات «المحافظين الجدد» وناتان شارانسكي القائلة ان الديكتاتوريات العربية، ومنها ديكتاتورية ياسر عرفات، تستخدم كراهية اسرائيل لتستمر. ودافع، مبكرا، عن جدار الفصل وضم المستوطنات. رأى في العنف الفلسطيني مشروع ابادة وفي العنف الانتقائي الاسرائيلي مشروع دفاع عن النفس. كتب داعيا الى الحرب الاهلية الفلسطينية متسائلا عن جدوى اقامة دولة فلسطينية في ظل وجود الاردن، ثم عاد الى تعديل موقفه بعد «التطور» في موقف شارون.

لـيس كلار سفيلد من النوع الذي يكتفي بالكلام. لقد سعى الى اكتساب الجنسية الاسرائيلية وحصل عليها. وتوجه، في عز الانتفاضة، للخدمة في جيش الاحتلال في اطار «حرس الحدود» وروى تجربته في مواجهة الفلسطينيين مفاخراً بأنه كان احد افضل «قناصة» الكتيبة.

أمثل هذا الرجل هو الاختيار النموذجي للكتابة عن الاستعمار، وتاريخه، وذاكرة الشعوب في التعاطي معه؟ يبدو الامر كذلك في عرف رئيس حزب الاكثرية الحاكمة في فرنسا، والرجل الذي لم تهتز شعبيته بعد ما جرى في الضواحي. والاستنتاج من ذلك ان فرنسا قد لا تكون تماما بمنأى عن اعادة الاعتبار لافكار وقيم كان يبدو ان الإنسانية تجاوزتها. ان اجواء من هذا النوع تقود من البحث في الحضور الايجابي للاستعمار الفرنسي تاريخيا في شمال افريقيا الى التسامح مع عودة شبه وصائية لفرنسا الى المشرق العربي.

* * *

في 5 آذار 2003 تقدم نائبان فرنسيان باقتراح مشروع قانون من مادة وحيدة يطالب «بالاعتراف العام بالعمل الايجابي لمجموع مواطنينا الذين عاشوا في الجزائر اثناء التواجد الفرنسي». أحد هذين النائبين فيليب دوست بلازي وزير الخارجية الحالي!

2005|12|29

# الملف النووي الإيراني:
# دفاعاً عن.. اللاتوازن

العـــرب، مثل غيرهم من شعوب العالم، أصحاب مصلحة في عالم خال من الأسلحة الفتّاكة النووية وغيرها، وهم، من باب تحصيل الحاصل، أصحاب مصلحة في شرق أوسط خال من هذه الأسلحة.

المـــشكلة ليـــست لـــديهم. إن دول النادي النووي هي التي ترفض الالتزام بـــتعهداتها خفـــض ترســـانتها وصولاً إلى إزالتها. وهذه الدول، نفسها، ارتضت انـــضمام الهند وباكستان إليها. ويعرف أي متابع لهذا الملف أن الاتفاقات الاخيرة التي عقدتها الولايات المتحدة مع الهند تصب في خانة تعزيز الانتشار النووي. ويقال الأمر نفسه، بدرجة أقل، عن تسليح باكستان.

أضـــف الى ذلـــك أنه، في ما يخص المنطقة، فإن المشكلة النووية هي مشكلة إسرائيلية حصراً. إنها الدولة الوحيدة التي تملك سلاحاً نووياً، وترفض التوقيع على معاهدة الحد من الانتشار، ولا تقيم أي صلة مع وكالة الطاقة الدولية.

يتـــرجم هـــذا الواقـــع نفسه انكساراً حاداً في موازين القوى داخل إقليم الـــشرق الأوسط، وبين دوله العربية والدول الأجنبية. ومن حق العرب (وهو حق لا تمارسه حكوماتهم) النظر الى هذا الانكسار بصفته المصدر الأول للعدوان الـــذي يتعرضون إليه وللتوترات التي تضرب حياتهم. فلو لم تكن إسرائيل بهذه القـــوة حيال العرب والفلسطينيين لكانت أكثر استعدادا لتسوية عادلة، ولو لم تكـــن الولايات المتحدة بهذه القوة (وهي معادلة في الحالتين للضعف العربي) لما انتدبت نفسها لاعادة هيكلة المنطقة وفق مصالحها ورؤاها فوق ما تعانيه المنطقة نفسها من تبعية والتحاق.

هذا هو الإطار العام، من زاوية عربية، للملف النووي الايراني.

لا مجال لتصديق وزراء خارجية الترويكا الاوروبية الذين نشروا، قبل اسابيع، مقـــالاً يشرحون فيه سياستهم. لقد زعموا أن سلوكهم حيال إيران مدفوع فقط

بالـــرغبة في الحفاظ على التوازن في الشرق الأوسط. خطأ. إن سلوكهم مدفوع، حصراً، بالرغبة في الحفاظ على اللاتوازن.

وعـــندما ننظر الى الخلافات الاوروبية مع اميركا او اسرائيل في قضايا تخص العـــرب نلاحـــظ انـــه اخـــتلاف حول سبل استمرار هذا اللاتوازن بين العرب والآخرين. لا يوجد خلاف واحد، من فلسطين الى العراق الى لبنان الى سوريا، إلا ويندرج في سياق التباين حول كيفية استخدام التفوق وأساليب إنفاقه واستعماله. وحتى التعارضات داخل الولايات المتحدة نفسها، أو اسرائيل، او كل بلد اوروبي علـــى حدة، يمكن إعادتها الى المنطق نفسه: إنها تعارضات بين تيارات يقترح كل واحد منها خياراً للاستفادة من انعدام التوازن بين المنطقة ومن له علاقة بها.

هل اقتحام الملف الايراني المشهد مؤشر الى احتمال تعديل في هذا اللاتوازن؟ قبل تقديم اي جواب لا بد من أخذ العناصر التالية بالحسبان:

أولاً لا يملـــك احد في العالم دليلاً بسيطاً على وجود برنامج نووي عسكري إيـــراني. والخلاف الناشب اليوم هو، بالضبط، بين ما تعتبره إيران حقا يسمح لها بامتلاك الدورة التكنولوجية النووية الكاملة (مقابل التزامها ضوابط وكالة الطاقة) وبـــين ما يراه الغربيون خطراً لأنه يضع إيران على العتبة التي يمكن الولوج منها الى الشق العسكري.

ثانياً إن المواجهة الراهنة تطال الجانب المدني من البرنامج نتيجة الشبهة في كيفية استخدامه لاحقا. لذا فإن كل كلام رسمي يحذر من امتلاك إيران القنبلة هو كلام يتبنى اتهامات غير مثبتة ويصب موضوعياً في خدمة دعاة التصعيد ضد طهران.

ثالـــثاً لو سلمنا أن إيران متجهة نحو التطوير العسكري لبرنامجها فإن ذلك لن يكـــون إخـــلالاً بالـــتوازن بل تصحيح لانعدام التوازن. ويعني ذلك، في الشروط السياسية الحالية، إرغام الاوروبيين والاميركيين والاسرائيليين على تعاط مختلف مع شؤون المنطقة.

رابعـــاً يمكن الزعم، بناء على التجارب السابقة في العالم، ان التوازن يمكنه ان يكـــون مـــدخلاً الى الاستقرار، كما يمكن التأكيد، بناء على ما نعيش، ان انعدام التوازن هو السبب الاول لانعدام الاستقرار.

والآن، يمكــن مــن وجهة نظر عربية، إيراد ملاحظات كثيرة تخص السياسة الإيــرانية ســواء في العراق او غير العراق. غير ان ذلك لا يلغي السؤال الملح عن الــوجهة الــتي يفترض بالحكومات العربية سلوكها حيال هذه الازمة. ويبدو ان الجواب عن هذا السؤال الملح قد يكون الجواب الخاطئ.

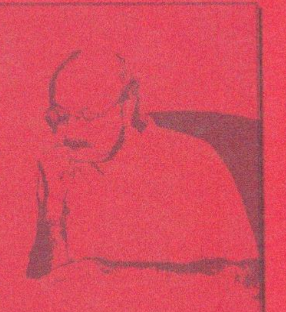
لقد صرح وزيرا خارجية عربيان بما يفهم منه أنهما سلبيان حيال «قوة نووية جديــدة في المــنطقة» (إقــرأ: إيران)، وطالبا بشرق اوسط، او خليج، خال من الاسلحة النووية، ولاما الغرب «المسؤول جزئياً عن الطموحات الإيرانية».

يعــني هذا الكلام، في السياسة، الميل الى المعسكر المعترض على ما ينسبه إلى إيران من توجهات.

يجــدر القول إننا أمام مناشدات لا سياسات. وإنها مناشدات تخدم من تخدم مجانــاً. انهــا مواقــف إعلامية الى حد بعيد لان الذين يديرون الملف لا يرتضون للعــرب، ولــدولهم المركزية، إلا الوقوف في الهامش وإطلاق التصريحات. يمكن للعــرب «لوم الغرب» ولكن يمنع عليهم أي استنتاج من ذلك.. ويقبلون. يمكن للعــرب «رفــض قــوة نــووية جديدة» ولكن يمنع عليهم رفض «القوة النووية الــسابقة».. ويقبلون. لا يقيمون توازناً مع إسرائيل ولا يرتضون اي توازن يقام معها. باختصار يعجزون بالكامل عن الاستفادة من تطور طارئ للجهر بما هو حق لهم.

إن مقارنة بين سلوك الدول الاقليمية في الملف الكوري وسلوكها في الملف الإيــراني تدعو إلى الخجل. والأخطر من ذلك هو أن أي رغبة جدية في تجنيب المــنطقة توتــرات جديدة وخطيرة كان يفترض بها أن تقود إلى مواقف عربية مغايرة.

**2006|1|18**



على الأرجح ان الناصرية، كتجربة، تهزأ من الفكرة القائلة ان قضية فلسطين هي قضية العرب المركزية. وهذه الفكرة، بالمناسبة، تستحق الهزء. ان قضية العرب المركزية هي سيرهم نحو مشروع جامع بينهم يؤمن لهم مصالحهم في هذا العالم بأفضل طريقة ممكنة، واسرائيل، بالاصالة عن نفسها والنيابة عن غيرها، هي واحدة من أهم العقبات أمام هذا المشروع. لقد وُجدت من أجل ذلك. ومن هنا فإن العرب، في سعيهم الى تحقيق قضيتهم المركزية، مضطرون للتعاطي مع المسألة الاسرائيلية. ويحق للفلسطينيين اعتبار هذه المسألة قضيتهم الوجودية لا المركزية فحسب بحكم الطابع الاستيطاني للصهيونية.






الدار العربية للعلوم ـ ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

